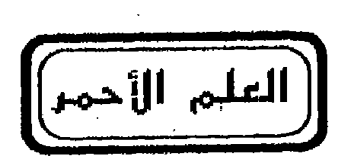

العلم الأحمر

الترجمة الكاملة لكتاب :

Was the Red Flag Flying There?

Marxist politics and the Arab-Israeli.

Conflict in Egypt and Israel

by Joel Beinin

University of California Press, 1990

العلم الأحمر

(هل كان يرفرف هناك؟)

السياسات الماركسية

والنزاع العربي الاسرائيلي

جويل بينن

ترجمة: كمال السيد

دار الثقافة الجديدة

٣٢ ش صبرى أبو علم باب اللوق

القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت وفاكس : ٣٩٢٢٨٨٠

العلم الأحمر

السياسات الماركسية والنزاع العربي الاسرائيلي

جويل بينن

ترجمة كمال السيد

المحتويات

إهداء

إلى ابني چامى

الذي قد يرث عالما أفضل إذا ناضل من أجله

المؤلف

كلمة الناشر العربي

عندما عرض على چويل بينين نشر هذا الكتاب باللغة العربية وافقت على الفور لأنه يتعرض لمرحلة هامة من تاريخ الشيوعيين المصريين ويتحدث بالتفصيل عن موقف تميزوا به وانفردوا بين كل القوى السياسية فى البلاد العربية ودافعوا عن هذا الموقف بشجاعة، وتعرضوا فى سبيل ذلك للهجوم والتشهير والاعتقال. وذلك أنهم وقفوا ضد حرب فلسطين وأيدوا قرار التقسيم الذى صدر عن هيئة الأمم المتحدة سنه ١٩٤٧ واتهموا فى ذلك الوقت بالخيانة والتحالف مع الصهيونية.. ولكنهم ثبتوا على الموقف لاقتناعهم بسلامته وظلوا بعد ذلك يدعون للسلام العادل بين البلاد العربية واسرائيل وقد اتخذوا هذا الموقف للأسباب التالية:

أولا - أن هذه الدعوة للحرب فى فلسطين كانت كما رأى الشيوعيون واليسار المصرى فى ذلك الوقت محاولة من الحكومات الرجعية ومنها الحكومة الملكية المصرية لحرف الأنظار عن القضية الأساسية فى ذلك الوقت وهى النضال ضد الاستعمار وبالنسبة لمصر كانت الحركة الوطنية فى أوجها تطالب بجلاء القوات البريطانية والتحرر من الاستعمار. وقد استخدمت حكومة ابراهيم عبد الهادى وقتها الحرب لإعلان الأحكام العرفية واعتقال المناضلين فى الحركة الوطنية وعلى رأسهم الشيوعيين. وقد تبين بعد ذلك أن تلك الحكومة المصرية الرجعية قد استخدمت حرب ١٩٤٨ للاتجار فى السلاح الفاسد الذى كان ينفجر فى جنودنا وضباطنا الذين كانوا يحاربون فى فلسطين. وقد وقف الشيوعيون المصريون ضد هذه المهزلة من بدايتها واعترضوا على الحرب واستخدموا فى ذلك كل وسائل الدعوة العلنية والسرية. ومنها المنشور الذى صدر بعد اعتقال غالبية القيادات الشيوعية وعنوانه «أبطال الفالوجا يجب أن يكونوا أبطال القتال».

ثانيا - رغم أن الشيوعيين المصريين قبل صدور قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين كانوا يقفون ضد هجرة اليهود إلى فلسطين وكوّن اليهود المصريون المرتبطون بالحركة الشيوعية فى نشأتها «رابطة اليهود لمكافحة الصهيونية» التى حلها

النقراشي باشا، ورغم أنهم كانوا يطالبون دائما بدولة ديمقراطية واحدة يعيش فيها العرب واليهود وجنبا إلى جنب في فلسطين إلا أن المؤامرة الامبرالية بالتعاون مع القوى الصهيونية وتواطؤ الرجعية العربية خلقت وضعا لم يعد ممكنا أن يتعايش فيه العرب مع اليهود في دولة واحدة، وهو الأمر الذى رفضه اليهود المطالبون بإنشاء دولة اسرائيل ورفضته الرجعية العربية مما خلق وضعا أصبح فيه التقسيم هو الحل الوحيد في ذلك الوقت خصوصا بعد صدور قرار الأمم المتحدة الذى لو كان العرب قد قبلوه لضمنوا وجود دولة فلسطينية بمساحة أكبر بكثير من الدولة التى يطالبون بها اليوم. ولم تضطر الحكومة المصرية لقبوله والمطالبة به إلا في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥.

ثالثا – استمر الشيوعيون المصريون وأنصار السلام في مصر يدعون إلى السلام بين العرب واسرائيل على أساس قرارات الأمم المتحدة ودعوا إلى توحيد الجهود في هذا السبيل مع قوى السلام في اسرائيل وكانوا يدعون إلى التفرقة بين اليهود والصهيونية ويقفون ضد الدعوات التى كانت ترتفع أحيانا بتدمير دولة اسرائيل أو إزالتها من الوجود والتى نجح حكام اسرائيل في استغلالها أسوأ استغلال لتصوير أنفسهم أمام الرأى العام العالمى بأنهم طلاب السلام في مواجهة العرب المعتدين طلاب الحرب. وظل قادة اسرائيل يتحدثون كثيرا عن السلام وهم يعدون للحرب والعدوان والتوسع. أما العرب فكانوا يتحدثون عن الحرب وهم في حقيقة الأمر يريدون السلام.

رابعا – حاول عبد الناصر التوصل إلى حل لمشكلة النزاع العربى الاسرائيلى وكانت صيغة باندونج، ثم اتصالات أخرى ذكر بعضها هيكل في كتابه « المفاوضات السرية » وذكر جويل بينين البعض الآخر. وقد ظهر التوجه الجديد في صيغة باندونج التى وافق عليها عبد الناصر ثم محاولة اتصالات أخرى أجهضها العدوان الأسرائيلى على غزة ثم العدوان الثلاثى في عام ١٩٥٦. وانتبه عبد الناصر إلى أنه يجب أن يولى الاهتمام للتحصن والتسلح ضد العدوان الاسرائيلى. وتبين أن كل الأحاديث الاسرائيلية عن السلام هى للاستهلاك المحلى ولتضليل الرأى العام العالمى.

وكانت مقالات ورسائل يوسف حلمى هى الاستمرار الطبيعى لموقف الشيوعيين المصريين الحريص على السلام الذى يقوم على حق الشعب الفلسطينى في دولته المستقلة ووجود اسرائيل الذى قرره الواقع والمجتمع الدولى وكان أول من دعا إلى مؤتمر دولى تحضره الأطراف المتنازعة إلى جانب الدول الخمس الكبرى.

وقد أصبحت الدعوة إلى مؤتمر دولى بعد ذلك هى مطلب الدول العربية والدول

الاشتراكية التى تساندها فى مقابل محاولات اسرائيل وأمريكا لقصر التفاوض على اسرائيل وكل بلد عربى على حدة. وقد وجه السادات ضربه شديدة للتوجه لتدويل القضية بسفره إلى القدس وعقده صلحا منفردا مع اسرائيل مما أدى إلى وقف التحرك من أجل المؤتمر الدولى وأدى إلى عزلة مصر عن البلاد العربية مما قوى الموقف الاسرائيلى وسهل لاسرائيل عملياتها العدوانية على لبنان وزيادة تصلب موقفها بعد ذلك.

ولهذا السبب وقف اليسار المصرى ضد كامب ديفيد رغم أنهم يريدون السلام ويناضلون من أجله.

وكانت مساندة القسم الأكبر من اليسار المصرى لاتفاقيات أوسلو ومدريد رغم بعض الانتقادات استمرارا لخطهم من أجل السلام واضعين فى الاعتبار أن الموقف التفاوضى للجانب العربى اليوم أضعف بعد كامب ديفيد الذى أدى إلى عزل مصر وانقسام العالم العربى الذى زاد مرة أخرى بعد الغزو العراقى للكويت. وتزايد هذا الضعف بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكة بالهيمنة الدولية.

وإن توحيد الموقف العربى الذى بدأ بعد قمة القاهرة الأخيرة يونيو ١٩٩٦ والخطوات التى نرجو اتخاذها فى هذا الطريق سيدعم الموقف العربى فى مواجهة العدوان الاسرائيلى المستمر والمسنود من الولايات المتحدة الأمريكية.

وإن بيان القمة العربية الأخير هو تأكيد لمواقف اليسار المصرى الذى ناضل ودافع عنها باستمرار، من أجل السلام فى الشرق الأوسط مع حق الفلسطينين فى إقامة دولتهم على أرضهم أرض فلسطين إلى جانب الدولة الاسرائيلية وتطبيق كل قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ وانسحاب اسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة وحق اللاجئين فى العودة.

ويتميز چويل بينين أنه قام بجهد علمى جبار من البحث والدراسة واللقاءات والتوثيق لدور اليسار المصرى والاسرائيلى وموقفهم فى النزاع العربى الاسرائيلى. وهذا عمل كبير وإن نشر ذلك فى كتاب يرجع الفضل فيه بلا شك إلى چويل بينين أستاذ التاريخ فى جامعة ستانفورد الامريكية.

مع ذلك فمن الطبيعى مع الكمية الهائلة من المعلومات التى جمعها المؤلف عن الحركة الشيوعية فى مصر أن نجد اختلافا فى بعض المعلومات التى عاصرناها ونستطيع أن نورد شهادتنا بالنسبة لها. ومن الطبيعى أيضا أن يحدث هذا الاختلاف خصوصا مع وجود الانقسام الذى حدث بعد ٨ يناير ٥٨ واختلافات وجهات النظر خصوصا وأن الشهادات التى حصل عليها كانت من تيار واحد ولم تحدث منه مقارنة أو تدقيق للمعلومات التى حصل عليها بتوثيقها من ممثلى التيار الآخر «حدتو».

وسأتعرض هنا لبعض هذه الوقائع التى أوردها المؤلف.

أولا - عن موقف حدتو من الاتحاد القومى، فإذا كان بين الشيوعيين تيار يرى فيه حزب البورجوازية ، فقد كانت حدتو تراه تجمعا يمكن الدخول فيه والعمل على تحويله إلى جبهة وطنية.

ثانيا - أما بالنسبة للقاء السادات مع محمود أمين العالم ورفضه اقتراحه بحل الحزب والدخول كأفراد فى الاتحاد القومى، فقد قال المؤلف فى سياق حديثة ما يوحى بأن الأربعة كانوا مستعدين لقبول اقتراح السادات. وهذا غير صحيح لأن السادات قابل شهدى عطية من مجموعة حدتو ومن الأربعة، وقد رفض شهدى أيضا اقتراح السادات بحل الحزب. ومن المؤكد تاريخيا أن فكرة حل الحزب لم تكن مطروحة عند أى من الجانبين فى ذلك الوقت، وأن أيا من الطرفين لم يتخذ هذا القرار داخل السجن. وغير صحيح ما قاله المؤلف من أن تخفيف التعذيب هو الذى أدى إلى ما يسمى «بحل الحزب» بل إن هذا القرار الذى اتخذ فى المجموعتين فى وقت متقارب عام ١٩٦٥ كانت له أسباب موضوعية وذاتية أخرى كتب عنها الكثير ومن المفيد فى ذلك مراجعة العدد « ١١ » من قضايا فكرية عن « ٧٠ عاما من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية».

ثالثا - إن حديثه عن تقرير فؤاد موسى الذى يقول بالطريق المصرى الاستثنائى للاشراكية هو المقدمة الأيديولوجية لحل الحزب، فليس صحيحا على الأقل بالنسبة لحدتو الذى لاقى هذا التقرير منها نقدا ورفضا كاملا فى وقتها .

ولهذا كنا نفضل ألا يتعرض فى هذا الكتاب القيم لهذه القضايا الخلافية خصوصا وانها ليست موضوع الكتاب

ويرجع الفضل للمؤلف أيضا، على أنه قدم للقارئ صورة غنية عن اليسار الاسرائيلى هى فى أغلبها غائبة عن القارئ العربى، ونأمل أن نكون بإصدارنا الطبعة المصرية قد نجحنا فى تقديم إضافة هامة لم يسبقنا إليها أحد للمكتبة العربية ونود هنا أن ننوه بالمساهمة التى قدمتها جامعة ستانفورد والتى ساعدت على صدور هذا الكتاب فى طبعته العربية.

محمد يوسف الجندى

شكر وتقدير

تعلمت كثيراً مما أعرفه عن أمور السياسة فى مصر وإسرائيل من محمد سيد أحمد وروڤين كاميز. ورغم أن رؤية سياسية واجتماعية متماثلة، كانت تحركهما عدة عقود، فإنهما لم يلتقيا أبدا وجها لوجه. ولو كنا نعيش فى عالم أفضل، لكانا قد التقيا منذ وقت طويل واستمدّ كل منهما القوة من التعلم من جهود الآخر. ربما لا تزال هناك فرصة لذلك. وسيجد كل منهما في هذه الصفحات أصداء لكثير من المناقشات التى أجريناها على مر السنين ، رغم أن كلاًّ منهما سيجد أيضا أن مالن يوافق عليه فيها ليس بالقدر القليل والأمر الأكثر أهمية من المعرفة التى أشركانى فيها ، هو أن كلاًّ منهما منحنى، بطريقته الخاصة ، إحساسا دائما بالمكان والهدف فى بلده. فليس هناك أحد جعلنى أشعر بالارتباط بمصر ثقافيا أكثر من محمد سيد أحمد. وكانت عشيرة كامينر باسرها أسرة ثانية في إسرائيل لى ولأسرتى.

ورحب بى يوسف وإقبال وناولا درويش أحرّ الترحيب فى مصر، وقاسمونى بيتهم، وذكرياتهم، ورؤاهم المتبصرة بالآحوال الراهنة، وشجعونى على مواصلة تحقيق اهتماماتى فى مجال البحوث" وقدموا لى مؤازرة مادية ومعنوية. وعرفونى أثناء هذه المسيرة، بجوانب لمصر لا يمكن إدراكها من خلال القراءة وحدها.

ويدين هذا الكتاب كثيرا للدعم الودى لكثيرين آخرين أتاحوا لى فرصة الحوار معهم (وترد قائمة بهم فى الببليوغرافيا) و أشركونى فى وثائق تاريخية بحوزتهم. فقد اتاحت لي جويس بلاو، فرصة الاطلاع على أوراق هنرى كورييل فى منزلها فى باريس وزودنى يوسف حزان بنسخ من مطبوعات مجموعة روما. وسمح لى مكسيم رودنسون باستخدام مجموعة الأوراق والمطبوعات الخاصة بالحركة الشيوعية المصرية، التى جمعها خلال سنوات كثيرة. وزودنى أبو سيف يوسف بنسخ من بعض وثائق مجموعة الديمقراطية الشعبة والحزب الشيوعى المصرى الموحد. وأتاحت لى نولا درويش فرصة للاطلاع على أوراق والدها عندما كنت منغمسا فى مراحل البحث الأولى لمشروع آخر. وكان التفكير فى سيرة يوسف درويش من الحوافز الأصلية التى أفضت لهذا الكتاب. وقد ناقش رفعت السعيد معى تاريخ اليسار المصرى طوال ما يزيد على عقد من الزمان وقاسمنى بصفة دورية الوثائق التى كان يحصل عليها. وأعارنى روڤين. كاميز مجموعته الكبيرة من مطبوعات الحزب الشيوعى الإسرائيلى (ماكى) وحزب العمال الموحد (المابام). وأطلعنى شموئيل أمير على أوراقة المتعلقة بتكوين الحزب الاشتراكى اليسارى وساعدنى على فهم هذه العملية ومنحنى مائير لام الإذن بالاطلاع علي أوراق ماكى المودعة فى أرشيف كيبوتس ميثوحاد، وسمح لى موشى فلزنستين وأعضاء آخرون من هيئة الكيبوتر باستخدام الأوراق حتى على الرغم من أنها لم تكن قد فُرزت وصنفت بالكامل فى

ذلك الوقت. وكان نوعام كامينر وآشر ديفيدى عونا صادقا بصفة خاصة فى معهد لافون لبحوث العمل. وكان العاملون فى أرشيف هاشومير هاتسعير فى جفعات جابيبا جدّ ودودين ويدعوننى دائما لتناول القهوة والكعك المحلى معهم فى وقت الراحة من العمل، رغم خشيتهم من أنى قد أكون «شاهدا معاديا» كما قال أحدهم.

وتلقت البحوث التى أجريت من أجل هذا الكتاب ، دعما من منح قد مها المركز الأمريكى للبحوث فى مصر، وصندوق الوقف القومى للدراسات الإنسانية، ومؤسسة بيو، وقسم التاريخ بجامعة ستانفورد. وتم وضع مسودته الأولى عندما كنت زميلا فى مركز الدراسات الإنسانية فى ستانفورد. لقد ترأس المدير السابق للمركز ومديره المساعد السابق، و. بليس كارنو تشان ومورتون سوسنا، مؤسسة رائعة وفرت مناخا ملائما وداعما للتفكير و الكتابة.

وقد قرأ بنيامين بينن، واستيل فريدمان، وباربرا هارلو، وريوفن كاميز، وزاخارى لو كمان، وتيموثى ميتشل، وريتشاد روبرتس، وميخائيل شاليف، ومحمد سيد أحمد، مسودة هذا الكتاب بأكملها أو قرأوا أجزاء منها وعلقوا على ذلك. وتكرم عاموس منكنشتاين فعرض قراءة المسودة الأخيرة. وأعرب عن تقديره الكريم ونقده النفاذ فى حديث مكثف ومشجع سأظل أذكره طويلا. كذلك كانت التعليقات التى أدلى بها مراجع لم اعرفه يعمل فى دار جامعة كاليفورنيا للنشر، والتعليقات، التى ابدتها لجنة التحرير بها، عونا كبيرا. وأبدى لين ويذاى، مارى لامبريتش، وآن جيسمان كانرايت من دار جامعة كاليفورنيا، روحا اتسمت بالإنسانية والمساندة والكفاءة وهم يقدمون لى مساعدة تحريرية مثالية. وكانت صداقة زاخارى لوكمان وفطنته الثقافية جوهرية بالنسبة إلى وعيى بدرجة يصعب معها تخيل كيف كان يمكن العمل بدونها. وكان واحداً من أول العروض الشفوية التى تناولت فيها الحركة الشيوعية فى مصر أمام اجتماع موسع للجنة تحرير ميدل إيست ريبورت. واختلف معى بشدة حنا باتاتو، رشيد خالدى، وآخرون فى تلك المناسبة، لكنهم حفزونى على مواصلة التفكير فى القضايا التى أثيرت.

وقد شاركتنى زوجتى ميريام، كثيرا من التجارب الحية فى مصر وإسرائيل مما وفر لى الرفقة والمساندة اللتين كان من المستحيل إتمام هذا العمل بدونهما. وصحبنى جامى، ابنى فى رحلة بحث لإسرائيل وبذلك وفر لى فرصة رؤيتها من جديد من منظور طفل.

لقد كان تأليف كتاب يتخذ المرء مواقف تتراوح بين التأييد والمعارضة من موضوعاته، تحديا. وكثيرون ممن كتبت عنهم هم بالنسبة لى منذ زمن بعيد أصدقاء أو لأصدقاء، أو آباء لأصدقاء، أصدقاء لأصدقاء، أو اصدقاء لآباء، وماضىّ الخاص جد متشابك بموضوع هذا الكتاب. وكانت كتابته طريقتى لفرز الأمور. ولا يشاركنى أى من الذين ساعدونى على امتداد هذا الطريق، مسؤولية الاخطاء والاستنتاجات الواردة فيه، إلا إذا اختاروا هم ذلك.

□□□

الفصل الأول

تقديم

هذا الكتاب هو محاولة لإعادة تشكيل مفهوم تاريخ النزاع الفلسطينى / العربى - الإسرائيلى من خلال عدسات تاريخ السياسات الماركسية. والغرض من القيام بهذا هو دراسة العملية التى تحققت بها هيمنة السياسات القومية وتأكيد الوجود التاريخى لسياسات بديلة مع تحليل أسباب فشلها. وقد عولجت ثلاثة تشكيلات سياسية ماركسية فى مصر واسرائيل بصورة مقارنة وبالنسبة لبعضها البعض: الحركة الشيوعية فى مصر (فى المحل الأول، الاتجاهات الكبيرة الثلاثة)" والحزب الشيوعى الإسرائيلى (ماكى)" وحزب العمال الموحد الإسرائيلى (مابام)، الذى حاول الاستمرار فى الالتزام المزدوج بالماركسية والصهيونية، لكنه فشل فى نهاية المطاف.

وقد نادت هذه التشكيلات السياسية قبل حرب ٤٨ - ١٩٤٩ وبعدها على حد سواء، بحل سلمى للقضية الفلسطينية وللنزاع العربى الإسرائيلى على الأساس الذى استهدفه مشروع الأمم المتحدة للتقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧: الاعتراف بحق تقرير المصير لكل من الشعبين العربى والإسرائيلى، وتكوين دولة عربية ودولة فلسطينية فى فلسطين/ أرض اسرائيل (ارتس يسرائيل)، وإقامة سلام يقوم على الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والدول العربية. ومع اشتداد ، ساعد الخطاب السياسى القومى الداعى للهيمنة فى كلا البلدين فى منتصف الخمسينيات، بدأ الماركسيون يعدلون مواقفهم الأصلية بدرجات متفاوتة. وبحلول منتصف الستينيات ، كانت الأحزاب الشيوعية قد فشلت فى إقناع شعب مصر أو إسرائيل بأن يتبنى نهجها إزاء النزاع الفلسطينى/ العربى- الإسرائيلى، ومع ذلك كانت مواقفها لا تزال تضعها فيها وراء توافق الرأى القومى السائد. ونتيجة لعزلتها، تخلت تدريجيا عن معارضتها الأممية المتميزة للخطاب القومى الداعى للهيمنة، وتخلت أخيرا عن كيانها التنظيمى المستقل. ففى ١٩٦٥، حلّ الحزبان الشيوعيان المصريان نفسيهما وانضما لحزب النظام الناصرى، الاتحاد الاشتراكى العربى. وانقسم ماكي إلى عنصرين أحدهما قاصر على اليهود والثانى مكون من العرب أساسا: (ماكى) والقائمة الشيوعية الجديدة (راكاح). وتبنى ماكى اليهودى نظرة صهيونية وانحلّ فى

نهاية المطاف. واستمر راكاح باعتباره قوة معارضة في الأساس في السياسة الإسرائيلية، واسترد مؤخرا اسم ماكي. ولكنه نظرا لأنه حدد هويته بصورة متزايدة باعتباره حزبا عربيا، فقد أصبح معزولا على هامش السياسة الإسرائيلية. وكفّ المابام عن أن يكون حزبا للمعارضة يطرح بديلا لتوافق الرأى الصهيونى عندما انضم للحكومة الأئتلافيه التى قادها حزب عمال إسرائيل (الماباى) فى ١٩٥٥ ووافق بأثر رجعى على حرب ١٩٥٦.

ونظرا لأن النزاع العربى الإسرائيلى كان قد أصبح قضية بارزة فى السياسات القومية فى كل من مصر وإسرائيل بحلول منتصف الخمسينيات فإن موقف الماركسيين من هذه القضية يوفر مدخلا إلى المسألة الأوسع الخاصة بدور الأحزاب الماركسية فى الحلبة السياسية التى شكلها النضال الوطنى. وقد كتب ايريك هوبسباوم أن الأحزاب الشيوعية، الشكل التنظيمى البارز للحركة الاشتراكية الدولية من ١٩١٧ وحتي وقت قريب نسبيا جاءت نتاجا «لزواج تم بين شريكين يفتقران للتجانس، اليسار الوطنى وثورة أكتوبر».[1] ولم يكن اليسار فى الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم استعمرتها الدول الاوربية، يساراً قوميا فحسب، بل كان ذا نزعة قومية متطرفة جدا. وأصبحت الماركسية قوة سياسية باعتبارها عنصرا فى حركة التحرر الوطنى المعادية للاستعمار فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومثلما قال هنرى كورييل، مؤسس الحركة المصرية للتحرر الوطنى فإنه «اذا كانت طلقات مدافع اكتوبر قد وصلت بالماركسية إلى الصين (حسبما قال ماو)، فإن طلقات مدافع ستالينجراد قد أوصلتها لمصر».[2] وكان العمل السياسى الماركسى حاسما فى تعبئة الحركة الوطنية المصرية فيما بعد الحرب وإضفاء طابع راديكالى عليها. ومن ثم، اكتسب المفهوم الماركسى عن الامبريالية رواجا واسعا بين المثقفين، وأصبح العمل المنظم عنصرا بارزا بصورة كبيرة فى الجبهة الوطنية. ومع ذلك، فنظرا لأن الماركسية لم تقو اجتماعيا أو تنظيميا، فقد استطاع الضباط الأحرار فى نهاية الأمر تولى قيادة الحركة الوطنية -وهو دور كان الماركسيون يعتقدون أنه مكتوب لهم. وفى النهاية قمع النظام العسكرى المنظمات الماركسية وإن تبنى اسميا كثيرا من شعاراتها وبرامجها.

وفى المجتمع العربى فى فلسطين، فإنه مع دويّ طلقات ستالينجراد فى خلفية الصورة، أصبحت الماركسية للمرة الأولى قوة اجتماعية وسياسية نتيجة للاتجاه الوطنى الجديد للشيوعيين الفلسطينيين وانتقادهم لقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، التى افتضحت سياساتها التقليدية التى سيطر عليها الأعيان باعتبارها غير كفء مع هزيمة الثورة العربية فى ١٩٣٦ - ١٩٣٩.

وكانت طلقات مدافع اكتوبر قد وصلت أصلا بالماركسية إلى المجتمع اليهودى (اليشوف)(*) فى فلسطين وأثرت بقوة على الصهيونية العمالية -الاتجاه المهيمن فى الحركة الصهيونية من الثلاثينيات إلى السبعينيات. وفى داخل الصهيونية العمالية. كان الماباى هو أكبر تيار- وهو سلف

(*) تطلق كلمة «يشوف» بالعبرية على المجتمع اليهودي المنظم في مرحلة ما قبل الدولة.

حزب العمل. ورغم أن ديفيد بن جوريون زعيم الماباى كان قد غازل الماركسية فى بداية حياته السياسية، فإنه تبنى قبل أن يتقوى الحزب تنظيميا بفترة طويلة نظرة معادية للماركسية، نظرة إصلاحية، ديمقراطية اجتماعية أخضعت الصراع الطبقى صراحة لضرورة الحفاظ على التحالف مع اليهود الموسرين خارج فلسطين ومع الحكومة البريطانية (ومع حكومة الولايات المتحدة فيما بعد) لتحقيق الأهداف الصهيونية. وكانت معارضة الماباى التاريخية، والناجحة حتى عام ١٩٦٥ ، لعضوية العرب فى الهستدروت (الاتحاد العام للعمال اليهود فى أرتس بسرائيل)، والذى كان يعد فيه هو أكبر حزب حتى ذلك الحين، هى أبرز تعبير عن رفضه للنهج الماركسى الأحمر التقليدى لحل النزاع الفلسطينى الصهيونيى على أساس موقف للطبقة العامة.

وكانتالعناصر المكونة للمابام تعتبر نفسها ماركسية، ومع ذلك فقد منحتها المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، الموارد المالية والتنظيمية والأراضى اللازمة للاستيطان فيها. ومن ثم، ففى داخل الحركة العمالية الصهيونية، تم تحديد مفاهيم الكيبوتزات والنقابات والثقافة العمالية، وبالطبع الاشتراكية والصراع الطبقى بتهجئة ماركسية وغير ماركسية - ولم يكن ذلك يتم دائما بتمييز حاد بينهما. ومن ثم، فإن الأفكار الماركسية لم تكن غريبة أو غير مشروعة فى حد ذاتها داخل اليشوف، خاصة بعد أن أيّد الاتحاد السوفيتى مشروع التقسيم. وبالإضافة لذلك، فإن النضال المعادى للفاشية للأحزاب الشيوعية الأوروبية فى الثلاثينيات والدور البطولى للاتحاد السوفيتى فى هزيمة النازية، أخرجا الحزب الشيوعى الفلسطينى من عزلته، وخلقا تعاطفا واسعا مع الاتحاد السوفيتى، وأقنعا كثيرين فى اليشوف بأن الماركسية كانت هى النظرة العالمية المعادية للفاشية الأشد اتساقا، وأضفيا طابعا راديكاليا على الطبقة العاملة اليهودية فى الكيبوتزات والمدن على حد سواء. وأدت المنزلة المهيمنة للصهيونية العمالية، وبروز المابام، والمشروعية قصيرة الأجل التى حظى بها الحزب الشيوعى، بكثيرين من المراقبين المحليين والأجانب للسياسات الإسرائيلية بعد إقامة الدولة مباشرة، إلى استنتاج أن الطبقة العاملة اليهودية قد تتبنى منظورا ثوريا وتصبح طليعة الثورة الاشتراكية فى الشرق الأوسط بأسره(٣).

وعلى نقيض ميزان القوى السياسية فيما بعد ١٩٦٧ ، فإن عناصر المابام الماركسية كانت فى السنوات الأخيرة للانتداب والسنوات الأولى لقيام الدولة، قد أصبحت قوة فى الحلبة السياسية أكثر أهمية من تنظيم إسحاق شامير، ليحى (المقاتلون من أجل حرية إسرائيل) أو تنظيم مناحم بيجن، ايتزل (المنظمة العسكرية الوطنية)، اللذين تم استبعادهما باعتبارهما تنظيمين انقساميين خارج الإجماع القومى، وذلك من قبل الكثيرين من (وليس كل) الليبراليين والصهيونيين العماليين. وقد رفض بن جوريون بعناد أن ينظر فى قبول حزب حيروت (الحرية) الذى انشأه بيجن بعد حلّ ايتزل فى أى ائتلاف حكومى. وانظم بيجن إلى الحكومة لأول مرة فقط عشية حرب ١٩٦٧. وكان للصهيونيين العموميين من دعاة الوسط (الليبراليون فيما بعد) والأحزاب الدينية، أهميتهما قبل ١٩٦٧ أساسا بسبب أنهما كانا يحطيان بتأييد كبير بين الصهيونيين الأمريكيين ولسبب أن بن جوريون كان يفضلهما على المابام كشريكين فى ائتلاف حكومى. وفيما قبل ١٩٦٧، بدا من غير المتصور قيام

تحالف بين الليكود (وحزب حيروت التاريخى هو العنصر الرئيسى فيه) والأحزاب الدينية اليهودية الأرثوذوكسية، ليصبح القوة السائدة فى السياسات الإسرائيلية.

وهكذا، فإن الماركسيين فى كل من مصر وإسرائيل كانوا يسعون فيما بعد الحرب العالمية ليتخذوا لنفسهم مكانا داخل الحركة الوطنية لكنهم كانوا أضعف من أن يقودوا تلك الحركة. وأصبح كثير من الأفكار الماركسية رائجا فيما وراء صفوف الأحزاب الشيوعية، لكن الاشتراكيين غير الماركسين الذين كانوا يمثلون تحالفا واسعا من القوى الطبقية كانوا قد أصبحوا هم القوة المسيطرة فى الحركات الوطنية، وكان هذا الموقف يرجع فى الأساس إلى السمات الهيكلية المميزة للطبقة العاملة وعلاقتها بالطبقات الأخرى فى التحالف الوطنى. ففى مصر، كانت الطبقة العاملة صغيرة وغير متطورة سياسيا، وفى إسرائيل، كانت أيضا معتمدة عضويا على رأس المال، على الرغم من أنها كانت كبيرة ومنظمة فى مجمع متقدم من المؤسسات،

وفى حين أنه من المستحيل كتابة تاريخ أى حركة شيوعية وطنية بدون أن نضع فى الاعتبار الدور القيادى للاتحاد السوفيتى فى الحركة الدولية والمحددات الدولية الأخرى، فإن هذا الكتاب يركز على العوامل الوطنية المحلية فى صعود وانهيار السياسات الماركسية فى مصر وإسرائيل. ذلك أن الحالة الخاصة لصعود الحركات المعادية للاستعمار والامبريالية فى العالم الثالث، والتجاوز الغريب للستالينية الراحلة والحرب الباردة، قد جعلت فك الارتباط بين العنصرين الوطنى والدولى للماركسية فى الشرق الأوسط، أمرا صعبا بصفة خاصة. وفى الغالب الأعم، كانت الأحزاب الشيوعية تعتبر دالّة للسياسة الخارجية السوفيتية، وتم إيلاء قليل من الاهتمام للقوى الاجتماعية المحلية التى جعلتها قوى عاملة فاعلة على الساحة السياسية الوطنية على الرغم من الحجم الصغير لعضويتها بصفة عامة(٤). وبالإضافة لذلك، فإن التزام الماركسيين بالأممية فى معارضة الاتجاه الوطنى المتطرف السائد فى مصر وإسرائيل، أعتبر قمعا غير طبيعى للنبض الوطنى «الحقيقى» لاعضاء الحزب، فرضته عليهم متطلبات السياسة السوفيتية أو اعتبارات تاكتيكية مؤقتة أخرى(٥).

وبالإضافة لذلك، لم يكن لدى الاحزاب الماركسية فهم كاف للنزعة القومية وقوتها السياسية، وذلك كجزء من التراث المشترك للماركسية الاقتصادية والاختزالية للدولتين الثانية والثالثة، وإذ استندت هذه الأحزاب إلى كتابات ستالين وماو، فقد اعتنقت وجهة نظر نفعية إزاء نضال التحرر الوطنى باعتباره أداة، ومرحلة أولية ضرورية من المحتم أن تحل محلها سياسات الصراع الطبقى. ومن ثم، فقد شارك الماركسيون فى، وأضفوا مشروعية على الخطاب السياسى الوطنى بدون أن يدركوا أنهم إذ يفعلون ذلك، فإنهم يشتركون فى خلق الظروف اللازمة لنزع المشروعية عن مشروعهم السياسى الأحمر المستند لطبقة.

ولتلخيص الفكرة نوضح أن الهيكل الداخلى للحركة الصهيونية والدولة الإسرائيلية التى أقامتها من ناحية والتحالف الطبقى الوطنى والمعادى للامبريالية الذى شكله جمال عبد الناصر من ناحية أخرى، هما اللذان همّشا في المحل الأول، السياسات الماركسية ومن ثم المنهج الماركسى تجاه

النزاع العربى الاسرائيلى. وبالإضافة لذلك، كان الماركسيون مسؤولين إلى حد ما عن العملية التى أدت إلى فشلهم، وقد تراءى هذا فى عمليات تكوين المفاهيم الايديولوجية والنظرية التى قاموا بها وكذلك فى التكوين الاجتماعى للاحزاب والعلاقات بين عناصرها الطبقية والاثنية المختلفة. وهذا التحليل ليس اتهاما تاريخيا للتشكيلات السياسية الماركسية ولا نقدا بأرا فى عين نفسه «للأخطاء» الايديولوجية التى كانت ستؤدى للنجاح لو «صححت». إنه مجرد القول بأن الحركات السياسية الماركسية هى نتاج للتاريخ التى سعت هى نفسها لفهمه وتشكيله، وأنه يمكن فهمها بطريقة سليمة فى ذلك السياق فحسب.

▢ مقارنة مصر واسرائيل

قد يبدو غريبا تناول مصر واسرائيل فى نفس الإطار التحليلى، لأنه للوهلة الأولى تبدو نظمها السياسية وثقافتاهما ومساراهما التاريخيان جدّ مختلفين. وهذ الكتاب لا يقارن بين البلدين وتشكيلاتهما السياسية الماركسية وفق محاور ثابتة. فلا يمكن تناول الصهيونية والقومية العربية بصورة متماثلة بسبب علاقاتهما غير المتماثلة بصورة أساسية بالدول الغربية الامبريالية التى هيمنت على الشرق الأوسط، ومن ثم، فهذه محاولة لبناء ما أسماه بيرى اندرسون «تاريخا علائقيا: تاريخا يدرس تواتر تأثير مختلف الواحدت والثقافات القومية أو الإقليمية - المتبادل أو اللاامتماثل-على بعضها البعض». وعلى الرغم من الافتقار للتماثل بين مصر وإسرائيل، فإن العمليات التى أصبحت بها الايديولوجيات الوطنية هى الخطاب السياسى السائد فى البلدين كانت متماثلة ومترابطة من الناحية الجدلية. ويشير هذا إلى أن مصائر الماركسيين المصريين والإسرائيليين، كانت إلى حد ما مترابطة فيما بينها ومرتبطة بنفس القوى التاريخية.

لكن لماذا نقارن بين المصريين فى مصر وإسرائيل؟ فهناك حركات شيوعية أيضا فى سوريا ولبنان والعراق والأردن تشارك لحد كبير النظرة العالمية للماركسين الإسرائيليين. وفى حين أن الصلة كانت قليلة بين الشيوعيين السوريين - اللبنانيين والاسرائيليين بعد ١٩٤٨، فإن الشيوعيين العراقيين والأردنيين كانوا مرتبطين بالشيوعين الفلسطينيين والإسرائيليين بطرق قد تستدعى تحليلا علائقيا. فقد كان الحزب الشيوعى العراقى، مثله مثل الحركة الشيوعية فى مصر، يضم عددا من الاعضاء اليهود أكبر من غيرهم، وانضم كثيرون منهم إلى ماكى بعد الهجرة لإسرائيل فى ١٩٥٠-١٩٥١. وقد تأسس الحزب الشيوعى الأردنى على أيدى العرب الفلسطينيين فى ١٩٥١، وكان معظم أنصارة حتى ١٩٦٧ من المقيمين فى الضفة الغربية - أرض فلسطينية سابقة احتلتها الاردن وكان ينبغى بموجب مشروع الأمم المتحدة للتقسيم أن تصبح جزءا من الدولة الفلسطينية العربية. لكن الشيوعيين المصريين هم وحدهم الذين حاولوا إقامة علاقة مع نظرائهم الاسرائيليين، رغم أن ذلك تم فى معظم الأحوال فى ظل خلاف شديد بشأنه وبصورة غير مباشرة من خلال هنرى كورييل ومجموعة الشيوعيين اليهود المصريين المهاجرين التى كان يقودها فى باريس.

وربما كان الأمر الأكثر أهمية، هو أن مصر كانت حتى توقيع معاهدة السلام المصرى الإسرائيلى

فى ١٩٧٩، هى الخصم العربى الأشد بأسا لاسرائيل، فقبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية فى ١٩٦٤ وإعادة تنظيمها فى ١٩٦٧، كان العمل الفلسطينى المستقل فى النزاع مع إسرائيل، قد أصبح كاسفا بصورة متعمدة عادة، من جراء دور الدول العربية. ومن ثم، كانت مصر وإسرائيل تعتبران القوتان الأساسيتان فى النزاع. ولهذه الأسباب، اخترت التركيز على الماركسيين فى البلدين، رغم إنى اتعرض بإيجاز لذكر الأحزاب الشيوعية فى البلدان العربية الأخرى عند الاقتضاء.

□ تاريخ تنقيحى للنزاع العربى الاسرائيلى

إن تفسير أصول وأسباب النزاع العربى الاسرائيلى والقضايا المرتبطة به والذى تقاسمته الأحزاب الماركسية، شكلته مقاييس مختلفة كلية عن تلك السائدة فى مجتمعاتها، فخلال الثلاثينيات، تبنى الحزب الشيوعى الفلسطينى منهجا متمركزا على العرب، فسرّ النزاع العربى اليهودى فى فلسطين باعتباره نزاعا بين السكان الأصليين ومستوطنين استعماريين، واستمر هذا المنهج فى عصبة التحرر الوطنى العربى الفلسطينى ومجموعة الفجر الجديد المصرية. ومع ذلك، فبحلول ١٩٤٧-٤٨، تبنى الماركسيون رأيا يقول إن التوترات بين العرب واليهود فى فلسطين قد أثارها الامبرياليون البريطانيون تطبيقا لتاكتيك فرق تسد الذى يتيح لبريطانيا الاستمرار فى احتلال البلاد. وفى حين أن بعض الأحداث فى تاريخ الانتداب على فلسطين تؤيد هذا، فقد كانت تلك المقولة فى الأساس أسطورة نافعة أتاحت للماركسيين الفرصة لتنظيم أنفسهم والعمل على أساس من الاعتقاد بأنه ليس هناك أية تناقضات بين المصالح الوطنية «الحقيقية» لكلا الشعبين وأن أية تناقضات بادية يمكن حلها بالاتحاد معا ضد العدو الامبريالى المشترك. وكانت هناك عناصر أخرى فى التفسير الماركسى لها أساس تاريخى أكثر رسوخا.

وبالطبع، فقد روى الفلسطينيون العرب دوما قصة لتاريخ نزاعهم مع اسرائيل، مختلفة عن الرواية الصهيونية الأكثر شيوعا فى الغرب، لكنها ظلت حتى وقت قريب، موضع تجاهل كبير، وقد قضحت البحوث التى اجراها فى الأساس اسرائيليون فى محفوظات دولة اسرائيل وفى محفوظات اسرائيلية عامة وخاصة أخرى، زيف كثير من عناصر الميثولوجيا الوطنية الصهيونية، وبدرجة أقل زيف الميثولوجيا الوطنية العربية(٧). ولسوء الحظ، فإنه لا الحكومة المصرية ولا أى حكومة عربية أخرى جعلت المواد المتعلقة بفترة ما بعد الحرب العالمية الثالثة فى محفوظاتها الوطنية، متاحة للبحث التاريخى. ونتيجة لذلك، انصب العمل التنقيحى للتاريخ على اسرائيل وأعمالها.

ومن بين المؤرخين التنقيحيين الاسرائيليين، تبنى سيمحا فلابان، النهج الأكثر شمولا واستفزازا عن قصد، عن طريق محاولة تفنيد سبع أساطير أساسية عن ميلاد اسرائيل كانت جوهرية بالنسبة للتأريخ الرسمى الصهيونية – ألا وهى (١) أن الصهيونيين قبلوا مشروع الأمم المتحددة للتقسيم وخططوا للسلام، (٢) أن العرب رفضوا التقسيم وشنوا الحرب، (٣) وأن الفلسطينين هربوا طوعا، (٤) وان الدول العربية اتحدت لطرد اليهود من فلسطين، (٥) وأن الغزو العربى جعل الحرب لا مفر منها، (٦) وأن اسرائيل واجهت قوات عربية متفوقة عسكريا فى حرب ١٩٤٨-٤٩، (٩) وأن

اسرائيل قد سعت دوما للسلم، لكن لم يستجب لها أى من القادة العرب[٨]. وعمل فلابان أضعف ما يكون فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالنوايا السياسية العربية والحملة العسكرية العربية على اسرائيل، ومع ذلك، فان دراسات تفصيلية وموثقة بصورة وفيرة أجراها بنى موريس وآخى شلايم قد عززت مقولات فلابان، خاصة تلك المتعلقة بنوايا اسرائيل فى تفادى التطبيق الكامل لمشروع الأمم المتحدة للتقسيم، وطرد السكان العرب، واستعداد بعض الدول العربية لتجنب الحرب وإبرام السلام مع اسرائيل[٩].

ووظيفة الأساطير التى انتقدها فلابان فى الخطاب الصهيونى هى تصوير القضية الأساسية للنزاع بأن رغبة اسرائيل المستمرة فى السلام قابلها رفض «العرب» الاعتراف «بحق اسرائيل فى الوجود». ولو كان هذا التشخيص سليما، فإن كل أعمال أسرائيل العسكرية ضد الفلسطينيين والدول العربية تكتسب بحكم هذا التعريف صفة الدفاع المشروع عن النفس، وبالنسبة للماركسيين، فان لُبّ النزاع هو أن الشعب اليهودى طبق حقه فى تقرير المصير الوطنى بإقامة دولة اسرائيل، فى حين أن حق شعب فلسطين العربى فى تقرير المصير لم يتحقق، نتيجة لتواطؤ بين اسرائيل وشرق الأردن، ومشاركة بريطانيا والولايات المتحدة من بعد فى الجريمة. وبالإضافة لذلك، عرقلت اسرائيل والدول العربية الموالية للغرب، خاصة الأردن، باستمرار تطبيق حق تقرير المصير لعرب فلسطين منذ ١٩٤٨.

وحسب توافق الرأى الاسرائيلى، كان الفلسطينيون الذين بقوا فى اسرائيل، طابورا خامسا محتملا ينبغى مراقبته بعناية، وقد اضطلعت اسرائيل بهذه المهمة مع مراعاة للقواعد الديمقراطية بقدر اتفاقها مع الاعتبارات المشروعة لامنها، وعلى النقيض من ذلك، كان الماركسيون يرون المواطنين الفلسطينيين، هم، أقلية وطنية مضطهدة تسلبها دولة اسرائيل أرزاقها وحقوقها السياسية، وقد ظهر تقرير صبرى جرجس الكلاسيكى عن نزع ملكيات المواطنين الفلسطينيين العرب واضطهادهم لأول مرة بالعبرية فى ١٩٦٦[١٠]. وحتى ذلك الحين، لم يكن الرأى العام الاسرائيلى مهتما بهذه القضية، وكان رد الفعل النقدى الشائع للكتاب هو إدانة جريس باعتباره متطرفا قوميا متعصبا ناكرا لجميل التعليم القانونى الذى تلقاه فى الجامعة العبرية، وبالإضافة لذلك، فإنه نظرا لأن الطبعة الانجليزية الأولى منه قد نشرتها منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن ترك جيريس اسرائيل وأصبح مستشارا لياسر عرفات، فإن كتابه لم يحظ بمصداقية دولية واسعة، لكن «وازنه» فيما بعد اعتذار علمى عن معاملة اسرائيل لمواطنيها الفلسطينيين العرب، يحمل نفس العنوان[١١]. فبعد ما يزيد على العقد من ذلك، أكدت دراسات أجراها إليازريق، لان لوستيك، وتشارلس كامن بصورة جوهرية وفصّلت رواية جريس وجعلته معروفا ومقبولا على نطاق أوسع[١٢].

وقد تشبث كل من التأريخ الرسمى الصهيونى والقومى العربى بأسطورة أن الدول العربية شكلت على الدوام جبهة راسخة ضد اسرائيل، ترفض عروض اسرائيل لحل النزاع سلميا، ولكن مثلما بيّن فلابان وشلايم، فان الأردن تواطأ مع اسرائيل قبل حرب ٤٨-١٩٤٨ وبعدها لمنع قيام دولة

فلسطينية عربية، وأن سوريا كانت لفترة وجيزة مستعدة للنظر فى توقيع معاهدة سلام تنهى حالة الحرب فى ١٩٤٨. وعلى الرغم من أنه كانت هناك فجوة بين وجهتى النظر المصرية والاسرائيلية فى النزاع والأساس الذى يمكن حله اعتمادا عليه، فإن مصر لم تتبع سياسة العداء الذى لا يهن إزاء اسرائيل الذى كان محتما معه أن تنشب «الجولة الثانية» لعام ١٩٥٦[١٣]. ورغم انه لم تواصل أى دراسة شاملة بعد ذلك الخط التصحيحى للمقولات التى شاعت فى الخمسينيات وأن كثيرا من الوثائق الحاسمة المتعلقة بهذه الفترة لا تزال سرية لم يكشف عنها، فإننا نعرف ما يكفى ويزيد لتحديد إطار سليم من أجل قصة تاريخية بديلة.

فخلال السنوات التى انقضت بين الحربين الأوليين بين العرب واسرائيل، لم تكن حدود إسرائيل، ووضع اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم السياسى، وعلاقات اسرائيل مع جيرانها العرب، أمورا محددة، وكان التصور الشائع عنها أنها قابلة للمراجعة. ولم تؤد اتفاقات الهدنة الموقعة بين اسرائيل وجيرانها العرب فى مطلع ١٩٤٩ إلى إقامة حدود دولية معترف بها. وبصفة خاصة، رفضت مصر ادعاءات اسرائيل فى النقب لأن اسرائيل احتلت المنطقة بعد أن انتهكت وقف اطلاق النار من جانب واحد فى ١٥ (تشرين أول) ١٩٤٨. وقد أمر قرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الصادران فى ٤ نوفمبر و١٦ نوفمبر ١٩٤٨، كلا الجيشين بالرجوع إلى المواقع التى كانا يحتلانها فى ١٤ اكتوبر، لكنهما لم يمتثلا لذلك. وفى ١١ ديسمبر، كررت الجمعية العامة هذه الدعوة وأصدرت أيضا توجيها لاسرائيل بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وفى (نيسان) ١٩٤٩ عقدت لجنة التوفيق من أجل فلسطين التابعة للأمم المتحدة مؤتمر لوزان فى محاولة لوضع حد للنزاع عن طريق التفاوض. وهناك، وافق الاسرائيليون لفترة وجيزة، وتحت ضغط من الولايات المتحدة، على إعادة مائة ألف لاجئ. وقد تم إسقاط هذا العرض ولم يقدم ثانية عندما أصبح واضحا أن الدول العربية لن تعترف فى مقابله، بمكاسب اسرائيل الإقليمية خلال الحرب وتتخلى عن مبدأ أن لكل اللاجئين حق العودة لديارهم، وبعد ذلك، أصبح الموقف الاسرائيلى الرسمى هو «لن يعود لاجئ واحد».

ورغم المأزق الديبلوماسى فى لوزان، لم يسد فى مطلع الخمسينيات رأى موحّد ومتصلب إزاء النزاع لا فى مصر ولا فى اسرائيل. وفى الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٦، انهمك البلدان فى تبادل ديبلوماسى موسع للآراء، تضمن إجراء محادثات بين السفيرين المصرى والاسرائيلى فى الأمم المتحدة فى ١٩٥١ و١٩٥٢، وقيام اتصالات منتظمة بين الديبوماسيين فى العواصم الاوروبية، خاصة باريس، حتى ١٩٥٥، وتبادل للخطابات ومحاولة لعقد اجتماع بين موسى شاريت وجمال عبد الناصر فى أواخر ١٩٥٣، وجهود للوساطة من قبل أطراف ثالثة من بينهم موريس اورباتسن عضو البرلمان عن حزب العمال البريطانى فى ١٩٥٤، والمور جاكسون من اللجنة الامريكية لخدمة الأصدقاء فى ١٩٥٥، وروبرت اندرسون مبعوث الرئيس الامريكى فى ١٩٥٥ - ٥٦ ودوم منتوف زعيم حزب العمال فى مالطة فى ١٩٥٦.

وقبل انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ العسكرى وبعده، أصدر مسؤولون حكوميون، وزعماء

سياسيون وشخصيات عامة فى مصر بيانات كثيرة تعلن أن الحل السلمى للنزاع والتعايش مع اسرائيل أمر ممكن ومستصوب، رغم أن البيانات الرسمية كانت ملتوية ومتناقضة(١٤). ومع ذلك، فلم يُسلّم أى زعيم مصرى أو عربى أبدا بصحة مكاسب اسرائيل الإقليمية فيما وراء الحدود التى عينها مشروع الأمم المتحدة للتقسيم ولا بالفكرة، التى أصبحت عمليا حقيقة بديهية بذاتها فى اسرائيل فى بداية الخمسينيات، والقائلة بأن الفلسطينيين الذين هربوا أو طردوا خلال حرب ٤٨-١٩٤٩ خسروا حقوقهم فى ديارهم وأراضيهم.

وكشف نشر يوميات موشى شاريت أن القسم من الماباى الذى كان يقوده ديفيد بن جوريون رئيس الوزراء ونوابه الشبان - وكان من أبرزهم موشى ديان، رئيس أركان قوات الدفاع الاسرائيلية من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧، وشمعون بيرس المدير العام لوزارة الدفاع فى الخمسينيات ومهندس التحالف الاسرائيلى الفرنسى - كان يعمل باستمرار على تفاقم التوترات على حدود اسرائيل وتضييع فرص التفاوض مع الدول العربية والتى قد يتوقع خلالها أن تتنازل اسرائيل عن أراض أو تعيد عددا كبيرا من اللاجئين الفلسطينيين. وقد استحدثوا مبدأ عسكريا سياسيا للعمل الفعال: سياسة ضربات الإجهاض الوقائية، والردع واسع النطاق، وخلق «الحقائق». وكانوا يعتقدون أن الإظهار المتكرر لتفوق اسرائيل العسكرى الحاسم، سيجبر العرب على الاعتراف باسرائيل بشروطها، وإن لم يحدث ذلك، فإنه سيوفر إمكانات التوسع الإقليمى لاسرائيل.

وأصبح الأمن عبادة وطنية اسرائيلية بعد ١٩٤٨. وجعل بن جوريون من قوات الدفاع الاسرائيلية المؤسسة المركزية فى الدولة ودعم سيطرته عليها بشغل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والقضاء على كل مصادر السلطة المنافسة المحتملة(١٥). وفى نوفمبر (تشرين ثانى) ١٩٤٨، حتى قبل نهاية الحرب من أجل استقلال اسرائيل، حلّ وحدة البالماخ التى كانت تضم النخبة المتميزة فى عصر ما قبل الدولة لأنه لم يكن يثق فى هيئة ضباطها التى كان المابام يسيطر عليها. وبحلول عام ١٩٥٠ ثم طرد معظم أعضاء المابام فى المراتب العليا من هيئة الضباط من قوات الدفاع الاسرائيلية. ورقّى بن جوريون المتشددين النشطاء الشبان للمناصب الرئيسية فى مؤسسة الأمن.

وكانت الوحدة ١٠١، وهى سرية للكوماندوز غير تقليدية انشئت للقيام بغارات انتقامية على انتهاك حدود اسرائيل تحت قيادة آرييل شارون، رمزا لسطوة المتشددين النشطاء. ففى مطلع الخمسينيات تسلل آلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى اسرائيل. جاء البعض منهم لرؤية أسرهم أو استرداد ممتلكاتهم، وارتكب البعض منهم أعمالا للتخريب والإرهاب. وإذ شعرت قوات الدفاع الاسرائيلية بالإحباط لعجزها عن وقف التسلل، فقد أنشأت الوحدة ١٠١ فى (آب) ١٩٥٣. وهاجمت هذه الوحدة أهدافا لا ترتبط بمصدر انتهاكات الحدود وأوقعت خسائر كبيرة بالمدنيين الأبرياء تتجاوز أبعادها بدرجة كبيرة الخسائر التى عانى منها الاسرائيليون. ورغم أن معظم المتسللين جاءوا من الأردن، فإن أعمال الانتقام وجهت أيضا إلى مصر بغية إضعاف النظام الذى كان. خصم اسرائيل الأشد بأسا(١٦). وكان أول عمل افتتاحى للوحدة ١٠١ هو غارة على معسكر البريج للاجئين

الفلسطينيين فى قطاع غزة، قُتل فيها تسعة عشرة لاجئا -منهم سبع نساء وأربعة أطفال- وجرح ثمانية عشر[١٧]. وفى ١٤ (تشرين اول)، هاجمت الوحدة ١٠١ قرية قيبيه فى الضفة الغربية، وقتلت ثلاثة وخمسين مدنيا، وجرحت خمسة عشر، ونسفت أربعين منزلا ردا على اغتيال امرأة اسرائيلية وابنيها. وأعلن بن جوريون فى الإذاعة الاسرائيلية أن الغارة التى وصفها رئيس لجنة الهدنة المشتركة التابعة للامم المتحدة بأنها «تدمير وحشى» و«عمل شنيع»، قد نفذها أعضاء مدنيون فى لجان الأمن الأهلية المستشيطين غضبا، «وهم أساسا من اللاجئين اليهود من البلدان العربية أو ممن بقوا على قيد الحياة من معسكرات الاعتقال النازية، وليس من قوات الدفاع الاسرائيلية»[١٨]. وفى أعقاب حادثة قيبيه استقال بن جوريون من منصبه كرئيس للوزراء ليحل محله موسى شاريت.

وأصبح أعضاء الوحدة ١٠١ أبطال الثقافة الجديدة لاسرائيل، وشجعت «نجاحات» الوحدة عقلية متهورة فى الدوائر العسكرية. ونتيجة لذلك، صدرت فى (تموز) ١٩٥٤ الأوامر لمجموعة من اليهود المصريين الذين كانوا من قبل منظمين كحلقة تجسس اسرائيلية، بإلقاء القنابل على المؤسسات البريطانية والأمريكية فى مصر. وكان الهدف من ذلك هو إقناع الحكومة البريطانية والامريكية فى مصر. وكان الهدف من ذلك هو إقناع الحكومة البريطانية بأن مصر دولة قومية متطرفة غير مستقرة ومن ثم لا يجدر بالقوات البريطانية أن تنسحب من منطقة قناة السويس. وسرعان ما تم القبض على ملقى القنابل الذين كانوا يفتقرون للبراعة وقدموا للمحاكمة، وأنكرت اسرائيل أى علاقة لها بالمجموعة. والواقع أن شاريت لم يكن يعرف بالأمر الصادر بالبدء فى أعمال الارهاب. وأدانت اسرائيل محاكمة الإرهابيين وماترتب عليها من إعدام اثنين منهم باعتبارها «محاكمة استعراضية صورية». وقالت عنها. دافار (الكلمة)، الصحيفة اليومية للهستدروت، إنها «سياسة تستلهم النازى». وفى خضم هذه الهستيريا، أعيد بن جوريون للحكومة كوزير للدفاع. وكان رده على عملية الإعدام، هو إصدار أمر بشن هجوم كبير على قطاع غزة فى ٢٨ (شباط) ١٩٥٥، قُتل فيه تسعة وثلاثون من المصريين والفلسطينيين وجُرح ثلاثون. وبدأت هذه الغارة سلسلة من الأحداث بلغت ذروتها فى حرب السويس/ سيناء[١٩].

وفى ١٩٦٠، فجر فضح احتمال أن يكون صنيعة بن جوريون وربيبه، بينامين جيفلى رئيس المخابرات العسكرية، قد أصدر أوامره، ربما بموافقة ديان، بيريز، أو آخرين من المقربين لبن جوريون، بتنشيط حلقة المخربين اليهود فى مصر بدون موافقة شاريت أو بنحاس لافون وزير الدفاع، فضيحة سياسية كبيرة فى اسرائيل. أصبحت تعرف باسم «قضي لافون» بعد محاولة بن جوريون إجبار لافون على تحمل المسؤولية عن الحادث وحده. وأدت هذه القضية إلى سقوط الحكومة الاسرائيلية فى ١٩٦١، وقوضت السلطة السياسية لبن جوريون، وأسهمت فى إبعاده كرئيس للوزراء واحلال ليفى اشكول محله فى ١٩٦٣[٢٠].

لقد أدرك بن جوريون، مثلما لم يفعل أى زعيم صهيونى آخر، أن القدرة على نشر جيش قوى مهاب سيدعم على نحو لا يمكن قياسه المشروع الصهيونى، ويغيّر ميزان القوى بين اليشوف وجيرانهُ

العرب، ويتيح لاسرائيل تشكيل جدول الأعمال السياسى فى المنطقة.

لقد كان تشوب نزاع شامل للجميع مع «الآخرين» العرب دون تمييز، تجربة شكلت طبائع الأمة الاسرائيلية، وحددت هويتها الجماعية واتجاهها الدولى وأسهمت بصورة كبيرة فى قدرتها على البقاء اقتصاديا. وقد فاقم الخلق المستمر للحقائق السياسية والعسكرية، النزاع وقوض تدريجيا قواعد جمهور الداعين للسلام فى اسرائيل، وأضفى مشروعية على المفهوم الاسرائيلى الرسمى للسلام باعتباره وضعا تحتفظ فيه اسرائيل بالتفوق العسكرى المطلق على جيرانها وبحق النقض والاعتراض على أى تطورات اقليمية تعتبرها مهددة لها. وفى هذا السياق، استمر المشروع الصهيونى فى التطور باعتباره مجموعة من الممارسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وخطابا سياسيا يدعم قدرتها التفسيرية حتى مع تحول النزاع العربى الاسرائيلى من نزاع طائفى محلى إلى جبهة اقليمية للحرب الباردة.

إن الافتقار إلى التوثيق يجعل من الصعب بصورة متزايدة توسيع نطاق التفسير التصحيحى للعلاقات العربية الاسرائيلية فيما وراء حرب ١٩٥٦. لكن هذه الثغرة ليست حاسمة بالنسبة للفكرة الأساسية لهذا الكتاب، لو صحت النظرية (التى عبر عنها بتفصيل كبير كينت لاف ودونالد ليف)[٢١] القائلة بأن أحداث ١٩٥٥ وحرب السويس/ سيناء تشكل نقطة تحول حاسمة فى تحديد مسار النزاع العربى الاسرائيلى ومسار مستقبله، واعتقد انها نظرية صحيحة.

وقد تدعم التصوير الاسرائيلى للرفض العربى لقبول عمليات الاستيلاء على الأراضى التى قامت بها اسرائيل والتشريد الدائم للاجئين، باعتباره عداء لا يهن، فى الغرب عن طريق توليفة من الإحساس بالذنب بشأن ضحايا المحرقة (الهولوكست)، والإيمان المسيحى بالعصر الألفى السعيد الذى يسوده المسيح (الأحلام الألفية)، والخوف من القومية العربية الناصرية، والتأثير السياسى لجماعة الضغط الصهيونية فى الولايات المتحدة، والالتزام الامريكى المتنامى بمفهوم أن اسرائيل هى «أصل استراتيجى» لا يُعوض، وأنه حيوى للإبقاء على قوة الولايات المتحدة ونفوذها فى الشرق الأوسط، ومن ثم، أصبحت الرواية الاسرائيلية الرسمية هى التفسير السائد للنزاع فى الولايات المتحدة وأوربا مثلما هى فى اسرائيل.

ومن المستحيل فهم المسار التاريخى لليسار الماركسى والقضايا التى كانت تشغله دون الرجوع إلى التاريخ التصحيحى للنزاع الفلسطينى/ العربى - الاسرائيلى الذى أوجزناه آنفا. والواقع أن عضوين فى حزب مالكى، هما موشى ماحوفر واكيفا أور، قاما بإسهام رائد فى هذا المشروع التأريخى -والذى لم يحصلا بشأنه على التقدير الذى يستحقانه- وذلك بوضع تقرير وتفسير للنزاع من الصحف الاسرائيلية والمصادر العبرية المنشورة الأخرى، والذى يشترك رغم عدم خلوه من العيوب، فى الكثير من الآراء مع ذلك الكيان المتنامى من الكتابات التى وضعها المؤرخون التصحيحيون

وغيرهم[٢١]. وفى حين اعتمدت على التأريخ الرسمى التصحيحى، والموجز الذى تم استنتاجه منه فيما سبق، فإننى لم ألخص كل الدلائل الداعمة لحججى. ويستطيع من يرغبون فى تتبع قضايا معينة على نحو أكثر اكتمالا، أن يدرسوا الأعمال المذكورة فى الحواشى والمصادر الوثائقية التى استندت اليها.

لقد تمثل الاتجاه الأساسى للتأريخ التصحيحى فى نقل عبء المسؤولية عن النزاع الفلسطينى العربى – الاسرائيلى إلى الجانب الاسرائيلى بدرجة أكبر كثيرا مما كان مقبولا على نحو شائع فى اسرائيل أو فى الغرب. وفى هذا الإطار، يمكن أيضا إيضاح بعض الموضوعات التى قد تتحدى توافق الآراء السائد للتأريخ الرسمى الوطنى المصرى فيما يتعلق بنهج مصر إزاء النزاع، رغم أن الدلائل الوثائقية هنا أكثر ندرة حتى منها بالنسبة لاسرائيل. وسيتمثل أهم موضوع من هذه الموضوعات فى النقطة السابق ذكرها: إن مصر لم تكن معادية لاسرائيل بصورة لا لبس فيها وبشكل مستمر من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٦، وبالتأكيد لم تكن معادية لوجودها باعتبارها دولة –رغم أن حدود اسرائيل كانت بالنسبة لمصر، موضع نزاع.

وفى حين كانت الغالبية الساحقة من المصريين الذين كان لهم رأى فى الموضوع، تعتقد أن إنشاء دولة اسرائيل يشكل ظلما تجاه الشعب الفلسطينى، فإن تعاطف الشعب المصرى مع الفلسطينيين نادرا ما أدى للضغط على الحكومة لاتخاذ مواقف معادية لاسرائيل بصورة قوية. واستغلت الملكيّة دون حياء القضية الفلسطينية لتعزيز سلطتها ومكانتها، داخليا وكذلك بالنسبة إلى المنافسين الهاشميين فى العالم العربى. وضلل رجال دعاية النظام الملكى الشعب المصرى بشأن الطابع الاجتماعى لليشوف والوضع العكسرى خلال ١٩٤٨–٤٩ ومابعدها على حد سواء.

وفى ظل الملكية المصرية وبعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على حد سواء، كانت نظم الحكم والناطقون باسمها يخلطون أحيانا وبصورة غوغائية بين العداء للصهيونية والعداء للسامية. وكانت هذه الأنظمة تساوى أيضا بين الصهيونية والشيوعية ولم يسع النظام الناصرى إلى تحقيق فهم أكثر جدية لمصادر قوة اسرائيل وما الذى قد تعنيه هذه القوة بالنسبة لمصر والعالم العربى بأكثر مما فعل النظام القديم، وهكذا استمر سوء فهم الشعب المصرى لطبيعة اسرائيل والصهيونية. ومع ذلك، فان العداء للسامية من الطراز الاوروبى لم يكن جدّ بارز فى مصر قبل الحرب العالمية الثانية. ولم تصبح التفرقة الصريحة ضد غالبية اليهود المصريين –الذين لم يكونوا شيوعيين أو صهيونيين– واضطهادهم، شائعة إلا بعد مهاجمة اسرائيل لمصر فى ١٩٥٦.

وفسرت مصر والعالم العربى توسيع اسرائيل لحدودها فيما وراء تلك الحدود التى عينها مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، باعتباره برهانا حاسما على أن الصهيونية توسعية بصورة لصيقة بصبيعتها وعلى نحو غير محدود. فكيف بغير هذا يمكن إعادة توطين كل يهود العالم فى اسرائيل كما تسعى اليه الصهيونية؟

ومن المؤكد، أن نزعة توسعية تكمن وراء الروح الصهيونية السائدة. فمنذ مرحلة مبكرة ترجع إلى ١٩٣٧، عندما كان اقتراح اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين قيد المناقشة، أوضح بن جوريون لابنه أن تأييده للتقسيم لا يعنى أنه يقبل حدود التقسيم باعتبارها الحدود النهائية للدولة اليهودية. وأوجز بن جوريون رؤيته المفصلة، التى تضمنت عنصرا عسكريا بارزا وتنبأ بتوسع لاحق للدولة اليهودية فى كل أنحاء أرض اسرائيل. وكتب يقول إن الهدف هو «إقامة دولة يهودية فى الحال، حتى وإن لم يكن ذلك فى الأرض كلها. فالبقية ستأتى على مر الزمن. ولابد أن تأتى».[٢٣].

ومع ذلك، ربما كانت هناك لحظتان فى تاريخ اسرائيل لم يحظ فيهما التوسع الاقليمى بتأييد كبير ولم يكن عاملا أساسيا فى منظور قيادتها السياسية. فخلال مطلع الخمسينات، كانت اسرائيل جدّ مشغولة باستيعاب الهجرة الضخمة وضم الأراضى المكتسبة حديثا، بدرجة كان يتعذر معها النظر فى مزيد من التوسع. وحتى تمت عملية إعادة التوجيه التى رمز لها تشكيل الوحدة ١٠١ فى ١٩٥٣، كانت قوات الدفاع الاسرائيلية تتبنى نظرة دفاعية انتقدها المتشددون باعتبارها نظرة انهزامية. وبعد الانسحاب الاسرائيلى من سيناء وغزة فى ١٩٥٧، تباطأت الهجرة الكبيرة وبدأ الاقتصاد فترة من التوسع السريع أتاح الفرصة لتحسين مستوى المعيشة بالنسبة إلى كثيرين. وانهار الحماس الصهيونى، وسعى معظم اليهود الاسرائيليين إلى «التطبيع»، بما فى ذلك الرضا العام بالأمر الواقع الاقليمى. وسادت هذه الروح حتى قبل حرب ١٩٦٧ بوقت قصير.

وخلال هاتين الفترتين - اللتين يصعب تحديد تاريخهما بدقة لأن التشدد والنزعة التوسعية لم يكونا أبدا غائبين بصورة كلية عن الثقافة السياسية الاسرائيلية ولم يتعرضا أبدا لنقد أساسى من دعاتهما الصهيونيين - يمكن تخيل أن نظاما مصريا أكثر ثباتا فى سعيه للسلام وأقل التزاما بالقومية العربية، ربما كان قادرا على الوصول لتسوية مع اسرائيل مماثلة لتلك التى تحققت فى ١٩٧٩. ولم يكن هذا ليعنى بالضرورة حلّ المشكلة الفلسطينية. فالواقع، ان تجاهل مطالب الفلسطينيين العرب، كان من المرجح أن يكون شرطا ضروريا لقبول اسرائيل لأى تسوية مصرية اسرائيلية، تماما مثلما حدث فى التفاوض على معاهدة السلام فى ١٩٧٩.

□ هل كان المابام حزبا ماركسيا؟

لقد كانت الصهيونية تقليديا، تعتبر من قبل معتنقيها وخصومها على حد سواء، حداً لا يمكن اختراقه يقسم اليسار الاسرائيلى إلى جماعة حدية وصغيرة وهامشية، غير صهيونية أو معادية للصهيونية (من الشيوعيين فى المحل الأول) خارجة على حدود توافق الآراء الوطنى (اليهودى) من ناحية، ومن ناحية أخرى اليسار الصهيونى الذى يتبنى النظرة العالمية الأساسية لتوافق الرأى الصهيونى، الذى شارك بصورة كاملة فى الحياة السياسية الوطنية لاسرائيل، ومن ثم شارك فى مسؤولية معاملة الصهيونية للشعب الفلسطينى والشعوب العربية[٢٤]. ومن الواضح، أنه كان هناك انقسام أيديولوجى واضح بين الصهيونية والعداء للصهيونية، وبعد حرب ١٩٥٦ أصبح ماكى والقوى السياسية غير الصهيونية الأخرى (مثل مجموعة يورى افنيرى للعمل السامى) معزولين بصورة واضحة فى المجتمع اليهودى. لكن إقامة الحد الفاصل الصارم بين اليسار الصهيونى وغير الصهيونى،

تمت كما أعتقد من خلال تدعيم الهيمنة السياسية للماباى.

وخلال أوائل الخمسينات، اقترع ماكى والمابام معا فى الكنيست بشأن عدة قضايا حاسمة، وتعاونا فى تنظيمات مثل مجلس السلام الاسرائيلى وعصبة الصداقة الاسرائيلية السوفيتية ونظما أحيانا مظاهرات مشتركة حول المطالب الاقتصادية والقضايا الأخرى للطبقة العاملة. وفى عدة مناسبات، كان أعضاء أحد الحزبين يستقبلون وينضمون للحزب الآخر. وعلى الأقل حتى محاكمة سلانسكى فى ١٩٥٢ وطرد موشى سنيه والقسم اليسارى، كان المابام يعتبر نفسه عضوا مخلصا فى المعسكر الاشتراكى الدولى الذى يرأسه الاتحاد السوفيتى. والواقع أن يعقوب حزان زعيم المابام أعلن ذات مرة فى الكنيست أن الاتحاد السوفيتى كان هو «الوطن الثانى للشعب اليهودى»[٢٥]. وفى حين اعتراف المابام دوما باختلافه مع الكتلة السوفيتية والحركة الشيوعية الدولية حول قضية الصهيونية، فإن كثيرين من أعضاء الحزب كرسوا جهدا كبيرا للإعراب عن هذا الخلاف فى أقل حد ممكن. وكان بن جوريون ينظر لماكى والمابام عادة من نفس المنظور ويجادلهما بنفس الطريقة[٢٦]. ومنذ ظهور حركات جماهيرية تعارض غزو اسرائيل للبنان فى ١٩٨٢ وقمعها للانتفاضة الفلسطينية، فان الحد السياسى - التاكتيكى الفاصل بين اليسار الصهيونى وغير الصهيونى أصبح مرة أخرى أقل وضوحا، مما يبين حتى بدرجة أقوى الحاجة إلى تأريخ الظروف التى أصبح فيها انقساما لا مفر منه.

ويمكن التساؤل عن ماركسية المابام بمعنى آخر. فقد تأسس الحزب باعتباره ائتلافا لعدة قوى، ضم عناصر كانت تعتبر نفسها ماركسية لينينية ثورية تختلف عن الحركة الشيوعية الدولية فقط حول المسألة الوطنية اليهودية (الصهيونية)، وضم كذلك عناصر مكونة أخرى كانت تعتبر نفسها ماركسية، ولها اتجاه دولى موال للسوفيت بقوة، لكنها كانت ترفض اللينينية باعتبارها مبدأ تنظيما للحزب وتسمح لنفسها بمدى أوسع من الخروج على خط الاتحاد السوفيتى والحركة الشيوعية الدولية. لقد كان الماركسيون اللينينيون الارثوذوكس أقلية هامة فى المابام وكانوا بارزين بين المتحدثين باسمه وبين المحترفين الحزبيين، رغم أنهم لم يستطيعوا أبدا أن يفرضوا خطهم على الحزب بأسره.

وفى مصر، لم تنظم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) ومجموعة الفجر الجديد نفسيهما رسميا باعتبارهما حزبين شيوعيين حتى ١٩٥٥ و١٩٥٧ على التوالى، رغم أنه لم تكن هناك أى خلافات ايديولوجية بينهما وبين الحركة الشيوعية الدولية. فقد جعلتهما استراتيجيتهما الوطنيةالراديكالية وممارساتهما التنظيمية غير الأرثوذوكسية، موضع ريبة بين كثير من الأحزاب الشقيقة، خاصة الحزب الشيوعى الفرنسى.ومن ثم، قامت فى كلا البلدين أحزاب ماركسية موالية للسوفيت لا تتفق بصورة دقيقة مع القالب الذى حددتها الشروط الواحد والعشرون للكومنترن..

لقد شكلت الماركسية تاريخيا حركة اجتماعية وسياسية أوسع من الشكل التنظيمى الخاص الذى سعى الكومنترن إلى فرضه، ولم تكن شيطانا انطلق من الاتحاد السوفيتى واكتسب شكلا ماديا.

ومن ثم، فإن تاريخ الماركسية باعتبارها حركة سياسية، ينبغي له أن ينظر فى الأحزاب القائمة فعلا وألا يسقط من حسابه تلك التى تختلف عن النموذج الأرثوذكسى بصورة طفيفة. ومن ثم، فإنى سأعامل المابام باعتباره حزبا ماركسيا وسأحاول إثبات أن انهياره جاء نتيجة لفعل نفس القوى التى أدت لانهيار مكانة الشيوعيين، رغم أن التزامات المابام الصهيونية جعلته مكشوفا لتأثير هذه القوى بدرجة أكبر.

□ الامم، بناء الهيمنة، والخطاب السياسى

أشرت إلى خطاب سياسى وطنى مهيمن فى مصر واسرائيل على حد سواء وسوف أستمر فى استخدام هذا المفهوم، ومن ثم فإنى أستسمح القارئ فى أن أوضح ما أقصده بذلك. لقدوصف بندكت اندرسون الأمم باعتبارها «مجتمعات مُتَصوَّرة»[٢٧]. وينبغى بناؤها وإعادة إنتاجها عن طريق كل من العلاقات الاجتماعية والمؤسسات التى تعمل بداخلها، وبذلك تدعم، الحدود الوطنية والممارسات الاستطرادية التى تفسر الظواهر الثقافية والسياسية، الماضية والراهنة، فى إطار وطنى. وينبغى جعل الأفراد والجماعات يشعرون بأنهم جزء من الأمة بالحصول على المؤازرة المادية وكذلك الروحية منها. وسأنظر فى المكونات المادية لبناء المجتمعات الوطنية وإعادة إنتاجها فى مصر واسرائيل فى إطار ثلاث فئات تحليلية: الاقتصاد السياسى، الديناميات العسكرية للصراع العربى الاسرائيلى، بما فى ذلك الدور الاجتماعى للجيش ، والاتجاه الدولى. ويمكن فهم العلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية والقوى الاجتماعية التى تخدم مصالحها ، على أفضل وجه باستخدام أدوات الاقتصاد السياسى والتحليل الطبقى، وهو النهج الذى اعتمدته فى مناقشة هذه الأمور.

ورغم أنى أعتقد أن النظام التأويلى الذى يساند الوعى الوطنى مقيد بالظروف المادية، فإنه ليس مستمدا بصورة آلية من طبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة داخل المجتمع. وقد أوضح انطونيو جرامشى أن الطبقات الحاكمة لا تجبر المجموعات الاجتماعية التابعة على قبول النظام السائد، بل إن المجموعات التابعة هى التى تعتبر النظم مشروعة لأن سلطتها تتدعم فى كل أنحاء المجتمع المدنى بواسطة القواعد التعليمية والثقافية، وخاصة بواسطة نشاط المثقفين العضويين الذين يعبرون عن، ويصوغون، مصالح طبقة معينة فى سياق الثقافة القومية. ويرى جرامشى أن الهيمنة تُقاوم من خلال مكونات غير قسرية للحكم الطبقى. ولهذه المكونات حياة مستقلة ولا تعكس ببساطة العلاقات الطبقية والمصالح الاقتصادية، لكن لا يمكن ايضا فصلها عنهما. وقد استخدمت تعبير هيمنة بهذا المعنى، رغم أنى وسعت نطاق تطبيقه ليشمل العلاقات بين الجماعات الوطنية المهيمنة والتابعة، وليشمل بصفةخاصة العلاقات بين اليهود والعرب فى فلسطين/ اسرائيل والعلاقات بين العرب واليهود داخل المجتمع الوطنى للقومية العربية.

وقد أولى جرامشى أهمية كبيرة لخصوصيات التاريخ الوطنى الايطالى والثقافة الوطنية الايطالية فى تحليل البناء التاريخى لهيمنة الطبقة الحاكمة فيهما. ودعم المثل الذى ضربه، تيارا فى النظرية الماركسية استمر يركز على السياق الوطنى الخاص للحركات السياسية الماركسية رغم

الالتزامات الأممية للنظرة العالمية الماركسية. ولابد من تحليل هيكل النظام التفسيرى الذى يعيد إنتاج عرض وطنى محدد للأحداث التاريخية والراهنة، وذلك لفهم سيطرة الأفكار السياسية الوطنية على الناس بدون اللجوء للإكراه ودور هذه الأفكار فى تشكيل حدود البدائل السياسية الممكنة.

وقد أكّد جاريث ستدمان جونز أن لغة السياسة قد تحدد مدى الخيارات التى ترى الحركات السياسية أنها متاحة لها[٢٨]. ويدرك كل من يشترك فى مناقشات جادة مع دعاة الوطنية الصهيونية ودعاة الوطنية الفلسطينية بشأن النزاع العربى الاسرائيلى، أن الطرفين لا يتقاسمان عادة نفس الإطار التفسيرى وأن اللغة علامة فارقة قوية تفصل بين ما يمكن تحويله إلى مفاهيم وما لا يمكن تحويله فى كل معسكر.بل إن الطرفين لا يتفقان حتى على ما إذا كانت الأراضى محل النزاع تسمى فلسطين أو أرض اسرائيل. وهذا هو ما أعنيه بالخطاب السياسى: إطار هيكلى من التفسير مطمور فى رحم السلطة الاجتماعية التى تحدد، من الناحية الثقافية، كيف يتم تكوين المفاهيم عن القضايا، وما هى الخيارات التى يمكن اعتبارها مشروعة، وتدعم فى حالة الخطاب السياسى الوطنى، علامات فارقة للحدود التى تفصل بين مجتمع وطنى وآخر.

ولم تأخذ ماركسية الاممتين الثانية والثالثة موضوع القومية والثقافة السياسية القومية بجدية، رغم أن القومية هى التى قوضت الأمميتين فى نهاية الأمر وبطرق مختلفة. لقد تم الاعتراف للأمم بوجودها، بل لقد طور ستالين تعريفا للأمة تم استنساخه باعتباره أمرا واجبا فى كل المناسبات التى جرت فيها مناقشة «المسألة القومية» تقريبا، لكن معظم الماركسيين لم يعتبروا الأمم والقومية مسألة «حقيقية» بسبب اعتقادهم أن تضالات التحرر الوطنى كانت مجرد مرحلة على الطريق للثورة البروليتارية وإن «البروليتاريا ليس لها وطن»، وأن الأممية البروليتارية تستند إلى واقع أكثر ثباتا ومادية من القومية. ونتيجة لذلك، اتبع الماركسيون بصورة نموذجية نهجا نفعيا إزاء القومية بأعتبارها أداة ولم يعترفوا بالقوة المستقلة للسياسات القومية.

وفى معارضة لهذا الرأى أود التأكيد أن الخطاب السياسى ليس مجرد مسألة تكتيكة بل أكثر من ذلك. فالاستخدام المتصل للتصورات القوميةة واللغة القومية يسهم فى نهاية المطاف فى إقامة حاجز أمام الأممية. والخطاب السياسى باعتباره من مكونات الهيمنة، قد يصبح قوة مستقلة تعرقل وضع سياسات بديلة، إن لم يتم تحديه بصورة أساسية بطريقة علنية منظمة عبر فترة متطاولة من الزمن. وبالطبع، فإنه ليس لمجرد أن الماركسيين المصريين والاسرائيليين استخدموا اللغة الخاطئة، إن اصبحوا هامشيين فى السجال السياسى حول النزاع العربى الاسرائيلى. بل نستطيع أن نبين عن طريق دراسة الخطاب السياسى المدى الذى اسهمت به البيئات القومية فى تشكيل الماركسيين الذين عملوا فى داخل حدودها، ومن ثم، فإن الخط الفاصل بين المشروعين السياسيين القائم على الهيمنة والمعادى لها، لم يكن واضحا على الدوام مثلما كان يتخيل الكثيرون على جانبى خط التقسيم.

◻ هيكل الكتاب

يلخص الفصل الثانى إعادة التوجه السياسى للماركسيين وقرارهم بتأييد مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين. وهذه القصة معروفة جيدا نسبيا، وقد اعتمدت فى نقاط كثيرة على أعمال الآخرين. وقصدى من إعادة روايتها هو أن أرسم خطا أساسيا يحدد الموقف المشترك للغالبية العظمى من الماركسيين فى مصر واسرائيل (ومعظم أقطار العالم العربى) وإبراز الملاءمة بين هذا الموقف وبين الإجماع الدولى حول الحل المناسب للقضية الفلسطينينة. وتتيح لنا هذه الخلفية تقدير ضخامة عمليات إعادة الترتيب التى أثارتها حرب ١٩٤٨-٤٩ العربية الاسرائيلية وقيام اسرائيل، وعندها نستطيع أن نبحث كيف غيرت هذه الحقيقة الجيوبوليتيكة الجديدة، بصورة حاسمة، لغة الخطاب بشأن النزاع، ومكنت الإجماع الصهيونى من فرض هيمنته فى اسرائيل والغرب، فى حين فقد الرأى العربى الذى كان فى مطلع الخمسينات أقرب عمليا للإجماع الدولى فى الأعوام ١٩٤٧-٤٨ من موقف الحكومة الاسرائيلية، مشروعيته وتم تجاهله لحد كبير.

ويبين المسح التاريخى للاقتصاد السياسى فى مصر واسرائيل فى الفصل الثالث كيف أضعفت أحلاف الطبقات الحاكمه فى كل بلد الأساس الاجتماعى للسياسات الماركسية، ومن ثم أضعفت من قدرة الأحزاب الماركسية على ترويج برنامجها لحل النزاع العربى الاسرائيلى. وبالاضافة لذلك، كان الاتجاه الدولى للبلدين ناتجاً، فى المحل الأول، نتيجة لهياكلهما الاجتماعية الداخلية. ويوضح الفصل الرابع أنه فى الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٥، ظل الماركسيون قوة سياسية قادرة على البقاء بل عززوا من قوتهم، وبالإضافة لذلك فإنه فى حين كانت الفرص الواقعية لحل النزاع خلال هذه الفترة بعيدة باعتراف الجميع، فلم تكن حرب سيناء/ السويس فى ١٩٥٦ نتيجة حتمية لعداء عربى لايهن لاسرائيل. ومثلما يروى الفصل الخامس، فقد كان الماركسيون المصريون والاسرائيليون على اتصال ببعضهم البعض خلال هذه السنوات، رغم ان دور هنرى كورييل ورفاقه فى هذا النشاط كان موضع كثير من الخلاف والتجريم بين الشيوعيين الماركسيين.

ويؤكد الفصل السادس أنه بعد حرب ١٩٥٦ فقط تدعم الخطاب القومى الداعى للهيمنةفى كل من مصر واسرائيل، ومن ثم، انعزل ماكى فى اسرائيل (رغم أنه احتفظ بمعارضته لسياسات الحكومة السائدة بشأن النزاع العربى الاسرائيلى بل كثفها)، بينما تخلى المابام عن محاولته تشكيل بديل راديكالى للمفهوم العسكرى السياسى المتشدد. وأقعد الشيوعيين المصريين، تأييدهم لنظام حدّ من حريتهم فى العمل بصورة قاسية. ويروى الفصل السابع إدانة وانتهاء الشيوعية المصرية والاسرائيلية فى السنوات الأخيرة قبل حلّ الاحزاب المصرية واقنسام ماكى.

وهناك عدم توازن هيكلى معين فى الرواية التالية نتج عن طبيعة التشكيلات السياسية قيد النظر وميراثها من الوثائق. ونظرا لأن المابام لم يكن حزبا لينينيا يعمل على أساس مبادئ المركزية الديمقراطية، فكثيرا ما كان قادته يعلنون على الملأ خلافاتهم مع بعضهم البعض. وبالاضافة لذلك، فإنه على الرغم من بعض الثغرات، فإن سجلات محفوظات هاشومير هاتسعير فى جفعات حابيبا

غنية بالدلائل المتعلقة بالصراعات داخل الحزب. إن كل الحركات السياسية تفصل، بالتوتر والخلاف، بين الايديولوجية والاستراتيجية السياسية، وبين الممارسة الاجتماعية. وقد جعلت روابط المابام الوثيقة بشبكة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية -الكيبوتزات- فصل هذه المكونات بالنسبة للمابام أسهل منه بالنسبة للأحزاب الشيوعية، التى كانت مواردها المادية وقاعدتها الاجتماعية أضعف كثيرا. وبالإضافة لذلك، فإن الاحزاب الشيوعية سعت بحكم طبيعتها للتعتيم على كل العلامات العامة التى تدل على وجود خلاف داخلي. فيبدو مثلا، أن أى تسجيل للمناقشات داخل الحزب قد استبعد أو لم يدرج أبدا فى أوراق ماكي المودعة في ياد تابنكين، سجل محفوظات كيبوتس ميئو حاد في إفعال. وتحتوى أوراق شموئيل ميكونس فى معهد لابون لبحوث العمل فى تل أبيب، تسجيله الشخصى للصراع داخل الحزب فى أعلى هيئات ماكي، لكن من ١٩٦١ فصاعدا فحسب.

والسجل الوثائقى للحركة الشيوعية المصرية ضئيل ومتفرق. أوراق هنرى كورييل فى باريس هى المجموعة الوحيدة من سجلات الحزب الداخلية المتاحة، وقد تقلصت قيمتها بالبعد عن مصر وحقيقة أن ما هو محفوظ هو خطاباته إلى مصر فى حين لا توجد خطابات من مصر لباريس. وقد اعتمدت كثيرا على اللقاءات مع الأعضاء القياديين السابقين للحركة الشيوعية المصرية لإعادة تصوير تاريخها، مع الانتباه الشديد إلى أن أعضاء الفرق التاريخية المتنافسة «يتذكرون» الأحداث والمناقشات بطرق مختلفة. وقد تم موازنة الذكريات المتناقضة ومقارنتها بالسجلات المكتوبة عندما كانت متوفرة، لكن النتيجة كانت تقريرا «أكثر ضآله» ويتضمن هامشا أكبر للخطأ مقارنة مع ما آمل أن يكون عليه الحال بالنسبة للأحزاب الاسرائيلية.

□ الرواية والسياسات

نظرا للدور البارز للنزاع الفلسطينى/ العربى - الاسرائيلى فى السياسات الغربية وخاصة الامريكيه، فإننا جميعا وإلى حد ما واعون بالعرض الصهيونى لتاريخه المستندإلى الهيمنة. وسأحاول بناء رواية بديلة لاسترجاع تاريخى للنزاع لا يستند إلى الهيمنة مثلما تصوره اليسار الماركسى وإثباته بوضعه فى إطار التأريخ التصحيحى السابق ذكره. وإنى إذ أفعل ذلك، فإنى أشرع فى مناقشة ما هو مهم فى الماضى وأبنى رواية لها مغزى مختلف عن مغزى الرواية التى تلقيناها. ويتمثل جانب من هدفى فى الإسهام فى تصحيح ما أعتقد أنها تفسيرات خاطئة شائعة لتاريخ النزاع الفلسطينى/ العربى - الاسرائيلى ونضال اليسار الماركسى من أجل حله سلميا. وهناك هدف أوسع هو إعادة تشكيل مفاهيم قضايا النزاع للتمكين من حلها.

ومن المشروع التساؤل عما إذا كان التركيز على قوى سياسية كان نفوذها محدودا، يشوه بغير موجب السجل التاريخى. لقد حذر جرامشى فى مبادئه التوجيهية لكتابة تاريخ الأحزاب السياسية، من أن النزعة الحلقية ستغدو مستثارة حول أمور داخلية تافهة، وسيكون لها دلالة خفية بالنسبة للمؤرخ، وستملؤه بحماس صوفى. وسيركز المؤرخ فى المحل الأول على الكفاءة الحقيقية للحزب»[٢٩]. إني إذ أؤيد هذا القول ولا أنوي أن أنسب للماركسيين تأثيرا أكبر مما كان لهم حقا،

لكنى أعتقد أيضا أن المنهج الذى قدمه الماركسيون لحل النزاع العربى الاسرائيلى له دلالة تتجاوز عجزهم عن تنفيذ رؤيتهم خلال الفترة قيد النظر.

وهناك عنصر طوباوى يتضمنه التأكيد على الدور التاريخى للقوى الفاعلة التى ربما كانت مبادؤها محل إعجاب لكن فعاليتها كانت مقيدة بصورة جذرية نتيجة للظروف التى عملت فيها. وقد أعلن طونى جودت بصورة مثيرة للاستفزاز أننا نعيش «فى ذيل نهاية تاريخ الماركسية باعتبارها فكرة حية»(٣٠). وفى حين أنه من الممكن أن تكون الامكانات التاريخية للتشكيلات السياسية المحددة التى تمت دراستها فى هذا الكتاب قد انهارت منذ بعض الوقت، فإن هذا التعليق البليغ يوضح بصورة سليمة أن تاريخ الماركسية باعتبارها فكرة حية لم ينته تماما. إذ أنه لايزال حياً فعلاً فى أجزاء معينة من العالم الثالث، بما فى ذلك مصر، حيث لاتزال الماركسية هى الضد الذى تتميز إزاءه كل الايديولوجيات السياسية الأخرى. وفى حين أن الحزب الشيوعى لايزال يعمل فى اسرائيل، فإنه تأثيره السياسى يرجع إلى موقفه باعتباره الممثل القيادى- للمواطنين الفلسطينيين العرب فى اسرائيل. وهذه الوظيفة، التى لا يمكن مهاجمتها فى ذاتها، هى مشروع مختلف تماما عما كان ماكى يبغيه لنفسه فى وقت إنشائه. لقد كان الوجود التنظيمى المستقل للمابام هامشيا بين ١٩٦٩ و١٩٨٤، عندما كان الشريك الصغير لتنظيم ائتلاف القوى الذى يهيمن عليه حزب العمل، خليفة الماباى. وقد ترك المابام هذا الائتلاف فى ١٩٨٤، رافضا الانضمام لحكومة الوحدة الوطنية التى شكلها حزب العمل والليكود، لكنه كان قد أصبح فى ذلك الوقت ظلا تنظيميا وايديولوجيا لما كان عليه من قبل.

ورغم أننا قد لا نكون قادرين على «تعلم دروس» تاريخ النزاع الفلسطينى/ العربى- الاسرائيلى، فإن دراسة ما حدث لأولئك الذين ناضلوا للحفاظ على مبادئ تقرير المصير، والاعتراف المتبادل، والتعايش السلمى توفر جزءاً آخر. إذ تظل هذه القيم مهمة للنزاع حاليا، والواقع أنها تحظى باعتراف مطرد باعتبارها مكونات أساسية فى حل النزاع.

ويطرح مثل هذا الشاغل الذى لا يتزعزع بالحاضر مسألة الموضوعية التاريخية بصورة أكثر حدة مما هو معتاد. بالطبع إن الموضوعية تعنى كما هو شائع الأفكار التى تتفق مع أحكامنا المسبقة ومفاهيمنا المشبعة التى تعتنقها من قبل. ويستخدم بعض دعاة الموضوعية في الدراسة التاريخية هذا المعيار لإثبات التفسير المريح الذى يحظى بتوافق الرأى والذى يثبت ويدعم هيكل السلطة والمعرفة السائد. ومع ذلك، فإن الدراسة التاريخية قد تتحدى أيضا هذه الهياكل وقد تزيل ألغاز الايديولوجيات وتفحص بصورة نقدية الأساطير التى تقوم عليها. ولست أنكر أن التزاماتى المسبقة قد أثرت على التفسير التاريخى المقدم فى هذا الكتاب، لكنى لا أعتقد أن هذا يجعلنى مختلفا عن المؤرخين الآخرين كما أنى لم أشوه عامدا القضايا عن طريق اختيار إطار الرواية من زاوية الخطاب الذى أحاول تحليله.

لقد ألح هايدن وايت على أن هدف الروى هو استخراج الدروس الأخلاقية(٣١). وآمل أن تنجو

هذه الرواية من ان تصبح لعبة الأخلاقيات عن طريق رفضها للإطار التأريخى الديماجوجى للحرب الباردة من ناحية تفادى الغائية الماركسية من ناحية أخرى. وفى حين يتخذ هذا الكتاب شكل الرواية، فإنه رواية غير كاملة تتوقف عند لحظة فشل للأممية، وانتصار للقومية التى لا تعرف الحلول الوسط، واستمرار وتفاقم النزاع الفلسطينى/ العربى- الاسرائيلى. ولا أعتقد أنه من المحتم تاريخيا أن ينعكس اتجاه هذا الفشل، كما أنى لا أخفى رغبتى فى هذه النتيجة.

□□□

الفصل الثاني

إنشاء إسرائيل:

□الصهيونية باعتبارها معادية للامبريالية

خلال عصر الانتداب البريطانى على فلسطين، كانت الحركة الشيوعية الدولية تنظر للصهيونية باعتبارها حركة استيطانية استعمارية تصادر حقوق السكان الأصليين بالتحالف مع الامبريالية البريطانية. وقبل اكتوبر ١٩٤٧، كان الشيوعيون يحاجّون بأن إنشاء دولة يهودية سيفاقم تدهور العلاقات بين العرب واليهود باستمرار ويوفر للقوى الامبريالية الغربية ذريعة لمواصلة التدخل فى الشؤون الداخلية. كذلك كانت هاشومير هاتسعير -الحارس الشاب)، وهى أكبر مكونات المابام بعد ذلك. فرغم التزامها الكامل بالصهيونية كانت تعتبر أن إقامة دولة يهودية خالصة فى فلسطين سيلحق ظلما غير مقبول بالأغلبية العربية فى فلسطين، ومن ثم رأت أن الدولة ثنائية القومية هى الطريق العادلة الوحيدة لتحقيق أهداف الصهيونية.

وفى الشهور الأخيرة بالذات من الانتداب، قبل معظم الماركسيين العرب واليهود فى فلسطين ومصر ما حدده الاتحاد السوفيتى من أن الأولوية الأولى للنضال المعادى للامبريالية فى الشرق الأوسط (وهى بالطبع أولوية لا تنفصل عن المصالح القومية السوفيتية) هى طرد الامبريالية البريطانية من المنطقة. وكانت هذه القضية حاسمة فى تحديد موقفهم تجاه تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية. هكذا، ولفترة وجيزة، أصبحت الحركة الصهيونية قوة قادرة معادية للامبريالية فى الشرق الأوسط. وكان المابام يأمل فى أن يشجع هذا التطور على تحقيق مصالحة تاريخية بين الصهيونية والشيوعية. وأصبح الشيوعيون اليهود فى فلسطين للمرة الأولى، قادرين على التغلب على عزلتهم فى مجتمعهم والمشاركة فى مشروعه الوطنى. وكان على الشيوعيين العرب، حتى وإن لم يكونوا متحمسين بشأن إمكانية قيام دولة يهودية فى فلسطين، أن يسلموا بأن الحركة الصهيونية أقوى من القوى العربية المعادية للإمبريالية فى فلسطين، وأن الحركات الوطنية فى البلاد العربية المحيطة بها، ظلت عاجزة بدورها عن أن تغير الملكيات التى أقامها البريطانيون فى بلادها أو النظامين التابعين فى لبنان وسوريا فى فترة ما بعد الاستعمار.

جعل الحكم الذى أصدره الاتحاد السوفيتى بأن الصهيونية كانت القوة المعادية لبريطانيا الأشد جدارة بالتعويل عليها فى الشرق الأوسط، إلى جانب الحاجة الإنسانية الملحة لإيجاد ملاذ لليهود الناجين من النازية متوقعاً أن يؤثر امتنانهم للاتحاد السوفيتى -لدوره القيادى- فى الانتصار على الفاشية على سياسات الدولة اليهودية، كثيرون من الماركسيين يتبنون آمالا غير واقعية بشأن الاتجاه الدولى للحركة الصهيونية مستقبلا. وبمجرد إعادة تعريف الصهيونية باعتبارها جزءا من الجبهة المعادية للامبريالية، أسقطت التساؤلات السابقة عن طبيعتها من جدول الأعمال. ولم يدرس الماركسيون فى الشرق الأوسط بعناية الأثر الإقليمى لإنشاء دولة يهودية، لأنهم كانوا يهتدون باعتبارات تاكتيكية وبثقتهم بالقيادة الحكيمة للاتحاد السوفيتى. كانت رؤيتهم محدودة بالماركسية الخطية والغائية للكومنترن، التى اعتبرت حركات التحرر الوطنى المعادية للامبريالية حليفا حتميا لتقدم الاشتراكية الدولية. بيد أن الأحداث فى فلسطين كانت أكثر تعقدا من هذا النموذج. لم تتوقع الأحزاب الماركسية أن يعيد إنشاء دولة يهودية تحديد الخطوط الهيكلية الاستراتيجية للشرق الأوسط بسبب تأثيره على السياسات العربية، أو أن يدفع الهيكل الداخلى للدولة الصهيونية صوب اتجاه دولى موال للغرب على الرغم من الصدام مع بريطانيا العظمى عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة. وبالاضافة لذلك، فإن الشيوعيين لم يتوقعوا أبدا أن يضفى إنشاء دولة يهودية، المشروعية على الخطاب السياسى الصهيونى، لأن تأييدهم لإنشاء اسرائيل لم يكن بسبب الصهيونية. كما لم يتوقع المابام أن يضعف تياره المعارض داخل الصهيونية بصورة مميتة بمجرد أن يصبح بن جوريون والماباى قادرين على استخدام قوة الدولة ضده.

◻ توحيد اليسار الماركسى الصهيونى

تأسس المابام فى يناير ١٩٤٨ باتحاد ثلاثة اتجاهات صهيونية عمالية عارضت تاريخيا سيطرة الماباى فى اليشوق والهستدروت. وجاء كل مكون من مكونات المابام - احدوت هاعفودا (اتحاد العمل)، وبوعلى تسيون اليسارية (عمال صهيون) وحزب عمال هاشومير هاتسعير - إلى الحزب الموحد بقاعدة اجتماعية متميزة، واتجاه ايديولوجى متميز، وأسلوب سياسى متميز ولكن هذه الاختلافات قد نحيت جانبا لدعم معارضة يسارية للماباى عشية إنشاء دولة اسرائيل.

وقد نشأ «حدوث عاعفودا» أصلا كتكتل للجناح اليسارى فى الماباى فى أواخر الثلاثينيات. ثم طرده فى ١٩٤٤ فأصبح حزبا مستقلا. وكانت القضية السياسية الكامنة وراء الانقسام هى ارتياب «أحدوت هاعفودا» فى أن بن جوريون كان مستعدا لتقسيم فلسطين بغية إنشاء دولة يهودية عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة. لقد انجذب «احدوث هاعفودا» للاتحاد السوفيتى خلال الحرب، لكنه عارض اسلوب التنظيم اللينينى للحزب: ومن ثم كان السبب المباشر للانقسام على الماباى هو رفض احدوت هاعفودا لمبدأ قاعدة الأغلبية وحظر التكتلات فى الماباى.

وكان اتحاد كيبوتس ميئوحاد (الكيبوتس الموحد) هو القاعدة الاجتماعية لاحدوت هاعفودا، وكان يحظى أيضا بتأييد قوى فى تل ابيب خاصة بين عمال البناء. وكان كيبوتس ميئوحاد أداة فعالة

فى إنشاء الجهاز العسكرى الصهيونى العمالى «الهاجاناه» وخاصة وحدة الصفوة فيه وهى البالماح. وكان كثيرون من الشخصيات العسكرية المشهورة، ومنهم اسرائيل جاليلى ويجئال آلون، من أعضاء كيبوتس ميئوحاد. ونتيجة لارتباطه الوثيق مع المؤسسة العسكرية الصهيونية، كان كيبوتس ميئوحاد داعية اساسيا للتشدد السياسى العسكرى حتى قبل أن تعتمده عصبة بن جوريون - بيرس فى الماباى.

ومثل غالبية الصهيونيين العماليين، لم يعترف «احدوت هاعفودا» بالحقوق الوطنية للفلسطينيين العرب. وفضّل بدلا من ذلك إقامة دولة يهودية اشتراكية فى فلسطين كلها. بل إن اسحق تابنكين زعيم كيبوتس ميئوحاد، نادى «بترحيل» الفلسطينيين العرب من البلاد. وقد عارض «احدوت هاعفودا» قبول العرب فى الهستدروت، ولم يقبل عربيا فى صفوفه، وعارض فيما بعد قبول أعضاء عرب فى المابام.

وادعى حزب عمال هاشومير هاتسعير أنه كان يضم نحو عشرة آلاف عضو عند إنشائه فى ١٩٤٦. وكان ثلثا هؤلاء ينتمون لـ"كيبوتس ارتسي" (الكيبوتس القطرى)، وهو اتحاد كيبوتسات أسسه فى ١٩٢٧ أعضاء حركة شباب هاشومير هاتسعير العالمية (وإن كانت أوروبية شرقية فى الأساس)، وكان الباقون أعضاء سابقين فى العصبة الاشتراكية، وهى الحليف الحضرى لكيبوتس ارتسي. وكانت هاشومير عاتسعير هى أكبر عنصر من مكونات المابام وأكثرها انضباطا. وقد أضفت التجارب العاطفية العنيفة لحركة الشباب، والتى تمسك بها كثيرون من خريجيها باقى حياتهم، والجماعية الشاملة فى كيبوتس ارتسي، طابعا فريدا على هاشومير هاتسعير. لأنها كانت اسلوبا شاملا للحياة، وليس مجرد حركة سياسية.

وفى منتصف الحرب العالمية الثانية، بزغ جناح يسارى فى هاشومير هاتسعير يقوده المخضرمون من أعضاء الكيبوتس، يعقوف دفتين، واليعازر بيرى (براى)، ومردخاي اورين وآهارون كوهن. وكانت نظرتهم التى أسموها «الاتجاه صوب قوى الغد»، جدّ قريبة من نظرة الماركسية السوفيتية الأرثوذوكسية. وكان قائداها هاشومير هاتسعير، مائير يعارى، ويعقوف حزان، أقل تلهفا من أعضاء الجناح اليسارى لتنسيق موقفهم مع خط الحركة الشيوعية الدولية، وكانوا يدركون على الدوام أن الصحة الاقتصادية للكيبوتسات تتوقف على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الأغلبية الديمقراطية الاجتماعية والبورجوازية فى الحركة الصهيونية ودولة اسرائيل. ومع ذلك، فقد اعتمدت هاشومير هاتسعير والمابام، خلال أوائل الخمسينيات، اتجاها دوليا شديد الولاء للسوڤييت.

وكان أبرز إسهام لها شومير هاتسعير فى المابام هو إلزامها الفعلى بالتعاون السياسي العربى اليهودى ففى ١٩٤٠، نظم كيبوس ارتسي دورة مكثفة فى اللغة العربية لكوادر منتقاه كتمهيد لإعلان قيام إدارة عربية تتمثل مهمتها فى دعم العلاقات مع العناصر التقدمية فى المجتمع العربى فى فلسطين. وفيما بعد أصبحت هذه الإدارة العربية فى ظل أهارون كوهن هى المركز التنظيمى لعمل المابام بين الفلسطينيين العرب. وكان «هاشومير ها تسعير» الحزب الصهيونى الوحيد الذى يعترف

بالحقوق الوطنية للفلسطينيين العرب وحتى عام ١٩٤١، كان يتم التعبير عن هذا الاعتراف بدعوة غامضة لدولة ثنائية القومية في فلسطين، دولة ليست يهودية خالصة أو عربية خالصة.

وعندما اعتمد مؤتمر للصهيونيين الامريكيين برنامج بيلتمور في ١٩٤٢ اساساً له، بدعوه من بن جوريون، وأعلن رسميا للمرة الأولى أن هدف الصهيونية هو انشاء كومنولث يهودي في فلسطين، بدأت هاشومير هاتسعير في وضع بديل خاص بها. كثيرٌ من الصهيونيين كانوا يؤمنون بأنه لا يمكن إنشاء دولة يهودية فوراً في الوقت الذي يقل فيه عدد اليهود عن ثلث سكان فلسطين، إلا بتقسيم البلاد. ومثلما فعل احدوت ها عفودا، عارضت هاشومير ها تسعير هذا المسار. وأكدت أن ثنائية القومية ستلافي الحاجة إلى التقسيم وتوفر الظروف لتحقيق أغلبية يهودية في البلاد. سعت هذه المجموعة إلى تأجيل اتخاذ قرار حول مستقبل فلسطين وتحويل الانتداب إلى وصاية دولية، بأمل أن تتوافر للنفوذ السوفيتي فرصة التأثير بصورة إيجابية على مستقبل البلاد[١]. لقد كانت فكرة ثنائية القومية بالنسبة لهاشومير ها تسعير، وسيلة لتحقيق الصهيونية وتعبيرا عن التزاماتها الأممية الاشتراكية على حد سواء.

وفي حين لم تصغ أي قوى سياسية يهودية أخرى في فلسطين موقفا بشأن ثنائية القومية بنفس المصطلحات والمقاييس تماما، فقد كان لهاشومير هاتسعير قبل تبني مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، شركاء سياسيون، خاصة رابطة ايحود (الوحدة)، وهي حلقة صغيرة وإن كانت لها مكانتها المتميزة بين المثقفين فقد كان يقودها مارتن بوبر، ويهودا ماجينس، وحاييم كالفاريسكي، وارنست سيمون. انضمت رابطة ايحود هذه مع هاشومير ها تسعير، والمستقلين، وافراد من أحزاب أخرى، في عصبة التقارب والتعاون العربي اليهودي، في جهد مشترك لترويج افكارهم عن ثنائية القومية ورغم أن ثنائية القومية والقيم التي تجسدها كانوا في موقف الأقلية في الحركة الصهيونية قبل ١٩٤٨ لكنهم ظلواُ يتمتعون بالمشروعية. في المقابل لم تكُن لهاشومير هاتسعير ولا لأي من حلفائها استراتيجية تضرب بجذورها في الظروف المادية لإقامة دولة ثنائية القومية. فمن كل الزعماء الصهيونيين، كانت لبن جوريون وحده العبقرية السياسية لتطبيق توليفة من الحيل الديبلوماسية والقوة العسكرية اللازمة لإقامة دولة يهودية. فقد كان بن جوريون فريدا في إدراك أن وجود دولة يهودية سيغير بصورة مثيرة ميزان القوة بين الصهيونيين والعرب، وداخل الحركة الصهيونية أيضا. وهكذا تمّ، فيما بعد ١٩٤٨، استبعاد خيار القومية الثنائية كما تم، تدريجياً، استبعاد كثير من القيم السياسية والأخلاقية التي حملها الرأي العام، وعَبرٌ عنها.

وتكمن الصعوبة التي واجهتها هاشومير هاتسعير في الإبقاء على فكرة الثنائية القومية على جدول الأعمال السياسي، تكمن في التوتر التاريخي بين التزامها بالأممية الثورية الاشتراكية من ناحية والصهيونية من ناحية أخرى حيث أدت المتطلبات المتناقضة لهذين المثلين الأعليين بالفعل إلى أزمات دورية[٢]، أعطت الأغلبية في هاشومير هاتسعير في كل أزمة منها الأولوية لالتزامات المجموعة الصهيونية. ومع ذلك، فإن التناقض البادي بين جزئين مكونين لنظام من المعتقدات، لا يعني

أن معتنقيه يؤمنون «حقا» بواحد فقط من هذين الجزئين المكونين له. وينبغى ألا يفسر تاريخ هاشومير هاتسعير بطريقة إما أنها تقلل من قيمة التناقض لأدنى حدّ أو تحط من شأن التزاماتها تجاه كلا العنصرين فى توليفتها الايديولوجية.

إن جذور بوعلي تسيون اليسارية ترجع للحركة الثورية الروسية، و«صهيونيتها البروليتارية» تستلهم توليفة من الماركسية والصهيونية وضعها بير بوروخوف. فى ١٩٢٠، انقسم الاتحاد العالمى لبوعليتسيون بشأن الانضمام للكومنترن، ومضى بعض أعضاء الحركة فى فلسطين إلى انشاء الحزب الشيوعى الفلسطينى. وأدت انقسامات أخرى ونهج صفائية إزاء السياسة (فحتى أواخر الثلاثينات مثلا، رفض الحزب الاشتراك فى المنظمة الصهيونية العالمية، التى كان يرى أن البورجوازية اليهودية تسيطر عليها) إلى جعل بوعلى تسيون حزبا صغيرا هامشيا يعتمد أساسا على المهاجرين الحضريين من أوروبا الشرقية الذين شكلت ثورة أكتوبر رؤياهم السياسية.

وعارض بوعلى تسيون اليسارى سياسة الماباى فى استبعاد العرب من الهستدروت،ونادى بالتنظيم المشترك للعمال العرب واليهود الفلسطينيين- وهو موقف فريد فى المعسكر الصهيونى العمالى. وأيد الحزب بنشاط نضال العمال العرب وجنّد مجموعة صغيرة ربما من خمسة وعشرين عاملا عربيا فلسطينيا بقيادة جورج ناصر من يافا فى صفوفه مباشرة. وأصبحوا بعد ذلك هم العرب الوحيدين الذين انضموا للمابام عند تأسيسه (رغم أن وضعهم كان موضع جدل شديد). كانَ بوعلى تسيون اليساري يؤمن بأن التنظيم المشترك للعمال العرب واليهود سيحل المشكلة القومية فى فلسطين، ولم يبذل الحزب جهدا كبيرا فى تحليل القضية، مفضلا التركيز على المبدأ الايديولوجى المجرد المتعلق بالاممية البروليتارية.

وفى ابريل ١٩٤٦، اندمج احدوت ها عافوداه وبوعلى تسيون اليساري لتكوين حزب احدوت هاعافوداه - بوعلى تسيون. وبعد ذلك انضمت غالبية بوعلى تسيون اليسارية السابقة بقيادة موشى اريم، مع احدوت هاعفودا. بعد تشكيل المابام، أصبح القسم الذى يقوده اسحق اسحاقى من بوعلى تسيون متحالفا مع هاشومير هاتوق.

لقد كانت ها تشومير هاتسعير تعرف وهى تستهل مناقشات الوحدة مع احودات هاعفودا - بوعلى تسيون فى صيف ١٩٤٧ أن التخلى عن فكرة ثنائية القومية كان شرطا مسبقا للوصول لنهاية ناجحة للمحادثات. فلم يرفض احدوت هاعافودا أى إشارة لثنائية القومية فى برنامج الحزب الجديد المتسهدف إقامته فحسب، بل رفض ايضا الاقتراح البديل لها تشومير هاتسعير عن «المساواة السياسية» للشعبين فى أرض إسرائيل المعاد توحيدها مستقبلا، وهى صيغة توحى بثنائية القومية[٣]. وجعل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وتحويل القدس وضواحيها إلى كيان منفصل دولى، ثنائية القومية أمرا فيه نظر. ومع ذلك، فإن بعضا من المخضرمين فى هاتشومير هاتسعير وجدوا أنه من الصعب أن يقبلوا الحل الوسط الضرورى للوحدة. وعندما اجتمعت اللجنة المركزية للحزب لمناقشة مشروع برنامج

الوحدة، أعلن اليعازر بنيري (باور)، وهو عضو القسم العربى من كيبوتس ارتسي وليس يساريا، أن البرنامج المقترح تتجاوز «حدود التنازلات التى يمكننا الموافقة عليها «فيما يتعلق بالمسألة العربية[٤]. وحذر بعد تأسيس المابام من أن برنامج الحزب تتضمن:

عدم وضوح وغموض فى النقاط التى من الممنوع أن يكتنفها الغموض. فالمسألة اليهودية العربية مسألة حاسمة. وسيحدد شكل حلها مصير العالياه(*) على نطاق واسع ومصيرنا فى مجمله. لقد رفعت هاتشومير هاتسعير عاليا راية النضال من أجل اتفاق يهودى عربى. ومن المشكوك فيه أن يفعل الحزب الموحد ذلك[٥].

وكان مُنتقد الوحدة الأكثر صراحة هو اليعازر هاكوهن، وهو محارب قديم من كيبوتس بيت الفا لا يعتبر يسارياه. فقد أشاد بواقعية اللجنة المركزية فى الموافقة على العمل من أجل تمرير مشروع الأمم المتحدة للتقسيم مع اعترافه بالأخطار المأساوية التى يطرحها على الدولة الجديدة. لكن اللجنة المركزية كما يصر هاكوهن، كانت محقة فى إعلانها «أن ثنائية القومية ستظل هى الطريق الوحيد لتحقيق الصهيونية فى أكمل صورها»، وكان يود أن يرى هذه النقطة وقد أدرجت فى برنامج المابام. وبالأسلوب المميز لحركة الشباب، طرح قضية الوحدة باعتبارها مسألة وجودية أخلاقية:

إنها مسألة «اكون زو لا اكون» بالنسبة لهاشومير هاتسعير باعتبارها حاملة للمبادئ أصلا. إننا جميعا نعرف على الدوام وبصورة تكاد تكون روتينية تقريبا كيف نشيد بذلك الشئ الرائع المسمى هاشومير هاتسعير، الذى شَيَّدناهُ خلال جيل والذى يتسم بكل الخصائص القيمة التى نتشبث بها. وكنا نواجه من وقت لآخر سائلا يقرع على بابنا يطلب منا أن نضحى بهذا الصرح على مذبح البعض. وحتى الآن قاومنا مثل هذا الطلب، مدركين أن استمرارنا فى الوجود هو أفضل احترام لكل مذبح. وحتى الذين يجنذون ذلك، يسلمون بأن الحد الأدنى المبدئى الذى تحقق هو حدّ ادنى ثم تحت الضغط وهو غير كاف لتوحيد الافئدة فى رؤية لمستقبل مشيحانى(**). لكن هناك أيضا من يؤمنون أن لمبادئنا فرصة أكبر فى أن تسود داخل الإطار المشترك فى المدي الطويل[٦]،

وكان أنصار الجناح اليسارى فى هاشومير هاتسعير يؤمنون بان لمبادئهم «فرصة أكبر لأن تسود داخل الإطار المشترك فى المدى الطويل»، وأيد يعارى وحزان الوحدة للسبب نفسه. ونظرا لأنهما كانا واثقين من الانتصار الحتمى للماركسية والثورة البروليتارية، فإن اليسار والوسط المتطلع لليسار فى هاشومير هاتسعير كانو أقل خشية بشأن الوحدة من بعض الذين يصغون الطابع المتميز للحركة محل تقديرهم قبل أى شئ. فقد قبل اهارون كوهن تحليل اليعازر هاكوهن المجتمع للوضع الراهن ووافق على أن برنامج الوحدة المقترح به أوجه قصور كثيرة. ومع ذلك، فقد أعلن كوهن أن الوحدة ستدعم المعارضة لنزعة الماباى الإصلاحية، وتلك مهمة أولى ينبغى النظر فيها[٧].

---

* الهجرة الصهيونية رجوعاً إلى اسرائيل (المترجم).

** العصر المشيحانى الذى يعود فيه اليهود من المنفى ليقيموا مجد صهيون ويبدأ الفردوس الذى يدوم الف عام - (المترجم).

لقد كان تأسيس المابام محاولة لتدعيم صورة مختلفة من نزعة الكمال الصهيونية التى يقدمها الجناح اليسارى وتقوم على المعارضة المبدئية لتقسيم فلسطين. وقد رأى الراديكاليون فى كيبوتس ارتسى، وقد انضم إليهم بعض أعضاء البالماح السابقين فى كيبوتس ميئوحاد وكذلك بعض عمال الحضر والمثقفين بقيادة موشى سنيه (الذى انضم للمابام عند تأسيسه)، إن هذا التدعيم يتسق مع، بل يتوقف على، تحويل المابام إلى حزب ماركسى لينينى إقليمى. ورغم أن نسبة اليساريين فى المابام لم تزد أبدا عن ٢٠ إلى ٣٠ فى المائة، فإن تأثيرهم كان كبيرا حتى أقصى حد وتولوا كثيرا من الوظائف القيادية: فقد كان بيرى أول رئيس تحرير للصحيفة اليومية للحزب، عال همشمار (بالمرصاد)، ورأسى كوهن إدارة الشؤون العربية، وكان ريفتن واحدا من أمينين عامين للحزب، ودخل بيرى وريفتن وسنيه أعضاء فى أول كنيست.

وفى حين كان المابام يتطلع لتوحيد أرض اسرائيل فى نهاية الأمر، فإن البرنامج الذى اعتمد فى مؤتمره الأول ألزم الحزب «بالمشاركة على أوسع نطاق -على الرغم من رفضه للحل القائم على التقسيم من الناحية المبدئية- فى بناء الدولة اليهودية والدفاع عنها». وقد نصت البنود الايديولوجية للبرنامج بوضوح على التزام المابام بالصهيونية باعتبارها الحل للمشكلة اليهودية. وكانت المهام الأساسية للأمة تتمثل فى جمع الشتات، والعالياه الجماعية، والتوطين. كما ينبغى أن تكون الطبقة العاملة اليهودية حليفا لكل نضالات التحرر الاجتماعى والوطنى فى كل أنحاء العالم، وتتمثل مهمتها التاريخية فى الشروع فى نضال طبقى ثورى لاقامة حكومة العمال، والقضاء على الرأسمالية، وإقامة مجتمع اشتراكى لا طبقى. وكان المابام يعتبر نفسه «جزءا لا يتجزأ من حركة العمال الثورية». وينبغى للحزب أن يسعى لتحقيق التكامل بين الصراع الطبقى والإبداع الاشتراكى (أى البناء الصهيونى) فى المدينة والريف.

وكان البرنامج غامضا على نحو مقصود فى أربع نقاط حاسمة: (١) لقد اتفق الجميع على هدف إعادة وحدة أرض اسرائيل، لكن نظام الحكم فى البلاد مستقبلا لم يكن محددا. هل سيكون هناك دولة ثنائية القومية أم دولة يهودية؟ هل سيتم الاعتراف بالحقوق الوطنية للعرب الفلسطينيين؟ (٢)هل سيصبح المابام حزبا إقليميا يُسمح للمواطنين العرب فى الدولة اليهودية بالانضمام إلى صفوفه؟ (٣) لم يتبين المابام الماركسية اللينينية بصورة واضحة، ولم يكن موقفه من الاتحاد السوفيتى محددا بوضوح. (٤)كذلك لم تكن علاقات المابام بماكى محددة بوضوح.

□ المابام وحرب ١٩٤٨-٤٩

تعرض الاتجاه السياسى للمابام بأسره، وسياسته العربية بصفة خاصة للاختبار فور تأسيسه الحزب، لأن الحرب الأهلية بين المجموعتين الاثنتين اليهودية والعربية فى فلسطين تفجرت فور اعتماد مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، الذى أعقبه غزو الدول العربية بعد إصدار إعلان استقلال إسرائيل فى ١٥ ايار ١٩٤٨. وباعتباره حزبا صهيونيا، لم يكن هناك مجال كبير للتساؤل حول ما إذا كان سيشترك فى مجلس الدولة المؤقت الذى أقيم فى مارس ١٩٤٨. لكن بعض أعضاء اللجنة

المركزية (أساسا من الجناح اليسارى) عارضوا الانضمام للائتلاف الحكومى الضيق المؤقت الذى يقوده الماباى لأن بن جوريون، رئيس الوزراء المعين، قدم للمابام وزارتين صغيرتين فحسب. ومع ذلك، فإن الأغلبية الساحقة فضلت الانضمام للحكومة المؤقتة، وعندما تم ذلك، أصبح مردخاي بنتوف (من كيبوتس ارتسي) وزيرا للعمل وأصبح أهارون تزيزلنج (من كيبوتس مينوحاد) وزيرا للزراعة[٩]. وبالإضافة لذلك، فإنه نظرا لأن معظم ضباط البالماح والهاجاناه ومن ثم قوات الدفاع الاسرائيلية كانوا أعضاء فى المابام، فقد تولى المابام المسؤولية السياسية والتنفيذية عن شن حرب اسرائيل من أجل الاستقلال.

ادعى المعارضون للاشتراك فى الحكومة بأن سياساتها المعادية للاشتراكية والموالية لامريكا وغير السليمة بالنسبة للعرب قد تحددت بالفعل. والواقع أن بن جوريون ومستشاريه القياديين فى الشؤون العربية كانوا قد عملوا بالفعل، مثلما أوضح آفى شلايم بتفضيل كبير، لمنع قيام دولة فلسطينية عربية بالتوصل لتفاهم سرى مع الامير عبد الله فى شرق الأردن يتيح للأخير أن يضم اليه الأراضى التى خصصتها الأمم المتحدة لتلك الدولة. وكان بن جوريون يأمل فى أنه من الممكن توسيع حدود اسرائيل لما وراء المناطق المحددة فى مشروع التقسيم، ولهذا السبب لم ينُص عليها فى إعلان الاستقلال. وقد اعتمدت الهاجاناه فى ١٠ آزار (بعد أن سمحت اللجنة المركزية للمابام، للجنة السياسية بأن تتفاوض على شروط الدخول فى الحكومة المؤقتة بثلاثة أيام) الخطة د، وهى مثال كلاسيكى للاستراتيجية العسكرية المتشددة التى كان هدفها يتمثل فى استئناف الهجوم، وضم أراضى الجليل وممر القدس المخصصين للدولة العربية، وطرد أى عرب يقاومون.

وبحلول شباط ١٩٤٨ كان كثيرون من الفلسطينيين الأثرياء ومن أبناء الطبقة الوسطى قد تركوا حيفا والقدس، وبدأ بن جوريون يتطلع لإجراء تغييرات ديموغرافية كبيرة فى البلاد[١٠]. فى ابريل ومايو (نيسان وايار) أصبح الخروج هروبا جماعيا. وليس هناك أى دليل على أن بن جوريون خطط لطرد الفلسطينيين العرب قبل أن تبدأ المعارك، لكن استراتيجية العسكرية العنيفة المتشددة شجعت على رحيلهم، وهو ما اعتبره أمرا طيبا. أضف إلى ذلك أنه وافق ضمنا على أعمال أشخاص قريبين منه خاصة يوسف وتيز، رئيس إدارة أراضى الصندوق القومى اليهودى، الذين طردوا المدنيين الفلسطينيين، ومحوا قراهم، واستولوا على أراضيهم، وأقاموا مستوطنات يهودية جديدة على تلك الأراضى خلال الحرب وعقبها مباشرة[١١].

وقد حدد تقرير فرع المخابرات فى قوات الدفاع الاسرائيلية فى ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٨، أن ٣٩١٠٠٠ لاجئا قد هربوا حتى أول يونيو (حزيران): ٥٥ بالمائة منهم هربوا كرد فعل للعمليات العسكرية المعادية للهاجاناه/ قوات الدفاع الاسرائيلية، ١٥ بالمائة بسبب الأعمال المسلحة التى قام بها المنشقون الصهيونيون (وبصفة خاصة مذبحة دير ياسين فى ٩ فبراير (شباط) على أيدى ايتزل وليحي)، و٢ بالمائة بسبب عمليات الطرد المباشر، ٢ بالمائة كرد فعل لحملات الاشاعات الصهيونية الرامية لترويع العرب لدفعهم للهرب، وهرب ٧ بالمائة بسبب الخوف من الثأر بعد عمليات هجوم عربية

على اليهود. ورحل ٥ بالمائة فقط من اللاجئين بناء على أوامر من اللجنة العربية العليا أو حكومة شرق الأردن، والواقع أن السلطات العربية بذلت كل جهدها لوقف الهروب.

وخلال وقف إطلاق النار الأول، من ١١ يونيو (حزيران)، إلى ١٩ يوليو (تموز)، كان معظم الأراضي المأهولة التى خصصها مشروع الامم المتحدة للتقسيم للدولة اليهودية آمنا. وعندما استؤنف القتال، زاد الطرد كنسبة مئوية من الإجمالى النهائى الذى بلغ نحو سبعمائة الف لاجئ عندما بدأت قوات الدفاع الإسرائيلية تحتل الأراضى المخصصة للدولة العربية. وفى أكبر حادث مفرد للطرد القسرى، والذى وقع فى ١٢ يوليو خلال حملة لتنفيذ الخطة د، تم طرد نحو خمسين الفا من سكان اللدو الرمله من مدينتيهما[١٢].

واعترض المابام على معاملة الجيش للسكان المدنيين العرب: تدمير القرى التى لم تشترك فى العمل العسكرى ولم تأو الجيوش العربية الغازية، وطرد الفلاحين ومصادرة الأراضى الزراعية، ونهب الممتلكات ، وأعمال القسوة التى لا مبرر لها - كل الأشياء المألوفة فى الحرب. ولم يكن فى الحزب من هو أكثر نضالية ومثابرة وبعد نظر فى معارضة معاملة الحكومة للفلسطينيين العرب من كوهن. وقد أثار تقريره إلى اللجنة السياسية فى مايو (ايار) مناقشة توجت بقرار يعارض «التوجه حول طرد العرب من مناطق الدولة اليهودية»، وتدمير القرى دون ضرورة عسكرية، والمصادرة غير القانونية والتدمير المتعمد لمصادر الرزق للعرب الذين بقوا أو الذين تحق لهم العودة عند انتهاء المعارك، كما أوصت تلك المناقشة بإنزال أشد العقوبات بمرتكبى أعمال السلب، والسرقة، أو الهجوم على المدنيين. وحث الحزب الحكومة على دعوة العرب المحبين للسلام إلى أن يبقوا فى ديارهم وأماكن عملهم وأن يقبلوا سلطة الدولة اليهودية. وطالب بأن يمنح لكل العرب المحبين للسلام الذين بقوا أو الذين سيعودون لاسرائيل، الحق فى العمل، وفى حياة مستقلة لمجتمعهم، الأمن الشخصى، والرعاية الطبية والتعليم. وفى حين أن القرار لم يصادق على اقتراح كوهن بحث الحكومة على الترحيب بعودة كل اللاجئين، فقد كان على الرغم من ذلك نقدا شاملا لسياسات الحكومة فى موضوع العرب[١٣].

ربما كان بن جوريون يخشى أن يترك المابام الحكومة إذا أتخذ قرار صريح بطرد العرب ومصادرة ممتلكاتهم. ورغم أن معارضة المابام قد تفسر السبب فى أن الحكومة لم تتخذ هذه الخطوة أبدا بصورة رسمية، فإنها لم تجد كثيرا فى تغيير مسار الأحداث. ففى ١٦ (حزيران)، غداة اتخاذ المابام لقراره الذى ينتقد سياسة الحكومة بالنسبة للعرب وافقت الوزارة بصورة غير رسمية على منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة. وفى ١٨ (آب) تم تأكيد هذا القرار فى اجتماع لخبراء الشؤون البارزين فى الماباى[١٤]. واستمر وقوع الأعمال التى جرى انتقادها فى قرار المابام بتواتر متزايد.

وفى أعقاب المناقشة التى جرت فى اللجنة السياسية وعمليات الطرد الجماعى من اللدوالرملة، أعرب المابام عن انتقاده لسياسة الحكومة فى موضوع العرب بصراحة أكبر. وفى دورة ١٣ (تموز) لمجلس الدولة المؤقت، سأل تزمن لوريا، بن جوريون عما اذا كان يعرف أن الجيش يدمر القرى العربية التى لم تشترك فى الحرب والتى هرب سكانها أثناء المعارك، وطالبه بأن توقف الحكومة هذا النشاط

وتعلن تغييرا فى السياسة خلال يومين. لكن لوريا لم يتلق أبدا ردا مباشرا على سؤاله. وبقيت المسألة إلى شهر آب بدون حل[١٥]. وفى ١١ يوليو (تموز)، حصل اهارون كوهن بصورة غير رسمية على نسخة من تقرير فرع المخابرات بقوات الدفاع الإسرائيلية الصادر فى ٣٠ (حزيران) عن اللاجئين[١٦]. وفى حين أنه من الواضح أنه استخدم المعلومات التى احتواها التقرير فى كتاباته ومحاضراته، فإنه لم يشر للوثيقة وينقل عنها مباشرة ولم يذكرها أبدا فى أى اجتماع حزبى. ذلك أن الإشارة الصريحة لتقرير للمخابرات تم الحصول عليه بطريقة غير مشروعة، كان سيعرض المابام للاتهام بالخيانة فى زمن الحرب. وكان تجاوز هذا الحد أمرا غير متصور بالنسبة لكوهن.

وكانت فعالية معارضة المابام لأسلوب الحكومة فى خوض الحرب وكذلك الاستراتيجية السياسية الكامنة وراء ذلك والخاصة بتعظيم أراضى الدولة اليهودية ومنع قيام الدولة الفلسطينية التى دعا اليها قرار الأمم المتحدة للتقسيم، محدودة جراء أعمال أعضائه أنفسهم ممن يرتدون زيا عسكريا، وفى كيبوتساته، والتى كانت تتناقض مع سياسة الحزب الرسمية. فقد قاد أعضاء المابام كثيرا من العمليات التى أفضت لعمليات طرد كبيرة: يجئال آلون فى الجليل، آلون وشمعون اميذان فى شمالى النقب، وموشى كارمل فى الجليل الأعلى، وآلون واسحق رابين فى اللدوالرملة[١٧]. واشتكى كوهن فى تقريره فى ١٠ (ايار) من أن الضباط الأعضاء فى المابام كانوا يتبعون خطا مختلفا عن خط الحزب وأن سياسة لترحيل السكان العرب من الأراضى الواقعة تحت السيطرة اليهودية يتم تنفيذها. وانتقد فى العدد الأول من المجلة الايديولوجية للمابام كلا من الحكومة وأعضاء المابام العسكريين، وحذر متنبئا بأن «دولة تقوم على العداء القومى وحكم شعب لشعب آخر، ستغذى، دوغماريب، الشوفينية والرجعية فى حياتها الداخلية، وأكد أن الدولة الرجعية ستغدو بحكم الضرورة، عاجلا أم آجلا خاضعة للامبريالية ولسياساتها الرجعية والعدوانية على الساحة الدولية»[١٨].

وأعلن كوهن بلاليس فى ندوة حول العلاقات العربية الاسرائيلية عقدت لمجندى المابام فى ٧ (تموز)، «أنه ينبغى إعادة الغالبية الساحقة من اللاجئين». وربط الواجب الحتمى الأخلاقى الذى يقضى بمعاملة غير المحاربين بصورة إنسانية بالأهداف السياسية لاستعادة الوحدة الإقليمية لأرض اسرائيل وتحقيق الصهيونية فى أكمل صورها. وأكد كوهن أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين لم تكن تريد الحرب، التى فرضها عليهم عملاء الحاج أمين الحسينى والقيادة العربية العليا، وأن الدول العربية غزت فلسطين لخدمة أغراضها الذاتية. إضافة إلى ذلك، فإنه نظرا لأن اسرائيل قد كسبت الحرب بالفعل، فإنه ينبغى عليها ألا تدع الدول العربية تتولى مسؤولية اللاجئين، حيث أنها ستثير اللاجئين فقط ضد الدولة اليهودية. وانتقد كوهن بصورة حادة النهب والسرقة وتدمير الممتلكات بدون غرض عسكرى، ومهاجمة المسنين والنساء والأطفال وغيرهم من المدنيين، وأشار بصورة حادة إلى «أن من يجلسون هنا يعرفون جيدا ما أقصده وليست هناك حاجة لتقديم أمثلة». ودافع عن سياسة المابام بالنسبة للعرب (فى الحقيقة، هاشومير هاتسعير) فى الرد على أعضاء الحزب الذين تساءلوا: «لماذا لا نمنع اللاجئين من العودة؟ لماذا لا نحتل كل أرض اسرائيل بالقوة العسكرية؟ لماذا لاتنفذ سياسة لترحيل السكان؟ أليس الأمر متأخرا لأن تحدد السياسة مسار الأحداث؟»[١٩].

وقد نُشرت آراء كوهن فى صحف المابام مما يبين أنها كانت لاتزال ضمن دائرة الرأى المقبول فى الحزب. بيد أن كبار قادة الحزب، كانوا عادة أكثر تحفظا فى انتقادهم للحكومة. فعلى سبيل المثال، انتقد حزان فى اجتماع للفعاليات العسكرية للحزب وبصورة حادة عمليات تدمير القرى وطرد السكان التى ينفذها اعضاء الحزب، لكنه ميّز بين سكان اللد، الذين كان يؤمن بأن هناك مبررا لطردهم لانهم استأنفوا القتال بعد أن استسلموا، وبين سكان الرملة، الذين طردوا ظلما وبغير جريرة(٢٠).

وجعل عدم الاتساق فى موقف بعض قادة المابام، الحزب يتعرض للاتهام بالنفاق. فقد انتقد يوسف واتيز، وهو من الأنصار الأقوياء لترحيل العرب الفلسطينيين من الدولة اليهودية، حزان لمعارضته تدمير القرى العربية وطرد سكانها فى حين وافق على تخصيص أموال للصندوق القومى اليهودى لتنفيذ عمليات التدمير. واستثاره خطاب ليعارى أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية يدين الطرد «كما لو كان لا يعرف أن كل أصدقائه فى الكيبوتسات يفعلون ذلك بتفان كامل»(٢١).

وكان واتيز محقا فى افتراض أن قادة حركة الكيبوتسات فى المابام كانوا يعرفون أن اعضاءها منغمسين بنشاط فى الاستيلاء على الممتلكات العربية. ومنذ فترة مبكرة ترجع إلى شهرى (ايار وحزيران)، بدأت كيبوتسات المابام، إلى جانب المستوطنات اليهودية الأخرى فى حصد المحاصيل المتروكة فى القرى العربية وإعادة توزيع الأراضى المصادرة فيما بينها(٢٢). وأخطر كوهن أمانة المابام أن كيبوتسات منطقة حيفا قد استخدمت القوة المسلحة لطرد العرب والاستيلاء على أراضيهم(٢٣). وفى اجتماع لمجلس كيبوتس ميئوحاد فى ٨-٩ (حزيران)، شجب اسحق تابنكن الاستيلاء على الغنائم وقال وهو يرثى الحال إنه: «هناك من يقول إنه ليس هناك كيبوتس واحد» لم يشارك فى مثل هذه الأعمال.

وتفسر متطلبات الحرب والانشغال المهيمن بتأمين الدولة اليهودية وتوفير ملاذ «آمنا» للباقين من المحرقة، إلى حد كبير «مرونة» سياسة المابام فى القضية العربية. وينبغى أن يُضاف إلى هذه الدوافع التى يسهل فهمها، الحلم الذى تبناه المابام كله وهو «استعادة وحدة الأرض». فبعد دحر الهجوم العربى فى (حزيران)، وافقت عناصر الصقور الأكثر تشددا فى احدوت هاعفودا مثل جاليلى وآلون، وكذلك بعض أعضاء الجناح اليسارى مثل ريفتى وسينه وكوهن، على أن الهدف العسكرى للحرب يتمثل فى فتح أرض اسرائيل. وكان الخلاف بين المجموعتين هو أن احدوت هاعفودا كان يريد فتح كل المناطق للاستيطان اليهودى، فى حين كان أعضاء الجناح اليسارى يريدون أن تمنع اسرائيل عبد الله من احتلال أى جزء من فلسطين لإقامة دولة عربية فلسطينية مستقلة. واستمر البعض فى التطلع لإعادة الوحدة السياسية للبلاد فى دولة ثنائية القومية(٢٥). وقد ساعد الهدف المتمثل فى احتلال كل فلسطين، التى كانت واقعة تحت الانتداب، المابام على أن يتجاهل أو يقلل من أهمية التجاوز على طريق تحقيق الهدف، وبمجرد احتلال البلد بأسره وطرد القوات الرجعية لعبد الله ومؤيديه من الامبرياليين البريطانيين، فإنه من الممكن تصحيح أى ظلم.

هل كان قادة المابام منافقين كما ألمح واتيز؟ أن احدوت هاعفودا لم ينشغل أبدا بحقوق العرب مثلما كانت هاشومير هاتسعير، ومن ثم لا يمكن اتهامه بالنفاق. وفيما عدا أهارون كوهن، الذى كان يرى الأمور ببصيرة غير عادية، كان اليساريون فى المابام عميانا بسبب اعتقادهم أنهم يقفون على الجانب الصحيح للتاريخ. فقد أيد الاتحاد السوفيتى، قائد قوى الغد، إنشاء دولة يهودية باعتبار ذلك لطمة للامبريالية البريطانية. ألن تكون دولة يهودية قوية ذخراً للمعسكر المعادى للامبريالية؟ ونظرا لأن كل الدول العربية التى تهاجم اسرائيل كانت مخالب للامبريالية البريطانية، أفلا تؤدى أى محاولة لتقليص حدود الدول اليهودية إلى تعزيز نفوذ الامبريالية فى الشرق الأوسط؟ ولم يستطع اليساريون باعتبارهم صهيونيين أن يدركوا أن وجود دولة صهيونية (بدل دولة ليهود فلسطين واللاجئين اليهود الاوروبيين الذين لم يعودوا لبلادهم - وهو ما أيده الاتحاد السوفيتى فى الواقع) قد يكون أمرا إشكاليا. وأتاحت توليفة من أحلام اليقظة والتشوبه الطبيعى للمدركات الناجم عن الحرب، الفرصة لأعضاء المابام الذين كانوا يشعرون بالقلق لأن يتخيلوا أن الحزب يتبع بصورة منتظمة السياسة التى دعا اليها اهارون كوهن. وعلى أية حال، فإن هذه القضية لم تكن محورية فى تقييمهم للوضع.

وهكذا، فبحلول خريف ١٩٤٨ برهنت كل مكونات المابام عن عجزها فى أن تضع بديلا لتوافق الرأى الصهيونى الآخذ فى التشكل بشأن العلاقات العربية اليهودية والذى أعلن أن كل المقاومة العربية للنشاط الصهيونى -حتى لتأمين أهداف تتجاوز حدود مشروع الأمم المتحدة للتقسيم - غير مشروعة ورجعية. وقد وافق المابام على أن أسلوب خوض اسرائيل للحرب يقع كلية فى حدود الدفاع المشروع عن النفس. وفى الوقت نفسه، كان البرنامج السياسى لتوافق الرأى الصهيونى مستمدا من الموقف المتشدد تجاه الحقائق الجيوبوليتيكية (اليهودية): رفض الانسحاب من الأراضى المحتلة فى الحرب، ورفض إعادة اللاجئين الفلسطينيين، ورفض قبول وجود دولة عربية فلسطينية.

هنالك دليل واضح على المشوار الذى قطعه المابام خلال الحرب، يمكن تبينه فى رده على مقترحات وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت فى (ايلول) ١٩٤٨ بأن تحتفظ اسرائيل بالجليل الغربى، والذى تحتله بالفعل مع أنه كان من المقرر أن يكون جزءا من الدولة العربية، فى مقابل التنازل عن النقب، الذى لم يكن قد احتل بعد رغم أنه كان مخصصا للدولة اليهودية. وقد عارض المابام مقترحات برنادوت باعتبارها تتعارض مع مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، وتمثل رد فعله فى اتخاذ قرار فى ٧ (تشرين اول) يطالب بإجراء تعديلات كبيرة فى حدود التقسيم لصالح اسرائيل. حيث فَضَّلَ الحزب ضم اسرائيل للجليل الغربى، ولمر برى إلى القدس، وتحصين المرتفعات الواقعة على الحدود، ووضع ضمانات للطابع العبرى للقدس - وكلها تتناقض مع أحكام مشروع التقسيم. وكانت هذه المطالب قريبة من خطوط وقف إطلاق النار الفعلية التى رسمت فى ١٩٤٩، والتى كانت تقوم على الوضع القائم العسكرى فى نهاية المعارك مع تغييرها بصورة طفيفة لصالح اسرائيل.

وطالب قرار المابام فى ٧ (تشرين اول) بعودة «اللاجئين الباحثين عن السلام الذين يعترفون

بسيادة دولة اسرائيل» - وهى صيغة تشى بأن عددا محدودا من اللاجئين سيتم الترحيب بعودته. وفى حين كان المابام يستخدم رطانة العداء للامبريالية، فقد كان يتحرك بطريقة مبرمجة نحو توافق الرأى الصهيونى الصاعد، مثلما شكله المابام وصاغه، فيما يتعلق بقضية اللاجئين:

لقد كانت المؤامرات الامبريالية والهجوم الدموى للقيادة العربية الرجعية على السكان العرب ودولة اسرائيل، هى العوامل الرئيسية لاجتثات جذور مئات الألوف من العرب من البلاد. وينبغى لجماهير اللاجئين أن تتعلم درسا من الكارثة التى لحقت بها وتناضل من أجل قيادة ديمقراطية لشعبهم ومن أجل سلام حقيقى مع الشعب اليهودى ودولة اسرائيل(٢٦).

بل لقد مضت افتتاحية عال همشمار لحد أبعد فى ١٤ (تشرين ثاني)، فذكرت أن اللاجئين هربوا كتعبير عن المعارضة لدولة اسرائيل. وكان هذا يتناقض مع مقولة المابام السابقة، ومع بيانات مماثلة أدلى بها بن جوريون وجولدا مائير فى مطلع ١٩٤٨، بأن غالبية الفلسطينيين العرب لم يكونوا يريدون الحرب ولم يشتركوا فيها. ولم يكن هناك أحد فى المابام يعرف أفضل من أهارون كوهن أن ادعاء الصحيفة لم يكن غير صادق فحسب بل من المرجح أيضا أن يفاقم من تدهور العلاقات العربية اليهودية. وقد احتج على الافتتاحية، لكن خطابه للمحرر لم ينشر(٢٧).

وقد انزعجت عناصر كثيرة فى هاشومير هاتسعير انزعاجا عنيفا من جراء الفجوة بين النظرية والتطبيق فى المابام وبذلوا جهودا عاطفية وفكرية مضنية لفرز الأمور. ففى (كانون اول) ١٩٤٨، أشاد ممثلو ما يزيد على خمسين كيبوتسا صراحة بمسار الحزب منذ التصديق على التقسيم، وذلك فى المؤتمر الوطنى الأول لـ« كيبوتس ارتسي» فى أعقاب إقامة المابام وفى اطار ما كان يعتبر أسرة واحدة. وكشفت مناقشاتهم عن الارتباك وفقدان الثقة والصراع للتوصل لاتجاه متماسك. افتتح يعارى الاجتماع بدفاع شامل عن طريق هاشومير هاتسعري التاريخى ردا على ما كان يسمى الاتجاه التصفوى داخل الحركة. وفند بإسهاب الآراء القائلة بأن الأحداث الأخيرة برهنت على أن مواقف المابام، مذكرا بأن بيرل كاتزنلسون، الزعيم الروحى للمابام، قد أيد قيام دولة ثنائية القومية فى ١٩٣٦ وأن بن جوريون عارض فى ١٩٣٧ قيام دلالة يهودية امام لجنة بيل. وهاجم يعارى الاتجاه الموالى للبريطانيين ثم الموالى للامريكيين فى المابام وقصر نظره عن أن يدرك أن «الخلاص سيأتى من الشرق». وأكد الحاجة إلى إقامة دولة عربية مستقلة فى فلسطين مع «إبعاد عبد الله عن البلاد وأوضح مجددا أن المابام قد أيد مشروع التقسيم «باعتباره حلا وسطا بناء» يؤدى لاستعادة وحدة البلاد من خلال اتفاق دولى»(٢٨).

اتسم الاجتماع بالتوتر الذى اضطر. يعارى للدفاع عن المبادئ التاريخية للحركة فى ضوء الحقائق الجديدة. ورد ممثلو الكيبوتسات الاراء المجردة ليعارى بتقارير تثير الكرب عن الأفكار والأفعال المناقضة المنتشرة فى الكيبوتسات التى جاءوا منها. وفى حين دافع البعض عن الاستيلاء

على ملكية العرب، فإن المحاربين القدماء الذين أصابهم الفزع من جرائه شجبوه بلا قيد أو شرط. وانتقد البعض اسحق رابين باعتباره قائد عملية طرد المقيمين فى اللد والرملة، فدافع عنه ريفتن. وأكد اليساريون أن فشل أعضاء الحزب فى التمسك بقيمه الأخلاقية وخطه السياسى خلال الحرب يرجع لحقيقة أن المابام لم يكن حزبا لينينيا منضبطا على نحو سليم. وقالوا إنه كان يمكن حل المشكلات بالتعاون بصورة أوثق مع ماكى وتبنى خط ماركسى لينينى واضح. وردّ آخرون بأنه لم يكن هناك توافق فى الآراء لاعتماد الماركسية اللينينية فورا. وعبّر حزان عن الانزعاج السائد فى التجمع:

لقد عشنا حتى الآن فى واقع هادئ، وكانت الرؤية بعيدة جدا. كنا نتجادل، لكننا لم نتعرض للاختيار. وقد وصلنا الآن لوضع أصبح فيه كل شئ تقوله اليوم عرضه للاختبار غدا.... حركتنا لا تعرف كيف توفق بين أيديولوجيتنا وظروفنا، وكيف تناضل لتحقيق نفس الهدف فى ظل ظروف جديدة(٢٩).

وتم تخفيف أو حذف التعليقات المفعمة بالحيوية كلية من التقرير المنشور عن الاجتماع مثلما كان بالنسبة ليشعياو بعيرى من ميشمار هعيمك عن الاختلاف بين «الرأى الرسمى والرأى المسموع فى الحمامات (الجماعية للكيبوتسات)»، وكذلك لتقرير اليعازر بعيرى بأن بعض أعضاء هكيبوتس هأرتسي كانوا يحبذون احتلال كل أرض اسرائيل دون إقامة دولة عربية. وساعدت هذه الرقابة الذاتية هاشومير هاتسعير، ومن ثم باقى المابام، على تفادى مواجهة المهمة الصعبة الخاصة بإعادة دراسة الفروض الايديولوجية. وقد بينت الاعترافات والاتهامات والاتهامات المضادة فى هذا الاجتماع بوضوح أن عصر براءة هاشومير هاتسعير قد ولى. لكن لم يتم استخلاص أى نتائج، واستمر قادة المابام فى الاعتقاد بأنه نظرا لأن الحرب لاتزال مشتعلة وأن الحل النهائى للنزاع بعيد عن أن يكون مؤكدا، فإن كل شئ لايزال قابلا للتصليح بقليل من العون من الاتحاد السوفيتى.

□ طريق الحزب الشيوعى الفلسطينى نحو ثنائية القومية

تعرض الحزب الشيوعى الفلسطينى باعتباره تنظيما يهوديا عربيا لصعوبات فى مجال إدارة العلاقات بين المجموعتين الاثنيتين سواء فى الحزب أو على الساحة السياسية الأوسع. وقد عارض الحزب الصهيونية منذ منتصف العشرينيات، مع استمرار الخلافات التاكتيكية الداخلية حول كيف ينبغى النظر إلى الطبقة العاملة اليهودية الموالية للصهيونية فى غالبيتها الساحقة. وقد أدت هذه الخلافات فى (ايار) ١٩٤٣ إلى انقسام وفق خطوط قومية عندما ثار أعضاء الحزب اليهود بقيادة شموئيل ميكونس ضد ما اعتبروه القيادة «القومية المتطرفة» للسكرتير العام، رضوان الحلو («موسى»)(٣٠). وبقى بعض قادة الحزب اليهود، من بينهم مائير فلنر، واتسير فيلنسكار، ومائير سلونيم، وسميحا تزاباري، مخلصين لقيادة موسى لفترة قصيرة، لكن سرعان ما لحق فلنر وفيلنسكا بميكونس ليعقدوا المؤتمر الثامن للحزب فى ايار ١٩٤٤، الذى أعلن عن نفسه كاستمرار للحزب

الشيوعى الفلسطينى. ومضى سلونيم وتزاباري لتشكيل الرابطة التعليمية الشيوعية القومية اليهودية. وتخلى أعضاء الحزب العرب فى النهاية عن المثل الأعلى للتنظيم المشترك مع اليهود وأسسوا عصبة التحرر الوطنى فى مطلع ١٩٤٤ باعتبارها تنظيما عربيا صرفا. وهكذا، ففى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت هناك ثلاثة تشكيلات شيوعية رئيسية فى فلسطين: الحزب الشيوعى الفلسطينى (اليهودى)، والرابطة التعليمية اليهودية، وعصبة التحرر الوطنى العربية. من الناحية المبدئية، ظل كل تنظيم ملتزما بالأممية، أما من الناحية الفعلية فعكس طابعه القومى وتطوره السياسى البيئة السياسية المختلفة جذريا فى كل مجموعة اثنية. (أو كل مجموعة سكانية).

وفى (ايلول) ١٩٤٥، حدّد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعى الفلسطينى أن فلسطين كانت «وطنا له طابع ثنائى القومية» ودعا إلى إقامة «دولة عربية يهودية ديمقراطية ومستقلة»[٣١]. هذه الصيغة وإن لم تبلغ حد المصادقة على البرنامج الصهيونى لإقامة وطن قومى يهودى فى فلسطين، فقد سلمت بوجود مجموعة قومية يهودية فى فلسطين لها حقوق مساوية لحقوق المجموعة القومية العربية الأصلية. وقد طور فلنر، رئيس تحرير صحيفة الحزب، كول هاعام (صوت الشعب) هذا الموقف فى كتيب أصدرته اللجنة المركزية استعدادا للمؤتمر العاشر فى ١٩٤٦:

تعيش فى فلسطين مجموعتان قوميتان. وينبغى لأى برنامج لحل مشكلة البلاد أن يضع فى اعتباره هذه الحقيقة ويكفل لكلا الشعبين حقوقا وإمكانات متساوية للتنمية القومية الحرة. إن المسألة الوطنية فى فلسطين مسألة فريدة. ففلسطين بلد ثنائى القومية، لكن العرب واليهود لا يعيشون فى إقليمين منفصلين.

ورغم أنه لم يدافع عن رؤية للحزب الشيوعى الفلسطينى بدولة ثنائية القومية بالمعايير الصهيونية التى استخدمتها هاشومير هاتسعير، فقد أبرز فلنر الحاجة للتعاون بين الحزب الشيوعى الفلسطينى والأحزاب الصهيونية التى تتفق مع الموقف الشيوعى بشأن قضايا برنامجية معينة، محددا هاشومير هاتسعير ورابطة إحود باعتبارهما شركاء مرجحين بصفة خاصة للنشاط المشترك[٣٢].

وبمجرد أن حدد الحزب الشيوعى الفلسطينى اليشوف باعتباره مجتمعا قوميا، أمكنه أن يتطلع بصورة مشروعة للمشاركة فى حياته السياسية. ومع ذلك، فقد حصل على ما يقل عن ٢ فى المائة من الأصوات فى انتخابات ١٩٤٤ للجمعية اليهودية المنتخبة (اسيفات هنبحاديم)، وكانت اللجنة التنفيذية للهستدروت قد حرمته من المشاركة فى الانتخابات فى ١٩٤١ و١٩٤٤، وخَفَّفَ الدور القيادى للاتحاد السوفيتى فى هزيمة النازية جزئيا من الوضع الهامشى للحزب الشيوعى الفلسطينى فى اليشوف، كما مكنه عمله فى عصبة النصر، من التعاون مع هاشومير هاستعير، واحدوت هاعفودا، وعناصر من الماباى على أساس الحماس المشترك للاتحاد السوفيتى.

□ الرابطة التعليمية الشيوعية

أقيمت الرابطة التعليمية الشيوعية فى (نيسان) ١٩٤٥، فى تقليد واع للمثل الذى ضربه الحزب الشيوعى للولايات المتحدة، بإنشاء الرابطة المتماثلة والتى أعيد مؤخرا تسميتها بالرابطة السياسية الشيوعية. وقد حاول برنامج الرابطة التعليمية الشيوعية أن يعبر عن شيوعية قومية يهودية. فقد اعترفت بالشعب اليهودى باعتباره كيانا قوميا وأيدت تأييدا كاملا إقامة وطن قومى يهودى فى فلسطين، والاستقلال لليشوف، والحق غير المحدود لليهود فى الهجرة والاستيطان. وبعد أن انتقد ايرل براودر باعتباره مرجعا (Revisionist) (تحريفيا) بسبب قيامه بحل الحزب الشيوعى، غيرت الرابطة التعليمية اليهودية اسمها، أولا إلى الاتحاد الشيوعى لفلسطين، ثم فى (حزيران) ١٩٤٧، إلى الحزب الشيوعى العبرى. ورحبت هاشومير هاتسعير بمؤتمر الشيوعيين العبريين فى أكتوبر ١٩٤٧ ودعتهم للانضمام للمابام بعد أن قبلوا حركة التحرر الوطنى اليهودية[٣٣]. والواقع أن كثيرين من الشيوعيين العبريين انضموا فى النهاية الى المابام فى ١٩٤٩، بعد إقامة قصيرة فى ماكى. ورغم أن عدد الشيوعيين العبريين بلغ خمسمائة فحسب، فان ظهورهم أبرز، بدرجة أكبر، تزايد قبول الماركسية وتزايد المشاعر الموالية للسوفييت بين من كانوا يحددون سياساتهم فى إطار الإجماع الصهيونى[٣٤].

□ طبقة المثقفين العربية الفلسطينية وعصبة التحرر الوطنى

نبعت القوة الدافعة الرئيسية للانقسام فى الحزب الشيوعى الفلسطينى فى الجانب العربى، من المثقفين الشبان. فقد جمع بولس فرح، الذى طُرد من الحزب الشيوعى الفلسطينى فى ١٩٤٠، حوله مجموعة من الشباب العربى المتعلم فى حيفا - من أعضاء الحزب ومن غير أعضائه على حد سواء[٣٥]. وكان فرح يعتبر موسى «أميا» وعاجزا عن قيادة حركة شيوعية، ويعتقد أنه ينبغى على الحزب أن يجذب الشباب العربى المتعلم، الذى كان يتطلع الى قيادته بنفسه[٣٦]. بيد أنه ينبغى أن لايخفى هذا التنافس الشخصى الدلالة العامة لقيام طبقة المثقفين من شباب الحضر باعتبارها قوة اجتماعية فى الحركة الشيوعية العربية الفلسطينية.

خلال الصراع مع مجموعة ميكونس فى (ايار) ١٩٤٣، دفع المثقفون الشبان العرب - عبد الله بندك، ويعقوب العرمانى، واميل حبيبى، بمساعدة من توفيق طوبى وعضو من مجموعة فرح - الحزب نحو الانقسام بنشر كتيب وقعه بندك وعرمانى وحبيبى يعلن أن الحزب الشيوعى «حزب قومى عربى يوجد فى صفوفه يهود يقبلون برنامجه القومى»[٣٧]. ورحب الكتيب بحل الكومنترن وتطلع لتكامل أوثق مع الحركات الشيوعية والقومية العربية. ورغم شجب موسى واللجنة المركزية للكتيب، فإنه أجهد الوحدة الهشة بين اليهود والعرب فى الحزب الشيوعى الفلسطينى لنقطة الانكسار. وانسحب موسى من القيادة فى نوفمبر ١٩٤٣، ومضى أعضاء الحزب الشيوعى الفلسطينى العرب، وبولس فرح ومجموعته، والمثقفون الراديكاليون الآخرون والنقابيون لانشاء عصبة التحرر الوطنى.

وكانت عصبة التحرر الوطنى حركة اجتماعية تمثل تحالفا واعيا بذاته بين فئتين اجتماعيتين قيد التكوين وهامشيتين بالنسبة للنظام السياسى الفلسطينى التقليدى، الذى كانت فيه ملكية الأرض وتولى المناصب البيروقراطية أو الدينية هما الطريقان الاساسيان للسلطة السياسية والنفوذ: المثقفين الشبان، خاصة المسيحيون الحضريون، الذين لا ينتمون لعائلات قوية من ملاك الأراضى، والطبقة العاملة الحضرية. وقد تم تنظيم المثقفين فى عصبة المثقفين العرب، التى يقودها بندك وحبيبى وطوبى واميل توما، فى ناديين محليين فى حيفا، نادى الشعب الذى كان يقوده حبيبى، وجمعية أشعة الأمل، التى كان يقودها فرح وتوما. ومن ١٩٤١ فصاعدا، بدأ هؤلاء المثقفون ينظمون النقابات، وبنهاية الحرب العالمية الثانية كان قد تم الاعتراف بهم باعتبارهم قادة مؤتمر العمال العرب، وهو اتحاد نقابى شكله فى ١٩٤٥ الأعضاء الراديكاليون فى التشكيلين النقابيين العربيين الفلسطينيين السابقين. وظهرت الصحيفة الأسبوعية لرابطة التحرر الوطنى (وبعد ذلك أصبحت تصدر كل اسبوعين)، وهى الاتحاد التى يرأس تحريرها اميل توما، باعتبارها المتحدث باسم مؤتمر العمال العرب بعد (ايلول) ١٩٤٥. وأصبح فؤاد نصار، رئيس فرع مؤتمر العمال العرب فى الناصرة، وخليل شنير، وهو من المخضرمين فى الحزب الشيوعى الفلسطينى ورئيس فرع مؤتمر العمال العرب فى يافا، قائدين وطنيين هامين فى عصبة التحرر الوطنى. ادعى مؤتمر العمال العرب أن عدد أعضائه بَلَغَ عشرين الفا فى ١٩٤٥ (ربما كانت هنا مبالغة إذا حسبنا فقط من كانوا يدفعون الاشتراكات) بل وكان يؤيده عدد أكبر من ذلك من العمال. ومن المؤكد انه كان أهم تنظيم نقابى عربى فى فلسطين، وقد تحدى الهيمنة التاريخية لعصبة عمال فلسطين المحافظة التى كان يؤيدها الهستدروت فى منطقة حيفا الصناعية، والتى نظمت العمال فى الميناء، وشركة بترول العراق، ومعمل شل لتكرير النفط، وستيل برزرز Steel brothers (الاخوان ستيل)، والشركة الكيميائية الملكية، كما كانت قوة مسيطرة فى الحركة النقابية العربية فى يافا وغزة والقدس والناصرة وعدة مدن أصغر.

قدمت عصبة التحرر الوطنى نفسها باعتبارها تنظيما راديكاليا ديمقراطيا وقوميا «مفتوحا لكل المواطنين العرب»، و«الطليعة الواعية للحركة الوطنية»، و«تنظيم الطبقة العاملة والقوى التقدمية العربية». وكان المبدأ الايديولوجى الشيوعى الوحيد الظاهر هو المتجسد فى الهيكل التنظيمى القائم على المركزية الديمقراطية. وكانت العصبة تدعو إلى قيام «حكومة ديمقراطية تكفل حقوق كل سكان (فلسطين) بدون تمييز وتعارض الهجرة اليهودية وقيام دولة يهودية، فى حين تميز بين الحركة الصهيونية والسكان اليهود لفلسطين[٣٨]. بيد أن التعاون مع أى حزب صهيونى كان مستبعدا على أساس أن هدف إقامة دولة يهودية فى فلسطين كان أمرا يتناقض مع التفاهم العربى - اليهودى. وكان الحزب الشيوعى الفلسطينى فقط هو الذى يعتبر حليفا ممكنا، على الرغم مما كانت عصبة التحرر الوطنى تعتبره انحرافا قوميا يهوديا فيه.

▫ طريقان للتصديق على تقسيم فلسطين

نبع استعداد عصبة التحرر الوطنى لمنح الحقوق المدنية الكاملة للتجمع السكانى اليهودى من الخلفية الشيوعية لقادتها مما جعلها تتمايز عن باقى الحركة الوطنية الفلسطينية العربية. كان الحزب

الشيوعى الفلسطينى وعصبة التحرر الوطنى متحدين فى معارضتهما الايديولوجية للصهيونية وللمطلب الخاص بإقامة دولة يهودية فى فلسطين، وكان كلاهما يعتقد بأنه من خلال التضامن المعادى للامبريالية فقط يمكن لليهود والعرب فى فلسطين أن يضعوا حَدا للحكم الاستعمارى البريطانى، ويحققوا الاستقلال السياسى لفلسطين، ويكفلوا التعايش العربى اليهودى. ومع ذلك، ففى حين كانت عصبة التحرر الوطنى تضع نفسها داخل الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، ظل الحزب الشيوعى الفلسطينى خارج الإجماع الصهيونى. ان الشيوعية لم تكن أبدا اكثر من حليف تاكتيكى مؤقت للصهيونية فى الوقت الذى كان من الممكن فيه تصور قيام تحالف استراتيجى بين الشيوعية والقومية العربية. ومن ثم، فقد تبنى الشيوعيون اليهود والعرب عادة أساليب بيانية متميزة تعبر عن هذه العلاقة المتمايزة لجماعاتهم القومية.

واجه الخطان القائمان فى الشيوعية الفلسطينية أحدهما الآخر فى (شباط وآذار) ١٩٤٧ فى مؤتمر الأحزاب الشيوعية فى الامبراطورية البريطانية فى لندن، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تعلن عصبة التحرر الوطنى انتماءها علانية للحركة الشيوعية الدولية. وأكد اميل توما فى «تقرير عن فلسطين» أن الحركة الصهيونية هى دعامة استراتيجية للحكم البريطانى فى الشرق الأوسط، مقتبسا (بصورة غير كاملة) تعليق سير رونا لدستور بأن وعد بلفور سيتيح لبريطانيا أن تخلق «ايرلندا يهودية صغيرة (مخلصة) فى الشرق الأوسط العربى. وقلل توما لأدنى حد من نطاق الوجود المستقل للاقتصاد القومى اليهودى والمجتمع القومى اليهودى عن الامبريالية البريطانية. وأكد أن فشل القيادة الوطنية الفلسطينية فى تبنى موقف إيجابى تجاه الجماهير اليهودية فى فلسطين كان «يرجع أساسا إلى مؤامرة امبريالية صهيونية وإلى المركز المتميز للمجموعة اليبهودية». وقدم توما برنامج عصبة التحرر الوطنى: فلسطين مستقلة ديمقراطية بلا تقسيم وبلا ترتيبات لضمان التكافؤ بين المجموعتين السكانيتين[٣٩].

وخاطب شموئيل ميكونس، ممثلا للحزب الشيوعى الفلسطين، المؤتمر غداة خطاب توما. وأكد فى تقريره على تفاقم القمع الاستعمارى البريطانى الموجه ضد العرب واليهود على حد سواء مشيراً إلى أن الحرب العالمية الثانية قد عجلت بالتنمية الرأسمالية، وإن لم يكن بطريقة متكافئة، فى المجموعتين. بالنسبة لميكونس، كانت «المشكلة القومية الأساسية فى فلسطين» هى «كيف يتم تحرير السكان، العرب واليهود على حد سواء، من النير الامبريالى». ادان ميكونيس بن جوريون، وجمال الحسينى رئيس اللجنة العربية العليا، لعجزهما عن إقامة نظام ديمقراطى فى فلسطين. وعرض البرنامج الذى اعتمده المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الفلسطينى: إلغاء الانتداب البريطانى وجلاء القوات العسكرية البريطانية، إقامة دولة مستقلة ديمقراطية بحقوق قومية ومدنية متساوية لكلا الشعبين، وليس دولة عربية خالصة أو دولة يهودية خالصة؛ وإيجاد ضمانات قانونية للحريات الديمقراطية. وطالب بعرض قضية فلسطين على مجلس الأمن للوصول لحل عاجل[٤٠].

وحاولت الأحزاب الشقيقة الجمع بين المنظمتين الفلسطينيتين، لكنها فشلت. ففى اجتماع

للوفود لمناقشة القضية الفلسطينية تمّ قبل عقد المؤتمر الرئيسى، اعترض ميكونس بقوة على تقرير توما، مؤكدا أنه تقاعس عن أن يذكر التحالف بين كبار ملاك الأرض والتجار العرب والحكومة البريطانية فى فلسطين(٤١). وفى ما بعد المؤتمر، ذكر ميكونس فى اجتماع لوفود من عصبة التحرر الوطنى، والحزب الشيوعى الفلسطينى، والحزب الشيوعى لبريطانيا العظمى، أن توما لم يهمل نقده فحسب بل فاقم المشكلة بالتقليل لأدنى حد من قيمة العدو الرئيسى أى الامبريالية والتركيز على مواجهة أحد عملائها، اى الصهيونية، فى حين تجاهل كلية القوى العربية الموالية للامبريالية(٤٢).

رغم أن الحزب الشيوعى الفلسطينى اختلف عن عصبة التحرر الوطنى بالاعتراف باليشوف كمجتمع قومى، فلم يكن مستعدا لإعطائها حق تقرير المصير - أى حق إقامة دولة مستقلة (ومن المؤكد انه لم يكن مستعدا لاعطاء الشعب اليهودى على النطاق العالمى حق تقرير المصير فى فلسطين) - حتى عندما تحرك الاتحاد السوفيتى صوب قبول المفهوم السابق. ولم تذكر افتتاحية كول هاعام فى ١٦ مايو (ايار) ١٩٤٧، فى تعليقها على خطاب اندريه جروميكو فى ١٤ (ايار) عن القضية الفلسطينية فى الأمم المتحدة، أن الوفد السوفيتى قد اقترح إمكان التقسيم الى دولتين منفصلتين، عربية ويهودية، حتى وإن عبر عن تفضيله «لدولة عربية يهودية ديمقراطية مستقلة». بل لقد أكدت كول هاعام أن جروميكو اتفق مع موقف الحزب الشيوعى الفلسطينى بأن شعبين يعيشان فى فلسطين وأن دولة فلسطينية مستقلة ينبغى ان تكفل حقوقا قومية متساوية لهما معا.

وفى (تموز) ١٩٤٧، أدلى ميكونس بشهادته أمام اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين، قائلا:

إننا نرفض بصورة مشددة فكرة التقسيم، حيث أنها تتعارض مع المصالح الاقتصادية والسياسية للشعبين. إننا نطالب بخطة تقضى بأن على فلسطين أن تقوم كدولة مستقلة وديمقراطية موحدة للقوميتين، مما يعنى دولة واحدة يقطنها ويحكمها شعبان، اليهود والعرب، لهما حقوق متساوية. ومثل هذه الخطة كان يمكن أن تجدى على الرغم من النزاع القائم بين المجموعتين القوميتين لأنه مثلما قال فلنر أمام لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين، فإن «مشكلة فلسطين ليست فى العداء اليهودى - العربى ... فالحكم الاستعمارى هو المصدر الرئيسى للعداء القومى القائم فى بلادنا(٤٣). فذلك أن النزاع القومى فى فلسطين (وبعد ذلك اسرائيل) لم يكن «حقيقيا»، بل مختلقاً بيد البريطانيين (أو الأمريكيين)، كان مسألة مركزية لتصوير الشيوعيين (والجناح اليسارى فى المابام) للوضع.

وعارض الحزب الشيوعى الفلسطينى اقتراح غالبية اللجنة الخاصة المعنية بفلسطين والذى أوصى بتقسيمها وهاجم التأييد الامريكى للتقسيم باعتباره مطلبا «بتفكيك أوصال» البلاد(٤٤). جاء رد الفعل الأول لكول هاعام لخطاب السيد سيميون تساراپكين المندوب السوفيتى لدى الأمم المتحدة الذى أعلن تأييد بلاده المتحفظ للتقسيم باعتباره حلاً سيئا وإن كان هو الحل الوحيد الممكن، فى تقرير محايد لم يشر لموقف الحزب الشيوعى الفلسطينى(٤٥). ولم يصادق الحزب على مشروع

التقسيم، إلا فى ١٦ (تشرين الاول)، عندما ألقى ميكونس خطابا أمام اللجنة المركزية شرح فيه الأهمية الطاغية لوضع حدّ عاجل للانتداب البريطانى. حتى فى ذلك الوقت، أشار ميكونس للجوانب السلبية للحل القائم على التقسيم وصوّره باعتباره حلا «انتقاليا» إلى دولة فيدرالية «غدا»(٤٦).

وبعد قبول التقسيم، أصبح الحزب الشيوعى الفلسطينى الحزب الشيوعى لأرض اسرائيل (ماكى)، وكانت تلك هى المرة الأولى التى يتبين فيها الشيوعيون الفلسطينيون الاسم العبرى للبلاد الذى كانت تستخدم الصهيونية، ارتس يسرائيل. وعكس هذا التغيير استعدادا للمشاركة فى، ومن ثم إضفاء المشروعية على خطاب سياسى شكلته أهداف كانت من قبل تعتبر مقصورة على الصهيونيين. حينذاك أعلن ماكى نفسه «رائد (حالتوس) النضال من أجل التحرر الوطنى والاجتماعى فى ضوء مبادئ الماركسية اللينينية». وقد استعير لفظ رائد او طليعى من القاموس الصهيونى وكانت له دلالات تشير للاستيطان الصهيونى الريفى (وكذلك مصادر ممتلكات الفلاحين العرب، مثلما كان الحزب الشيوعى الفلسطينى يشير عادة). ورغم أن الكتيب الذى يعلن تغيير إسم الحزب أكد على أهمية التعاون العربى اليهودى، فقد تضمنت شعاراته الختامية شعارا يقول: «عاشت الدولة اليهودية الديمقراطية المستقلة!» - بدون دعوة مماثلة لدولة عربية فلسطينية(٤٧). وربما لم يكن هذا الإغفال مقصودا، لأن الحزب أيّد بوضوح إقامة دولة عربية فى فلسطين إلى جانب الدولة اليهودية، ومع ذلك، فإن التقاعس عن ذكر هذا التأييد فى كتيب عبرى يبين كيف أن الحرص على عدم إضعاف الجبهة المعادية للامبريالية فى وقت الأزمة والانشغال بذلك، قد أضفى المشروعية على قوة الخطاب الصهيونى ودعمه.

وتمثل أوضح بيان لتماثل ماكى مع القضية القومية اليهودية فى كتيبه الذى أصدره احتفالا باليوم الأول لاستقلال اسرائيل، الذى أوضح أنه قد تم وضع حد للانتداب البريطانى بفضل «حرب التحرر» التى خاضها اليشوف ومساندة القوى التقدمية العالمية. وأكد أن حلفاء الدولة الوليدة تمثلوا فى «الشعب اليهودى بأسره» و«كل قوى التقدم». وهكذا، تم تحديد الحركة القومية اليهودية فى مجموعها باعتبارها قوة معادية للإمبريالية، دون تمييز بين الطبقات والتيارات السياسية داخل الحركة الصهيونية - وهى نفس الخطيئة التى نسبها ميكونس لتوما فيما يتعلق بالحركة القومية العربية الفلسطينية، فى لندن. وفى حين أعلن الكتيب استعداد الحزب لإقامة علاقات سلم وتعاون مع الدول العربية المجاورة والسكان العرب الفلسطينيين فى اسرائيل، فى سياق النضال المشترك ضد العدو الامبريالي، فقد أغفل مرة ثانية الدعوة لدولة عربية فلسطينية من قائمة الشعارات الختامية(٤٨). وبعد أن بدأ الغزو العربى، كرر ميكونس مجددا أن النضال لإقامة دولة يهودية كان جزءا من النضال المعادى للامبريالية على النطاق العالمى، وبتبنيه موقفا وطنيا متطرفا، طالب بأن ترفض الحكومة قبول اقتراح للأمم المتحدة بوقف مؤقت لإطلاق النار لأنه يضعف الصراع العسكرى ضد «عبد الله ومخالب الامبريالية الآخرين الذين هاجموا أسرائيل ويفيد القوى الامبريالية وحدها(٤٩).

وفى مواجهة حرب وشيكة الوقوع، أعرب ماكى عن موقفه بوضوح بالغ فى سياسته

العسكرية، مؤيدا تأييدا كاملا للمجهود العسكرى الرامى لإقامة دولة يهودية فى وجه مقاومة عربية. وفى ١٥ (تشرين ثانى) ١٩٤٧، وجهت اللجنة المركزية رسالة لأعضاء الحزب تطالبهم بالانضمام للهاجاناه[٥٠]. وقالت إن تدعيم الهاجاناه، هو الطريق الوحيد للدفاع عن التقسيم بدون تأخير رحيل البريطانيين عن فلسطين. ومع ذلك، فإن التوجيه الصادر بالانضمام لمنظمة سبق إدانتها باعتبارها أداة للقمع الصهيونى يوضح كيف دفعت الظروف الحزب نحو القبول العملى بالإجماع الصهيونى والدعم الملموس لأعمال أدانها فيما بعد.

انخرط الشيوعيون اليهود، بموافقة كاملة من القيادة الصهيونية، فى جهود ديبلوماسية لتأمين العون العسكرى لليشوف ففى (شباط) ١٩٤٨، سافر ميكونس لاوروبا الشرقية للتفاوض على توريد الأسلحة، وهجرة اليهود، وتشيكل وحدة عسكرية للقتال فى فلسطين. «وربما كان تأثير» هذه الجهود (إلى جانب العمل السابق الذى قام به مردخاي اورين من المابام) «حاسما فى قرار تشيكوسلوفاكيا بمساعدة الهاجاناه»، حسب تقرير عن هذه القضية اعتمد على بحث دقيق[٥١]. وفى شهر (كانون اول)، زار الباهو جوجانسكى عضو اللجنة المركزية أيضا اوروبا الشرقية لالتماس المعونة العسكرية. ومات عندما تحطمت الطائرة أثناء عودته للبلاد. وأسمى الحزب مقره فى تل ابيب (بيت اليوشا) باسمه، وكان استشهاده من أجل قضية استقلال اسرائيل يذكر عادة لتأكيد أوراق الاعتماد الوطنية للشيوعيين الاسرائيليين.

عارضت عصبة التحرر الوطنى تقسيم فلسطين حتى أعلن تسارابكين تأييد الاتحاد السوفيتى للتقسيم بوضوح تام. وأشار رد الفعل الأول على خطاب تسارابكين فى الاتحاد «أنه على الرغم من صداقتنا مع الاتحاد السوفيتى، فإننا لا نقيد أنفسنا بسياسته، وإنما نحدد سياستنا من واقع ظروفنا المحلية القائمة وأهداف شعبنا»[٥٢]. «بعد خطاب تسارابكين»، انقسمت سكرتارية عصبة التحرر الوطنى: كان اميل توما ضد التقسيم، وكان فؤاد نصار واميل حبيبى وتوفيق طوبى ورشدى شاهين فى صفه. واجتمعت اللجنة المركزية فى مطلع (كانون أول) فى الناصرة. وعارضت أغلبية الأعضاء، بقيادة توما وبولس فرح وموسى دجانى ومخلص عمرو، وخليل سنير، التقسيم. وقد قام توما والمعارضون الآخرون للتقسيم من حيفا وعكا، بمقاطعة اجتماع موسع ثانٍ للجنة المركزية فى الناصرة عقد بعد شهر: وكانت النتيجة أن تم قبول التقسيم بتأييد الاغلبية[٥٣].

ولم تتح لعصبة التحرر الوطنى فرصة كبيرة لإعلان تأييدها للتقسيم لأن الرقابة البريطانية اغلقت الاتحاد فى (شباط) ١٩٤٨، ولم تظهر ثانية حتى (تشرين اول). ووقع التنظيم فى حالة من الفوضى، وأخذ معارضو التقسيم ومؤيدوه على حد سواء يعملون بصورة مستقلة عن بعضهم البعض. فانضم توما وآخرون للجنة الوطنية العربية فى حيفا، التى حاولت أن تنظم المقاومة العسكرية لاحتلال الهاجاناه لتلك المدينة. وأصدرت عصبة التحرر الوطنى - المنطقة الشمالية إعلانا فى مارس ١٩٤٨ بمعارضة التقسيم[٥٤]. وشارك أعضاء العصبة فى الجليل فى المقاومة المسلحة للاحتلال الاسرائيلى لوسط وغربى الجليل - وهى مناطق خصصها مشروع الأمم المتحدة للتقسيم

للدولة العربية. وفى شهر (نيسان)، كتبت اللجنة المركزية لمؤتمر العمال العرب، ربما بتأثير من مجموعة حيفا وخليل شنير زعيم مؤتمر العمال العرب فى يافا، رسالة عزاء للحاج أمين الحسينى عندما قُتل قريبه عبد القادر وهو يقود العمليات العسكرية قرب القدس(٥٥). وفى القدس، قاد مخلص عمرو والأعضاء الآخرون فى رابطة المثقفين العرب النضال ضد التقسيم(٥٦).

ولا يمكن فصل انقسام عصبة التحرر الوطنى بشأن قضية التقسيم عن العملية الأوسع لتفكك المجتمع العربى الفلسطينى الذى بدأ بعد اعتماد مشروع الأمم المتحدة للتقسيم مباشرة. فقبل الحرب، كانت حيفا، بعدد سكانها الذى يزيد على سبعين الف نسمة، من أقوى قواعد التأييد للعصبة، بيد أنه بعد احتلال الهاجاناه للمدينة فى نهاية (نيسان) ١٩٤٨، بقى نحو ثلاثة آلاف من سكانها العرب فقط(٥٧). وجعل هذا الانقلاب الديموغرافى الفاجع فى خضم الحرب، عملية الحفاظ على التنظيم السياسى متلاحماً وعلى الحوار السياسى منتظما، أمرا غير ممكن.

□ نحو حزب شيوعى اسرائيلى

رغم تأييده للحركة القومية اليهودية خلال الحرب، حافظ ماكى على اتصاله بعصبة التحرر الوطنى واستمر يدافع عن حقوق الفلسطينيين العرب. وفى رسالة دورية من سكرتارية ماكى لأعضاء الحزب فى مطلع (شباط) ١٩٤٨ أعلن أن اتفاقا سياسيا قد تم التوصل إليه مع الرابطة حول عدة نقاط: تحقيق الاستقلال السياسى الكامل من خلال خوض حرب معادية للامبريالية، والنضال ضد الاستفزازات الداخلية والخارجية للعنف داخل المجموعات السكانية، والنضال من أجل التعاون والسلام بين الشعبين، والنضال من أجل الوحدة الديمقراطية للدولتين، واقامة «تنظيم إقليمى لكل الشيوعيين بدون تمييز على أساس انتماءاتهم القومية، له سكرتارية واحدة ومنظمات إقليمية داخل الدولتين ومنطقة القدس»(٥٨). وأورد تقرير سكرتارية ماكى المفرط فى التفاؤل والمتجانس عن نضال عصبة التحرر الوطنى بشأن مشروع التقسيم أن سكرتارية العصبة قد أخطرت الجلسة العامة فى الناصرة (جرى ذكر اجتماع واحد فحسب) أن المجتمع اليهودى فى فلسطين هو «أمة قيد التكوين» وأيدت التقسيم وأن هذه المواقف قد أقرت رغم معارضة توما وشنير وبعض كوادر حيفا.

بيد أن الاتفاق بين ماكى والعصبة لم يؤيد تقسيما دائما. فبحسب اقتراح ميكونس على اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفلسطينى فى ١٦ تشرين أول ١٩٤٧، أعتبر التقسيم إجراء مؤقتا يمكن التغلب عليه بالنضال المشترك لليهود والعرب التقدميين. إضافة إلى ذلك. فإن اعتبار التقسيم إجراء مؤقتا لم يكن مجرد تنازل حذر لعدم استعداد العصبة للموافقة على تقسيم دائم. فقد أكد ماكى بصورة إيجابية التزامه بمفهوم التقسيم هذا عندما نقلت كول هاعام عن صحيفة أسبوعية شيوعية مصرية كانت تدافع هى ايضا عن التقسيم باعتباره مرحلة من النضال فى سبيل دولة عربية يهودية موحدة قولها:

إن هدف كل الديمقراطيين المشغولين بمسألة فلسطين هو إقامة دولة عربية يهودية موحدة ومستقلة. وهذا الهدف لن يتحقق إلا بالتعاون بين الجماهير العربية واليهودية. وفى ضوء هذه

الظروف، قبلت الأمم المحبة للسلام والمعادية للامبريالية التقسيم كأساس لفلسطين المستقلة[٥٩].

وبعد وقف إطلاق النار الأول، تأكدت السيطرة العسكرية الاسرائيلية بصورة حاسمة وأصبح حجم الانهيار العسكرى العربى الضخم واضحا بجلاء. وشجعت الهزيمة العربية الوشيكة وتدمير المجتمع العربى الفلسطينى مؤيدى التقسيم فى العصبة. وخلال الأيام العشرة من القتال بين إيقاف إطلاق النار الأول والثانى فى منتصف (تموز)، وزعت العصبة، بمساعدة اليعيزر بئيرى من دائرة الشؤون العربية فى المابام وضباط مختلفين فى قوات الدفاع الاسرائيلية (ربما من مؤيدى المابام أيضا)، كتيبا يدعو الجنود المصريين والأردنيين للعودة لبلادهم والنضال للإطاحة بحكامهم. ونقلت كول هاعام وعال همشمار، أنباء توزيع هذه الكتيبات، ونشرت نصها مترجما، وقد كان يدعو لدولة فيدرالية تعترف لكلا الشعبين بحق تقرير المصير وينتهى بشعار «عاشت أرض اسرائيل موحدة وديمقراطية»[٦٠]. إن حيلة ترجمة فلسطين إلى أرض إسرائيل، ايرتس يسرائيل فى الصحف اليومية العبرية، وإن كانت صحيحة من الناحية الرسمية، قد أخفت ببلاغة تحويل أرض تقطنها أغلبية عربية إلى أرض بها أغلبية يهودية.

قبضت القوات المصرية على فؤاد نصار وعودة الأشهب وآخرين لقيامهم بتوزيع هذه الكتيبات بالقرب من بيت لحم وسجنتهم فى أبو عجيلة فى شبه جزيرة سيناء، إلى جانب عشرات آخرين من أعضاء عصبة التحرر الوطنى من يافا وغزة والقدس. كما نظمت العصبة مظاهرات حاشدة فى نابلس والخليل ورام الله تدعو لجلاء القوات الأجنبية من فلسطين[٦١]. وكانت العصبة لاتزال تتطلع إلى إقامة دولة عربية يهودية، حتى وهى تضطلع بأعمال استفزازية ضد المجهود الحربى العربى.

رغم معارضة العصبة للتقسيم الدائم، فقد اضطرت لقبول الوضع القائم السياسى العسكرى الذى أخذ يتشكل قبل أن تحسم الجدل بداخلها. فلم يكن الاستمرار فى العمل السياسى ممكنا إلا على هذا الأساس. ومنذ فترة مبكرة ترجع (لايار) ١٩٤٨، احتجت العصبة وماكى معا على معاملة الهاجاناه لعرب حيفا فى مذكرة قدمت إلى الحكومة الاسرائيلية. واتهم ماكى الهاجاناه بالاستيلاء على الغنائم، ونهب البيوت والمحلات التجارية، وارتكاب أعمال قوة دون موجب ضد السكان المدنيين العرب فى حيفا فى الأسبوعين اللذين أعقبا احتلالها. وطالب الحزب بإلغاء قيود السفر المفروضة على العرب، وتزويدهم ببطاقات هوية، وإتاحة فرص العمل للعمال العرب، وتوفير الطعام والكهرباء والمياه للأحياء العربية المنظمة، واتخاذ إجراءات صارمة ضد من يقومون بالسلب والنهب، ومنح الحقوق الديمقراطية للسكان العرب، بما فى ذلك المشاركة فى إدارة البلديات. كما أرفق بمذكرة ماكى، إعلان للعصبة يصرح بان العرب الباقين فى حيفا ينوون النضال فى سبيل حقهم فى البقاء وضد كافة السياسات المعادية لمصالحهم[٦٢]. خلاصة القول، إن هذا كان اعتراف الأمر الواقع بالسيادة الاسرائيلية.

فى (تموز)، ونظرا لأن الاتحاد كانت محظورة طالب أعضاء العصبة فى حيفا من المابام أن يتدخل نيابة عنهم ويقنع الحكومة المؤقتة لمنحهم ترخيصا بنشر صحيفة جديدة. واستجابة لذلك، قدم

دوف بارنير التماسا لوزير الشرطة والأقليات، متعهدا بضمان المابام للمسؤولية عن الخط السياسى للصحيفة، وكانت تلك خدمة إضافية ربما لم تكن العصبة قد طلبتها[٦٣]. وعبّر دمج الحكومة للمسؤولية عن الشرطة والأقليات (أى العرب) فى وزارة واحدة، بجلاء عن الهيكل المبنى المتبلور لانضباط عرب فلسطين ومعرفتهم لوضعهم. بعد انتخابات ١٩٤٩، تم إلغاء وزارة الأقليات، وعُهد بالمسؤولية عن الشؤون العربية لمكتب رئيس الوزراء مباشرة. وقيدت هذه المناورة البيروقراطية بصورة حازمة، المناقشة بشأن السكان العرب فى اسرائيل وقللت لأدنى حد من مكانتها فى جدول الأعمال العام للحكومة. ولاشك فى أن عصبة التحرر الوطنى قد طلبت من المابام وليس من ماكى، أن يتدخل نيابة عنها لأن المابام كان عضوا فى الحكومة الائتلافية، بعبارة أخرى، فإن هذه كانت خطوة براجماتية نحو قبول الأمر الواقع. ويبين عرض بارنير بضمان العصبة أن بعض أعضاء المابام كانوا يعتبرون أنفسهم بعيدين جداً عن الشيوعيين. بيد أن الترخيص المطلوب لم يُمنح أبدا، وبقى استجواب ميكونس الذى طالب الحكومة بتفسير سبب عدم الموافقة بغير رد[٦٤].

وفى منتصف (آب)، عقد مؤتمر العمال العرب مؤتمرا فى حيفا حضره مائتا شخص للاحتجاج على البطالة المرتفعة بين سكان المدينة العرب واحتكار عصبة عمال فلسطين التى تُسيطر عليها الهستدروت لفرص العمل المتاحة للعمال العرب. كما طالب الاجتماع بتحسين امدادات الأغذية بإقامة تعاونية لجلب الأغذية من القرى المحيطة[٦٥]، حيث انه لم يكن بإمكان الشيوعيين العرب أن يوفروا هذه الاحتياجات الأساسية لشعبهم بدون الاعتراف بالسلطات الاسرائيلية والتعامل معها.

وسرعان ما أعقب الاعتراف بالأمر الواقع، عملية إعادة تقييم ايديولوجى. ففى آخر (ايلول)، اعتمدت اللجنة المركزية للعصبة نقدا ذاتيا شاملا لمسارها التاريخى كتمهيد لإعلان استعدادها للوحدة من جديد مع الشيوعيين اليهود فى الحزب الشيوعى الاسرائيلى (ماكى). واعترفت قيادة العصبة بالمسؤولية عن انقسام ١٩٤٣ فى الحزب الشيوعى الفلسطينى بإلان اعتراضها بحظر تنظيم الحركة الشيوعية على أسس قومية، وادعت أن الطابع القومى الأحادى للعصبة، قد حال بينها وبين أن تدرك بصورة سليمة ظهور واقع جديد فى البلاد: قيام أمة يهودية فى فلسطين. وقد أدى الفشل فى اعتبار القوى الثورية الآخذة فى الظهور داخل هذه الأمة اليهودية، إلى جعل العصبة تعتقد أن الفلسطينيين العرب وحدهم يستطيعون أن يحرروا فلسطين من الامبريالية البريطانية. ومن ثم، فقد تغافلت عن إدانة القيادة البورجوازية والإقطاعية الجديدة للحركة الوطنية الفلسطينية العربية.

وتمت الإشادة بموقف اللجنة المركزية للعصبة إلى جانب مشروع التقسيم والأعمال التى قامت بها ضد الجيوش العربية الغازية. وتعهدت العصبة بمواصلة النضال لتنفيذ التقسيم وإقامة دولة عربية فى فلسطين. وتم شجب سياسات دولة اسرائيل تجاه السكان العرب، وتأكيد حق اللاجئين العرب فى العودة. وفى ضوء تطابق الخطوط السياسية للعصبة وماكى، لم يعد هناك حينذاك ما يحول دون إعادة الوحدة الأممية للحركة الشيوعية على أساس إقليمى. ومن ثم، دعت اللجنة المركزية للعصبة كل أعضائها داخل حدود دولة اسرائيل إلى الانضمام لماكى. وكان على فروع العصبة فى الأراضى

التي حددها مشروع الامم المتحدة للتقسيم باعتبارها جزءا من الدولة العربية، بما في ذلك تلك الواقعة في المناطق التي تحتلها اسرائيل، مثل الناصرة، أن تواصل العمل باعتبارها جزءا من العصبة.

وردت اللجنة المركزية لماكي على هذا النقد الذاتي للعصبة في ٦ أكتوبر (كانون أول). وعَرَّف ماكي خطه وخط الحزب الشيوعي الفلسطيني والحزب الشيوعي لأرض اسرائيل على أنه «أممي في جوهره»، على الرغم من التركيب اليهودي الكامل لهذه المنظمات بعد ١٩٤٣، وسرد إعلاناتها المتكرره المنادية بإعادة الوحدة الأممية للحركة الشيوعية. ورحب بالتغيير في خط العصبة بشأن المسألة الوطنية في فلسطين، لأن خط الحزب السابق حال دون الوحدة الشيوعية. ثم قبول اقتراح العصبة بالوحدة. وتقرر أن يتحقق ذلك بتوسيع اللجنة المركزية لماكي عن طريق إضافة أعضاء اللجنة المركزية للعصبة الذين يقيمون في اسرائيل وقبول فروع وأعضاء العصبة في دولة اسرائيل في صفوف ماكي. وتقرر أن يعقد اجتماع كامل للجنة المركزية في حيفا في ٢٢ أكتوبر لمناقشة خط الحزب، وإعادة وحدته الأممية، وتحديد تاريخ المؤتمر الحادي عشر له. كما رحبت اللجنة المركزية لماكي بقرار العصبة بتنظيم الحزب في الجزء العربي من فلسطين على أسس أممية وأصدَر توجيها لأعضاء ماكي المقيمين في الأراضي المخصصة للدولة العربية الفلسطينية بالانضمام للحزب الشيوعي في تلك الدولة (في الواقع، لم يكن هناك أي شيوعيين يهود في هذه الأراضي).

ونشرت هاتان الوثيقتان في الاتحاد في ١٨ (كانون اول) (العدد الأول الذي يصدر بعد إغلاق البريطانيين للصحيفة في فبراير) بعنوان «إقامة حزب شيوعي أممي موحد في كلا الدولتين». وظهرت صيغ عبرية، دون اختلافات جوهرية في كول هاعام وفي كتيب يحتوي على وثائق اجتماع الوحدة. ومن الواضح أن كلا من الشيوعيين العرب واليهود كانا متفقين حينذاك على إنشاء حزبين ثنائيي القومية في الدولتين يقومان وفق أحكام مشروع التقسيم (بما في ذلك تلك الخاصة بالحدود). وتأكدت مسألة الحدود مرة أخرى في حقيقة أن اميل حبيبي، باعتباره قائدا للعصبة في الناصرة -وهي مدينة احتلتها اسرائيل في الحرب لكن كان يتعيين إدراجها في الدولة العربية- ألقى خطابا في اجتماع الوحدة في حيفا باعتباره «عضوا في اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني في الجزء العربي من فلسطين». وحضر منعم جرجوره، سكرتير فرع مؤتمر العمال العرب في الناصرة، ومن ثم لم يكن يعتبر عضوا في ماكي، اجتماع حيفا باعتباره عضوا زائرا من مجلس الرئاسة.

وحدثت الخطوة الأخيرة في أعادة الترتيب السياسي للعصبة قبل توحيد ماكي في مطلع (تشرين اول) عندما أصدرت الأحزاب الشيوعية العراقية واللبنانية والسورية والعصبة بلاغا مشتركاً يدين الغزو العربي لفلسطين ويؤيد التقسيم. لم يوقع الشيوعيون المصريون على هذه الوثيقة، بسبب تفككهم التنظيمي وحقيقة أن معظمهم كانوا قد اعتقلوا فور قيام الحرب على حد سواء، ومع ذلك فإن الغالبية العظمى منهم اتفقت مع خطها السياسي. وقد أعلن البلاغ:

«لقد كانت حرب فلسطين نتيجة مباشرة للصراع الضاري بين انجلترا والولايات المتحدة، اللتين أثارتا الحرب بغية استغلالها لتسوية الحسابات فيما بينهما ... وقد كشفت حرب فلسطين بصورة

نهائية وكاملة خيانة الحكام الرجعيين للدول العربية وخضوعهم الكامل للامبريالية الأجنبية(٦٦).

وأشادت الأحزاب الشيوعية العربية بالدور القيادى للشيوعيين والاتحاد السوفيتى فى تحقيق التقدم فى جميع أنحاء العالم. فقد أيد الاتحاد السوفيتى والقوى الديمقراطية العالمية نضال الشعوب العربية من أجل الاستقلال عن الحكم الاجنبى. ورغم أن الاتحاد السوفيتى كان يفضل فى الأصل قيام دولة مستقلة موحدة فى فلسطين، فقد أصبح حينذاك يؤيد قيام دولتين مستقلتين، وذلك نتيجة لميراث العداء الذى أورثته الامبريالية البريطانية، بمساعدة من الرجعية العربية والصهيونية، للشعبين. وقد أثبتت نتائج الحرب صحة هذا الموقف.

ويكشف المبنى البلاغى لهذه الوثيقة الطابع الإشكالى لموقف الشيوعيين العرب. فقد رأوا أن الامبريالية الانجلو امريكية والرجعية العربية هم المسؤول الأول عن الحرب، ولم يكن هناك نقد موضوعى للايديولوجية أو الممارسة الصهيونية لأسلوب اسرائيل فى شن الحرب. حتى أن دولة اسرائيل لم تُذكر أبداً. ظهر اللاجئون فقط فى الفقرة البرنامجية الأخيرة، والتى دعت إلى حقهم فى العودة، وسحب كل القوات (الاسرائيلية والعبرية) من الأراضى المخصصة للدولة العربية، وإقامة دولة عربية فى فلسطين. وجرى تبرير التقسيم فقط من باب الدعم للموقف السوفيتى، قائد قوى التقدم العالمية. ولم يكن هناك تحليل مستقل للوضع المحلى، ولا إشارة لأمة اسرائيلية يهودية أو إلى حقها فى تقرير المصير، ولا مناقشة لفشل الحركة الوطنية العربية الفلسطينية. واتسم الإعلان بنبرة هزيمة واستسلام. وبدا أن الأمل الوحيد بالنسبة للمستقبل، يكمن فى قيادة الاتحاد السوفيتى، التى أكدت المحصلة الفاجعة للحرب الفلسطينية سلامة موقفه.

تكررت الموضوعات التى وردت فى الإعلان المشترك للأحزاب الشيوعية العربية فى اجتماع الوحدة فى حيفا، والذى تلخص منظوره كله فى أن الامبرياليين وحدهم هم الذين أثاروا الشقاق بين اليهود والعرب فى فلسطين/ ارض اسرائيل وأن الوحدة ضد الامبريالية والغزاة الرجعيين العرب استنادا للنضال لتطبيق مشروع التقسيم ممكنة لأنه لا توجد تناقضات بين المصالح «الحقيقية» للشعبين. وقد أكد ميكونس أن الفلسطينيين العرب لم يشتركوا فى الحرب بنشاط، واستشهد ببيان بن جوريون لمجلس الماباى فى ٧ (شباط) ١٩٤٨، بأن بضع قرى عربية فلسطينية فقط اشتركت فى المجهود العسكرى للحيلولة دون إقامة دولة يهودية، وكذلك بتعليق جولدا مائير فى مؤتمر صحفى فى المشهد الثالث من الحرب بأنه «من بين مئات القرى العربية الواقعة فى منطقة الدولة اليهودية، فان خمسا أو ستا فقط وافقت على أن تستخدم كقاعدة للمهاجمين العرب. وجاء معظم مثيرى الشغب المرتزقة من العراق وسوريا»(٦٧). وهكذا تم تبرئة عرب فلسطين بعبارات لا يمكن إلا أن يعتبرها القوميون العرب عبارات مشينة: فهى تعكس فى جوهرها تقاعسهم عن المشاركة بصورة كاملة فى الجهود المبذولة لمنع الاستيلاء على وطنهم. وبالطبع، فإن هذا الوصف للحرب، لم يكن صحيحا كلية. فقد كانت مقاومة عربية فلسطينية فى بعض المناطق، مثل قوات حرب المغاوير التى عملت على

الطرق المؤدية للقدس بقيادة عبد القادر الحسينى.

بتصديق هذه الرواية ودعمها، قام ماكى بفصل عرب فلسطين عن سياقهم السياسى القومى، وأنكر حقهم فى مقاومة الاستيلاء على وطنهم، وقبل وجهة النظر الصهيونية القائلة بأن أى مقاومة عربية فلسطينية لقيام اسرائيل لم تكن مشروعة. كما أنه من المعقول ان سيطرة اسرائيل العسكرية والقيادة الرجعية لكل من الحركة الوطنية الفلسطينية العربية والدول العربية، قد أدَّت ان أى محاولة من قبل عرب فلسطين لمقاومة التقسيم بنشاط أكبر تفاقم من الكارثة القومية التى حلت بهم. أدى التسليم بهذا الواقع، إلى جانب التعاطف مع الناجين من قهر النازية ونجاح الصهيونية الذى لا يمكن إنكاره فى طرد البريطانيين، الى توحيد ماكى بشروط تعكس نزعة قومية يهودية. ومع ذلك، فقد احتفظ ماكى بمشروعية فى المجتمع العربى الفلسطينى سواء بسبب مقولته بأن الحزب تفادى كارثة أكبر كانت ممكنة أو بسبب دفاعه النضالى والمتسق عن الحقوق السياسية والمدنية للعرب ولأنه كان يطرح البرنامج الوحيد القادر على البقاء والمتناسق للنضال مستقبلا.

فى اجتماع حيفا، هاجم ميكونس بصورة حادة أسلوب الحكومة المؤقتة فى شن الحرب: سياساتها فى طرد العرب، والاستيلاء على ممتلكاتهم، واعتقال المناضلين السياسيين (بما فيهم الشيوعيون واليساريون الآخرون الذين فضلوا التقسيم)، وبصفة أخص عدم مبالاتها (وفى الحقيقة معارضتها النشيطة) لإنشاء دولة عربية فلسطينية مستقلة. وختم نقده لأسلوب اسرائيل فى خوض الحرب بإنذار قال فيه: «لو استمرت الأمور على هذا المنوال، فإن حرب تحرير دولة اسرائيل قد تنقلب إلى حرب غير ديمقراطية للغزو»[٦٨]. بهذا وضع علامة استفهام حول المضمون التقدمى للحرب ونتيجتها. طرح ميكونس للسؤال (مثل بنوءة أهارون كوهن السابق ذكرها) يكشف عن فكر سياسى ثاقب بصورة غير عادية. ومع ذلك، فان ماكى لم يعد أبدا لبحث هذه القضية، وعندما «استمرت الأمور على هذا المنوال»، لم يستطع ماكى حل القضايا السياسية الجديدة التى ثارت نتيجة لذلك. وفى الاحتفال بالنصر على الامبريالية المتمثل فى إقامة دولة اسرائيل والدفاع عنها بنجاح، ثم تجاهل المشكلة المتجسدة فى ملاحظة ميكونس التى تشبه النبوءة، ربما بصورة مقصودة.

□ القضية الفلسطينية والشيوعيون المصريون

أصبحت القضية الفلسطينية قضية أساسية فى السياسة المصرية بعد الحرب العالمية الثانية فقط، على الرغم من أن الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، وبعض عناصر الوفد قد أيدوا القضية الفلسطينية منذ ثورة ١٩٣٦-٣٩. لم ينغمس اليسار الماركسى فى هذه القضية بنشاط، رغم عدائه للصهيونية فقد تركزَ التوجه السياسى لليسار عموما، بالمشاركة مع غالبية المصريين الواعين سياسيا، على الوطنية المحلية، وليس القومية العربية. ومن ثم، ظلت فلسطين شاغلا ثانويا لمصر حتى منتصف الخمسينيات.

وكان يوسف درويش، وهو يهودى قرائي، من بين عدد صغير من المناضلين السياسيين فى مصر الذين أبدوا اهتماما استثنائيا بفلسطين فى الثلاثينيات. وأصبح مناضلا معاديا للصهيونية، متأثرا فى ذلك بكتاب قرأه عندما كان طالبا يدرس القانون فى باريس فى ١٩٣٣. وأثناء ثورة ١٩٣٦-٣٩ العربية فى فلسطين، اتصل درويش بأحد قادتها وجمع الأموال لمساندة الثورة(٦٩). فى ١٩٤٠، بدأ هو ورفيقان من اليهود الشرقيين (السفاراديم)، هما ريمون دويك وأحمد صادق سعد، فى تثقيف العمال وتنظيمهم. وشكلوا فى ١٩٤٥ مجموعة ماركسية غير رسمية سُمِّيتَ باسم الصحيفة الفجر الجديد التى بدأوا فى إصدارها فى شهر (ايار) مايو. شكلت الفجر الجديد قاعدة قوية فى عدة نقابات فى منطقة القاهرة، خاصة نقابة عمال الغزل والنسيج الوطنيين فى شبرا الخيمة.

نقل درويش انغماسه فى القضية الفلسطينية إلى زملائه، وسرعان ما اكتسب المؤسسون اليهود الثلاثة للفجر الجديد شهرة باعتبارهم معادين للصهيونية لا يعرفون المهادنة. وكانوا أول ماركسيين مصريين يتصلون بقرنائهم الفلسطينيين. فى أوائل ١٩٤٥، دعا بولس فرح ومخلص عمرو، باسم مؤتمر العمال العرب، الفجر الجديد إلى إرسال وفد نقابى للمؤتمر التحضيرى للاتحاد العالمى للنقابات والذى كان من المزمع عقده فى شهر (شباط) والذى كان الفلسطينيون يريدون تعزيز التمثيل العربى فيه لمعادلة حضور الهستدروت. لم يحضر المؤتمر أى من المصريين، لكن عددا كبيرا منهم مثل يوسف المدرك، وهو نقابى مخضرم وعضو فى الفجر الجديد، حضروا المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات فى (ايلول) فى باريس، حيث اضعفَ الحضور العربى من نفوذ الهستدروت فى الاتحاد العالمى.

كان التكوين الاجتماعى والاتجاه السياسى للفجر الجديد وعصبة التحرر الوطنى متشابهاً. وقد انعكست علاقات الصداقة بين التنظيمين فى عدة مقالات فى الفجر الجديد، وفى الضمير صحيفة العمال الأسبوعية لمجموعة الفجر الجديد، والتى كانت تشجع النضال العربى الفلسطينى، وتحذر من أخطار الصهيونية، وتؤيد عصبة التحرر الوطنى وتنقل عن الاتحاد. أيدت الفجر الجديد أول مظاهرات جماهيرية معادية للصهيونية فى مصر فى (تشرين الثانى) ١٩٤٥، لكنها انتقدت الإخوان المسلمين ومصر الفتاة على الوقوع فى الهجوم العنصرى على اليهود المصريين وممتلكاتهم(٧٠).

فى ربيع ١٩٤٦، أصدر أحمد صادق سعد، مستخدما المواد التى زوده بها عمرو وفرح من عصبة التحرر الوطنى، كتابا عن القضية الفلسطينية، وهو من أول الكتب التى ظهرت عن هذا الموضوع فى مصر. واعترفت مقدمته التبريرية إلى حد ما بأنه «قد يبدو غريبا للقارئ» مناقشة القضية الفلسطينينة خلال تصاعد الحركة الوطنية داخل مصر ذاتها. تبنى سعد خط الادعاء الذى اتبعه بعد ذلك بعام، اميل توما فى مؤتمر الأحزاب الشيوعية فى الامبراطورية البريطانية، طارحا القضية باعتبارها نضالا عربيا معاديا للاستعمار فحسب: «إن القضية الفلسطينية ليست قضية للهجرة اليهودية إلى البلاد، بل قضية مطالب وطنية ديمقراطية للحركة الشعبية العربية فى

فلسطين»[٧١]. ومن ثم، تم رفض تقسيم فلسطين كلية.

وعلى النقيض من تركيز الفجر الجديد على تنظيم العمال، ركزت منظمة ايسكرا التى اسسها فى ١٩٤٢ وقادها هيليل شفارتز، على تجنيد المثقفين وتدريبهم على النظرية الماركسية وكان عدد كبير من الأجانب واليهود المكتسبين صبغة أوروبية ينتمون لايسكرا (انظر الجدول ١)، وأصبح عدد كبير من المثقفين غير اليهود فى المجموعة هم المدافعون الأساسيون عن القومية العربية فى الحركة الشيوعية خلال الخمسينيات والتستينيات، ومن بينهم شهدى عطية الشافعى، وأنور عبد الملك، ولطيفة الزيات، ومحمد سيد أحمد. وقد تلقى هؤلاء المناضلون تثقيفهم الماركسى فى الاربعينيات على أيدى قادة ايسكرا اليهود والكوزمو بوليتان، والذين كانوا يشاركونهم آنذاك فى توجه وطنى مصرى محلى.

(الجدول ١)

التكوين الاجتماعي لعضوية الحركة المصرية للتحرر الوطني، وايسكرا، والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني

	الحركة المصرية للتحرر الوطنى		ايسكـــــــرا		الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
عمال	٢٥٠	٥٠	١٤٠	١٦	٣٩٠	٢٨
طلاب	٨٠	١٦	٢٠٠	٢٢	٢٨٠	٢٠
شباب	٩٠	١٨	—	—	٩٠	٦
مثقفون	—	—	٢٠٠	٢٢	٢٠٠	١٤
أجانب	—	—	٣٦٠	٤٠	٣٦٠	٢٦
جيشين	٢٥	٥	—	—	٢٥	٢
أزهريون	٢٥	٥	—	—	٢٥	٢
سودانيون	٣٠	٦	—	—	٣٠	٢
الإجمالي	٥٠٠		٩٠٠		١٤٠٠	

المصدر: هنرى كورييل: «المراحل الرئيسية للصراع الداخلى الذى دار حول الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى خلال العام بين ايار ١٩٤٧ - حزيران ١٩٤٨ المسمى بعام الوحدة (آخر ١٩٥٥)، ملحق لصفحات من سيرة ذاتية (مخطوط على الآلة الكاتبة، ١٩٧٧)، ص٥.

ملحوظة: كان كورييل يحاول ان يثبت أن الحركة المصرية للتحرر الوطنى كانت أكثر مصرية وأكثر عمالية من ايسكرا. كان هناك مثقفون ومواطنون أجانب فى الحركة المصرية للتحرر الوطنى، لكنهم لم يكونوا منظمين بصورة منفصلة كما كان الحال فى ايسكرا. ولكن الادعاء بأن فى ايسكرا عددا أكبر من المثقفين والأجانب وعددا أقل كثيرا من العمال كانّ صحيحاً. كذلك أوضح كورييل أن ايسكرا كانت قد ضخمت عدد أعضائها قبل الوحدة، وأن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، كانت تضم نحو الف عضو عندما تم تشكيلها.

كان المثقفون غير اليهود فى ايسكرا عادةً أقل تشددا فى العداء للصهيونية من اليهود، الذين رأوا فى الصهيونية خطرا على مكانتهم كمصريين. ففى أواخر ١٩٤٦ أو أوائل ١٩٤٧، شكل عدد من اليهود يقودهم عزرا هرارى عصبة يهودية معادية للصهيونية، شنت حملة توعية مقدامة بين يهود القاهرة. وعندما حاولت العصبة الاستيلاء على قيادة نادى المكابى الصهيونى فى حى الظاهر، حدث صدام جسدى فى (نيسان) ١٩٤٧ وقفت الشرطة منه إلى جانب الصهاينة، وفى شهر (حزيران) حظرت الحكومة العصبة[٧٢]. على النقيض من ذلك، شارك الشافعى، وهو أول مسلم مصرى ينضم لقيادة ايسكرا، فى وضع بيان شامل للأهداف الوطنية لمصر عالج فيه القضية المصرية بإيجاز، مكتفيا بذكر أن «بقاء الاستعمار فى أى جزء من العالم العربى هو تهديد مستمر لاستقلال مصر». ولمقاومة ذها التهديد، دعا ببساطة إلى قيام جبهة متحدة من اليهود والعرب فى فلسطين ضد الامبريالية وأداتها الصهيونية[٧٣].

تأسست الحركة المصرية للتحرر الوطنى فى ١٩٤٣ على أيدى هنرى كورييل الأسطورى، وهو يهودى من أسرة ثرية كان أصلاً مواطنا ايطاليا كان له تأثير كارزماتى عميق على كثيرين من أبناء البلاد المصريين الاصليين على الرغم من ثقافته الفرنسية ولغته العربية الضعيفة. كان كورييل خبيراً فى المناورة التاكتيكية. وقد شكل تحديده للمهمة الرئيسية للشيوعيين المصريين فى بناء جبهة وطنية متعددة الطبقات (ومن هنا جاء اسم الحركة المصرية للتحرر الوطنى) للنضال من أجل الاستقلال الكامل -«خط القوى الديمقراطية الشعبية»- شَكلٌ الحوار السياسى للحركة الشيوعية فى الاربعينيات.

جعل كورييل من القضية الفلسطينية موضع اهتمام الحركة المصرية للتحرر الوطنى. عندما طرح تقريرا طويلا ومفصلا كتبه فى ١٩٤٦، فى ذروة حملة العداء للصهيونية فى الصحافة المصرية، والتى توجت بالمظاهرة الجماهيرية وأعمال الشغب المعادية لليهود فى ٢(تشرين ثانى)[٧٤]. وفى مقابل التحليل المتمركز على البعد العربى لصادق سعد والفجر الجديد، ركز كورييل على التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لليشوف والعداء الداخلى المتنامى بين الصهاينة والبريطانيين. وقد تضمن التقرير دراسة تفصيلية للهستدروت وتعاونياتها، فى حين هاجم بصورة حادة بوعيلى

تسيون اليسارية، وهاشومير هاتسعير والاتحاد الشيوعي وشجب الانقسام فى الحركة الشيوعية الفلسطينية. انتقد كوربيل كلا من الحزب الشيوعى الفلسطينى للانضمام للهستدروت ومعارضة الكتاب الأبيض البريطانى لعام ١٩٣٩، كما أنه عارض بلا لبس تقسيم فلسطين. وإذ دعا كوربيل لإعادة توحيد المعسكر الشيوعى، فقد بدا تأنيبه للمجموعتين غير متكافئ، ومع ذلك فإن انتقاده للحزب الشيوعى الفلسطينى كان بشأن الأمور التاكتيكية، فى حين تضمن نقده للعصبة مسألة أساسية تتعلق بالمبدأ. ذلك أن وصفه لفلسطين باعتبارها «بلدا ثنائى القومية» (فى سياق نقد دعوة بوعلى تسيون إلى «دولة اشتراكية يهودية»)، كان يعنى أيضا أن كوربيل كان أقرب فى موقفه إلى الحزب الشيوعى الفلسطينى منه إلى عصبة التحرر الوطنى.

أصبحت القضية الفلسطينية مسألة ملحة فى مصرفى ربيع ١٩٤٧، تماما عندما اندمجت الحركة المصرية للتحرر الوطنى وايسكرا لتشكيل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو). حتى ذلك الحين كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى هى أكبر تنظيم شيوعى مصرى، زاد نفوذها كثيرا بتأثير صحيفتها الاسبوعية، الجماهير، التى بلغ متوسط توزيعها من سبعة إلى ثمانية آلاف نسخة وإن وصلت أحيانا لرقم مرتفع يبلغ خمسة عشرة الف نسخة(٧٥). اشتركت حدتو فى المظاهرات المطالبة بالجلاء البريطانى عن فلسطين، فى حين سعت لضمان ألا تكتسب هذه المظاهرات طابعا معاديا للسامية. وفى إحدى المناسبات، وقف الأعضاء المحليون لحدتو فى المنصورة جميعا لحماية متجر يملكه يهودى مصرى عندما هاجمه المتظاهرون المعادون للصهيونية(٧٦). وقد وسم هذا التمييز بين اليهود والصهاينة الشيوعيين العرب وميزهم عن باقى الحركة الوطنية العربية، التى لم تراع هذا التمييز.

وفى حين أنه لا يمكن أن يكون هناك شك مشروع فى أن كوربيل والحركة المصرية للتحرر الوطنى قد رفضا الصهيونية من الناحية الايديولوجية، فقد اعترف كوربيل طوعا بأنه هو ومجموعته قد عارضوا بعنف العصبة اليهودية المعادية للصهيونية بعنف فى كل ما يتعلق بخطها السياسى باعتباره «خطأً خطيرا» أدى إلى «مشاهد استفزازية» مع يهود الطبقة الوسطى فى الظاهر. وكان يعتقد أن قرار ايسكرا قبول قيام الحكومة بحل العصبة عشية الوحدة مع الحركة المصرية للتحرر الوطنى، هو قرارٌ ضمنيٌ بإفلاس النهج السياسى لايسكرا بأسره(٧٧). من الواضح أن كوربيل كان يؤمن انه بالامتناع عن مهاجمة الايديولوجية الصهيونية مباشرة (تماما مثلما أن حدتو لم تنتقد المعتقدات والشعائر الإسلامية)، كان يستطيع بسهولة أن يقنع اليهود المصريين بألا يتماثلوا مع الصهيونية. وكثيرا ما دفعته ثقته التى لا تهتز فى معتقداته السياسية إلى الخوض مع خصومه الأشداء فى حوار مستفيض، تغلبَ عليهم به فى مرات كثيرة. ومع ذلك، فإن خصوم كوربيل كانوا يعتبرون أسلوبه السياسى الشخصانى ومرونته التاكتيكية المفرطة انتهازية»، مما كان سبباً ليس فقط لاتهامه هو بأنه صهيونى، بل ايضاً لزعزعة مكانة اليهود فى الحركة الشيوعية وفى البلاد بصفة عامة على حد سواء(٧٨). إن «مشاهد استفزازية» مثل تلك التى جرت فى الظاهر، والتى أبرزتها الصحف الوطنية بترحاب، ربما أقنعت مزيدا من الوطنيين المصريين أن اليهود لم يكونوا صهيونيين بصفة عامة.

دافعت الجماهير عن الموقف السوفيتى بشأن فلسطين ضد الهجمات التى شنها القادة السياسيون العرب المحافظون لكنها تفادت ذكر اقتراح جروميكو بأن التقسيم قد يكون حلاً ضروريا(٧٩). وقد اعتبرت حدتو أن المسألة الفلسطينية تالية فى الأهمية لنضال مصر من أجل الاستقلال وجلاء كل القوات البريطانية وأكدت أن الرجعية تستخدم القضية لحرف انتباه الشعب المصرى عن نضاله القومى الخاص. وعلقت افتتاحية الجماهير بصورة ساخرة على تقدم القوات المصرية إلى العريش، متسائلة عما إذا كانت لم تر القوات البريطانية التى تحتل منطقة القناة وهى فى طريقها للحدود الفلسطينية(٨٠).

ومثلما فعل الشيوعيون الفلسطينيون، أيدت الجماهير مشروع الأمم المتحدة للتقسيم فقط بعدان أعلن تساراپكين تأييد الاتحاد السوفيتى له. ودافعت عن التقسيم باعتباره أمرا ضروريا لطرد البريطانيين وتحقيق الاستقلال فى أعقاب فشل التعاون العربى اليهودى، لكنها لم تذكر أنه كان هناك مجتمع قومى يهودى فى فلسطين له حقوق سياسية، مثلما لاحظ كوريئل فى ١٩٤٥ ومثلما قال جروميكو أمام الأمم المتحدة فى ١٤ (ايار)١٩٤٧. وظهر هذا التحليل الأخير فقط فى النشرة النظرية الداخلية لحدتو، حيث كان من الضرورى توضيح أن التقسيم كان حلا ماركسيا سليما للمشكلة الفلسطينية(٨١). بَدلاً من ذلك، عرضت الجماهير التقسيم باعتباره خطوة تاكتيكية ستؤدى إلى دولة موحدة فى المستقبل (الوسيط والذى لا يفترض أنه جد بعيد)(٨٢). ويذكر كورييل بموقف قيادة حدتو فيقول: «لا أعتقد أننا كنا فى البدء نفهم قرار التقسيم ودواعيه بصورة كاملة،؛ لكن الحركة الثورية الدولية كلها كانت تتحرك باتجاه تأييد هذا القرار. لقد ترددنا فى البدء، ثم قررنا تأييد التقسيم»(٨٣).

بهذا يوضح كورييل أن قرار حدتو لقبول مشروع الأمم المتحدة للتقسيم قد تحدَّدَ فى نهاية المطاف، بقبول الدور القيادى للاتحاد السوفيتى فى الحركة الشيوعية الدولية. ومن الواضح، أن هذا الاعتبار كان قويا بدرجة حالت دون نشوب أى خلاف بين الأعضاء اليهود وغير اليهود فى القيادة العليا للحركة عندما اتخذ القرار الأصلى. ويتذكر يوسف حزان أن اللجنة السياسية قررت قبول قرار الأمم المتحدة بالأجماع فى ضوء الموقف السوفيتى(٨٤)، ويصف مصطفى طيبه أن القرار جاء نتيجة «للتطرف فى الالتزام الامى». ويتذكر أن «الأقلية التى رفضت هذا الموقف وصفت بأنها انحرفت عن الأممية وتخلت عن تعاليم الماركسية» كما أكد أنه لم يكن بين اليهود وغير اليهود، ككل، أى خلافات على هذا أو على أى مسألة أخرى(٨٥). ولشهادة طيبة هذه وزنها الخاص، لأنه بعد أن عمل كقائد لحدتو فى ١٩٤٨، أصبح خصما عنيدا لكورييل داخل الحركة الشيوعية؛ ومن ثم فربما كان قد أملَ فى أن يعزو المسؤولية عن قبول الشيوعيين المصريين للتقسيم إلى تأثير كورييل واليهود الآخرين فى حدتو.

فى أواخر ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨، كان موقف حدتو قريبا من موقف الحزب الشيوعى لأرض إسرائيل. وقد تبادل الحزبان المعلومات منذ (ايلول) ١٩٤٧، عندما كتب رئيس تحرير الجماهير إلى

كول هاعام يطلب منها أن تعمل كمراسل للجماهير فى فلسطين وعرض عليها تبادل المطبوعات[٨٦]. فى ١٨ (كانون الثانى)-١٩٤٨، نقلت الجماهير مؤيدة، عن كول هاعام، إدانة حزب ايتزل بقيادة بيجن تفجير فندق سيراميس المملوك للعرب والمنازل القريبة فى منطقة القطمون فى القدس. ومثلما لاحظنا من قبل، ردت كول هاعام المجاملة بعد ذلك خلال نفس الأسبوع بأن نقلت تأييد الجماهير للتقسيم باعتباره إجراء مؤقتا سيؤدى إلى فلسطين موحدة فى المستقبل.

بعد تأييد مشروع الأمم المتحدة للتقسيم بفترة قصيرة، تفتتت حدتو بسلسلة متعاقبة من الانقسامات تركزت على نقد قيادة كورييل واستراتيجيته للجبهة الوطنية المتحدة. وقد أنكر كورييل وأعضاء يهود آخرون فى حدتو باستمرار أن فلسطين كانت موضوعا فى هذا السجال. فيتذكر ريمون ستامبولى ويوسف حزان مثلا، ان موضوعات الجماهير التى كانت تنتقد خطة مصر لغزو فلسطين كانت تحظى بشعبية فائقة، خاصة فى مناطق الطبقة العاملة[٨٧]. كان كورييل يعتبر الصراع ضده تعبيرا عن شوفينية قومية:

لقد جاء الاندماج ببعض المثقفين اللامعين جدا (من ايسكرا) للحركة. ومن ناحية، كان هؤلاء باعتبارهم مثقفين شوفينيين لحد ما ولم يروا مبررا لعدم اكتمال التمصير بالقضاء على يونس (اسم كورييل الحركى). من ناحية أخرى، فإنه إذا كان من المتعين تقليص دور الأجانب إلى الصفر، فقد كان لديهم ميل للاستهانة بقيم مرحلة إضفاء الطابع البروليتارى: فالأمر الجوهرى بالنسبة لهم هو أن يكون المرء مصريا[٨٨].

على النقيض من ذلك، فحسب ما يقول محمد سيد أحمد، فإن المجموعة الأولى التى انقسمت على حدتو -التكتل الثورى بقيادة شهدى عطية الشافعى وأنور عبد الملك- اعترضت بشدة عندما هوجمت الشيوعية باعتبارها صهيونية، وذلك بعد أن أيدت حدتو مشروع التقسيم. ويصف محمد سيد احمد نقد هذه المجموعة لكورييل وللزعماء اليهود الآخرين بأنه ربما كان «معاديا للسامية بعض الشئ ... ورد فعل عنيف تجاه الإحساس بأن الحركة كلها كانت تحت سيطرة اليهود الذين ربما يتلاعبون بها، وأن التزامهم بالماركسية قد اصطبغ بأشياء قد تكون غريبة عن الماركسية المصرية الطليقية»[٨٩]. يؤيد هذا القول وجهة نظر كورييل بأن المثقفين الشبان أبناء البلاد كانوا يسعون لتمصير الحركة الشيوعية بصورة كاملة = وفى هذه الحالة يصعب الاعتقاد بان قضية فلسطين لم تكن قضية خلافية. مع ذلك، فمن الغريب أنه عشية حرب ١٩٤٨=٤٩ كان اليهود يبيعون نسخ الجماهير فى الأحياء العمالية دون ان يتعرضوا لإيذاء جسمانى (حتى وإن قل عدد النسخ المباعة عن بضع «مئات» كما يتذكر ستامبولى). والاختلاف فيما بين مذكرات كورييل، ويوسف حزان، ومصطفى طيبة، ومحمد سيد أحمد فيما يتعلق بوجود شقاق حول القضية الفلسطينية، قد يَكون مسألة توقيت فقط فربما بقيت حدتوموحدة حول هذه القضية فى أواخر ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨، ولكن ما أن أصبح حجم الهزيمة العربية فى فلسطين واضحا حتى أعاد بعض أعضاء المنظمة النظر فى مواقفهم واستخلصوا استنتاجات بعيدة المدى:

فى أواخر آذار ١٩٤٨، تم حظر الجماهير. فقد أعلن قانون الطوارئ قبل أيام من غزو مصر لفلسطين فى ١٥ (ايار). وتم اعتقال كوربيل وعدد كبير من الشيوعيين المصريين مع الصهاينة -بما فيهم اوفاديا سالم رجل الأعمال الثرى المتعاطف مع الصهيونية- وعدد آخر من نشيطي المعارضة السياسية فى هاكستب، وهو معسكر سابق للجيش البريطانى،حيث استمر الجدل حول التقسيم والصراع داخل حدتو. ويتذكر رفعت السعيد، عضو حدتو الشاب آنذاك، أن سُمِحَ لسالم بإدارة شؤون أعماله من مكتب قائد المعتقل، فكان يوجه سكرتيريه بالتليفون ويترك المعتقل يوميا فى سيارة خاصة. وقد جعله هذا يعرف: «من مع من وضد من» وأقنعه بأن حدتو كانت على صواب فى معارضتها الغزو المصرى لفلسطين، باعتباره حرفا لانتباه الشعب عن النضال ضد الامبريالية البريطانية وحلفائها المصريين[٩٠].

وحتى وقت إطلاق سراح المسجونين السياسيين فى أواخر ١٩٤٩ وأوائل ١٩٥٠ كانت حدتو، التى انقسمت إلى نصف دستة من الفرق، فى حالة ارتباك كامل وشهدت نشاطا قليلا. فقد استطاعت أن توزع بيانا فى ٢٩ (تموز) ١٩٤٨ يدين غزو مصر لفلسطين باعتباره «حربا عنصرية غير عادلة تقودها الامبريالية والخونة ضد المصالح العربية» ويتهم الامبريالية البريطانية والأمريكية باثارة «حرب دينية» وتحويل نضال وطنى معاد للامبريالية الى «نضال عنصرى معاد لليهود» بغية تثبيت سيطرتهما على الشرق الأوسط[٩١].

وعلى النقيض من حدتو، عارضت الفجر الجديد التى كان قد أعيد تنظيمها فى ١٩٤٦ باعتبارها الطليعة الشعبية للتحرر، الرأى السائد فى الحركة الشيوعية الدولية بشأن القضية الفلسطينية. وكان لأحمد صادق سعد، باعتباره خبير المنظمة فى شؤون فلسطين، أكبر الأثر فى تحديد الخط الرسمى للمجموعة. فى النشرة الداخلية للطليعة الشعبية، الهدف، ردَّد سعد مقولة الاتحاد بأن تأييد الاتحاد السوفيتى للتقسيم ليس مسألة مبدأ بل أمرا تاكتيكيا يتصل بمصالح الدولة السوفيتية ومن ثم ينبغى ألا يلزم الشيوعيين المصريين. وعندما تم إجراء حوار مع بعض قادة المنظمة بعدذلك بنحو أربعين عاما، قالوا إنهم تحت الضغط الواقع عليهم للتوافق مع الخط الشيوعى الأممى، سحبوا هذا الموقف بعد ذلك وأيدوا التقسيم عندما كانوا معتقلين فى ١٩٤٨، بيد أن البعض الآخر يرى أنه لم يُعتمد أبدا موقف واضح[٩٢].

وهاجم القادة اليهود للطليعة الشعبية للتحرر موقف حدتو بشأن فلسطين بضراوة. ورفضوا الفكرة (التى عزوها إلى كوربيل) القائلة بأن اسرائيل دولة ديمقراطية تقدمية وأثاروا فضيحة عندما سمعوا مصادفة كوربيل وهو يقول للشيوعيين اليهود غير المتمكنين من اللغة العربية إنه ينبغى لهم أن يهاجروا لاسرائيل وأن ينضموا للنضال هناك لأن الطبقة العاملة الاسرائيلية أكثر تطورا والثورة ستتم هناك أولا[٩٣]. ومع ذلك، فقد كان تأثير الطليعة الشعبية قليلا على تصور الرأى العام لموقف الشيوعيين، حتى بعد الاندماج مع حركة التحرر الشعبية بقيادة مصطفى صادق وراؤول مكاريوس وتغيير اسمها إلى الديمقراطية الشبيعة فى١٩٤٩، كما بقيت المنظمة صغيرة جدا، تضم

نحو ١٦٠ عضوا[٩٤]. كما تقلص تأثيرها بدرجة أكبر لأنها لم تكن تمتلك جريدة عامة تعبر عنها بعد إغلاق الفجر الجديد والضمير خلال حملة الحكومة المعادية للشيوعية فى (تموز) ١٩٤٦، والتى كان من نتيجتها أن قامت المنظمة بمعظم نشاطها فى إطار الطليعة الوفدية، ومن ثم غاب رأيها المستقل.ومع ذلك، فقد أصبح الشيوعيون الآخرون يشاطرونها نقدها لكورييل على نطاق واسع.

□ اليسار الماركسى بعد التقسيم

ارتبط الصراع ضد كورييل وخطه السياسى (أو الصيغ المشوهة له)، ودور اليهود فى حدتو، والانقسام فى التنظيم، وقضية فلسطين، جميعها معا وأصبحت جزءا من التفسير المقبول لدى الشيوعيين وغير الشيوعيين على حد سواء، لفشل الحركة الشيوعية المصرية. والواقع، أن الدلائل قليلة على أن الشيوعيين المصريين عانوا من خسارة مأساوية فى شعبيتهم بسبب موقف حدتو من فلسطين، لكن نشوب الحرب فى ١٩٤٨ وفر للحكومة ذريعة لإعلان قانون الطوارئ وتحطيم القوة الدافعة للمدّ الصاعد للحركة الوطنية، التى كان الشيوعيون يلعبون فيها دورا هاما. وهكذا فإن اليسار بعد أن فشل فى ركوب الموجة الوطنية فى ١٩٤٥-٤٦ والانتصار بها، أضاع فرصة أخرى للقضاء على النظام القديم.

جسد إنشاء دولة اسرائيل فشلا عربيا مزدوجا. فبالنسبة للشيوعيين المصريين والفلسطينيين على حد سواء، كان قرار تأييد التقسيم ضروريا بسبب الفشل العربى فى الصراع ضد الصهيونية. ولكن الماركسيين العرب حينذاك برهنوا على عجزهم عن ضمان تنفيذ أحكام قرار الأمم المتحدة، رغم تأييده من الاتحاد السوفيتى ومن الماركسيين الاسرائيليين. لقد أيد الاتحاد السوفيتى تقسيم فلسطين أساسا لأن ذلك بدا وكأنه أسرع وأضمن طريق لطرد بريطانيا من الشرق الأوسط - وهو منطق قبله كل من الشيوعيين العرب واليهود والمابام. ونتيجة لذلك، ظهرت الحركة الصهيونية بسبب غياب الطرف الآخر، باعتبارها القوة القيادية المعادية للامبريالية فى الشرق الأوسط.

بيد أن إقامة دولة اسرائيل والحرب التى كانت مطلوبة للدفاع عن هذه الدولة، كان لهما منطقهما الخاص بهما. وقد أدت هذه التطورات فى اسرائيل إلى إضفاء طابع مؤسسى على الاستراتيجية العسكرية السياسية المتشددة لبن جوريون وهيكلة الخطاب الصهيونى القائم على الهيمنة فيما يتعلق بأهمية الدولة اليهودية وعلاقتها بالفلسطينيين العرب. وأصبحت القضايا المبدئية فى النزاع الفلسطينى الاسرائيلى -قضية اللاجئين، موقع حدود اسرائيل، وإقامة دولة فلسطينية، وطبيعة الديمقراطية الاسرائيلية- تتحدد بتفسير اكتسب طابعا أسطوريا يضفى صفات شيطانية على المعارضة الفلسطينية للصهيونية وينكر الحقائق التى يعانى منها وينتقدها كثيرون من الصهاينة أنفسهم.

على النقيض من ذلك، ركزت الرواية الماركسية على المناورة الامبريالية لتدمير الوحدة اليهودية العربية، ونفت فى نفس الوقت، بصورة غير مباشرة مشروعية المعارضة الفلسطينية للصهيونية لأنها اعتبرتها معارضة للتقسيم. لم يكن لدى الماركسية تصنيف نظرى لصراع قومى أو

طائفى لا تتسم فيه قيادة الطرفين كلاهما بطابع معاد للامبريالية بشكل خاص. لهذا، تبنى الماركسيون مواقف اعتبرها العالم العربى صهيونية «من الناحية الموضوعية. وجرى تشبيه تأييدهم للتقسيم، بالخطاب الصهيونيى القائم على الهيمنة، ليس فقط لافتقارهم للقوة اللازمة لفرض إقامة دولة فلسطينية، وإنما ايضا لأن بن جوريون والمابام استطاعا بمساعدة عبد الله وبريطانيا والولايات المتحدة، منع حدوث هذا أيضا.

وجرى تبرير كثير من المواقف باسم النضال المعادى للامبريالية رغم انها لم تكن كذلك، مثل تأييد ماكى لانتهاك اسرائيل لمشروع التقسيم من خلال ضم القدس[٩٥]، وقرار المابام فى ٧ أكتوبر ١٩٤٨ بشأن إدخال تعديلات على الحدود، وصياغته الجديدة لمسألة اللاجئين، وسلوك كيبوتساته وأعضائه المجندين خلال الحرب، ومطالبة كل من المابام وماكى للحكومة الاسرائيلية برفض وقف إطلاق النار الذى تشرف عليه الأمم المتحدة والحل الوسط الإقليمى الذى اقترحه الكونت برنادوت، أدى اعتماد هذه المواقف إلى دعم الخطاب الصهيونى القائم على الهيمنة. من جهة ثانية اتهم كورييل وحدتو، وربما باستحقاق بالتخلى عن الوعى النقدى، رغم أن معظم الشيوعيين كانوا بالمثل مذنبين فى هذا.

لم تكن ضخامة عملية إعادة ترتيب الصفوف السياسية على النطاق الإقليمى الناجمة عن إنشاء دولة أسرائيل، موضع تقدير سليم لا من قبل اليسار الماركسى الإقليمى، ولا من قبل الاتحاد السوفيتى على ما هو واضح. وانسدت الآفاق المحتملة أمام الماركسيين العرب، نتيجة تشتت الحركة الشيوعية المصرية المؤقت، واستيعاب عصبة التحرر الوطنى فى ماكى، وإعلان (تشرين الثانى) ١٩٤٨ للاحزاب الشيوعية العربية. تصوَّر الشيوعيون والجناح اليسارى للمابام أن اسرائيل ستغدو دولة طبيعية يستمر فيها الصراع الطبقى. ولم يفهموا الآثار الضمنية الداخلية والإقليمية والدولية للميراث الاستيطانى الاستعمارى لإسرائيل والطرق التى سيتسع بها نطاق هذا الميراث فى فترة قيام الدولة.

□□□

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي للهيمنة

قدم الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا دعما عسكريا ودبلوماسيا حاسما لإنشاء دولة اسرائيل. وعلى النقيض من ذلك، فإن الولايات المتحدة على الرغم من أنها اعترفت باسرائيل سريعا، حاولت عمليا في ربيع ١٩٤٨ أن تؤجل إعلان استقلال الدولة اليهودية، وأيدت مقترحات لحل النزاع العربي الاسرائيلي اعتبرت معادية للمصالح الإسرائيلية (مثل مقترحات الكونت برنادوت)، وضغطت على إسرائيل خلال مؤتمر لوزان فى ١٩٤٩ التوافق على إعادة مائة الف من اللاجئين الفلسطينيين. استنادا للسجل الدبلوماسى للقوتين الكبريين فى ١٩٤٧-٤٩، كان ماكى والمابام يأملان فى أن تتجه دولة إسرائيل للاتحاد السوفيتى طلبا للتأييد الدولى، وهى إمكانية بدت قوية بسبب استمرار سلطة بريطانيا العظمى فى مصر وشرق الأردن والعراق والعلاقات الامريكية الوثيقة مع السعودية.

لماذا لم تتحقق آمال ماكى والمابام، والتى تبدو مضحكة اذا ما استرجعنا الأمور الآن؟ إن السبب الأساسى هو أن الصهيونية والقومية العربية الناصرية كانتا تقومان علي تحالفات طبقية غير متماثلة، مع مالذلك من آثار ضمنية متعارضة بالنسبة للاتجاه الدولى للحركتين. وينبغى وضع العلاقات المصرية الإسرائيلية فى الخمسينيات والستينيات فى سياق علاقتهما المتباينة مع الامبريالية الغربية - والتى لا تعنى السيطرة السياسية الغربية فى الشرق الأوسط فحسب، بل تعنى أيضا وهو الأهم، دور رأس المال الغربى فى الهياكل الاجتماعية الداخلية واقتصاديات مختلف دول الشرق الأوسط. ولم يكن الاتجاهان الدوليان لمصر وإسرائيل ونهجهما إزاء النزاع العربى الإسرائيلى، مجرد تعبيرين مستقلين عن تفضيلات مجموعات حاكمة معينة، بل كانا يضربان بجذورهما فى الطبيعة الاجتماعية الخاصة للمشروعين القوميين لهذين البلدين.

مع أفول العمل السياسى الفلسطينى المستقل بعد ١٩٤٨، كان النزاع العربى الاسرائيلى قد تحول من حرب طائفية أهلية إلى نزاع دولى وكان التصور السائد أن حله هو وفى المحل الأول حلّ لمشكلة تتعلق بالسياسة الخارجية. ونزعت الأحزاب الماركسية نفسها، والتى تبنت خطا غير ماركسى فى التفكير، إلى اعتبار السياسة الخارجية والاتجاه الدولى متغيرين مستقلين، واعتبارهما التزامين يمكن أن يؤثرا على الطابع الداخلى لنظام ما أكثر منهما تعبيرين عن التوازن السائد للقوى

الاجتماعية. وهكذا، كان الشيوعيون يرون أن للدعم السوفيتي لإنشاء إسرائيل أسبقية على اعتراضاتهم التاريخية على الصهيونية، وبالمثل، كان الاعتقاد أن التأييد الديبلوماسي والعسكرى لمصر بعد ١٩٥٥، قوة يمكنها أن تخفف من، أو تتغلب على، السياسات المحلية غير الديمقراطية فى مصر، ونتيجة لذلك، اصطحب التغلب على أوهام معينة بشأن اسرائيل بتبنى أوهام عن مصر الناصرية. ويفسر المعدل المتباين الذى حدث به هذا، إلى جانب الاتجاه الطبيعى ليهود اسرائيل لأن يكونوا أكثر حساسية للتفكير الخادع تجاه مصر منهم ازاء بلدهم الخاص، والعكس بالعكس، الخلاف السياسى المتزايد بين الشيوعيين المصريين والاسرائيليين والانشقاق الهيكلى الذى كان وراء الانقسام الذى وقع فى نهاية المطاف فى ماكى على حد سواء. وعلى النقيض من ذلك فى ماكى، فإن حقيقة أن دولة اسرائيل كانت تحقيقا للصهيونية، منعت الحزب من أن يضطلع بتحليل أساسى لطابعها الاجتماعى، ومن ثم، فإنه على الرغم من اعتراض الحزب المستمر على الاتجاه الدولى لإسرائيل حتى بعد حرب السويس/ سيناء، لم يستطع معظم اليهود فى الحزب تقدير الجوانب الإيجابية للنظام الناصرى لانهم اعتبروه تهديدا لاسرائيل فى المحل الأول.

▫ العمل ورأس المال فى الحركة الصهيونية

فرضت الطبقة العاملة هيمنتها على الحركة الصهيونية فى مطلع الثلاثينيات. وتم التعبير عن هذا من الناحية التنظيمية بتكوين وقيام الماباى باعتباره الحزب المسيطر داخل اليشوف والمنظمة الصهيونية العاملة، وهيمنة الماباى على أغلبية مسيطرة داخل الهستدروت، وانتخاب ديفيد بن جوريون زعيم الماباى كأول رئيس للوكالة اليهودية. وقد استمرت هذه الهيمنة، رغم تغير العلاقات بين العناصر المكونة لتحالف القوى الاجتماعية التى استند اليها على مر الزمن حتى انتصر الليكود فى انتخابات الكنيست فى ١٩٧٧. لقد كان الدور القيادى للطبقة العاملة ضروريا لتحقيق المشروع الصهيونى، لأنها كانت هى وحدها القادرة على الاضطلاع بمهام البناء والاستيطان والتنمية والقوات المسلحة التى كانت ضرورية لليشوف ليقيم أركانه فى بلد مأهول بالفعل ومعاد سياسيا. وعبرت الشعارات الصهيونية العمالية «العمل اليهودى» (عفودا عفريت)، و«احتلال الارض» (كيبوش هاكاركاع) و«المنتجات اليهودية» (توتسيرت هاركس) عن المصالح الطبقية لعمال الحضر والريف اليهود الذين كانوا يسعون لاستبعاد العمالة العربية الأرخص فى السوق، وتوسيع فرص الحصول على الأرض الزراعية، وضمان سوق لمنتجاتهم، وكذلك عبرت عن الهدف القومى لبناء مجتمع يهودى فى فلسطين. أصبحت الهستدروت مؤسسة لها قصب السبق فى اليشوف أساسا لأنها لم تكن تنظيما نقابيا فى المحل الأول. ورغم أن هذا كان بالطبع أحد وظائفها، فقد أنشات أيضا خدمة صحية، وصندوقا للتأمين، واتحادا رياضيا، ومسرحا، وصحيفة يومية، ومصرفا، وجيشا (البالماخ والهاجاناه) وعددا كبيرا من التعاونيات والشركات التى سيطرت على قطاعات النقل والبناء وقطاعات مشتركة للزراعة فى الاقتصاد اليهودى.

لاقت الجهود الرسمية لتشجيع استثمار رأس المال فى إنشاء مشروعات ضمن «المشروع الصهيونى فى فلسطين» نجاحا محدودا فحسب بسبب ظروف عدم الأمان هناك. ومن ثم عبأت

المؤسسات الصهيونية، معايير سياسية عالية فى إدارة وتخصيص رأس المال المستورد هذا. كما جرت إدارة مشروعات الهستدروت -وهى المتلقى الأساسى لرأس المال المستورد- أساسا بواسطة أشخاص معينين سياسيا من أغلبية الماباى.

وعلى الرغم من الدور السياسى القيادى للطبقة العاملة فى الاستيطان والبناء والدفاع المسلح الصهيونى، فقد كان العمل فى نهاية المطاف معتمدا على رأس المال المستورد من الغرب لتمويل المشروع الصهيونى. كذلك كانت مظلة الحماية التى وفرها نظام الانتداب البريطانى عنصرا أساسيا فى التقدم الصهيونى. لذلك تمثلت استراتيجية الماباى السياسية فى تشكيل تحالف بين رأس المال الجماعى والخاص والحفاظ على علاقات طيبة مع بريطانيا العظمى لضمان أقصى حد من التأييد لإنشاء الدولة اليهودية، وكذلك لحماية مصالح العمال اليهود الذين يمثل مصالحهم الخاصة. وقُدمت الحماية لرأس المال الخاص فى اليشوف وجرى تشجيعه. وحدثت صدامات دورية بين العمال اليهود ورأس المال اليهودى حول قضايا مثل الأجور ورغبة أرباب الأعمال فى استئجار العمل العربى الأرخض، لكن الماباى سعى للحد من الصراع الطبقى داخل المجتمع اليهودى لصالح البناء الوطنى، وفى المقابل، قبلت الحركة الصهيونية بأسرها الدور القيادى للعمال ومؤسساتهم التى يقودها الماباى فى اليشوف. وكانت النظرة الاجتماعية الديمقراطية المعتدلة للماباى معادية للشيوعية وموالية للغرب بصورة راسخة. وعارض الحزب شن صراع مسلح لطرد البريطانيين من فلسطين (فيما عدا فترة وجيزة فى ٤٥-١٩٤٦)، وعندما بدأ مضطرا فى مقاومة السياسات البريطانية، كان بن جوريون قد أعاد بالفعل توجيه الحركة الصهيونية تجاه الولايات المتحدة، وهو تحول رمز له مؤتمر بيلتمور فى نيويورك فى ١٩٤٢.

وكان للعنصر الاستيطانى الاستعمارى فى المشروع الصهيونى تأثير مستمر على الاقتصاد والايديولوجيا والدبلوماسية فى فترة بناء الدولة. وشكلت مصادرة ملكية اللاجئين الفلسطينيين شكلا من التراكم البدائى لرأس المال ساعد على توسع الاقتصاد اليهودى، خاصة القطاع الزراعى. تضاعف سكان إسرائيل اليهودُ بين ١٥ مايو ١٩٤٨ ونهاية ١٩٥١. ولم يكن القادمون الجدد الذين بلغ عددهم ٦٨٤٠٠٠ نسمة -عاش نحو ٢٥٠٠٠٠ منهم فى بيوت كانت مملوكة للعرب من قبل- يعرفون شيئا عن المجتمع العربى الفلسطينى الذى كان قائما قبل ١٩٤٨. وبحلول ١٩٥٤، كان مايزيد عن ثلث سكان إسرائيل اليهود يعيشون فى أملاك العرب الغائبين. وخلال ١٩٤٨ ومابعدها تم هدم مايزيد على ٣٥٠ قرية عربية كانت قائمة خلال فترة الانتداب حلت محلها مستوطنات يهودية جديدة[١]، وكانت ٣٥٠ مستوطنة من أصل ٣٧٠ مستوطنة جديدة قد أقيمت بين ١٩٤٨ و١٩٥٣، على املاك العرب الغائبين. وحددت لغة قانون ملكية الغائبين الصادر فى ١٩٥٠، والتى تقول شيئا وتقصد عكسه، تقريبا نصف العرب الفلسطينيين الذين يسكنون أسرائيل بصورة قانونية باعتبارهم «حاضرين - غائبين» لأنهم تركوا قراهم بصورة مؤقتة فحسب (أو هذا ما تخيلوه) خلال حرب ٤٨-١٩٤٩. وقد سمح هذا «للحارس على أملاك الغائبين» أن يصادر نحو ٤٠ فى المائة من

أراضيهم (نحو مليون دونم، أو ربع مليون أكر من الأراضى الزراعية). ونظم قانون اكتساب ملكية الأرض الصادر فى ١٩٥٣ عملية الاستيلاء على أنواع أخرى من الأراضى العربية. وإجمالا، تمت مصادرة ما يقرب من ٤,٥ مليون دونم من الاراضى الزراعية من العرب الغائبين، والحاضرين، و«الحاضرين الغائبين»، مما زاد المساحة المتاحة للمزارعين اليهود بنسبة ٢٥٠ فى المائة. وقدر مكتب الأمم المتحدة للاجئين قيمة الملكية العربية المنقولة والثابتة المهجورة بنحو ١٢٠ مليون جنيه استرلينى (أكبر من إجمالى التكوين الرأسمالى المحلى فى اسرائيل من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣)[٢].

ونفّذ الحكم العسكرى الذى سيطر على معظم المناطق التى يقطنها العرب من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٦، عمليات المصادرة والطرد والهيمنة المستمرة على الأقلية الفلسطينية العربية فى فلسطين، مستخدما فى ذلك التجزئة، والتجميع، والإكراه للإبقاء على العرب بلا حول أو طول وفى حالة تبعية. وهمّشت السلطات العسكرية الوجود الاجتماعى للمواطنين العرب بإقامة تكنولوجيا لقمعهم وجهاز «لمعرفة» كل ما يتعلق بهم، كان يصنفهم ويحددهم فى فئات مثل «الطابور الخامس» و«الخطرين على الأمن» و«الإرهابيين» و«الأقليات غير اليهودية». كان العرب مطالبين بالحصول على تصاريح سفر ليتركوا المناطق المجاورة لقراهم ومدنهم. وكان المسؤولون العسكريون يوزعون عادة تصاريح السفر والخدمات الأخرى على رؤساء العشائر مقابل تأييد عائلاتهم الانتخابى للمابای، وعلى النقيض من ذلك، كان وصول منظمى وفعاليات الأحزاب الأخرى، خاصة ماكى، للقرى العربية مقيداً.

ويجعل سفر من يبحثون عن عمل فى المدن أمرا صعبا، نظمت تصاريح السفر دخول العرب لسوق العمل بأجر. كما أنكرت على العرب العضوية فى نقابات الهستدروت حتى ١٩٥٢، وحتى بعد ذلك التاريخ لم يتم قبول كثيرين من العرب الذين طلبوا الانضمام إليها. واستخدم الافتقار للعضوية النقابية لتبرير استبعاد العرب من الوظائف أو لطردهم من الوظائف التى كانوا يتولونها بالفعل. فى ١٩٥٩، سمحت الهستدروت للعرب بأن يصبحوا أعضاء كاملى العضوية فى المنظمة، بيد أن هذا الحق لم يطبق بصورة فعالة حتى انتخابات الهستدروت فى ١٩٦٥. كانت الزراعة العربية فى وضع غير موات بسبب نقص الأراضى الناجم عن عمليات المصادرة الواسعة والافتقار إلى فرص الحصول على الدعم التقنى والمالى للمؤسسات الصهيونية. وإجمالا، كان العرب محرومين من الفرص المتساوية مع اليهود فى كافة قطاعات الاقتصاد.

وعلى الرغم من الضعف النسبى للقطاع الصناعى واستمرار تحفظ رأس المال على الاستثمار فى الصناعة، استطاعت اسرائيل أن تعيش فى مستوى أعلى كثيرا مما كانت تسمح به قدرتها الإنتاجية الحقيقية واضطلعت ببرنامج للتنمية الاقتصادية السريعة بسبب التدفق غير العادى لرأس المال المستورد. بلغ المعدل الصافى للادخار المحلى الصفر تقريبا من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٦، ومن ثم تم تمويل التنمية الاقتصادية لإسرائيل بما يزيد على ٦ مليارات دولار من رأس المال المستورد، بما كان يعادل تقريبا ٢٥ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى خلال هذه الفترة. وكان ما يزيد على ثلثى

رأس المال المستورد هذا يتكون تحويلات من جانب واحد لا تقتضى إعادة الأرباح أو الفوائد: هبات من الشعب اليهودى العالمى، وتعويضات من حكومة المانيا الغربية، ومنح من حكومة الولايات المتحدة[٣].

وكانت الولايات المتحدة هى أهم مصدر لواردات رأس المال فى هذا المجال، مثلما هى الآن، رغم أن ذلك لا يتضح بصورة مباشرة من الجدول٢. وفى حين كانت حكومة الولايات المتحدة مؤيدة لإسرائيل بصفة عامة، فإنها كانت تنتقد السياسات العسكرية المتشددة لبن جوريون، وحرصت على أن تفصلها مسافة ديبلوماسية عن الدولة اليهودية فى الخمسينيات، ساعية للإبقاء على علاقات ودية مع الدول العربية. ومن ثم كانت منح الولايات المتحدة لإسرائيل تمثل نسبة مئوية ضئيلة من المستوى الجارى وكانت حتى عام ١٩٦٥ تشكل نسبة صغيرة فقط من التحويلات من جانب واحد، ٧,٥ فى المائة. قدم الشعب اليهودى فى أنحاء العالم ٥١ فى المائة من التحويلات من جانب واحد، وقدم اليهود الامريكيون الغالبية الساحقة من هذه الأموال. كما قدمت حكومة الولايات المتحدة ٢٣ فى المائة من واردات رأس المال طويلة الأجل التى كان سدادها مطلوبا، وشكلت هذه القروض إلى جانب رأس المال المستثمر من قبل القطاع الخاص والقروض المقدمة من اليهود الأمريكيين، ٦٢ فى المائة من واردات اسرائيل من رأس المال طويل الأجل المستحق السداد خلال ١٩٥٠-٥٥ و٣٠ فى المائة خلال ١٩٥٦-٦٠[٤].

(الجدول ٢)

واردات رأس المال لإسرائيل، ١٩٤٩-٦٥

(بملائيين الدورلارات الأمريكية)

	الشعب اليهودي العالمي	المانيا الغربية	حكومة الولايات المتحدة	الاجمالي
تحويلات من جانب واحد	٢١٥٢,٧	١٧٣٦,٧١٤	٣١٣,٩	٤٢٠٣,٣
رأس المال طويل الأجل	١٤٠٥,٧	----	٤١٨,٦	١٨٢٤,٣
الإجمالي	٣٥٥٨,٤	١٧٣٦,٧	٧٣٢,٥	٦٠٢٧,٦

المصدر : ناداف هاليفى وروث كلينوف - مالول، التنمية الاقتصادية لإسرائيل (نيويورك، ١٩٦٨)، ص٢٩٨.

أدى اعتماد اسرائيل الشديد على رأس المال القادم من الولايات المتحدة والمانيا الغربية إلى تقييدها بالكتلة الغربية بصورة راسخة، وتدعمت هذه الرابطة على كافة مستويات الاقتصاد. وجاء مايزيد على ٢٥ فى المائة من إجمالى متحصلات الحكومة الاسرائيلية من الخارج خلال ١٩٤٩-٦١[٥]، وفى الخمسينيات، كان نحو ٧٠ بالمائة من تجارة اسرائيل الخارجية يَتِمُّ مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية[٦]. كذلك كان السائحون. وهم مصدر مهم للنقد الأجنبى، يجيئون بصورة غالبة من الغرب، وكان الامريكيون بصفة عامة أكثرهم إنفاقاً.

تولت المؤسسات التى يسيطر عليها الماباى توزيع معظم رأس المال المستورد فى عصر بناء الدولة، تماما مثلما فعلت خلال الانتداب. ووزعت الحكومة وحدها نحو ثلثى رأس المال المستثمر فى اسرائيل فى الخمسينيات، ومايزيد على الخمسين منه فى العقد التالى[٧]. وكان الهستدروت يستخدم ٢٠-٢٥ فى المائة من القوة العاملة فى الخمسينيات، ووصل هذا الرقم بالنسبة للحكومة والهستدروت معا إلى مايزيد على ٤٠ فى المائة. وكان نصف أعضاء الهستدوت جميعا يعتمدون بدرجة ما على المنظمة فى الحصول على رزقهم خلال هذه السنوات[٨]. وكان التوظف فى قطاع الدولة أو الهستدوت يعنى عادة أن للمرء واسطة فعالة فى الماباي. وكان للهستدروت والدولة باعتبارهما ربَّى عمل كبيرين، مصلحة فى الحدّ من نضالية الطبقة العاملة، ونظراً لأن نفس الحزب كان يسيطر عليهما، فقد تعاونا على ذلك بصفة عامة.

كما أدار الماباى باعتباره الحزب الاسرائيلى المسيطر، جهاز استيعاب المهاجرين. وخضع المستوطنون من آسيا وافريقيا -وقد وصلت غالبيتهم خلال الخمسينيات- لتفرقة منتظمة وتجريد هازئ من تراثهم الثقافى. وتم تكديسهم بصورة غير متوازنة فى الدرجات الأدنى من سلم الوظائف، فى الزراعة، والتشييد والوظائف الصناعية غير الماهرة[٩]. رافقَ هذا التدفق السريع للعمالة الشرقية الرخيصة وغير الماهرة، ترقية كثيرين من العمال الاشكناز المخضرمين الذين شاركوا فى موجة ما بعد ستالينجراد لإضفاء طابع راديكالى، فى صفوف الإدارة أو نقلوا لقطاعى الخدمات والمهنيين فى الاقتصاد، الآخذين فى التوسع السريع، واصبحوا جزءا من «الطبقة الوسطى التى شكلتها الدولة»[١٠]. كانت الطبقة العاملة اليهودية التى أعيد تشكيلها، والتى كانت شرقية لحد كبير فى الخمسينيات، تفتقر للخبرة النقابية ولم تكن تألف مبادئ العمل المتبعة فى السياسة. وقد فقد هؤلاء الوافدون الجدد، الذين يختلفون عن المستوطنين المخضرمين من الناحية الثقافية، الاتجاه من جراء متطلبات التكيف مع بيئة جديدة تختلف كثيرا عن الحياة اليهودية كما عاشوها فى بلدانهم الأصلية. ومع ذلك، فعلى الرغم من الأجور المنخفضة، وعدم كفاية الإسكان والتعليم والخدمات الاجتماعية، كانت هى الظروف المشتركة السائدة بالنسبة لكثيرين من اليهود الشرقيين، فقد كان من السهل فرض الانضباط عليهم بسبب اعتمادهم على الماباى فى الإسكان، والرعاية الصحية، والتوظيف، فى عقد كان معدل البطالة فيه يتراوح بين ٧-٩ فى المائة[١١]. وأدى تقسيم القوة العاملة لمراتب على أساس اثنى، وإحلال المهاجرين الجدد محل العمال المخضرمين فى كثير من وظائف أصحاب الياقات الزرقاء، والسيطرة الاجتماعية التى مارسها الماباى من خلال الهستدروت وبيروقراطية استيعاب الهجرة على

حد سواء، إلى نزع الطابع الراديكالى عن الطبقة العاملة بنجاح.

وبالطبع، فإن منافع التنمية الاقتصادية التى تم تمويلها برأس مال مستورد، لم تُوَزَّع بصورة متكافئة. ويؤكد خبراء الاقتصاد الاسرائيليون المتشددون أن الأجور الحقيقية ارتفعت بصورة مطردة فى أوائل الخمسينيات. ومع ذلك، مثلما أوضح شممشون بيتشلر، المفكر المتفرد الشارد واللامع، فإنه لا يمكن الدفاع عن وجهة النظر هذه، لأنه لاتوجد إحصاءات قومية اسرائيلية يعول عليها قبل ١٩٥٣(١٢). ومن المؤكد تقريبا أن حصة الأجور فى الاقتصاد القومى انخفضت مع اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتدعيمها بصورة كبيرة، بفعل تركيز المهاجرين الشرقيين فى أفقر قطاعات السكان اليهود. بل ربما هبطت الأجور الحقيقية خلال فترة التقشف فى ٤٩-١٩٥٤ لانه تَمَّ تقنين الأغذية والسلع الأخرى بحصص تحددها بطاقات ولأن الأسعار ارتفعت فجأة محلقة فى السوق السوداء النشيطة. فى الوقت نفسه، ارتفعت الضرائب لتغطى التكاليف العالية لبناء مؤسسة عسكرية واستيعاب المهاجرين الجدد. ولا مشاحة فى أن تخفيض قيمة الجنية الإسرائيلى وإلغاء بعض القيود على الأسعار -السمات البارزة «للسياسة الاقتصادية الجديدة لفبراير ١٩٥٢»- قد خفضنا الأجور الاسمية بصورة حادة ايضا.

عارض المابام وماكى «السياسة الاقتصادية الجديدة»، وتظاهر العمال مرات كثيرة مطالبين بزيادة الأجور - وساندهم الهستدروت فى ذلك أحيانا، وفى الغالب الأعم كان ماكى أو المابام ينظمونهم بصورة مستقلة (وفى مناسبات قليلة) بصورة مشتركة، قبل تطبيق هذه السياسة وبعدها على حد سواء. وقد جعلت هذه الصراعات الاقتصادية قادة ماكى والمابام على حد سواء يعتقدون أن احتدام الصراع الطبقى الناجم عن فشل الاقتصاد الاسرائيلى سيمكن اليسار الماركسى من كسب الطبقة العاملة وإبعادها عن الماباى. ولكن حتى مع صعوبة القياس الإحصائى بالنسبة لأوائل الخمسينات، فانه ليس هناك شك كبير (رغم التأكيدات المتكررة من قبل ماكى والمابام بأن الأمر على العكس من ذلك) فى أن مستوى معيشة العمال الاسرائيليين ارتفع بصورة مطردة بعد مطلع الخمسينيات، خاصة بعد وصول التعويضات التى دفعتها ألمانيا الغربية، التى حركت فترة من التنمية الاقتصادية السريعة بدأت فى ١٩٥٤-٥٥.

ونظرا للظروف الاقتصادية الصعبة فى الجزء الأول من العقد، زاد عدد الإضرابات والمضربين بين العمال اليهود فى الخمسينيات بالمقارنة بفترة الانتداب، وهو ما اعتبره ماكى والمابام دليلا على أن الصراع الطبقى آخذ فى الاحتدام. بيد أن الإضرابات كانت أكثر اتساما بالطابع الروتينى، كما كانت أقصر أجلا، وتركزت على الأجور بصورة أضيق من ذى قبل. واستمر الطابع الاجتماعى والايديولوجى للحركة العمالية فى الضعف، نظرا لأن النقابات ومؤسسات العمال الأخرى أخذت تكتسب طابعا بيروقراطيا متزايدا نتيجة لجهود قيادة الهستدروت(١٣). ويمكن ملاحظة وجود ثلاثة استثناءات كبيرة من هذا الاتجاه: إضراب البحارة، وإضراب الأكاديميين، وإضراب مصنع آتا للغزل والنسيج. ومع ذلك، فإن هذه الاستثناءات تفيد فقط فى بيان عجز العمال اليهود عن التخلص من قبضة الماباى المهيمنة.

□ إضراب البحارة والاتجاه الدولى لإسرائيل

بدأ أضراب البحارة الذى امتد ثلاثة وأربعين يوما فى تشرين الثانى - كانون الأول ١٩٥١، حول قضية محدودة تتعلق بتحديد النسبة من أجور البحارة التى تدفع بالنقد الأجنبى ومع تطور الأمور، اتسعت القضية لتصبح قضية الاستقلال النقابى عن سيطرة مجلس حيفا العمالى، مركز الجهاز السياسى القوى للماباى فى المدينة، والأجهزة المركزية للهستدروت. واخيرا، أصبح الإضراب رمزا للمواجهة الشاملة بين وجهتى النظر العالميتين للماباى، والمابام/ ماكى[١٤]. فقد أيد المابام وماكى القادة المنشقين لنقابة البحارة ضد الاتحاد القومى للبحارة ومجلس حيفا العمالى والأجهزة المركزية للهستدروت، التى رفضت الموافقة على الأضراب. وأصر بن جوريون على رأيه بأن الإضراب لم يكن بشأن قضايا اقتصادية على الإطلاق، وإنما هو مؤامرة سياسية:

إنه محاولة من قبل أعداء الدولة لشل الأسطول، وجدت لها شركاء فى زمر معينة تحركهم فى الأساس إمكانية تخريب الدولة ... إن مجتمع العمال (أى الأجهزة المركزية للهستدروت) هو الذى يحدد ما إذا كان هذا إضرابا ولا يحدده اليفسكتزيا (الحزب الشيوعى اليهودى الذى قام لفترة وجيزة فى الاتحاد السوفيتى بعد الثورة - وقد استخدم هذا الاسم للتهكم على ماكى) وعملائه وشركائه فى الزمر الأخرى[١٥].

وعندما انفجر الإضراب، ثار فى الكنيست جدل حاد حول اتجاه السياسة الخارجية لإسرائيل، بما فى ذلك مسألة ما إذا كان ينبغى لاسرائيل أن تنضم لحلف عسكرى للشرق الأوسط يرعاه الغرب. وجلس يعقوف حزان ويسرائيل جاليلى وإسحق صادح وموشى سنيه وشموئيل ميكونس ومائير فلنر متجاورين على المنصة فى احتفال عقد فى ذكرى الثورة البولشفية رعته عصبة الصداقة الإسرائيلية السوفيتية. وقع كيبوتس ميئوحاد بين شقى رحى انقسام مرير بين مؤيدى المابام والماباى حول مسألة تأييد الاتحاد السوفيتى. وفى مايو ١٩٥٠، ترك الهستدروت الاتحاد العالمى للنقابات، وفى ٢ تموز ١٩٥٠. قررت الكنيست تأييد التدخل الأمريكى فى كوريا - وعارض المابام وماكى كلا القرارين بقوة[١٦].

فى هذا السياق، اختار بن جوريون أن يصور إضراب البحارة باعتباره معركة حول اتجاه اسرائيل الدولى وما يعنيه ذلك من مسارات متباينة لتنميتها القومية. وبعد أن حدد بن جوريون والحكومة الأمور على هذا النحو، لم يكن أمامهما من خيار سوى سحق الإضراب، وهو ما فعلاه فى أعقاب صدام عنيف بين المضربين والشرطة فى ١٤ كانون أول. وأجبر ماكى بن جوريون على ذلك بقبول تحديه. ووافق ميكونس على أن الاضراب كان صراعا حول قضايا عالمية، مواجهة أكثر شمولا بين الثالوث الرجعى -الامبريالية، والحكومة، وقيادة الماباى- وبين رفاق التقدم من قوى الاستقلال والسلام والديمقراطية المؤمنة بالمصالح اليومية والتاريخية لجماهير الشعب العامل[١٧].

وربط ميكونس انتقاده لمعالجة الحكومة للإضراب بسياستها المعادية للسوفيت. واكتسب بعض المضربين ومؤيديهم طابعا راديكاليا من خلال عمليات الاحتجاج وتبنوا هم أيضا هذا الرأى فى

المسألة. فقد كان نيمرود اشيل، قائد الإضراب، عضوا فى الجناح اليسارى للمابام. وبعد هزيمة البحارة، تحول فى كيبوتسات المابام، حيث أثر باتجاهه النضالى القائم على الصراع الطبقى على البعض ممن تركوا المابام فى نهاية المطاف مع موشى سنيه وانضموا إلى ماكى[18]، مثلما فعل اشيل وقائد آخر للإضراب، عكيفا أور - وتلك حالة نادرة كسب فيها ماكى أعضاء جدداً من خلال النضالات الطبقية لأوائل الخمسينيات.

ونبعت الحدة غير المألوفة لإضراب البحارة من تصويره باعتباره معركة حول اتجاه إسرائيل الدولى. ونظرا لأن الماباى وشركاءه فى التحالف أدركوا اعتماد الحركة الصهيونية تاريخيا على الدعم السياسى من الغرب وأستمرار الحاجة إلى الواردات الضخمة من رأس المال، فقد حظى إصرار بن جوريون على الحفاظ على توجه دولى غربى بقبول عام. وأظهرت إسرائيل تفضيلها للتوجه الموالى للأمريكان بقبول قرض بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد فى ١٩٤٩، وتأييد تدخل الولايات المتحدة فى كوريا (كان بن جوريون يحبذ إرسال قوات اسرائيلية لكوريا)، ورفض عمليات جس النبض التى قامت بها جمهورية الصين الشعبية لإقامة علاقات ديبلوماسية، وتقديم عرض متكرر بإبرام حلف عسكرى مع الولايات المتحدة. لكن إدارة ايزنهاور التى كانت مشغولة بالعلاقات الأمريكية مع الدول العربية رفضت العروض الاسرائيلية. ومن ثم، فمنذ أوائل الخمسينيات حتى ١٩٦٧، كان الحليفان الدوليان الرئيسيان لاسرائيل هما فرنسا والمانيا الغربية، بينما تدعم توجهها الأمريكى الحالى فى الفترة ٦٧-١٩٧٠ فحسب.

وأدى تحالف اسرائيل مع فرنسا إلى جعلها تعارض استقلال تونس والمغرب والجزائر وتأميم مصر لقناة السويس وتتواطأ مع فرنسا وبريطانيا فى حرب السويس/ سيناء، وهى أعمال زادت العداء العربى لاسرائيل ووسعت نطاق الصدام مع الفلسطينيين لتصبح مواجهة إقليمية مع العالم العربى. أكد اتساع نطاق الصدام، التفسير المتشدد لتجارب اسرائيل مع جيرانها العرب، ومن ثم فقد قُبلت آثار التحالف مع فرنسا باعتبارها ضرورية لوجود آثار. إذ كان معظم اليهود يرون أن العداء العربى يبرر بلا جدال سعى اسرائيل لإقامة علاقات عسكرية مع الغرب (حتى وإن لم يستطع قبول التحالف مع المانيا الغربية).

ولقد ساد هذا الاتجاه فى السياسة الخارجية رغم المعارضة المستمرة لماكى والماباى، ومشاعر العداء القوية داخل صفوف الماباى، والتعاطف الواسع مع الاتحاد السوفيتى فى أواخر الأربعينيات ومطلع الخمسينيات، والإسهام الحاسم للاتحاد السوفيتى فى إنشاء دولة اسرائيل. ومع ذلك، فإن رأس المال والحماية السياسية الضروريين لبناء الدولة اليهودية كما تصورها بن جوريون والمابام، كانا لا يمكن أن يأتيا إلا من الغرب فحسب. فلم يكن فى إمكان الاتحاد السوفيتى ولا مواطنيه اليهود أن يقدما رأس المال الكافى للحفاظ على مستوى معيشة أوروبى ليهود اسرائيل الاشكناز، ولم تكن هناك أى إمكانية لاستبدال اليهود الامريكيين باعتبارهم المصدر الرئيسى للدعم الاقتصادى. ودعمت القيود المفروضة على هجرة اليهود من بلدان أوروبا الشرقية، وردود الفعل السوفيتية ضد محاولات اسرائيل

للحديث مباشرة إلى، ونيابة عن، يهود الاتحاد السوفيتى، وظهور العداء الرسمى للسامية فى بلدان الكتلة السوفيتية، دعمت وبررت نزعات الماباى فى السياسة الخارجية الموجودة من قبل. وأوضحت هزيمة إضراب البحارة أن الطبقة العاملة اليهودية، رغم نضاليتها بشأن القضايا الاقتصادية، لم تمتلك القوة ولا الرؤية السياسية المستقلة اللازمتين لإيجاد بديل للماباى: لقد فشل ماكى والمابام فى تعبئة الموارد المادية والسياسية المطلوبة لإعادة تحديد الاتجاه الدولى الذى كانا يبتغيانه.

□ تأكيد هيمنة الماباى

يوضح الإضرابان الكبيران الآخران فى الخمسينيات أن سيطرة الماباى على الهستدروت أبقت على الحركة العمالية مذعنة للهدف الشامل لبناء الدولة وحزبها المهيمن، على الرغم من الايديولوجية الاشتراكية من الناحية الاسمية للماباى، مما خلق الظروف المواتية لتنمية رأس المال. وأرسى إضراب الأكاديميين الذى أستمر ثلاثة عشر يوما فى فبراير (شباط) ١٩٥٦، رغم أنه هزم بنجاح محاولة الحكومة لتخفيض الأجور، مبدأ وجود فرق كبير فى الأجر بين العمال ذوى الياقات الزرقاء وذوى الياقات البيضاء. ووازن العمال ذوى الياقات البيضاء الذين استفادوا من هذه السياسة، تآكل التأييد للماباى بين العمال ذوى الياقات الزرقاء، وساعد الحزب على البقاء فى السلطة حتى ١٩٧٧، عندما وفر العمال الشرقيون ذوو الياقات الزرقاء الساخطون، القاعدة الاجتماعية للانتصار الانتخابى لليكود بقيادة بيجن[١٩]. كما عوضت أصوات المواطنين العرب، التى حركتها تقنيات «الإقناع» التى اتبعها مسؤولو الحكومة العسكريون لتأييد الماباى، الخسارة فى تأييد الطبقة العاملة من ذوى الياقاتالزرقاء.

وفى آيار ١٩٥٧، بدأ ١٦٨٠ عاملا فى مصنع أتا للغزل والنسيج، إضرابا مدته ثلاثة أشهر حول قرار الإدارة بتسريح العمال بغية زيادة كفاءة المصنع. لقد كان مصنع آتا حينذاك أكبر مشروع صناعى فى إسرائيل. ويسّر موقعه قرب «حيفا الحمراء»، المركز التقليدى للحركة العمالية، انتصار العمال فى الإضراب. بيد أن قادة الماباى الذين يتولون الهستدروت، أنهوا الإضراب دون نتيجة حاسمة. وردا على ذلك، حرم العمال الماباى من الحصول على الأغلبية فى لجنة آتا العمالية فى انتخابات ١٩٥٨ وأقاموا تحالفا جديدا مع ممثلى المابام واحدوت هاعفودا (التى انقسمت من المابام فى ١٩٥٤). ومع ذلك، فبحلول عام ١٩٥٨، كانت معارضتهم مختلفة نوعيا عنها فى مطلع الخمسينيات، ولم تعد تمثل إمكانية لظهور مسار مختلف بصورة جذرية فى مثل هذه الساحة المحلية. وحصل ماكى على أصوات تزيد بنسبة ٣٣ فى المائة عما حصل عليه فى الانتخابات السابقة، لكن ذلك ظل غير كاف ليحصل على مقعد فى اللجنة[٢٠].

لقد كان اضفاء طابع راديكالى طويل المدى حتى على عدد صغير من العمال والذى صحب اضراب البحارة أمرا شاذا. فالسمة الأكثر تميزا للمسار السياسى للطبقة العاملة اليهودية تتمثل فى مصير القائمة المشتركة بين ماكى والحزب الاشتراكى اليسارى فى انتخابات حزيران ١٩٥٣ لنقابة عمال المعادن فى تل أبيب – وهى قطاع رئيسى للبروليتاريا الصناعية. ففى انتخابات ١٩٤٥،

هزمت العناصر التى كونت المابام فى المستقبل، المباى وكسبت أغلبية المقاعد فى اللجنة التنفيذية للنقابة، وكان ذلك تعبيرا عن التحول لليسار فيما بعد الحرب فى اليشوف. وفى ١٩٥٣، استعاد المباى أغلبيته على الرغم من الجهود المتضافرة لأنصار ماكى والحزب الاشتراكى اليسارى. فظفر المابام وماكى/ الحزب الاشتراكى اليسارى بـ ٢٤ فى المائة و٦ فى المائة من الأصوات على التوالى[٢١].

وبحلول عام ١٩٥٥، كانت مشاركة ماكى فى النضال النقابى استثناء عن القاعدة. فعندما انضم أعضاء منه فى مظاهرة من ١٥٠٠ شخصاً من عمال المعادن الذين كانوا يطالبون بزيادة الأجور فى تل ابيت فى ٢ شباط ١٩٥٩، جاء فى تقرير للجنة المركزية: «كانت هذه هى المرة الأولى التى يشترك فيها أعضاء حزبنا فى مظاهرة مع عمال فى الأماكن التى يعملون فيها»[٢٢]. ولم يوقف قرار ماكى بتركيز انتباهه على الطبقة العاملة بعد هزيمة انتخابات ١٩٥٩، التآكل المطرد فى التأييد الذى يحظى به الحزب بين العمال اليهود. ففى مطلع الخمسينيات، كان لماكى خلايا عمالية فى عدة مشاريع كبيرة فى منطقة حيفا، بما فى ذلك مصنع آتا للغزل والنسيج، ومعمل تكرير النفط، والميناء، ومصنع ديشانيم للأسمدة[٢٣]، أما فى مطلع الستينيات فلم تعد تلك الخلايا موجودة.

لقد كان اليسار أضعف فى الحركة العمالية القومية. وحصل ماكى على ٤,٥ فى المائة من الأصوات فى انتخابات ١٩٥٥ لمؤتمر الهستدروت، وهى زيادة كبيرة على نسبة الـ٢,٦ فى المائة التى حصل عليها فى ١٩٤٩. لكن مجموع الأصوات التى حصل عليها ماكى والمابام واحدوت هعفودا انخفض من ٣٧,١ فى المائة إلى ٣٢,٥ فى المائة خلال نفس السنتين. وفى عام ١٩٥٩ ظفر المباى واحدوت هاعفودا معا بنفس العدد من المندوبين للمؤتمر الذى حصلا عليه فى ١٩٥٥، مثلما فعل المابام وماكى. وجرت الانتخابات للمؤتمر العاشر للهستدروت بعد انقسام ١٩٦٥ فى ماكى. وحصلت قائمة ماكى بقيادة ميكونس وسنيه على ١,٦ فى المائة من الأصوات، وذلك مقياس عادل لقوة الشيوعيين فى صفوف الطبقة العاملة اليهودية وحصلت قائمة راكاح التى رأسها فلنر وطوبى على ١,٣ فى المائة من الأصوات، معظمهم من العرب الذين كانوا يقترعون فى انتخابات الهستدروت للمرة الأولى. وحصل المابام على ١٤,٥ فى المائة من الأصوات، وكسب التحالف المكون حديثا من المباى واحدوت هاعفودا على أغلبية ضئيلة جدا بنسبة ٥٠,٩ فى المائة. تؤكد هذه النتائج الانتخابية المسار العام للطبقة العاملة اليهودية صوب اليمين - وهو اتجاه يتسق مع هيكل الاقتصاد السياسى لاسرائيل.

فقد بنى بن جوريون والمباى اقتصادا سياسيا جمع بين مصادرة ملكية العرب، ووضع حدودا على وصول العرب للوظائف المرغوبة من خلال سوق العمل مقسمة ومتراتبة على أساس قومى، وانضباط الطبقة العاملة عن طريق الهستدروت، والاستمرار فى استيراد رأس المال من الغرب، ورفع مستوى المعيشة، والمواجهة الشاملة والمستمرة مع «العرب». ومن ثم، أصبحت مواقف ماكى والمابام بشأن النزاع العربى الاسرائيلى منفرة جداً بالنسبة للغالبية العظمى من العمال اليهود. وإذ أصبح

المابای قادرا على إشباع الاحتياجات المادية للعمال اليهود وحلفائهم السياسيين وعلى توفير إطار تفسيرى متماسك لشرح أسباب النزاع العربى الاسرائيلى وطبيعته يعكس صدى التجارب اليهودية مع الإبادة الجماعية فى أوروبا ووضع الأقلية غير الآمن فى العالم العربى (والذى تفاقم بصورة كبيرة من جراء النزاع فى فلسطين)، عندها تهاوت قوة ماكى بين العمال اليهود فى النصف الثانى من الخمسينيات. وعلى الرغم من دفاع الحزب المستمر والنضالى عن المصالح الاقتصادية للعمال، فقد رفض العمال موقف الحزب بشأن النزاع العربى الاسرائيلى وتبنوا الخطاب السياسى الصهيونى القائم على الهيمنة مثلما عبر عنه المابای. وقد وجد معظم هؤلاء طريقهم فى نهاية المطاف إلى الليكود. كما فقد المابام تأييد عمال الحضر للسبب نفسه، وكذلك لأن اتجاهه الأول انصب على حركة الكيبوتسات، بيد أنه نظرا لأنه لم يكن هناك من ينكر أن المابام كان حزبا صهيونيا، ونظرا لأنه تخلى فى أواخر الخمسينيات عن كثير من مواقفه الأصلية بشأن النزاع الفلسطينى / العربى - الاسرائيلى، فانه لم يتأثر كثيرا بفقد الطبقة العاملة اليهودية لطابعها الراديكالى.

□ إزالة الطابع الراديكالى والسياسى عن الكيبوتسات

كانت حركة الكيبوتسات هى لبّ المابام ووفرت عددا كبيرا من ايديلوجيته ومسؤوليه ومناضليه. وعلى النقيض من نظرية هاشومير هاتسعير، التي كانت تعتبر الكيبوتسات طليعة للثورة الاشتراكية فى اسرائيل، فإن المتطلبات المادية لبقاء الكيبوتسات باعتبارها وحدات اقتصادية فى مجتمع رأسمالى كانت تتناقض مع الدور السياسى الذى رسمه كيبوتس ارتسى لنفسه وأدت لإزالة الطابع الراديكالى والسياسى عن معظم أعضائه. وانجذبت أقلية صغيرة من أعضاء الكيبوتس إلى اليسار، لكن الكيبوتسات عادة كانت قوة للاتجاه المحافظ داخل المابام. وقد تراءت هذه الحقيقة فى انقسام العمال فى قيادة الكيبوتس بين من كرسوا أنفسهم للمهام الاقتصادية وبين من كانوا يقومون بمهام سياسية. ولم يشترك الأفراد المسؤولون عن إدارة اقتصاد الكيبوتسات واتحادات الكيبوتسات بنشاط فى الحياة السياسية للمابام، ولم ينضم أى منهم للجناح اليسارى فى الحزب.

نظرا لأن معظم رأسمال الكيبوتسات كانت قد قدمته الوكالة اليهودية - فى شكل منح حتى ١٩٣٠، وبعد ذلك باعتباره قروضا منخفضة الفائدة - فقد كان من الضرورى الحفاظ على علاقات طيبة مع الأغلبية البورجوازية والديمقراطية الاجتماعية فى الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية. فحتى اليساريون فى هاتشومير هاتسعير قدروا هذه الحاجة، مثلما كتب أحدهم فى صحيفة الحركة:

> إن الحزب يواجه هذه المشكلة: ماهو موقفنا تجاه الحركة الصهيونية، حيث أنها تعمل كأداة للامبريالية الانجلو امريكية؟ من الواضح أن هذه المشكلة حادة جدا، لكنها دقيقة فى الوقت نفسه، لأن أى هجوم قد نقوم به على الحركة الصهيونية قمين بأن يتسبب فى إيقاف الدعم الاقتصادى الذى تتلقاه كيبوتسات المابام(٢٤).

وكانت الكيبوتسات الأحدث تعتمد بصورة أشد على اتحادات الكيبوتسات، والمؤسسات الصهيونية، وعلى الدولة فى الحصول على الدعم الاقتصادى. وكان ما يزيد عن مائة كيبوتس أنشئت بعد ١٩٨٤ ستفلس لو لم تحصل على تلك المساعدة التى تلقاها من الوكالة اليهودية. وحتى منتصف الستينيات، كان معظم الكيبوتسات يعمل بخسارة. كما ان ١٢٢ كيبوتسا من ٢٢٨ كيبوتسا (من كل اتحادات الكيبوتسات) بقى يعتمد فى بقائه على دعم مالى من الوكالة اليهودية[٢٥]. وحتى فترة متأخرة وصلت حتى ١٩٦٣.

وقد أبقت الوكالة اليهودية والحكومة على الكيبوتسات ليس لأنها كانت تمثل طليعة الثورة الاشتراكية، وإنما لأنها لعبت دورا حيويا فى إقامة الوجود اليهودى فى المناطق التى كانت عربية من قبل ودافعت عن الحدود. وقد جعلت هذه المهام من الكيبوتسات مؤسسات قومية ضرورية، لكن الوعى الذى شكله دورها القومى قوض فى نهاية المطساف أى التزامات اشتراكية ثورية كانت لدى أعضاء الكيبوتسات، فيما عدا قلة صغيرة منهم.

تصادمت المصالح المادية للكيبوتسات عادة مع المطالب الاقتصادية والقومية لعرب فلسطين. ومثلما أوضح يوسى اميتاي، فإن إقامة الكيبوتسات فوق أراضى العرب كان أكثر التناقضات حدة بين النظرية والتطبيق فى موقف المابام بشأن العلاقات العربية الإسرائيلية[٢٦]. وحتى ١٩٤٨، كانت الكيبوتسات تعانى من نقص الأرض: ففى ١٩٤٧ زرعت ٣٠,٩ دونم لكل أسرة، وبحلول عام ١٩٥٢، ارتفع الرقم إلى ٨٨ دونما[٢٧]. وتحقق معظم هذه الزيادة لأن كثيرا من الكيبوتسات، بما فى ذلك الكيبوتسات المخضرمة التى تلقى أعضاؤها تدريبا ايديولوجيا مكثفا، زاد من حيازاته من الأراضى بالاستيلاء على أراضى الفلسطينيين المهجورة أو احتلال الأراضى المصادرة من العرب الذين بقوا فى دولة اسرائيل، فى حين أقيمت الكيبوتسات الجديدة عادة على مثل هذه الأراضى كلية[٢٨].

كذلك كانت الكيبوتسات قوة مهمة وراء قبول المابام للوضع الاقليمى القائم بعد ١٩٤٩. وفى ١٩٤٧، كانت تسعة كيبوتسات من كيبوتس أرتسى (ربع العدد الإجمالى) قائمة فى أراض خصصها مشروع الأمم المتحدة للتقسيم للدولة العربية. وكانت تسعة من الكيبوتسات الأربعة عشرة التى أقيمت فى ١٩٤٨-٤٩ أيضا خارج حدود مشروع التقسيم، مثلما كانت تسعة أخرى اقيمت فى مطلع الخمسينيات. وهكذا، فبحلول ١٩٥٥، كان خمس الكيبوتسات التابعة لكيبوتس ارتسى فى أراضى خارج الدولة اليهودية كما حددها مشروع التقسيم.

إن تجارب كثير من الكيبوتسات الفنية التى أقيمت بعد ١٩٤٨ لم تدفعها نحو اليسار بل نحو التخلى عن الطابع السياسى. وكانت كيبوتسات الحدود معزولة عادة عن الحياة السياسية والثقافية للبلاد. وكانت تتصادم بصورة منتظمة مع المتسللين الفلسطينيين أو تتنازع مع جيرانها

العرب حول الحدود وحقوق الرعي. وكانت الظروف المادية صعبة أحيانا بدرجة لا تترك سوى للقلة من الأعضاء الوقت والجهد اللازمين للمشاغل السياسية. ويتجسد تأثير مثل هذه الظروف على الوعي السياسي لأعضاء الكيبوتسات في تجربة كيبوتسين تم إنشاؤهما في فترة مبكرة من قيام الدولة في طرفين متقابلين من البلاد: «سعسع» على الحدود اللبنانية، و«لاهاف» على «الخط الاخضر» جنوب غرب الخليل - وكلاهما قائم على أراضٍ خارج حدود الدولة اليهودية وفقا لمشروع الأمم المتحدة للتقسيم. وكان هذان الكيبوتسان اللذان اقيما في منطقتين نائيتين وعسيرتين، يمثلان الصهيونية الاشتراكية الرائدة لهاشومير هاتسعير. وتكشف تجاربهما التناقض بين المتطلبات المادية لحياة الكيبوتس والمثل السياسية المعلنة للمابام.

ففي ١٥ فبراير ١٩٤٨، هاجم البالما قرية سعسع (ويبلغ سكانها ١١٣٠ نسمة) التي تقع على أرض عربية بإجماع الآراء وتبعد إثني عشر ميلا عن أقرب مستوطنة يهودية. وكان الهجوم الذي تم فيه تدمير عشرين منزلا، عملية من العمليات الأولى في الاستراتيجية الجديدة للبالما التي تقضي بالانتقام النشيط من العرب، حتى أولئك الذين لم يهاجموا اليهود، «للتأثير على القرويين العرب وترويعهم»[٢٩]. وفي أواخر اكتوبر ١٩٤٨، تم فتح سَعْسَعْ خلال عملية حيرام. وأبلغ يسرائيل جاليلي اللجنة السياسية للمابام أن جيش الدفاع الاسرائيلي قتل المدنيين الذين رفعوا الأعلام البيضاء وطرد سكان القرية كلهم، وارتكبت أعمال وحشية مماثلة في عدة قرى مجاورة خلال اكتساح قوات الدفاع الاسرائيلية للجليل الأعلى[٣٠]. وفي ١٣ كانون ثاني ١٩٤٩، استوطن نحو خمسين عضوا من هاشومير هاتسعير من الولايات المتحدة وكندا (انضم إليهم ثلاثون آخرون في الشهر التالي وأعداد أكبر في فترات لاحقة من العام) في موقع بارد، منعزل في منطقة استراتيجية، حيث عاشوا في منازل العرب الباقية. وكانت معرفتهم بالبلاد وأحوالها ضئيلة. ومثلما عبر أحد المستوطنين، فقد كانوا يعتقدون أنه كان «غريبا أن يروا يهوشواع رديان، المستشار الزراعي، من كيبوتس عين هاشوفيت يتجاذب أطراف الحديث مع عربي أو اثنين في غرفة الطعام الخاصة بنا، باللغة العربية طبعا كان معظمنا لا يزال يشعر بغربة شديدة في صحبة جيراننا»[٣١].

وبعد وصول المستوطنين بفترة وجيزة، نسف جيش الدفاع الاسرائيلي، الذي احتفظ بوجود كبير في الكيبوتس خلال السبعينيات، مسجد القرية. عارض بعض الأعضاء هذا العمل، لكن معظمهم، حسب ما جاء في يوميات الكيبوتس، وافق على:

أنه ينبغي القيام بذلك. فليست هناك جدوى من الحفاظ على هذا الرمز لسكان أثبتوا، إذا ما نظرنا للحقائق وبدون عواطف، أنهم أعداؤنا الالداء الذين لا تنتابنا النية في السماح لهم بالعودة. لقد تعرض مظهر القرية كله للتغيير. إنها الآن ركام من الخرائب، ومع ذلك فإن معظمنا يتفقون على ان الأمر أفضل على هذا النحو. إن الزرائب المكشوفة، ومناخ العصور الوسطى - قد ولوا في معظمهم الآن. فلنجئ بالبلدوزورات ولنزرع الاشجار[٣٢].

إن اعتقادا عميق ومخلص بلاشك فى العدل والمضمون التقدمى لمشروع البناء الصهيونى جعل كاتب اليوميات غير واع ذاتيا بصورة كاملة بحقيقة أن تحقيقه يقتضى استئصال شأفة المجتمع الذى كان قائما من قبل من أساسها بالمعنى الحرفى. وقد أعرب الكيبوتس عن تقديره لهذا الوجود السابق باكتراء العمال العرب لبناء كل مبانيه من الحجر بالأسلوب المعمارى العربى.

واستوعبت الصعوبات المادية للاستيطان على قمم التلال بدون مياه جارية، وحرارة، أو نقل بالمحركات، كل طاقات الأمريكيين الذين لم يألفوا مثل هذه الظروف ولم يترك لمعظمهم سوى القليل من الوقت لترف السياسة. ولم يشعر ياك ماتيك القائد العسكرى لسعسع، بأى تأنيب ضمير لنسف المسجد. فنظرا لأنه كان من المستحيل بناء كيبوتس وفى وسطه مسجد، فقد كان يعتقد:

انه لا طائل من المناقشة ... هل نترك سعسع قبل أن نبدأ حقا فى بناء مستوطنتنا ونحاول حل النزاع العربى الاسرائيلى ككل بجميع مظالمه على كلا الجانبين تاركين بناء المستوطنة لينتظر؟

لم يكن الأمر جديدا بالنسبة لنا أن نعيش فيما كان من قبل قرية عربية ... ومن ثم، فلماذا التردد الآن؟ ففى مناقشات كثيرة من هذا النوع حيث تناسينا الاعتبارات العملية واستسلم الناس للاتجاهات الايديولوجية لتحملهم بعيدا ... لم يُنجز شئ فى نهاية المطاف(٣٣).

وكان هناك آخرون أكثر حساسية للمعضلة الأخلاقية المتعلقة بتأسيس مجتمعهم على أنقاض مجتمع كان قائما من قبل ويذلوا جهدا كلاميا على الأقل لحلها. ففى اليوم الأول للمستوطنة كتب أحد أعضاء الكيبوتس:

إنى أفكر فى قرية سعسع المهجورة، التى دخلناها بمثل هذا التيه والنشاط هذا الصباح، وفى حياة العرب الذين عاشوا هنا. تجولت فى بعض الأكواخ، ونظرت للأوعية الفخارية المقلوبة، والحبوب، والكتب، وأحذية الأطفال، وشممت رائحة التدمير، عفنة ونتنة، والتى كان كثيرون منها قد ألفوها فى فرنسا وألمانيا. هل نقوم نحن أيضا بالتدمير والنهب، ونغدو قساة فى هذه الأرض التليدة، نحن كيبوتس هاى (الكيبوتس الخامس لهاشومير هاتسعير فى امريكا الشمالية)، الذين جئنا من بعيد من آلاف الأميال، بمثلنا ورفضنا لأن نخضع للعفن؟ لقد انتقلنا لسعسع؛ انها ملكنا؛ إننا مسؤولون عن افعالنا، حتى وإن كنا خاضعين للتوجيه والانضباط الذى تفرضه الوكالات القومية وقادة حركتنا. لكن هل أمامنا بديل، هل يمكن أن نتنحى جانبا، وأن نرفض تلطيخ أنفسنا أخلاقيا بما نفعله فى سعسع ونطالب بجزء آخر من الوطن نبنى فيه بيوتنا؟ لا أعتقد ذلك؟ نحن لسنا مسؤولين عن هذا التناقض

القاسي والمفروض علينا؛ اننا نفضل التنازل عما نملكه لو استطعنا، إننا لا نكن أي عداء تجاه العمال والفلاحين العرب. لكننا أُجبرنا على وضع ينبغي لنا فيه أن نحارب من أجل حياتنا وشعبنا، فالحياة اليوم تحددها الحدود، والحدود ينبغي الدفاع عنها مهما كان الثمن، ليس لنا الحق في التخلي عن هذه المسؤولية الأخلاقية وتحويلها لآخرين. إن الكيبوتس الذي بنيناه في سعسع سيكرس ليس لانبعاث شعبنا فحسب بل لانبعاث الإنسانية ومستقبل الإنسانية. وفيما يتعلق بي وبمعظمنا إن لم يكن بنا جميعا. فإن هذا يشمل جيراننا العرب[٣٤].

وسرعان ماروّضت المشاغل العملية مثل هذه النزعة المثالية. فعندما وقف اثنان من العرب من قرية الجش المجاورة بعد انتخابات ١٩٤٩ ليناقشا البرنامج السياسي للمابام، لاحظ كاتب يوميات كيبوتس: «أنهما يبدوان شابين ذكيين، لكنه كان من الصعب جدا علينا أن نهتم بالسياسة حقا في هذه الأيام القليلة الماضية»[٣٥]. وبحلول منتصف شباط، كان محصول التبغ ، وهو أكثر ممتلكات سكان سعسع السابقين قيمة، قد عُبِّئ بواسطة العمال العرب وجرى نقله لمخزن الحكومة. وجعل وجود هؤلاء العمال العرب كاتب يوميات الكيبوتس يدرك «التعقيد الجهنمي للمسألة العربية ... القائمة على عتبة بابنا مباشرة»[٣٦].

إن للاهف ملامح اجتماعية مختلفة جذريا عن ملامح سعسع. فقد أقيم في ٤ آب ١٩٥٢، بواسطة قدامى محاربي الصابرا التابعين لهاشومير هاتسعير من قرية حاييم، رحوبوت، تباح تكفا، ومجموعة من الشباب الروماني تعلم في كيبوتس كفار مناحم الذي كان يعرف البلاد وأحوالها جيدا[٣٧]. لكن الأحوال المادية كانت متماثلة وقد تفسر التماثل السياسي بين الكيبوتسين ويقع لاهاف على مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية الحدية في شمالي النقب. وأبقى الافتقار إلى الماء الكافي من أجل الري على الكيبوتس مديونا باستمرار، وكانت تدعمه الوكالة اليهودية حتى السبعينيات.

في سعسع، سرعان مارحل الكثيرون من المستوطنين الأوائل عقب وصولهم مباشرة لأنه كان لديهم خيار العودة إلى أمريكا. لكن لم يكن لمستوطني لاهاف مكان آخر يذهبون إليه إلى أن أصبحت الوظائف الحضرية متاحة على نحو أكثر سهولة في إسرائيل. وظلت نسبة عالية على نحو غير مألوف من المستوطنين الأصليين -نحو ٧٠ في المائة- في الكيبوتس حتى ١٩٥٧، عندما حفزت الفرص المعززة في المدينة الكثيرين منهم على هجر مشاق حياة شبه صحراوية. أما بالنسبة لمن بقوا، فشكل الحرمان الاقتصادي، وتدهور المعنويات الاجتماعية، والبعد عن تل ابيب، والخلفية الريفية، حياة الحد الأدنى ثقافيا وسياسيا.

وكانت أراضي لاهاف قد ضمت قبل من قرى أم راما ميم وزاغ، وبدو لقية الأسد، شبه المستقرين. وقد هرب كثيرون من القرويين بعد أن احتل جيش الدفاع الاسرائيلي بئر السبع في آخر تشرين الاول ١٩٤٨، وتم «ترحيل» الباقين عبر الحدود بعد إبرام اتفاقية الهدنة مع شرق الأردن في

آذار ١٩٤٩. واستخدم الكيبوتس اثنين من البدو كعاملين زراعيين أجيرين في الأراضي التي كانت تشغلها من قبل إحدى عشائرهما. وكان بعض أعضاء الكيبوتس يتجنبون الجلوس على مائدة واحدة مع هذين العاملين في غرفة الطعام في وقت الغذاء، على الزغم من أنهم تربوا على مبادئ هاشومير هاتسعير عن «أخوة الشعوب». وفي أحسن الأحوال، لم يكن معظم قاطني لاهاف مبالين بجيرانهم العرب. وأصبح واحد ممن أبدوا اهتماما بهم ضابط مخابرات عسكرية. وعمل آخر على إقامة متحف للثقافة البدوية أقيم قرب الكيبوتس في ١٩٨٠. وليس هناك شئ في المتحف يعترف بأن لاهاف كانت مأهولة من قبل بنفس البدو الذين يحتفون بثقافاتهم ويقصرونها على المصنوعات الحرفية، فمعظم المعروضات عبارة عن مواد تم جمعها أثناء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء وتلك إعادة توطين لملكية ثقافية تثير بصورة كئيبة ذكرى ترحيل كنوز مصر القديمة للمتحف البريطاني واللوفر.

لكن كل من لاهاف وسعسع كانَ فريداً بين مجموعتهما العمرية لان اعضاءهما أبدوا تأييدا ضئيلا لليسار في كيبوتس ارتسي. كان ضعف اليسار في لاحاف ملحوظاً بصورة خاصة في ضوء العدد الكبير من اليساريين ذوي الخلفية المماثلة (قدامي محاربي هاشومير هاتسعير من تل ابيب) في شوفال القريب. ومع ذلك، فإن درجة نزع الطابع السياسي عن لاهاف وسعسع، وإن كانت استثنائية، لها دلالتها فقد كانا يجسدان حالتين مثاليتين «للريادة» التي استحوذت على إعجاب وتأييد باقي هاشومير هاتسعير والمابام. وتوضح تجربتاهما صعوبة الاستمرار في التزام مزدوج بمشروع الاستيطان الصهيوني والأممية الاشتراكية.

وفي المناقشات التي أدت إلى توحيد المابام وخلال حرب ٤٨-١٩٤٩، تبنى أهارون كوهين واليعازر يعاري، وكانا من المتعاطفين مع العرب في كيبوتس ارتسي، وجهة نظر متبصرة مشتركة تقول إن العلاقات العربية الاسرائيلية ستحدد مستقبل الدولة اليهودية. وتفسر حقائق حياة الكيبوتس وأهمية الكيبوتسات في المابام السبب في أن المناقشات فيما بين الأحزاب في أوائل الخمسينيات لم تكشف المستورعن هذه القضية.

▫ النظام القديم والحركة الوطنية المصرية

قامت الملكية المصرية على أساس اجتماعي مكون من اثنى عشر الف مالك لمساحات تبلغ خمسين فدانا أو أكثر(٤٪ ومن كافة ملاك الارض) كانوا يسيطرون على٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية(٣٨).وكان الملك فاروق يجلس على قمة هذه الكومة من الامتيازات التي تمنحها الأراضي، وكانت الأسرة المالكة من بين كبار مالكي الأرض. وكان ملاك الأراضي هم المتعاونين الأوائل مع العدو في فرض الهيمنة الاوروبية، خاصة البريطانية، على الاقتصاد المصري، وكان يتم تسويق محصول قطنهم -سلعة التصدير الرئيسية بالنسبة لمصر والعنصر الرئيسي في الاقتصاد الوطني- في أوروبا من خلال شبكة يسيطر عليها الأوروبيون المقيمون، وأشباه الأجانب (المتمصرون)، والأقليات المحلية (وإن كانت مصانع الغزل والنسيج قد شرعت بدءا من الثلاثينيات تستهلك نسبة متزايدة من القطن، وكانت هذه المصانع مملوكة للأجانب وأبناء البلاد على حد سواء). وأبقى نظام تصدير المحصول الواحد، وهو الدور المحوري للأجانب في الاقتصاد، واعتماد الملكية على كبار زراع القطن، وأخيرا

حامية القوات البريطانية، مصر خاضعة للمصالح البريطانية على الرغم من الاستقلال الرسمى فى ١٩٢٢.

وعلى الرغم من بقاء علاقات اجتماعية معينة لما قبل الرأسمالية فى الريف ، فقد كان الاقتصاد الزراعى رأسماليا فى الأساس. ونظرا للنزعة الاجتماعية المحافظة لكبار ملاك الأرض ومعارضتهم للاصلاح الزراعى، فقد اعتبروا على تطاق واسع «إقطاعيين» يعرقلون الاستقلال الوطنى ويؤخرون التنمية الصناعية، ومع ذلك فقد كانت هناك أقلية استثمرت فى الصناعة فى فترة مبكرة ترجع إلى ١٩٢٠، من خلال تمويل بنك مصر. وقام الوفد، ويعتبر «مظلة» لقوى عديدة مثل حزب المؤتمر، خلال انتفاضة ١٩١٩ الوطنية ورفع علم الوطنية العلمانية والديمقراطية الليبرالية خلال عصر الملكية كله. بيد أنه بحلول منتصف الثلاثينيات، أصبح النفوذ المتزايد لكبار ملاك الأرض فى قيادة الحزب عقبة أمام قدرة الوفد على تحقيق برنامجه المعلن.

وكانت الطبقة الوسطى الحضرية ذات التعليم الغربى، الأفندية، تشكل فئه المناضلين النشطاء فى كافة الأحزاب والحركات السياسية خلال عصر الملكية وأدت خيبة الأمل إزاء فشل الوفد فى إنهاء الاحتلال البريطانى وتزايد نزعته المحافظة، ونقص فرص التوظيف لخريجى المدارس الثانوية والجامعات، وتأثير كل من الايديولوجيتين الفاشية والشيوعية اللتين تحدتا سلطة الامبراطورية البريطانية على النطاق العالمى، بالافندية إلى أن يصبحوا راديكاليين فى أواخر الثلاثينيات، وبرزت من هذه البيئة السياسية، الحركة الشيوعية لما بعد الحرب العالمية الثانية. وسعى الطلاب والخريجون الشبان الذين اكتسبوا طابعا راديكاليا للتحالف مع حركة العمال الناهضة، واستولوا على قيادة الحركة الوطنية من الوفد، وطعموها ببرنامج اجتماعى تقدمى. وتبدت القوة الكامنة للتحالف بين الطلاب الذين اكتسبوا طابعا راديكاليا والنقابيين المناضلين أولا فى إقامة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، التى تشكلت فى خضم معارك الهبة الوطنية فى أغسطس (آب) ١٩٤٥- يوليو (تموز) ١٩٤٦، وقادها الشيوعيون والوفديون اليساريون الشبان المنظمون فى الطليعة الوفدية.

وبعد أن تعافى التحالف الوطنى للجناح اليسارى من حملة القمع الحكومية فى يوليو (تموز) ١٩٤٦، أكد وجوده فى شكل موجة من الإضرابات ومظاهرات الطلبة من سبتمبر (ايلول) ١٩٤٧ إلى سبتمير (ايار) ١٩٤٨. وأتاح قرار الحكومة المصرية بأن «تهب لنجدة» عرب فلسطين بشن حرب غير مخططة، مصحوبا بإعلان الأحكام العرفية واعتقال المعارضة السياسية، أتاح للملكية أن تهزم هذه الهبة الوطنية الثانية فيما بعد الحرب العالمية الثانية. كان هذا هو السياق المحلى المباشر لقرار الشيوعيين المصريين بتأييد تقسيم فلسطين، وبالإضافة لذلك، كشف فشل الحملة العسكرية وافتضاح أن الاسلحة الفاسدة قدر وردها أصدقاء فاروق للجيش، فساد الملكية وعجزها عن الحكم. مع ذلك، ظل النظام قادرا على كبح جماح كل معارضة: فقد تم سجن الشيوعيين باعتبارهم صهاينة، وجرى حلّ جمعية الاخوان المسلمين الراديكالية وحبس كثيرين من أعضائها، وأبعد الوفد عن السلطلة بانتخابات جرى التلاعب فيها فى ١٩٤٤ بتستر من المحتلين البريطانيين.

بقيت الملكية فى السلطة، على الرغم من عجزها عن حلّ المشكلات الاقتصادية الملحة لمصر

وتحقيق جلاء القوات البريطانية، لأن القاعدة الاجتماعية للمعارضة كانت متباينة وعاجزة عن التوحد. وكانت الولاءات السياسية للأفندية موزعة عبر دائرة الطيف السياسية كلها. وكانت الطبقة العاملة صغيرة تفتقر حركتها العمالية للخبرة السياسية اللازمة لقيادة الحركة الوطنية بأسرها، وقد اعترف الشيوعيون بذلك. ولم يكن فقراء الفلاحين، والمزارعون بالمشاركة، والعمال الأجراء فى الريف، الذين تنالهم أكبر المظالم من النظام الاجتماعى السائد، منظمين، بينما كانت المشاركة الفعلية بالسياسة نشاطا مركزا فى القاهرة. وفى حين كان للوفد شبكة واسعة من التأييد فى الريف، فان تعبئة الفقراء والمعدمين كانت ستهدد مصالح أغنياء الفلاحين -مصدر قوة الحزب فى الريف- وكذلك كبار ملاك الأرض فى التسلسل الهرمى للحزب. وعندما عاد الوفد للسلطة لآخر مرة فى ١٩٥٠، فان التناقض بين النزعة الاجتماعية المحافظة لزعمائه من الملاك، والنبض الديمقراطى الراديكالى للطليعة الوفدية، جعله عاجزا. ولعجزه عن القيام بإصلاحات كبيرة لإنقاذ الملكية، فقد اكتسحته الموجة الثالثة للحركة الوطنية الجماهيرية فيما بعد الحرب، والتى استمرت من اكتوبر ١٩٥١ حتى يناير ١٩٥٢.

◻ انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢

كان لمشروعية النظام الذى أقامه انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ العسكرى، أساس بسيط. فعندما ثبت عجز كافة القوى السياسية المدنية عن القيام بعمل حاسم، قامَ الجيش وأنجز بنجاح المهام التى كانت تعتبر على نطاق واسع مهام ضرورية، سواء من قبل الطبقتين الدنيا والوسطى أو من قبل الطبقة الصغيرة من رجال الصناعة المصريين: إنهاء الفساد السياسى واستغلال السلطة من قبل الملكية، والحد من السلطة الاقتصادية والاجتماعية لكبار ملاك الأرض وطبقة رجال الأعمال الأجانب وأشباه الأجانب، باتفاقية وقعت فى تشرين الأول ١٩٥٤. وقد تطلبإنجاز هذه المهام إنقاص النفوذ الأوروبى بصورة جذرية على كافة مستويات المجتمع المصرى.

شجعت السفارة الامريكية ووكالة المخابرات المركزية جمال عبد الناصر والضباط الآحرار فى حركتهم للإطاحة بالملكية، تسليما منهما بالحاجة للإصلاح الاجتماعى ويأمل الحلول محل البريطانيين باعتبارهم القوة السائدة فى مصر. بيد أن عبد الناصر لم يستطع أن يذعن لمطالب الامريكيين بأن تنضم مصر لحلف عسكرى إقليمى يسمح بوجود قوات أجنبية على أرض مصر دون ان يخاطر بادعائه فى أن له مشروعية سياسية. فحتى حكومة الوفد الأخيرة فى ظل الملكية، رفضت أن تشترك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط المقترحة، معترفة بأن مثل هذا الانتماء لن يقبله الرأى العام المصرى أبدا، لأنه معبأ تحت شعارات مثل «الجلاء العاجل» و«الاستقلال التام»، و«مصر للمصريين».

ورغم أن الضباط الأحرار تبنوا المطالب الاجتماعية للحركة الوطنية بطريقة غامضة وعامة، فقد كان برنامجهم الاقتصادى المبكر محدودا ومحددا بطريقة على نحو ملتبس بأنه يعارض «الإقطاع» ويقيم «العدالة الاجتماعية». ومن ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦ شجع مجلس قيادة الثورة رأس المال الخاص على تنمية الاقتصاد الوطنى. ولم يكن يتصور الاخذ بسياسات التأميم والتخطيط الاقتصادى التى اعتمدت بعد حرب السويس/ سيناء.

كان الإصلاح الزراعى فى ٩ ايلول ١٩٥٢، هو الإصلاح الاقتصادى الهيكلى الوحيد الذى اعتمد قبل حرب ١٩٥٦. وباسترجاع الأمور، يتضح أوجه نقص كثيرة فى الإصلاح الزراعى، مع أن له أهمية كبيرة، كما أنه اقنع كثيرين من المصريين بأن النظام الجديد كان ملتزما بالإصلاح والعدالة. وكان الإصلاح الزراعى الذى لم يستلهم الجماعية الاشتراكية وإنما استلهم الهدف الليبرالى للنهوض بصغار الملاك من الفلاحين، يهدف إلى إغراء أقطاب ملاك الأرض بتحويل رأسمالهم إلى الصناعة، ولم تكن مصادرة الملكية، وانتزاعها كعقوبة ثورية، وسحق كل بقايا الطبقة الحاكمة القديمة جزءا من البرنامج. وتم الاستيلاء كلية على أراضى الأسرة المالكة فقط، أما كبار الملاك الآخرين فسمح لهم ببيع ملكيتهم أو إعادة تقسيمها قبل سريان القانون وحصل من تقاعسوا عن تقليل حيازاتهم إلى حدود مائتى فدان زائدً مائة فدان للأبناء الذين يعولونهم، على سندات حكومية تدر فائدة ٣ فى المائة كتعويض عن أراضيهم. وكانت الحكومة تأمل فى أن تصبح هذه السندات صكوكا قابلة للتداول وأن يتم استثمار عوائد بيعها فى الصناعة. كما توقعت أن يؤدى الإصلاح الزراعى إلى توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية المصرية عن طريق توافر مزيد من الدخل للفلاحين الذين سيزيدون إنتاجهم بفضل امتلاكهم للأرض لينفقوه على السلع الاستهلاكية(٤١). وفى حين أن الأرض التى أعيد توزيعها لم تكن كافية لتوفير مساحة قادرة على البقاء (وهذه تعتبر بصفة عامة مساوية لخمسة أفدنة) لكل من يريد الفلاحة، فقد حطم الأصلاح الزراعى وحظر الاحزاب السياسية للنظام القديم كافة، السلطة السياسية لكبار ملاك الأرض.

ولم يكن هذا البرنامج الاقتصادى يتعارض مع تأييد الولايات المتحدة لمجلس قيادة الثورة، بل اعتمد فى بعض جوانبه على المشورة الأمريكية. كما اتجهت مصر للولايات المتحدة لشراء الأسلحة لإعادة بناء جيشها. لقد اعتبر الحصول على السلاح قضية عاجلة للأمن القومى فى أعقاب الهزيمة المخزية على أيدى اسرائيل، كما كان شرطا ضروريا للاحتفاظ بولاء هيئة الضباط فى السنوات الأولى للنظام الجديد، الذى لم يكن قد استقر بصورة كلية. ورفض وزير الخارجية جون فوستر دلاس الاعتقاد بأن نظاما مصريا برفض الانضمام لحلف عسكرى غربى ويطالب بأن تحذو الدول العربية الأخرى حذوه، يعمل بوحى من دافع وطنية محلية المنشأ، وذلك على الرغم من الرأى الذى عبر عنه كثيرون من الديبلوماسين المحترفين ومسؤولى وكالة المخابرات المركزية. وهكذا، فعندما ربطت الولايات المتحدة مبيعات السلاح والمعونة الاجنبية بشروط اعتبرها عبد الناصر انتهاكاً للسيادة المصرية، اضطر مجلس قيادة الثورة للتخلى عن اتجاهه الامريكى والتحول بدلا من ذلك لحركة عدم الانحياز والكتلة السوفيتية.

▢ مجلس قيادة الثورة والطبقة العاملة

لم ينعكس التحول إلى الاتحاد السوفيتى مباشرة فى السياسات الاجتماعية للنظام. وواجه مجلس قيادة الثورة نفس المعضلة التى واجهتها نظم كثيرة وهى تبنى الدولة: كيف تعبئ الأمة مع الحفاظ على السلام الاجتماعى والانضباط. وتمثل رد فعله فى إحباط كل أشكال العمل الاجتماعى التى لا تستهلها الحكومة أو سلسلة الأحزاب الوحيدة التى أقامها - هيئة التحرير، الاتحاد القومى، والاتحاد الاشتراكى العربى. وأصبحت الحكومة حينذاك، تعتبر نفس المطالب والمظاهرات والإضرابات

التى كان كثيرون من الوطنيين يستحسنونها قبل الانقلاب، استفزازات وتهديدات للسلام الاجتماعى قد تزعزع النظام الوطنى الجديد، وتعرقل التنمية الاقتصادية لمصر. وجرت مراقبة دقيقة للطلبة والعمال -القاعدة الاجتماعية الأولى لليسار عقب الحرب-، رغم أن غالبية المجموعتين على حد سواء أيدت النظام بسبب دعوته الوطنية الجذابة، على الرغم من طابعه غير الديمقراطى والشكوك بشأن فعالية اتفاقية الجلاء الانجليزية المصرية.

بغية تفادى أى توقف فى الإنتاج والإبقاء على مناخ جذاب لاستثمار رأس المال الخاص، شن مجلس قيادة الثورة حملة قمع كثيفة ضد أعضاء الجناح اليسارى فى الحركة العمالية[٤٢]. وإذ رفض صراحة الرأى القائل بأن هناك، أو أنه لابد أن يكون هناك، صراع بين الطبقات فى المجتمع المصرى، فقد سعى إلى عزل، والقضاء على القادة النقابيين المناضلين، خاصة الشيرعيين ومن كانوا على استعداد للتحالف معهم، وأحل محلهم عناصر موالية لمجلس قيادة الثورة وتابعة له إلى حد ما. ولاشك أن الذين لم يتم سجنهم أو إبعادهم، قد تم ترويعهم بعد ما رأوا ما حدث لمن تجاوزوا الحدود المقبولة التى حددها النظام. لقد كان قمع الجناح اليسارى فى الحركة العمالية عنصرا أساسيا فى استراتيجية مجلس قيادة الثورة العمالية وسبق أى تدابير للإصلاح العمالى اتخذت فى نهاية المطاف.

ويمكن رؤية المثال الأكثر حدة لهذا القمع فى رد فعل مجلس قيادة الثورة إزاء الاضراب وأعمال الشغب فى شركة مصر للغزل الرفيع والنسيج فى كفر الدوار فى ١٢ أغسطس (آب) ١٩٥٢. فرغم أن العمال المضربين كانوا يؤيدون النظام الجديد بصورة واضحة، متوقعين أن يلبى مطالبهم الاقتصادية، فقد تدخل الجيش وترتب على ذلك صدام عنيف. وحاكمت محكمة عسكرية عقدت على عجل اثنين من العمال، مصطفى خميس ومحمد البقرى وقضت عليهما بالإعدام. وأصبح الإعدام صيحة حرب للعمال الذين عارضوا النظام، ولم يكن صدفة أن أصبح هذا المصنع للغزل والنسيج مركزا للنفوذ الشيوعى فى منتصف الخمسينيات.

نتج التدخل العسكرى فى كفر الدوار عن اقتناع بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة بأنه ينبغى لتشجيع رأس المال الخاص الصناعى من قبل المصريين والأجانب على حد سواء، قمع النزعة النضالية العمالية التى كانت سمة بارزة للأزمة الاجتماعية فى السنوات الأخيرة للملكية. وكان الدافع وراء قرار إعدام الخميس والبقرى، هو خوف لامبرر له من أن الشيوعيين هم الذين نظموا إضراب كفر الدوار. وكان عبد المنعم أمين الذى رأس المحكمة العسكرية التى وجدتهما مذنبين، معروفا بصلاته الوثيقة بالسفارة الامريكية وينادى بتشجيع استثمار رأس المال الأجنبى فى مصر.

دفع التزام النظام الجديد بالتنمية الصناعية، الدولة لالتماس علاقة جديدة مع الطبقة العاملة. وكانت إصلاحات السياسة العمالية مطلوبة للحد من النزاعات الصناعية، زيادة القوة الشرائية للعمال، والتشجيع على زيادة الإنتاجية. وحققت القوانين ٣١٧ و٣١٨ و٣١٩ الصاردة فى ١٩٥٢، كثيرا من مطالب الحركة النقابية التى طال عليها الأمد. وفى اذار ١٩٥٣، عندما كان مجلس قيادة الثورة والوزارة ينظران فى قانون لتشجيع استثمار رأس المال الاجنبى، وافق جميع أعضائه فيما عدا خالد محيى الدين على أن تشجيع مثل هذا الاستثمار، يجعل من الضرورى تعديل قانون عقد العمل

الفردى لإعطاء أرباب الأعمال مزيدا من الحرية فى فصل العمال تعسفيا -أى فصل العمال لا لخطأ فى التصرف اثناء العمل وإنما فقط بسبب إجراء تخفيضات فى الإنتاج أو لاعتبارات أخرى تتعلق بالسوق(٤٣). وقدم خالد محيى الدين، الذى كان وثيق الصلة بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، خطاب استقالة بسبب هذه القضية. بيد أن عبد الناصر تدخل، وتم حلّ الأزمة باتفاق على منع أرباب الأعمال من فصل العمال بسبب نشاطهم النقابى - رغم أن هذا الحظر طُبق بصورة فضفاضة فى التطبيق العملى. ونجحت قوى الاصلاح الموالية للعمال من خلال اللوائح والتشريعات اللاحقة فى الحد بدرجة أكبر من قدرة أرباب الأعمال على إغلاق المصانع وتسريح العمال أو فصلهم(٤٤).

تفسر التحسينات التى أدخلت على التشريع العمالى والاهتمام الخاص الذى أولاه مجلس قيادة الثورة لإقامة علاقات طيبة مع القادة النقابيين تفسر السبب فى أن عبد الناصر حظى بتأييد نقابى عام فى صراعه على السلطة مع محمد نجيب خلال أزمة مارس ١٩٥٤(٤٥). وإجمالا، أصبحت الحركة العمالية المنظمة ترى فى الدولة حليفا موثوقا به -وذلك تغيير مثير عن عصر الملكية. لكن التزام الدولة بمصالح العمال كان مقصورا على هدفها فى التنمية الصناعية وعدم استعدادها للسماح للحركة العمالية بأن تمارس حتى ذلك القدر المحدود من الاستقلال الذاتى المدنى الذى خطيت به فى ظل الملكية. ورغم أن التشريع العمالى الجديد الذى أصدره النظام نص على ضمان الوظيفة، وزيادة الأجور، وتشجيع النقابات، فقد كان تطبيق هذا التشريع بعيدا عن أيدى العمال أنفسهم بصورة كاملة. وكان الدليل الأشد حسما على نية مجلس قيادة الثورة على الحد من العمل الجماعى للطبقة العاملة هو قراره بإعلان أن الإضرابات محرمة قانونا، وبهذا لم يكن للعمال وسيلة لضمان تنفيذ التشريع الجديد. وأبرمت صفقة ضمنية غير معلنة: لا إضراب، مقابل عدم الفصل بدون سبب. ومع ذلك، فإنه فى ظل عدم وجود خطر للإضراب على نحو يحظى بالمصداقية، كان أرباب الأعمال يلجأون إلى كل وسيلة للتهرب من القانون.

ورغم تشجيع تشكيل النقابات فرادى، فقد رفض مجلس قيادة الثورة السماح بتكوين اتحاد وطنى للنقابات فى خريف ١٩٥٢، على الرغم من وعوده على النقيض من ذلك، لأنه كان يخشى من النفوذ الذى قد يحظى به اليسار فى مثل هذا التنظيم. وبدلا من ذلك، وافق المجلس على إقامة المؤتمر الدائم للنقابات المصرية باعتباره منتدى خاضعا للسيطرة يتيح للنقابيين أن يقيموا حوارا مع النظام. واستقال بعض المشتركين فى هذه الهيئة احتجاجا على محاولات الرائد أحمد عبد الله طعيمه التدخل فى الشؤون النقابية. (باعتباره مديرا للشؤون النقابية فى هيئة التحرير، كان طعيمه مكلفا بكسب تأييد النقابات للنظام الجديد). تأخر تشكيل الاتحاد العام لنقابات مصر حتى ٣٠ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٧، وحتى عندئذ لم تدع الحكومة فرصة للتحكم فى التكوين السياسى لقيادة الاتحاد. فببساطة قدمت الحكومة مرشحيها للمكتب التنفيذى للاتحاد ولم تكن هناك ترشيحات من القاعدة، ولم تجر انتخابات. واستمرت الحكومة تُعيّن المجلس التنفيذى للاتحاد لعدة دورات أخرى(٤٦).

وكان أحمد فهيم، نائب رئيس الاتحاد وممثل نقابات عمال الغزل والنسيج، هو العضو الوحيد فى المكتب التنفيذى المرتبط باليسار فى الحركة العمالية، رغم أنه كان براجماتيا ولم يكن شيوعيا أبدا.

وكان قد ساعد فى ١٩٤٢ على تشكيل نقابة منفصلة لمشرفى عمال الغزل والنسيج فى شبرا الخيمة، من ضواحى القاهرة، مما أضعف كلا من وحدة العمال والنفوذ الشيوعى. وفى ربيع ١٩٥٥، ضغط مجلس قيادة الثورة على عدة نقابات لتسحب أعمالها القانونية من مكتب يوسف درويش، الذى كان شخصية بارزة فى ترسيخ نفوذ مجموعة الفجر الجديد بين النقابيين منذ أن أصبح المستشار القانونى لنقابة عمال الغزل والنسيج فى شبرا الخيمة فى ١٩٤٢. ووافق فهيم على تحويل أعمال نقابة عمال الغزل والنسيج فى القاهرة، التى كان رئيسا لها حينذاك، إلى محام آخر[٤٧]. ربما كان تعيين احمد فهيم فى المكتب التنفيذى للاتحاد العام لنقابات مصر تنازلا للقوة المستمرة لليسار فى صناعة الغزل والنسيج، لكن النظام كان يسعى بوضوح إلى استغلاله لاحتواء النزعة النضالية للعمال ووضع اليسار تحت سيطرة الحكومة.

على الرغم من قمع مجلس قيادة الثورة ليسار الطبقة العاملة، فإن إنشاء نظام اتحادى للرقابة العمالية والتحسينات الحقيقية فى ضمان الوظيفة ومستويات معيشة عمال الصناعة المنظمين، أكسب النظام تأييد معظم القادة النقابيين. وبالطبع، فقد انتقد الشيوعيون السياسات العمالية للنظام، لكن هذا الانتقاد تناقص تأثيره مع تقويض قاعدة التأييد لحركتهم فى صفوف الطبقة العمالية نتيجة للقمع والإصلاح. وبالإضافة لذلك، فإنه عندما بدأ الشيوعيون بأعادة تقييم موقفهم تجاه النظام فى ١٩٥٥، كان الدافع يكمن أساسا فى السياسة الخارجية المعادية للامبريالية التى اتبعتها الحكومة، ومن ثم، أصبح النضال الاقتصادى للعمال والمسائل الاجتماعية الأخرى، خاضعين إلى حد كبير لمهمة الوحدة مع النظام ضد العدو الامبريالى.

□ الحركة العمالية وحرب ١٩٥٦

خلال أزمة السويس وحرب ١٩٥٦، حشدت النقابات التأييد لتأميم قناة السويس وشاركت بنشاط فى الدفاع الوطنى. ودعا القادة النقابيون لإضراب عام فى ١٦ أغسطس (آب) ١٩٥٦، يتواكب مع مؤتمر لندن إعرابا عن التأييد لتأميم قناة السويس. وجمعت نقابات كثيرة تبرعات مالية من أعضائها لمساعدة المجهود الحربى. وحث اتحاد الغزل والنسيج نقابييه على أن ينحوا جانبا المنازعات العمالية خلال الحرب، وتمت زيادة الإنتاج فى بعض المصانع. ونظمت اللجنة النقابية للمقاومة الشعبية العمال لمساندة الدفاع الوطنى، وأقام القادة النقابيون إلى جانب العمال العاديين ما يزيد على خمسين لجنة محلية، ضم البعض منها مئات الأعضاء.

ورغم أن الحكومة رحبت بمعظم أعمال النقابات الخاصة بأزمة السويس، فقد شعرت بالخطر من الأنشطة التى قد تغير توازن القوى داخل النظام. فعلى سبيل المثال، نظرت باسترابة إلى إقامة اللجنة النقابية للمقاومة الشعبية بسبب بروز دور الشيوعيين واليساريين الآخرين فى التنظيم. وبالنسبة لليسار فى الحركة العمالية، كان لصورة الطبقة العاملة المسلحة التى تدافع عن الوطن تداعيات إيجابية فتحت آفاقا سياسية جديدة. لكن الحكومة لم تستطع أن تقبل احتمال وجود عمال مسلحين يقودهم الشيوعيون، حتى وإن كان الهدف من تسليح العمال هو الدفاع عن التراب الوطنى لمصر وفى

٢٦ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥٦، أغلقت المكتب القانونى ليوسف درويش، وهو منظم بارز للجنة، رغم أنه أعيد فتحه فى ٦ كانون الأول فى أعقاب احتجاجات من العمال وغيرهم[٤٨]. وعقب الحرب، تم حل لجنة المقاومة الشعبية على عجل.

وقد حاول اليسار خلال الحرب وبعدها أن يؤكد الدور الذى لعبه العمال باعتبارهم عمالا فى أزمة السويس، وكان ذلك موضوعا سياسيا ظهر مرارا فى صفحات المساء[٤٩]. ونشر أربعة من النقابيين المعروفين - فتحى كامل، واحمد فهيم، وسيد عبد الوهاب ندا، ونور سليمان جاسر - كتابا يصف اسهام الطبقة العاملة فى المجهود الحربى. وعددوا فيه من جديد صور التعبير الحماسى عن التأييد لمواقف الحكومة المعادية للامبريالية والوطنية، مؤكدين أن العمال «لعبوا أهم دور فى هزيمة الامبريالية»[٥٠]. بيد أن هذه العبارة التى كان القصد منها إرساء أساس وطنى مشروع لتحقيق مطالب العمال الاقتصادية والسياسية، أعلنت للطبقة العاملة دورا سياسيا يتجاوز كثيرا ما كانت الحكومة مستعدة لقبوله.

كما كان هذا الكتاب جديرا بالاهتمام لأنه صدر عن دار الفكر للنشر التى كان يديرها الحزب الشيوعى المصرى الموحد، خليفة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى حدتو. وكان ندا وجاسر عضوين فى الحزب الشيوعى المصرى الموحد، فى حين كان لفهيم وكامل تاريخ فى التعاون مع الشيوعيين. ومن ثم فقد شكل نشر هذا المجلد محاولة لإعادة بناء تحالف تقدمى، كانت الملكية ومجلس قيادة الثورة فى ١٩٥١ و١٩٥٢ قد اعترضا محاولاته لتنظيم اتحاد عام للنقابات. وكان القصد من لجان المقاومة الشعبية وإعلان الدور القيادى للطبقة العاملة فى النضال المعادى للمبريالية، هو الإعراب عن رؤية للناصرية أكثر راديكالية مما تتبناه الحكومة نفسها وتطبيقها. وكان الشيوعيون وحلفاؤهم ممن دافعوا عن هذا المنظور، يرون الطبقة العاملة باعتبارها طليعة جبهة وطنية متحدة ضد الإمبرالية، وعلى النقيض من ذلك، كانت الحكومة تنظر للطبقة العاملة باعتبارها عنصرا واحدا فقط فى تحالف للقوى الشعبية بقوده الجيش فى الواقع. وحتى عندما شرع عبد الناصر فى تنفيذ سياسات اقتصادية جديدة يتبناها الشيوعيون بحماس، فإنه لم ينظر أبدا فى تخفيف قيود الرقابة الاجتماعية على الطبقة العاملة.

□ الرأسمالية الموجهة

فى ١٩٥٧، شرعت الحكومة فى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة وصفها باتريك اوبريان بطريقة ملائمة بأنها «رأسمالية موجهة». ففى كانون الثانى، أقيمت لجنة التخطيط القومى، وفى الشهر نفسه أقيمت المؤسسة الاقتصادية لتدير الممتلكات الأجنبية المصادرة بعد حرب السويس/ سيناء فى ١٩٥٦ وكل المشروعات الصناعية والتجارية المملوكة ملكية عامة. فنظرا لأن البورجوازية المصرية ورأس المال الأجنبى الخاص تقاعسا عن الاستثمار فى المشروعات الصناعية الأساسية بمبادرة منهما، فقد اغتنمت الحكومة الفرصة السانحة حينذاك التى وفرها الاستيلاء على قدر كبير من رأس المال الاجنبى لتنغمس بصورة أوثق فى توجيه الاقتصاد. وقبل نهاية ١٩٥٧، أعلن عبد الناصر أن طريق

مصر للتنمية الاقتصادية هو طريق «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية». وكان التشجيع لايزال مستمرا لرأس المال «الوطنى» ليلعب دورا فى تنمية الإنتاج، لكن لم يكن مسموحا له بأن يمارس سلطة حاسمة على الحكم. وقد عكست هذه السياسات الأهمية النسبية لرأس المال الخاص والعام فى مصر. ففى ١٩٥٢-٥٣، تم ٧٢ فى المائة من تكوين رأس المال فى القطاع الخاص، وبحلول ١٩٥٩-٦٠ كانت الدولة مسؤولة عن ٧٤ فى المائة من أجمالى تكوين رأس المال[٥١].

بيد أنه خلافا لتوقعات كثيرين من الشيوعيين، فإن التحول فى ميزان رأس المال الخاص والعام لم يؤد تلقائيا إلى تغيير مثير فى العلاقات الاجتماعية بين العمل ورأس المال. وتبنت قوى قادرة داخل الحكومة نفسها تفسيرا محافظا للسياسة الاقتصادية الجديدة. فقد أكد وزير المالية والاقتصاد، عبد المنعم القيسونى، وهو تكنوقراطى له نفوذه ونصير قوى للاستثمار الأجنبى والمشروع الخاص، أن الحكومة أقامت المؤسسة الاقتصادية لتشجيع الاستثمار، وليس للتنافس مع المشروع الخاص[٥٢]. وأعلن سيد مرعى ووزير الزراعة الاصلاح الزراعى، ومن كبار ملاك الأرض السابقين، أن حق تشكيل النقابات ينبغى ألا يشمل عمال الزراعة، وهم قسم جدّ كبير من قوة العمل الأجيرة[٥٣]. وفى فبراير (شباط) ١٩٥٩، صنف قرار وزارى مستخدمى هيئة النقل باعتبارهم مستخدمين حكوميين ومن ثم لا يحق لهم الانضمام للنقابات، وبناء عليه تم حلّ نقابتهم بأثر رجعى وحولت أموالها لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل[٥٤]. وبحلول ١٩٥٩، تراجعت الدعوة للاشتراكية الديمقراطية التعاونية عن الصدارة، فى حين شجعت خطب عبد الناصر رأس المال الخاص وطمأنته بصورة متواترة[٥٥]. وبدا أن الحكومة تبتعد عن موقف التعاطف المعلن رسميا مع العمال والنقابات.

واصطحبت المناقشات داخل أعلى مجالس الدولة وبين الدولة والعمال الراديكاليين بشأن المضمون الفعلى للاشتراكية الديمقراطية التعاونية، باحتدام المنازعات الصناعية[٥٦]. وأوردت الأعمدة العمالية فى المساء، بصورة منتظمة، أنباء المنازعات العمالية التى لم تكن أسبابها وظروفها تختلف كثيرا عن تلك الخاصة بالنظام القديم. واستمر العمال فى الشكوى من الأجور المنخفضة، والبطالة، والفصل من العمل بسبب تخفيض الإنتاج أو استخدام المكننة. واستمرت مشروعات كثيرة فى فرض الانضباط العمالى بخصم غرامات من أجور العمال.وظل العمل بعقد هو الأسلوب المألوف فى صناعات معينة خاصة التشييد والعمل فى التفريغ والشحن. وظلت فئات معينة من العمال خارج إطار قانون عقد العمل الفردى. وكانت العقود الجماعية نادرة، رغم أن القانون يجيزها. وكانت الفعاليات النقابية تتعرض لضغوط عديدة من أرباب الأعمال، بما فى ذلك الفصل المتكرر من وظائفهم. واستمر أرباب الأعمال يسيئون استخدام فترة الاختبار التى تمتد ستة أشهر بفصل العمال قبل أن يكملوا فترة الاختبار مباشرة، وربما يعيدون اكتراءهم بعد ذلك مباشرة لفترة اختبار ثانية، وقد أتاحت هذه الممارسة لأرباب الأعمال أن يتهربوا من دفع أجر الحد الأدنى وكذلك التملص من القيود المفروضة على فصل العمال المؤهلين بصورة كاملة. كما استطاعوا بهذا استبعاد العمال المناضلين ومنعهم من الحصول على وظائف دائمة. وكان سوء استخدام فترة الاختبار منتشرا بصورة خاصة فى صناعة الغزل والنسيج، حيث كان اتحاد العمال يطالب بقوة بتقصير فترة الاختبار، وقصرها

على فترة واحدة لكل عامل لدى نفس رب العمل، ونقل فترة الاختبار من رب عمل لآخر إذا كان نفس العمل هو المطلوب أداؤه[٥٧].

وجعلت البطالة المزمنة فى صناعة الغزل والنسيج، ورجحان كفة عمال الغزل والنسيج فى القوة العاملة الصناعية، هذه الصناعة الساحة الأكثر بروزا للمنازعات بين العمال والإدارة بشأن الفصل التعسفى، لكن هذه المنازعات لم تقتصر بأى حال على صناعة الغزل والنسيج. وفى ١٩٥٨، أعلن سلمان على رئيس نقابة عمال شركة سفاجا للفوسفات، أن كل العمال قد فصلوا واستبدلوا بمستخدمين جدد (يفترض أنهم يحصلون على أجور أقل أو منافع متناقصة) دون إخطار مسبق. وأعرب على عن دهشته من أن هذا العمل تم بعد تمصير الشركة التى كان البريطانيون يملكونهامن قبل[٥٨]. وكان عمال كثيرون يتوقعون أن تعالج حكومة وطنية إصلاحية المظالم الوطنية والطبقية على حد سواء. ومن الواضح، ان الحال لم يكن كذلك بالضرورة.

وبعد ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، تعرض التصورالعامل عن «العامل» ومكانته لتحول مثير. ففى ظل النظام القديم، كان العمال طبقة دونية محتقرة، وخطيت فى أحسن الأحوال باهتمام الرأى العام فقط لأن موجة المنازعات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية فرضت «المسألة العمالية» على جدول الأعمال الاجتماعى والسياسى. وعلى النقيض من ذلك، أشاد النظام الجديد بفضائل التصنيع، وروج كجزء من حملته لكسب الموافقة العامة على سياسته الاقتصادية، لوجهة نظر إيجابية عن العمال الصناعيين باعتبارهم يلعبون دورا حيويا فى تنمية الاقتصادة الوطنى المصرى.

ونشر إعلان مثير للدهشة فى المساء يعلن بيع أسهم فى شركة الحديد والصلب المصرية (مقابل جنيهين للسهم بضمان الحكومة لعائد لايقل عن ٤ فى المائة) يوضح بصورة بليغة الصورة الجديدة المعتمدة للطبقة العاملة. فتحت عنوان «الأمس» يصور الإعلان فلاحا يلبس زيه التقليدى ومعه فأسه واقفا فى حقل؛ وتحت عنوان «واليوم» عامل فى ملابس حديثة أمام مصنع حديث ممسكا مطرقة بقوة. وكان الكلام المنشور تحت الصورة يقول: «بالأمس كنا نعتمد على الزراعة وحدها. واليوم بالحديد والصلب لنبنى مجدنا الصناعى»[٥٩]. وروجت الحكومة لهذه الصورة الإيجابية للعمال لتشجيع التوظف والإنتاجية فى الميدان الصناعى، وتشجيع الاهتمام العام برفاهية العمال، ودعم الاحترام والتقدير للدور الذى كان العمال يلعبونه فى بناء مصر حديثة ومستقلة. ومع ذلك، فإن كل التحسينات التى أدخلتها الحكومة على الوضع الاجتماعى والمادى للطبقة العاملة كانت مدرجة ضمن إطار ثابت: التكامل الاتحادى فى نظام سلطوى بيروقراطى لا يتوافر للعمال فيه استقلال ذاتى أو سلطة مستقلة مشروعة.

وقصر اهتمام الحكومة بالإنتاجية والتنمية الاقتصادية حرية العمال على التعبير عن رؤيتهم لدورهم فى مصر الصناعية الجديدة. وعن طريق الحظر الفعال للاستخدام العام لكلمات معينة، حددّت الحكومة مصطلحات الخطاب السياسى وهمّشت من كانت رؤيتهم تتجاوز ما كانت الحكومة مستعدة لمنحه. ولهذا أعلن سيد على رستم، عضو المجلس التنفيذى لنقابة عمال الغزل والنسيج بالقاهرة، أن

الحقوق النقابية لا يمكن حمايتها إلا إذا توافر للعمال الحق فى الإضراب. ولكنه لم يستخدم كلمة إضراب، واستخدم بدلا منها (أو ما نشرته المساء) «التوقف السلمى عن العمل»(٦٠). وبالمثل، عندما نشرت المساء فى يناير ١٩٥٨ أبناء مؤتمر اتحاد نقابات الغزل والنسيج، لاحظ التقرير أن الدعوة وجهت لإلغاء التحكيم الإجبارى و«تنظيم حق الامتناع عن العمل»(٦١). وببساطة اختفت كلمة الاضراب من القاموس السياسى العام. وكان فى الإمكان الإشارة إلى الإضراب بعبارات يمكن تقديرها، لكن لم يكن فى الإمكان المناداة به صراحة وبصورة مباشرة. وبمجرد أن أصبح هذا القيد على اللغة جزءا من ذوات العمال والفعاليات السياسية، اتجه إلى أن يصبح حقيقة من حقائق الحياة لا يمكن إثارة الجدل حولها بصورة جادة. وهكذا أصبحت حدود اللغة المسموح بها هى حدود السياسة.

وبسبب مثل هذه القيود على الخطاب السياسى الصريح، كانت الأشكال الأدبية، مثلما هو شأنها دوما، أداة مهمة للتعبير بالنسبة للعمال. وكان الباب العمالى فى المساء، خاصة عندما كان يشرف على تحريره لطفى الخولى، يشجع العمال على تقديم الشعر والقصص القصيرة لنشرهما. وكان الزجل من أكثر اشكال التعبير الأدبى عن العمال شعبية. وبعد حرب السويس/ سيناء استغرق الأمر عدة أسابيع لنشر كل قصائد الشعر المقدمة. وكان معظم هذا الشعر يعكس وعيا وطنيا يتقاسمه العمال ومؤيدو نظام عبد الناصر الآخرون ومشاركة ومساندة العمال المنظمين فى الحملات المعادية للإمبريالية.

وتكشف قلة فحسب من أشعار العمال فى هذه الفترة عن وعى محدد للطبقة العاملة متجذر فى تجربة العمل. فقد نشر واحد منهم هو طاهر العمرى، وهو عامل فى الشركة الأهلية للغزل والنسيج فى الاسكندرية قصيدة بعنوان «أنا العامل» فى نشرة اتحاد نقابات الغزل والنسيج(٦٢). وتكرر لازمتها «أنا العامل بنيت المجد بذراعى» موضوعا كان أول من روج له فى «العامل المصرى»، بيرم التونسى، وهو شاعر شعبى لثورة ١٩١٩(٦٣). وعنوان قصيدة العمرى «مستعار» من عنوان قصيدة فى مجموعة نشرها فى ١٩٤٦ شاعر سابق من عمال الغزل والنسيج هو فتحى المغربى. وفى إطار هذه التقاليد الطويلة من الشعر الشعبوى والعمالى، فإن هذه القصيدة تقدم دليلا حاسما على أن بعض العمال المصريين استمروا فى اعتبار الطبقة العاملة عنصرا بناء طليعيا وفريدا فى المجتمع المصرى. وكانت هذه الصياغة من الصور السياسية والثقافية الأساسية المرتبطة بالتقاليد الراديكالية للحركة العمالية.

وعلى الرغم من أن روح النزعة الراديكالية للطبقة العاملة قد حددت بصورة عنيفة وقصرت فى المحل الأول على القطاع الضيق لصناعة الغزل والنسيج، فقد استمرت هذه النزعة التى غذاها الشيوعيون فى الأربعينيات وأوائل الخمسينيات وبقيت فى فترة سطوة عبد الناصر. وزادت معارضة الطبقة العاملة للنظام بعد ١٩٥٤، خاصة خلال فترة الرأسمالية الموجهة، عندما أدت محاولات النظام للتحالف مع «البرجوازية الوطنية» إلى تناقص معدل النمو فى الأجور الحقيقية، وأدت حملته لزيادة الإنتاجية أحيانا إلى فصل العمال. بيد أنه حتى هذه المعارضة المحدودة للعمال، قد حدّت منها الحاجة إلى الحفاظ على جبهة وطنية متحدة متقطعة بين الشيوعيين والنظام.

□ الإنتلجنسيا الشيوعية والتراضى مع الناصرية

بعد حرب ١٩٥٦ اتحد الشيوعيون كافة فى تأييد حماسى للسياسة الخارجية لعبد الناصر المعادية للامبريالية. وقد بدأ المثقفون الشيوعيون فى عصر الرأسمالية الموجهة، قبل «التحول الاشتراكى» فى ١٩٦١، يرون فى التخطيط الاقتصادى وتأميم قطاعات هامة من الاقتصاد تمهيدا للاشتراكية. وقد أضفى المنظرون السوفيت والأوروبيون الشرقيون مشروعية على وجهة النظر هذه، بمفهومهم الذى تبنوه عن «*طريق التنمية غير الرأسمالية*»(٦٤). وإذ استلهم الشيوعيون المصريون هذا الابتكار النظرى، أو المفهوم الأكثر تقليدية عن حاجة البروليتاريا للتحالف مع البورجوازية الوطنية فى نضال التحرر الوطنى، فقد قللوا لأدنى حد من أهمية الصراع المستمر بين العمل ورأس المال وانتهاك الدولة لاستقلال الحركة العمالية باستيعاب النقابات فى جهاز الدولة وقمع العمال الذين رفضوا قبول وصاية الدولة. ولعبت الإنتلنجسيا الشيوعية، فى حماسها للوحدة مع الدولة الناصرية فى النضال المعادى للامبريالية، دورا فى الحدّ من المدى الذى يمكن أن يرتفع به صوت العمال المستقل.

ويتضح هذا الموقف فى رد الفعل الانتقادى لأنور عبد الملك، وهو عضو سابق فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى وشخصية بارزة فى هيئة تحرير المساء، لقصيدة لدرويش محمد الميهى بعنوان «حكاية أول مايو»(٦٥). وكانت القصيدة تعيد بصورة واضحة رواية قصة قضية «شيكاغو هاى ماركت» فى ١٨٨٦، والتى أدت لميلاد اجازة العمال الدولية فى يوم أول مايو. وعبر الشاعر عن التضامن مع العمال الامريكيين ودعا كل العمال للاحتفال بأول مايو. وفى حين اعترف عبد الملك بالقصيدة باعتبارها تعبيرا عن التضامن الدولى للطبقة العاملة، فقد اعترض على أنها لم تشر للإمبريالية. وكتب يقول إنه ليس من الصواب الحديث عن الأحداث فى القصيدة دون ربطها بالأحداث الجارية وذكر الامبريالية الامريكية. ويومئ النقد إلى صراع طبقى سياسى ثقافى داخل الحركة الشيوعية: فقد عبر العامل الشاعر عن مشاعره الطبقية غير المزخرفة، فى حين اعترض المثقف الناقد على التعبير عن الوعى الطبقى مستقلا عن النضال الوطنى المعادى للامبريالية.

ويبين رد الفعل هذا إزاء قصيدة بسيطة تدافع عن التضامن الدولى للطبقة العاملة، وهو شعور لاشك أن الماركسيين يرحبون به بلا تحفظ من ناحية المبدأ، صعوبة الاحتفاظ برؤية مستقلة للطبقة العاملة خارج حدود الخطاب السياسى الناصرى. وطالما أخضع الشيوعيون التعبير عن هذا الهدف، لتأييد العداء الناصرى للامبريالية، فإن العدد القليل من العمال الذى حاول بصورة نشيطة أن يحافظ على هذه الرؤية كان عليه أن يواجه عمليا معارضة لايمكن التغلب عليها من قبل دولة مصرية تدعمت قوتها بدرجة كبيرة. وعندما انحلّ التحالف الناصرى الشيوعى فى ١٩٥٩، وتم اعتقال كل الشيوعيين العروفين، تم القضاء على معارضة الطبقة العاملة المنظمة والواعية سياسيا فى مصر، ولم تعاود الظهور إلا بعدحرب ١٩٦٧ - أساسا فى موجة الإضرابات والاحتجاجات التى نشبت كرد فعل لسياسة «الانفتاح» الاقتصادية التى طبقها أنور السادات فى ١٩٧٤.

يسرت مهادنة الإنتلجنسيا الشيوعية للناصرية، قيام النظام بالقضاء على الكثير من المظالم

الاجتماعية التى أسهمت فى إضفاء طابع راديكالى على الإنتلجنسيا فى الثلاثينيات والأربعينيات. فقد توسعت فرص التعليم سريعا جدا بعد ١٩٥٢: فمن ١٩٥٣-٥٤ حتى ١٩٥٦-٥٩ زاد متوسط التحاق الطلاب بكل المستويات التعليمية مجتمعة بنسبة ١٣٢ فى المائة. وتم تخفيض رسوم الدراسة فى ١٩٥٦ و١٩٦١ وألغيت كلية فى ١٩٦٢، مما جعل التعليم الجامعى متاحا لأبناء الطبقة الوسطى الدنيا[٦٦]. ونظرا لأن العدد المتزايد من خريجى الجامعة كان أكبر مما يستطيع الاقتصاد استيعابه، فقد قضت الحكومة على الضغط المحتمل للانتلجنتسيا العاطلة بضمان وظيفة فى جهاز الدولة البيروقراطى لكل الخريجين الذين لايستطيعون العثور على عمل فى القطاع الخاص. وكان بعض من مستخدمى الدولة هؤلاء ينقمون على عدم وجود عمل له معنى يؤدونه، لكن على الأقل كانت أجورهم كافية لإعالتهم حتى جاءت فترة التضخم السريع التى أطلقت عقالها سياسة الانفتاح الاقتصادى.

◻ الاشتراكية العربية

استهل تأميم البنوك والمشروعات التجارية والصناعية الكبيرة عصر الاشتراكية العربية فى ١٩٦٠-٦١. وتم تخفيض الحد المفروض على ملكية الأراضى الزراعية مرة أخرى إلى مائة فدان. وأدى اتباع سياسات استهلاكية جديدة إلى رفع مستوى المعيشة بدرجة أكبر، على الرغم من أن المستفيدين الأساسيين كانوا العمال المهرة وذوى الياقات البيضاء وملاك الأراضى الزراعية التى تتراوح بين عشرين وخمسين فدانا. وزادت الأجور الحقيقية بين ١٩٦١ و١٩٦٤ بمعدل أسرع مما فعلت فى فترة الرأسمالية الموجهة، وحدثت عملية إعادة توزيع متواضعة فى الدخل القومى، مع انخفاض الريع، والربح، والفائدة، والأنصبة بالنسبة للأجور والمرتبات[٦٧]. وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، سيطرت نفس الأسر التى كانت تمثل السلطة المحلية فى ظل العهد القديم على القرى الريفية والتعاونيات الزراعية[٦٨]. وظلت النقابات تحت سيطرة الحكومة. وفى ١٩٦٢، استقال أنور سلامة من رئاسة اتحاد نقابات مصر وأصبح وزيرا للعمل، وهو أول عامل ينضم لمجلس الوزراء المصرى.ومن ١٩٦٩ وحتى أواخر الثمانينيات، كان شخص واحد يشغل رئاسة الاتحاد العام لنقابات مصر ووزارة العمل (حاليا وزارة القوى العاملة والتدريب)، وذلك تعبير مادى عن اندماج النقابات فى جهاز الدولة.

وكان الاتجاه الدولى للاشتراكية العربية، قوميا عربيا ومواليا للسوفيت. لقد نادت بعض عناصر المجتمع المصرى بالقومية العربية منذ فترة مبكرة ترجع إلى الثلاثينيات. فعلى سبيل المثال، كان بنك مصر ينظر للعالم العربى الأوسع باعتباره سوقا للصادرات الصناعية المصرية وساحة خلفية طبيعية لنشاط البنك. وفى ١٩٥٤، بدأ النظام الناصرى يتبنى القومية العربية. ونتيجة لهجوم اسرائيل على مصر والموقف الأكثر تشددا تجاه النزاع الفلسطينى/ العربى - الاسرائيلى المتضمن فى القومية العربية، أصبح موقف عبد الناصر البلاغى تجاه اسرائيل أكثر عدوانا مما كان عليه قبل حرب ١٩٥٦. ومع ذلك، فقد استمر فى التطبيق يمارس الحذر وضبط النفس.

والقومية العربية لا تتضمن بالضرورة اتجاها معاديا للغرب. وفى الأربعينيات شجع البريطانيون مثل هذه النظرة لتدعيم نفوذهم فى العالم العربى - وهذا هو السبب فى أن الشيوعيين عارضوها فى البدء. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، فنظرا لأنها طالبت بجلاء القوات البريطانية والفرنسية من الأراضى المصرية بعد حرب ١٩٥٦ بمثل القوة التى طالب بها الاتحاد السوفيتى، بهذا فقد كانت فى وضع جيد لتوسيع نفوذها فى العالم العربى. بيد أن إعلان مبدأ ايزنهاور فى يناير ١٩٥٧ سرعان ما بدّد أى تقدير مصرى لموقف أمريكا، الذى أدرك عبد الناصر عن حق أنه كان موجها ضد نفوذه المتزايد فى العالم العربى. وأكدت الأعمال السرية الأمريكية فى سوريا والأردن فى ١٩٥٧ وغزو لبنان فى ١٩٥٨ هذه الشكوك.

وأدى عجز أمريكا عن تقبل تأكيد مصر لاستقلالها مقترنا بتقاعس كل من رأس المال الخاص الأجنبى والمصرى عن الاستثمار فى المشروعات الصناعية، فى النهاية إلى دفع عبد الناصر صوب الاتحاد السوفيتى ونموذجه الاقتصادى. ورغم أن التنمية الصناعية لبلدان مثل البرازيل وكوريا الجنوبية فى السبعينيات قد بينت أن رأس المال الميتروبوليتانى لا يسد بالضرورة الطريق أمام تصنيع العالم الثالث، ففى الستينيات كان الماركسيون بصفة عامة يؤمنون بأن هذا هو الحال. وقبل عبد الناصر أيضا وجهة النظر هذه تدريجيا، إلى جانب ضرورة التخطيط والقطاع العام الكبير. وخلق تأميم القمم المسيطرة للاقتصاد انجذابا بين اقتصاد مصر واقتصادات الكتلة السوفيتية. وأتاحت رؤية غير نقدية للاتحاد السوفيتى وأوجه التماثل بين أساليب التخطيط والسيطرة البيروقراطية المصرية والسوفيتية، للشيوعيين المصريين وللكثيرين من الاقتصاديين السوفيت الفرصة فى أن يعتقدوا أن مصر كانت تسير فى «طريق التنمية غير الرأسمالى». ونتيجة لذلك، أيد الشيوعيون سياسات الاشتراكية العربية من زنازين السجون.

والمفارقة هى أنه بمجرد إطلاق سراح الشيوعيين من السجون ١٩٦٤، دخل نظام الاشتراكية العربية فى أزمة عامة، حيث أنه لم يكن ممكنا أن يستمر الاستهلاك المتزايد والاستثمار معا فى نفس الوقت. وبدأ معدل الاستثمار والأجور الحقيقية ينخفض. وقد أوضحت حقيقة أن الأجور باعتبارها حصة من الدخل القومى قد وصلت إلى الذروة فى ١٩٦٣-٦٤ أن التوزيع الأكثر اتساما بالمساواة للدخل كان ظاهرة مؤقتة فحسب[٦٩]. ولم يحاسب الشيوعيون النظام عن هذا الفشل لأن أحزابهم حينذاك كانت قيد عملية الحل، وعلى أية حال، فإن نطاق هذه الأزمة لم يكن مسلما به على نطاق واسع على الرغم من ذلك. وبالإضافة لهذا، فإنه نظرا لأن بداية الأزمة أعقبت مباشرة بالحرب العربية الاسرائيلية فى ١٩٦٧، فقد عزيت أوجه القصور الاقتصادية للاشتراكية العربية للحرب وعقابيلها. وهكذا أحلّت الحكومة من مسئولية فشلها الاقتصادى، وأصبح معظم الطاقة السياسية التى ربما ولدتها هذه المشكلات يتركز على النزاع مع اسرائيل.

□□□

الفصل الرابع

نافـذة للفرصة؟

١٩٤٩ - ١٩٥٥

مع الاستفادة بالإدراك المؤخر للامور، يسهل الحكم بأنه حتى فى ظل الوضع المقلقل الذى ساد فى أواخر ١٩٤٨ وأوائل ١٩٤٩، فإن صعوبة حل النزاع الفلسطينى/ العربى - الإسرائيلى والقدرة المحدودة لليسار الماركسى على النضال من أجل حله على أساس الاعتراف المتبادل وتقرير المصير، كانا أمرين متلازمين. ومع ذلك، فإن مثل هذا الحكم يغفل العمليات التى شكلت الوضع القائم. فقد نستطيع عن طريق بحث هذه العمليات أن نقيّم مسيرة التشكيل التاريخى للمقولات والمفاهيم التى نصوغ حاليا فهمنا للنزاع من خلالها. وليس هدفى هنا الإظهار أنه كانت هناك فرصة واقعية لحل النزاع سلميا خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥٥ بيد أنه خلال هذه الفترة، كان اليسار الماركسى قادرا، بالتحالف مع الجهود الأخرى أو بالتواكب معها، على الحفاظ على مفهوم بديل للنزاع يعارض بزوغ خطابات سياسية قومية تقوم على الهيمنة سواء فى مصر أو إسرائيل.

حتى ١٩٥٤ كان الهم الأساسى لكل القوى السياسية فى مصر هو طرد القوات البريطانية من منطقة قناة السويس. واستمر الشيوعيون فى الدفاع عن التسوية السليمة للنزاع مع إسرائيل كما كان مجلس قيادة الثورة منشغلا بتوطيد حكمه. لم يكن النزاع مع إسرائيل هو الموضوع البارز فى مصر، وتصاعد التوجه العنيف منع اعتراف إسرائيل بامكانيات الحل السلمى للنزاع فى تلك الفترة ووضعت فى اعتبارها أيضا نوع التنازلات الضرورية لتزيد إلى الحد الأقصى عدم تصور هذه الإمكانية. وفى ١٩٥٤ بدأ جمال عبد الناصر فى التفكير فى هذا النزاع بشكل أوسع. لقد أدت قضية لاڤون (أنظر الفصل الأول) وأول مظاهر توجه مصر العربى الطارئ إلى جعل أى تسوية مع اسرائيل أكثر إشكالية سواء من جانب النظام أو الحركة الشيوعية. ومع ذلك فحتى ١٩٥٦ وافق جمال عبد الناصر على المساهمة فى الجهود الدبلوماسية لحل أو تخفيف النزاع، ولو كان ذلك على أساس شروط بعيدة جدا عما كانت إسرائيل مستعدة له. وعند هذه النقطة لم تكن خلافات مصر مع اسرائيل تقدم عادة كمعركة مصير متعلقة بالوجود، كما أصبح الوضع بعد حرب ١٩٥٦.

وفي هذه المرحلة، لم تكن خلافات مصر مع اسرائيل تُقدم عادة على أنها معركة بقاء تتعلق بالمصير، مثلما أصبحت بعد حرب ١٩٥٦.

في اسرائيل، ظهر المابام باعتباره ثاني أكبر كتلة في الكنيست بعد انتخابات ١٩٤٩، واستمر ماكي في النمو، ووصل لذروة قوته في انتخابات الكنيست في ١٩٥٥. ومن ثم، كان هناك رأى عام اسرائيلي كبير يحبذ التسوية السلمية للنزاع استنادا لمبدأ مشروع الأمم المتحدة للتقسيم - حتى وإن لم يكن على أساس الحدود الدقيقة الواردة فيه. وعلى الرغم من الانحراف اليهودي في خط ماكي الموحد، فقد دافع الحزب بثبات عن حقوق عرب فلسطين، بما في ذلك حقهم في دولة مستقلة وحق كل اللاجئين في العودة أو في الحصول على تعويض، وعارض بلا هوادة سياسة الحكومة الاسرائيلية بشأن النزاع. ورغم أن المابام استسلم في النهاية لخطاب الهيمنة الصهيوني وتخلى عن المعارضة الراديكالية لمواقف الماباى بشأن النزاع الفلسطيني/ العربي - الاسرائيلي، فقد استمرت أقسام من الحزب تتحرك باتجاه اليسار حتى محاكمة سلانسكي في تشيكوسلوفاكيا في تشرين الثاني ١٩٥٢، وواصل بعض أعضاء المابام مسيرتهم باتجاه اليسار حتى بعد ذلك.

بيد أن المابام وماكي، على خلاف بن جوريون، لم يقدرا أن إنشاء دولة سيعيد تنظيم الخطاب الصهيوني ويستبعد فكرة ثنائية القومية والحقوق الوطنية لعرب فلسطين - وهي آراء كانت محترمة وإن كان لها وضع الأقلية في الحركة الصهيونية فيما قبل إنشاء الدولة - من جدول الأعمال السياسي. كان اليسار الماركسي قد تغير بحكم حاجته للتوافق مع خطاب الهيمنة بغية المشاركة في السياسات القومية. وأدت هذه الضرورة في النهاية إلى تقليل قدرة اليسار على المعارضة، ليس فقط حول هذه القضية وإنما حول القضايا الأخرى أيضا. وبعد حرب ١٩٥٦، اكتسب النزاع طابعا استاتيكيا ودائما، وتم استبعاد الحل السلمي على أساس مبادئ مشروع التقسيم من جدول الأعمال السياسي في كلا البلدين.

□ المسألة اليهودية في الشيوعية المصرية

عزا كثيرون من الشيوعيين المصريين وَصْفَهم بأنهم صهيونيون خلال حرب ١٩٤٨-٤٩، وفشلهم في قيادة انتفاضات مابعد الحرب العالمية الثانية في الحركة الوطنية لطرد البريطانيين، إلى «انتهازية» الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني: وافتقارها لبرنامج مكتوب ولوائح داخلية؛ ومرونتها التاكتيكية، وافتقار أعضائها لتدريب نظرى، ومعاييرها المتساهلة في التجنيد، وهيكلها الفضفاض، الذى يتضمن جوانب لجبهة وحزب، واستراتيجيتها للجبهة الوطنية المتحدة، واهتمامها المبالغ فيه بالقوى الاجتماعية غير البروليتارية - إجمالا، فشلها في بناء تنظيم بولشفي أرثوذوكسي. وكانت تنويعات مختلفة من هذه الانتقادات شائعة ومشتركة بين كل المجموعات التي انقسمت على حدتو ما بين ١٩٤٧-٥٠.

ومع ذلك، فكما أوضح كوريبل ومحمد سيد أحمد، كان هناك معنى ضمنى لهذا النقد. فقد كان كوريبل هو الفرد الاكثر مسؤولية عن تحديد خط حدتو، وكان كوريبل يهوديا كوزمو بوليتاينا، مثلما كان كثيرون آخرون على كافة مستويات حدتو. وفى بلد يسيطر عليه الاوروبيون اقتصاديا، ويعانى من الاحتلال العسكرى البريطانى، كان من غير المألوف أن تصبح أقلية تعليمها فرنسى، كوزمو بوليتانية، بورجوازية صغيرة أو بورجوازية، ومنفصلة عن نسيج الحياة الشعبية، بارزة على هذا النحو فى حركة تدعى تمثيل الجماهير المحرومة. وفى مناخ الهزيمة فيما بعد ١٩٤٨، أصبحت قيادة كوريبل والوجود اليهودى فى الحركة، نقطة ينصب عليها النقد الذاتى الشيوعى وهجوم النظام المستمر على الحركة. فى النهاية، أثر أسلوب ونغمة هذه الانتقادات، كما أثر مضمونها، على موقف الشيوعيين تجاه القضية الفلسطينية.

ومن بين كافة المجموعات الشيوعية الكبرى، كانت ايسكرا تضم أعلى نسبة من الأجانب المتعلمين من الطبقة العليا ومن اليهود المتحدثين بالفرنسية، وقد اتسمت ماركسيتها بمناقشة نظرية تعتمد على الكتب وليس على الخبرة، وتحرير المرأة، ووصول اليهود لما وراء حدود مجتمعهم. وقد تم تجنيد كثيرين من اليهود وزملائهم فى الدراسة من أسر النخبة المصرية فى ايسكرا من مدرسة الليسيه الفرنسية فى القاهرة من خلال انشطة اجتماعية وسياسية متضافرة. وكانت أوائل النساء فى الحركة الشيوعية أساسا من ايسكرا[١]. واختلط الشبان والشابات بسهولة فى الاجتماعات العامة التى نظمتها ايسكرا، مما سبب صدمة-مروعة لمعاصريهم المحافظين. وشجع القادة ممارسة الجنس قبل الزواج كجزء من الهجوم على أيديولوجية البورجوازية المصرية بنفس الروح التى روجوا بها للإلحاد بطريقة استفزازية. وتشكلت روابط مختلفة، نجمت عنها زيجات عديدة، عادة بين نساء يهوديات وأزواج مسلمين أو أقباط. وقد لخص محمد سيد احمد، عضو سابق فى ايسكرا وزميل دراسة لعدد كبير من الأعضاء اليهود، الأسلوب الاجتماعى لايسكرا (وخلفائها)، هكذا: «لقد استوردنا أشياء لا تلائم الإطار الثقافى ... حاولنا ألا نراها ... ثم دفعنا الثمن»[٢].

وقد ركز التعبير الأدبى المصرى عن الحركة الشيوعية على الفجور الجنسى، وذلك دليل جيد على بروز هذا الموضوع فى إدراك الرأى العام. وقد جرى وصف التوترات الشخصية والسياسية الحتمية فى محيط أيسكرا بصورة حية فى رواية يوسف ادريس، البيضاء، وهى شبه سيرة ذاتية، تحكى عن طبيب شاب مسلم انجذب للعمل فى صحيفة شيوعية من خلال علاقة جنسية مع إمرأة يونانية. واستخدم المهاجر المصرى وجيه غالى نفس المجاز -علاقة جنسية بين إمرأة شيوعية يهودية ثرية وقبطى حاصل على تعليم أوروبى- فى روايته كوب بيرة فى نادى للبليارد، وهى هجاء طليق العنان بصورة متجددة لهواة السياسة، والاغتراب الثقافى، وإطلاق العنان للأهواء الذاتية لدى يسار الطبقة العليا.

عارض كوريبل الأسلوب الاجتماعى لايسكرا، وانتقد «الفضائح الجنسية» وأسلوبها فى

التجنيد من خلال «الحفلات التى يستغل فيها الرقص والغزل للتمهيد للمناقشات السياسية»[٣]. كما استخف بافتقار ايسكرا للعمال. وقد ضمت اللجنة المركزية الأولى من بين أعضائها العشرة، عضوين من اليهود (كورييل وشغارتز)، وشغل عدة يهود آخرون مواقع تالية فى القيادة. وبعد عدة انقسامات فى التنظيم، أصبحت ايمى سيتون، منظمة القسم النسائى، فى (نيسان) ١٩٤٨ العضو اليهودى الثالث فى اللجنة المركزية التى تضم سبعة عشرة عضوا[٤]. وشكل اليهود نسبة أكبر من قيادة مجموعتين منقسمتين عن حدتو: صوت المعارضة التى تشكلت فى منتصف ١٩٤٨ واتحدت فى (كانون الأول) مع «نحو منظمة بولشفية» لتصبح المنظمة الشيوعية المصرية (مشمش)، و«نحو حزب شيوعى مصرى» (نحشم).

ومع ذلك، فقد أصبحت سمعة ايسكرا جزءا من هوية حدتو، وارتبطت بدور اليهود فى الحركة. وعندما تم القبض على ثلاثة أعضاء فى حدتو -رجلين مسلمين ويهودية- اغتنم السفير الامريكى الفرصة ليعلن «إن شعبية الشيوعية لدى الطلاب المصريين (يعتقد على نطاق واسع) أنها ترجع إلى حقيقة أن هناك فتيات «متساهلات» ينتمين لكل خلية[٥]. وقد أعرب عدد كبير من الشيوعيين المخضرمين عن أن عدم رضاهم عن القواعد الاجتماعية لحدتو كان عاملا فى نفورهم من المنظمة[٦]. وتحدث فؤاد مرسى بمرارة أكثر من الآخرين عما كان يعتبره:

> التجربة السيئة جدا مع اليهود فى الحركة الشيوعية المصرية. لقد كانت رمزا للانحلال: الانحلال الجنسى، والانحلال الأخلاقى. ربما كان يمكن تبرير ذلك بأنه حرية الفكر. لكن الشعب المصرى لم يقبل هذا ولم يعتبره سوى انحلال[٧].

وأدى رفض كورييل وحدتو بفؤاد مرسى واسماعيل صبرى عبد الله، وهما من خريجى الاقتصاد وقد انضما للحزب الشيوعى الفرنسى عندما كانا يعيشان فى باريس، إلى تشكيل تنظيم جديد، الحزب الشيوعى المصرى فى أواخر ١٩٤٩، عندما عاد مرسى للقاهرة بعد أن حصل على الدكتوراه. (اشتهرت هذه المجموعة باسم الراية، وهو اسم صحيفتها السرية، راية الشعب، (وسأستخدم هذه التسمية هنا لتفادى الخلط مع الحزب الشيوعى المصرى الموحد الذى تشكل فى ١٩٥٨). كان قادة الراية مقتنعين بأن اليهود والفجور الجنسى مسؤولين عن أخطاء حدتو، ومن ثم استبعدا اليهود والنساء من العضوية. وفى مرحلة لاحقة قبلت الراية النساء (فى البدء الزوجات والشقيقات فقط واللاتى يمكن «الإشراف على» نشاطهن من قبل أقربائهن الذكور)، لكن لم يتم قبول اليهود أبدا[٨].

تأسست الراية خلال فترة إعادة تنظيم الحركة الشيوعية، بعد رفع الأحكام العرفية وإطلاق سراح المعتقلين من السجن. وبحلول ١٩٥١-٥٢، استوعبت حدتو، وإن كانت تكتنفها الشللية، بعضا ممن كانوا قد انقسموا فى ١٩٤٧-٤٨ وعاودت الظهور باعتبارها أكبر وأنشط تنظيم، يضم

نحو ألفى عضو[٩]. وواصلت الديمقراطية الشعبية العمل داخل الوفد، ولم يكن أعضاؤها يزيدون على الثلاثمائة ولم يكن لها وجود عام مستقل. وكانت الراية هى أصغر التنظيمات، وتضم ما يقل عن الف عضو، معظمهم من المثقفين، وانكبت على النشاط السرى فقط[١٠]. وفى المرحلة الأولى من إعادة التنظيم، ظل اليهود عنصرا مهما، وإن تناقص، فى الحركة الشيوعية على الرغم من النقد الداخلى لدورهم وجهود الحكومة لمساواة الشيوعية بالصهيونية. وكان كوربيل لايزال زعيما لحدتو، وكان هيليل شغارتز رئيس نحشم، وكانت اوديت وسيدنى سولومون هما الشخصيتين البارزتين فى مشمش، واستمر يوسف درويش واحمد صادق سعد وريمون دويك فى مواقع القيادة فى الديمقراطية الشعبية.

بيد أنه تم فى ١٩٥٠-٥١ اعتقال أعداد كبيرة من اليهود للمرة الثانية عندما شن الوفد حملة جديدة للعداء للشيوعية فى محاولة بلا طائل للحفاظ على الملكية المهترئة. وتوفر تقارير الاعتقال دليلا إحصائيا تقريبيا على مدى مشاركة اليهود فى الحركة الشيووعية المصرية خلال الخمسينيات. فمثلما يوضح الجدول٣، فقد كان ٤و١٧ فى المائة ممن اعتقلوا باعتبارهم شيوعيين فى ١٩٤٩-٥٠ من اليهود، وهى نسبة مئوية تعلو كثيرا على حصتهم من إجمالى السكان (أقل من ٥٠. فى المائة). وكان من بين المعتقلين، قادة كثيرون منهم كوربيل وشفارتز، اللذين طردا من مصر فى صيف ١٩٥٠. فقد تم ترحيل كوربيل باعتباره أجنبيا رغم أنه كان قد تخلى عن جنسيته الإيطالية وأصبح مواطنا مصريا عندما وصل لسن الرشد قبل ذلك بخمسة عشر عاما. وقبل كثيرون من الشيوعيين الآخرين بتحفظ تحديد الحكومة المصرية لوضعهم باعتبارهم أجانب وتركوا البلاد.

وبعد أن وصل كوربيل إلى باريس، نظم المهاجرين الشيوعيين اليهود المصريين فى فرع حدتو فى المنفى، الذى أصبح يعرف باسم «مجموعة روما». قدم هؤلاء دعما ماليا لحدتو، وترجموا وثائقها ومطبوعاتها إلى الفرنسية، ووزعوها فى أوروبا. وقد اعتبر خصوم حدتو، داخل الحركة الشيوعية وخارجها على حد سواء، هذا النشاط «برهانا» على أن اليهود يسيطرون على المنظمة. وعلى الرغم من أن كوربيل ظل عضوا فى اللجنة المركزية يرسل بنصائحه (التى يتم تجاهلها عادة) بشأن الأمور النظرية، فإنه لم يكن متصلا بنشاط حدتو اليومى. وقد اشتكى فى (ايار) ١٥٣ من أن القيادة لم تستشره منذ عامين ونصف العام[١١]. وبعد ١٩٥٠ لم يكن هناك أى أعضاء يهود فى اللجنة المركزية لحدتو، فيما عدا كوربيل.

وقد أيدت حدتو، اتساقا مع المفهوم الاستراتيجى لكوربيل، انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ باعتباره تعبيرا عن «الحركة الوطنية الديمقراطية»[١٢]. وعارضت كل المنظمات الشيوعية الأخرى النظام الجديد، خاصة بعد قمع إضراب كفر الدوار وإعدام عاملين بتهمة قيادته. وعلى الرغم من هذه الأحداث، واعتقال شيوعيين آخرين، خاصة النقابيين، استمرت حدتو تؤيد النظام الجديد. وحتى بعد أن حظر مجلس قيادة الثورة كافة الأحزاب السياسية فيما عدا هيئة تحريره وأغلق الصحف القانونية

جدول(٣)
المقبوض عليهم بسبب النشاط الشيوعي في مصر، ١٩٤٩ - ٥٨

	العدد الإجمالى للمقبوض عليهم	عدد اليهود المقبوض عليهم	تعليقـــــــات
(أبريل) ١٩٤٩	٣.٥.٢١.٣٣	٤،٢ ،صفر ،صفر	٤ حملات منفصلة للقبض
أوائل ١٤٩	٣ ، ٣	صفر ، صفر	كانت ثانى عملية قبض لقادة الكتلة الثورية
	٢	صفر	مشمش الاسكندرية
ربيع ١٩٥٠	٣٥	٣	٨ حملات منفصلة، بما فى ذلك قيادة مشمش: هليل شوارتز، مارى روزنتال، روبرت سيتون
(أغسطس) ١٩٥٠	٥	٤	قادة مشمش بالقاهرة: سيدنى واوديت سولدمون، اصلان وميراى كوهين، محمد سيد أحمد
(سبتمبر) ١٩٥٠	٣ ، ٣	١ ، ١	ثانى عملية قبض كانت ليوسف درويش وقادة
(نوفمبر) ١٩٥٠	٤ ، ٢	صفر ، ١	الديمقراطية الشعبية الآخرين.
إجمالى ٤٩ - ١٩٥٠	٩٢	١٦	
(أكتوبر) ١٩٥٣	٤	صفر	
(نوفمبر) ١٩٥٣	٨ ، ١٦	صفر ، ٨	الرقم الأول يشمل ٣ قضايا للراية، وفى عملية القبض الرابعة ادين اثنان فقط، ولم تكن الغالبية شيوعيين
(ديسمبر) ١٩٥٣	٢	صفر	
(يناير) ١٩٥٤	٢٦ ، ٣	صفر ، صفر	فى عملية القبض الأولى تم الإمساك بسبعة، الهوية غير مؤكدة، ربما من غير اليهود، والثانية كانت قضية للراية.
(سبتمبر) ١٩٥٤	٢٥	٣	قضية كبيرة لحدتو، ناعومى كانيل، مارى روزنتال، البير اريه
(أكتوبر) ١٩٥٤	٧	٧	اتهام زائف لعضوية حدتو
(فبراير ١٩٥٤ - ديسمبر ١٥٤)	٤٤	١	قضية للجبهة الوطنية الديمقراطية، كليمنت ليبولفتش
إجمالى ٥٣ - ١٩٥٤	١٣٥	١٣	(وإن تضمنت ١٩ يهوديا لم يدنوا)
(فبراير) ١٩٥٥	٢١	صفر	
(يونيه ١٩٥٥ = يونيه ١٩٥٦)	٦٩	صفر	قضية للراية، اطلق سراح ٢٩، منهم اسماعيل صبرى عبد الله.
(أغسطس) ١٩٥٧	١٨		قضية للراية، من بينهم يهودى تم القبض عليه خطأ
إجمالى ٥٥ - ١٩٥٨	١١٦	١	

ملاحظة: تم تجميع هذا الجدول من ارشيف الصحف: الاهرام والاخبار، والتقارير الدبلوماسية الامريكية، وتقارير «مجموعه روما» التابعة لحدتو فى باريس. وليست هناك ارشيفات للصحف أو تقارير دبلوماسية عن ١٩٤٨، عندما تم القبض على عدد كبير جدا من اليهود واتهموا بالشيوعية. والأرقام غير كاملة بالنسبة للسنوات اللاحقة. وهكذا، فان العينة ليست كاملة وليست عشوائية، لكنها كبيرة

***

المصادر: آخر لحظة ٢٧ (نيسان) ابريل ١٩٤٩، الأساس، ٢٨ (نيسان) ابريل، ٣ (ايار) مايو، ٢٤ (حزيران) يونيه، ١٩٤٩، المصرى، ١٤ (تموز) يولية ١٤ (تموز) يوليه، USNARG 84، السجلات العامة للسفارة بالقاهرة، ٥٠-١٩٥٢، ٢٣١/ ٣٥٠-٢١، ١٩٥٤ ٢٥٨/ ٣٥٠-٢١، الملفات المركزية لوزارة الخارجية الامريكية، مصر، ٥٠-١٩٥٤، ٧٧٤-٩/١-٤٥٤. ابناء من مصر، اعداد ٦ (٧«تشرين الأول» ١٩٥٣)، ١٠ (٣١ «كانون الاول» ديسمبر ١٩٥٣)، ١١ (١٥ «كانون الثانى» يناير ١٩٥٤)، ٢٤ «شباط» فبراير ١٩٥٥)، لومانتيه، ٢٩ حزيران ١٩٥٦، الاهرام، ١«شباط» فبراير)، ٢ (ابلول) سبتمبر، ٣١ (كانون الاول) ديسمبر ١٩٥٤، ٦ (شباط) فبراير ١٩٥، ٣٠ (آب) أغسطس ١٩٥٧، ١٨ (شباط) فبراير ١٩٥٨.

لحدتو فى (كانون الثانى) ١٩٥٣، امتنعت حدتو عن المعارضة الصريحة حتى (آب)، عندما شن مجلس قيادة الثورة، بتشجيع من السفارة الأمريكية فى القاهرة، حملة لقمع النشاط الشيوعى.

وفى ١٩٥٣-٥٤، مثلما أوردت السفارة الامريكية، كانت «الأغلبية الساحقة» ممن اعتقلوا من المسلمين[١٣]، فى حين انخفضت النسبة المئوية من اليهود الذى أدينوا بالنشاط الشيوعى (٩,٦ فى المائة) الى نحو نصف نسبتهم فى ١٩٤٩-٥٠. بالإضافة لذلك، لم يكن أى من الشيوعيين الذين اعتقلوا بعد ١٩٥٠ من القادة. وفى أهم قضيتين - قضية أول (ايلول) وقضية ٣١ (كانون الأول) ١٩٥٤ - كان أربعة متهمين فقط من تسعة وستين متهما من اليهود (٥,٨ فى المائة)، ترك ثلاثة منهم مصر بعد ذلك. وفى القضيتين اللتين ضمتا أكبر عدد من المتهمين اليهود، لم يكن معظم هؤلاء أعضاء فعلا فى المجموعات الشيوعية، وفى إحدى هاتين القضيتين تمت تبرئة معظم المتهمين. بيد أن قضية (تشرين الأول) ١٩٥٤ كانت مهمة لأن جويس بلاو التى عملت كمراسلة بين كورييل وقيادة حدتو، كانت بين المتهمين. وبعد القبض عليها، أصبح الاتصال بين باريس ومصر أقل تواترا.

واستمرت الادعاءات الزائفة عن دور اليهود فى الحركة الشيوعية، حتى رغم أنه تناقص بصورة حادة بعد ١٩٥٠. وسلطت الصحافة الأضواء على كل اعتقال لليهود «لتبرهن» على أن الشيوعية والصهيونية مترادفتان. وكان اليهود يسمون بشكل دائم تقريبا «الاسرائيليين» للإيعاز بالتطابق بين اليهود الشيوعيين ودولة اسرائيل وتم على نطاق واسع، تعميم خطاب جرى ضبطه مرسل من كورييل لقيادة حدتو يدعو لإبرام اتفاقية سلام مصرية اسرائيلية لإظهار خيانة الشيوعيين، وبالاضافة لذلك، قيل أن الشيوعيين المصريين مقودون من قبل اليهود المقيمين فى فرنسا وايطاليا واسرائيل[١٤]. ونظرا لأن الصحافة كثفت مثل هذه الدعاية غير العادية حول اعتقال اليهود، فإن عينة الاعتقالات الواردة فى جدول ٣ ربما تبالغ عمليا فى النسب المئوية للشيوعيين اليهود.

□ صعود الانتلجنسيا المحلية

كان الدور المتناقص لليهود فى الحركة الشيوعية يتناسب عكسيا مع تدفق المثقفين الشبان من أبناء البلاد وصعودهم لمراكز القيادة. وبدأ تشكيل جيل جديد من القادة الشيوعيين بتمرد «التكتل الثورى» فى ١٩٤٧ على قيادة كورييل. وأعربت الراية، وهى تنظيم للمثقفين من أبناء البلاد فى المحل الأول، عن طموحاتها للقيادة وعن اتجاهها الوطنى بصورة أشد وضوحا باستبعاد اليهود من صفوفها. واكتسب هذا الاتجاه قوة مع انضمام مزيد من طلاب الجامعة للحركة فى منتصف الخمسينيات. وأصبح طالب، هو محمود أمين العالم، قائدا لمجموعة منقسمة من حدتو، «نواة الحزب الشيوعى المصرى»، وهو تنظيم كانت به قلة من اليهود وربما لم يكن به يهود أصلا. وقد وصف هدفه خلال هذه الفترة بأنه كان يتمثل فى توحيد الحركة الشيوعية واستبعاد الأجانب، «لانه لم يكن ممكنا أن يكون شخص اسم شفارتز أو كورييل على رأس الحركة الشيوعية»[١٥]. وقال فيليب جلاب، وهو

قائد طلابى فى الراية فى جامعة ابراهيم باشا (عين شمس بعد ذلك) فى ١٩٥٣-٥٦، إن طلابا يساريين كثيرين كانوا يشكون فى «أن حدتو اتجاه اجنبى له ميول صهيونية»، وهو انطباع أثرّ على قراره بشأن التنظيم الذى ينضم إليه(١٦).

نمت نسبة الطلاب والخريجين فى الحركة الشيوعية وانخفضت نسبة العمال عندما حرم مجلس قيادة الثورة الشيوعيين من تأييد الطبقة العاملة الذى كانوا قد ظفروا به فى الاربعينيات، فيما عدا معاقل منعزلة فى مراكز الغزل والنسيج فى شبرا الخيمة وكفر الدوار. وانضم الطلاب لصفوف الشيوعيين لأنهم عارضوا الديكتاتورية العسكرية وخشوا أن تؤدى المفاوضات الانجليزية المصرية إلى خيانة المطلب الوطنى بالجلاء التام وغير المشروط للقوات البريطانية من منطقة قناة السويس. ومن ثم، أصبحت الجامعات الساحة الأساسية للصراع بين الشيوعيين (وقوى المعارضة الأخرى) والنظام.

وكان إطار سياسات المعارضة اليسارية فى الحرم الجامعى هو «الجبهة الوطنية الديمقراطية»، وهى تحالف من الشيوعيين والوفد وقوى المعارضة الأخرى. واجه الطلاب النظام بجرأة حتى بعد أن تم سحق المعارضة أو تحييدها بين العمال والفئات الاجتماعية الأخرى. وفى حملة انتخابات اتحاد الطلاب فى ١٩٥٣، حاصرت رابطة الطلاب الشيوعيين التابعة لحدتو ومؤيدو الجبهة الوطنية الديمقراطية جمال عبد الناصر الذى كان يزور الجامعة حينذاك، ومنعوه من الوصول لمكتب العميد وعندما قُتل طالب وفدى عضو فى الجبهة فى السجن، وزع زملاؤه فى جامعة ابراهيم باشا كتيبا استفزازيا معنونا «ليسقط نجيب قاتل عصام». وكان مؤلف الكتاب عضوا فى رابطة الطلاب الشيوعيين، هو رفعت السعيد، وقد وبخته قيادة حدتو على «يساريته» لأن حدتو لم تكن قد تبنت بعد موقف المعارضة الكاملة للنظام. وبعد الاعتقال الجماعى لقيادة حدتو فى (آب)، تولى الطلاب مسؤولية أكبر فى إدارة التنظيم، واستمروا مع تزايد القمع، يتحدون النظام.

وكانت الراية نشيطة جداً بين الطلاب وبدأت تنمو فى هذه الفترة. وقد اجتذبت الطلاب بفضل معارضتها العنيدة «للديكتاتورية الفاشية»، وتركيزها على استيعاب النظرية الماركسية، وطابعها المصرى المحض. وانضم عدد كبير ممن اصبحوا علماء اقتصاد بارزين فى مصر فيما بعد للراية عندما كانوا طلابا فى منتصف ١٩٥٠. وقاد أحدهم، عمر محيى الدين، تحالفا بين الشيوعيين والإخوان المسلمين فى جامعة ابراهيم باشا فى اعتصام طويل خلال (حزيران) - (تموز) ١٩٥٤ احتجاجا على اتفاقية الجلاء الانجليزية المصرية.

وقد عبر فؤاد مرسى عن روح المثقفين الشيوعيين فى منتصف الخمسينيات، وكان حينذاك أستاذا بجامعة الاسكندرية. حيث يفسر الكتيب الذى وضعه فى ١٩٥٤ بعنوان «من هم الشيوعيون المصريون وماذا يريدون؟» ذلك بقوله «لأننا مصريون وطنيون، فقد أصبحنا شيوعيين». وكان هذا الاتجاه شائعا بين كثيرين من الطلاب فى الحركة الشيوعية فيما وراء الراية(١٩). ذلك أن إيلاء

الأولوية للنضال الوطنى لم يكن اختراعا لمرسى والراية، فقد عبر عنه كوربيل أولا فى الاربعينيات وجسده فى ممارسات حدتو، بما فى ذلك تأييدها للضباط الأحرار فى ١٩٥٢. وتبنت الفجر الجديد هى أيضا، على الرغم من خلافاتها التاكتيكية مع حدتو، هذا المنظور الاستراتيجى، الذى طبقته بالعمل من داخل الوفد ومع ذلك، ففى منتصف الخمسينيات، بدأ عنصر جديد يؤثر على النظرة الوطنية للمثقفين الشيوعيين: القومية العربية. وفى حين أن اليهود وغير اليهود وجدوا لغة مشتركة فى الاتجاه الوطنى المصرى المحلى للحركة الشيوعية فى الأربعينيات، فإن حقن موضوعات القومية العربية وتّر هذه الوحدة لنقطة الانكسار.

واستهل كتاب فى الدراسات الأدبية لمحمود أمين العالم وعبد العظيم انيس، صدر بعنوان (فى الثقافة المصرية)، المسار نحو القومية العربية وفيه هاجمت المقالات الأساسية التى دعا فيها الماركسيان الشابان إلى أدب الواقعية، والانحياز الاجتماعى، والتجديد، عميدى الأدب المصرى، طه حسين وعباس محمود العقاد، وقد ظهرت هذه المقالات للمرة الأولى فى (شباط) - (آذار) ١٩٥٤. وقد أظهر المؤلفان بقيامهما بأول عمل قيم للنقد الثقافى الماركسى فى مصر وإشراكهما للشخصيات البارزة للأدب المعاصر فى المناقشة، أن الماركسية يمكن تعريبها. وبالإضافة لذلك، فإن العالم وأنيس بمهاجمتهما لمؤلف طه حسين، مستقبل الثقافة فى مصر[٢١] - وهو توكيد برنامجى لهوية مصر البحر متوسطية التاريخية، أكدا ضمنا وجود بديل قومى عربى. وأكدا أن الثقافة نتاج لا لجواهر أبدية وإنما لواقع اجتماعى، وأن الواقع الاجتماعى المسيطر فى مصر هو النضال ضد الإمبريالية. وبالتالى، فإنه يتعذر الدفاع عن اتجاه طه حسين الذى يؤكد على ميراث مصر المشترك مع أوروبا البحر متوسطية، ومصر لا تستطيع أن تحس بروابط مشتركة إلا مع المجتمعات العربية الأخرى المشتبكة فى النضال نفسه.

وعندما صدر كتاب فى الثقافة المصرية، كان أنيس يعمل فى بيروت بعد فصله من جامعته فى مصر. وقد سهّل نشر الكتاب فى بيروت، رفاق أنيس من الشيوعيين السوريين واللبنانيين، الذين كان اتجاههم القومى العربى أكثر تطورا من اتجاه المصريين. وفى تقديمه للكتاب، اعتذر حسين مروه الشيوعى اللبنانى، على انه يركز على مصر على وجه الحصر لكنه أدعى انه كان يمكن إصداره بعنوان «فى الثقافة العربية» لأنه «يعكس وجوها شتى من التقارب بين ثقافة عربية فى مصر وثقافة عربية فى غير مصر من ديار العروبة»[٢٢]. وأصبح الاتجاه القومى العربى لأنيس أكثر بروزا حتى من ذلك عندما أكمل دراساته للدكتوراه فى الرياضيات فى انجلترا وعاد لمصر بعد حرب ١٩٥٦. وباعتباره محررا للشؤون الخارجية فى المساء، فإن تقاريره النابضة بالحياة عن سوريا ولبنان نشرت بين قرائه وعيا بالعالم العربى الأعرض.

ويصعب تمييز التعبيرات المبكرة الأولى عن الاتجاه القومى العربى الوطنى البازغ فى الحركة الشيوعية، لأن المنظمات كانت فى حالة من التشوش بين ١٩٥٣ و١٩٥٥ وانغمست فى منازعات

حلقية غير مجدية. بيد أن بعض العناصر فى الحركة، تبنت موقفا أكثر توفيقا تجاه النظام نتيجة لاتجاهه الجديد فى السياسة الخارجية، حيث أصبحت القومية العربية عنصرا مهما فيه. ففى مارس (آذار) ١٩٥٤، عشية المواجهة بين نجيب وعبد الناصر، أصدرت مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية لحدتو المسجونيين «بيان السجن الحربى» الذى يؤيد النظام[٢٣]. وشجبت القيادة النشيطة التى ظلت حرة خارج السجن هذا البيان، فأدى الجدل الداخلى المترتب على ذلك إلى إصابة حدتو بالشلل خلال أزمة مارس (آذار) ١٩٥٤. وتراءى مدّ القومية العربية فى صفوف الشيوعيين فى محاولات توحيد مختلف الاتجاهات. ومع ذلك، فقد كان ينبغى حل «قضية يونس» (الاسم الحركى لكوربيل) قبل الوحدة.

□ «قضية يونس»

فى ٢١ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥٢، عندما كانت حدتو لاتزال تؤيد مجلس قيادة الثورة، نشرت لومانتيه بيانا يفضح «النشاط الحلقى للرفيقين مارتى - تيليتون» فى الحزب الشيوعى الفرنسى[٢٤]. وكان من بين الجرائم المنسوبة لمارتى صلته «بزوجين مصريين مشكوك فيهما التقى بهما أثناء مروره بالقاهرة فى ١٩٤٣» واللذين كانا على علاقة بشخص تروتسكى أتهم بأنه واش خلال الحرب. وكان هذا الزوجان هما هنرى وروزيت كوربيل، وكانا بالفعل قد استضافا مارتى فى القاهرة عندما توقف فيها لفترة وجيزة فى طريقه من موسكو للجزائر لينضم للجنة التحرير الوطنى الفرنسية. لماذا تُوَرِّط قيادة الحزب الفرنسى كوربيل بدون داع فى نزاع داخلى لم يكن له صلة به؟ ربما كان ايلى مينيون رئيس مكتب المستعمرات فى الحزب قد تأثر بآراء مهاجرين مصريين معارضين لكوربيل. وبالإضافة لذلك، فقد كان الفرنسيون دوما منحازين للراية لأن القائدين الرئيسيين منها، فؤاد مرسى واسماعيل صبرى عبد الله، قد تربيا فى حزبهم وكانا مخلصين لأسلوبه الأرثوذوكسى. وتوضح سيرة كوربيل الرائعة التى كتبها جيل بيرّو، أن الدافع وراء الهجوم كان تأييد حدتو لانقلاب ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، فى تعارض مع موسكو والحزب الفرنسى على حد سواء[٢٥]. ولربما كان هذا الانحراف سببا كافيا فى عصر الستالينية الصاعدة ورغم أن الحزب الشيوعى الفرنسى لم يقدم أى دليل على أن كوربيل قد تصرف بطريقة مدانة، فإن التشكيك الذى أثاره حوله «الحزب الشقيق الكبير» كان حكما بالإعدام عليه فى مصر. ورفض الذين عرفوا كوربيل وعملوا معه لسنوات طويلة أن يكون لهم أى شأن به حتى تبرأ ساحته[٢٦]. وامتنعت المنظمات الأخرى عن النظر فى الوحدة مع حدتو إلى أن تسوى «قضية يونس». وعندما رأى خصوم حدتو أن اتهاماتهم بانتهازية كوربيل قد ثبتت، أثير تساؤل آخر حول دور اليهود فى الحركة.

فى فبراير (شباط) ١٩٥٥، توحدت من جديد ست مجموعات منقسمة مع حدتو لتشكل الحزب الشيوعى المصرى الموحد. لقد انقطعت صلة كوربيل ومجموعة روما برفاقهم المصريين لدرجة أنهم علموا بهذا القرار -الذى صدقوا عليه بحماس- من الشيوعيين السودانيين[٢٧]. ومع ذلك، فقد

كان تعليق عضوية كوربيل أحد شروط الوحدة التى فرضتها المنظمات الأخرى، مع استخدام مقال لومانتيه كأساس رسمى لهذا الطلب. كما استبعدت عضوية قائد حدتو عشية الوحدة، كمال عبد الحليم، وهو معاون لكوربيل وثيق الصلة به، وزوج نُعومي كانيل، العضوة اليهودية فى حدتو، من الحزب الشيوعى المصرى الموحد ربما كان ذلك رسمياً بسبب «يمينيته» (كان قائد حدتو الأشد تعاطفا مع النظام الناصرى) وليس علاقته بكوربيل أو زوجته اليهودية. وقد أعيد قبول كوربيل وعبد الحليم وأربعة آخرين علقت عضويتهم، فى الحزب الشيوعى المصرى الموحد فى يوليو (تموز) ١٩٥٦، بيد أن عاملا حلّ محل كوربيل فى اللجنة المركزية. ورغم أن مجموعة روما أعتبرت تنزيل كوربيل «خضوعا للتعصب القومى البورجوازى»، فقد قبلت القرار بإخلاص(٢٨). وانضم كوربيل للجنة المركزية من جديد بعد حرب ١٩٥٦(٩١).

□ هل كان هناك انحراف صهيونى فى حدتو؟

ترسخت قيادة المثقفين من أبناء البلاد من خلال الصراع ضد القادة اليهود والكوزمو بوليتانيين الأقدم، وكان هناك على الدوام خطر أن يؤثر هذا الصراع على موقف الشيوعيين من النزاع الفلسطينى/ العربى - الإسرائيلى. فقد أثار نقد «التكتل الثورى» لقيادة حدتو، على الأقل فى أذهان بعض أعضاء حدتو، الشك فى أن كوربيل والقادة اليهود الآخرين قد يكونون متعاطفين مع الصهيونية. ومن المؤكد أن قادة الديمقراطية الشعبية كانوا يعتقدون ذلك. وإذ ألقت قضية مارثى بظلالها على سمعة كوربيل، فقد انتشرت الشائعات عن تعاطفه مع الصهيونية ، خاصة بين أعضاء الحركة من الطلاب الشبان الذين لم يعرفوا كوربيل أو الشيوعيين اليهود الآخرين شخصيا.

هل هناك أى دليل يسند الاتهام بالصهيونية الذى وجه لكوربيل وحدتو؟ نظرا لأنه لا توجد مجموعة كاملة من الوثائق الشيوعية المصرية (ربما فيما عدا ملفات الشرطة المصرية، التى لا تطلع الباحثين على مواردها) ، لابد أن تظل الإجابة على هذا السؤال اجتهادية. ومع ذلك، فإنى لم أر شيئا يدعم هذا الادعاء. والآراء الفردية المعرب عنها شفاهة ربما اختلفت عن الموقف الرسمى لحدتو، وهذا أمر يمكن توقعه فى تنظيم متراخي الانضباط(٣٠). وربما استخدم أعضاء حدتو اليهود وابناء الطبقة العليا أسلوبا متكلفا فى مناقشة قضية فلسطين والنزاع العربى الاسرائيلى يختلف عن أسلوب المصريين الذين تعلموا باللغة العربية، وذلك بحكم تعليمهم الفرنسى الذى يطرح المسألة اليهودية باعتبارها مشكلة فى التاريخ الأوروبى.

وكان صوت المعارضة، مشمش، هو التنظيم الوحيد الذى تضمن تحليله للقضية الفلسطينية مايمكن اعتباره انحرافات صهيونية. فقد أدان غزو مصر لفلسطين باعتباره «حربا عنصرية» حرضت عليها الامبريالية - رغم أن كل الشيوعيين فعلوا هذا. بيد أنه بالإضافة لذلك، فإن مشمش حللت حرب ١٩٤٨ باعتبارها حربا للبورجوازية العربية ضد البروليتاريا فى بلادها بهدف صرف الأخيرة عن

الصراع الطبقى. ونظرا لأن الصهيونية كانت تفقد سيطرتها على الطبقة العاملة اليهودية التى تزداد راديكاليتها، فإن اسرائيل قد تصبح دولة اشتراكية. ومن ثم، فإن البورجوازية العربية هاجمت البروليتاريا اليهودية بصفة خاصة. ودافعت مشمش عن حق الطائفة اليهودية فى تقرير المصير فى فلسطين، مؤكدة أن اليهود قد أصبحوا «شعبا «ديمقراطيا»، وأن الحكم العربى سيدمر «جزيرة للديمقراطية يمكن أن تكون ذات تأثير حسن على الجزء العربى من فلسطين وتلعب دورا إيجابيا فى الشرق الأوسط»(٣١).

كان قادة مشمش جميعهم من أعضاء ايسكر السابقين من اليهود وأبناء الطبقة العليا، وكانت قلة من العمال تنتمى للتنظيم على الرغم من خطه «البروليتارى ١٠٠ فى المائة» وقد نَجمَ فهمه الخاطئ للنزاع العربى الإسرائيلى وطبيعة إسرائيل من اتجاهه العمالى الضيق وإسقاطه للنضال الوطنى باعتباره مجرد قضية شيوعية مستحسنة. ورغم أن مشمش كانت من أكبر الانقسامات على حدتو، حيث بلغت عضويتها عدة مئات فى ١٩٤٩، فإن المنضمين اليها سرعان ما تم القبض عليهم لاستخدامهم تاكتيكات مغامرة مثل إرسال «فتيات شابات من قلب القاهرة ... (لتنظيم العمال وبيع صحف لهم) فى شبرا الخيمة فى ظل قانون الطوارئ وبدون أى خبرة»(٣٢). أصبحت المنظمة خاملة بعد القبض على القيادة فى أغسطس (آب) ١٩٥٠ وتم حلها فى ١٩٥٤ عندما رحل قائداها اليهوديان، اوديت وسيدنى سولومون، عن مصر.

ولم يكرس الشيوعيون سوى قليل من الجهد لتحليل النزاع العربى الاسرائيلى بعد حرب ١٩٤٨-٤٩ لأن القضايا الوطنية المصرية أصبحت أكثر إلحاحا بصورة متزايدة: الملكية المتداعية، وانقلاب ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، والمفاوضات لإنهاء الاحتلال البريطانى لمنطقة القناة. وكرست الصحف الاسبوعية القانونية المتتالية لحدتو من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢، مثلا البشير والملايين والواجب، مساحة للشؤون العربية الاسرائيلة أقل من سالفتها، الجماهير. وفى أواخر ١٩٥٣ فقط، زاد التوتر على الحدود العربية الاسرائيلية، خاصة فى أعقاب الغارات الاسرائيلية على البريج وقيبيه، مما دفع بالنزاع إلى المقدمة مرة أخرى.

ودعت حدتو وقد أقلقتها الغارات عبر الحدود والتى لابد أن تهدد الهدنة الهشة فى الشرق الأوسط، إلى «سلام عادل وديمقراطى» بين مصر واسرائيل(٣٣). واعتبرت القوى الامبريالية مسؤولة عن التوتر بين اسرائيل والدول العربية، مثلما فعلت فى ١٩٤٨. وكررت هذا التحليل مجددا فى رسالة التضامن التى بعثت بها فى يوليو (تموز) ١٩٥٤ إلى مؤتمر الأحزاب الشيوعية العاملة فى مجال نفوذ الامبراطورية البريطانية، والتى حيّت أيضا ماكى على ريادته فى النضال من أجل السلام بين اسرائيل والدول العربية وعلى دفاعه عن حق اللاجئين العرب، وحقوق الأقلية العربية فى أسرائيل، والنضال ضد الصهيونية، عميلة الامبريالية الامريكية، وخططها للتوسع الإقليمى فى الشرق الأوسط"(٣٤).

لم يتخذ عداء قادة الراية للدور التاريخي لليهود في الحركة الشيوعية، شكل عدم الموافقة على موقف حدتو أو الحزب الشيوعي الموحد بشأن القضية الفلسطينية. وفي الصفحات الثلاثة الأخيرة من كراسة سياسية وضعتها الراية، أكد فؤاد مرسى أن الاقطاعيين المصريين والبورجوازية المصرية قاما بغزو فلسطين بسبب الصراع الإقطاعي الامبريالي بين الملك فاروق في مصر والملك عبد الله في الأردن وبغية إلهاء الشعب المصري عن مشكلاته الحقيقية. وخلص الكتيب إلى الدعوة لإنهاء حالة الحرب بين اسرائيل ومصر وإقامة «دولة عربية ديمقراطية مستقلة في أجزاء من فلسطين قررت هيئة الأمم تركها للعرب»(٣٥).

وعكست الراية الاتجاه السياسي المصري المحلي للحركة الشيوعية في مطلع الخمسينيات، في هجومها على «العسكريين الفاشيين» في مجلس قيادة الثورة لقيامهم بحملة لجمع التبرعات للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة - لأنهم يلقون بعبء على كاهل الشعب المصري، في حين أن حل مشكلة اللاجئين يكمن، على النقيض من ذلك، في «تكوين دولة فلسطينية عربية ديمقراطية مستقلة وذلك بسحب الجيوش الأجنبية التي تحتلأ راضيها والكف عن إثارة الأحقاد العنصرية ضد اليهود»(٣٦). وفي رد فعل للمصادمات على الحدود المصرية الاسرائيلية في ١٩٥٣، دعت الراية إلى «صلح مع اسرائيل على أساس إقرار حق اللاجئين العرب في تكوين دولتهم المستقلة»(٣٧).

هاجمت الراية الحزب الشيوعي المصري الموحد باعتباره مجرد تجسد جديد لحدتو. وقدمت في ١٩٥٥ تاريخا شاملا لتاريخ المنظمتين، وشجب انتهازية حدتو/ الحزب الشيوعي المصري الموحد على مواقفهما من انقلاب ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، والديكتاتورية العسكرية، واتفاقية الجلاء الانجليزية المصرية، والسياسة الخارجية لمصر، وصفقة الأسلحة التشيكية. وعلى خلاف الحزب الشيوعي المصري الموحد، ظلت الراية تعارض النظام الحاكم بقوة. وفي وثيقة مكونة من اثنتين وعشرين صفحة، كرست صفحة ونصف الصفحة فقط للقضية الفلسطينية، وبالإضافة لهذا ففي هذا القسم الوجيز - وعلى النقيض من اتجاه باقي الوثيقة - لم تتعرض الوثيقة بالنقد لموقف حدتو والحزب الشيوعي المصري الموحد بشأن النزاع العربي الاسرائيلي. وأيدت الراية إنشاء دولة عربية فلسطينية داخل الحدود التي حددها مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، على الأراضي التي تتخلى عنها اسرائيل والأردن ومصر(٣٨).

ومن ثم، فحتى قبل حرب السويس/ سيناء مباشرة، لم يكن هناك فرق جوهري بين مواقف حدتو والحزب الشيوعي المصري الموحد والراية بشأن النزاع الفلسطيني/ العربي - الاسرائيلي، حتى على الرغم من أن الاخيرة لم تتأثر بوجود أعضاء يهود، سواء في الماضي أو الحاضر. ومع ذلك، استمرت الراية تهاجم حدتو والحزب الشيوعي المصري الموحد كما لو كان كورييل لايزال يديرهما. وقد شجع هذا النقد المستدام الشكوك في أن حدتو والحزب الشيوعي المصري الموحد قد يكونان خاضعين للنفوذ الصهيوني، حيث أن كورييل كان لايزال محاطا بالشكوك بشأن قضية مارتي. وبالتالي، فقد

قوّض القبض على كثيرين من المخربين اليهود الذين ارسلتهم اسرائيل فى اغسطس (آب) ١٩٥٤ أمن الطائفة اليهودية المصرية بأسرها وأثار مزيدا من الشكوك حول مصداقية اليهود فى الحركة الشيوعية[٣٩]. وكان الإثبات المنطقى على أن كورييل والشيوعيين اليهود لم يكونوا صهيونيين، أقل قوة من التطور الدينامى للنزاع مع اسرائيل. وأصبح الاحتكاك الاجتماعى بين اليهود وغير اليهود فى الحركة، والذى ترجع جذوره لفترة بعيدة من الأربعينيات، أكثر حدة مع احتدام النزاع العربى الاسرائيلى، واكتساب نظام عبد الناصر مشروعية من خلال نجاحاته الوطنية، وتغير الطابع الاجتماعى للحركة الشيوعية.

□ جبهة موحدة للمابام وماكى ؟

فى عالم الحرب الباردة الآخذ فى الاستقطاب سريعا، كان كل من المابام وماكى يعتبران أن مساندة الاتحاد السوفيتى والطريق الدولى لثورة اكتوبر، هما القضية السياسية الأساسية. وعلى هذا الأساس، لم يكن من الصعب تصور قيام مستوى مرتفع من التعاون بين المابام وماكى. وعلى الرغم من تنازلات المابام الكبيرة للصهيونية حتى قبل نهاية ١٩٤٨، بقى يعتبر نفسه، ويعتبره الآخرون، حزبا ماركسيا ثوريا. وعلى الرغم من أن قادة ماكى كانوا ينتقدون أوجه عدم الاتساق فى موقف المابام إزاء قضايا النزاع العربى الاسرائيلى، فقد استمروا فى النظر إليه كحليف محتمل. بالإضافة إلى ذلك، فإنه نظرا لأن الاتحاد السوفيتى كان لايزال ينظر لاسرائيل باعتبارها القوة المعادية للامبريالية الرئيسية فى الشرق الاوسط، فقد كان اليساريون فى المابام يعتقدون أنه سيكون ممكنا فى نهاية المطاف توجيه الحركة الشيوعية الدولية بعيدا عن معارضتها التاريخية للصهيونية بإظهار ولاء لا يهتز للاتحاد السوفيتى وبناء يسار صهيونى فى اسرائيل على حد سواء. وكانوا يتطلعون أيضا لقيام علاقات جيدة بين ماكى والمابام.

فى مطلع يونيو (حزيران) ١٩٤٨، طالبت اللجنة المركزية لماكى بصورة عاجلة بأن تدخل مع قيادة المابام فى مشاورات لبحث أعمال التعبئة المشتركة من أجل حرب اسرائيل للاستقلال والمجالات الأخرى «ذات الأهمية الوطنية الكبيرة»[٤٠]. وفى وقت لاحق من ذلك الشهر، وزع ماكى كتيبا على المؤتمر الوطنى الأول للمابام يقترح تكوين جبهة متحدة تقوم على برنامج مشترك: تعبئة كل القوى الوطنية والدولية من أجل المجهود الحربى وسيادة دولة اسرائيل، الاستقلال الكامل لاسرائيل، بدون قواعد أجنبية، وبلا تنازل عن الأراضى لعبد الله، عالياه (هجرة) غير محدودة، معارضة مقترحات برنادوت، التنمية الاقتصادية، حقوق متساوية لكل مواطنى اسرائيل، حلف للصداقة مع الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية، سياسة ديمقراطية تجاه الاقلية العربية فى اسرائيل، الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، والنضال ضد خطر الفاشية فى اليشوف. وفى حين سلم الكتيب بالخلافات الايديولوجية بين الحزبين، فإنه لم يناقشها، كما لم يتصد لمسألة الصهيونية مباشرة. كما حذف برنامج ماكى المقترح، إنشاء دولة عربية فلسطينية، على الرغم من أن هذا الهدف كان واردا ضمنا فى بند

يعارض ضم عبد الله للأراضى. ومن المؤكد أن المابام وماكى كانا متفقين على هذه النقطة، وقد أدرجت فى مشروع البرنامج الذى اقترحه ماكى فى أواخر آب كأساس لقائمة مشتركة فى أول انتخابات برلمانية فى اسرائيل(٤١).

وقد تجاوزت مقترحات ماكى من أجل إقامة جبهة وقائمة انتخابية مشتركة مع المابام، التعاون المحدود مع الأحزاب الصهيونية الذى تطلع إليه الحزب الشيوعى الفلسطينى فى فترة مبكرة ترجع إلى ١٩٤٦. وحيث أن المابام كان هو الحزب الأكبر حتى ذلك الحين، فإن ماكى كان سيصبح الشريك الأصغر فى الجبهة. ومن ثم، فإن المابام سيعطى للجبهة قاعدتها الجماهيرية، فى حين أن مشاركة ماكى ستكفل موافقة الحركة الشيوعية الدولية، وهو اعتبار قيّم بالنسبة لكثيرين من أعضاء المابام. ولبناء مثل هذه الجبهة، كان ماكى مستعدا لأن يحل محل التمييز بين الصهيونيين وغير الصهيونيين، تمييز بين «معسكر التقدم الساعى من أجل السلام المرتبط بحركة العمال التقدمية، أصدقاء الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية من ناحية و«معكسر الرجعية الموالية للامبريالية» من ناحية أخرى.

وقد عارضت احدوت هاعفودا أى شكل من التعاون يجمع بين المابام وماكى معا. وفى حين كان اليسار الحضرى بقيادة سنيه وبيرمان وتوبن وأفراد مبعثرين فى كيبوتس ارتسى يحبذون قيام جبهة شاملة مع ماكى، فإن ريفتى وبيرى ومعظم يسار كيبوتس ارتسى، كانوا يفضلون العمل المشترك حول القضايا التى يوجد حولها اتفاق لكنهم رفضوا قيام جبهة شاملة، معتقدين إن إقامة الدولة اليهودية هو مجرد «بداية لتحقيق الصهيونية»(٤٢). وبالنسبة لهم، كان التوحد بلا تحفظ مع «عالم الثورة» هو الطريق لتحقيق الصهيونية فى حدها الأقصى وجعل الصهيونية مقبولة عند الحركة الشيوعية الدولية على حد سواء، ومن ثم ينبغى للمابام ان «يفعل أى شئ لجعل ماكى دخيلا غريبا»، وبذلك لا تكون هناك «حاجة لحزبين شيوعيين فى بلد واحد»(٤٣).

وكانت هذه الاستراتيجية تتطلب وضع حدّ فاصل قاطع بين ماكى والمابام -على الرغم من الدرجة العالية من وحدة البرنامج بينهما- وخاصة بين ماكى ويسار المابام. وخلال خريف ١٩٤٨، جادل كثيرون من قادة المابام بعنف ضد ماكى بغية جعل التمايز بين الشيوعية والصهيونية أكثر حدة. ورفض ناحوم نير ومائير تالمى، اللذان كانا يمثلان يمين المابام ووسطه، واليعازار بيرى عضو الجناح اليسارى فيه جميعهم، مقال ايليا اهرينورج فى البرافدا الذى حظى بذيوع كبير والذى أيد إقامة دولة اسرائيل لكنه طالب فى الوقت نفسه باستيعاب اليهود وانخراطهم فى الاتحاد السوفيتى. بل لقد كان بيرى أكثر تصلبا من نيروتالمى فى الإصرار على أن الصهيونية كانت شرطا لقيام جبهة متحدة لأن:

> الصهيونية هى حقيقة وجودنا فى هذا البلد. ومن ثم، فمن المستحيل أن يكون هناك اى كيان عام أو قائمة سياسية لاصهيونيين ... والمابام لا يستطيع أن يسمح

لنفسه بأن يظهر فى مثل هذه الصورة غير العادية. إن المابام ليس شيعة منعزلة. إنه يعتبر نفسه مسؤولا عن شؤون الأمة كلها، وهو يسعى لاكتساب ثقة الغالبية الديمقراطية لهذه الأمة.

ان جبهة متحدة لا صهيونية لن تكسب الأمة، بل ستنفرها(٤٤).

ووافقت غالبية المابام على أن الصهيونية فى اسرائيل هى خط التقسيم السياسى الأساسى، ومن ثم رفضت اقتراحات ماكى بإقامة جبهة وتقديم قائمة انتخابية مشتركة، رغم أنها عرضت الإبقاء على اتصال وتعاون دائمين معه.

□ الانتخابات للجمعية التأسيسية (الكنيست الأولى)

فى ٢٥ كانون الثانى ١٩٤٩، أجرت اسرائيل انتخابات للجمعية التأسيسية. كانت الحرب قد انتهت، لكن اتفاقيات الهدنة بين اسرائيل والدول العربية الغازية لم تكن قد وقعت بعد، ومن ثم لم يبد إنشاء دولة فلسطينية فى المستقبل القريب أمرا مستحيلا. ركزت الدعاية الانتخابية للمابام على أهمية أعضائه فى البالماح وإسهامه فى العالياه، والاستيطان والدفاع. وطالب برنامج الحد الأقصى الذى عرضه بما يلى:

إقامة دولة اشتراكية، ومجتمع العمال الحر بدون استغلال أو قمع فى كل أرض اسرائيل، التى ستضم داخل حدودها غالبية الشعب اليهودى من كل منا فيه وشتاته وتبقى على علاقات السلام والأخوة مع جماهير الشعب العربى التى تعيش فى فلسطين.

وسيتحقق توحيد أرض اسرائيل بوسائل سلمية. وبعد طرد الغزاة العرب من البلاد وإقامة العرب المتبقين الساعين من أجل السلام لدولتهم، سينفذ الاتحاد الاقتصادى الذى استهدفه مشروع الأمم المتحدة للتقسيم. إن الصداقة القائمة على العلاقات الاقتصادية النافعة على نحو متبادل سترسى الأساس «لدولة حرة واحدة للشعب اليهودى العائد لوطنه والمستقر فيه ولجماهير الشعب العربى القاطنة هناك». وللحفاظ على إمكانية تحقيق هذا الهدف، عارض المابام أى اتفاقية سلام مع عبد الله أو ضم الأراضى من قبل أى دولة عربية(٤٥).

ولم يظفر هذا البرنامج بتأييد كبير بين عرب فلسطين، ليس فقط لأن المابام طالب وفقا لقراره فى٧ (تشرين الأول) ١٩٤٨، بضم اسرائيل للأراضى التى تحتلها قوات الدفاع الاسرائيلية فيما وراء حدود الأمم المتحدة للتقسيم، وإنما ايضا لأن الدولة المتحدة المستهدفة ستضم أغلبية يهودية، وبالإضافة لذلك، فإن المابام بسبب معارضة احدوت ها عفودا السابقين، لم يعلن أن العرب سيحظون بحقوق وطنية فى هذه الدولة. وإذعانا لاحدوت ها عفودا أيضا، لم يقبل المابام أى أعضاء عرب. بل تم تشجيع العرب على الاقتراع للقائمة العربية الشاملة -الكتلة العربية الشعبية- التى أقامها المابام قبل الانتخابات بثلاثة أسابيع فحسب. وكان أهارون كوهين، باعتباره رئيسا لدائرة الشؤون العربية،

يدير العمل الانتخابى للمابام بين العرب، وأصدر تعليماته بأنه:

> فى حالة توجيه اسئلة بشأن الشيوعيين ينبغى توضيح أنه فى ضوء مبادئهم الأساسية وبرنامجهم ليس هناك تقريبا أى خلاف بين قائمتنا (وقائمة) الشيوعيين فى الشؤون المتعلقة بالعرب، لكن الناخب العربى ينبغى أن يعرف أن الحزب الشيوعى جد ضعيف بين الرأى العام اليهودى ولا يحظى بشعبية لأنه ظل سنوات كثيرة يعارض التطلعات الوطنية لليهود[٤٦].

كان هذا موقف كوهين الشخصى، بيد أنه كانت هناك حقا خلافات كبيرة بين نهج الحزبين إزاء العرب، مثلما شرح كوهين فى النشرات والمذكرات الداخلية للهيئات القيادية للمابام. وبعد الانتخابات وخلال عام ١٩٤٩، قام بحملات نشيطة من أجل التزام أكثر استدامة بالعمل السياسى فى المجتمع العربى، وقبول العرب فى المابام فورا، والتغيير فى سياسة الحزب الرافضة لقبول العرب فى الهستدروت[٤٧]. وأيد يسار المابام هذه المقترحات، وعارضتها احدوت ها عفودا.

واجه ماكى باعتباره حزبا يهوديا عربيا بعد ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول)، عقبات أقل فى تقديمه لنداء موحد لكل من الناخبين اليهود والعرب، يقوم على تأييده الذى لا لبس فيه لمشروع الامم المتحدة للتقسيم. ومع ذلك، فقد ظل ماكى خارج حيفا حزبا يهوديا بصورة غالبة. وظل كثيرون من أعضائه العرب مسجونين، على الرغم من استعدادهم للاعتراف باسرائيل، عندما استولت قوات الدفاع الاسرائيلية على المعسكر الذى كان الجيش المصرى قد حبس فيه الشيوعيين من عرب فلسطين. وخلال فتح قوات الدفاع الاسرائيلية للجليل أيضا، تم القبض على الشيوعيين العرب لمقاومة دخول القوات الاسرائيلية لأراض حددتها الأمم المتحدة للدولة العربية. وتم استئناف النشاط الشيوعى فى المجتمع العربى تدريجيا خلال الأشهر التى أعقبت اجتماع الوحدة فى (تشرين الأول) باعتباره نشاطا لفروع ماكى ومؤتمر العمال العرب وأعيد تنظيم توزيع الاتحاد. وتعثرت حملة ماكى الانتخابية فى المجتمع. العربى عندما حظرت الحكومة العسكرية القيام بحملات فى المناطق العربية الواقعة تحت سيطرتها، وهو قرار تم الرجوع عنه بعد ١٠ يناير (كانون الثانى) فحسب. كما كانت الحكومة قد خططت أصلا لطبع بطاقات الاقتراع بالعبرية وحدها، لكنها قدمت بطاقات عربية فقط بعد احتجاج ماكى والمابام[٤٨]. وتأخر اشتداد ساعد ماكى باعتباره حزبا يهوديا عربيا ايضا: ففى الأراضى التى حددتها الامم المتحدة لإدراجها ضمن الدولة الفلسطينية العربية، ظلت عصبة التحرر الوطنى هى الحزب الشيوعى الوحيد، وبهذا أجريت الحملة الانتخابية فى الأراضى المحتلة باسم العصبة، وليس ماكى. وفى عكا مثلا، ألقى حنا نقّاره خطابا فى اجتماع عقدته العصبة حث فيه العرب على الاقتراع لصالح ماكى لأنه الحزب اليهودى العربى الوحيد فى اسرائيل ولأنه يقاتل من أجل حقوق كلا الشعبين على قدم المساواة. واعلن نقّاره أنه على الرغم من أنه ليس عضوا فى الحزب، فإنه سيقترع لصالح ماكى، ودعا من أيدوا إقامة دولة فلسطينية فى المناطق العربية (بما فى ذلك عكا)، وإطلاق سراح السجناء العرب، وعودة اللاجئين ونهاية القهر القومى أن يفعلوا الشئ نفسه[٤٩].

قامت دعاية ماكى الانتخابية على توجيه نداء دولى بإنشاء دولة فلسطين العربية وفق مشروع الأمم المتحدة للتقسيم فى ٢٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٧، وحماية استقلال اسرائيل، والسلام بين اسرائيل والدول العربية المجاورة، والمساواة الكاملة بين العرب واليهود داخل اسرائيل، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وإطلاق سراح كل السجناء الفلسطينيين، وإلغاء الحكم العسكرى، وتوفير وظائف لكل الفلسطينيين الذين يلتمسون عملا، وضمان أجور متساوية للعرب واليهود، وحقوق متساوية للمرأة، وتعليم مجانى ومتساو لليهود والعرب، وحرية الدين. وركز ماكى على أنه الحزب اليهودى العربى الوحيد فى البلاد(٥٠). واحتل توفيق طوبى واميل حبيبى المركزين الثانى والخامس فى قائمة ماكى، وهما موقعان مرتفعان بما يكفى لضمان التمثيل العربى فى كتلة الحزب فى الكنيست.

وأوضحت نتائج الانتخابات وجود يسار اسرائيلى قادر على البقاء(٥١). فقد كان ثلثا المقترعين لماكى ومايزيد على ٩٥ فى المائة من المقترعين للمابام من اليهود. وحصل ماكى على عدد من الأصوات العربية يعادل مثلى ماحصل عليه المابام، لكن نظرا لأن العرب كانوا يمثلون نحو ٥ فى المائة فقط من مجموع الناخبين، فقد كانت أهميتهم الانتخابية ضئيلة. وظفر ماكى بأربعة مقاعد فى الكنيست، رغم أنه فقد مقعدا منها عندما ترك «الشيوعيون اليهود العبرانيون» السابقون ماكى وانضموا إلى المابام. ومع حصول المباى على ستة واربعين مقعدا فى الكنيست، والمابام على تسعة عشر مقعدا، أمكن إقامة حكومة تحالف صهيونى عمالى قوية بين أكبر حزبين. لكن بن جوريون لم يكن مهتما بإقامة حكومة ديمقراطية اجتماعية يسارية ورفض تقديم تنازلات برامجية كبيرة للمابام. وقد حبذت احدوت ها عفودا بصفة عامة المشاركة فى حكومات بقيادة المباى، لكنها انضمت بعد أن خنقتها عجرفة بن جوريون وقراره بحل البالماح، إلى الأغلبية الساحقة فى المجلس الثانى للمابام فى رفض المشاركة فى الحكم بشروط بن جوريون(٥٢). وهكذا أصبح المابام وماكى هما المعارضة اليسارية للحكومة. وبدا المابام متمسكا بالتزاماته باعتباره حزبا اشتراكيا ثوريا، واتضح أن هناك تأييدا كبيرا لهذه السياسة بين العمال اليهود.

◻ ماركسية منغمسة فى إشكالية يهودية

رغم رفض المابام لاقتراح ماكى بتقديم قائمة انتخابية مشتركة والتفاقم الطبيعى للخلافات بين الحزبين خلال الحملة الانتخابية، فقد حافظ ماكى على اتجاهه نحو إقامة جبهة مع المابام. واقترح قائمة انتخابية مشتركة بين ماكى والمابام فى الانتخابات للمؤتمر السابع للهستدروت فى ايار ١٩٤٩، وفعل ذلك تقريبا فى كل انتخابات قطريه عامة ومحلية وخاصة بالهستدروت تلت ذلك - رغم أنه بحلول منتصف الخمسينيات، أصبحت مثل هذه المقترحات مجرد إجراء شكلى. وفى حين أنه لم تقم أى جبهة، فقد تعاون ماكى والمابام فى عدة ساحات خلال ١٩٤٩: معارضة انضمام الهستدروت للاتحاد الدولى للنقابات الحرة، تأسيس مجلس السلام الاسرائيلى، تأسيس وقيادة عصبة الصداقة الاسرائيلية السوفيتية، الدعوة لمظاهرات مشتركة فى عيد أول ايار فى اللدوالرملة يشترك فيها اليهود والعرب. كما اتضح أن الحزبين يتبينان نفس النهج إزاء القضية الفلسطينية. وقد اقترعا فى ٤ أبريل

(نيسان) ١٩٤٩ ضد تصديق الكنيست على اتفاقية الهدنة مع شرق الأردن على أساس أنها تعترف بضم عبد الله للضفة الغربية، وتعرقل إقامة دولة فلسطين العربية، وتقبل بوجود قواعد بريطانية فى أرض اسرائيل (أى على الضفة الغربية)[٥٣].

وكان سعى ماكى لإقامة جبهة مع المابام جزءا من اتجاهه للالتفاف حول إشكالية يهودية، كانت تضع قضايا الأمن الاسرائيلى ، والعالياه، ومصير اليهود الأوروبيين فى مركز المناقشة السياسية وتنزل «القضية العربية» لمنزلة ثانوية. وعلى الرغم من رفض ماكى الواضح للصهيونية، فقد شارك المابام واليسار الصهيونى تعزيفهم للقضايا السياسية الرئيسية التى كانت تواجه اسرائيل فى ١٩٤٨-٤٩. وتبنى ماكى موقفا وطنيا اسرائيليا فى معارضة إنشاء أرض محايدة حرام بين مصر واسرائيل، ولجنة الهدنة المشتركة التى أنشئت فى محادثات الهدنة الاسرائيلية العربية فى ١٩٤٩، وتدويل القدس مثلما نصّ عليه مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، مؤكدا أن هذه التدابير قد تعزز الوجود العسكرى الامبريالى فى الشرق الأوسط وتقلص استقلال اسرائيل[٥٤]. وكان كل من ماكى المابام جدّ مستريبين فى الضغط الأمريكى على اسرائيل لإعادة بعض اللاجئين الفلسطينيين[٥٥]. ولأول مرة فى تاريخه، أعرب ماكى عن قلقه بشأن استيعاب العالياه: واشتكى مؤتمر لجنود قوات الدفاع الاسرائيلية الشيوعيين من أن المتطوعين الأجانب، وكثيرين منهم من الديمقراطيات الشعبية من شرق أوروبا، لايلقون معاملة متساوية مع غيرهم، مما قد يدفعهم لترك اسرائيل[٥٦].

وبحلول نهاية ١٩٤٨، بدأت رومانيا والمجر وبولندا تقيد الهجرة اليهودية وتقدم اليهود للمحاكمة بسبب نشاطهم الصهيونى. عارضت عال هعمشمار هذه التدابير باعتبارها تتعارض مع «المفهوم الستالينى للتحرر الوطنى» وهاجمت ماكى على تأييده غير الانتقادى للديمقراطيات الشعبية على الرغم من قيودها على العالياه[٥٧]. عقد المؤتمر الحادى عشر لماكى فى أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٩ مع احتدام الجدل مع المابام حول مسألة العالياه. وأعلن فلنر للمؤتمر أن «الخلاف بين الماركسية والصهيونية لا ينصب على مساندة الدولة، العالياه والهتيا شفوت (الاستيطان). فالماركسيون لايساندون العالياه فقط، وانما يحاربون من أجل برنامج اقتصاد للوظائف والإسكان يسمح باستيعاب عالياه كبيرة ويمنع المعاناة الكبيرة للعوليم (المهاجرين)»[٥٨]. وأكد السكرتير العام ميكونس فى خطابه الختامى للمؤتمر على تأييد فلنر للعالياه قائلا: «إن العالياه لاسرائيل ليست الصهيونية. إن الصهيونية ترى العالياه باعتبارها حلا للمشكلة «اليهودية»[٥٩]. وفى حين تبنى فلنر البرنامج الصهيونى للعالياه، أكد أهمية تكثيف النضال الايديولوجى ضد الصهيونية. وقال إن ماكى أهمل هذه المهمة فى الآونة الأخيرة، لرغبته فى إقامة جبهة متحدة مع المابام. وصنف فلنر كل الصهيونية، بما فى ذلك صهيونية المابام الاشتراكية، باعتبارها «نزعة قومية بورجوازية» وشجب «تجميع المنفيين» باعتباره شعارا طوباويا رجعيا.

وعكست تقارير وخطب قادة ماكى اليهود فى المؤتمر الحادى عشر تنازلات الحزب للخطاب الصهيونى. فتعبير عالياه مثلا كان بدعة فى لغة ماكى: فقد استخدم المتحدثون فى مؤتمر الحزب

العاشر تعبير «هجيراه الهجرة وهو تعبير طبيعي أكثر بدلا من العالياه، وذلك لأنه ليست له الإيماءات الروحية التى أضفتها الحركة الصهيونية عليه. كما أن تعبير هيتاشقوت (الاستيطان) ايضا كانت له إيماءات صهيونية عمالية، وكان يستخدم عادة فى ارتباط بالاستيطان الزراعى، الذى كان ماكى يعتبره تطورا طوباويا يتطلع للوراء يتعارض مع الدور الطليعى للطبقة العاملة الحضرية. وبالاضافة لذلك، فإن فلنر وميكونس بتركيزهما على الخلافات الأيديولوجية وليس البرنامجية بين الماركسية والصهيونية، تجنبا المواجهة المباشرة مع الجانب الاستيطانى الاستعمارى للمشروع الصهيونى: توطين المهاجرين اليهود على أراضى العرب سابقا.

وبالطبع، عارض ماكى كل أنواع التفرقة والقمع ضد عرب فلسطين. وأيدّ تقرير اللجنة المركزية للمؤتمر بثبات حق عرب فلسطين فى تقرير المصير وحقهم فى إقامة دولة كتعبير عن تطلعاتهم الوطنية العادلة. ولكن بدلا من أن يحدد التقرير أن الحدود بين اسرائيل ودولة فلسطين العربية ينبغى أن تكون هى حدود مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، فقد نص على أنها حدود تقررها «الدولتان فى مفاوضات ودية فى ضوء مصالح العمال واستقلال وحرية الشعبين، ولنجاح النضال ضد الإمبريالية وأذنابها»[٦٠].

اتخذت الخطوة الأولى للتراجع عن خطوط التقسيم باعتبارها أساسا إقليميا لتقرير المصير الفلسطينى بالفعل فى أواخر ابريل (نيسان ١٩٤٩)، عندما اختفت الإشارات إلى عصبة التحرر الوطنى من الاتحاد وكول هاعام بدون تفسير. وحسب ما يقول إميل حبيبى، فإن ماكى تخلى عن التزامه بالإبقاء على العصبة باعتبارها منظمة مستقلة فى الاراضى الفلسطينية التى احتلتها إسرائيل خلال الحرب، والنضال من أجل منع طرد العرب ومنحهم حقوقهم المدنية. وكانت الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الغايات هى الإصرار على تطبيق القوانين الاسرائيلية على هذه الأراضى[٦١]. وحيث أن المجتمع العربى كان فى ظروف يائسة، فقد كان الأمر يتطلب بصفة عاجلة اتخاذ تدابير فورية لتحسين أحواله. ومع ذلك، فإن التخلى عن الوجود المنفصل للعصبة كان يشكل أيضا قبولا فعليا للأمر الواقع الإقليمى والاعتراف بأن دولة فلسطين العربية لن تقام فى المستقبل القريب. ويوضح اختفاء العصبة، رغم أنها كانت فى مطلع ١٩٤٩ موجودة كبناء شكلى فى أماكن مثل عكا والناصرة، تسليم ماكى بأن النجاحات العسكرية الصهيونية ستحدد جدول الأعمال السياسى. ولم يقم أى حزب شيوعى آخر فى الشرق الأوسط بمثل هذا التكيف مع الوضع القائم الجديد.

وعلى الرغم من أن تنازلات ماكى للإجماع الصهيونى كانت أقل بكثير من تنازلات المابام، فقد جرى تبريرها بنفس التعابير الاستطرادية: إن إنشاء اسرائيل كان انتصارا للقوى المعادية للامبريالية فى الشرق الأوسط، وكان تدعيم هذه الدولة هدفا تقدميا مشروعا. وكان اليسار العربى الإقليمى ضعيفا وغير منظم، ولم يكن هناك سبب للدفاع عن الطموحات الإقليمية للحكام العرب الرجعيين المتحالفين مع بريطانيا العظمى، الذين كانوا يقمعون بصورة نشيطة طموحات الشعوب فى بلادهم. ولم يمارس الأعضاء العرب فى ماكى تأثيرا كبيرا على اتجاه الحزب لعدة سنوات بسبب اختلال التنظيم

الاجتماعي والسياسي للمجتمع العربي الفلسطيني بعد ١٩٤٨ والقمع المستمر الموجه ضده من قبل السلطات الاسرائيلية. وبالإضافة لذلك، كان القلق على ضحايا النازية اليهود أمرا طبيعيا بالنسبة لحركة وضعت النضال ضد الفاشية والحرب في مركز جدول أعمالها السياسي الدولي ومن المؤكد أن ماكي لم يكن واعيا بالمدى الذي أسهم به اتجاهه بعد ١٩٤٨ في إضفاء الشرعية على المشروع الصهيوني، وعلى الرغم من تنازلاته للخطاب السياسي الصهيوني، وعلى الرغم من تنازلاته للخطاب السياسي الصهيوني، فإنه لم تكن هناك قوة سياسية في اسرائيل فاقته صلابة واستمرارية في نضاله من اجل الدفاع عن حقوق الأقلية العربية في فلسطين مع التمسك بمبدأ حق عرب فلسطين في تقرير المصير.

صعود اليسار في المابام وانهياره

لم يثر الجدل بين ماكي والمابام في خريف ١٩٤٨ بسبب سياسات أوروبا الشرقية تجاه الهجرة فقط، فقد شعرت قيادة المابام، خاصة الجزء الموجود منها في كيبوتس ارتسى، أيضا بالخطر لأن ماركسية ماكي الأكثر اتساقا اجتذبت بعض أعضاء المابام وقوضت السلطان الايديولجي للتوليفة الاشتراكية الصهيونية للمابام، فطالما كان يعتبر نفسه حزبا اشتراكيا ثوريا في المعسكر الموالي للسوفيت، استطاع ماكي أن يظفر بأعضاء من المابام ببيان أوجه عدم الاتساق بين نظرية المابام وممارسته. ومن بين المنضمين للمابام، المجذب إلى ماكي بصفة خاصة الأعضاء الشبان في كيبوتس ارتسى وعمال المدينة. فعلى سبيل المثال في انتخابات ١٩٤٩، اقترع ثلاثة أعضاء في كيبوتس باركاي الذي كان قد أنشئ مؤخرا لصالح ماكي. وبعد ذلك تم طرد واحد منهم، وهو مسؤول منتخب، من الكيبوتس باقتراع ثمانية ضد ثلاثة لانتهاكه الجماعية الايديولوجية (وهي صيغة كيبوتس ارتسى للمركزية الديمقراطية) لكن خمسة وسبعين عضوا من أعضاء الكيبوتس امتنعوا عن التصويت، وهي علامة خطرة في مجتمع جماعي يخلع أهمية قيمة عالية على الانسجام الاجتماعي والسياسي[٦٢]. وفي حزيران، انضم ثمانية وعشرون من الأعضاء الشبان في كيبوتس زيكيم، منهم الاعضاء القياديين السابقين لها شومير هاتسعير في رومانيا، إلى ماكي، وتم طردهم هم أيضا بإصرار من سكرتارية كيبوتس ارتسى - وان كان ذلك قد تم رغم معارضة نحو أربعين عضوا في زيكيم اقترعوا ضد طردهم[٦٣]. ومما هو جدير بالملاحظة أيضا حقيقة أن «مجموعة من أعضاء المابام» أرسلت تهنئة لمؤتمر ماكي الحادي عشر ودعت للتعاون وقيام جبهة لليسار بين الحزبين[٦٤]. تبين هذه الأحداث، ورد الفعل الحاد تجاهها من قبل قادة المابام وكيبوتس ارتسى، أنه على الرغم من تصميم قيادة المابام على أن الصهيونية تشكل حدا منيعا يفصل بين ماكي والمابام، فإن هذا الخط كان قابلا للاختراق في الواقع، وكان ذلك في غير صالح المابام عادة.

وعلى الرغم من أن الجناح اليساري في المابام كان مكونا من أقلية تمثل ٢٠ - ٣٠ في المائة من أعضاء الحزب البالغ عددهم سبعة وأربعين ألف عضو في ١٩٥٠ - ٥٢، فقد سيطر على الصورة العامة للحزب[٦٥]. ومع ذلك، فقد كان يسار المابام منقسما هو نفسه. فقد كان سنيه وأتباعه الحضريون في الأساس يتحركون بالميول الماركسية الأرثوذوكسية للمشاعر الطبقية، ويحركهم في

المحل الأول، الولاء للسوفيت. فنادرا ما استخدم سنيه رموز وشعارات المعجم الصهيوني. وعلى النقيض من ذلك، كانت المشاعر الصهيونية هي المحرك الأول لريفتن وبيري وأتباعهم في كيبوتس آرتسي، رغم أنهم كانوا يؤكدون أن الخلاف بين المابام والحركة الشيوعية الدولية يقتصر على المسألة الوطنية اليهودية. ومثلما فسر بيري فإنه «بالنسبة لنا، فإن النضال الوطني - الصهيونية، تجميع الشتات - ليس نضالا من أجل التحرر الوطني فحسب، بل إنه وسيلة للقيام بثورتنا الاشتراكية»(٦٦). ويمكن تحقيق الوحدة الكاملة مع الحركة الشيوعية الدولية فقط بعد الاعتراف بالتوليفة الاشتراكية الصهيونية باعتبارها الطريق اليهودي للثورة.

ونظرا لأن يسار الكيبوتس ألحّ على أهمية المهام الصهيونية للطبقة العاملة، فقد عارض التعاون مع ماكي بشأن القضايا الوطنية اليهودية. وعلى الرغم من المواقف المشتركة الكثيرة بشأن النزاع العربي الاسرائيلي، فقد كان التعاون بشأن هذه القضية معدوما تقريبا، رغم أن المابام وماكي اقترعا معا ضد قانون أملاك الغائبين في ١٩٥٠. وفي المقابل، فيما يخص القضايا السياسية العالمية التي كان لأعمال المابام تأثير عملي قليل عليها - مثل معارضة تسليح المانيا الغربية وضمها لحلف الاطلنطي، ومعارضة قبول معونة الولايات المتحدة، ومعارضة التدخل الامريكي في كوريا - اقترع المابام وماكي معا في الكنيست، وتظاهر أعضاؤهما معا في الشوارع(٦٧).

إن اليسار عندما لم يضع القضايا العربية - الاسرائيلية في قلب الصراع الحزبي الداخلي في المابام، سمح لنفسه بأن يصبح مهمشا بصورة متزايدة في هذه الساحة. وقد اشتكى أهارون كوهين مرارا وتكرارا من أن نشاط الحزب في المجتمع العربي لم يكن كافيا قبل انتخابات ١٩٤٩، وأنه لم يكن متسقا وكافيا بسبب نقص الكوادر والتمويل بعد ذلك، وأنه تعثر بسبب التقاعس عن قبول العرب باعتبارهم أعضاء كاملين في الحزب عندما كانت عدة عشرات منهم راغبين في الانضمام إليه. إذ قدم خمسة وعشرون عربيا التماسا إلى المجلس الثالث للمابام في نوفمبر ١٩٤٩ يطلبون فيه الانضمام للحزب(٦٩). وردا على ذلك، أقام المجلس قسما عربيا منفصلا ظل أعضاؤه غير كاملي العضوية في الحزب. وأضيف أربعة من العرب إلى الأعضاء اليهود الأحد عشر في دائرة الشؤون العربية، التي عملت باعتبارها قيادة القسم العربي وهيئة التنسيق بينهم وبين الحزب. ومع ذلك، فقد حافظ المابام على لجام نشاط القسم العربي مشددا بين يديه. فخلال الخمسينيات مثلا، كان يوسف فاشتيز يحرر صحيفته العربية، المرصاد. وحتى بعد أن أصبح العرب أعضاء كاملي العضوية في المابام في أعقاب انقسام احدوت ها عفودا في ١٩٥٤، كان اليهود يوجهون دائرة الشؤون العربية حتى ١٩٦١، وكان ٥٠ في المائة على الأقل من أعضاء الدائرة من اليهود.

وفي نوفمبر ١٩٥٠، استقال أهارون كوهين كرئيس لدائرة الشؤون العربية. ولا تذكر أوراقه الشخصية سبب رحيله -وهو إغفال في سجل مفصل لنشاطه الذي يعكس ولاءه الذي لا يهتز للحزب- ولكن من الواضح أن مواقفه بشأن «القضية العربية» في ذلك الوقت كانت تعتبر جدّ راديكالية من قبل غالبية المابام وكيبوتس ارتسي. وأعلن رستم باستوني، وهو عضو قيادي في

القسم العربى عمل سكرتيرا للشؤون العربية للمجموعة البرلمانية للمابام، احترامه لكوهين واعتبر رحيله صفعة للقسم العربى ولتطور المابام صوب الأممية، وكان يعتقد أن كوهين هو الوحيد فى الحزب الذى أصر على قبول العرب فورا. ساءت علاقة خليفتى كوهين، يوسف فاشتيز واليعازر بيرى مع باستونى. بينما طالب باستونى، وهو ينتقد أسلوب فاشتيز «الدكتاتوري» فى العمل، بعودة كوهين لمنصبه وهدد باستقالة أعضاء القسم العربى القياديين إن لم تصغ دائرة الشؤون العربى لآرائهم[70].
وأيا كانت القضايا الشخصية فى هذا النزاع، فقد كان رحيل كوهين من دائرة الشؤون العربية وانسحابه الفعلى اللاحق من القيادة فى المابام، هزيمة حاسمة لليسار بشأن القضايا العربية الإسرائيلية. لقد كان كوهين هو اليسارى الوحيد فى المابام الذى تتوافر له المعرفة والالتزام والمكانة فى المجتمع العربى بما يكفى لجعل العلاقات العربية الاسرائيلية مكونا رئيسيا فى برنامج اليسار.

وقبل المؤتمر الحزبى الثانى للمابام فى يونيو (حزيران) ١٩٥١ مباشرة، كانت اتجاهاته الثلاثة قد تبلورت فى فصائل منظمة على أساس حلقى. فانضمت هاشومير ها تسعير إلى سنيه وأتباعه، والشيوعيين العبرانيين السابقين وفصيل يتسماكى من بوعيلى تسيون، لتشكيل جبهة وحدة الحزب التى سيطرت بقيادة مئير يعارى ويعكوف حزان ويتسحاق يتسحاقى، على ٦٠ فى المائة من الأصوات فى المؤتمر. وسيطرت احدوت هاعفودا على ٣٥ فى المائة من الأصوات، وسيطرت حليفتها، مجموعة ايريم من بوعيلى تسيون اليسارية على ٥ فى المائة. واتفقت احدوت هاعفودا ومجموعة ايريم على كافة المسائل فيما عدا قبول العرب فى الحزب وفى الهستدروت. وكانت المهمة الأساسية للمؤتمر هى اعتماد برنامج للحزب، التى قدمت الفرق الثلاث جميعها مشروعات له. وتضمنت قضايا الخلاقف الأساسية بين جبهة الوحدة واحدوت هاعفودا ايريم (١) اعتماد الماركسية اللينينية أو البوروشوفية كأيديولوجية للحزب، (٢) الانخراط فى المعسكر الشيوعى الدولى بالاعلان الواضح بأن الاعتراف بالصهيونية هو الخلاف الوحيد بين تلك الحركة والمابام، (٣) السماح بالعضوية العربية فى الحزب، (٤) الحفاظ على تنظيم الحزب كأقسام أو فرض قاعدة الأغلبية[71]. وبالإضافة لذلك، كان معظم أعضاء أحدوت ها عفودا يريدن قبول شروط الماباى للانضمام للحكومة، فى حين كانت جبهة الوحدة تفضل موقف المعارضة مالم يحصل المابام على بعض التنازلات البرامجية من الماباى.

وعقد القسم العربى مؤتمره الخاص فى ابريل (نيسان) ١٩٥١، حيث اعتمد بيانا يطالب بإعادة توحيد البلاد - بما فى ذلك ضفتى الأردن معا، وبذلك يزيد عدد العرب فى الدولة الموحدة - مع حق كلا الأمتين فى تقرير المصير وحق اللاجئين الذى لا لبس فيه فى العودة. وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى - الماركسية اللينينية، وإلغاء أقسام الحزب، وبالطبع العضوية العربية فى الحزب - كان القسم العربى يشاطر جبهة الوحدة مواقفها[72].

وكان المابام كله يتطلع لإعادة توحيد البلاد، رغم أن هاشومير ها تسعير (فى معارضة لاحدوت ها عفودا) أصرت على أن تتم هذه العملية سلميا. واقترحت جبهة الوحدة الاعتراف بحق عرب فلسطين فى تقرير المصير والاستقلال فى تلك الأجزاء من البلاد خارج دولة اسرائيل، فى إطار

اتحاد اقتصادى يسمح لليهود والعرب بأن يستوطنوا فى أى مكان من أرض فلسطين السابقة تحت الانتداب (ويعنى ذلك فى الواقع، تأييد مكاسب اسرائيل الإقليمية فى حرب ١٩٤٨-٤٩ بالكامل مع معارضة ضم عبد الله للضفة الغربية)[٧٣]. وكانت صياغات برنامج الحزب الجديد (والذى عُرف ببرنامج حيفا) تتفق بصورة أساسية مع مقترحات جبهة الوحدة، وإن جاءت أقل وضوحا. وعلى الرغم من أن أحدوت ها عفودا هاجمت جبهة الوحدة على مطالبتها بعودة كل اللاجئين الفلسطينيين[٧٤]، فإن مواقف برنامج حيفا بشأن قضية اللاجئين، كانت جدّ قريبة من مواقف جبهة الوحدة بما يثبت أن هذا الادعاء غير صحيح. وطالب برنامج حيفا اسرائيل بأن «تشترك فى حل مشكلة اللاجئين الباحثين عن السلام فى سياق تسوية سلمية شاملة تشمل الدول العربية وفى اتفاق مع خطط اسرائيل للتنمية»[٧٥]. كما طالب بالحقوق المدنية الشاملة للعرب للأقلية العربية فى اسرائيل:

الغاء الحكم العسكرى، إجراء انتخابات البلديات فى المحليات العربية، وضمان الأجر المتساوى للعمل المتساوى، العضوية فى الهستدروت، حق العمل، وأسعار عادلة ومتساوية للمنتجات الزراعية، وما إلى ذلك. وهكذا تم التوصل لحلول وسط للصياغات فيما بين مواقف جبهة الوحدة واحدوت ها عفودا، مما عكس الدور القيادى للجبهة فى الحزب، والتأثير القوى للجناح اليسارى فى جبهة الوحدة على جوانب النزاع العربى الاسرائيلى التى يقع حلها فى مستقبل غير محدد.

ومع ذلك، ففيما يتعلق بالقضايا التى كانت تعنى إحداث تغيير مباشر - قبول أعضاء عرب فى الحزب وإحلال قاعدة الأغلبية محل تكافؤ الأقسام - أعلن برنامج حيفا عن نية المابام فقط فى التطور إلى حزب إقليمى للطبقة العاملة بأسرها. وطالب القسم العربى بفتح أبواب الحزب للعرب فورا، وتحدث اليسار - سنيه وكذلك سميخا فلابان ومردخاى بنتوف من كيبوتس ارتسى - صراحة عن الحاجة إلى اتخاذ خطوات محددة نحو تحقيق هذا الهدف[٧٦]. وهددت احدوت ها عفودا بالانقسام إذا قررت أغلبية المؤتمر قبول العرب أو تصفية الأقسام، فرضخت جبهة الوحدة (بما فى ذلك اليسار) لهذا الإنذار.

وفيما يتعلق بالقضايا الايديولوجية والتنظيمية والعربية الاسرائيلية، كان يسار المابام (إلى جانب الوسط بقيادة يعارى وحزان) مستعدا للحل الوسط أو الرضوخ لاحدوت ها عفودا بغية الحفاظ على وحدة الحزب. ومع احتدام الحرب الباردة وانتهاج الحكومة الاسرائيلية للتحالف مع الغرب بصورة نشيطة، أصبح «الاتجاه نحو قوى الغرب» والتوحد مع «عالم الثورة» بقيادة الاتحاد السوفيتى، القضية الأساسية التى تحدد اليسار داخل المابام. ومع ذلك، فإن انبعاث العداء للسامية فى شرقى أوروبا، بالإضافة للقيود السابقة على الهجرة اليهودية، جعل من الصعب بصورة متزايدة الدفاع عن ارثوذوكسية موالية للسوفيت فى إطار خطاب صهيونى. وتعرض يسار المابام للاختبار بشأن الاتجاه الدولى، لكنه لم يستطع أن يصمد للتحدى الذى واجهه فى هذا، وكان ذلك هو أضعف المواقف المميزة له.

وفى ١٢ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥٢، أعلنت حكومة تشيكوسلوفاكيا أن مردخاى

أورين، الذى كان قد سافر إلى أوروبا لحضور اجتماع للاتحاد العالمى للنقابات، قد اعتقل بصدد الاتهامات الموجهة إلى رودلف سلانسكى وقادة آخرين للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى معظمهم من اليهود - من بينها أنهم قوميون بورجوازيون يهود وعملاء صهيونيون مسؤولون عن تشجيع هجرة اليهود التشيك إلى اسرائيل ومساعدة اسرائيل فى حرب ١٩٤٨-٤٩ وكانت محاكمة سلانسكى مكيدة استخدمت العداء الصاخب للسامية لتملق الجماهير غير اليهودية كسبا لرضاها وبذلك تكفل التفوق المطلق للاتحاد السوفيتى فى شرقى أوروبا والقضاء على أى اتجاهات تيتوية مستقلة. واتهم أورين بالتجسس، «لإثبات» أن للمتهمين صلات باسرائيل والحركة الصهيونية. واهتز المابام لأعماقه وهو يرى قائدا لكيبوتس ارتسى يترك أسيرا فى وسط هذا العداء المحموم للسامية ومتهما بتهم شائنة هى العداء للشيوعية على الرغم من ولائه المتقد للاتحاد السوفيتى وعلاقاته الوثيقة مع كثيرين من القادة الشيوعيين فى شرق أوروبا.

وأعلنت افتتاحية عال همشمار أن المابام كان واثقا من براءة أورين وشجبت محاكمة براغ(٧٧). وعارض اليسار هذا الموقف. وطرح ريفتن المسألة صراحة أمام اللجنة المركزية: «من المستحيل أن تكون جزءا من (عالم الثورة) بدون إن نساند براغ». وقال سنيه إن المحاكمة طرحت «خيارا بين التضامن الوطنى والتضامن الدولى»، وإنه «فى هذه المسألة كان ينبغى أن يسود التضامن الدولى». وأعرب يعارى كاتب افتتاحية عال همشمار عن الرأى المخالف:

> إننا نواجه مشكلة ضياع عالمنا الصهيونى أو نفقد عالمنا الاشتراكى ... وأعتقد انه ينبغى لنا أن نناضل للدفاع عن الصهيونية، ليس فقط صهيونية المابام، وإنما تحرير أمة اسرائيل بأسرها ... لن أقف مؤيدا لمحاكمة معادية للصهيونية، ومن الواضح أن هذه محاكمة معادية للصهيونية»(٧٨).

وفى ختام مناقشات اللجنة السياسية، كان الاقتراع هو ستة وعشرون ضد سبعة، لصالح تأييد افتتاحية عال همشمار.

وفى أوائل ديسمبر (كانون الاول) ١٩٥٢، حاولت قيادة جبهة الوحدة تسوية الخلافات داخل صفوفها باعتماد قرار بشأن محاكمة براغ اقترحه يعارى وعدّله ريفتن وبيرى وسنيه. وقدم القرار إلى مجلس المابام فى ٢٤ (كانون الأول)، لكن احدوت ها عفودا ومجموعة ايريم رفضاه باعتباره نقدا غير كاف للنظام التشيكى (وبالتالى للاتحاد السوفيتى). وعندئذ دبّر يعارى وحزان حلاً وسطا مع احدوت ها عفودا رايريم حول قرار جديد، عارضه ريفتن وبيرى وسنيه رغم ذلك، لأنه وسع نطاق النقد الموجه لمحاكمة براغ ليصبح خطا معاديا للسوفيت. واستغل يعارى وحزان انضباط جبهة الوحدة ليكفلا مرور قرار الحل الوسط، على الرغم من معارضة كل من الكيبوتس واليسار الحضرى، وقد أقره المجلس باقتراع ٢٣٢ لصالحه و٤٨ ضده وامتناع ١٨ وغياب ١٠٤. وعلى الرغم من هذا الاقتراع الساحق، لم يكن جاليلى وقادة احدوت ها عفودا الآخرون راضين وكانوا يريدون أن يطرد من المابام كل من عارض القرار وبرّر محاكمة براغ. ودافع ريفتن عن سنيه، فى حين حاول آخرون فى

كيبوتس ارتسى بعصبية أن يوقفوا المناقشة خشية حدوث انقسام فى صفوفهم[٧٩].

ونتيجة للاقتراع فى مجلس المابام، فى ١٣ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٣، أعلن عضو الكنيست موشى سنيه وادولف بيرمان ومستشار مدينة تل ابيب بنحاس توبن أنهم يتركون جبهة الوحدة وينظمون قسما يساريا داخل المابام. وأصدر القسم اليسارى بيانا يؤكد الولاء لبرنامج حيفا ويدعو إلى (١) إلغاء قرار المجلس بشأن محاكمة براغ، (٢) عودة من اقترعوا ضد القرار، بما فى ذلك السكرتير السياسى ريفتن إلى مواقعهم القيادية، (٣) المقاومة الايديولوجية والتنظيمية لليمين فى الحزب، (٤) الانفصال عن اللجنة التنفيذية الصهيونية وعن اللجنة التنفيذية للمؤتمر اليهودى العالمى، (٥) تعزيز الوحدة بين الكيبوتس وعمال المدنية، (٦) إقامة جبهة متحدة مع ماكى، (٧) قبول أعضاء عرب فى الحزب فورا، (٨) إجراء انتخابات لمؤتمر جديد للحزب[٨٠]. واقترعت أغلبية سكرتارية القسم العربى مؤيدة لمواقف القسم اليسارى، وانضم باستونى إلى سنيه وبيرمان وتوبن فى قيادة القسم اليسارى. وأيد القادة العرب اليسار لأنهم كانوا يؤمنون بانهم المجموعة الوحيدة التى قاتلت بثبات من أجل قبول العرب كأعضاء كاملين للمابام[٨١].

وطالبت اللجنة المركزية للمابام بحل القسم اليسارى بحلول ٢٥ (كانون الثانى) وبأن يقدم قادته استقالاتهم من الكنيست ومجلس مدينة تل ابيب مع جبهة الوحدة وأن يتخلوا عن مواقعهم فى اللجنة المركزية، وفى هيئة تحرير عال همشمار، ومجلس السلام الاسرائيلى، وعصبة الصداقة الإسرائيلية السوفيتية. رفض القسم اليسارى هذا الإنذار، وفى ٢٨ يناير (كانون الثانى) اقترع مجلس المابام لطرد القسم اليسارى من الحزب، متجاهلا كل الاعتراضات بأن لاشئ فى بيان القسم اليسارى يتعارض مع برنامج حيفا أو يمثل رأيا لم يتم الإعراب عنه فى المابام من قبل[٨٣]. واقترعت قوى يعارى وحزان مع احدوت ها عفودا مع الطرد، على الرغم من المعارضة من داخل جبهة الوحدة بقيادة ريفتن وبيرى وبريمنجر (من الشيوعيين العبرانيين السابقيين)، وآخرين.

وأجبر الانقسام داخل صفوف جبهة الوحدة وكيبوتس ارتسى، يعارض وحزان على توضيح الموقف الايديولوجى للمابام. فرفضا بحزم اتجاه القسم اليسارى لأن يستبدل بالتوليفة الاشتراكية الصهيونية للمابام، الولاء أولا للماركسية والأممية. وفى اللحظة الحاسمة للمواجهة، ترجما أولوية العنصر الصهيونى فى رؤيتهما العالمية إلى تفضيل استراتيجى لوحدة «القوى الصهيونية الرائدة» (هاشومير ها تسعير واحدوت ها عفودا) على وحدة اليسار هاشومير ها تسعير وسنيه)، على الرغم من التحالف السابق للآخرين. وفى أعقاب الصدام مع سنيه، تم استبعاد من عارضوا طرد القسم اليسارى من قيادة جبهة الوحدة[٨٤]. كما طهرت اللجنة التنفيذية لكيبوتس أرتسى صفوفها من الذين اقترعوا ضد قرار براغ فى مجلس المابام أو عارضوا طرد القسم اليسارى لانتهاكه الجماعية الايديولوجية[٨٥].

واعتبر قادة كيبوتس ارتسى هذه القضية أساسية جداً لدرجة أنهم قبلوا المساعدة من قوات الأمن العام فى إخراج انصار سنيه من الكيبوتسات قسرا[٨٦]. ونظم كل كيبوتس استفتاء/ قسما

بالولاء لأعضائه يطالبهم بالاقتراع على قرار يعرب عن (١) تأييد قرار مجلس المابام بشأن محاكمة براغ، (٢) «الالتزام المطلق» لكل أعضاء كيبوتس ارتسى بتأييد مواقف جبهة الوحدة والحزب، وقبول مبدأ الجماعية الايديولوجية، والخضوع لنظام الحركة والجبهة والحزب، (٣) إدانة النشاط الحلقى (أى التعاطف مع القسم اليسارى) داخل الكيبوتس، كيبوتس ارتسى، وجبهة الوحدة[٨٧]. وامتنع مايزيد على ٢٠ فى المائة من أعضاء كيبتس آرتسى عن الاقتراع أو اقترعوا معارضين ضد البند الأول من القرار، وكان ذلك إعرابا عن التعاطف السياسى مع سنيه و/أو ريفتى وبيرى[٨٨]. وكانت المعارضة قوية بصفة خاصة فى عين شيمر (كيبوتس ريفتنى)، ميسيلوت، هار إل، ليهابوت هاباشان، كرميه، زيكيم، وشوفال. وتم طرد مايزيد على مائتين من أعضاء الكيبوتس بسبب معارضتهم السياسية، بما فى ذلك مجموعات كبيرة من عين شيمر وشوفال. كما تم طرد عدد أصغر من أعضاء كيبوتس ميثوحاد، منهم مجموعة من يارون وغالبية أعضاء ياد حانا، الذين بقوا فى هذا فى الكيبوتس على الرغم من الجهود المبذولة لترحيلهم منه. كما اتخذت إجراءات انتقامية ضد اليساريين الذين بقوا فى الكيبوتسات. فقد استبعد اهارون كوهين مثلا من وظيفة التدريس فى المدرسة الثانوية فى الكيبوتس الذى يعيش فيه.

وبحلول أوائل ١٩٥٤، كان قد تم تطهير صفوف كيبوتس ارتسى. ودُعى قادة الكيبوتس والمدينة الذين اقترعوا ضد قرار محاكمة براغ فى اجتماع مجلس المابام فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٢ والذين ظلوا فى الحزب، للعودة لقيادة جبهة الوحدة[٨٩]. وعاد بيرى وريفتنى وكوهين وفلابان للجنة التنفيذية لكيبوتسى ارتسى. ولتوحيد كيبوتسى ارتسى حول طرد اليسار ونتائجه السياسية، قدم يعارى تلخيصه الايديولوجى للنضال ضد سنيه لتعتمده اللجنة التنفيذية[٩٠]. وحاول بيرى أن يدحض نظريات يعارى بتقديم رؤية عالمية ماركسية وأحادية كانت البوروشوفية فيها مجرد «صياغة ماركسية للمسألة اليهودية» وليست نظرية مستقلة، ولبيان أن رفضه للأطروحة الاشتراكية الصهيونية يختلف عن رفض سنيه (الذى يصفى الصهيونية)، أعلن بيرى أنه سيصوت لصالح رأى يعارى - رغم أنه امتنع هو وخمسة آخرون[٩١].

وفى المجلس الثامن لكيبوتس ارتسى، الذى عقد فى ابريل (نيسان) ١٩٥٤ للتصديق على أطروحته، هاجم يعارى، بيرى وريفتى شخصيا وهدد بطردهما من الحركة إن لم يقوما بنقد ذاتى ويحلا مجموعتهما. دافع بيرى عن موقفه بحماس. وفى هذا التاريخ المتأخر، عندما كان قد خسر المعركة فعلا، حدّد «المسألة العربية» باعتبارها لبّ الخلاف: «هناك قضية واحدة استخدمت دوما كعلامة تحديد فاصله لها شومير ها تسعير، كانت تعنى ملامح مظهرها العام هى المسألة العربية»[٩٣]. وكان فلابان قد أبدى من قبل نفس الملاحظة فى اللجنة التنفيذية لكيبوتس ارتسى، حيث اشتكى من ان «رد فعل كل الكيبوتسات المهمة فى كيبوتس ارتسى» إزاء غارة قيبيه (انظر الفصل الأول)»[٩٤]. ومع ذلك، ففى النهاية أعلن بيرى وريفتن وباقى يسار كيبوتس ارتسى ولاءهم

لوحدة هاشومير ها تسعير وأنهوا الصراع ضد أطروحات يعارى.

كان ديفتين وبيرى قد هزما حينذاك داخل كيبوتس ارتسى، ومع ذلك استمرت العلاقات بين جبهة الوحدة واحدوت ها عفودا فى التدهور، وبلغت هذه العملية ذروتها فى أغسطس (آب) ١٩٥٤ فى انقسام وقع فى المابام وأدى إلى إعادة تشكيل احدوت ها عفودا كحزب مستقل. وشرع المابام، الذى أصبحت فيه هاشومير ها قوة راجحة بصورة غالبة، فى قبول العرب فى صفوفه بل وخضع، لعملية اكتساب الطابع الراديكالى الاسمى مجددا. ومع ذلك، فقد تحطم يسار المابام وتحطمت معه أى فرصة فى أن يشكل المابام بديلا رافضا للهيمنة للخطاب الصهيونى السائد بشأن القضايا العربية الاسرائيلية أو حتى صوتا للمعارضة داخله يقسم بالثبات والاتساق.

□ الحزب الاشتراكى اليسارى

أصبح كيبوتس ارتسى ساحة بارزة للصراع ضد اليسار فى المابام لأن يعارى وحزان ضمنا، باستغلال مبدأ الجماعية الايديولوجية، تحقيق نصر حاسم هناك. لكن يسار المابام كان ظاهرة حضرية فى المحل الأول، ولبس ظاهرة كيبوتس، ولم يكن قادته - سنيه وبيرمان وتوبن - أعضاء فى الكيبوتس. وكان يسار الكيبوتس بدوره مفتتا ومختلفا وفرصه قليلة فى الاستمرار فى الكيبوتسات. وكان أقوى نسبيا فى الكيبوتسات الأحدث (شوفال، زيكيم، كرمية) وبين الأعضاء الشبان فى الكيبوتسات القديمة (عين شيمر، ليهابوت هاباشان، ميسيلوت)، مما يوحى ببقاء الحماس للتدريب على الماركسية الذى تلقاه أعضاؤها شومير ها تسعير والذى لم تضعفه المتطلبات البراجماتية لحياة الكيبوتس بعد. وكانت هناك مجموعة صغيرة من أعضاء الكيبوتس المخضرمين (بيرى، ريفتن، اورين، كوهين) الذين استمروا فى تناولهم الجاد للماركسية، أضفت مشروعية على يسار الكيبوتس الفتى وشجعته، لكن هؤلاء الرجال لم يبحثوا أبدا الانفصال عن هاشومير ها تسعير. وحظى ريفتن فى عين شيمر بنفوذ شخصى قوى على مجموعة من المصريين الشبان كانوا جددا على الكيبوتس. ومضى واحد وعشرون منهم بماركسيتهم خطوة أبعد مما كان ريفتن مستعدا للذهاب إليه فطردوا من الكيبوتس لأنهم أيدوا سنيه[٩٥]. ومع ذلك، فقد كان وجود اليسار ضعيفا بين شباب الكيبوتس بالمقارنة بشباب المابام فى المدن. وربما كانت قوته فى بعض الكيبوتسات الأقدم عهدا ترجع إلى التدريب الايديلوجى الكثيف للمستوطنين الأصليين فى هاشومير ها تسعير. وفى الكيبوتسات التى كان المستوطنون المخضرمون فيها حاصلين علي تعليم أعلى أو ثقافة مصرية حضرية، كان الحماس السياسى يستمر أحيانا بسبب المستوى المرتفع بطريقة استثنائية من النشاط الثقافى والسياسى. وكانت الكيبوتسات باعتبارها مجتمعات محلية عضوية صغيرة، يسهل التأثير عليها من قبل الأفراد البارزين: وهكذا، كان لوجود قائد يسارى ملتزم تأثير كبير فى بضع كيبوتسات، فى حين أن غياب مثل هذه الشخصية كان يعنى عادة أن نفوذ اليسار فى حدة الأدنى.

وقد استغلت التبعية الاقتصادية للكيبوتسات الأحدث عهدا، كهَراوة تجبرها على الانتظام فى

الصف. وقد حاول ريفتن إقناع أعضاء هار إل بالايتبعوا سنيه فى الخروج من المابام، قائلا لهم: «إنكم ستفلسون خلال ثلاثة أشهر». وسألهم قائد آخر من المابام، «هل تعتقدون أنه من الممكن الإبقاء على الكيبوتس دون الاعتماد على المؤسسات الصهيونية؟»[٩٦]، وترك عدد قليل من الأعضاء فحسب هار ال فى أعقاب محاكمة براغ، لكن الكيبوتس استمر يتطلع لقيادة ريفتن لمعارضة يعارى وحزان. وكان قادة الكيبوتس يؤمنون بأنه بسبب موقفهم السياسى، تعرض هار إل لانتقام اقتصادى من كيبوتس ارتسى والمؤسسات الصهيونية[٩٧]، وفى ١٩٥٥، ترك معظم المؤسسين الكيبوتس، وأصبح من المتعين إعادة تنظيمه.

وعلى الرغم من أن أعضاء الكيبوتس كانوا أقلية من يسار المابام، فإن الكثيرين ممن طردوا من الكيبوتسات فى أعقاب محاكمة براغ كانوا من بين الكوادر الأكثر تفانيا للحزب الاشتراكى اليسارى، وهو تنظيم أنشأه أنصار سنيه فى مايو ١٩٥٣ وشكل فيه أعضاء الكيبوتس السابقين نحو ثلث الكوادر النشيطة. وكان الحزب الاشتراكى اليسارى تنظيما يهوديا كلية، وكانت تحركه إشكالية يهودية. ورغم أن رستم باستونى انضم للقسم اليسارى، فإنه تم إقناعه بالعودة للمابام قبل إنشاء الحزب الاشتراكى اليسارى[٩٩]، وحضر عربى واحد فقط المؤتمر التأسيسى للحزب. وكان مما يرمز للطابع اليهودى للحزب، أن النشاط المشترك الأول لقسم الشباب فيه (والذى سمى باسم أول قائد للبالماح، اسحق ساديه) كان مع عصبة الشباب الشيوعى الاسرائيلى: مظاهرة فى ١١ نيسان ١٩٥٣، فى ذكرى ثورة الجيتو فى وارسو. وقد تم تكريس مايزيد على ثلث مشروع برنامج الحزب «للمشكلة الوطنية اليهودية».

وفى حين كان غالبية من شكلوا الحزب يؤيدون حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولة مستقلة (بدون تعيين حدودها)، وحق اللاجئين فى العودة، والمساواة الكاملة للأقلية العربية فى اسرائيل، فقد اعتبروا أنفسهم صهيونيين وطالبوا بتركيز الشعب اليهودى إقليميا فى اسرائيل.

وسلم كثيرون من أعضاء الكيبوتس الذين انضموا للحزب بأن العلاقات العربية الاسرائيلية لم تذكر أبدا فى المناقشات التى أدت لطردهم ولم تكن هى القوة المحركة لليسار[١٠٠]. ومن ثم، لم تكن العلاقات العربية الاسرائيلية هى الخط الفاصل الحاسم بين اليسار وباقى المابام، إنما الماركسية اللينينية، والولاء للاتحاد السوفيتى، و«الاتجاه نحو قوى الغد»، وبناء حزب ثورى. وكان إجراء النقاش فى إطار هذه الحدود، يتفادى الحاجة المباشرة لمواجهة الخطاب الصهيونى والتناقضات فى صلب المشروع الصهيونى الاستعمارى، والذى كانت الكيبوتسات تعبيرا بارزا عنه. وقد عارض اليسار فى المابام، والحزب الاشتراكى اليسارى، وماكى، الإجماع الصهيونى بشأن العلاقات العربية الاسرائيلية لكنهم عجزوا عن أن يركزوا المناقشة السياسية الوطنية فى اسرائيل على هذه المسألة. وكانت هذه القدرة على هيكلة المناقشة العامة، هى التعبير الأكثر أساسية عن المنزلة المهيمنة للخطاب الصهيونى.

وعندما تفجر الجدل حول محاكمة سلانسكى، دار حول تقييم الوضع الدولى. هل كانت الحرب العالمية محتمة؟ وإذا كان ذلك كذلك، أليس من الضرورى مساندة الاتحاد السوفيتى بدون تحفظ؟ كيف يمكن لحزب ماركسى ثورى أن يشارك فى حكومة ائتلافية يقودها المابای، باتجاهه الموالى للغرب؟ إن محاكمة براغ نفسها لم تكن هى القضية.. والواقع أن الكثيرين من اليساريين فى المابام كانوا يؤثرون تجنبها، مسلمين بطابعها الإشكالى (حتى داخل سرائرهم فحسب). ولكن ما أن اشتعل الصراع، حتى بات من الضرورى الدفاع عن المشروعية الاشتراكية للمحاكمة باعتبارها رمزا للمجمع الكامل من القضايا المتضمنة فى النظر للاتحاد السوفيتى باعتباره قائدا لقوى التقدم فى العالم. كانت تلك هى القضايا التى شغلت أعضاء الكيبوتس الذين امتنعوا عن الاقتراع أو اقترعوا معارضين فى استفتاء كيبوتس ارتسى(١٠١). وكانت الميزة التى توفرت لسنيه فى هذه المناقشة هى المعيته فى الجدل ووضوح واتساق منطقه، لكنه لم يستطع أن يجذب سوى عدد محدود من الناس الذين كانت هذه القضايا ستثيرهم.

كما انصبت المناقشات الايديولوجية التى أدت لتشكيل الحزب الاشتراكى اليسارى حول هذه القضايا. وكانت نقطة الانطلاق فى برنامج الحزب هى الوضع الدولى ثنائى القطبين: «إن عصرنا يتسم باحتدام استثنائى فى الصراع الطبقى على نطاق دولى»(١٠٢). وكانت مثل هذه الظروف تتطلب التحالف مع قوى التقدم بلا ليس. ومثلما كتب ادولف بيرمان فى العدد الأول من صحيفة الحزب الأسبوعية. «إن أى انفصال عن الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية يجر المابام للجانب الآخر من الخط الفاصل، وإلى فصم عرى آخر حلقة مع عالم المستقبل»(١٠٣). وقارن محاكمة سلانسكى بالاختبارات السابقة للأممية البروليتارية - محاكمات موسكو، حلف هتلر وستالين، حرب فنلندا، الصراع ضد تيتو. وفى حين كانت المقارنة ملائمة، فشل بيرمان فى إدراك المفارقة الأخيرة فى تشبيهه هذا.

وقد أيد ماكى هذا المنظور تأييدا كاملا، مرحبا بتكوين الحزب الاشتراكى اليسارى، منتقدا المابام: «فى ظروف قيام معسكرين فى العالم، معسكر السلام والديمقراطية من جانب، ومعسكر الحرب والامبريالية من جانب آخر، ينبغى لكل الهيئات السياسية أن تقرر الجانب الذى تقف فيه»(١٠٤).

واتبع شموئيل اميره، السكرتير الشخصى لسنيه والقائد بين الذين طردوا من كيبوتس ارتسى، خطى سنيه فى الدعوة للتدعيم الايديولوجى للحزب الاشتراكى اليسارى، وتضمنت محاضراته فى فروع الحزب عناوين مثل «ماهى الامبريالية؟» «العمل ورأس المال»، «الأسس اللينينية للحزب»، «الحزب الثوري»، «ثورة ١٩٠٥» «نضال لينين ضد الانتهازية الاقتصادية والمنشفية»، ولم تدر محاضرة واحدة حول النزاع العربى الاسرائيلى، وكانت قلة صغيرة منها عن القضايا الاسرائيلية على إطلاقها(١٠٥). كان أمير قد ولد فى المانيا وتخرج فى مدرسة ثانوية فى

فلسطين، وكان يعتقد أن الظروف الاسرائيلية تلعب دوراً صغيرا فى تشكيل الحزب الاشتراكى اليسارى وكانت الاعتبارات الدولية هى التى دفعته شخصيا نحو اليسار.
كان يقول: «أنا يسارى بسبب الفاشية فى المانيا»[١٠٦].

وفى نهاية الحرب العالمية الثانية، كان سنيه قد توصل إلى أن الاتحاد السوفيتى والقوى التاريخية التى يجسدها بمثل المستقبل وكان يؤمن بأنه يمكن ضمان أمن الدولة اليهودية فقط إذا تحالفت مع هذه القوى، وقام مساره السياسى على هذا الاعتقاد[١٠٧]. إلى أن أدان المابام محاكمة سلانسكى، كان سنيه يأمل فى أن يقود المابام اسرائيل فى هذا الاتجاه. وبعد ذلك اعتقد أن الحزب الاشتراكى اليسارى يمكن أن يحل محل المابام باعتباره حزبا جماهيريا لليسار الراديكالى[١٠٨]. لكن على الرغم من أن مؤسسى الحزب كانوا يعتبرون أنفسهم صهيونيين، فإن آراءهم كانت تخرج عن الإجماع الصهيونى. وعلى الرغم من النشاطا المكثف لكوادر الحزب، فإن عدد أعضائه لم يزد على الألف أبدا[١٠٩].

قام الخلاف الايديولوجى الوحيد بين ماكى والحزب الاشتراكى اليسارى، على تأييد الحزب الاشتراكى اليسارى للتركيز الإقليمى للشعب اليهودى فى اسرائيل. وعندما لم تبد على الحزب دلائل تنبئ بأنه أصبح حزبا جماهيريا، قرر سنيه أنه ليس هناك معنى للتأكيد على هذا الخلاف، وبدأ فى (كانون الثانى) ١٩٥٤ يتطلع إلى وحدة الحزبين[١١٠]. وتم إلغاء التباين الايديويولجى فى كتاب سنيه فى المسألة الوطنية: استنتاجات فى ضوء الماركسية اللينينية، الذى صادقت عليه اللجنة المركزية للحزب[١١١]. ومهد التنفيد الايديولوچى فى هذا الكتاب للصهيونية ومفهوم وجود أمة يهودية على النطاق العالمى، الطريق لأعضاء الحزب لينضموا لماكى فى اكتوبر ١٩٥٤.

▫الدفاع عن حقوق الأقلية العربية

اندمج الحزب الاشتراكى اليسارى وماكى عندما كان ماكى قد أخذ يصبح القوة السياسية القيادية لدى الجماهير او المجتمع العربى، وهو موقف استند إلى دفاعه بلا كلل عن الأقلية العربية فى اسرائيل وتأييده لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وحق اللاجئين فى العودة لديارهم. هذا النشاط مسجل تاريخيا فى مئات الكتيبات باللغة العربية وعديد من الكتيبات بالعبرية أيضا، وفى عديد من مقالات الاتحاد، وفى التغطية الأقل ضخامة وإن كانت أكثر انتظاما لكول ها هام[١١٢].
وكان كل كتيب عربى تقريبا، خاصة تلك الكتب التى أصدرتها اللجنة المركزية، يتضمن بين شعاراته الختامية «تحيا الأخوة اليهودية العربية» أو صيغة أخرى لنفس الموضوع. ولم يشعر ماكى بالحرج أو الحاجة إلى التكتم بشأن اجتذابه للجماهير العربية بهذا الأسلوب، رغم أن هذا النهج ربما أثبت أنه قد ينتقص من قدر القوميين المتشددين. بيد أن تضامن الطبقة العاملة الأممى، لم يكن هو الأساس الوحيد للعمل الشيوعى فى مجال الدفاع عن حقوق العرب، فقد كان لهذا النضال طابع متعدد

الطبقات دوما. وفى داخل المجتمع العربى، عمل ماكى باعتباره حزب الطبقة العاملة ومنبر الشعب الفلسطينى على حد سواء. ففى ١٩٤٩ مثلا، قاد الشيوعيون إضرابا لعمال الزراعة العرب فى بساتين الزيتون فى الجليل ضد ملاكها العرب. وفى العام التالى، اتجه نفس ملاك هذه البساتين، إلى شيوعى، المحامى حنا نقاره، ليمثلهم ضد السلطات الاسرائيلية التى صادرت محاصيلهم وأجبرتهم على بيعها بأسعار منخفضة(١١٣).

من ناحية المبدأ، كان ماكى يعتبر القضية الفلسطينية مسألة تتعلق فى المحل الأول بتأمين الحقوق الوطنية لعرب فلسطين، بعد أن تم بالفعل تأمين الحقوق الوطنية لليهود من خلال إنشاء اسرائيل. وفى التطبيق، ركز ماكى على الدفاع عن الحقوق المدنية للعرب فى اسرائيل: وفى المحل الأول حق البقاء فى الأرض، وفى البقاء فى البلاد، والتمتع بحماية متساوية بمقتضى القانون. ونظم ماكى عشرات من النضالات ضد الاستيلاء على أراضى العرب، خاصة فيما يرتبط بالخط القومى الاسرائيلى لنقل المياه عبر الجليل. واعترض على طرد نحو ألفين من الفلسطينيين من المجدل فى آب ١٩٥٠، وكذلك عمليات الطرد الأصغر نطاقا من شفا عمرو، نحف وغيرهما من القرى(١١٥).

وفى أوائل الخمسينيات، حاول ماكى أن يستحق تعاون المابام للدفاع عن حقوق العرب، لكن المابام كان يرفض عادة أن يعمل مع ماكى بشأن هذه القضية، نظرا لأنها تتصل بالمسألة الوطنية اليهودية. وعارض كل من ماكى والمابام قانون أملاك الغائبين الصادر فى ١٩٥٠، وامتنع المابام عن التصويت على قانون اكتساب ملكية الأراضى الصادر فى ١٩٥٣، لكن ماكى اقترع ضده. وفى ابريل ١٩٥٤، أقام ماكى لجنة للدفاع عن حقوق الأقلية العبرية، لشن حملة على هذه القوانين. وفى شهر تشرين الأول، نظمت اللجنة مؤتمرا يهوديا عربيا ضخما للاحتجاج. ودعا اميل توما، حنا نقارة، سميحا فلابان وعضو الكنيست عن المابام، يوسف خميس، للتعاون فى هذه الحملة، بيد أن المابام رفض(١١٥).

كما قام ماكى بحملة إثارة من أجل إجراء الانتخابات المحلية فى المدن والقرى العربية. وعندما بدأت الحكومة تسمح بمثل هذه الانتخابات فى ١٩٥٤، استغلها ماكى فى بناء قوته فى قرى الجليل. وسعى لوضع قوائم لجبهة شعبية للمطالبة بإلغاء الحكم العسكرى ونظام تصاريح السفر، وإعادة الأراضى المصادرة، وإلغاء ضريبة الرؤوس المستخدمة لتمويل التعليم، وزيادة أسعار المنتجات الزراعية، وتحسين إمدادات المياه، وتوفير وظائف للعمال، وقبول العمال العرب فى الهستدروت. وحقق ماكى وحلفاؤه انتصارات كبيرة فى عدة مجالس محلية عربية، خاصة الناصرة، حيث حصل ماكى على ٣٨ فى المائة من الأصوات وستة مقاعد من خمسة عشر مقعدا فى المجلس البلدى ضعف أكبر قائمة تالية. ومع ذلك، فإن القوائم التى أشرف عليها الماباى، استبعدت ماكى من المشاركة فى الائتلاف الحاكم(١١٦).

كرس ماكى اهتماما خاصا لتنظيم الطبقة العاملة العربية. وفى ٩-١١ ابريل (نيسان) ١٩٤٩، عقد أربعة وثمانون مندوبا يمثلون خمسة آلاف عامل فى اسرائيل وفى الأراضى المحتلة المؤتمر الرابع «لمؤتمر العمال العرب» فى الناصرة[١١٧]. وفى محاولة لمنع ماكى من أن يصبح قوة بين العمال العرب، حطمت الدولة والهستدروت مختلف إضرابات مؤتمر العمال العرب وقيدت نشاطه.

وفى ١٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٤٩، أضرب ستة وثلاثون من أعضاء مؤتمر العمال العرب احتجاجا على أعمال شركة سجائر الناصرة المملوكة للعرب. فقد كان المؤتمر يتفاوض مع الإدارة منذ مدة حول عقد جديد، واشترك نائب الحاكم العسكرى للناصرة فى المحادثات. وقبل قيام الإضراب بأيام، انضم تسعة من أعضاء المؤتمر فى مصنع السجائر سرا لعصبة عمال فلسطين التى يشرف عليها الهستدرون. وكان السبب الظاهرى للإضراب هو رفض الشركة أن تدفع حصة تعادل ١٠ فى المائة من الأجور لصندوق التأمين على الصحة والبطالة الخاص بالعمال، مثلما طالب المؤتمر، للشهرين المنقضيين بين انتهاء العقد القديم وبداية عقد جديد. ومع ذلك، فقد كانت القضية الحقيقية، هى سعى المؤتمر للحفاظ على قيادته للعمال، التى كان الهستدروت والحكم العسكرى يقوضانها سرا.

وتعاون أهارون كوهين، من المابام، مع الحكومة العسكرية ومع مكتب العمل فى حيفا لتقويض المؤتمر وهزيمة الإضراب[١١٨]. وفى الوقت نفسه، نظم ماكى عمليات التضامن والدعم المادى من العمال العرب واليهود على حد سواء، وسعى لبناء وحدة ثنائية القومية للطبقة العاملة بالإشادة بالمساهمات القليلة من العمال اليهود باعتبارها «ضربة صارمة لدعاة التفرقة القومية»[١١٩]. هزم الإضراب بعد نحو شهرين، ففى النهاية، لم يكن العمال أقوياء بما يكفى للصمود أمام الجهود المشتركة للحكومة العسكرية والهستدروت والمابام. وأضعف فشل الإضراب المؤتمر بصورة خطيرة، واستمر المابام فى مهاجمته بعد ذلك. وتم فصل كثيرين من أعضاء المؤتمر المستخدمين فى كيبوتسات المابام أو تم الضغط عليهم للانضمام إلى عصبة العمل الفلسطينية، والتى سُميت من جديد عصبة العمل الاسرائيلية[١٢٠].

ورفضت الحكومة العسكرية السماح للمؤتمر بأن يعقد مؤتمره الخامس فى أيلول ١٩٥٠. لكنها سمحت له بذلك فى النهاية فى ابريل (نيسان) ١٩٥١[١٢١]. وبالإضافة إلى إعادة تأكيد الدعوة للسلام بين اسرائيل وجيرانها، وإقامة دولة فلسطينية، وعودة اللاجئين، طالب مؤتمر «مؤتمر العمال العرب» بأن تفتح الهستدروت صفوفها للعمال العرب، وأن تُوحد معاملاتها العمالية، وأن تتخلى عن فصل اليهود عن العرب. وفى الوقت نفسه، تم انتقاد عصبة عمال اسرائيل لأنها لم تطرح هذه المطالب.

وفى كانون الثانى ١٩٥٢، استهل المؤتمر حملة تم فيها جمع سبعين ألف توقيع من العمال العرب واليهود على التماس يطالب بقبول العمال العرب فى الهستدروت وتوحيد المعاملات العمالية.

وأقيمت فى شهر تموز، اللجنة الوطنية العامة لهستدروت موحدة لكل العمال فى اسرائيل. وبناء على اعتراضات فلابان ويساريين آخرين، رفض المابام طلب ماكى بالعمل المشترك فى هذا المسعى وبدلا من ذلك، أجرت دائرة الشؤون العربية فى المابام حملتها الخاصة بالالتماس، بيد أنه فى هذه الحالة لم يتم جمع أى توقيعات للعمال اليهود، لأن المابام خشى من أن عدد العمال الذين سيوقعون على الالتماس سيكونون أقل ممن اقترعوا لصالح المابام فى الانتخابات السابقة(١٢٢). لقد أدركت قيادة المابام بوضوح أن مؤيدى الطبقة العاملة اليهود ليسوا أممين جميعهم.

وفى ايلول ١٩٥٢، وافق الهستدروت على قبول العرب فى دائرة النقابات (وإن لم يكن كأعضاء كاملين) وعلى توحيد المعاملات العمالية، بيد أن هذا القرار لم ينفذ بصورة كاملة. وفى كانون الاول ١٩٥٥، قدمت اللجنة الوطنية لضم العامل العربى إلى الهستدروت مذكرة للمؤتمر الثامن للهستدروت تدعى أن ثلاثة آلاف وخمسمائة عربى فقط قد قبلوا فى النقابات من بين أحد عشر ألفا قدموا طلبات بذلك، وأن معظم بورصات العمل مازالت ترفض العمال العرب، وأن الهستدروت لم تُقم عيادات طبية (وهى ميزة أساسية للعضوية) فى معظم المناطق العربية. كما وردت تقارير عن أن قادة المابام دبروا لطرد العمال العرب من وظائفهم بحجة أنهم ليسوا أعضاء فى النقابات(١٢٣).

وفى ١٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٢، دعا المؤتمر لإضراب عمال البلدية فى الناصرة استمر حتى نهاية تشرين الثانى. وأمر الحاكم العسكرى بفصل المضربين فى اليوم الأول من الإضراب واستأجر محطمى الإضرابات من خلال مكتبه. وتم القبض على قادة الإضراب، فأعلنوا فى ٢١ تشرين الثانى إضرابا عن الطعام. ومع ذلك، فشل الإضراب رغم الروح النضالية للعمال(١٢٤). ونظرا لأن الحكومة العسكرية تدخلت لهزيمة الإضرابين الكبيرين اللذين نظمهما المؤتمر فى الناصرة وأن الهستدروت وافقت من حيث المبدأ فقط على قبول العمال العرب فى نقاباتها، فقد قرر ماكى حلّ المؤتمر. وكان القرار متسقا مع مبدأ تنظيم عمال كل القوميات فى اتحاد نقابى واحد، وهو هدف الشيوعيين منذ العشرينيات. لكن نظرا لأن الهستدروت كانت تتحرك ببطء بالغ لقبول العمال العرب، فقد حُرم الكثيرون من العمال العرب من الحماية النقابية فى معظم سني الخمسينيات، فى حين توقفت عن الوجود مؤسسة أخرى لعرب فلسطين لها صلة بالحياة السياسية فيما قبل ١٩٤٨.

كان النضال ضد الحكم العسكرى أمرا جوهريا بالنسبة لعمل ماكى فى المجتمع العربى، وظهرت باستمرار فى أدبيات الحزب شكاوى من انتهاكات هذا الحكم. وفى أواخر ١٩٥٥، شكلت الكنيست لجنة تحقيق، بسبب الشكوك التى ثارت بأن الماباى كان يستخدم الحكام العسكريين للسيطرة على عمال العرب لصالحه الخاص. واغتنم ماكى الفرصة ليكثف نشاطه ضد كل من الجهاز العسكرى ونظام تصاريح السفر. وفى يناير (كانون الثانى) ١٩٥٦، قدمت مجموعته البرلمانية فى الكنيست مذكرة تحث على إلغاء الحكم العسكرى، مع إيراد تفاصيل عن كيفية تقييد النشاط الذى يرعاه ماكى فى المناطق العربية وحركة مناضلى ماكى. وتم تنظيم اجتماعات يهودية عربية حاشدة للاحتجاج فى

الناصرة فى ١١ شباط ١٩٥٦، وفى حيفا فى ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٥٦. وفى البدء أيد يوسف خميس عضو الكنيست عن المابام اجتماع الناصرة لكنه انسحب فيما بعد (على الأرجح بسبب ضغط أعضاء الحزب اليهود) وقصر مشاركته على إرسال التهانى التى تلاها والده، الذى حضر الاجتماع[١٢٥]. وعلى الرغم من أن المابام عارض الحكم العسكرى، فقد كان جدّ مرتعب من أن يرتبط بماكى ليتعاون مع الحزب الذى تتوافر له أوسع قاعدة فى المجتمع العربى. بيد أن ماكى استمر فى معارضته، وانضم إليه كثيرون من المناضلين غير الحزبيين فى المجتمع العربى وعدد قليل من اليهود. وبعد ١٩٦١، كثف المابام وقوى سياسية يهودية أخرى كثيرة معارضتهم للحكم العسكرى، وأدى هذا النشاط إلى إلغاء هذا الحكم فى ١٩٦٦.

ونتيجة لدفاع ماكى المتفانى عن حقوق العرب، أصبح بحلول ١٩٥٥ القوة السياسية البارزة فى المجتمع العربى، حتى باعتراف خصومه[١٢٦]. وقام عمل ماكى فى المجتمع العربى على أساس الدعوة المستمرة للتضامن الأممى بين اليهود والعرب والزهو بوضعه (حتى اكتوبر ١٩٥٤) باعتباره الحزب اليهودى العربى الوحيد فى اسرائيل. وفى أعقاب انتخابات الكنيست فى ١٩٤٩، أعرب الاتحاد عن منظور الشيوعيين العرب الفلسطينيين تجاه الرأى العام اليهودى، لقد كانوا على استعداد للاعتراف باسرائيل وقبولها كإطار للعمل فى مقابل تأييد الطبقة العاملة اليهودية لحق عرب فلسطين فى تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة:

> عندما نكرر نحن الشيوعيين أن من واجبنا النضال من أجل إقامة الدولة العربية فى فلسطين، فإننا لا نفعل ذلك لأننا نريد أن نعبر عن رغبة الجماهير العربية فقط، بل لأننا نعتقد بأن نضالاً كهذا إذا تركز حول قوى الطبقة العاملة اليهودية. أيضا فسيكتب له النجاح حتماً»[١٢٧].

بعبارة أخرى، لقد ألزم قادة ماكى العرب أنفسهم بالأممية بالنضال اليهودى العربى المشترك لأنهم كانوا يعتقدون أن هذا هو خير وسيلة للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى.

ومع ذلك، فقد برهنت الطبقة العاملة اليهودية على عجزها عن أن تقوم بدورها فى الصفقة. أضف إلى ذلك، فإنه حتى على الرغم من أن ماكى اعترف بلا تردد باسرائيل باعتبارها دولة يهودية، فقد تم استبعاده من المشاركة فى اللعبة السياسية واعتبرته معظم القوى السياسية اليهودية حزبا منبوذا. وتعرض الشيوعيون لضغط مستمر للخضوع للخطاب الصهيونى القائم على الهيمنة وإلا أصبحوا معزولين عن الطبقة العاملة اليهودية. وهكذا، فإن البرنامج الذى تم اعتماده فى المؤتمر الثانى عشر لماكى، طالب «بالسلام مع البلدان المجاورة على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وإلغاء عمليات الضم الإقليمى، والاعتراف بحق الشعب العربى الفلسطينى فى إقامة دولته الديمقراطية المستقلة (و) حق اللاجئين فى العودة لبلادهم» - وهو ما يمكن تفسيره باعتباره مطالبة بأن تجلو إسرائيل والأردن ومصر عن الأراضى التى خصصها مشروع الأمم المتحدة للتقسيم للدولة العربية.

كما ذكر البرنامج أنه على الرغم من ذلك فإن «مصلحة النضال المعادى للمبريالية من أجل السلام والتحرر الوطنى تقتضى معارضة أى محاولة لإثارة مسألة الحدود اليوم ومعارضة محاولات تصحيح الحدود وغزو الأراضى باستخدام وسائل عسكرية كبيرة أو «صغيرة»[١٢٨].

وكان من الطيش أن يشن المواطنون العرب فى اسرائيل، تمردا من أجل الانفصال، كما لم يكن اليسار قادرا على تأييد حرب تشنها الدول العربية الرجعية لاستعادة أرض فلسطين اليهودية. وقد بررت هذه القيود الحقيقية الموقف التاكتيكى لعدم إثارة مسألة الحدود «اليوم». وعلى مر الزمن، تغيَّر التوازن بين المتطلبات التاكتيكية للوقت الراهن ومبدأ الحفاظ على الأساس الإقليمى لحق تقرير المصير لعرب فلسطين الذى حدده مشروع الأمم المتحدة للتقسيم. فالذى بدأ باعتباره ضرورة تاكتيكية أصبح هو حدّ الرؤية السياسية. وخضع ماكى فى نهاية الأمر للإجماع الصهيونى، والذى كان يؤكد أن نتائج الحرب قد أنشأت تخوم الحدّ الأدنى الجديدة لاسرائيل. وكان هذا يعنى أن خط ماكى اختلف عن خط الأحزاب الشيوعية العربية، التى استمرت تتمسك بحدود مشروع الأمم المتحدة للتقسيم باعتبارها أساسا للتسوية السلمية للنزاع العربى الاسرائيلى.

ولم ير ماكى أن تنازلاته تتعلق بقضايا مبدئية. كما أن التنازل عن القول بأن الأراضى التى احتلتها اسرائيل زيادة على مشروع التقسيم «هى أرض عربية محتلة»، كان يعمل على نزع المشروعية عن المطالب الوطنية للمواطنين العرب الفلسطينيين فى اسرائيل، حتى وإن أدى ذلك لتحسين قدرة أولئك المواطنين على كسب نضالات معينة تتعلق بالحقوق المدنية، مثل إلغاء الحكم العسكرى. وفى المجتمع اليهودى، فإن تنازلات ماكى للخطاب الصهيونى، مكنت الحزب من تفادى العزلة التامة، رغم أنها لم تكن كافية لكى تكسب الحزب مشروعية واسعة.

□□□

الفصل الخامس

الأممية في التطبيق: العلاقات بين الماركسيين المصريين والإسرائيليين

قامت الاتصالات الأولى بين الشيوعيين الإسرائيليين والعرب بعد ١٩٤٨ على سوء فهم مشترك لدور اسرائيل الإقليمي مماثل لذلك الذى أعربت عنه «صوت المعارضة»/ مشمش. إذ كان بعض الشيوعيين العرب يأملون فى أن تكون اسرائيل حليفا لهم فى نضالهم ضد القوى الرجعية فى العالم العربى. وهكذا، فقد جاء خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعى السورى إلى حيفا فى مايو ١٩٤٩ واجتمع مع الشيوعيين العرب الفلسطينيين والمسؤولين الاسرائيليين لمناقشة دور الشيوعيين فى النضال ضد الملك عبد الله. ورغم أن هذه الاتصالات أثارت بعض القلق فى الدوائر الدبلوماسية الأمريكية، فلم تكن لها نتائج ظاهرة[1].

وبعد إبرام الهدنة مع مصر وترسيم الحدود بين اسرائيل وقطاع غزة الذى استولى عليه المصريون، فإن أعضاء عصبة التحرر الوطنى الذين كانوا يعيشون فى غزة، كانوا يعبرون الحدود سرا إلى اسرائيل للاجتماع بميكونس وطوبى. وأوردت الصحف المصرية أنه اربعة عشر اجتماعا من هذا القبيل قد عقدت فى بيئروت يتسماك بين ابريل ويوليو (نيسان وتموز) ١٩٤٩ بمعرفة السلطات الاسرائيلية، وتوقفت بعد أن حطمت الحكومة المصرية بقايا العصبة فى غزة بالقبض على ثلاثة وثلاثين شيوعيا فى ٢٠ تموز[2]. وبعد ذلك، طفقت السلطات المصرية تقمع شيوعيي غزة بصورة منتظمة، وعلى الرغم من محاولاتهم المتكررة لإعادة تنظيم أنفسهم، فلم ينشئوا أبدا منظمة مستقرة ولم يحتفظوا بعلاقات منتظمة مع رفاقهم الإسرائيليين أو المصريين[3].

وبعد هذه الاجتماعات الأولية فى اسرائيل التى لم تفض إلى نتيجة، أصبحت الاتصالات المباشرة بين الماركسيين العرب والاسرائيليين متقطعة لفترة من الوقت. وجعل تفتت الحركة الشيوعية المصرية واستمرار قمعها، الاحتفاظ بأى علاقات دولية أمرا صعبا. وكان الاتصال المباشر بالاسرائيليين مثيرا للمشاكل بصفة خاصة بسبب تاريخ المسألة اليهودية فى الحركة المصرية والشكوك حول كوربيل. وفى مطلع الخمسينيات، استؤنفت الاجتماعات العارضة بين الماركسيين الاسرائيليين ونظرائهم العرب، على الغالب الأعم فى مؤتمرات دولية نظمتها المؤسسات غير الحزبية للحركة

الشيوعية: مجلس السلام العالمى، الاتحاد العالمى للشباب الديمقراطى، الاتحاد العالمى للنساء الديمقراطيات، والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين. وفى أول هذه اللقاءات، اجتمع محمد سيد أحمد، وكان عضوا فى مشمش آنذاك، بتوفيق طوبى فى باريس فى المؤتمر التأسيسى لأنصار السلام فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٤٩، بيد أن هذا الاجتماع لم يكن رسميا لان محمد سيد أحمد الذى كانت أسرته قد أرسلته للخارج لإبعاده عن العمل السياسى الراديكالى فى مصر، لم يكن مخولاً بالتحدث باسم الحركة المصرية[٤]. ووفرت الاجتماعات اللاحقة للمجلس العالمى للسلام، إطارا ملائما بصفة خاصة لسلسلة هامة من الاتصالات ومبادرات السلام التى أوحت بها مجموعة روما من الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى/ والحزب الشيوعى المصرى الموحد.

□ حركة السلام الدولية

عندما بدأت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى بإعادة تنظيم نفسها فى مطلع الخمسينيات، جعلت من الحملة الدولية لتأييد نداء ستوكهولم من أجل السلام العالمى الذى وجهه فريدريك جوليو - كورى، مركز جهودها لبناء جبهة وطنية متحدة عريضة. وتم جمع نحو اثنى عشر ألف توقيعا على نداء ستوكهولم، بل وتم جمع أعداد أكبر على نداءات إضافية للسلام فى ١٩٥١. وفى يناير (كانون ثان) ١٩٥١، شكلت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى اللجنة التحضيرية لأنصار السلام المصريين مع كثيرين من المثقفين غير الشيوعيين والشخصيات غير الشيوعية: كامل البندارى السفير المصرى السابق لدى الاتحاد السوفيتى («الباشا الأحمر»)، والمناضلة النسائية سيزابنراوى، وعزيز فهمى ومحمد مندور من قادة الطليعة الوفدية، وحفنى محمود باشا الوزير السابق وعضو حزب الاحرار الدستوريين، وإبراهيم طلعت عضو البرلمان السابق، وإحسان عبد القدوس رئيس تحرير روز اليوسف، وخالد محمد خالد «العالم الإسلامى البارز»، والشيخ جابر التميمى من الإخوان المسلمين. وعمل يوسف حلمى، وهو محام وعضو الحزب الوطنى، سكرتيرا عاما للحركة ورئيسا لتحرير مجلتها الاسبوعية، الكاتب، التى حققت توزيعا يتراوح بين عشرة واثنتى عشرة ألف نسخة. وشاركت الديمقراطية الشعبية فى أنصار السلام، وإن لم يَخْلُ هذا من احتكاكات مع حدتو، ومَثّلها فى اللجنة التحضيرية نقابى مخضرم هو يوسف المدرك، ولم تنضم الراية لهذا الجهد.

وكان اهارون كوهين يتابع، عن طريق القراءة الدؤوبة للصحافة العربية، تقدم اليسار فى العالم العربى وكتب تقارير منتظمة ودقيقة تماما فى عال عمشمار، وبصفة خاصة عن التطورات التى تعتبر مشجعة للسلام العربى الإسرائيلى[٦]. وكتب تقارير عن أنصار السلام المصريين، مؤكدا بحماس أنهم أوضحوا رغبة الشعب المصرى فى السلام مع اسرائيل، واقتبس أقوال سلامة موسى الكاتب المصرى الذى يدين بأفكار الاشتراكية الفابية والتى تدعو لإنهاء «الحرب الباردة بين اسرائيل والدول العربية». كما حلل كوهين موجة الإضرابات فى مصر فى ١٩٥١، التى قادها النقابيون الشيوعيون فى صناعة الغزل والنسيج، باعتبارها تطورا يدعم القوى الداعية للتسوية السلمية للنزاع مع اسرائيل.

وعلى النقيض من ذلك، بدا أن ماكى لم يكن فى مطلع الخمسينيات يبدى اهتماما كبيرا بالحركة الشيوعية المصرية. ربما كان ماكى يحذر من أن يورد تقارير عن الأنشطة التى تتعلق بشيوعيين خشية أن يبدو وكأنه يشجع فريقا يتضح أنه «خاطئ». فعلى سبيل المثال، استند مقال فى الاتحاد عن حركة العمال المصريين -وهو موضوع من المتوقع أن يكون لدى الشيوعيين مصادر معلومات مستقلة عنه- بشكل كامل على معلومات مستمدة من مقال للملحق العمالى الامريكى فى القاهرة(٧).

وقد تعاون ماكى والمابام فى إقامة مجلس السلام الاسرائيلى، وكانت نشاطاته ناجحة تماما لفترة من الزمن. وأفضت جهوده لجعل نحو ٤٠ بالمائة من كل الاسرائيليين الراشدين يؤيدون نداء ستوكهولم للسلام. وفى سبتمبر ١٩٥١، مثل كوهين ومناحم دورمان (من شعبة احدوت هعافودا فى المابام)، واميل حبيبى، مجلس السلام الاسرائيلى فى الاجتماع التحضيرى لمؤتمر إقليمى للسلام فى الشرق الأوسط فى روما حضرته وفود من مصر وسوريا ولبنان والعراق والجزائر والمغرب وتونس وإيران. وحسبما قال دورمان، فقد اقترح الاسرائيليون أن يصدر المؤتمر نداء من أجل سلام عربى اسرائيلى بدون شروط مسبقة أو وسطاء أجانب. ورد الوفد اللبنانى بأنه سيؤيد فقط نداء «لسلام عادل» يستند لقرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، لكن الاسرائيليين رفضوا شروط السلام هذه.

وكان يوسف حلمى رئيس الوفد المصرى شخصية محورية فى الاجتماع، الذى جرت فيه اتصالات مصرية اسرائيلية مكثفة، رسمية وغير رسميه على حد سواء. وفى البدء أعرب عن خشيته من أن يستغل الحضور الاسرائيلى لتشويه سمعة حركة السلام فى مصر. غير أن كوهين كسب ثقة حلمى برده الذى سلم باللغة العربية. ونتيجة لذلك، فقد تجنب حلمى متعمداً إدانة الصهيونية فى خطابه العام المطول الذى ألقاه عصر أحد الايام. كما عقد حلمى وكوهين ودورمان عدة مناقشات خاصة، وأورد كوهين مقتطفا من مقال أخير لحلمى فى الكاتب فى تقريره عن الاجتماع الذى أعده لعال همشمار.

وكانت المسألة الرئيسية التى نوقشت فى الاجتماع هى: ماهى المشكلة الأساسية التى تواجه شعوب الشرق الأوسط - خطر حرب عالمية ثالثة أو النضال المعادى للامبريالية من أجل التحرر الوطنى؟ (٩). وإذ قرر المؤتمر أن احتمال نشوب حرب عالمية جديدة كان المشكلة الأكبر وركز على النزاعين فى كوريا وفيتنام، فقد تجنب اتخاذ موقف بشأن النزاع العربى الاسرائيلى.

وشهد وفد اسرائيلى يضم أعضاء من ماكى والمابام مؤتمر السلام العالمى فى فيينا فى نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٥١. ونظرا لأن الاجتماع عقد بعد فترة قصيرة من قيام مصر بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ الانجليزية المصرية، فقد كُرِّس بيان كامل البندارى نيابة عن الوفد المصرى كلية لمطالبة مصر بتأييد جهودها لطرد المحتلين البريطانيين، ولم يجر ذكر للنزاع العربى الاسرائيلى(١٠). وتحدث

توفيق طوبى عن الوفد الاسرائيلى فى إحدى الجلسات عن مشكلة السلام بين اسرائيل والبلدان العربية واقترح ان تتضمن الحملة ضد المحاولات الغربية لإنشاء حلف إقليمى للشرق الاوسط (والتى توجت فى النهاية بحلف بغداد) دعوة لسلام اسرائيلى عربى يقوم على رفض الكتل العسكرية واحترام استقلال وسيادة كل دول المنطقة. وردت سيزا نبراوى، بأنه فقط عندما تَعْدل اسرائيل بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، فسيشكل ذلك خطوة كبيرة من أجل السلام[11]. ولاشك أن الوفود الاسرائيلية والعربية أجرت مناقشات غير رسمية، لكن لا يوجد تسجيل لها. ولم تتصد قرارات مؤتمر فيينا فيما يتعلق بالشرق الأوسط، للنزاع العربى الاسرائيلى، ومن الواضح أنه لم تكن هناك محاولة بين الوفود العربية والاسرائيلية للوصول لاتفاق حول هذه القضية.

وفى مطلع ١٩٥٢، انقطعت مرة ثانية الاجتماعات بين الاسرائيليين والمصريين وغيرهم من العرب اليساريين، وقرر اجتماع روما التحضيرى عقد مؤتمر فى القاهرة فى يناير (كانون ثانى) ١٩٥٢، وأن يشهده الاسرائيليون أيضا. بيد أن هذا الاجتماع لم ينعقد أبدا، لأن الحكومة المصرية أعلنت الأحكام العرفية بعد حريق القاهرة فى ٢٦ كانون ثانى. وتم القبض على يوسف حلمى وقادة حركة السلام الآخرين وحظرت حركة أنصار السلام.

◻ مجموعة روما واتصالات حدتو - ماكى

فيما بعد ذلك، كانت مصر تمثل عادة فى الاجتماعات الدولية للمنظمات غير الحزبية للحركة الشيوعية، بالشيوعيين اليهود المصريين المهاجرين فى باريس بقيادة هنرى كورييل، والمعروفة داخل حدتو باسم مجموعة روما. وكانت هذه المجموعة أكثر تلهفا من معظم أعضاء حدتو الذين يعيشون فى مصر لمواصلة الاتصال بالتقدميين الاسرائيليين. ورأت على الدوام أن مثل هذه الاجتماعات يُشكل عوامل مهمة تيسر النضال من أجل تسوية سلمية للنزاع العربى الاسرائيلى. وفى مؤتمر الاتحاد العالمى للشباب الديمقراطى الذى عقد فى بوخارست فى يوليو (تموز) ١٩٥٣، رتب أعضاء مجموعة روما اجتماعا بين وفد اسرائيلى بقيادة رئيس عصبة الشباب الشيوعى الاسرائيلى، عوزى بورشطاين ووفدين من مصر والعراق[12]. واجتمع يوسف حزان واميل حبيبى فى ڤينا فى تشرين ثانى ١٩٥٣ فى تجمع لمجلس السلام العالمى، حيث انتقد حبيبى تأييد حدتو لانقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولم يستجب ماكى بحماس لمحاولات مجموعة روما تنظيم مثل هذه الاجتماعات، ربما بسبب استمرار النزعة الانقسامية فى الحركة الشيوعية المصرية مما جعل من الصعب تحديد من هو الحزب الشيوعى منها. وكانت حدتو موضع شكوك بسبب تأييدها للانقلاب العسكرى، معارضة فى هذا لباقى الحركة الشيوعية الدولية، والادعاءات عن تورط كورييل فى قضية مارتى. ومن ثم، فقد تبنى ماكى موقفا محافظا تجاه الشيوعيين المصريين، اتساقا مع البروتوكولات السائدة للحركة الشيوعية عندئذ.

وخلال صيف ١٩٥٣ بعثت حدتو برسالة لماكى، وهو أول اتصال رسمى بين الحزبين فى عدة

سنوات، وربما كان كوربيل هو الذى اقترح هذه المبادرة ومن الواضح أنه كان الوسيط الذى نقل الرسالة. او كانَ يعرف فحواها على الأقل، لأنه انتقد، فى تقرير أرسله لمصر عن العلاقات العربية الاسرائيلية، قيادة حدتو على أنها أثارت فقط القضايا العامة المتعلقة بالسلام والديمقراطية فى هذه الرسالة وتقاعست عن أن تذكر النزاع وقد شجع كوربيل على هذا، اجتماع بوخارست وأراد أن تعطى حدتو أولوية عالية للاتصالات مع التقدميين الاسرائيليين. وأكد أن القوى الديمقراطية فى اسرائيل بقيادة ماكى كانت «تناضل من أجل نفس الأهداف التى نناضل من أجلها» وأشاد بنضال ماكى والحزب الاشتراكى اليسارى ضد الايديولوجية الصهيونية، وليبرهن على وجهة نظره اقتبس رأيا لميكونس ورد فى مقال له فى صحيفة ماكى النظرية: «لقد كانت الصهيونية ولاتزال اتجاها بورجوازياً رجعيا، ارتبط بالامبريالية فى كل سنوات وجوده، وتحالف معها وخدمها بإخلاص»(١٤). وحث كوربيل قيادة حدتو على أن تشيد بنضالات «حلفائنا الأقوياء»، ماكى والقوى الديمقراطية الاسرائيلية فى الدفاع عن حقوق عرب فلسطين، وفى الدفاع عن مصالح اللاجئين، وضد استفزازات الحكومة الاسرائيلية (والتى لاتقل عن استفزازات الدول العربية).

وكان الاتجاه الرئيسى للتقرير هو تأكيد سلامة تأييد حدتو لمشروع الأمم المتحدة للتقسيم فى ١٩٤٧، وبالإضافة لذلك، أكد أن التأييد السوفيتى للتقسيم كان هو المحرك الأول لموقف حدتو. وأشاد بحدتو لمعارضتها للمشاعر المعادية لليهود التى غلبت على مصر والعالم العربى فى ١٩٤٨. وكان كوربيل يعتقد أن لرفاق حدتو موقفا أفضل من موقف الشيوعيين العرب الآخرين بشأن هذه القضية: فقد وثقوا فى ماكى وفى الشعب الاسرائيلى ولم يكونوا شوفينيين. بيد أنه أوضح أن حدتو لم تدافع بعد ١٩٤٨ عن مواقفها بنفس الوضوح السابق، وقد ذكرت القضية فقط فى مقالات قليلة غير محددة فى الكاتب وفى فقرة من مشروع برنامج المنظمة(١٥). ارادَ كوربيل أن تولى حدتو اهتماما أكبر بالنزاع العربى الاسرائيلى، رغم أنه لم يعد ممكنا حينذاك اتباع خط الاتحاد السوفيتى مثلما كان الحال فى ١٩٤٨ أو خط الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى أو الشيوعيين المصريين. وفى رأى كوربيل، أن اللاجئين وحدود دولة فلسطين العربية، كانا المشكلتين الأساسيتين اللتين ينبغى التصدى لهما، ومع ذلك فلم يقدم حلولا محددة لهما. والواقع، أن اقتراحاته البرنامجية كانت تطالب بالانسحاب الأردنى والمصرى من الضفة الغربية وقطاع غزة وإنشاء إدارتين فلسطينيتين ديمقراطيتين، لكنه لم يذكر انسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها فى ١٩٤٨-١٩٤٨(١٦). هذا الغموض بشأن الحدود يوضح أن آراء كوربيل كانت أقرب لآراء ماكى (مثلما نص عليها برنامج ١٩٥٢) من آراء الشيوعيين المصريين وغيرهم من الشيوعيين العرب، الذين أصروا صراحة على حدود مشروع الأمم المتحدة للتقسيم. ويمكن تفسير موقف كوربيل على أنه صورة مسبقة لاقتراح ما بعد ١٩٦٧ بانشاء دولة فلسطين العربية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

اكتسبت الاجتماعات الدولية مع الاسرائيليين أهمية أكبر بالنسبة لكوربيل ومجموعة روما

معها بالنسبة للشيوعيين الذين يعيشون فى مصر، لأنها كانت النشاط الوحيد لمهاجرى باريس الذى أتاح لهم الإحساس بأنهم جزء عضوى من الحركة المصرية. وعلى النقيض من ذلك، لم يستطيع الشيوعيون فى مصر أن يسافروا للخارج والشعور ببهجة الاجتماع بأجانب يشاطرونهم نفس الالتزامات والنظرة العالمية. وكانوا بالضرورة، منكبين على القضايا الوطنية المصرية. وكانت القضية الأساسية بالنسبة لهم، مثلهم مثل كافة تيارات الرأى السياسى، هى تأمين جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس: وكانت فلسطين قضية ثانوية. وبالإضافة لذلك، فان حدتو كانت فى ذلك الوقت غارقة فى صراع داخلى، أدى فى النهاية إلى الانقسام وتكوين حدتو - التيار الثورى. فى الوقت نفسه، كان مجلس قيادة الثورة يكثف هجماته على الشيوعيين. ولم تكن هذه ظروف مواتية للانخراط فى اتصالات دولية خطرة.

ولم يكن كورييل شخصا تفت فى عضده مثل هذه التفاصيل، حيث استمرت مجموعة روما تلتمس إقامة علاقات دولية، تحركها إلى ذلك مفاهيمه وإحساسه بالأولوية. وعندما أطلق سراح يوسف حلمى من السجن فى ١٩٥٤ إلى جانب القادة الآخرين لأنصار السلام، سافر إلى باريس. وهناك قدمه كورييل إلى عاموس كينان، وهو صحفى اسرائيلى بوهيمى زئبقى[١٧]. وبدأ هؤلاء الثلاثة، استمرارا للاتصالات بين المصريين والاسرائيليين التى استهلت فى بوخارست، فى اللقاء مع جيلا كوهين، عضو ماكى التى تعيش فى باريس مؤقتا لدراسة الفن، وحايا هرارى، وهى ممثلة اسرائيلية، وعدنان ابو سناينا من الحزب الشيوعى السودانى، وأعضاء من الحزب الشيوعى العراقى، وممثلين لمجموعة روما، وربما المخرج المصرى عبد القادر التلمسانى. وانضم اليهم فيما بعد، إيلى لوبل، الذى كان قد طُرد من كيبوتس نيريم وانضم للحزب الاشتراكى اليسارى فى ١٩٥٣[١٨]. (ربما كان لوبل قد انضم لماكى إن كان قد بقى فى اسرائيل، لكن شارل بتلهايم دعاه لباريس فى ١٩٥٤ للعمل بشأن القضايا الاقتصادية للهند. وخلال هذا العمل التقى بسمير أمين، الذين كان قريبا من الراية قبل أن يجئ لباريس لدراسة الاقتصاد). وكانت المجموعة التى التقت خلال ١٩٥٤-٥٥ تعرف باسم اللجنة العربية الاسرائيلية للسلام. وفى حين أنه لم يشترك فيها أعضاء من المابام بصورة منتظمة، فقد اجتمع يوسف حلمى فى ربيع ١٩٥٦ بيسرائيل بارزيلاى من المابام، والذى كان حينذاك وزيرا للصحة فى اسرائيل، ويُعاكوف مايوس، سكرتير لجنة السلام الاسرائيلية فى المابام، وربما حدثت اجتماعات أخرى كهذه[١٩]. وبعد حرب ١٩٥٦، ظَلّ أعضاء مجموعة روما والاسرائيليون الذين يعيشون فى باريس فقط نشيطون، وأصبحت اللجنة هى اللجنة المصرية الاسرائيلية للسلام. وأصدرت بشكلها هذا نشرة بالفرنسية لفترة قصيرة، لم يبق منها سوى مقدمة كورييل للعدد الأول[٢٠].

ولم يصادق ماكى رسميا على هذه الأنشطة، ولم تفعل ذلك حدتو أيضا. والواقع أن وجود مجموعة روما ضايق قيادة حدتو وأحرجها. ذلك أن النشر عن هذه الاجتماعات مع الاسرائيليين فى

باريس أكد فحسب أسوأ شكوك منتقدى حدتو، ولذلك خف التركيز على مناقشات باريس. ولم يتقاعس ماكى عن الإعلان عن هذه الاجتماعات والترويج لها فقط، وإنما استمر أيضا فى تجنب ذكر أنشطة الحركة الشيوعية المصرية كذلك، حتى بعد الاجتماع الذى عُقد فى بوخارست والرسالة الموجهة له من حدتو. بيد أن ماكى كان ينشر عن أنشطة الحزب الشيوعى العراقى، الذى لم يغير موقفه لصالح تقسيم فلسطين منذ ١٩٤٨. بل لقد تدخل ماكى فى النشاط الشللى فى داخل الحزب العراقى بترجمة هجوم عنيف نشرته الصحيفة المركزية للحزب ضد مجموعة راية العمال(٢١). كما تم حذف ذكر المصريين من كتيب نشرته اللجنة المركزية لماكى بشأن النضال من أجل السلام فى البلدان العربية، رغم أنه أعاد طبع بيانات الحزبين الشيوعيين العراقى والأردنى(٢٢). وربما جعل وجود كثيرين من الأعضاء السابقين فى الحزب الشيوعى العراقى فى صفوف ماكى (وصلوا لاسرائيل مع باقى المجتمع اليهودى العراقى فى ١٩٥٠-٥١ والعلاقات التاريخية مع قادة الحزب الأردنى، الذين كانوا ينتمون إلى عصبة التحرر الوطنى والذين كانوا معروفين شخصيا للكثيرين من أعضاء ماكى العرب، جَعَل ماكى يشعر بأنه أقربَ إلى هذين الحزبين منه إلى الحركة المصرية وأكثر ثقة فى أنه يفهم، على النحو الصحيح، معنى آرائهما المنشورة.

وعلى الرغم من الافتقار للموافقة الرسمية للحزب الاسرائيلى، فقد كانت الاجتماعات التى عقدت فى باريس مهمة لجعل الاسرائيليين (حتى المعادين للشيوعية مثل عاموس كينان) يتصلون بالمصريين وغيرهم من العرب الساعين لحل سلمى للنزاع الفلسطينى/ العربى - الاسرائيلى استنادا لحق تقرير المصير للشعبين الاسرائيلى والفلسطينى وتقسيم فلسطين. وكان تأثير ذلك على مصر محدودا بدرجة أكبر، لأن يوسف حلمى كان هو المصرى الوحيد المشارك فى هذه الاجتماعات الذى عاد ليعيش فى مصر.

وعلى الزغم من أن حرب ١٩٥٦ جعلت الحديث عن السلام أمرا صعبا بصورة متزايدة فى كل من مصر واسرائيل، فان البذور التى غرست فى مسار هذه الاتصالات بدأت تنمو بعد ذلك بعدة سنوات. ففى ١٩٥٧، قدم عاموس كينان، هنرى كورييل إلى اورى افنيرى، رئيس تحرير هعولام هزيه (هذا العالم) وهى صحيفة أسبوعية اسرائيلية تهاجم المعتقدات الدينية، وبعدها قدمه كورييل بدوره لأعضاء جبهة التحرير الوطنى الجزائرية(٢٣). وبتشجيع من كورييل والجزائريين، انضم افنيرى لناتان يالين - مور، ماكسيم غيلان، شالوم كوهين، وعاموس كينان - زملاء افنيرى فى منظمة العمل السامى - لإنشاء اللجنة الاسرائيلية من أجل جزائر حرة، والتى عارضت السياسة الاسرائيلية حيث أيَّدت نضال الجزائر من أجل الاستقلال عن فرنسا وشجعت اليهود الجزائريين على ألا ينضموا للمستوطنين الفرنسيين فى معارضة الاستقلال وأصبح كثيرون ممن شاركوا فى اللجنة الاسرائيلية من أجل جزائر حرة ممن شاركوا فى اللجنة الاسرائيلية من أجل جزائر حرة معارضين ألدّاء للاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة بعد ١٩٦٧: أصبح ناتان يالين - مور عضوا قياديا فى اللجنة

الاسرائيلية للسلام الاسرائيلي* الفلسطيني حتى وفاته، وأصبح ماكسيم غيلان رئيس تحرير الصحيفة الشهرية التي تصدر في باريس، اسرائيل وفلسطين، وانتقد عاموس كينان بانتظام سياسات اسرائيل تجاه عرب فلسطين في عاموده الأسبوعي في الصحيفة اليومية ذات التوزيع الجماهيري الكبير يديعوت أحرنوت وفي روايته المبددة للوهم الطريق إلى عين حارود على حد سواء.

وكان كتاب أحمد القدسي (اسم مستعار لسمير أمين) وايلي لوبل، العالم العربي واسرائيل[٢٤]، نتاجا غير مباشر لاجتماعات باريس في الخمسينيات. وكان لمحاولتهما وضع تحليل للنزعة القومية والصراع الطبقي في العالم العربي وطبيعة النزاع العربي الاسرائيلي - وهو تحليل ينتقد سياسات اسرائيل والدول العربية على حد سواء - تأثير كبير في مجال تقديم قضايا الشرق الأوسط للدوائر التقدمية الناطقة بالفرنسية والانجليزية في أعقاب حرب ١٩٦٧.

وفي مابعد هذه الحرب، اجتمع خالد محيي الدين ، خليفة يوسف حلمي كرئيس لمجلس السلام المصري، مع اوري افنيري في بلغاريا، واقترح خالد محيي الدين عقد مؤتمر دولي بشأن مشكلة السلام في الشرق الأوسط، عقد بعد ذلك في بولونيا في ايطاليا في ١٩٧١. ورغم أن المؤتمر كان مخيبا للآمال بالنسبة للكثيرين من الذين شاركوا في التخطيط له، وحتى بالنسبة للبعض من لم يحضروا اجتماعاته، فإنه باعتباره أول اجتماع علني مفتوح بين العرب والاسرائيليين منذ حرب ١٩٦٧، أرسى سابقة للقاءات كثيرة غير حكومية بين الفلسطينيين والعرب والاسرائيليين بدأت في منتصف السبعينيات واستمرت حتى الآن. وكان من بينها الاجتماعات الأولى بين الاسرائيليين وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية، التي كان كورييل قد ساعد في ترتيبها[٢٥]. وبتأثير من كورييل، أصبح كثيرون من الاسرائيليين البارزين الذين طالبوا بالاعتراف المتبادل والتعايش السلمي بين دولة عربية واسرائيل - أوري افنيري، ماتي بيليد، يعاكوف أرنون، مثير باعيل، لوبا الياف، يوسي اميتاي، سميحا فلابان، والبعيزر فايلر - مشاركين في هذه الاجتماعات وغيرها من الاجتماعات التي عقدت بعد ذلك الوقت بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وبعد اغتيال كورييل على يد مهاجمين مجهولي الهوية في ١٩٧٨، أصبح معروفا في اسرائيل على نحو أفضل نتيجة لجهود أناس ألهمهم نضاله من أجل سلام عادل بين اسرائيل وعرب فلسطين. ففي ١٩٨٢، أصدرت دار نشر ميفراس، والتي يديرها راديكاليون اسرائيليون مستقلون، طبعة عبرية من كتاب معنون «من أجل سلام عادل في الشرق الأوسط»، يضم مجموعة من كتابات كورييل عن النزاع العربي الاسرائيلي نشرها أصلا أصدقاؤه الباريسيون بعد موته[٢٦]. وبعد ذلك بعامين، وصف شمعون بالاسي، زوج جيلا كوهين وعضو سابق في ماكي ايضاً، العام الأخير من حياة كورييل في رواية سيرة ذاتية مبهمة بعض الشيء: الشتاء الاخير[٢٧]. ورغم أن نشاطات كورييل السياسية في باريس كانت تقلق بعضاً من رفاقه في مصر حيث أن البعض انتقد أسلوبه السياسي باعتباره سلوكا غير منضبط، غريب الأطوار، وجاهل من الناحية النظرية، لكن تفانيه الذي لا يهن

لإقامة صلة بين العرب والاسرائيليين الساعين لتعايش سلمى، أمر ينبغى تقديره.

◻ مبادرة يوسف حلمى من أجل السلام

عزز وصول يوسف حلمى إلى باريس فى ١٩٥٤ أهمية الاتصالات المصرية الاسرائيلية التى كانت تجرى هناك بالفعل. فقد كان باعتبارة القائد الرسمى لحركة السلام المصرية وعضوا فى مجلس السلام العالمى، قادرا على أن يحظى بإصغاء دولى لآرائه. وقد عمل حلمى فى باريس مع مجموعة روما بصورة وثيقة، وطلب من خلالهم أن يضم إلى حدتو. ورغم أن هذا الطلب حُوّل إلى مصر، فليس من الواضح ما إذا كانت القيادة هناك قد قبلته أم لا. وعلى أية حال، فقد اعتبرته مجموعة روما عضوا فى تنظيمها وأيدت بحماس مبادراته فى ١٩٥٥ للتشجيع على التسوية السلمية للنزاع العربى الاسرائيلى. بيد أن كثيرين من أعضاء الحزب فى مصر لم يكونوا سعداء بمبادرات حلمى فى باريس[٢٨].

وكان إطار مبادرات حلمى هو القرار الذى تبناه مؤتمر باندونج للبلدان الآسيوية والأفريقية فى نيسان ١٩٥٥ بشأن النزاع العربى – الاسرائيلى، والذى نصّ على التالى: «فى ضوء التوتر الراهن فى الشرق الأوسط الناجم عن الوضع فى فلسطين وخطر هذا التوتر على السلام العالمى، يعلن المؤتمر الآسيوى الأفريقى تأييده لشعب فلسطين العربى ويدعو لتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والتسوية السلمية للقضية الفلسطينية»[٢٩]. وقد صاغ هذا القرار، جمال عبد الناصر الذى ظهر باعتباره داعية كبيرا للحياد الإيجابى فى المؤتمر. ومن ثم، كان بيانا غير مباشر لسياسة الحكومة المصرية. وكما أدلى عبد الناصر بعد عودته من باندونج بعدة بيانات تؤكد التزامه بشروطه. وكان التفسير المصرى للقرار هو أنه يطالب اسرائيل بالعودة لحدود الأمم المتحدة للتقسيم وإعادة كل اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، فى مقابل أن تعترف مصر باسرائيل، على انها قامت بموجب قرار للأمم المتحدة، وتتمسك بمبدأ الحل السلمى للنزاع.

وامتعضت حكومة اسرائيل بمرارة من استبعادها من المؤتمر بإصرار من الدول العربية. واعتبرت القرار رسالة عداء، وليس فرصة لتحقيق إنجاز ديبلوماسى. كما اعتبر معظم الاسرائيليين أنفسهم الضحايا الوحيدين للنزاع ولم يكونوا مستعدين لا للتنازل عن الأرض ولا لإعادة اللاجئين. وكان تعليق رئيس الوزراء شاريت العدائى على محرر النيوزويك الذى سأله بعد مؤتمر باندونج بأسبوع عما إذا كانت اسرائيل مستعدة لأن تذعن لتظفر بالسلام مع جيرانها العرب هو: «لماذا يتعين على إسرائيل أن تقدم شيئا أصلا؟»[٣٠]. وإذ كان هذا رد فعل شخص كان يعتبر معتدلا بالمقاييس الإسرائيلية، فما الذى كان يمكن لمصر أن تتوقعه من العناصر المتشددة الموالية لبن جوريون، الذى كان حينذاك شبه متقاعد فى كيبوتس فى النقب؟ وكانت تعليقات عبد الناصر فى لقاء صحفى واكب ذلك أكثر نزوعا للتوفيق: ففى حين انتقد اسرائيل بشدة، أصر على أنه ليس لدى مصر نوايا عدوانية

وأكد تأييده لقرار باندونج.

وقد استغل يوسف حلمى قرار باندونج ليروّج مفهوم التسوية السلمية للنزاع العربى الاسرائيلى باعتباره أمرا يتفق مع السياسة المعلنة للحكومة المصرية. وكتب لعبد الناصر يحثه على أن يثبت نيته فى الوفاء بالالتزام الشفوى الذى قطعه على نفسه فى باندونج بالسماح لوفد مصرى بأن يحضر الجمعية العالمية للسلام فى هلسنكى فى يونيو (حزيران) ١٩٥٥[٣١]. بيد أن مثل هذا الوفد كان لابد وأن يضم متعاطفين مع الشيوعيين، فرفضَ عبد الناصر، ومن ثم، كان حلمى هو المندوب المصرى الوحيد فى هلسنكى.

لم يلقِ يوسف حلمى خطاباً رسمياً فى المؤتمر بل اكتفى بتقديم بيان مكتوب ربما لأنه لم تتوافر له فرصة التشاور مع زملائه من مصر ولأنه كان يريد تفادى أن تزداد عزلته.

أكد ذلك البيان أن قرار باندونج هو أول إعلان رسمى توافق عليه الدول العربية يستهدف حلاً سلميا للنزاع وأنه يستحق خطوة مقابلة من «الحكومة الاسرائيلية» و«الأمة الاسرائيلية». وأثار استخدام هذه التعبيرات التى تعترف بالسيادة الوطنية لاسرائيل بجلاء، إلى أن تفكير حلمى كان فى الواقع أكثر تقدما من تفكير عبد الناصر، الذى فضّل عبارات نصّ باندونج غير المباشرة. كما طالب حلمى باتخاذ خطوات إيجابية نحو السلام وحث المدافعين عن السلام فى اسرائيل والدول العربية بأن يرسوا معا المبادئ العامة لحل عادل وتعايش سلمى. وأعاد ماكى نشر بيانات حلمى بحماس ووزعها على نطاق واسع[٣٢]. بيد أن تأثيرها فى اسرائيل كان محدودا نتيجة لإعلان مصر فى ٢٧ ايلول اتفاقية شراء الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، والتى استغلها رئيس الوزراء المعين بن جوريون لإثارة القلق بشأن نوايا مصر العدوانية تجاه اسرائيل.

وكان الأمر الأكثر إثارة هو رسالة حلمى إلى عبد الناصر و«النداء إلى الشعب الاسرائيلى» الذى وجهه، وتاريخهما هو ١٠ نوفمبر (تشرين ثانى) ١٩٥٥[٣٣]. ففى رسالته لعبد الناصر، وصف حلمى نفسه بأنه مواطن مصرى مخلص أيدّ مؤتمر باندونج وقراره بشأن القضية الفلسطينية. وأعرب عن أسفه لأن مصر لم تتخذ خطوات محددة لتنفيذ القرار فى وجه المعارضة الامبريالية لتحقيق سلام عادل بين مصر واسرائيل. وانتقد «البلهاء أو الجواسيس إن أحببت، أو عملاء الامبريالية إذا كنت تفضل ذلك» بين مستشارى عبد الناصر الذين رفعوا شعار «لنلق اسرائيل فى البحر». وأصر حلمى على التمييز بين حكومة اسرائيل والعناصر الاستفزازية من ناحية، وجماهير الشعب التى تعيش فى اسرائيل والتى تحملت عبء الحرب من جانب آخر. ونصح عبد الناصر باتخاذ موقف الاتحاد السوفيتى والقيام بمبادرات للسلام، وانتقده لأنه لم يستجب لدعوة بن جوريون (ربما فى إشارة لخطاب بن جوريون فى الكنيست الذى رحب فيه بالنظام المصرى الجديد بعد انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢)، وحثه على الإدلاء ببيان واضح يعترف بحق شعب اسرائيل فى إقامة دولة ودعا أخيرا لعقد مؤتمر دولى

مشابه لمؤتمر جنيف بشأن فيتنام وأرفق صورة من ندائه إلى الشعب السرائيلي والذى سينشر فى الصحف الاسرائيلية.

وفى رسالته إلى الشعب الاسرائيلى، عَرَّفَ حلمى نفسه باعتباره مصريا وطنيا ومحاربا قديما فى حركة السلام. وذكرّ بأنه نشر فى الكاتب أن الشعب الاسرائيلى لا يقل عن المصريين حبا للسلام، مشيرا إلى استجابته لنداء ستوكهولم. وأقر أيضا بعرفانه لأن مطبوعات المابام قد نقلت عن مقالاته فى الكاتب، وأن بعض الصحف الاسرائيلية نقلت بيانه فى هلسنكى فى حزيران. وطمأن حلمى الشعب الاسرائيلى مجددا بأن الحكومة المصرية لاتريد حربا مع اسرائيل ولا تستعد لها وأن ذلك ليس القصد من السلاح الذى يتم شراؤه من تشيكوسلوفاكيا. وحث الشعب الاسرائيلى على تقدير الموقف الجديد للدول العربية كما تراءى فى قرار باندونج، وإذ استعرض حلمى تاريخ النزاع، فقد أكد مجددا تحليل الشيوعيين المصريين على أنَ البريطانيين أثاروا حرب ١٩٤٨-٤٩ ليحرفوا انتباه الشعب المصرى عن النضال ضد الاحتلال البريطانى. وأكد مجددا أن المصريين الديمقراطيين، الذين قبلوا حق اسرائيل فى الوجود إلى جانب دولة فلسطينية عربية، قد عارضوا الحرب. ودعا حلمى مرة أخرى لمؤتمر دولى لإيجاد حل سلمى للنزاع العربى الاسرائيلى استنادا للاعتراف بحق الشعب الاسرائيلى والشعب الفلسطينى فى دولتين ديمقراطيتين مستقلتين.

ما هى إذاً منزلة وأهمية مبادرة حلمى الجزئية والاستثنائية؟

لاشك أن الإخلاص الملح فى هذه الرسائل لايمكن أن يعتوره الشك. فليس هناك مايدفع حلمى للتصرف على هذا النحو سوى اقتناعه العميق بذلك. وقد ساندت مجموعة روما وماكى يوسف حلمى مساندة كاملة. وكان أعضاء الحزب الشيوعى المصرى الموحد فى مصر أقل حماسا لأعماله. فرغم أنهم كانوا يتبنون نفس هذه المواقف البراجماتية التى يتبناها حلمى - حل النزاع استنادا لتطبيق مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، عودة اللاجئين، وإنشاء دولة فلسطين العربية - إلا أنه كان هناك فرق صارخ بين الإطار البلاغى لبيانات حلمى ونظيره الذى يأخذ به الشيوعيون الذين يعيشون فى مصر[٣٤].

لقد اعتمد حلمى موقفا وطنيا مؤيدا للاتجاه الجديد للسياسة الخارجية لعبد الناصر (مؤتمر باندونج، الحياد الإيجابى، وشراء الأسلحة التشيكية) وانتقد سياسة اسرائيل بلا رحمة، مثلما فعل الحزب الشيوعى المصرى الموحد. لكنه انتقد أيضا عبد الناصر بشدة لعدم سعيه وراء السلام بصورة متواصلة، مستخدما تعبيرات مثل «الشعب الاسرائيلى» وأيد مرارا وتكرارا ودون شروط حقه فى إقامة دولة مستقلة. وباعتراف حلمى بأن الدول العربية غزت اسرائيل بصورة غير عادلة فى ١٩٤٨، فقد تفادى تحديد اسرائيل باعتبارها المعتدى الوحيد فى النزاع. وعلى النقيض من ذلك، فإنه بحلول عام ١٩٥٥ ، لم يعد الحزب الشيوعى المصرى الموحد ينتقد الحكومة المصرية على مهاجمة اسرائيل فى ١٩٤٨ وإنما أكد بدلا من ذلك بصورة مطولة على أن سياسة اسرائيل العدوانية تجاه مصر وسوريا

والأردن، كانت موجهة من قبل الامبريالية الامريكية، التى كانت الدولة الجديدة تعتمد عليها اقتصاديا. ونظرا لأن الحزب الشيوعى المصرى الموحد ساند السياسات الجديدة للنظام المصرى المعادية للامبريالية، فإنه لم يدن عبد الناصر صراحة على التقاعس عن متابعة قرار باندونج بمبادرة سلام نشيطة مثلما فعل حلمى. ورغم أن الحزب أشار لاسرائيل مرارا ولإمكان التعايش السلمى، فإن شعارات مثل «عاشت فلسطين عربية، ديمقراطية ومستقلة» و«عاش نضال الشعوب العربية ضد الامبريالية الامريكية» لم تكن مطمئنة ليهود اسرائيل مثلما حاول حلمى أن يكون.

ويوضح التناقض البلاغى بين إعلانات حلمى وإعلانات الحزب الشيوعى المصرى الموحد فى مصر، والذى يعكس خلافا ضئيلا فى الموضوع، يوضح بجلاء تأثير الخطاب السياسى القومى العربى الناصرى البازغ على الشيوعيين المصريين. ففى سياق قرار الحزب الشيوعى المصرى الموحد بتأييد رفض عبد الناصر الانضمام لحلف بغداد، ولمؤتمر باندونج وشعاره السياسى عن الحياد الإيجابى، وصفقة الأسلحة التشيكية، ومناهضة عبد الناصر للامبريالية ذات الطابع النضالى المتزايد، فى هذا السياق لم يكن من مصلحة الحزب أن ينأى بنفسه عن الاجماع الوطنى المصرى بالتذكير بمعارضته لغزو فلسطين فى ١٩٤٨ ونقد مصر الدول العربية على إدامة النزاع العربى الاسرائيلى. وعلى النقيض من ذلك، فإنه نظرا لأن الخطاب السياسى القومى العربى البازغ لم يكن يقيد مجموعة روما ويوسف حلمى، فإن حلمى كان حرا فى أن يعبر عما كان لايمكن الحديث به فى مصر، كما فاقم هذا الفرق الخلافات بين الشيوعيين فى باريس والقاهرة. ودفع نشر بيان حلمى فى هلسنكى، ورسائله لعبد الناصر، ونداءه للشعب الاسرائيلى، بعض أعضاء الحزب الشيوعى المصرى الموحد للمطالبة بحل مجموعة روما.

ولابد أن مجموعة روما قد أدركت أن حلمى كان يتجاوز حدود الخطاب السياسى المسموح به فى اسلوبه للتعبير. فقد تضمنت الصيغة العربية لرسالته إلى عبد الناصر (ربما كانت هى النص الأصلى الحقيقى) والتى نشرت فى كفاح شعوب الشرق الأوسط جملة تقول «إن إسرائيل قد وجدت وستوجد وسيستحيل إلقاؤها فى البحر»، لكن هذا القول حذف من الصيغة الفرنسية التى نشرت فى Nouvelles d"Egypte (أبناء من مصر). فمثل هذه الجملة كان يمكن تفسيرها بسوء نية باعتبارها شوفينية اسرائيلية أو تحديا للشرف الوطنى المصرى. وعلى الأقل، فإن واقعيتها العنيدة كانت مثيرة لمن ألفوا العرض الشائع فى العالم العربى عن اسرائيل. وربما كانت مجموعة روما تأمل بإلغاء هذه الجملة أن تتفادى اعتبارها مسؤولة عن بيان حلمى (على الرغم أن النص العربى كان من المرجح أن يثير فى مصر رد فعل سلبى أكثر مما يفعل النص الفرنسى).

ويلقى الاختلاف بين الاستقبال الحماسى لرسالة حلمى من قبل ماكى ومجموعة روما ورد الفعل الفاتر أو الانتقادى فى مصر، الضوء على أهمية اختلاف السياق المنطقى للعمل السياسى. ففى باريس، استطاع حلمى المحاط باليهود المصريين المهاجرين، أن يعبر عن أفكاره دون أن تثبط همته

ساحة سياسية مصرية يميزها شعور قومى متصاعد، وتأييد جماهيرى متزايد لعبد الناصر، وتقارب بازغ بين النظام وكافة التيارات فى الحركة الشيوعية. وفى مصر، كانت أى إشارة ايجابية لاسرائيل فى أعقاب محاكمة اليهود المخربين والغارة الاسرائيلية على غزة، والتى اعتبرت اسرائيل فيها معتديا استفزازيا، ستلقى هجوما عنيفا باعتبارها عملا غير وطنى على الإطلاق. فبالنسبة للمصريين فى مصر، أكدت هذه الحوادث مجددا نوايا اسرائيل العدوانية، وكان نقد عبد الناصر لتقاعسه عن القيام بمبادرات سلام سيبدو أمرا منبت الصلة بالواقع.

والواقع، أن عبد الناصر تجاوب بصورة إيجابية مع جهود لجنة خدمة الأصدقاء الأمريكية ومبعوث الرئيس ايزنهاور للتوسط فى تسوية ديبلوماسية بين مصر واسرائيل فى ١٩٥٥ و١٩٥٦. وأكد فشل هذه المحاولات أن اسرائيل لم تكن مستعدة لبحث أى مشروع مشابه لشروط قرار باندونج، فى حين أوضح إصرار عبد الناصر على أن تبقى هذه المفاوضات سرية افتقاره للثقة فى أنه قد يحظى بالمساندة الكاملة من مجلس قيادة الثورة لاتفاق سلام. وختاما، فإن حقيقة أن هذه المحادثات كانت سرية، تعنى هى نفسها أن نطاق الخطاب السياسى المسموح به فى مصر أو اسرائيل بقى بلا تغيير.

وكانت الاستجابة لجهود حلمى محدودة فى اسرائيل أيضا. فلم تكن غالبية الاسرائيليين اليهود، بما فى ذلك المابام واحدوت ها عفودا، تستطيع أن تتصور سلاما قائما على حدود التقسيم وعودة اللاجئين. وقد رفض مناحم دورمان من أحدوت ها عفودا بلا أدنى لبس مقترحات حلمى فى الصحيفة اليومية للحزب، وانتقد حلمى بقسوة لتقاعسه عن إدانة الوفود العربية الأخرى فى هلسنكى التى دعت لتدمير اسرائيل، وأدان حلمى لرفضه اللقاء معه فى هذا المؤتمر المهم(٣٦). وإذ لم يبد دورمان أى تقدير للحقائق السياسية المصرية، فقد اعتبر مقترحات حلمى خدعة لتحقيق مصالحة مع عبد الناصر.

ونشرت عال همشمار «نداء إلى الشعب الاسرائيلى» الذى وجهه حلمى مع ردّين عليه. أحدهما لمعلق لم يذكر اسمه (ربما يعاكوف مايوس)، يمثل الجناح اليمينى للمابام، بدأ بمهاجمة ماكى ثم أكد أن جهود حلمى «لاتخدم قضية السلام لأنها تؤيد مؤامرة للسير انطونى ايدن وحلف بغداد» لأنها تستند لمشروع الامم المتحدة للتقسيم. وربما كان الخلاف الجارى بين المابام وماكى فى لجنة السلام الاسرائيلية، والتى انقسمت منذ طرد سنيه من المابام، عاملا شكل هذا الرد.

وتحدث اليعيزر بيرى عن يسار المابام، فرحب بدعوة حلمى للسلام لكنه رفض افتراضاته. واعترض بيرى على تأكيد حلمى أن الحكومة المصرية لا تريد الحرب مع اسرائيل ورفض وصف اسرائيل بأنها معتد على حد سواء، ذاكرا أن الدول العربية كانت قد رفضت مشروع الأمم المتحدة للتقسيم كما أنها تسمح حاليا بهجمات الفدائيين المسلحة على اسرائيل من أراضيها. ولم ير بيرى أن قرار باندونج دليل على النوايا السلمية وأكد أن السلام ليس ممكنا على أساس حدود مشروع

التقسيم: «نظرا لان سنين طويلة قد انقضت منذئذ، ونظرا لأن حقائق جديدة قد نشأت على أرض الواقع على مر الزمن، ونظرا لأنه لم تقم دولة عربية (فلسطينية) ديمقراطية، فإن قرارات الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ لا يمكن تنفيذها حرفيا فيما يتعلق بالحدود »[٣٨].

وعلى النقيض من اليسار الصهيونى، روجّ ماكى وأيد بيانات حلمى. وقررت اللجنة المركزية وقد استحثها نشر رسائل حلمى أن تكثف الحملة من أجل السلام فى اجتماعها فى ١٤-١٦ ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٥[٣٩]. ومع ذلك، فلم تذكر خطب قادة الحزب فى هذه الحملة لا حلمى ولا الشيوعيين المصريين.

ومن ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩، تلقى ماكى بصورة منتظمة مطبوعات مجموعة روما، لكنه لم يولها اهتماما كبيرا أو لم يسع لتطويرَ هذه الصلة، رغم أن حريته فى أن يفعل هذا كانت أكبر من حرية قرنائه المصريين[٤٠]. ومن الواضح أن ماكى لم يستجب أيضا لرسالة حدتو فى ١٩٥٣، أو لرسالة أخرى بعث بها الحزب الشيوعى المصرى الموحد فى ١٩٥٦ يعرض فيها إقامة علاقات بينهما[٤١]. وفى التحليل الأخير، فإن قواعد ومواثيق النزعة الأرثوذوكسية منعت الشيوعيين الاسرائيليين من السعى لإقامة صلة رسمية مع المنظمات المثيرة للجدل مثل مجموعة روما أو الحزب الشيوعى المصرى الموحد.

لقد كان يوسف حلمى متحررا من قيود الخطاب السياسى المصرى وحدوده لكونه يعيش فى باريس. وخلقت اجتماعاته بالاسرائيليين وباليهود المصريين المهاجرين معالم جديدة لتعبير سياسى مسموح به، وفتح الاتصال بين المصريين والاسرائيليين، إمكانات لايمكن تخيلها فى الداخل. ومع ذلك فإن هذا التحرر من عملية تكوين المفاهيم السياسية والتعبير السياسى، جعل المشاركين فيه على هامش السياسات الوطنية فى بلادهم نفسها. فيوسف حلمى مثلا، لم يستعد موقعه كسكرتير عام لأنصار السلام بعد عودته لمصر، بل أخذ مكانه خالد محيى الدين. واستمرت مجموعة روما تروج للتسوية السلمية للنزاع العربى الاسرائيلى، لكنها أصبحت هامشية بدرجة متزايدة بالنسبة للحركة الشيوعية المصرية. بل لقد كان اورى افنيرى والاسرائيليون الآخرون غير الشيوعيين المتصلين بمجموعة روما فى الخمسينيات، أقل تأثيراً فى الدوائر اليهودية من ماكى (رغم أن هذا الوضع تغيّر فى آواخر الستينيات). ولكن عندما بدأت أفكار السلام المستندة للحقوق القومية للفلسطينيين والاسرائيليين على حد سواء تكتسب مشروعية بعد حرب ١٩٧٣، أبدى الاسرائيليون، وبدرجة أقل المصريون، اهتماما متجددا بأنشطة يوسف حلمى وهنرى كورييل ومجموعة روما.

□□□

الفصل السادس

تعزيز السياسات القومية ١٩٥٥ - ١٩٥٨

بحلول نهاية عام ١٩٥٤، كان حماس الرأى العام فى مصر للنظام الجديد قد فتر، وعلى الرغم من انتصار عبد الناصر على نجيب فى أزمة مارس (آذار) ١٩٥٤، فقد أصبحت شعبيته الشخصية فى أدنى درجاتها وغدا استقرار النظام الجديد أمرا مشكوكا فيه. وبحلول شهر (تشرين اول)، تم التوقيع على اتفاقية انجليزية مصرية بشأن الجلاء التام للقوات البريطانية من القاعدة العسكرية فى قناة السويس بحلول شهر (حزيران) ١٩٥٦ - رغم أن الاتفاقية كانت تسمح بإعادة تشغيل القاعدة البريطانية فى حالة وقوع هجوم على تركيا أو مصر أو أى بلد عربى آخر. وقد استثارت هذه المادة والمفاوضات الودية التى أثمرت عن الاتفاقية (وهى تتعارض مع المطلب الوطنى النضالى التقليدى بأن يتلو المفاوضات من أجل علاقات انجليزية مصرية منقحة، الانسحاب العسكرى البريطانى الكامل) كافة قوى المعارضة السياسية - الإخوان المسلمون، الوفد، الشيوعيين - ودفعتها لمعارضة الاتفاقية باعتبارها خداعا يقصر عن ضمان الاستقلال والسيادة الكاملين. بل لقد حاول الإخوان المسلمون اغتيال عبد الناصر. وعندما فشلت المؤامرة، تم حظر جماعة الإخوان فى مصر للمرة الثانية فى خمس سنوات.

ولكى يؤمّن مجلس قيادة الثورة سلطته، واصل قمعه المنافى للديمقراطية لقوى المعارضة. وبدا أن لادانة الراية المتعجلة لعبد الناصر على أنه دكتاتور عسكرى موال للغرب ما يسندها. لكن أصبح من المتعين مراجعة هذا التقييم بصورة جذرية خلال ١٩٥٥، عندما قاد عبد الناصر بالحملة ضد الانضمام العربى لحلف بغداد، وظهر كقائد لدول عدم الانحياز فى مؤتمر باندونج للدول الآسيوية والفريقية، وأبرم اتفاقا لشراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا. كما وأكد تأميم قناة السويس فى ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٦، والهجوم الثلاثى على مصر فى اكتوبر من ذلك العام، ليس فقط ظهور عبد الناصر باعتباره بطلا معاديا للامبريالية على النطاق الدولى، بل أيضا قيام تحالف بين الشيوعيين والنظام المصرى.

وكان صيف ١٩٥٥ ذروة المد لليسار الماركسى فى اسرائيل ففى انتخابات الكنيست فى تموز، حصل ماكى على ٤,٥ فى المائة من الأصوات وستة مقاعد برلمانية[١]. وأدى عمله فى المجتمع

العربى لزيادة حصته من أصوات العرب إلى ٣٤,٩ فى المائة فى المدن و ١٥,٦ من أصوات الناخبين الريفيين والبدو. ومع ذلك، فقد ظل ماكى حزبا يهوديا بصورة غالبة، وبلغ جمهور ناخبيه اليهود ٦٩ فى المائة. بالإضافة إلى أن نجاح ماكى بدا كجزء من العملية العامة لإضفاء طابع جذرى على الطبقة العاملة اليهودية. وعلى الرغم من الانقسام فى ماكى فى العام الذى سَبَقَ، فقد كان المجموع الإجمالى لمقاعد المابام وأحدوت ها عفودا (٧,٣ و٨,١ فى المائة من الأصوات، وتسعة وعشرة مقاعد على التوالى) أكبر من الخمسة عشرة مقعداً التى ظفر بها الماباى المتحد فى انتخابات ١٩٥١. وانخفضت قوة الماباى، رغم أنه ظل الحزب المسيطر، وفقد خمسة مقاعد فى الكنيست وبلغ مجموع ما حصل عليه أربعين مقعدا. وحل بن جوريون محل شاريت كزعيم للماباى ورئيس لحكومة ائتلافية جديدة، ضمت لأول مرة المابام واحدوت ها عفودا. وكان الكثيرون فى هذين الحزبين يرون فى موقف شاريت التوفيقى تجاه النزاع العربى الاسرائيلى دليلا على خضوعه للولايات المتحدة ولم يأسفوا كثيرا على رحيله، وكانوا يأملون فى أن يكون لتحالف الأحزاب العمالية الصهيونية الثلاثة نظرة أكثر يسارية من الحكومات الاسرائيلية السابقة.

بيد أن بن جوريون لم يعتزم أبدا التخلى عن نهجه المتشدد تجاه النزاع العربى الاسرائيلى. وحتى قبل الحملة الانتخابية، استغل بن جوريون والمتشددون فى الماباى، تساندهم احدوت هعافوداه وحيروت، رد الفعل المصرى على غارة اسرائيل على غزة فى شباط ١٩٥٥ ليثيروا المشاعر العسكرية، واستمر الخط المتشدد الجديد بشأن القضايا العربية الاسرائيلية حتى حرب السويس/ سيناء ومابعدها. وفرض بن جوريون «الأمن» باعتباره القضية السياسية الغالبة فى اسرائيل، بتشجيع الهيستريا بشأن تزايد الغارات عبر الحدود من مصر فى أعقاب الهجوم الاسرائيلى على غزة والتهديد العسكرى من قِبَل مصر من جراء صفقة الأسلحة التشيكية. وتم القضاء على أية إمكانية فى أن تتبع الحكومة الجديدة سياسة اجتماعية موالية للعمال بصورة جذرية مع توجيه اهتمام الرأى العام صوب المواجهة الوشيكة مع مصر.

وهكذا كان عام ١٩٥٥ نقطة تحول فى الشرق الأوسط، إذ أصبحت مصر قوة قيادية فى الحركة المعادية للامبريالية لدول عدم الانحياز فى آسيا وافريقيا وألزمت اسرائيل نفسها بصورة ثابتة باتجاه موال للغرب - بلغ ذروته فى الهجوم الانجليزى الفرنسى الاسرائيلى على مصر فى ١٩٥٦. وركز كل من المراقبين الغربيين والماركسيين المصريين والاسرائيليين انتباههم على هذه التغييرات المثيرة. ومثلما أوضحت من قبل، كان الموقفان الدوليان للبلدين مرتبطين باقتصاديهما السياسيين بصورة لاتنفصم، وكذلك بالتكوين الاجتماعى لحركتيهما الوطنيتين، والمنطق الشامل للنزاع العسكرى (فور أن استولى المتشددون الاسرائيليون على المبادرة فى تحديد تطوره). وشكلت هذه العناصر معا خطابا سياسيا قوميا فى مصر واسرائيل أصبحت فيه رؤيتان متعارضتان جذريا لمتطلبات الاستقلال الوطنى، وكأن الواحدة منهما تنفى الأخرى.

وفى ظل هذه البيئة، وجد الماركسيون أنفسهم بعد حرب السويس/ سيناء، مستبعدين من

المشاركة الفعالة فى الساحة السياسية الوطنية، بسبب التزاماتهم الدولية. وقد حدث هذا فى اسرائيل أسرع منه فى مصر، نظراً لان المابای كانَ يسيطر على الاقتصاد السياسى لاسرائيل بصورة مضمونة مؤسسيا، حتى ما قبل الحرب. ومن ثم فقد فرض المتشددون سيطرتهم تدريجيا على الإيقاع العسكرى للنزاع من خلال إنشاء الوحدة ١٠١ فى ١٩٥٣، وتعيين ديان رئيسا للأركان فى ١٩٥٤، وعودة بن جوريون للوزارة كوزير للدفاع فى شباط وتوليه رئاسة الوزارة فى نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥٥، وطرد شاريت من الوزارة فى يونيه (حزيران) ١٩٥٦. وفى مصر، فإنه على الرغم من أن موقف عبد الناصر السياسى قد تدعم بصورة كبيرة نتيجة لأحداث ١٩٥٥ و١٩٥٦، فقد بدأت الدولة تؤكد سيطرتها على الاقتصاد بعد حرب ١٩٥٦ فقط، وهو الوقت الذى أصبحت فيه القومية العربية الاتجاه السياسى المشروع الوحيد. وبدا موقف القومية العربية المعادى لاسرائيل بصورة أكثر اتساقاً وعنادا بالنسبة لوجهة النظر المميزة للوطنية المصرية المحلية، وقد اكتسب مبررا قويا نتيجة لعدوان اسرائيل. كما دعمت علاقات مصر الوثيقة بصورة متزايدة مع الاتحاد السوفيتى، الدولة الناصرية وعززت قدرتها على قمع الشيوعيين عندما أحس عبد الناصر أنه من الضرورى أن يفعل ذلك.

□ وهم النجاح

كان نجاح ماكى النسبى فى ١٩٥٥ نتيجة لعوامل مؤقتة، محلية، وعارضة. فمنذ انتخابات ١٩٥١، زادت صفوف الحزب بنحو ٢٥٠ عضوا يهوديا جديدا - أعضاء سابقين فى المابام والحزب الاشتراكى اليسارى بقيادة موشى سنيه[٢]. والتحق كثيرون من أنصار سنيه بالجامعة العبرية فى القدس فى منتصف الخمسينيات، حيث نظموا خلية طلابية نشيطة وناجحة لماكى كانت قوية بصفة خاصة فى كلية الطب. ونتيجة لذلك، حظى ماكى فى ايار ١٩٥٥ بنسبة ١٠,٦ فى المائة من الأصوات فى انتخابات اتحاد الطلاب[٣]. وأدى العمل التنظيمى النشيط لأعضاء الحزب الاشتراكى اليسارى السابقين إلى حدوث زيادة مثيرة فى الأصوات التى حصل عليها ماكى فى انتخابات الكنيست فى ١٩٥٥ فى مواقع مثل ضاحية بات يام فى تل ابيب، حيث حصل ماكى على ٦,١ فى المائة من الأصوات (مقابل ٢,١ و١ فى المائة فى ١٩٥١ و١٩٤٩ على التوالى). كما كانت نتائج الانتخابات فى بات يام ترجع أيضا إلى العدد الكبير من المهاجرين البلغار الجدد، مؤيدى الحزب الشيوعى فى بلغاريا الذين ساندوا ماكى فى اسرائيل. كما كان البلغار بارزين بين مؤيدى ماكى فى يهود، والرملة، ويافا[٤] - وهى مواقع كانت فيها الأصوات التى حصل عليها ماكى أكبر مما حصل عليه فى المعدل العام على المستوى الوطنى. كما أضاف المهاجرون العراقيون الجدد الذين كانوا من مؤيدى وأعضاء الحزب الشيوعى العراقى جانبا كبيرا للأصوات التى ظفر بها ماكى فى ١٩٥٥ - فعلى سبيل المثال، حصل ماكى على ٩,٥ من الأصوات فى معسكرات المهاجرين فى رامات هشارون (معباروت)، وحصل فى كريات اونو على ٦,٥ فى المائة ونشر ماكى خلال ١٩٥١-٥٥، عدة صحف عربية غير منتظمة فى معسكرات المهاجرين الجدد التى تضم أعدادا كبيرة من المتحدثين بالعربية[٥]. وركزت هذه المطبوعات على المطالبة بالمساواة فى الإسكان والرعاية الصحية والمدارس

والوظائف وانتقدت إدارة الماباى للمعسكرات. ومع ذلك، فان ماكى لم يظفر بعدد له شأنه من المشايعين له بين اليهود الشرقيين فيما عدا العراقيين.

بيد أن هذه النجاحات المتواضعة قد تقوضت بفعل تحول إطار السياسة الاسرائيلية بأسره صوب اليمين بعد أن أعاد بن جوريون وأتباعه المتشددون تشكيل الخطاب السياسى الصهيونى، ومجدوا الدولة (طبعا الدولة التى يسيطر عليها الماباى) وبصفة خاصة ذراعها العسكرية، باعتبارهما المؤسستين المركزيتين والقيمتين الساميتين لليهودى الجديد[٦]. وحلت أسبقية الدولة وقوات الدفاع الاسرائيلية، محل الأسبقية التى كانت للهستدروت خلال فترة الانتداب. وحيث أن نفس الحزب السياسى سيطر على الهستدروت، فقد استسلمت فى النهاية للسياسات الدولانية لبن جوريون فى معظم المجالات.

وتبدى ضياع منزلة الهستدروت، بصورة رمزية فى إلغاء الاتجاه العمالى فى النظام الدراسى العام فى ١٩٥٣[٧]. وقد علّم هذا الاتجاه، الذى كانت له إدارة مستقلة ذاتيا تتفق مع نظرة الهستدروت، ٤٣,٤ فى المائة من كل الطلاب فى ١٩٥٢-٥٣. بيد أن الاحزاب السياسية البورجوازية والدينية عارضته باعتباره عقبة فى كسب أرواح المهاجرين الجدد. وأدى وجود ثلاثة اتجاهات تعليمية فى المدارس العامة - عمالى، وعام، ودينى إلى إسقاط الحكومة فى ١٩٥١ وعجّل بحدوث أزمة وزارية فى ١٩٥٢. ومع تفكيك الاتجاه العمالى؛ اختفت رموزٌ مثل العلم الأحمر والاحتفال بعيد أول ايار من المدارس العامة ومن الوعى العام فى النهاية.

ومع تولى الدولة لدور الهستدروت القيادى فى المجتمع اليهودى، بدأت القيادة السياسية للطبقة العاملة اليهودية، وإن ظلت تتبنى رسميا صورا متباينة للايديولوجية الاشتراكية، تتخذ مواقف المهادنة الطبقية بشكل متزايد. وكف بن جوريون نفسه عن الحديث عن الاشتراكية. وعلى الرغم من استمرار النضال الاقتصادى للعمال، بشأن الأجور والأسعار والضرائب، فقد ابتعد المسار السياسى للطبقة العاملة اليهودية حينذاك عن اليسار الماركسى فى حين تبنى المابام صيغة اكثر اعتدالا بصورة دائمة من الديمقراطية الاجتماعية بغية تشجيع وحماية استثمار رأس المال الخاص. وكانت هيمنة الماباى الآخذة فى الاتساع، على الطبقة العاملة، ومن ثم على المجتمع الاسرائيلى كله وعلى الحركة الصهيونية، تعنى أن التقدم الواضح لليسار الماركسى كان عابرا ووهميا. وعلى الرغم من أن اليسار الماركسى كان لايزال قوة سياسية قادرة على البقاء بين العمال اليهود فى ١٩٥٥، فقد كان الاتجاه المدنى يمضى نحو اليمين، بغض النظر عن التصورات التى عاصرت ذلك والتى كانت تعتقد بعكس هذا.

□ باندونج وصفقة الأسلحة التشيكية

فى حين كان بن جوريون والماباى يقوضان بصورة عدوانية المؤسسات والهياكل الايديولوجية التى كان فى مقدورها أن تساند سياسة لعدم الانحياز، ويتبعان ويقيمان أحلافا عسكرية مع الغرب، فان منطق إنهاء الاستعمار دفع مصر فى الاتجاه العكسى. ولم يكن عبد الناصر فى السنوات الأولى

من حكمه يملك سيطرة مباشرة على الاقتصاد القومي وعلى الجهاز الثقافي والمؤسسي (فيما عدا سيطرته على الجيش) الامر الذى ساعد فى اسرائيل على استمرار هيمنة الماباى. لكن الالتزام الثابت بالاستقلال الوطنى المصرى (كما عبر عنه رفضه السماح بوجود قواعد عسكرية غربية فى مصر)، ومعارضته لعضوية مصر (والعرب) فى حلف بغداد، وحضوره مؤتمر باندونج للدول الآسيوية والأفريقية، ودوره القيادى فى حركة عدم الانحياز والحياد الإيجابى، وتدعيمه للجيش المصرى بشراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، شلّ المعارضة الداخلية ورسخ القومية العربية الناصرية باعتبارها الخطاب المهيمن فى السياسة المصرية.

وخلال الشهور التى انقضت بين مؤتمر باندونج وإعلان بيع الأسلحة التشيكية لمصر، بدأت المنظمات الشيوعية تعيد تقييم موقفها تجاه عبد الناصر. وكانت الديمقراطية الشعبية هى أول من دعا لتأييد السياسة الخارجية الجديدة للنظام، استنادا لرفضه لحلف بغداد ومشاركته فى مؤتمر باندونج. وتم تشكيل الحزب الشيوعى المصرى الموحد فى فبراير (شباط) ١٩٥٥، موحدا عدة تنظيمات كانت قد انقسمت من حدتو، على أساس رفض الموقف الإيجابى الأصلى لحدتو تجاه انقلاب ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢. ولكن بحلول نهاية العام، بدأ الحزب يعيد تقييم موقفه. وكانت الراية هى الأكثر تحفظا فى الاتجاهات الشيوعية الثلاثة الرئيسية فى مراجعة موقفها. فقد هاجمت رحلة عبد الناصر إلى باندونج بعنوان رئيسى فى راية الشعب يقول «فاشى مصر المفلس يبحث عن المجد فى باندونج»[٩]. وفى حين ظلت الراية متشككة فى نوايا النظام لمدة عام آخر وهاجمت الحزب الشيوعى المصرى الموحد لإفراطه فى الحماس فى تأييد السياسة الخارجية الجديدة، فقد أشادت عاليا باتفاق السلاح المصرى التشيكى باعتباره «خطوة للأمام على طريق استقلال بلادنا» وتطورا فى سلسلة من التطورات «قد تفضى إلى تغيير عميق» فى الاتجاه الدولى لمصر[١٠]. واخيرا، أصدرت الراية فى ربيع ١٩٥٦ بيانا يؤيد السياسة الخارجية للنظام ويحث على تأييد الدستور الجديد فى استفتاء ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٥٦[١١].

ولم يكن احتمال أن يشكل حصول مصر على السلاح من الكتلة السوفيتية تهديدا لأمن اسرائيل، اعتبارا يمكن أن يراعيه الشيوعيون المصريون، ناهيك عن أن يكون سببا للتردد فى تأييد الصفقة. وحتى يوسف حلمى كان يعتقد أن الاتفاقية قد أكدت النوايا السلمية للحكومة المصرية: ففى النهاية، تشيكوسلوفاكيا باعتبارها عضوا فى معسكر السلام الدولى، لن تورد السلاح لأغراض عدوانية، وهدفها الوحيد هو الدفاع عن استقلال مصر[١٢].

وهكذا، فإنه بحلول منتصف ١٩٥٦، كانت كافة المجموعات الشيوعية الثلاث قد سلمت بأن السياسة الخارجية المعادية للامبريالية التى يتبعها عبد الناصر تفرض عليها تأييد النظام. وتم إخضاع النقد الموجه للافتقار إلى الديمقراطية فى مصر، وتدخل الشرطة فى النقابات، وحظر الإضرابات، وحظر الأحزاب السياسية فيما عدا هيئة التحرير، واستمرار حبس الشيوعيين، لمهمة بناء جبهة وطنية متحدة ضد الامبريالية. وقد تدعم هذا الانحياز من جراء التأييد الشيوعى الحماسى

لتأميم مصر لقناة السويس فى ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٦.

وحتى عندما أرسى مؤتمر باندونج وصفقة الاسلحة التشيكية الأساس لتقارب بين الشيوعيين المصريين وعبد الناصر (على الرغم من استمرار اعتقال الشيوعيين وسجنهم)، فإن هذين الحدثين، فى المقابل، عقّدا موقف ماكى فى اسرائيل. كان ماكى متحفظا فى الإعراب عن أى تأييد للنظام المصرى. وفى ٢٨ مارس (اذار) ١٩٥٥، قبل سفر عبد الناصر إلى باندونج بفترة وجيزة، ألقى ماير فلنر خطابا فى الكنيست، وفى سياق إدانته للغارة الاسرائيلية على غزة فى الشهر السابق، انتقد بن جوريون على خطابه فى الكنيست فى ١٨ أغسطس (آب) ١٩٥٢، الذى رحب فيه رئيس الوزراء بالنظام المصرى الجديد وأعرب عن الأمل فى أنه سيسعى للسلام مع اسرائيل. وفى رأى فلنر أن هذا الموقف كشف عن استعداد بن جوريون «للانظمام للطغمة العسكرية المصرية فى حلف عسكرى معاد للسوفيت برعاية الولايات المتحدة»[١٣]. وعلى الرغم من أن ماكى انتقد المؤتمرين فى باندونج لعدم دعوتهم اسرائيل للاجتماع (بسبب المعارضة العربية)، فقد أيد المحصلة السياسية للمؤتمر، بما فى ذلك قراره بشأن تسوية النزاع العربى الاسرائيلى. وهاجم سنيه بودره الماپام لمعارضته للمؤتمر وقراره بشأن النزاع[١٤]. ولكن حتى بعد عودة عبد الناصر من باندونج وإدلائه بعدة بيانات يرفض فيها حلف بغداد وانضمام العراق إليه، ظل ماكى ينتقد النظام المصرى. فعلى سبيل المثال، نشرت الاتحاد أن ٧٥٠ شيوعيا مسجونين فى سجن القاهرة (سجن مصر، منهم ٦٨ من غزة، من بينهم الشاعر معين بسيسو، وغطت بالتفصيل أبناء إضراب عن الطعام امتد سبعة عشرة يوما قام به نزلاء سجن القناطر وإضرابا عن الطعام قامت به السجينات، وبضمنهن نعومى كانيل (والتى عُرِفَت فقط باعتبارها زوجة كمال عبد الحليم)، لتحسين أحوال السجناء[١٥]. وعلى النقيض من مثل هذه التقارير الانتقادية عن القمع المعادى للديمقراطية فى مصر، كان الشيوعيون المصريون – فيما عدا الراية – يبذلون كل الجهد لتوسيع أساس التحالف مع النظام.

وتبين مثل هذه التقارير فى الاتحاد أن القادة العرب لماكى حافظوا على نظرتهم النقدية لعبد الناصر ولم يتأثروا بالقومية الوحدوية العربية البازغة ليتبنوا الموقف الذى اتخذه معظم الشيوعيين المصريين تجاه نظام عبد الناصر. وقد نُشر الهجوم العنيف لاميل حبيبى ضد التعصب القومى اليهودى خلال حملة انتخابات الكنيست فى ١٩٥٥، وقدم دليلا إضافيا على أن العرب واليهود فى ماكى ظلوا متحدين على أساس أممى. وكان من المفترض أن يصبح حبيبى باعتباره المتحدث الرئيسى لماكى بشأن حقوق عرب فلسطين. من أوائل من يعربوا عن أى مشاعر قومية متطرفة شائعة بين كوادر ماكى العرب، لكن هذا الكتيب لم يكشف عن مثل هذا الميل، على الرغم من أنه انتقد بشدة قمع اسرائيل للأقلية الوطنية لعرب فلسطين[١٦].

وبدأت إعادة توجيه السياسة الخارجية المصرية التى رمز لها الدور البارز لعبد الناصر فى باندونج، توسع الهوة بين ماكى والشيوعيين المصريين تجاه النزاع العربى الاسرائيلى. وتبدت الضغوط المتباينة التى تؤثر على الحركتين بوضوح فى رد فعل ماكي إزاء أبناء اتفاقية الأسلحة التشيكية.

وفى ٢٢ سبتمبر (ايلول) ١٩٥٥، أعلن العنوان الرئيسي لكول ها عام، «إن الاتحاد السوفيتي لم يرسل ولايوشك على أن يرسل أسلحة للبلاد العربية»، وشجبت الافتتاحية التقارير المنشورة فى الصحف اليومية الاسرائيلية الأخرى مثل أن الشحن أصبح وشيكا، وقالت إنها أكاذيب معادية للسوفيت. وفى ٢٧ سبتمبر (ايلول) نفت كول ها عام مرة ثانية أن الاتحاد السوفيتي يوشك إن يزود مصر بالأسلحة، كما هاجمت العرض الامريكى ببيع أسلحة لمصر بما قيمته ١٠ ملايين دولار وقالت إن مثل هذه الخطوة ستؤدى فقط لزيادة التوترات فى الشرق الأوسط، وإلى تفاقم تدهور العلاقات بين مصر واسرائيل، وتشجع سباق التسلح بين البلدين. بيد أن عبد الناصر أعلن فى نفس اليوم أنه قد تم إبرام اتفاقية لبيع الأسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا.

وبعد أن لزمت كود عا هام الصمت لعدة أيام، نشرت فى يوم ٢ أكتوبر (تشرين اول) كلا من الإعلان الذى أذاعته براغ عن اتفاقية الأسلحة ولقاء لندن تايمز مع عبد الناصر الذى قال فيه إن السبب الوحيد لحصول مصر على السلاح هو الخوف من النزعة التوسعية لاسرائيل. وفى يومى ٢ و٤ أكتوبر (تشرين أول)، نشرت كول ها عام ترجمات لمقالى خبيرين سوفيتيين فى شئون الشرق الأوسط هما ى. بريما كوف و ن. فانولينا عن الأوضاع الجديدة فى مصر والعالم العربى. وتحمل موشى سنيه مسؤولية كبيرة فى تعديل خط ماكى ليتفق مع هذه الأوضاع الجديدة. ودافع فى مقال له فى كول ها عام فى ٤ تشرين أول عن مبيعات السلاح، مؤكدا أنها لم تكن «موجهة ضد اسرائيل وإنما كان القصد منها هو حماية (مصر) من الضغط الامبريالى» عليها للانضمام لحلف بغداد. وفى حين أن هذا الاعتبار لعب بلاشك دورا فى مراجعة السياسة السوفيتية تجاه مصر، فقد تجاهل سنيه بيان عبد الناصر الذى كان قد نشر فى كول ها عام قبل ذلك بيومين وجاء فيه أن مصر تحصل على السلاح للدفاع عن نفسها ضد تهديد محتمل من اسرائيل. وأكد بدلا من ذلك أن الأسلحة التشيكية يمكن أن تشجع مصر على اتباع سياسة عدم الانحياز وتزيد فرص السلام العربى - الاسرائيلى، فى الوقت الذى انتقد فيه مصر على عدم الاتساق تجاه السلام مع اسرائيل. وقبل ذلك بفترة، فى ٣٠ سبتمبر (ايلول)، كانت الاتحاد قد أيدت صفقة الأسلحة بنفس التعبيرات والمقاييس التى استخدمها سنيه فى كول ها عام. وفى ٥ تشرين اول، «وازنت» كول ها عام تقريرها عن مبيعات الأسلحة بإعادة نشر مقال يرجع تاريخه إلى ٣٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٤٨، يذكر أن تشيكوسلوفاكيا لن تستسلم للضغط الأمريكى وأنها ستستمر فى توريد الأسلحة لاسرائيل.

وقد أوضح عدم ارتياح كول ها عام الواضح تجاه صفقة الأسلحة التشيكية المصرية أن ماكى كان لايزال منغمسا فى إشكالية يهودية كان التوحد مع الاتحاد السوفيتي فيها مبرراً بسبب دوره فى النصر على النازية وتأييده لقيام دولة يهودية. وحاجّ سنيه بأن الاتحاد السوفيتي سيكون مستعدا لتقديم المعونة لاسرائيل أيضا، فقط إذا رفضت اسرائيل الانضمام لحلف عسكرى معاد للسوفيت و«إذا كان ذلك سيحافظ على استقلالها الوطنى فحسب»[١٧]. وعلى النقيض من ذلك، رحب الشيوعيون المصريون والعرب الآخرون بالتحول فى السياسة السوفيتية ولم يجدوا صعوبة فى تفسيره: ذلك أنه نتيجة طبيعية لطبيعة المشروع الصهيونى ذاتها، اتبعت الحكومة الاسرائيلية

باستمرار سياسة خارجية موالية للغرب. وفاقمت سياسات بن جوريون العسكرية النشيطة المتشددة واستمرار إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، التوترات بين مصر واسرائيل، مما خلق تهديدا لاستقرار النظام المصري. وفي ضوء طبيعة اسرائيل الأساسية واتجاهها الدولي، ومن جانب آخر، دور مصر البارز في تشكيل الكتلة المعادية للامبريالية من البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة السابقة، بدأ الاتحاد السوفيتي «يميل» نحو مصر، رغم أنه لم يتراجع عن التزامه بالاعتراف باسرائيل ومشروع الأمم المتحدة للتقسيم. وحتى لو كان سنيه يؤمن بصورة كاملة بهذا التفسير للسياسة السوفيتية الذي قدمه الشيوعيون العرب وهناك أدلة كثيرة على أنه لم يكن يؤمن بذلك - فإنه لم يستطع أن يقدم هذه المقولة للرأي العام اليهودي الاسرائيلي. فقد كان ذلك سيفاقم من عزلة ماكي فقط بزيادة التنافر بين خط الحزب وشروط الخطاب السياسي في اسرائيل.

وبالطبع، فقد استمر ماكي في تأييد سياسات الاتحاد السوفيتي، حتى بعد أن أعلن نيكيتا خروتشوف في خطاب له أمام مجلس السوفيت الأعلى في ٢٩ ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٥: انه «لقد كانت دولة اسرائيل، منذ قيامها، تهدد جيرانها وتتبع سياسة معادية لهم»[١٨]، وهو قول كان يراه ماكي غير صحيح لأن الدول العربية هاجمت اسرائيل في ١٩٤٨. فقد كان الغزو العربي، على الدوام، عنصرا مهما في تفسير ماكي (والشيوعيين المصريين) لأسباب الحرب ودلالتها. وكان الاعتقاد الشائع في اسرائيل هو أن خطاب خروتشوف يمثل تحولا في السياسة السوفيتية. وقد انزعج بصفة خاصة كثيرون من أعضاء المابام، الذين كانوا مرتبطين عاطفيا بالاتحاد السوفتي، لما اعتبروه موقفا جديدا «معاديا لاسرائيل» من جانب الاتحاد السوفيتي، ومن المرجح أيضا أن كثيرين من أعضاء ماكي اليهود شعروا بالقلق من بيان خروتشوف. وقد أوضح المابام بالفعل أن التزامه بالصهيونية يسبق ولاءه للاتحاد السوفيتي، ومن ثم لم يتردد قادته في انتقاد ما اعتبروه مراجعة للسياسة السوفيتية. وهاجم ماكي بدوره، المابام على انتقاده لصفقة الأسلحة المصرية السوفيتية وخطاب خروتشوف[١٩].

وتمثل رد فعل ماكي إزاء العلاقة المتزايدة بين مصر والاتحاد السوفيتي، في شن حملة سلام مكثفة[٢٠]. ففي يناير (كانون ثاني) ١٩٥٦، نظم الحزب اجتماعات جماهيرية حاشدة من أجل السلام في المدن الكبرى. وتحدث أميل حبيبي في منطقة الأحياء العربية الفقيرة في وادي نسناس في حيفا، فربط بين الاحتجاج على حمى الحرب المتزايدة في اسرائيل والنضال ضد القهر القومي للأقلية العربية. وذكر جمهور الحاضرين بموقف الشيوعيين في ١٩٤٨:

> نحن الشيوعيين الذين عارضنا غزو الحكام العرب لبلدنا في ١٩٤٨، والذين دافعنا عن حق اليهود والعرب في إقامة دولتيهما المستقلتين واعتبرنا أن الغزو مؤامرة امبريالية ضد اليهود والعرب على حد سواء - نعارض اليوم أيضا بنفس القوة والشجاعة والإخلاص لشعبنا، سياسة الغارات العسكرية التي ينظمها بن جوريون على حدود الدول العربية[٢١].

وقد ظهرت هذه الملاحظات في كول هاعام لكنها لم ترد في تقرير الاتحاد عن الاجتماع الحاشد. بيد أن الاتحاد نقلت خطاب ميكونس في اجتماع حاشد في «ميدان مُغْربي» في تل أبيب، وفيه قال «إن كل الوطنيين الاسرائيليين، وأولهم الحزب الشيوعي، سيبذلون كل ما في وسعهم ... للحفاظ على السلام وسيعارضون الاستعدادات للحرب وسيعملون على تغيير سياسات الحكومة الاسرائيلية وإنشاء حكومة تعمل للسلام والاستقلال الوطني»[٢٢]. ومن غير المرجح أن يكون عرب كثيرون قد حضروا اجتماع تل ابيب الحاشد، وربما لهذا السبب لم تذكر قضية اضطهاد الأقلية الوطنية لعرب فلسطين بصورة بارزة على نحو ما جرى في حيفا.

ويبين تقاعس الاتحاد عن أن تنشر القول السابق ذكره والذي ورد في خطاب حبيبي وتقاعس تظاهرة تل ابيب عن إثارة مسألة القمع الواقع على العرب كقضية مطروحة يبينان أن نداءات ماكي الدعائية كانت تركز على موضوعات مختلفة لدى الجمهورين اليهودي والعربي. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن التغييرات في السياسة الخارجية السوفيتية في نهاية ١٩٥٥ قد أنتجت موقفا خلافيا بين أعضاء الحزب اليهود والعرب مثلما ادعى الان جريلسامر[٢٣]. بل على النقيض من ذلك، فقد خرج حبيبي عن مألوف عادته ليذكر جمهورا من العرب في الأساس، بأن الشيوعيين قد أيدو إنشاء دولة اسرائيل، واختارت الاتحاد أن تقتبس فقرة من خطاب ميكونس ورد فيها النضال من أجل السلام في إطار مصطلحات وطنية اسرائيلية. وتعكس هذه الخيارات محاولة للحفاظ على الوحدة الأممية للحزب استنادا للخط الذى اهتدى به ماكي منذ تشكيله. ومثلما اعترف جريلسامر، فإن المضمون السياسي للاتحاد ولكول هاعام كان موحدا عمليا خلال هذه الفترة[٢٤]. ولم تجر حملة السلام تحت تأثير انحراف عربي. فانتقاد ماكي لعبد الناصر بعد باندونج، وتردده إزاء صفقة الأسلحة التشيكية، وتعبير قادة الحزب عن تمسكهم بالأممية بصورة لا لبس فيها، يدحض ادعاء جريلسام بأن الحزب دخل «حقبة عربية» في فترة مبكرة ترجع إلى ١٩٥٤، وبدأ يقدم نفسه باعتباره حزبا للوطنية العربية[٢٥]. من المؤكد أن الحزب دافع عن الحقوق الوطنية والمدنية للأقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل، وهو موضوع كان الزعماء العرب مثل حبيبي يركزون عليه عندما كانوا يخاطبون جمهورا عربيا، لكن ماكي قدم نفسه مع ذلك باعتباره «حزب الوطنية الاسرائيلية والأممية البروليتارية». ولا تعكس مقولة جريلسامر تغييرا في سياسة ماكي بقدر ما تعكس الخطاب الصهيوني القائم على الهيمنة الذى كان على الدوام يصور تأييد حقوق عرب فلسطين والنقد الأساسي للتشدد والفعالية العسكريين باعتبارهما «تطرفا» و«عداء لاسرائيل» و«موالاة للعرب».

ورغم أن ماكي لم يتحول من إشكالية يهودية إلى إشكالية عربية قبل باندونج وصفقة الأسلحة المصرية التشيكية، فإن هذه التطورات أجبرت الشيوعيين على البدء في إعادة تشكيل مفاهيم الصراع العربي الاسرائيلي. وعندما تصاعدت منازعات الحدود في النصف الثاني من ١٩٥٣، أكد ماكي مرارا وتكرارا أن الحوادث، التى لام عليها الحكومات الاسرائيلية والعربية على حد سواء، «نظمها الامبرياليون الامريكيون والبريطانيون»[٢٦]. وكان هذا هو أيضا موقف حدتو في ١٩٥٣ و١٩٥٤.

وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي المصرى الموحد كان لايزال يعتبر الامبريالية الأمريكية القوة المحركة فى النزاع، فإنه بحلول ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٥، حُددت اسرائيل باعتبارها العميل الرئيسى للامبريالية فى الشرق الاوسط: «لقد جعلت الامبريالية الامريكية ... من اسرائيل رأس حربتها فى سياستها تجاه الشرق الاوسط الموجهة ضد مصر وسوريا ولبنان والأردن والمملكة العربية السعودية - ونقطة وثوب لتوسيع نفوذها وسيطرتها على اقتصاد وسياسات البلدان العربية»[٢٧]. وهكذا، فإنه حتى قبل حرب ١٩٥٦، أصبحت اسرائيل معتديا فى عيون الشيوعيين المصريين. وأتاح لهم هذا التغيير المشاركة فى الحملة الوطنية للدفاع عن سياسات حكومتهم المعادية للامبريالية دون الحاجة إلى إيلاء اهتمام كبير لما إذا كان عبد الناصر يسعى للسلام بنشاط مثلما هو فى مقدوره أم لا.

وعلى النقيض من ذلك، استمر كورييل شخصيا يتبنى الموقف السابق لحدتو، حتى بعد حرب ١٩٥٦. فقد أبرز فى رسالة منه لعضو فى الحزب الشيوعي المصرى الموحد فى مصر «ان التركيز على مسؤولية الامبريالية فى النزاع العربى الاسرائيلى ليس أمرا صائبا فحسب بل إنه ييسر الحل لدرجة ما يجعل مسؤولية اسرائيل أخف»[٢٨]. وقد التقى كورييل بميكونس وسنيه عندما مرّا بباريس فى طريق عودتهما لاسرائيل من موسكو، ومن الواضح أنه اتفق معهما على أن قوى السلام فى اسرائيل ستتدعم إذا ما تبنى التقدميون فى العالم العربى هذا التحليل[٢٩]. بيد أن الشيوعيين فى مصر وجدوا هذا المنظور غير مقنع. وطمست موجة الحماس الوطنى الناتجة عن تأميم قناة السويس، مقولات يوسف حلمى، المدعومة من قبل مجموعة روما وكورييل، بأن الحكومة المصرية تفتقر للثبات والنشاط الكافى فى سعيها من أجل السلام.

وفى اسرائيل، كان من الصعب كثيرا إقناع الرأى العام اليهودى بأن الحكومات العربية والاسرائيلية كانت مسؤولة عن النزاع بنفس القدر، وأن استمراره يخدم الامبريالية فحسب، وكان القول بأن اسرائيل هى المعتدى والخادم المطيع للمصالح الامبريالية، فى حين أن مصر والدول العربية تسعى للسلام فحسب (مثلما تبدى فى قرار باندونج وتحسن علاقات مصر مع معسكر السلام الدولى بقيادة الاتحاد السوفتى)، يتجاوز حدود الخطاب السياسى المشروع. ولم تكن الحقائق الاولية التى تؤيد مثل هذا القول - أنشطة الوحدة ١٠١ وأخلاقها، ومسؤولية اسرائيل عن حلقة التخريب اليهودية فى يوليو ١٩٥٤، وفشل سلسلة من محاولات الوساطة، وجهود بن جوريون منذ أوائل ١٩٥٥ لإقناع مجلس الوزراء بشن حرب وقائية ضد مصر - معروفة فى اسرائيل. كما لم يكن هناك سبيل لمعرفتها من قبل معظم الرأى العام اليهودى. وعندما انتقد مراقبو الأمم المتحدة غارات الانتقام الاسرائيلية، أو عندما أعدمت الحكومة المصرية اليهود المصريين باعتبارهم جواسيس ومخربين، أو عندما عرضت الدول العربية قبول خطة الأمم المتحدة للتقسيم بعد ان رفضتها بثمانى سنوات، ثم تصوير هذه الأحداث فى الخطاب الصهيونى القائم على الهيمنة باعتبارها تهديدات محمومة معادية للسامية تستهدف أمن الدولة اليهودية.

وفى أعقاب اتفاقية الأسلحة المصرية التشيكية، حاول سنيه أن يبين أن اسرائيل أخذت تصبح، فى واقع الأمر، معتديا فى النزاع[٣٠]، وقد فعل ذلك، رغم هذا، بالتركيز على انتهاج اسرائيل لتحالف عسكرى مع الولايات المتحدة، موجه بالضرورة صوب الاتحاد السوفيتى. وقد أغفل هذا النهج إزاء القضية نقطة أساسية، بالطبع، لقد كان سنيه على حق فى القول بأن اسرائيل قد سعت لإقامة تحالف عسكرى مع الولايات المتحدة. لكن اسرائيل لم تكن ترغب فى مواجهة الاتحاد السوفيتى، بل كانت تريد فقط تدعيم موقفها ضد جيرانها العرب. ورفضت الولايات المتحدة من جانبها مسعى اسرائيل لأنها كانت تأمل فى إدخال الدول العربية فى حلف معاد للسوفيت، ولم تكن راغبة فى قبول اسرائيل إلا إذا تم حل نزاعها مع هؤلاء الحلفاء المحتملين، أو جرى تخفيف حدته على الأقل.

بالإضافة لذلك، فإن دافع مصر لالتماس الأسلحة من الكتلة السوفيتية، لم يكن مواجهة الإمبريالية الإمريكية، بل لقد كانت غارة اسرائيل على غزة فى ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٥٥، كما قال عبد الناصر مرارا، هى التى اقنعته بأنه ينبغى للجيش المصرى أن يحصل على أسلحة جديدة[٣١]. كما قام بعد الغارة بقلب سياسة مصر السابقة بمنع التسلل الفلسطينى وَسَمَحَ بتنظيم فرق الفدائيين للقيام بأعمال التخريب فى اسرائيل[٣٢]. وبعدئذ، فإن احتدام المعارك على الحدود المصرية الاسرائيلية فى اغسطس جعله يقبل العرض السوفيتى/ التشيكى بعد أن حاول الحصول على الأسلحة من الولايات المتحدة وفشل.

وهكذا، كان النزاع الوطنى لمصر واسرائيل على حد سواء دافعا مستقلا وكافيا لالتماس علاقة عسكرية مع دولة كبرى. وكان بن جوريون والمابام قد قرراً، قبل ذلك بزمن طويل، أنه ينبغى على اسرائيل أن تلتمس التحالف مع الغرب وكان عبد الناصر مستعدا لانتهاج اتجاه غربى فقط لو كان الغرب قد وافق على أن يحترم رؤياه للاستقلال المصرى. وفى عصر الحرب الباردة، فإن التحليلات التى تعطى الأولوية للعوالم المحلية لم تكن تحظى بالرضا فى كلا المعسكرين. وبالتالى، فإن ماكى لم يفهم بصورة كاملة الديناميات التى أدت لحرب ١٩٥٦، حتى وهو يعارض بنشاط استعدادات اسرائيل لها.

حرب السويس/ سيناء واستسلام المابام

فى مقال تنبأ بما حدث فى المستقبل، كتبه مئير يعارى خلال حملة انتخابات الكنيست فى ١٩٥٥، أعلن أن المابام مستعد بعد الانتخابات للدخول فى حكومة ائتلافية تضم الماباى واحدوت هعافودا[٣٣]. وعلى الرغم من أن يعارى ذكر أن مثل هذا الائتلاف ينبغى أن يقوم على حلول برنامجية وسطية، فإنه لم يحدد مطالب الحد الأدنى التى يتمسك بها المابام عند الانضمام لحكومة يقودها المباى. بيد أن المابام اقترح مرارا خلال الحملة إقامة حكومة ائتلافية «من الأحزاب الرائدة والعمالية». وفى ضوء هزيمة اليسار داخل المابام والانقسام عن احدوت هعافودا، فإن مقال يعارى واستراتيجية المابام الانتخابية قد أوضحا أن الحزب أصبح مُتعبا من سياسات المعارضة، وأنه كان

مستعدا للتخلى عن مشروع وضع بديل تاريخى وقبول الموقف التاريخى لاحدوت هعافودا بأن دور اليسار الصهيونى العمالى هو مجرد تصحيح أعمال الماباى.

وكانت هناك قضية مركزية فى الحملة هى: كيف ينبغى لاسرائيل أن ترد على الانتهاكات المتزايدة للحدود وأعمال التخريب والإرهاب. وأعلن المتشددون فى الماباى واحدوت هعافودا وحيروت أن اسرائيل فى حالة حرب فعلا وزايدوا على بعضهم البعض فى المطالبة برد عسكرى قوى. وفى ٩ تموز، وعد كل من بن جوريون وشاريت، بفتح ميناء إيلات ومضيق تيران، اللذين أغلقهما الحصار المصرى - بالقوة إذا لزم الأمر. وفى حين رفض المابام التشدد من حيث المبدأ، فإن معارضته كانت على الدوام غير متسقة وغير فعالة. فالافتخار الذى كان الحزب يشعر به نتيجة إسهامه فى المؤسسة العسكرية الصهيونية (خاصة خلال فترة الوحدة مع احدوت عهعافودا) كثيرا ما منعه من أن يشجب أعمال المتشددين بين عشية وضحاها. وحتى قادة اليسار، مثل ريفتى، كانوا يعافون انتقاد الجيش مباشرة[٣٤]، وأيدت افتتاحيات عال همشمار، الغارات الانتقامية فى تل مطيلة وقيبه، ونحالين وغزه[٣٥].

وخلال حملة الانتخابات، اتهمت أحدوت هعافودا المابام بالافتقار لليقظة العسكرية، مرددة أصداء الجدل الذى أدى للانقسام فى العام السابق. ورد المابام بدعم الدور العسكرى لكيبوتساته لإظهار مشروعيتها السياسية الوطنية. فعلى سبيل المثال، نشرت عال همشمار خريطة فى الصفحة الأولى لمنطقة الحدود فى غزة، التى أوضحت أن اثنتى عشر كيبوتسا من الكيبوتسات السبعة والعشرين القائمة فيها تنتمى لكيبوتس ارتسى، وكان كلام الصورة يقول: «من هو حارس الحدود؟»[٣٦]. بيد أن الرد على نقد المتشددين بهذه الطريقة وتقديم نقد متحفظ فقط للرؤية السياسية والأعمال السياسية التى أثارت أعمال الإرهاب الأخيرة، لم يفد سوى فى إضفاء المشروعية على الهيستريا الوطنية المتصاعدة.

ورغم أن المابام فسر نتائج الانتخابات باعتبارها فرصة لزيادة نفوذ اليسار الصهيونى، فقد كانت أيضا انتصارا للمتشددين: فقد زاد حيروت تمثيله من ثمانية مقاعد إلى خمسة عشر مقعدا فى الكنيست، وأصبح لاحدوت هعافودا، الذى كان يمثل الأقلية فى المابام، عشرة مقاعد مقابل تسعة للمابام، وفُسِّر فقدان الماباى لخمسة مقاعد باعتباره رفضا للنهج الديبلوماسى لشاريت فى حل النزاع العربى الاسرائيلى. ولم يضيع بن جوريون وقتا فى تسخين الحدود، منهيا فترة من الهدوء النسبى سادت منذ أوائل حزيران. وكانت غارة اسرائيلية كبيرة على خان يونس فى ٣١ آب ذروة عشرة أيام من القتال حول حدود قطاع غزة، وفى ٢١ ايلول احتلت اسرائيل منطقة العوجة منزوعة السلاح. وعجلت هذه المصادمات بقرار عبد الناصر بالحصول على الأسلحة التشيكية. وعلق الجنرال بيرنز قائد لجنة الهدنة المشتركة التابعة للأمم المتحدة بقوله:

إن سياسة بن جوريون - ديان المتشددة هى التى أجبرت عبد الناصر عمليا على قبول مقترحات السلاح الروسية والتشيكية. فأى عدو آخر كان يهدد مصر؟[٣٧]» ومع ذلك، فبعد إعلان

صفقة الأسلحة، وفى حين كانت المفاوضات لاتزال تجرى بشأن إقامة حكومة ائتلافية، بدأت احدوت هعافودا، والمتشددون فى الماباى، وحيروت، يطالبون بشن حرب وقائية ضد مصر. وفى ٢٢ أكتوبر (تشرين أول)، قبل أن يقترع الكنيست بالثقة على الحكومة الجديدة، أمر بن جوريون بإعداد خطة للاستيلاء على شرم الشيخ ومضيق تيران بغية فتح خليج العقبة للملاحة الاسرائيلية[٣٨]. ورفض مجلس الوزراء الترخيص بتنفيذ هذه الخطة فى كانون أول، لكن مع اشتراك احدوت هعافودا فى الائتلاف وعودة بن جوريون لرئاسة الوزراء، تدعمت المجموعة المتشددة فى الحكومة بصورة كبيرة، وأصبحت المسألة مسألة وقت فحسب قبل أن تنفذ.

لقد انضم المابام للائتلاف على الرغم من الطابع المتشدد للحكومة الجديدة ورفض الماباى تقديم أى تنازلات سياسية لها شأنها للمابام. وفسر ريتشارد واينتروب قرار المابام فى افتتاحية فى الصحيفة الايديولوجية لكيبوتس ارتسى[٣٩]. وبدأ بمهاجمة تأييد ماكى لعبد الناصر ثم أعلن أن حالة الطوارئ الحالية (حصول مصر على الأسلحة التشيكية) تبرر انضمام المابام للحكومة. وكان يعتقد ان الحكومة الجديدة ستكون تقدمية من الناحية الاجتماعية بسبب وجود المابام وأحدوت هعافودا فيها، رغم أنه أحجم عن أن يذكر أن الماباى رفض طلب المابام بوضع حد لتجميد الأجور، والذى تحقق فقط نتيجة لإضراب الأكاديميين فى مطلع ١٩٥٦. وكانت حجة واينتروب الأخيرة لمشاركة المابام فى الائتلاف هى أن ذلك سيحول دون توقيع اسرائيل لحلف عسكرى مع الولايات المتحدة. بيد أنه لم يستطع أن يذكر تنازلا برنامجيا واحدا حصل عليه المابام.

وتبرير عمل المابام من زاوية طوارئ الأمن، سلم واينتروب بتصوير حصول مصر على السلاح باعتباره تهديدا لاسرائيل وتبنى مبدأ أنه غير مسموح لمصر أن تفعل ما هو مصرح به لاسرائيل. وأخيرا، فإن اسرائيل كانت تحصل على الأسلحة سرا من فرنسا منذ يوليو (تموز) ١٩٥٤، ومع ذلك فلم يشجب أحد فى المابام هذا باعتباره تهديدا لأمن مصر. ربما لم يكن واينتروب يعرف أن المتشددين كانوا قد قرروا بالفعل مواجهة مصر عسكريا، ومع ذلك فإن قبوله لأحكام خطاب الهيمنة جعل من المستحيل عليه أن يفهم أى دلائل كانت متوافرة حول الموضوع. لقد كانت فكرة أن وجود المابام فى الحكومة سيحول دون ابرام تحالف عسكرى مع الولايات المتحدة محاولة شكلية للاحتفاظ بالاتساق الايديولوجى بفرض قضية زائفة على المناقشة، من حيث أنه كان من المعروف تماما أن إدارة ايزنهاور كانت تعارض مثل هذا الحلف دوما. ولو كان بن جوريون قد تغلب على مثل هذه المعارضة، لما كان قد تردد لحظة فى أن يفرض على الحكومة قبول هذه القضية، واثقا بأن اعتراضات المابام سيتم رفضها فى صناديق الاقتراع. إن واينتروب، مثله مثل سنيه، لم يستطع أن يفصل بين الاتجاه الدولى الموالى للغرب والأهداف المستقلة للمتشددين، رغم أنه لاحظ أنه على الرغم من المعارضة الامريكية لنزعة التشدد الاسرائيلى، فإن بن جوريون استمر يسعى للحصول على تأييد الولايات المتحدة.

وقد ركز انتقاد المابام للسياسة الخارجية الاسرائيلية على مطالبته بالحياد الذى رفضه الماباى باستمرار. كما فشل المابام فى تحدى التصوير القائم على الهيمنة لهجمات اسرائيل على مصر

باعتبارها أعمالا مشروعة للدفاع عن النفس. وعبر قرار لمركز الحزب إزاء صفقة الأسلحة المصرية التشيكية وخطاب خروتشون أمام السوفيت الأعلى عن:

> الأسف العميق لأن أسلحة من بلد اشتراكي تتدفق على دولة رفضت أن تدخل في مفاوضات بشأن السلام مع اسرائيل، أسلحة تُقدم بلا شروط لديكتاتور يعلن عن خططه لتدمير اسرائيل.
>
> وعلى الرغم من أن المابام قد عارض بقوة الخط السياسى الموالى للغرب للحكومة الاسرائيلية فى السنوات الأخيرة، فان المركز يعلن أنه ليس هناك أساس للادعاء بأن اسرائيل» هددت جيرانها منذ الأيام الأولى لوجودها فدولة اسرائيل لم تهدد حدود جيرانها ولاتهددها[٤٠].

وفى حين كانت تجرى مناقشة هذا القرار واعتماده، كان مبعوث الرئيس الامريكى، روبرت ب. اندرسون، يقوم برحلات مكوكية بين القاهرة وتل أبيب محاولا التوسط فى النزاع المصرى الاسرائيلى[٤١]. ولاشك أن بعض أعضاء المابام على الأقل قد عرفوا بهذه الاتصالات حيث أن المابام كان حينذاك شريكا فى الائتلاف، رغم أنهم ربما كانوا أقل اطلاعا على الاجتماعات العديدة الأخرى التى عقدت عندما كان الحزب فى المعارضة. وعلى الرغم من أن عبد الناصر قد أصرّ على أن تظل هذه الاتصالات سرا، فلم يكن صحيحا أن مصر رفضت التفاوض مع اسرائيل. فالواقع أنه بعد تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة بفترة قصيرة، وافق عبد الناصر على إجراء محادثات على أساس اقتراح انطونى ايدن رئيس الوزراء البريطانى فى ٩ نوفمبر (تشرين ثانى) من أجل سلام عربى اسرائيلى يقوم على حل وسط إقليمى بين حدود التقسيم وخطوط هدنة ١٩٤٩. بيد أن اسرائيل رفضت المبادرة، وأصرت على شرط مسبق لأى محادثات وهو قبول الوضع الإقليمى القائم[٤٢]. وهكذا، ففى حين كان المابام محقا فى بيان عدم الدقة التاريخية لخطاب خروتشوف، فإن الجزم بأن اسرائيل لم تهدد حدود جيرانها تجاهل كل تاريخ المآثر العسكرية للمتشددين منذ البريج وقيبيه.

إن تكرار المابام غير الدقيق وغير النقدى للبديهية الزائفة التى تقول إن اسرائيل قد سعت دوما للسلام فى حين أن الدول العربية رفضت التفاوض، قد قوض حملته ضد الحرب الوقائية ودعم موقف المتشددين. لأنه لو كانت هذه البديهية حقيقية ودقيقة، لكان من المعقول القول إنه ستجئ لحظة يصبح فيها لضربة وقائية تقوم بها اسرائيل مايبررها. ويصبح الجدل السياسى ممكنا فقط فيما يتعلق بتحديد أى الظروف تكون خطيرة بما يكفى لتبرير مثل هذه الخطوة. وبمجرد أن ضاق نطاق المناقشة ليقتصر على تلك القضية، فإن المشاركة فى حرب بمجرد أن بدأت لم يبد باعتباره تخليا خطيرا عن المبدأ، حتى لو كان المابام قد فضل الانتظار فترة أطول قليلا لحل النزاع بوسائل أخرى.

ولم يبدأ المابام، الذى كبله قبوله لأحكام خطاب الهيمنة فيما يتعلق بالنزاع، حملة مكثفة ضد

التشدد والدعوة لحرب وقائية إلا بعد أن هاجمت اسرائيل نقطة شرطة أردنية فى قلقيلية فى ١٠ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٦ - وهو أكبر عمل عسكرى منذ حرب ١٩٤٨-٤٩. وحتى حينذاك، فإن عال همشمار لم تدن، وهى تطالب باتخاذ كل التدابير الممكنة للحيلولة دون وقوع الحرب، الغارة نفسها صراحة، بيد أنها وبخت الدول الغربية على إعرابها عن مثل هذا النقد[٤٣].

وفى ذلك الوقت، كان بن جوريون قد قرر الهجوم على مصر بالفعل. وعندما بدأت الحرب فى ٢٩ تشرين أول، أعلن المابام أنه سيقوم بمسؤولياته كعضو فى التحالف:

> لقد وقعت العاصفة التى قلنا إنه كان بالإمكان منعها. إننا نتعرض لاختبار كبير. وسيصمد الجيش والأمة فيه. ولن نعود الآن لمسألة ما إذا كان لابد من أن تسير الأحداث فى هذا الطريق أم لا. نحن فى معركة ... ومن ثم، فإننا سنقف بشجاعة وبطولة وبتصميم راسخ لضمان السلام لاسرائيل ومستقبلها[٤٤].

وبعد أن كسبت اسرائيل الحرب واحتلت قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، اعتمدت اللجنة السياسية للمابام قرارا يدعو اسرائيل لضم قطاع غزة، حتى وهى تواصل انتقاد التفكير المتشدد الذى أفضى للحرب[٤٥]. وأيد المابام بنشاط مقاومة الحكومة لمطالب الأمم المتحدة والولايات المتحدة بأن تجلو اسرائيل عن كل الأراضى التى احتلتها خلال الحرب وانضم لأحزاب الائتلاف الأخرى فى الإشراف على تنظيم مظاهرات على نطاق البلاد تدعو لضم شرم الشيخ وقطاع غزة[٤٦]. وأعلن حزان فى الكنيست بصورة مثيرة أن «المعركة السياسية تهددنا بتصفية النتائج العادلة للمعركة العسكرية المجيدة»[٤٧].

وعندما خضعت اسرائيل أخيرا للضغط الدولى للانسحاب من شرم الشيخ وقطاع غزة، اختار المابام البقاء فى الائتلاف على الرغم من معارضته لهذا القرار الذى اتخذته الأغلبية فى الحكومة[٤٨]. ومثلما حدث فى ١٩٤٨، استخدم المابام آنذاك بلاغته فى الحديث عن العداء للامبريالية والتشدد فى ذلك ليبرر ضم أراض تقع فيما وراء ما كان المجتمع الدولى يعتبره جزءا مشروعا من اسرائيل، فى حين توصل المابام بصورة براجماتية إلى أن اسرائيل لايمكنها أن تعارض الرأى العام الدولى، خاصة لأن الولايات المتحدة طلبت انسحاب اسرائيل بصورة لاتقل حسما عما فعله الاتحاد السوفيتى. ولكن مثلما حدث فى قرار المابام فى ٧ تشرين أول ١٩٤٨ الذى برر نتائج حرب اسرائيل الأولى على الرغم من نقد الحزب القاسى للطريقة التى تم خوضها بها ونتائجها على السكان المدنيين من عرب فلسطين، فإن المطالبة بضم قطاع غزة بأثر رجعى بررت حرب ١٩٥٦ وأضفت مشروعية على منطق المتشددين.

بيد أن اللحظتين اختلفتا بصورة أساسية بغض النظر عن التشابه الهيكلى والتواصل التاريخى بينهما. فبحلول عام ١٩٥٧ كان المابام قد أصبح حزبا أصغر كثيرا، وهلك القسم الأكبر من جناحه اليسارى، وفشل فعلا فى النضال بصورة متسقة من أجل القضايا العربية الاسرائيلية لنحو

عقد، وبالإضافة لذلك، انضم لحكومة بدون أن يحصل على أى تنازلات برنامجية لها شأنها وفشل فى تركها عندما شنت هذه الحكومة حربا كان المابام يعارضها. ولم يكن عدم الأمانة الشخصى ولا سلسلة من الأحداث المشؤومة هما اللذان أوصلا المابام لنهاية طريقه باعتباره قوة معارضة راديكالية فى اسرائيل. وكثيرا ما فسر نقاد الحزب تاريخه، بما فى ذلك فشله فى التمسك بمثله الخاصة عن النزاع العربى الاسرائيلى، باعتبار ذلك مجرد نتيجة لالتزام بالصهيونية، أو على الأقل لإعطائه الصهيونية الأسبقية على الأممية. وفى حين أن هذا لابد أن يكون عنصرا فى التفسير، فقد أبرزت فى كتابى الظروف المادية، والعمليات التاريخية والمنطق المتبدل الذى أدى لاستسلام المابام فى ١٩٥٦-٥٧ ولم يكن ذلك من أجل التبرير أو العقلنة، وإنما لبيان مدى تغلغل آثارها فى كافة أنحاء المجتمع الاسرائيلى.

□ التحالف الناصرى الشيوعى

بحلول منتصف ١٩٥٦، كانت التيارات الرئيسية الثلاثة فى الحركة الشيوعية المصرية قد اتحدت فى تأييد الحكومة على أساس سياستها الخارجية المعادية للامبريالية. وقد تم الإعراب عن منطق هذا الموقف الجديد فى تقرير اعتمده الحزب الشيوعى المصرى الموحد فى ابريل (نيسان) ١٩٥٦ بعنوان «الاستعمار هو العدو الأول». وأعلن التقرير «أننا نؤيد حكومة عبد الناصر ... فى سياساتها من أجل السلام والاستقلال. ونحميها من أى مناورات استعمارية»[٤٩]. وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعى المصرى الموحد انتقد الافتقار للحريات الديمقراطية فى مصر ودعا الحكومة لتعبئة الجماهير، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين وإلغاء الرقابة، ووقف تدخل الشرطة فى الانتخابات، وإنشاء اتحاد للفلاحين، واتحاد للطلاب، وإجراء انتخابات نقابية مهنية، فإنه أخضع هذه المطالب الديمقراطية لبناء الوحدة المعادية للامبريالية. وهكذا، فإنه حتى قبل تأميم قناة السويس فى ٢٣ تموز ١٩٥٦، كانت الحركة الشيوعية قد قبلت، انطلاقا من مقدمة تقول إن النضال المعادى للامبريالية من أجل التحرر الوطنى هو البند الأكثر إلحاحا وعجلة فى جدول الأعمال السياسى لمصر، الدور القيادى للدولة الناصرية فى النضال المعادى للامبريالية وتخلت عن استراتيجيتها السابقة فى بناء جبهة بديلة معادية للامبريالية فى مواجهة النظام.

وفى ضوء ضعف الشيوعيين السياسى، لم يستطيعوا إلا أن يكونوا شريكا صغيرا فى جبهة وطنية وأن يشاركوا وفقا للشروط التى حددها عبد الناصر. وفى مقابل تأييدهم، بدأ عبد الناصر بإطلاق سراح كثيرين (وإن لم يكن كل) من الشيوعيين المسجونين، وسمح لهم رسميا بدرجة محدودة من النشاط العام[٥٠]. وفى مطلع ١٩٥٦، تم افتتاح دار الفكر للنشر التى يديرها أعضاء الحزب الشيوعى المصرى الموحد. وكان من بين مطبوعاتها الأولى، أشعار قائد الحزب كمال عبد الحليم وترجمة لكتاب ماوتسى تونج فى الفن والأدب. وتم افتتاح عدة دور نشر أخرى يديرها الشيوعيون، وبدأ الشيوعيون واليساريون الآخرون يكتبون فى الصحيفتين اليوميتين الشعب والجمهورية ويظهرون فى البرنامج الثانى فى الإذاعة. وفى شهر شباط صرحت الحكومة بإنشاء شركة تقدمية للأفلام، افلام النور. وكان من مؤسسيها عبد القادر التلمسانى الذى كان على اتصال بمجموعة روما

وربما التقى باسرائيليين فى باريس. وسُمح لإنجى أفلاطون، وهى عضو فى الراية وفى المجلس الوطنى لأنصار السلام والتى كان زوجها لايزال فى السجن، بتنظيم معرض للوحاتها. وفى ٦ أكتوبر صدر العدد الأولى من المساء، التى ضم طاقمها كثيرين من الشيوعيين والمتعاطفين معهم.

ودعم تأميم قناة السويس فى ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، تأييد الشيوعيين للنظام المصرى. وأجبر خصوم النظام السابقين على التسليم بأن عبد الناصر والجيش يحققان تقدما لقضية الاستقلال الوطنى لمصر بصورة أكثر جرأة مما كانوا يتخيلون أنه ممكن فى أى وقت. ورسخ التأييد الحماسى العربى لتأميم القناة مكانة عبد الناصر باعتباره الزعيم السياسى البارز للعالم العربى ودعم القومية العربية باعتبارها الخطاب السياسى المهيمن فى مصر. وتبنى الشيوعيون النشطاء فى مجالى الثقافة والإعلام القومية العربية كمرجعية. وضاعت المحاولات الوجيزة لفرض صوت شيوعى متميز ومستقل فى كافة القضايا السياسية الحساسة خاصة الأكثر دقة منها، وأدى تقارب الشيوعيين مع النظام تدريجيا إلى إعادة تشكيل وجهة نظرهم للنزاع العربى الاسرائيلى وفى حين استمروا فى تأييدهم لمشروع الأمم المتحدة للتقسيم كأساس للحل السلمى للنزاع، فقد بدأت بياناتهم حينذاك تتضمن رطانة أكثر تطرفا فى العداء للصهيونية من حركة القومية العربية.

ففى ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٥ قدمت كفاح الشعب، لسان حال الحزب الشيوعى المصرى الموحد السرى، تحليلا شاملا «للمسألة الاسرائلية»، ربما كرد على بيانات يوسف حلمى ومجموعة روما جاء فيه:

> منذ إنشاء دولة اسرائيل فى ١٩٤٨، تغيرت المسألة الاسرائيلية بصورة أساسية ... واختفت كل العوامل التى أدت لميلاد القضية الفلسطينية. ومن الواضح أن الامبريالية الأمريكية قد استغلت هذه العوامل كذريعة لجعل اسرائيل رأس حربة لسياساتها فى الشرق الأوسط(٥١).

ومن الواضح أن الحزب الشيوعى المصرى الموحد كان يعتقد بصورة خاطئة أن الولايات المتحدة كانت تشجع اسرائيل على رفض الحل السلمى للنزاع.

وعلى الرغم من هذا التقييم المتعجل لاسرائيل، أكد الحزب الشيوعى المصرى الموحد مجددا تأييده للمواقف التى اعتمدتها الغالبية الساحقة للشيوعين المصريين فى ١٩٤٧: تنفيذ مشروع الأمم المتحدة للتقسيم فى ١٩٤٧، عودة اللاجئين الفلسطينيين، ودفع تعويضات عن الخسائر المتكبدة فى الملكية، وإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة. كان الحزب الشيوعى المصرى لايزال يتطلع إلى حل سلمى للنزاع، مؤكدا أنه سيكون «من السهل إيجاد تسوية سلمية مع اسرائيل بمجرد أن تتخلص من نفوذ الامبريالية وبمجرد إقامة الدول العربية لحكم نيابى»(٥٢). ويبدو هذا المفهوم لطريق السلام متأثرا بالموقف المعادى لاسرائيل الأكثر تشددا للحزب الشيوعى السورى والذى أكد أن السلام مع اسرائيل مستحيل حتى تتحرر من النفوذ الامبريالى(٥٣). وهكذا، فإن موقف الحزب

الشيوعى المصرى الموحد بشأن النزاع العربى الاسرائيلى فى بداية تحالفه مع النظام، كشف عن استمرار موقفه التاريخى والرطانة الجديدة للقومية العربية على حد سواء.

وقد تراءي هذا التوتر نفسه فى تحليل «الامبريالية هى العدو الرئيسى». وكان من بين مظاهر الضغط الامبريالى على مصر والعالم العربى التى وصفها، التهديد بهجوم اسرائيلى. وإذ نقل التقرير عن النيوزويك فقد أوضح التقرير أن أهداف اسرائيل فى حالة وقوع هذا تتمثل فى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة - وهى أهداف كان الحزب الشيوعى المصرى الموحد يعتقد خاطئا أن الولايات المتحدة وبريطانيا توافقان عليها. وتضمنت الشعارات الختامية للتقرير: «لتسقط الصهيونية!» «لتحيا جبهة الشعوب العربية ضد الامبريالية، والأحلاف العسكرية، والصهيونية!» و«لتحيا الثقافة الوطنية، والثقافة المصرية العربية، ثقافة السلام والاستقلال الوطنى!» - وبذا تصاعدت نبرة العداء للصهيونية فى دعاية الحزب الشيوعى المصرى الموحد، والتى كانت مكبوتة من ١٩٤٨ حتى منتصف ١٩٥٥. وكان الإطار البلاغى لهذه الوثيقة هو التوحد الحماسى مع القومية العربية باعتبارها القوة الرئيسية المعادية للامبريالية فى الشرق الأوسط. وفى هذا السياق، فإنه عندما أصبحت اسرائيل تمثل تهديدا عسكريا خطيرا لمصر، أُخضِعَت الدعوة للحل السلمى للنزاع العربى الاسرائيلى للدعوة إلى وحدة وطنية نضالية ضد الصهيونية والامبريالية، فعلى سبيل المثال، دعا كتيب مشترك أصدره فى عيد أول ايار الحزب الشيوعى المصرى الموحد وطليعة العمال إلى «اعادة تشكيل دولة فلسطين العربية ومعارضة أى حل آخر لمشكلة اللاجئين، بما فى ذلك توطينهم فى البلاد العربية أو سيناء»، ولم يجر ذكر إمكان التسوية السلمية(٥٤).

كان الاتحاد السوفيتى لايزال يمارس تأثيرا ضابطا للشيوعيين المصريين. ففى ١٧ ابريل (نيسان) ١٩٥٦، أصدرت وزارة الخارجية السوفيتية بيانا يدعو للحل السلمى للنزاع العربى الاسرائيلى. وأيد محمود أمين العالم وهو قائد لمجموعة معادية لكوربيل فى الحزب الشيوعى المصرى الموحد، فى مقال كتبه فى روز اليوسف، الصحيفة الاسبوعية السياسية ذات النفوذ، الدعوة السوفيتية لعقد مؤتمر دولى لسلام، تشترك فيه اسرائيل، «حيث أنها طرف فى النزاع». كما أكد حق مصر «فى الإصرار على تمثيل الشعب العربى الفلسطينى فى مثل هذا المؤتمر بوفد شعبى أو لجنة شعبية»(٥٥).

وعندما صدرت المساء لأول مرة، كَرَّسَ بيانها الافتتاحى اهتماما ضئيلا فحسب بالقضية الفلسطينية، مع إدراج الدفاع عن الشعب الفلسطينى مع تأييد شعب قبرص والجزائر فى بيان عام هادئ بقائمة القضايا التى تنبغى مناصرتها(٥٦). ولكن مع استعداد اسرائيل للهجوم على مصر، تغيرت نغمة الصحيفة. فرداً على هجوم اسرائيل على نقطة الشرطة الأردنية فى قلقيليه، عرض خالد محيى الدين تقويما متميزا (وخاطئا جزئيا) للغارات الانتقامية الاسرائيلية بغرض بيان أن هجمات اسرائيلية كبيرة وقعت على مصر والأردن فقط بعد رفضهما الانضمام لحلف بغداد، وحصول مصر على الأسلحة التشيكية، وتأييد الأردن لمصر فى تأميمها لقناة السويس، وكانت النتيجة التى توصل إليها أن المستفيد الأول من أعمال اسرائيل هو الامبريالية الغربية وأن هدف الهجمات هو «تفتيت

الجبهة العربية وتحويل أنظارَ العرب من معركة مباشرة مع الاستعمار الغربى إلى معركة غير مباشرة مع ربيبته اسرائيل»[٥٧].

وقد جمع هذا التحليل بين وجهة النظر الشيوعية التقليدية عن أن النزاع العربى الاسرائيلى ليس هو المشكلة الأساسية مع الإشارة ضمنا إلى أن إسرائيل ليست دولة ذات سيادة وإنما مجرد تابع امبريالى. وختم خالد محيى الدين تحليله بالقول بأن قرار مصر بإرسال معونة عسكرية للأردن فى أعقاب الهجوم على قلقيلية، يبين أن «كل العرب موحدون اليوم ضد الاستعمار وضد اسرائيل». وتطور تشخيص اسرائيل باعتبارها مخلبا امبرياليا، مثلما تبدى من قبل فى مقال كفاح الشعب عن «المسألة الاسرائيلية» وفى «الاستعمار هو العدو الأول»، تطور فى النهاية إلى وجهة نظر تقول إنه نظرا لأن اسرائيل هى مجرد «ربيبة الاستعمار»، فإنها ليست تعبيرا مشروعا عن حق الشعب الاسرائيلى فى تقرير المصير، ومن ثم فإن وجودها ليس له مايبرره.

ورأى يوسف حلمى ومجموعة روما أن هذا التحليل يشكل خطرا محتملا على الحل السلمى للنزاع مع اسرائيل وحاولا تصحيحه فى عملهما الدعائى. وشكلت مجموعة روما لجنة للدفاع عن تأميم قناة السويس، زودت الصحافة الأوروبية بوثائق وبيانات أعدها الحزب الشيوعى المصرى الموحد تبرر موقف مصر[٥٨]. وبعث حلمى عن طريق ماكى نداء جديدا للشعب الاسرائيلى يدافع فيه عن تأميم القناة ويشرح أنه ليس عملا عدائيا تجاه اسرائيل وإنما خطوة لتحرير مصر من الامبريالية ويؤكد أنه لا فرنسا ولا انجلترا قد دافعتا عن حق اسرائيل فى المرور فى القناة عندما كانت تحت السيطرة الاجنبية وحث الشعب الاسرائيلى على تأييد حق مصر فى القناة ورفض الدعوة لحرب وقائية ضد مصر، لأن التطورات الأخيرة قد أوضحت «أن عبد الناصر ربما كان الوحيد بين الساسة العرب الذى يرى ضرورة وضع حد للخصومة التى طال أمدها بين الدول العربية واسرائيل عن طريق اتفاق سلمى»[٥٩]. وذكر حلمى بأن عبد الناصر قد أخبر كريستيان بينو وزير الخارجية الفرنسى مؤخرا «إن مصر لن تهاجم اسرائيل أبدا، وأنا من أنصار إقامة علاقات سلمية معها (اسرائيل)»[٦٠]. وقال إنه ينبغى للاسرائيليين أن يتغلبوا على قلقهم ومخاوفهم، التى غذتها الدعاية الامبريالية، لأن هذه المخاوف قد «عزلتكم إلى حد ما عن المشاركة فى قضايا الشعوب العربية، مع أنها قضايا جميع الشعوب بينما وأنتم وكان يأمل فى أن ينضم الشعب الاسرائيلى لكل شعوب العالم الأخرى فى المطالبة «برفع الأيدى عن مصر» ورفض التيار الانتهازى فى اسرائيل، الذى يحاول استغلال أزمة التأميم فقط لتأمين حق اسرائيل فى الملاحة عبر القناة. وكرر حلمى مجددا تأييده للحل الكامل للمشكلة الفلسطينية والسلام الدائم مع اسرائيل استنادا للصداقة والتفاهم والتعاون المثمر، واختتم بيانه بتحذير: «فإن شرف الشعب الاسرائيلى فى الميزان»[٦١]. ورغم أن التماس حلمى كان توفيقياً أكثر من دعاوى الشيوعيين الذين يعيشون فى مصر، لكن الفروض التى قام عليها تبعد كثيرا عن إطار خطاب الهيمنة فى اسرائيل على نحو أكبر من أن يثير استجابة ذات شأن.

وخلال الهجوم الانجليزى الفرنسى الاسرائيلى، شارك الشيوعيون بالكامل فى الدفاع الوطنى عن مصر. وطالب المسجونون فى -الواحات الخارجه- بإطلاق سراحهم لينضموا للمعركة[٦٢]. وكان الشيوعيون نشيطين بصفة خاصة فى تنظيم المقاومة للاحتلال الانجليزى الفرنسى لبورسعيد، وأرسلو الصحفيين والمنظمين السياسيين للمدينة لإصدار صحيفة سرية، وقيادة المظاهرات الجماهيرية، وشن

أعمال المقاومة المسلحة بالتعاون مع الجيش المصرى ضد المحتلين الاوروبيين، وفى المؤخرة، نظم الشيوعيون لجان المقاومة الشعبية لدعم النضال فى بورسعيد(٦٣). وفى هذه المرة أخضع كل الشيوعيين انتقادهم للنظام، لقضية الدفاع الوطنى.

وعكس التقرير المجتزأ الذى نشرته المساء عن إغلاق مكتبى محاماة لاثنين من اليهود الشيوعيين، يوسف درويش وشحاته هارون، استراتيجيتها العامة فى التقليل لأدنى حد من الإعراب عن معارضة النظام. لكن الصحيفة أبرزت بصورة غير مباشرة التزامها بحماية حقوق اليهود المصريين بإبراز وعد وزير الداخلية بأن الحكومة، على النقيض من الشائعات السارية، لن تطرد اليهود أو تصادر ممتلكاتهم(٦٤). بيد أن الحكومة لم تحترم هذا الوعد، فقد تمت مصادرة أملاك اليهود ذوى الجنسية الاجنبية بعد الحرب. كما نشرت المساء رفض شخص يدعى جوزيف باروخ، وهو يهودى من سكان بور سعيد يحمل الجنسية الأرمنية، أن يتعاون مع المحتلين الاوروبيين - وهو تأكيد لوطنية اليهود المصريين والذى ناقض التوقعات العامة للحكومة والشعب فى مصر(٦٥). كما قدمت صفحتها الأولى تغطية لبرقية لتاس تتضمن محتوى مقال لشموئيل ميكونس عن النتائج السلبية لعدوان اسرائيل على مصر(٦٦).

ورغم أن نداء يوسف حلمى كان يمد يد الاعتراف والصداقة للشعب الاسرائيلى، فقد أوضح أن موقف اسرائيل من المواجهة بين مصر والامبريالية الغربية هو اختبار لها. فإذا فشلت اسرائيل فى هذا الاختبار، فمن المرجح أن تضيع الفرصة للحل السلمى للنزاع التى قدمتها سياسة عبد الناصر منذ باندونج وقد فشلت اسرائيل، وبذلك أسهمت فى إزالة الحواجز التى منعت التقدميين المصريين من الدعوة لتدميرها صراحة. فخلال الحرب، نشرت المساء رسما كاريكاتيريا يقول كلامه «وحدة العرب تمحو اسرائيل» ومقالا فى نفس اليوم يعلن أن « ... اسرائيل تؤدى اليوم مهمتها التى وجدت من أجلها (بواسطة بريطانيا) » بعبارة أخرى، إن إقامة دولة اسرائيل لم يكن، مثلما صورة الشيوعيون المصريون والاسرائيلون فى ١٩٤٨، عنصرا فى النضال ضد بريطانيا العظمى، بل مناورة امبريالية ضد العرب.

رقد عملت المساء فى ظل قيود منعتها من أن تنشر آراء الشيوعيين المصريين بصفتهم هذه. وكانت تنقل تحليل الشيوعيين للدلالة السياسية للحرب بنشر آراء زعيم الحزب الشيوعى السورى، خالد بكداش. ففى حوار مطول معه أكد فيه أن كل الشيوعيين العرب يقفون مع الجبهة القومية العربية المعادية للامبريالية ويعتبرون أن النضال من أجل التحرر الوطنى له أعلى أولوية، فقد أعلن بكداش أنه:

> لقد عارض الشيوعيون فى سوريا ولبنان على الدوام. وفضحوا إدعاء اسرائيل بأنها بلد ديمقراطى محب للسلام وقالوا إن اسرائيل هى قاعدة امبريالية وأداة امبريالية ضد حركة التحرر العربى ولممارسة القهر ضد البلدان العربية. وقد وجدنا على الدوام تفهما كاملا لهذا الموضوع فى الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية والبلدان الاشتراكية.

وكان الحزب الشيوعى السورى متميزا بين الأحزاب الشيوعية العربية بمعارضته لتقسيم فلسطين. وقد عكس هذا البيان موقف الشيوعيين السوريين الأكثر تشددا على مر التاريخ تجاه اسرائيل. وبالطبع، لم يكن من الصحيح أن الاتحاد السوفيتى قد أيد هذا التحليل «على الدوام». بيد أن بكداش كان القائد الأقدم والأكبر بين الشيوعيين العرب، ومن ثم كانت آراؤه تحظى بوزن كبير وكانت ترخيصاً للشيوعيين المصريين ليراجعوا آراءهم فى ضوء الوضع الجديد.

وبعد حرب ١٩٥٦، أجرى الحزب الشيوعى المصرى الموحد حوارا داخليا حول حق اسرائيل فى إقامة دولة وإمكان تحقيق السلام مع المعتدى. وقد أصر كوربيل فى رسائل وتقارير خلال ١٩٥٧ أنه على الرغم من عدوان اسرائيل، فإنه ليس هناك تغيير فى موقف الحركة الشيوعية الدولية تجاه حقها فى الوجود وأن بيان الاتحاد السوفيتى فى ١٧ نيسان ١٩٥٦ الذى يدعو للحل السلمى للنزاع لايزال ساريا وسليما[٦٩]. ومن ثم، فإن التسوية السلمية كما قال، تبقى عنصرا مركزيا فى دعاية الحزب الشيوعى المصرى الموحد. بيد أنه كان واضحاً أن لقيادة الحزب فى مصر شكوكا حول سلامة هذا النهج فى ضوء الحرب. لكن موضوعات الحوار المحددة غير واضحة، لأن تقارير حميدو (محمد شطا) وعزيز (شريف حتاته) التى كان من الواضح أن كوربيل يرد عليها، غير متوفرة. وعلى أية حال، فقد أشار كوربيل إلى أن هذه تقارير «شجاعة» ونظرا لأن شطا وحتاته كانا شخصيا من المقربين جداً من كوربيل، فربما كانت مواقفهما مماثلة لموقفه. وقد أيد كوربيل تقييم حتاته بأنه ينبغى احتساب المابام واحدوت هعافودا إلى جانب ماكى، بين قوى السلام فى اسرائيل وأنه يتعين مساندتهما - وهو موقف لايبدو أنه يأخذ فى الاعتبار هجوم أحدوت هعافودا على مبادرة يوسف حلمى للسلام فى ١٩٥٥. إقتَبسَ كوربيل تقرير لومانتيه عن المؤتمر الثالث عشر لماكى مبرزا موقفه القوى ضد العدوان الاسرائيلى، وحث الحزب الشيوعى المصرى الموحد على أن ينشر قرارات المؤتمر، التى رأى أنها توفر أساسا للحل السلمى للنزاع (انظر ما يلى). ولاتتوافر أى وثائق تبين آراء المنظمات الشيوعية المصرية الأخرى. وحسبما أوضح فؤاد مرسى، فقد واصلت الراية التمسك بمشروع الامم المتحدة للتقسيم، ومع ذلك، فبسبب ارتباط اسرائيل الوثيق بالامبريالية البريطانية والفرنسية فى حرب ١٩٥٦، ثارت أسئلة تتعلق بمشروعية التقسيم، وبدأ أعضاء الحزب يقولون أن «وجود (اسرائيل) كدولة هش»[٧١].

كما تمسكت المساء ايضا بمشروع التقسيم. فبعد يوم من نشرها لحوار أجراه صحفى هندى مع عبد الناصر رفض فيه الرئيس أن يؤكد (وإن لم ينف بصورة مباشرة) أن حل النزاع مع اسرائيل لايزال ممكنا وفق الأحكام التى ارستها قرارات الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ و١٩٤٨، جاء فى افتتاحية المساء: «أن التسوية السلمية لمشكلة فلسطين تكون على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فى سنتى ١٩٤٧ - ١٩٤٨، خاصة عودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم عما فقدوا من أموال وممتلكات»[٧٢]، وكان هذا هو أحد التعبيرات عن الاختلاف مع عبد الناصر، التى سمحت بها المساء لنفسها.

وكان الرأى العام والرسمى فى اسرائيل، ومنذ أمد طويل، يرى أن الاستعداد العربى لتسوية النزاع استنادا لحدود التقسيم، تعبيرا عن العداء. ولكن فى سياق خطاب القومية العربية المهيمن حينذاك فى مصر، كانت دعوة المساء للسلام بعد أيام فحسب من جلاء اسرائيل عن قطاع غزة بيانا مبدئيا شجاعا بلاشك.

وبعد الانسحاب، تراجع النزاع العربى الاسرائيلى للخلف، وكان يذكر فى المساء لماما فحسب. ولكن عندما كان تاريخ النزاع الفلسطينى يكرر على الأسماع فى ذكرى قيام اسرائيل، كانت الامبريالية الامريكية تُصور باعتبارها الراعى والنصير الوحيد للدولة اليهودية. ولم يكن يذكر تأييد السوفيت لتقسيم فلسطين ودور الأسلحة التشيكية فى ضمان بقاء اسرائيل، حتى فى تقارير الشيوعيين أو الشيوعيين السابقين(٧٣). وكان هذا خروجا كبيرا آخر عن التحليل التاريخى للشيوعيين المصريين، ولم يكن هذا الخلاف مع الخط الدعائى لماكى الذى لم يضيع أبدا فرصة للتذكير بهذه الحقائق، ليصبح أبدا أكثر حدة من هذا.

□ توحيد الحركة الشيوعية المصرية

بدأت المناقشات بين الاتجاهات الشيوعية الثلاثة الرئيسية فى أواخر ١٩٥٦ بمشاركة من فيليو سبانو من الحزب الشيوعى الايطالى وعامر عبد الله من الحزب الشيوعى العراقى، اللذين فوضتهما الحركة الشيوعية الدولية فى هذه القضية. وفى مارس (آذار) ١٩٥٧، عقدت الديمقراطية الشعبية مؤتمرا وأصبحت حزب العمال والفلاحين الشيوعى - وحددت نفسها للمرة الأولى باعتبارها تنظيما شيوعيا. وتبنى الحزب استراتيجية التجنيد السريع، عاكسا بذلك اتجاه سياساته التنظيمية الحذرة تاريخيا. وضم خلال حملة الانتخابات البرلمانية فى تموز ١٩٥٧ كثيرين من العمال وغيرهم مما كانوا على أطراف المجموعة ومن ثم سرعان ما أصبح أكبر التنظيمات الشيوعية الثلاثة الرئيسية، مع نحو ألف عضو فى صفوفه(٧٤). ومن بين المنظمات الثلاث، كان حزب العمال والفلاحين هو الأشد مقاومة للوحدة: فقد كان قادته يبغضون كوربيل وأتباعه ويعتبرون كمال عبد الحليم ومجموعة دار الفكر، يمينيين لا يعتمد عليهم(٧٥).

كذلك كان حزب العمال والفلاحين هو التنظيم الوحيد الذى يوجد يهود بين قادته. ومع ذلك، فقد طالبت الراية كشرط للوحدة استبعاد اليهود من قيادة الحزب وحلّ مجموعة روما. وعارض قادة الحزب الشيوعى المصرى الموحد الذين كانوا قريبين من كوربيل (مثل كمال عبد الحليم) هذه الشروط، فى حين كان غير المنتمين أصلا لحدتو (مثل محمود أمين العالم) أكثر استعداد للإذعان لمطلب الراية. ويفسر هذا السبب فى أن محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس، المنظرين القياديين للقومية العربية فى الحركة الشيوعية، طالبا فى تقرير قدماه حول الوحدة العربية، باستبعاد اليهود من اللجنة المركزية(٧٦). ودافعا عن هذا الموقف فى رسائل إلى المسجونين الشيوعيين فى الواحات الخارجة حيث ربما عارضها محمد شطا وزكى مراد، أنصار كوربيل.

وفى يونيو (حزيران) ١٩٥٧، قبل الحزب الشيوعى المصرى الموحد شروط الراية، واندمج الحزبان ليشكلا الحزب الشيوعى المصرى المتحد. وفى اكتوبر، أبلغ المكتب السياسى للحزب الجديد مجموعة روما بأنها قد حُلّت، رغم أن القرار لم يتخذ صورته النهائية إلا فى مارس (آذار) ١٩٥٨، بسبب استمرار مناقشات الوحدة مع حزب العمال والفلاحين(٧٧).

وبالطبع، لم يكن لقبول مطالب الراية تأثير عملى كبير، لأن الحزب الشيوعى المصرى الموحد لم يكن به قادة يهود، وكانت مجموعة روما قد فقدت منذ زمن طويل اتصالها بالظروف المتغيرة للسياسات المصرية والنشاط الجارى للحزب. ومع ذلك، فإن هذه التغييرات التنظيمية، أبرزت فى رأى فؤاد مرسى إعادة توجه سياسى شامل صوب القومية العربية تضمن أيضا مراجعة موقف الشيوعيين المصريين بشأن تقسيم فلسطين(٧٨).

وقد كتب نصير حدتو رفعت السعيد أن مجموعة روما:

> قد واصلت وبلا ملل سلسلة من المواقف الخاصة بأزمة الشرق الأوسط وإن كانت تبدو صحيحة نظريا، إلا أنها كانت يصعب الدفاع عنها عمليا .. ومن ثم يمكن القول إن حل مجموعة روما لم يكن مجرد ثمرة لتحالف ع.ف والراية مع بعض الضغوط الخارجية، بل ويمكن أيضا القول إن البعض فى الطرف الآخر قد استراح إلى هذا القرار. وإن كان لم يرغب فى إن يتصدى هو لاتخاذه .. (٧٩).

وقد اعتبرت مجموعة روما أن قرار الحزب باصدار أمر بحلها خضوعا للعنصرية. وقد فصلّت اعتراضاتها فى رسالة احتجاج تؤكد محتوياتها ان دفاع المجموعة المستمر عن السلام بين اسرائيل والدول العربية، كان جزئيا هو الدافع للمطالبة بحلها(٨٠). وأكدت المجموعة أن خطها يتفق مع خط ماكى، والحركة الشيوعية الدولية والاتحاد السوفيتى، وأصرت فى الوقت نفسه على أنها لم تقدم هذا أبدا باعتباره خط الحزب الشيوعى المصرى الموحد وأنها قد التزمت بإخلاص بقرارات الحزب حتى عندما كانت تعتقد بأنها غير سلمية.

وتبين خطابات كوربيل لمصر خلال أواخر ١٩٥٦ وأوائل ١٩٥٧، أنه بالإضافة للخلافات فى الرأى بشأن النزاع العربى الاسرائيلى، فإنه اختلف مع عناصر أخرى فى خط الحزب الشيوعى المصرى الموحد(٨١). وأبدى نفاد صبر متزايد لتأييد الحزب غير المشروط للحكومة المصرية واعترض على الدفاع عن جمال عبد الناصر شخصيا أو عن نظامه الداخلى، فعلى الرغم من أن كوربيل أيد النظام المصرى بثبات منذ ٢٣ تموز ١٩٥٢، واعتبر أن فترة معارضة حدتو له خطأ، فقد كان يعتبر عبد الناصر وطنيا متطرفا لا أكثر. وكان يعتقد أن الحزب الشيوعى المصرى الموحد قد بالغ فى التهديد الذى تشكله أزمة قناة السويس بالنسبة لمصر، وسخر من وصف الحزب للمقاومة الشعبية فى بورسعيد بانها «ستالينجراد جديدة».

وأدان حزب العمال والفلاحين طلب الراية باستبعاد اليهود من قيادة الحزب المتحد، باعتباره

مطلبا عنصريا. فقد كان أعضاؤه العمال مرتبطين بيوسف درويش بقوة، وعارضوا الوحدة مالم ينضم للجنة المركزية الجديدة. ويتذكر حلمي يسن وهو من قادة الحزب السابقين: «ان العمال قالوا إن يوسف درويش ربنا»[٨٢]. وكان درويش قد اعتنق الإسلام عمليا قبل عشر سنوات بغية ان يتزوج بيهودية ربانية (لم تكن السلطات الدينية اليهودية تصرح بزواج بين يهودى من القرائين ويهودية ربانية، فى حين كانت الشريعة الإسلامية تبيح الزواج بين المسلم واليهودية)، وبالمثل كان أحمد صادق سعد وريمون دويك قد تحولا للإسلام خلال ١٩٥٧ وذلك لاستبعاد أن تكون قضيتهما عقبة أمام الوحدة. لكن الراية ظلت تعتبرهم جميعا يهودا وطالبت باستبعادهم من القيادة. وكان فؤاد مرسى واسماعيل صبرى عبد الله وسعد زهران بصفة خاصة مصرين على هذه النقطة.

وأصر فيليبو سبانو على أن تنجز الوحدة الشيوعية فورا وأن تؤجل مناقشة كل الخلافات الايديولوجية إلى مابعد الوحدة. وتحدث سبانو بسلطان كبير باعتباره شخصية قيادية فى الحركة الدولية (كان قد زار توا ماوتسى تونج)، ومن ثم مارس هذا الطلب ضغطا كبيرا على حزب العمال والفلاحين ليوافق على الوحدة[٨٤]. وقد أبرز سبانو فى تقريره عن تقدم المحادثات، «كوزموبوليتانية» القيادة الشيوعية المصرية وأصولها الأجنبية وكذلك الطابع «الكتبى» و«التلمودى» للحركة، كما انتقد بصورة حادة هنرى كورييل على تقاعسه عن الانضمام للحزب الشيوعى الفرنسى واستمراره فى العمل فى الحركة المصرية فى حين أنه يقطن أوروبا[٨٥]. وقد أمكن تفسير هذه الملاحظات على أنها تتفق مع الموقف التاريخى للراية بشأن الدور السلبى لليهود فى الحركة الشيوعية. كما لام سبانو الشيوعيين المصريين على موقفهم فى البدء من عبد الناصر، لكنه لم يعز أى فضل لكورييل وحدتو فى الدفاع عن انقلاب ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، كما أنه لم يبرز أن موقف الراية، وحزب العمال والفلاحين، والأحزاب الشيوعية فى أوروبا التى عارضت نظام الضباط الأحرار، بالإضافة إلى هجوم عبد الناصر المتواصل على الشيوعيين، قد أجبر حدتو عن التراجع عن تأييدها للنظام الجديد فى ١٩٦٣. وعلى الرغم من أن سبانو انتقد الراية على الحلقية فى أوائل ١٩٥٦، فإنه وصفها بأنها التنظيم الذى يضم أكثر الكوادر جدية وأعلى مستوى من التدريب الايديولوجى.

وإذ تم مسح الراية بزيت الأرثوذوكسية المعترف بها دوليا، فإن رفضها التنازل بشأن قضية اليهود بدا أمرا لايمكن التغلب عليه. ونتيجة لهذا، نحيت هذه القضية وكل الخلافات السياسية الأخرى جانبا. واستسلم حزب العمال والفلاحين فى ٨ يناير ١٩٥٨، وقام الحزب الشيوعى المصرى المتحد بعدد من الأعضاء يبلغ نحو ألفين وأربعمائة عضو. وقد رأست الحزب الجديد لجنة دائمة مكونة من ممثل لكل من اتجاهاته الرئيسية الثلاثة: ابو سيف يوسف (السكرتير العام، وكان من قبل عضوا فى حزب العمال والفلاحين)، فؤاد مرسى (من الراية قبلا)، وكمال عبد الحليم (من الحزب الشيوعى المصرى المتحد من قبل). كما حافظ المكتب السياسى على التكافؤ بين المجموعات الثلاث، فكان لكل منهم خمسة ممثلين. وكانت اللجنة المركزية هى أعلى هيئة، وقد عكس تقسيم المقاعد فيها القوة العددية النسبية للتيارات الثلاثة - حزب العمال والفلاحين، أربعة عشر، الحزب الشيوعى المصرى

الموحد، احد عشر، والراية تسعة[٨٦].

وقد تم استسلام الشيوعيين المصريين لطلب الراية نتيجة لضغط خارجي، وعدوان اسرائيل الأخير على مصر، ورغبة الشيوعيين فى الانضمام للموجة الصاعدة للقومية العربية بقيادة عبد الناصر. وحيث أن الراية كانت تستبعد اليهود دوما من صفوفها فلم يكن الطلب يمثل فكرة جديدة فى داخل الحركة. بيد أن نجاحها كما يقول فؤاد مرسى، يعكس إعادة ترتيب سياسى: فهو يرمز لمنظور الراية التاريخى رغم ضعف هذه الفرقة العددى داخل الحزب الشيوعى المصرى المتحد. ونظرا لأن الراية لم تضم أبدا عددا كبيرا من الأعضاء من الطبقة العاملة ولم تضم أعضاء يهودا، فقد مثلت أكثر من المجموعات الشيوعية الأخرى، تطلعات المثقفين الراديكاليين المصريين من أبناء البلاد الأصليين. وفى النهاية، لم تكن هناك تناقضات أساسية تفصل منظور هؤلاء المثقفين عن منظور النظام الناصرى.

واستند الخط العام للوحدة الشيوعية على الاتجاه القومى العربى الذى كان يتطور فى صفوف الراية والعناصر التى لا تنتمى لحدتو فى الحزب الشيوعى المصرى الموحد منذ ١٩٥٤-٥٥. وعالج هذا الاتجاه النزاع الفلسطينى/ العربى - الاسرائيلى باعتباره جزءا من النضال من أجل الوحدة العربية واعتبر اسرائيل فى الأساس عقبة أمام هذه الوحدة غرزتها القوى الامبريالية فى قلب العالم العربى. وهكذا، فإن الحزب المتحد عندما لخص برنامجه الحزبى استجابه لرسالة من حزب العمال والفلاحين، أبرز أن الحزب قد أكد:

«على ضرورة إنجاز الوحدة العربية الشاملة على الأسس الثابتة للقومية والتزامنا بالنضال من أجل إنجاز الوحدة الفيدرالية مع سوريا كنقطة انطلاق للوحدة الشاملة، وبرفض الصلح مع اسرائيل على أسس استعمارية وبالتمسك بقرار التقسيم الصادر من هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، كحد أدنى لحل قضية فلسطين وقد أكدنا أن الحل النهائى الحاسم لهذه القضية لن يتحقق إلا بتصفية الاستعمار نهائيا فى الشرق العربى»[٨٧].

وقد جمعت هذه الصيغة بين تأييد الشيوعيين المصريين التاريخى لتقسيم فلسطين ومفهوم الشيوعيين السوريين الأكثر تشددا بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل للنزاع العربى الاسرائيلى حتى تتم هزيمة الامبريالية. وكان تأييد المتحد للتقسيم متحفظا وجزئيا. ولم يكن يتم الدفاع عن التقسيم باعتباره حلا عادلا لقضية صعبة يكفل الحقوق القومية للشعبين اللذين يعيشان فى فلسطين التاريخية، بل كان يتم قبوله على مضض باعتباره أكبر عقبة يمكن السماح لها مؤقتا بأن تعرقل الوحدة العربية.

وقد تطور الخط العام للحزب الشيوعى المصرى المتحد فى نشرة الحوار التى أصدرها مكتب الوحدة الذى أقامه المتحد وحزب العمال والفلاحين الشيوعى. فقد أعلنت النقطة الأولى من البرنامج المقترح: «إننا نؤيد بلا تحفظ حكومة الرئيس عبد الناصر فى سياساتها من أجل الاستقلال والسلام،

ونناضل بكل قوانا لتقوية الوحدة بين الشعب والحكومة». وكما كان الحال من قبل. استمر الشيوعيون فى تأييد السلام العالمى، بيد أن النزاع مع اسرائيل لم يذكر هنا - فمثلما حدث فى برنامج المتحد - عولج بصورة موجزة فى قسم يعرب عن تأييد الوحدة القومية العربية ولقيام اتحاد فيدرالى بين مصر وسوريا:

> إننا نناضل من أجل أن تشكل البلدان العربية حاجزا واقيا، وتقيم جبهة متحدة ضد التوسعية الصهيونية التى تدعمها الامبريالية العالمية. إننا نناضل من أجل حقوق اللاجئين العرب فى العودة لبلادهم وتعويضهم، ونرفض أى سلام مع اسرائيل ترغب الامبريالية فى فرضه على البلدان العربية(٨٨).

ولم يُذكر أى سلام سيكون مقبولا مع اسرائيل، هذا إن قبل أصلا.

لقد قدم الحزب الشيوعى المصرى تأييدا بلا أى تحفظ تقريبا للنظام الناصرى، وأصبحت مساندة السياسات الخارجية للحكومة الأولوية السياسية الأولى له. وأيد بشكل كامل قيام الجمهورية العربية المتحدة. وكتم تحفظاته بشأن طلب عبد الناصر حلّ جميع الأحزاب السياسية السورية (بما فى ذلك الحزب الشيوعى) ليحل محلها الاتحاد القومى وإنشاء شكل وحدوى للحكم بدلا من الشكل الفيدرالى. وفى سياق مثل هذا الحماس الكبير للقومية العربية الناصرية والتقييمات المبالغ فيها للإمكانات المعادية للامبريالية للقومية العربية، وأصبح من المتعذر تقريباً تمييز موقف الحزب من قضية فلسطين عن موقف القوميين العرب. فقد أشار بيان للمكتب السياسى للحزب يؤيد إقامة الجمهورية العربية المتحدة إلى اسرائيل بصورة عابرة فحسب ملاحظا أن وحدة مصر وسوريا ستوجه «ضد الاستعمار وضد أسرائيل صنيعة الاستعمار والصهيونية»(٨٩).

وقد تبلورت كافة الاتجاهات التى أبداها الشيوعيون للتخلى عن منظورهم السابق عن الحل السلمى للنزاع العربى الاسرائيلى فى عنوان كتاب عبد المنعم الغزالى الذى أصدرته دار الفكر فى ١٩٥٨: اسرائيل قاعدة للاستعما وليست أمة(٩٠). فقد ادعى الغزالى وهو يستخدم حججا تاريخية زائفة تفرط فى التركيز على مدى التأييد الامريكى لاسرائيل وأهمية الاختلافات فى السياستين الامريكية والفرنسية فى الشرق الأوسط، إن الفضل فى وجود اسرائيل يرجع فقط للدعم المالى والعسكرى الامبريالى (الامريكى فى المحل الأول). (ولم يذكر بالطبع أن الاتحاد السوفيتى أيّد تقسيم فلسطين أو أن تشيكوسلوفاكيا وردت الأسلحة لاسرائيل خلال حرب ١٩٤٨-٤٩). ثم طالب بإزالة دولة اسرائيل وكل المؤسسات الصهيونية، وإلغاء مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، وإنشاء دولة عربية فى فلسطين كلها. والمكانة المحددة لكتاب الغزالى داخل الحزب الشيوعى المصرى غير واضحة لأنه نُشر بعد بدايات انقسام فى الحزب. بيد أن دار الفكر كان يديرها أعضاء حدتو السابقون المقربون لكوربيل، واستعدادهم لنشر الكتاب يوضح تخيلهم العنيف عن وجهة نظرهم التاريخية ويعنى نهاية محاولة الشيوعيين المصريين وضع منظور بديل لمنظور النظام الناصرى بشأن حل النزاع العربى الاسرائيلى.

□ المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفيتي والشيوعية القومية

لم يؤد فضح نيكيتا خروتشوف لجرائم ستالين فى شباط ١٩٥٦، فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، إلى حدوث عمليات ارتداد جماعية فى الأحزاب الشيوعية فى الشرق الأوسط مثلما فعل فى أجزاء من أوروبا الغربية وامريكا الشمالية وكان أهم تأثير للمؤتمر فى كل من مصر واسرائيل، بعد استيعاب صدمته، هو استرخاء الانضباط فى الحركة الشيوعية وحدوث تطور مشروع وشجاع «للشيوعية القومية» - وهو اتجاه أدى فى نهاية المطاف لتوسيع الفجوة بين ماكى والشيوعيين المصريين بشأن القضية الفلسطينية والنزاع العربى الاسرائيلى.

وفى مصر، يبدو أن المؤتمر العشرين قد أحدث تأثيرا مباشرا ضئيلا، ربما بسبب أن الصراع حول تأميم قناة السويس، وحرب السويس/ سيناء، والتحرك لتوحيد المنظمات الشيوعية، قد غطى عليه. وبدأت صياغة «دروس مؤتمر الحزب العشرين» فى خريف ١٩٥٧ فقط، عندما أخذت الحركة الشيوعية المصرية تتوحد حول خط التأييد للقومية العربية والنظام الناصرى وتطور أساسا منطقيا نظريا لهذا الاتجاه. وشرح فؤاد مرسى فى مقال نُشر فى الصحيفة الداخلية للمتحد بعنوان: «الماركسية: النظرية الحية»، أهمية المؤتمر على النحو التالى: «ينبغى لكل حزب شيوعى اليوم أن يدرس بلده الخاص». ومن ثم كان على الشيوعيين المصريين ان يطبقوا الماركسية على الظروف المصرية «وان يبتكروا حلولا لبلدنا لها جذورها فى تراثنا الثقافى الخاص وأن يطوروها خلال نضالنا». وقد أنتج تطبيق مرسى الخاص للماركسية مبدأ الخصوصية المصرية الذى قام على صياغة مبكرة لنظرية طريق التنمية غير الرأسمالى. وشخص البرجوازية المصرية باعتبارها نوعا جديدا كلية ليس له مثيل تاريخيا. وهى فى عصر أزمة الامبريالية الأخيرة، قوة وطنية وتقدمية بصورة دائمة لأنها لن تستطيع أن تتحول إلى بورجوازية احتكارية، وهى تتأثر بالأفكار الاشتراكية وترتبط بالمعسكر الاشتراكى العالمى لأن هذا المعسكر وحده يؤيد تطلعاتها للتنمية الاقتصادية. ولم يكن طريقها التاريخى لا إلى الرأسمالية ولا إلى الاشتراكية بل إلى رأسمالية الدولة. وكان التحالف الراهن بين الطبقة العاملة والبورجوازية شكلا جيد للصراع الطبقى تستطيع الطبقة العاملة ان تسعى فيه «لتعليم» البورجوازية الفهم الصحيح للثورة الوطنية المصرية. وسيتم ترسيخ قيادة الطبقة العاملة للجبهة الوطنية سلميا وتدريجيا، وبذا تتوافر الشروط للانتقال للاشتراكية[٩١].

وطور عبد العظيم أنيس، فيما يكتبه فى المساء (حيث لم يستطع أن يقول إن تحليله يستند لدروس مؤتمر الحزب العشرين)، نفس المنظور فى مقال عن حزب الدولة الجديد، الاتحاد القومى. ووفقا لما قاله انيس، فإن المجتمع المصرى كان «شكلا جديدا من أشكال الانتقال إلى الاشتراكية بالطريقة السلمية. دون مرور بمرحلة كاملة عن النظام الرأسمالى كما عرفته أوروبا الغربية فى تاريخها». ومن ثم فقد أيد انيس إنشاء الاتحاد القومى، الذى صوره باعتباره تنظيما أكثر ديمقراطية مما كان عليه حقا - وتلك توليفة من الرغبة وحثّ الحكومة بلطف[٩٢].

وقد بررت نظرية الطريق غير الرأسمالي للتنمية بالنسبة للشيوعيين المصريين، التخلي عن النضال من أجل بديل أساسي للنظام الناصري، طالما أن الطريق الناصري سيفضي للاشتراكية على أية حال. ولم يعد السلام مع اسرائيل، بندا في جدول الأعمال السياسي. فقوات الرقابة التابعة للأمم المتحدة المتمركزة على الجانب المصري من الحدود العربية الاسرائيلية بعد حرب ١٩٥٦ (رفضت اسرائيل السماح بنشر قوات الأمم المتحدة على الجانب الخاص بها من الحدود)، قد قضت تقريبا على حوادث الحدود، وكان قد تم إخضاع الفلسطينيين كقوة سياسية مستقلة. ونظرا لأن النزاع بدا أبديا وحميدا على حد سواء، فلم ير الحزب الشيوعي المصري جدوى في إثارة قضية ستعرقل الوحدة العربية وربما تعزل الحزب سياسيا. وفي ضوء العدوان الاسرائيلي والتحالف مع الامبريالية الانجليزية الفرنسية، لم يعد كثيرون من الشيوعيين المصريين يؤمنون بأن السلام ممكن.

وقد مثل شموئيل ميكونس وأميل حبيبي ماكي في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، ومثل موشي سنيه وتوفيق طوبي الحزب في مؤتمر موسكو للأحزاب الشيوعية الذي عقد في نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٥٧ لإعادة تقييم مسار الحركة الدولية بعدما كشف عنه خروتشوف وحسب ماقال بيرل بالتي (القائد السابق لماكي)، فإن حبيبي وطوبي بدآ، بعد لقاء خالد بكداش والشيوعيين العرب الآخرين في موسكو، يعلنان أن قرار تأييد تقسيم فلسطين كان خطأ يرجع لعبادة الفرد، ستالين، وأن حرب ١٩٤٨-٤٩ كانت حربا ظالمة معادية للعرب، ومن ثم عادا إلى اسرائيل ليطالبا بأن يعلن ماكي عدم الاعتراف بما استولت عليه من أراض فيما وراء حدود مشروع الأمم المتحدة للتقسيم[٩٣]. ومع ذلك، فعندما حوسب حبيبي على ذلك، ردّ بفحوى مخالفة: إن بعض أعضاء الحزب اليهود (اساسا بالتي) قد بدأوا يعلنون أن أخطاء ستالين تسببت في تبني الحركة الشيوعية الدولية موقفا سلبيا تاريخيا تجاه الصهيونية[٩٤]. وليست هناك أي وثائق تؤيد أيا من الزعيمين، وربما كان كلاهما صحيحا.

وكانت النتيجة المباشرة بدرجة أكبر للمؤتمر العشرين في ماكي هي طرد حانوخ بزوزاخ بسبب انحرافاته القومية اليهودية في ٤ أبريل (نيسان) ١٩٥٦، وهو اليوم الذي عاد فيه ميكونس من موسكو. وكان لبزوزاخ، وهو عضو سابق في هشومير هتسعير ومؤسس كيبوتس عين شيمر قبل أن ينضم إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني في ١٩٣٠، تاريخ مع الأفكار القومية اليهودية. وكان قائد القسم اليهودي في الحزب الشيوعي الفلسطيني في ١٩٣٧، وكان من النقاد الأوائل لمحاكمة سلانسكي والمظاهر الأخرى للعداء للسامية في الاتحاد السوفيتي وبلغاريا والمجر ورومانيا. وفي رسالة يرد بها على طرده، انتقد اللجنة المركزية لتقاعسها عن إعادة فحص خط ماكي في ضوء ماكشف عنه مؤتمر الحزب السوفيتي[٩٥]. كما انتقد معارضة ماكي للحكومة الائتلافية الاسرائيلية في ١٩٥٥، حيث أنها كانت مشكلة من ثلاثة أحزاب عمالية. وبعد طرده، أصدر بزوزاخ وقد انضم إليه الشيوعيون العبرانيون السابقون، مثير سلونيم وسميحا تساباري وآخرون كثيرون، مطبوعات

غير دورية تدعو لتجديد الشيوعية الاسرائيلية، وإقامة تحالف أوثق مع الأحزاب الاشتراكية الصهيونية، ورفض التركيز على عدوانية اسرائيل فى النزاع العربى الاسرائيلى دون إيلاء اهتمام مماثل لرفض الدول العربية تحقيق السلام مع اسرائيل. وكان بزوزاخ على اتصال باليهود المنشقين من الحزبين الشيوعيين البريطانى والكندى، وكانت النظرة العامة لهذه المجموعة مماثلة لوجهة نظر اليسار البريطانى الجديد والشيوعيين السابقين الملتفين حول «التيارات اليهودية» فى الولايات المتحدة.

وفى مناخ مابعد حرب السويس/ سيناء، لم تكن انتقادات مجموعة بزوزاخ لماكى بسبب مواقفه الموالية للعرب من جانب واحد ومعارضته المستمرة للحكومة التى شنت الحرب، تلقى اهتماما جادا فى الحزب. ولم يعان ماكى من خسائر كبيرة فى العضوية فى أعقاب المؤتمر العشرين للحزب السوفيتى. وفى ١٩٥٧، ترك الحزب ٧ فى المائة فقط من أعضائه فى منطقة تل أبيب و١٥ فى المائة فى منطقة حيفا ولم يحل محلهم منضمون جد، وعلى الرغم من أن ثلاثة وستين استقالوا فى المناطق الأربع الأخرى، فقد حل محلهم سبعة وخمسون عضوا جديدا(٩٦). وتركز الأرتداد بين الأعضاء اليهود. ففى منطقة القدس حيث كان الحزب يهوديا بصورة كاملة تقريبا، حدثت أربعة وعشرين استقالة وانضم ثلاثة اعضاء جدد فقط، لكن فى منطقة الناصرة العربية بأكملها، فقد كان الحزب يهوديا بصورة كاملة تقريبا، حدثت أربعة وعشرون استقالة وانضم ثلاثة أعضاء جدد فقط، لكن فى منطقة الناصرة العربية بأكملها، فقد كان قبول سبعة عشر عضواً جديداً تعويضاً وزيادة كبيرة على الاستقالات الثلاث. وربما كان معظم الأعضاء الأربعة والثلاثين الذين استقالوا فى منطقة السهل الساحلى من اليهود، فى حين من المرجح أن السبعة وثلاثين عضوا جديدا كانوا فى معظمهم من عرب قرى «المثلث»، مثل الطيّبة، حيث كانت قوة ماكى آخذة فى النمو.

وفى حين أن منظورا شيوعيا قوميا فى مصر، دعمه مؤتمر الحزب السوفيتى ونظرية طريق التنمية اللارأسمالى، قد وفر الأساس لتوحيد الحركة الشيوعية، فإن الشيوعية القومية اليهودية لمجموعة بزوزاخ فى اسرائيل قد فقدت مشروعيتها بسبب حرب ١٩٥٦، التى أوحت باستنتاجات مزعجة بشأن الطابع العدوانى والقمعى لاسرائيل. كما عزز الارتداد اليهودى عن ماكى أهمية العضوية العربية فى التكوين الديمقرافى للحزب. وأدت هذه التطورات الاسرائيلية، مقترنة بالموجة الصاعدة للقومية العربية التى تقودها مصر المعادية للامبريالية بصورة نضالية والعلاقات الأوثق بين الاتحاد السوفيتى والدول العربية القومية الراديكالية، إلى تشكيل اتجاه جديد يركز على البعد العربى فى ماكى، حل محل اشكاليته السابقة التى تركز على البعد اليهودى.

▫ الحقبة العربية لماكى

فى يوم ٢٩ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٦، عندما شنت اسرائيل هجومها على مصر فى حرب السويس/ سيناء، ظهر حرس الحدود فى الساعة الرابعة مساء فى عدة قرى عربية على الحدود مع

الأردن وأعلنوا أن خطر التجول سيسرى فى الساعة الخامسة مساء. لم يعرف العمال الفلسطينيون العرب من قرية كفر قاسم الواقعة قرب بتاح تكفا، والذين كانوا قد رحلوا صباحا إلى أعمالهم، بحظر التجول. وعادوا لديارهم فى نفس لحظة سريانه، فقتلت قوات الدفاع الاسرائيلية رميا بالرصاص تسعة وأربعين منهم وجرحت ثلاثة عشر آخرين وقتل عربيان آخران رميا بالرصاص لانتهاك حظر التجول فى الطيّبه والطيرة. وحظر الرقيب العسكرى نشر أنباء المذبحة لعدة أسابيع، وقدم تقرير جزئى فقط فى الصحافة فى ١١ نوفمبر (تشرين الثانى). وحاولت ستير فالنسكا إثارة الأمر فى الكنيست فى ١٣ نوفمبر (تشرين ثانى)، لكنها لم تُمَكنَ من هذا، وحُذفت الكلمات القليلة التى استطاعت قولها من المضبطة. وزار توفيق طوبى كفر قاسم فى ٢٠ نوفمبر (تشرين ثانى) ليتحرى الأمر، ونشر بعد ذلك بثلاثة أيام تقريرا عن الحادث متضمنا أسماء الموتى والجرحى – فى رسالة مفتوحة بالعربية والعبرية والانجليزية، دعا فيها إلى مساندة كافة قطاعات المجتمع الاسرائيلى لمطلبه بمحاكمة مرتكبى المذبحة(٩٧). وفى نهاية المطاف ، تلقى الضباط العسكريون المسؤولون عن الجريمة عقابا رمزيا خفيفاً جداً.

وفى أعقاب حرب ١٩٥٦، أصبح اسم كفر قاسم صيحة للحرب ضد قمع اسرائيل مواطنيها العرب وإنكار حقوقهم الوطنية ووفر لماكى موضوعا بارزا يمكن به حشد المجتمع العربى وتمكين الحزب من توسيع نفوذه فى قرى المثلث الجنوبى. وربطت كفر قاسم وحرب ١٩٥٦ القضية المحلية للقهر الوطنى الفلسطينى بالخطر الإقليمى الذى تشكله اسرائيل بالنسبة للعالم العربى بأسره. وأوضح بروز هذه القضايا فى عمل الحزب بعد ١٩٥٦ تبنى ماكى لإشكالية تركز على البعد العربى كانت قد أخذت تتبلور منذ إبرام صفقة الأسلحة التشيكية المصرية. وكان وجود الدولة الاسرائيلية وأمنها آنذاك يعتبران حقيقة واقعة، فى حين كانت القضية المطروحة حينذاك هى الخطر الذى تمثله هذه الدولة وحلفاؤها الامبرياليون على أمن العالم العربى وسلامه وحقه فى تقرير المصير، وعلى حلفائه المعادين للامبريالية.

وأدى تبنى اتجاه يركز على البعد العربى، فى حين كان باقى المجتمع الاسرائيلى غارقا فى احتفالات القومية المنتصرة، إلى عزلة ماكى عن الرأى العام اليهودى بصورة متزايدة. وحينذاك كانت الافتراضات الأساسية للحزب من الأمور التى لا يمكن التحدث عنها تقريبا فى الساحة السياسية الاسرائيلية – وهى أن اسرائيل كانت معتدية فى الحرب، وأنه كان خطأ مميتا بالنسبة لاسرائيل أن تحالفت مع الامبريالية ضد القومية العربية المعادية للامبريالية، وأن السلام بين اسرائيل وجيرانها يتوقف على إعادة اللاجئين الفلسطينيين والاعتراف بحق عرب فلسطين فى تقرير المصير، وأن المواطنين الفلسطينيين العرب فى اسرائيل هم أقلية قومية مقهورة. وفى الوقت نفسه، ضغط كثيرون من المواطنين العرب فى اسرائيل –بما فيهم أعضاء ماكى وقادته– والذين شجعهم الصعود الصاروخى للقومية العربية الناصرية وتكوين الجمهورية العربية المتحدة على ماكى ودفعوه لتبنى إطار خطابى

للعداء العربى للامبريالية. وبقدر ما فعل الحزب هذا، أصبح أكثر عزلة عن الأغلبية اليهودية فى اسرائيل.

لقد عارض ماكى كلية الحرب الاسرائيلية البريطانية الفرنسية ضد مصر، وقدمت مجموعته البرلمانية فى الكنيست اقتراحا بحجب الثقة عن الحكومة لشنها الهجوم. وطالب الحزب بانسحاب اسرائيل الفورى والكامل إلى خطوط الهدنة، ووضع حد للتواطؤ مع الامبريالية، والاعتراف بحق الشعب العربى الفلسطينى فى تقرير المصير[98]. واستمر يعتبر البيان السوفيتى الصادر فى ١٧ ابريل (نيسان) ١٩٥٦، أساسا سليما لحل النزاع العربى الفلسطينى، وأكد ردا على الاتهامات بأن الاتحاد السوفيتى كان «مواليا للعرب»، وأن هذا البيان لايزال الخط الهادى للسياسة السوفيتية.

وقد حاول ماكى حتى وهو يشجب عدوان اسرائيل، أن يروج لقيام علاقات سلمية بين مصر واسرائيل. واقتبست كول ها عام بثاً باللغة العبرية لراديو القاهرة جاء فيه أن مصر ترى أن الامبريالية، وليس بن جوريون، هى العدو الرئيسى لكل شعوب الشرق الأوسط[100]. وأدان كتيب باللغة العربية وزع فى الطيبه خلال الحرب، الحظر الذى فرضته الحكومة العسكرية على الاجتماعات السياسية وأعمال القمع الأخرى، وانتهى بشعارات تقول: «لنلغ الحكم العسكرى الطاغى» و«لنوقف هيستريا الحرب»، «ليحيا السلام بين اسرائيل والدول العربية»[101]. وكانت الدعوة للسلم فى خضم الحرب مستمدة من وجهة ماكى التى اعتنقها منذ أمد طويل بأن النزاع لايخدم مصالح الشعب الاسرائيلى أو الشعوب العربية وإنما يخدم فقط مصالح الامبريالية. بيد أن هذه الدعوة تناقضت بصورة حادة مع الدعوة الحماسية للشيوعيين المصريين بالدفاع الوطنى ضد المعتدين. وفى حين أنه يسهل تفسير مواقف الشيوعيين المصريين والاسرائيليين باختلاف الظروف على كل جانب من الحدود، فان الحرب عجلت بالتباعد بين الخطوط السياسية والحساسيات فى كلا الحركتين.

لقد نشبت حرب ١٩٥٦ عندما كان ماكى يستعد لمؤتمره الثالث عشر والذى كان سينعقد فى شهر تشرين ثانى. وأجبرته على تأجيل المؤتمر. ودفعت الحزب إلى إعادة تقييم مواقفه بشأن العلاقات العربية الاسرائيلية. وقد نشرت الأطروحات السياسية الأصلية للمؤتمر فى ايلول[102]، وبعد الحرب نشرت اللجنة المركزية فى نيسان ١٩٥٧، إضافات وتفسيرات وتصحيحات للأطروحات الأصلية استعدادا للمؤتمر الذى أعيد تحديد موعده لينعقد فى ٢٩ سبتمبر (آيار). وبين سبتمبر (ايلول) ونهاية (آيار) مايو، استعر نقاش داخلى حاد حول القضايا العربية الاسرائيلية.

وقد عارض ماكى فى مؤتمره الثانى عشر فى ١٩٥٢، مناقشة الحدود النهائية بين اسرائيل ودولة فلسطين العربية، التى ستقام كتعبير عن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير. وكان هذا الرفض تنازلا لمشاعر الأغلبية اليهودية فى اسرائيل، والتى اعتبرت الوضع الإقليمى القائم الذى حددته اتفاقية الهدنة فى ١٩٤٩، هو حدود الحد الأدنى (ولكن ليس الحد الأقصى بالضرورة) للدولة

اليهودية. وهكذا افترق خط ماكى عن خط الشيوعيين العرب، الذين كانوا يرون أن قرار الأمم المتحدة فى نوفمبر (تشرين ثانى)١٩٤٧ قد عيّن حدود اسرائيل المشروعة.

ومن الواضح أن بعض أعضاء ماكى العرب قد أثاروا قضية الحدود حتى قبل المؤتمر الثانى عشر. فحسب ما يقول ميكونس، فإن حبيبى طالب فى ١٩٥١ بأن يستمر الشيوعيون فى الأراضى التى تحتلها اسرائيل رغم أن الامم المتحدة قد حددتها باعتبارها جزءا من دولة فلسطين العربية، فى العمل باعتبارهم عصبة التحرر الوطنى[١٠٣]. وكان قبول هذا المطلب يعنى أن ماكى لا يعترف بفتوحات اسرائيل الإقليمية فى حرب ١٩٤٨-٤٩. وحيث أن ميكونس أعلن هذا الادعاء فى لقاء صحفى تم بعد الانقسام فى ماكى، عندما كان مهتما بأن يؤكد «الانحرافات القومية المتطرفة لحبيبى»، وحيث أن هذه القضية كانت قد حسمت قبل مؤتمر ماكى الحادى عشر فى ١٩٤٩، فليس هناك سبب للشك فى قول ميكونس. ربما غيّر فقط تاريخ الطلب الذى قدمه حبيبى عامين للأمام. ومع ذلك، فإن هذه القضية لم تكن قضية منتهية بين الكوادر العربية فى الحزب. فقد أوضح قرار مؤتمر باندونج بشأن النزاع العربى الاسرائيلى ان الدول العربية قد تكون مستعدة لتسوية النزاع إذا عادت اسرائيل لحدود التقسيم. ومن ثم، سعى بعض أعضاء الحزب العرب لتعيين حدود اسرائيل لتسهيل حل النزاع وفق احكام قرار باندونج.

وفى سبتمبر (ايلول) ١٩٥٦، كتب فؤاد خورى عضو اللجنة المركزية، خلال حوار داخلى فى الحزب حول الأطروحات الأصلية للمؤتمر الثالث عشر، إلى اللجنة السياسية مطالبا بإلحاح بأن يتم ربط حق عرب فلسطين فى تقرير المصير بتحديد الأراضى وموضحا أن مسألة الحدود. «يمكن حلها فى ضوء قرار الأمم المتحدة فى ١٩٤٧». كان خورى يعتقد أن هذه الصيغة تمثل حلاً وسطا، ولم يصر على الحدود الدقيقة لمشروع التقسيم، ومع ذلك فإن الإشارة لقرار الأمم المتحدة للتقسيم رسخت مشروعية اقتراحه الذى كان يهدف إلى «منع العناصر الرجعية والموالية للامبريالية فى البلاد» من ترسيخ «نظرية الأمر الواقع»[١٠٤]. ورفض ميكونس صيغة خورى، محاجًا بأن مثل هذا البرنامج سيشجع انفصال عرب الناصرة والمثلث، وهو ما كان يعارضه، ويجعل مسألة شرح حق تقرير المصير الفلسطينى للرأى العام اليهودى أكثر صعوبة[١٠٥]. ومن ثم فإن الأطروحات الأصلية للمؤتمر الثالث عشر كانت تمثل حلاً وسط بين موقفى ميكونس وخورى، وتطالب «بحل وسط بشأن مسألة اللاجئين وكذلك حل وسط بشأن مسألة الحدود» (أى بين الوضع القائم وحدود التقسيم) ويهاجم إصرار الحكومة الاسرائيلية على أن يقوم السلام على الوضع القائم»[١٠٦].

وبدا عدوان اسرائيل اللاحق على مصر مؤكدا لسلامة موقف أعضاء ماكى الذين طالبوا باتخاذ موقف أكثر تشددا ضد السياسات الاسرائيلية. وأعلنت الإضافات والتصحيحات للأطروحة الأصلية أن «الدوائر الحاكمة فى بلدنا تابعة للامبريالية، وخدم وأدوات فى أيديها ضد قضية السلام، وضد حركات التحرر الوطنى لشعوب الشرق العربى»[١٠٧]. ورغم عنف هذه الصيغة، فإنها كانت أخف

حدة من مقولة صليبا خميس عضو اللجنة المركزية -والتى عكست خط الشيوعيين المصريين وغيرهم من العرب- بأن حرب ١٩٥٦ جعلت الشعب العربى يدرك أن «اسرائيل (أى الدولة كلها، وليس حكامها فحسب) قد أصبحت قاعدة للعدوان الامبريالى ضدها»[١٠٨].

وكانت الإضافة الأكثر إثارة للخلاف للأطروحات الأصلية هى تحديد أن «السلام العربى الاسرائيلى يتطلب اعتراف اسرائيل بحق تقرير المصير، بما فى هذا حق الانفصال، للشعب العربى الفلسطينى، بما فى ذلك الجزء الذى يعيش منه فى فلسطين»[١٠٩]. بعبارة أخرى، فإن العرب الفلسطينيين ليسوا مخولين فى إقامة دولة مستقلة فحسب، بل إن العرب الذين يعيشون فى اسرائيل (والمفترض انهم من يعيشون فى مناطق ملاصقة اقليميا للجليل والمثلث) لهم الحق فى الانفصال عن اسرائيل والانضمام للدولة الفلسطينية فور قيامها. وهذه الصياغة غير المباشرة، التى تشير إلى أن اسرائيل قد تعود إلى حدود تشبه تلك التى وردت فى مشروع التقسيم، نبعت من الصراع داخل الحزب السابق الإشارة اليه، الذى أصر فيه بعض القادة العرب (ربما فؤاد خورى، اميل توما، صليبا خميس، ومن المحتمل حبيبى ايضا) على تحديد أن حلا سلميا للنزاع يمكن أن يتحقق فقط إذا تم الالتزام بحدود الأمم المتحدة للتقسيم. ولم يسمح لاميل توما أبدا، بسبب معارضته لمشروع التقسيم فى ١٩٤٧، بالانضمام للجنة المركزية لماكى، على الرغم من أنه كان من أكثر كوادر الحزب موهبة. ومن ثم حضر توما المؤتمر كعضو فى منطقة حيفا، وأعلن فى خطبة من القاعة وليس من المنصة، أنه يعتبر حتى الأطروحات الجديدة معتدلة باكثر من اللازم. واشتكى من ماكى «لعدم اتساقه الكافى مع معارضته أعمال الغزو التى يقوم بها حكام اسرائيل. وهذا الخطأ يجعل من الصعب على حزبنا أن يناضل ضد الدعاية الرجعية القائلة بأن هذه الغزوات قانونية وعادلة»[١١٠]. ثم طالب الحزب بأن يذكر الرأى العام الاسرائيلى بأن الدول العربية مستعدة للاعتراف باسرائيل إذا قبلت حدود التقسيم، وهو تطور إيجابى يدعم حل النزاع العربى الاسرائيلى.

ولم يكن بعض أعضاء الحزب من اليهود راضين عن الأطروحات الجديدة أيضا. فقد عبر مونيا جيسس من لجنة منطقة حيفا، عن خوفه من أن عبارة «بما فى ذلك الانفصال» قد «تشجع التيارات الانعزالية بين عرب اسرائيل»[١١١]. وهكذا فإن التعارض بين ملاحظات توما وجيسس فى السجل الرسمى لماكى يكشف بصورة حذرة عن الفجوة بين المقولات «القومية اليهودية» والمقولات «القومية العربية» فى الحزب فى أعقاب حرب ١٩٥٦.

ونتيجة للصياغة النضالية لماكى لحق عرب فلسطين فى تقرير المصير، عانى أعضاء الحزب من اليهود من ضغوط كثيفة من مجتمعهم. وكانت الصحافة العبرية تدين ماكى بقوة مرارا وتكرارا على مطالبته بانفصال مواطنى اسرائيل العرب، رغم أن الحزب حدد هذا بدقة على أنه حق وليس التزاما. ولاحظ تقرير عال همشمار عن المؤتمر بصورة انتقادية أن قادة الحزب وأعضاءه من العرب لم ينشدوا النشيد الوطنى الاسرائيلى، هَتكفاه»، خلال الاحتفال الافتتاحى، وأن المتحدثين أشاروا إلى «خليج

العقبة» وليس إلى «خليج ايلات». وبالمثل أوردت، لمرحاب، (إلى المنطقة) التابعة لاحدوت هعافودا أن ميكونس أشار فى تقديم التقرير السياسى للجنة المركزية إلى «حرب ١٩٤٨» وليس إلى «حرب التحرير»(١١٢). فى مناخ ما بعد الحرب، كان من المستحيل توضيح عبث أن يغنى العرب نشيدا وطنيا يبدأ بقوله «طالما القلب ينبض فإنه يتوق للروح اليهودية». ولم يكن لحقيقة أن حرب ١٩٤٨-٤٩ كانت كارثة وطنية بالنسبة للمواطنين الفلسطينين العرب فى اسرائيل، أى اعتبار فى الخطاب العام.

وانعكست عزلة ماكى عن الرأى العام اليهودى، إلى جانب تدعيم التحالف بين الدول العربية القومية الراديكالية والاتحاد السوفيتى إلى اهتمام متزايد بمسألة حقوق العرب الفلسطينيين فى اسرائيل. وفى سبتمبر (ايلول) ١٩٥٧، عقد الحزب بعد مداولات فى هيئاته القيادية، مؤتمرا وطنيا لمناقشة تكثيف نضاله ضد القهر القومى للسكان العرب فى اسرائيل(١١٣). وبعد هذا المؤتمر بفترة قصيرة، بدأ الحزب فى تشكيل لجان كفر قاسم للاحتفال بذكرى المذبحة. وتمت الدعوة لإضراب عربى عام فى ٢٩ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٧، وعقدت اجتماعات تذكارية كثيرة. وأصدرت الاتحاد عددا خاصا فى ٢٨ تشرين أول كرس كله تقريبا لكفر قاسم والمظاهر الأخرى لقمع اسرائيل القومى لمواطنيها العرب. وعندما حاولت الحكومة العسكرية منع إحياء الذكرى فى القرى العربية، ازدادت المشاعر العربية اشتعالا.

وفى ٢٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٧، كان توفيق طوبى وأعضاء عرب آخرون كثيرون فى ماكى يقتربون من كفر قاسم حيث كانوا سيشتركون فى اجتماع تذكارى، فى سيارة أجرة. ورغم أن الركاب كانت لديهم تصاريح سفر سليمة، فإن الشرطة المدنية والعسكرية منعت العربة من دخول القرية. وكان لطوبى حصانة برلمانية باعتباره عضوا فى الكنيست، ولم يكن للشرطة الحق فى وقفه دون استصدار قرار بأن وجوده يشكل «خطرا على الأمن». وبينما كانت الشرطة تفحص تصاريح الركاب الآخرين، حاول طوبى أن يعدو متخطيا الحاجز ويدخل القرية. وسقط على الأرض فى شجار مع الشرطة فى نفس اللحظة التى كانت فيها شاحنة مليئة بالعمال تقترب من الحاجز، ومنعت هى أيضا من الدخول. واشتعل العمال غضبا ونزلوا من الشاحنة ليواجهوا الشرطة. وحاول طوبى أن يهدئهم، وورد أنه قال لهم، «لاترتعبوا. إننا سندمر هذه الدولة فى لحظات». وتلقفت هارتس هذا التعليق الذى قيل فى لحظة غضب باعتباره «دليلا» على أن قادة ماكى العرب معادون لوجود دولة اسرائيل. وفى الوقت نفسه، لم تعرب هارتس عن أى قلق حيال انتهاك الحصانة البرلمانية لطوبى، وذلك مثال للفجوة المتنامية بين ما يعتبره اليهود عاديا ومعقولا من جانب وما يراه العرب كذلك من جانب آخر(١١٤).

وحاولت قوات الأمن العام شاباك استغلال عزلة ماكى المتزايدة فى المجتمع اليهودى والانزعاج الذى يثيره هذا لدى بعض اعضاء الحزب اليهود لإساءة العلاقات بين أعضاء الحزب العرب واليهود.

ففى ٦ فبراير (شباط) ١٩٥٨، التقت الشاباك مع رؤساء تحرير كل الصحف فيما عدا كول هاعام والاتحاد وأبلغتهم بأنه فى شهر كانون ثانى اجتمع القادة العرب لماكى فى بيت اميل حبيبى فى الناصرة لمناقشة ما إذا كان ينبغى للعرب فى ماكى أن ينفصلوا ويشكلوا حزبا مستقلا. ونشرت الصحف القصة فى اليوم التالى، وأدانت بصورة شاملة ماكى على خيانته، وذلك فيما عدا هعلام هزيه لأورى افنيرى. وركبت جيروزاليم بوست الشطط وكان تعليقها غير الواعى بالذات نموذجيا: «إن السيد حبيبى بدعوته عرب اسرائيل لمحاربة الاستعمار والامبريالية، يدعو فى الواقع لتمرد حسب النموذج الجزائرى»(١١٥). وتضمن مقال همشمار وافتتاحيتها غير الموقعة أعنف هجوم على ماكى، فى حين قدم مراسل الشؤون العربية بها، آمنون كابيليوك، أكثر التقارير تفضيلا عن الخلافات السياسية بين أعضاء الحزب العرب واليهود. حسبما قال كابيليوك، فإن اميل حبيبى وصليبا خميس يقودان زمرة قومية عربية متطرفة فى ماكى(١١٦). وجمع تحليله بين المعلومات الصحيحة عن التوترات داخل ماكى وبين الشائعات عن الخلفية الدينية لقادة الحزب العرب، والصراعات الشخصية، والزوجتين اليهوديتين لخميس وتوما، وتفسيرات مهنية عن معارضة توما لتشكيل حزب عربى منفصل بسبب افتقاره للجرأة. وكان كابيليوك باتهامه لقادة ماكى اليهود بأنهم مسؤولون عن هذا بسبب مطالبة الحزب بحق «تقرير المصير بما فى ذلك حق الانفصال»، يعنى ضمنا أن اليهود فى الحزب مسؤولون عن فرض الانضباط على رفاقهم العرب (كما جرت العادة فى المابام).

ولم تقدم لا الشاباك ولا أى صحيفة أدلة ثابتة على أن الاجتماع المزعوم قد تم. وذكر بعض التقارير أن الاجتماع قد تم تسجيله سرا، لكن لم يظهر مثل هذا التسجيل أبدا. وكرر أعضاء الحزب السابقون من اليهود هذه القصة فى مذكراتهم وفى حكاياتهم الشفوية، لكن هذه الروايات ليست أكثر قوة من الحكايات التى نشرت فى الصحف(١١٧). ومع ذلك، فإن الباحثين الاسرائيليين قبلوا رواية اليهود الذين أصبحوا بعد ذلك خصوما سياسيين للعرب الذين شملتهم هذه الواقعة، دون أى تساؤل(١١٨).

وشجبت اللجنة المركزيه لماكى المسألة بأسرها باعتبارها استفزازا من قبل الشرطة، ودافعت كول هاعام من جانبها عن أطروحات مؤتمر الحزب الثالث عشر(١١٩). وحسبما يقول اميل حبيبى، فإن الواقعة نجمت عن اجتماع غير رسمى لأعضاء الحزب العرب فى منزله نوقشت فيه موضوعات سياسية، منها حقيقة أن الشباب الفلسطينى فى القاهرة كان يفكر فى إنشاء حركة مسلحة. وحدث نوع من الإفراط فى الشرب، وفى لحظة التقط حبيبى وحنا نقاره التليفون الذى كان يفترضان انه يتم التسجيل منه وصبا اللعنات على الدولة اليهودية فى سماعة التليفون(١٢٠). وتعكس رواية حبيبى للواقعة بصورة سيئة حالة الانضباط والحالة المعنوية المتدهورة لقادة الحزب العرب. ولهذا السبب فإنها قد تكون صحيحة جزئيا على الأقل.

كما تكشف عن الإحباط والغضب الجامح الذى يشعر به الفلسطينيون الواعون سياسيا فى

اسرائيل: ففى الوقت الذى بدا فيه باقى العالم العربى، بما فى ذلك الفلسطينيون خارج اسرائيل، آخذا فى التوحد والسير نحو التحرر، كانوا هم معزولين، ومتروكين فى المؤخرة فى دولة يهودية يعتبر فيها أى تعبير عن المشاعر الوطنية الفلسطينية أمرا غير مشروع. وقد عبر حبيبى فيما بعد عن هذا السخط فى رواية تراجيدية كوميدية رائعة، الحياة السرية لسعيد، المتشائل: الفلسطينى الذى أصبح مواطنا فى اسرائيل، والتى يعتبرها كثيرون من أرقى الأعمال الروائية العربية فى فترة مابعد ١٩٦٧.

وقد توجت موجة القومية العربية الناصرية التى اكتسحت العالم العربى بعد حرب السويس/ سيناء، بتكوين الجمهورية العربية المتحدة فى فبراير ١٩٥٨. ويرى كثيرون من المراقبين المعاصرين، أن الوحدة القومية العربية بدت مكرسة لاستئصال بقايا النفوذ الامبريالى فى الشرق الأوسط. وقد شجعت القوة البادية للقومية العربية، قادة ماكى العرب على أن يتحدثوا علانية بصورة نضالية أكثر مما فعلوا فى أى وقت مضى. كما صحح الشيوعيون اليهود أيضا، وإن استخدموا أسلوبا خطابيا مختلفا، تقييمهم للوضع الإقليمى والمحلى فى ضوء هذه النهضة القومية[١٢١]. وفى حين يصعب اعتبار أن النتيجة كانت مجرد عودة صحافية للتمرد، كما ادعى جريلسامر، فإنها تبين الطريقة التى أدرك بها المجتمع اليهودى، بما فى ذلك المابام، النزعة النضالية الجديدة لماكى والتعاطف مع الجمهورية العربية المتحدة[١٢٢].

وحينذاك بدت المشاعر القومية العربية المعادية للامبريالية التى أدت لقيام الجمهورية العربية المتحدة، قوة سياسية صاعدة فى الشرق الأوسط، ولم يعد أعضاء ماكى العرب يشعرون أنهم معزولون ومروّعون. وهكذا، فبعد أن مرت عاصفة اجتماع قادة الحزب العرب المزعوم، هاجم حبيبى وهو يتحدث فى قرية عرابة «من يضطهدون الشعب العربى، ويسرقون أرضه، ويحتلون بلاده، وينكرون حقه فى تقرير المصير». كما اغتنم الفرصة ليشيد بقيام الجمهورية العربية المتحدة[١٢٣]. وهاجمت افتتاحية عال همشمار، وهى تعكس الرعب الذى أثاره عبد الناصر فى المجتمع اليهودى، هذه الخطبة باعتبارها دليلا على انبعاث عمليات تحريض ضد اليهود، مثيلة لما كان يقوم به المفتى (إشارة للحاج امين الحسينى) ضد اليهود، وربطت إدانتها لحبيبى بإدانتها لعبد الناصر[١٢٤].

وكان فؤاد خورى أكثر جرأة حتى من حبيبى. فعندما حاولت الحكومة جعل مجلس مدينة الناصرة يرعى احتفالا بالعيد العاشر لقيام اسرائيل، حذر أعضاء المجلس بألا يرتكبوا «خيانة». وبعد أن ذكر الطرق المختلفة التى يتم بها اضطهاد مواطنى اسرائيل العرب، ختم كلامه قائلا:

> إن للشعب العربى فى اسرائيل الحق فى المساواة الكاملة مع المواطنين اليهود لانه يعيش فى بلاده الخاصة به. إن للشعب العربى الحق فى تقرير المصير والحق فى الوحدة مع باقى الشعوب العربية. إن الشعب العربى فى اسرائيل يحترم حق الشعب

الاسرائيلى فى الاستقلال ومن ثم فهو لن يتنازل أبدا عن حقه الخاص فى تقرير المصير. إن للشعب العربى الحق (فى المطالبة) بان يحترم حكام بلاده حقوقه القومية ووجوده القومى وكرامته الوطنية[125].

وقد تجاوز اقتراح خورى بأن لمواطنى اسرائيل العرب الحق فى الانضمام للجمهورية العربية المتحدة صياغة المؤتمر الثالث عشر لماكى. ولايمكن تخيل احتمال أكثر إثارة للرعب من هذا بالنسبة لغالبية اليهود الاسرائيليين.

وانفجرت التوترات المتنامية بين ماكى والدولة فى مواجهة عنيفة خلال احتفالات عيد العمال، أول سبتمبر (ايار)، فى ١٩٥٨ فى الناصرة[126]. فعندما رفض المابام والماباى عرض لجنة عيد العمال التى أقامها ماكى بتنظيم مظاهرة مشتركة، قرر تنظيم مظاهرة خاصة به[127]. وبعد أن وافق الحاكم العسكرى مبدئيا على الخطة، عاد ليرفض طلب ماكى بتنظيم مسيرة فى الصباح، وهو الوقت التقليدى لهذا الاحتفال. وعندئذ قرر قادة الحزب المحليون التظاهر بدون تصريح[128]. وفى الأيام السابقة للمظاهرة، تم وضع عشرات من العرب تحت الحجز التحفظى من قبل الحكومة العسكرية. وتم القبض على اميل حبيبى وصليبا خميس فى مكتب ماكى فى الناصرة فى ٣٠ ابريل (نيسان). وفى يوم عيد أول مايو نفسه، منع الجيش والشرطة مئات من الأشخاص من القرى المجاورة من دخول الناصرة وهاجما مظاهرة ماكى. وتم اعتقال توفيق طوبى وهو يتحدث فى حشد وجرى نقله إلى حيفا، رغم أنه كان لديه تصريح بدخول الناصرة، وتم حمل ميكونس على أكتاف المتظاهرين، حيث استمر فى الحديث. وقبضت الشرطة على ١٢٩ عربيا فى الناصرة فى ذلك اليوم، وأرسل ١٦ إلى منفى داخلى فى صفد. وإجمالا، تم القبض على ٣٠٠ عربى قبل عيد أول ايار وبعده.

وعزز العنف فى الناصرة النقد الحاد للحكم العسكرى بين كثير من القوى السياسية اليهودية خارج الحزب الشيوعى[129]. وردا على صدام عيد العمال واعتقالاته، شكل ماكى لجنة عامة لتحرير سجناء الحكم العسكرى، حظيت بتأييد شخصيات وطنية عربية بارزة من غير الشيوعيين مثل عمدة كفر ياسيف، ينى ينى (تم القبض على ثلاثة من أعضاء المجلس المحلى لكفر ياسيف فى مظاهرة الناصرة)، وعمدة شفا عمرو، جبور جبور، والمحامى الياس كوسا. وبحلول نهاية شهر أيار توسعت اللجنة وتحولت إلى اللجنة العامة للعمل على إلغاء الحكم العسكرى وتحرير سجناء الحكم العسكرى[130].

وكانت هذه اللجنة هى السلف التنظيمى «للجبهة العربية»، التى أعيدت تسميتها بعد ذلك إلى «الجبهة الشعبية» التى قامت فى ٦ يوليو (تموز) ١٩٥٨. وحتى مطلع ١٩٥٩، عملت الجبهة الشعبية باعتبارها تحالفا بين أعضاء ماكى العرب والقوميين العرب غير الشيوعيين. وكان برنامجها يدعو إلى (١) إعادة العرب «الغائبين - الحاضرين لقراهم، (٢) وقف سرقة الأراضى وإعادة الأراضى المصادرة، (٣) إلغاء الحكم العسكرى وكافة أشكال القهر القومى، (٤) ضمان المساواة وإلغاء التمييز، (٥) فرض اللغة العربية كلغة رسمية فى كافة المكاتب الحكومية، (٦) وإعادة

اللاجئين[١٣١]. وعلى الرغم من استمرار ملاحقة الحكومة، أقامت الجبهة الشعبية لجانا محلية فى كثير من المدن والقرى، وأصبح ماكي والجبهة معا القوتين السياستين القياديتين فى المجتمع العربى[١٣٢]. بيد أن الخلافات الداخلية التى نشبت نتيجة لتحطم التحالف الناصرى الشيوعى -وليس قمع الحكومة الاسرائيلية- دمرت الجبهة الشعبية فى النهاية وأضعفت بصورة شديدة وضع ماكى فى المجتمع العربى لعدة سنوات.

□□□

الفصل السابع

انتصـــار القومـــية

١٩٥٩ - ١٩٦٥

أعاد ظهور القومية العربية الناصرية باعتبارها القوة الرئيسية المعادية للامبريالية فى الشرق الأوسط، رسم الخريطة السياسية والاستراتيجية للمنطقة، مثلما فعل إنشاء دولة اسرائيل قبل ذلك بعقد تقريبا. واستأثرت هالة الزعامة الشخصية لعبد الناصر وجرأته السياسية بحماس الجماهير العربية، وربما كان ذلك أكثر انطباقا فى لبنان وسوريا والأردن منه فى مصر نفسها. فتحويل مصر للهزيمة العسكرية إلى نصر سياسى فى ١٩٥٦، وإقامة الجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٥٨، والانقلاب العسكرى الذى أطاح بالملكية الهاشمية الموالية للغرب وسيئة السمعة فى العراق فى ١٤ تموز ١٩٥٨، أقنع حتى الخصوم الأشد عزما بأن الوحدة القومية العربية هى موجة المستقبل. ولم تحوِّل التناقضات الداخلية لحركة القومية العربية والأفكار الخاطئة التى روجتها عن النزاع العربى الاسرائيلى، نجاحاتها الأولى إلى هزيمة ضخمة إلا فى ١٩٦٧.

وعلى الرغم من أن الشيوعيين الاسرائيليين والمصريين سرعان ما تخلوا عن أوهامهم الأولى عن إمكانات اسرائيل المعادية للامبريالية، فقد ظلوا قادرين، طالما بقيت الدول العربية محتفظة بوضعها باعتبارها اوتوقراطيات متأخرة مرتبطة بالغرب، على الاحتفاظ بالموقف الذى تبنوه فى ١٩٤٧-٤٨ تجاه النزاع العربى الاسرائيلى. بيد أنه ابتداء من ١٩٥٦، حدد وجود عبد الناصر جدول الأعمال السياسى للعالم العربى وجدول أعمال اسرائيل أيضا إلى حد كبير. واضطر الماركسيون إلى إعادة تعديل موقفهم والاعتراف بمكانته الإقليمية، حتى وإن كانوا ينتقدونه.

□ تحطم التحالف الناصرى الشيوعى

فى مصر، أدت الخلافات الداخلية فى الحزب الشيوعى المصرى حول علاقة الحزب بالنظام الناصرى إلى تدمير وحدته[1]. ونظرا لأن الخلافات السياسية الدائمة لم تكن قد حلت قبل اندماج التنظيمات الثلاثة، فلم يمض وقت طويل حتى ثارت الخلافات بين أعضاء حدتو السابقين ورفاقهم فى الحزب المتحد وأشعلت عدم الثقة التاريخى فى «الكوريليين». وكما هو الحال عادة، ثارت المصادمات الأولى حول المسائل التنظيمية: انسحاب كمال عبد الحليم من اللجنة الدائمة بعد تكوين الحزب بفترة قصيرة (حل محله محمود أمين العالم) وتقليل عدد محترفى الحزب الذين يتلقون راتبا (وكانوا من

أعضاء حدتو أساسا). وكان جوهر النزاع يكمن في المدى الذي ينبغي به تأييد النظام الناصري: فقد طالب أعضاء حدتو السابقون بالتأييد الكامل وغير المشروط، وتحفظت العناصر الأخرى المكونة للحزب محتفظة بحق نقد نظامه الداخلي والإعراب عن تضامنها مع الأحزاب الشيوعية العربية، على الرغم من أنها كانت تؤيد عبد الناصر وإقامة الجمهورية الغربية المتحدة. فقد ثار القلق في صفوف الحزب بشأن حل الحزب الشيوعي السوري واستمرار الافتقار للديمقراطية في الجمهورية العربية المتحدة، وخاصة قرار الحكومة بأن أعضاء الاتحاد القومي فقط يستطيعون التقدم لشغل المناصب عن طريق الانتخابات النقابية وهو قرار أدى عمليا لاستبعاد الشيوعيين من الساحة التي كان لهم بها اهتمام خاص.

وفي أعقاب الانقلاب العسكري العراقي في يوليو (تموز) ١٩٥٨، بدأ الاعضاء السابقون في الراية وحزب العمال والفلاحين الشيوعي يتطلعون لذلك البلد، حيث كان الحزب الشيوعي العراقي قد أصبح آنذاك عنصرا أساسيا في التحالف المعادي للملكية الذي يقوده عبد الكريم قاسم، باعتباره نموذجا أكثر صوابا للجبهة الوطنية المعادية للامبريالية مما هو قائم في الجمهورية العربية المتحدة، حيث يسمح للشيوعيين بحرية عمل محدودة فقط على مضض من عبد الناصر. وظهر بعض أعضاء الحزب الشيوعي المصري في المظاهرات التي قامت للإشادة بالإطاحة بالملكية العراقية وفي اجتماعات جماهيرية أخرى كانَ بين شعاراتها «زيّ قاسم ياجمال» و«جبهة، جبهة، زيّ العراق» – وهي دعوة لعبد الناصر ليتعاون مع الشيوعيين بصورة أكثر اكتمالا. بيد أن أعضاء حدتو السابقين، اعتبروا أن هذه الشعارات هي هجوم استفزازي على الوحدة الوطنية واستمروا ينادون بتأييد عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة بلا تحفظ.

وكان الحزب الشيوعي العراقي يعارض انضمام العراق للجمهورية العربية المتحدة لأن الحزب سيصبح عندئذ غير شرعي، مثلما حدث للحزب الشيوعي السوري. واتفق قاسم في ذلك مع الشيوعيين لأسبابه الخاصة به، وأصبحت هذه نقطة احتكاك بين قاسم وعبد الناصر، الذي خشي من أن يهدد النظام العراقي الجديد قيادته لحركة القومية العربية، خاصة وأن التحالف الشيوعي القومي في العراق كان يحظى بإعجاب أكبر من قبل الاتحاد السوفيتي. وبعد أيام من الانقلاب العراقي، تم فصل كل الحدتويين السابقين الأربعة من المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري – كما عبد الحليم وشهدي عطية الشافعي وأحمد الرفاعي وفؤاد حبشي، وهم قادة الاتجاه الأكثر موالاةً لعبد الناصر في الحزب. واعترف أعضاء من كلا الفريقين في الحزب فيما بعد بأن قيادة الحزب الشيوعي العراقي قد شجعت هذا الفصل لضمان أن يؤيد الشيوعيون المصريون من أعماق قلوبهم معارضة العراق للانضمام للجمهورية العربية المتحدة[٢]. واحتشد معظم الحدتويين (وبعض شركائهم في الحزب الشيوعي الموحد السابقين)، والذين كان عددهم يبلغ نحو ثلث الحزب الشيوعي المصري، حول قادتهم المفصولين، وشكلوا نحو نهاية ١٩٥٨ الحزب الشيوعي المصري – حدتو، وكان ذلك في الأساس إعادة تشكيل لحدتو التاريخية.

واستمر الحزب الشيوعى المصرى يؤيد قاسم والصراع بينه وبين عبد الناصر يحتدم. ومع ذلك، كان الحزب لايزال راغبا فى التعاون مع الاتحاد القومى، الذى لم يعتبره جبهة وطنية بل حزب البورجوازية الوطنية، إذا امكن التوصل لاتفاق على برنامج. وفوض المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى محمود أمين العالم لاقتراح هذا التحالف على الأمين العام للاتحاد القومى، أنور السادات، عندما اجتمعا فى سبتمبر (ايلول) ١٩٥٨. بيد أن الحزب رفض أن ينظر فى اقتراح السادات بأن يحل الحزب نفسه ويوجه أعضاءه للانضمام للاتحاد القومى كأفراد[٣]. وفى نقد شامل «للانتهازية اليسارية» للحزب الشيوعى المصرى فى هذه المناسبة رفض أعضاء حدتو الأربعة المفصولون، تشخيص المكتب السياسى للاتحاد القومى، وبدلا من ذلك وصفوا الاتحاد القومى باعتباره تحالفا عريضا للقوى التى تضم قيادتها بعض الشيوعيين و«المفتوحة للعمال والفلاحين ... باعتبارهم مواطنين.[٤].

ومن الواضح أن عبد الناصر لم يدرك دلالة الانقسام فى الحزب الشيوعى المصرى، وقرر استنادا لرفض المكتب السياسى للحزب الترخيص لأعضاء الحزب بالانضمام للاتحاد القومى بلا شروط، وكذلك استناداً على النقد الذى نشره الحزب الشيوعى السورى لنظام عبد الناصر، أنه ليس أمامه خيار سوى تصفية كل الشيوعيين المصريين. وبعد عدة اعتقالات فى الخريف، تحطم التحالف الناصرى الشيوعى فى٣١ ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٨، عندما تم القبض على مئات الشيوعيين فى منتصف الليل. وفى ١٣ مارس (آذار) ١٩٥٩، تم إبعاد خالد محيى الدين واثنتى عشر محررا آخرين من مناصبهم فى المساء، لأنهم رفضوا تأييد التمرد ضد عبد الكريم قاسم الذى قاده ضباط ناصريون. وبنهاية السنة، كان قد تم سجن ما يتراوح بين الفين إلى ثلاثة آلاف من خصوم النظام من الجناح اليسارى، منهم ما يتراوح بين الف والفين من أعضاء كل من الحزب الشيوعى المصرى، والحزب الشيوعى المصرى - حدتو.

ومن ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤، كانت الساحة الأساسية للعمل السياسى الشيوعى فى مصر داخل جدران السجون والمعتقلات، حيث كان كل شيوعى معروف تقريبا وكثيرين من الخصوم اليساريين الآخرين محبوسين. تعرض المساجين للإذلال والتعذيب والضغط للتخلى عن عقيدتهم السياسية. وفى حين ارتدت قلة، فإن الاغلبية قاومت وصانت نفسها من خلال الأنشطة السياسية والثقافية والاجتماعية: المجلات الشفوية، العروض المسرحية، ومزرعة لزراعة الخضر وتحسين نوعية الطعام. وكان يتم تهريب الصحف وأجهزة الراديو، وكانت المناقشات السياسية تجرى حول القضايا المحلية والدولية. ناضل المسجونون باستمرار للدفاع عن صحتهم وكرامتهم الإنسانية من خلال الإضرابات عن الطعام وأنواع الاحتجاج الأخرى. ومات كثيرون من الضرب على أيدى حراس السجون، وحجب الرعاية الطبية والأنواع الأخرى من سوء المعاملة. وأشهر من اغتيلوا فى المعتقل كان شهدى عطية الشافعى، الذى ضُرب حتى الموت فى معتقل سجن ابو زعبل فى ١٥ يونيو ح((حزيران) ١٩٦٠[٥]. وأدت الفضيحة الدولية التى ثارت نتيجة هذا إلى وقف أسوأ انواع التعذيب، وأتاح هذا التخفيف من سوء المعاملة لبعض الشيوعيين النظر فى المصالحة مع النظام، مما أدى فى النهاية إلى

حلّ الحزبين فى ١٩٦٥.

وفى اسرائيل، كانت الجبهة الشعبية هى التعبير المحلى عن التحالف الناصرى القومى العربى - الشيوعى. ومن ثم، فقد رأت الحكومة فيها تهديدا خطيرا. وعندما بدأ ذلك التحالف ينحل فى مصر، تم الإحساس بانعكاساته فى اسرائيل أيضا. ففى مطلع ١٩٥٩، انقسمت الجبهة الشعبية بين العناصر القومية العربية الموالية لعبد الناصر وأولئك الذين بقوا على ولائهم لماكى. ومضى القوميون العرب ليقيموا حركة الأرض[٦]. فى حين واصل اعضاء الجبهة الذين كانوا لايزالون راغبين فى التعاون مع ماكى، نشاطهم وإن كان على نطاق أقل بكثير.

وأنهى تحطم التحالف الناصرى الشيوعى الحقبة العربية لماكى. كان الحزب لايزال يعتبر حركة القومية العربية القوة الرئيسية المعادية للامبريالية فى الشرق الأوسط، لكن النقد لهذه الحركة أصبح بعد ١٩٥٩ مقبولا بصورة متزايدة. ومع ذلك، فقد حال استمرار تحالف اسرائيل مع فرنسا والمانيا الغربية، والتهديد الذى شكله هذا على النظم القومية العربية الراديكالية، واستمرار قهر المواطنين الفلسطينيين العرب فى اسرائيل ومصادرة ممتلكاتهم، والطريقة التى عرضت بها هذه القضايا في الخطاب الصهيونى القائم على الهيمنة، والاحتفال بالقوة العسكرية الإسرائيلية بعد ١٩٥٦، كله حال دون رجوع ماكى ببساطة إلى الاشكالية اليهودية التى وجهت نشاطه من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٥، بسبب فقد التأييد مؤقتا فى المجتمعات العربية. فإن المكون العربى للحزب كان آخذا فى التزايد بصورة كبيرة من حيث العدد، وبالإضافة إلى توسيع نفوذه فى المجتمعات الإسلامية فى المثلث، فقد أخذ ماكى يصبح المنبر المعترف به القوى للمواطنين العرب فى اسرائيل، فى حين ركد وضعه فى المجتمع اليهودى أو تدهور. وأدت هذه التوترات الهيكلية فى النهاية إلى الانقسام فى ماكى وفق خطوط قومية فى الأساس فى ١٩٦٥.

ورد المابام على صعود القومية العربية الناصرية وأزمة العلاقات الناصرية الشيوعية بتكثيف محاولاته للتنظيم فى المجتمع العربى. لكن هذه الجهود تواكبت مع رفض الحزب للماركسية اللينينية كأساس أيديولوجى له فى مؤتمره الثالث فى ١٩٥٨ واستمرار مشاركته فى التحالف الحاكم الذى يسيطر عليه بن جوريون، ونتيجة لذلك فإن ظهور المابام فى هذا الفصل هو ملحق لتاريخ القوى السياسية الماركسية وليس جزءا لا يتجزأ منه. وظل المابام يستخدم الرطانة الماركسية حتى بعد ١٩٥٨، لكن منذ ١٩٥٦ فصاعدا اختلفت ممارسة الحزب بدرجة أكثر حدة عن مواقفه الاسمية وانفتحت فجوة واسعة ودائمة بين الأعضاء العرب واليهود. وبقى ريفتى وبيرى فى الحزب حتى ١٩٦٩، عندما قادا مجموعة صغيرة جدا للخروج على المابام احتجاجا على تشكيل تحالف المابام - حزب العمل. وفيما عدا دائرتهما، فان الماركسية كانت قد أصبحت فى أواخر الخمسينيات مصدر ازعاج أو موضوعا ينتمى للماضى الذى يحن المرء إليه، وذلك بالنسبة لمعظم أعضاء الحزب.

□ حل الحزبين الشيوعيين المصريين

إذا كانت الأدلة الوثائقية عن تاريخ الشيوعية المصرية قبل ١٩٥٩ ضئيلة ومبعثرة، فإنها غير موجودة تقريبا بعد الاعتقالات الجماعية للمناضلين الشيوعيين النشطاء. وكان هذا هو بالتحديد

ـد الحكومة: محو كل آثار الماركسية من الخريطة السياسية لمصر. وتتمثل المصادر الأساسية للمعلومات عن فترة الاعتقال فى عدة مجلدات عن ذكريات السجون نشرت خلال إرخاء الرقابة السياسية التى صحبت حملة انور السادات لإلغاء الناصرية فى أعقاب حرب أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣[٧]. وتتسم هذه المذكرات بالتزام سياسى مستمر وبذكريات غير كاملة لمؤلفيها الشيوعيين السابقين. وعلى الرغم من تجربتهم المريره فى السجن فقد دافع هؤلاء الكتاب جميعا عن الاتجاه الرئيسى للنظام الناصرى، فى مواجهة تحول السادات للمشروع الخاص، والاتجاه الدولى الموالى لامريكا، ودافعوا عن الحركة الشيوعية من حيث موقفها الوطنى.

وعلى الرغم من أن ذكريات السجون مليئة بالتفاصيل عن المشاق وروتين الحياة اليومية فى السجن والقضايا السياسية والثقافية التى كانت تشغل المسجونين، فإنها سكتت بصورة واضحة عن النزاع العربى الاسرائيلى. ومن الواضح أن هذه القضية كانت قد كفت عن إثارة أى خلاف كبير سواء بين الشيوعيين أنفسهم أو بين الشيوعين والحكومة، كما التزمت المذكرات بصمت مطبق على نحو ملحوظ إزاء المسجونين الشيوعيين اليهود. فبحلول ١٩٥٩، كان عدد قليل من الشيوعيين قد بقى فى مصر، وكانت حفنة من هؤلاء فحسب من الشيوعيين: يوسف درويش، احمد صادق سعد، ريمون دويك (كلهم من الحزب الشيوعى المصرى)، البير اريبه، شحاته هارون (من الحزب الشيوعى المصرى - حدتو)، وبضعة أفراد آخرين أقل شهرة. وبالطبع اعتقلوا مع رفاقهم فى ١٩٥٩، لكن لم يظهر أى من أسمائهم بين العشرات الذين ذكروا في المذكرات المنشورة.

ولاشك أنه كان مما يزعج الشيوعيين السابقين فى السبعينيات، وهم يحاولون الدفاع عن المشروعية الوطنية لماضيهم السياسى وفى الوقت نفسه يعارضون جهود الحكومة المصرية لإبرام اتفاقية سلام منفصلة مع اسرائيل، أن يذكروا قراءهم بموقفهم التاريخى بشأن النزاع العربى الاسرائيلى ومساهمة اليهود فى الحركة الشيوعية. وبالإضافة لذلك، فإنه بنهاية الخمسينيات، كان من الواضح ان النزاع مع اسرائيل لم يكن قضية سياسية أساسية بالنسبة للشيوعيين فقد كانوا مشغولين أساسا بقيام الجمهورية العربية المتحدة وانهيارها، وتأميم بنك مصر وغيره من المشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة، وتبنى الاشتراكية العربية كايديولوجية جديدة للنظام، والصراع ضد الخصوم الداخليين للنظام.

وقدم الحزب الشيوعى المصرى - حدتو تأييدا كاملا لعبد الناصر خلال فترة سجن الشيوعيين كلها، على الرغم من التعذيب والاغتيالات وفى البدء شخص الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها نظاما قوميا برجوازيا صغيرا، ومع ذلك ففى أواخر ١٩٥٩ ونتيجة لتطبيق التخطيط الاقتصادى وتأميم ملكية الرعاية الأجانب، وكثرة حديث الحكومة عن الاشتراكية، تبنى قادة الحزب وجهة نظر مؤداها أن مجموعة من الاشتراكيين يقودها عبد الناصر استولت على السلطة فى مصر. أما بالنسبة للحزب الشيوعي المصرى، فقد تبنى فى نهاية ١٩٥٨ وجهة نظر فؤاد مرسى بأن النظام الناصرى يمثل مصالح البورجوازية الوطنية وينبغى تأييده على هذا الأساس. ومع ذلك ففى شهر مارس (آيار)

التالى، بدأ الأمين العام للحزب، ابو سيف يوسف - وهو من قادة الحزب القلائل الذين أفلتوا من الاعتقال - إعادة تقييم للنظام. ففى ضوء الاعتقالات والتعذيب الجماعيين للشيوعيين، أصبح الحزب آنذاك يسعى لبناء جبهة وطنية ديمقراطية ضد الحكومة، التى بدت فى ضوء النظر اليها من هذا المنظور الجديد، تخدم مصالح البورجوازية الرأسمالية الاحتكارية[8]. بيد أنه بحلول أواخر ١٩٦٢ أو بداية ١٩٦٣، تضاءلت الخلافات بن الحزب الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى - حدتو. وعاد الحزب الشيوعى المصرى لموقفه قبل آيار ١٩٥٩، وبدأ الحزبان يعبران عن موقف أكثر مواتاة تجاه النظام، وحزبه الجديد، الاتحاد الاشتراكى العربى وميثاق العمل الوطنى. وبعد عدة تأخيرات، تم إطلاق سراح الشيوعيين الأخيرين من السجن فى أبريل (نيسان) ١٩٦٤، تماما عندما كان عبد الناصر يستعد لاستقبال نيكيتا خروتشوف فى القاهرة.

هل وافق الشيوعيون على حل حزبيهما قبل إطلاق سراحهم من السجون؟ يرد بالإيجاب على ذلك أحد النزلاء السابقين، طاهر عبد الحكيم، ولكن عندما سأله صادق سعد عما اذا كان لديه أى دليل رد بأنه استنتج ذلك فحسب مما حدث بعد هذا[9]. وادعى سجين سابق، فتحى عبد الفتاح، ان الحزب الشيوعى المصرى - حدتو حلّ نفسه عمليا فى السجن فى أواخر ١٩٦٣[10]. بيد أن معظم الشيوعيين السابقين يتفقون مع ابو سيف يوسف الذى أكد أنه على الرغم من أن الشيوعيين كانوا يتعرضون للضغط لحل الحزب قبل إطلاق سراحهم من السجن، فقد رفضوا أن يفعلوا ذلك[11]. ربما ناقش الشيوعيون حل الحزبين فى السجن، ورغم أنهم قرروا رفض القيام بهذا العمل فى ظل الحبس والإكراه، فإن القادة على الأقل أدركوا أنه من المرجح أن يفعلوا ذلك بعد إطلاق سراحهم.

وقد حاج المراقبون الغربيون بأن حل الحزبين الشيوعيين المصريين، كان مناورة تكتيكية أملتها متطلبات السياسة الخارجية السوفيتية[12]. وعلى النقيض من ذلك، يصر ابو سيف يوسف على ان القرار كان مبادرة مصرية تماما[13]. وفى ظل عدم وجود أدلة وثائقية، لا يمكن أن تكون هناك إجابة حاسمة على هذا السؤال. وعلى أية حال، فإن تحرك الشيوعيين المصريين صوب التكيف مع النظام الناصرى يسبق فى تاريخه قرار حل الحزبين بسنوات كثيرة، وذلك أمر له دلالة أكبر كثيرا من القرار التنظيمى المحدد. وحتى قبل توحيد الحزب الشيوعى المصرى، وضع فؤاد مرسى فى مقاله فى سبتمبر (ايلول) ١٩٥٧ المعنون «الماركسية: النظرية الحية» والذى نظّر فيه لوجود طريق مصرى عالى الخصوصية تجاه الاشتراكية، التبرير الأيديولوجى لحل الأحزاب الشيوعية (انظر الفصل السادس). وذلك تفسير للأمور بأثر رجعى كما هو واضح، فمن المؤكد أن فؤاد مرسى لم يتصور إنهاء الحزب الشيوعى المصرى قبل أن يتم تشكيله. ومع ذلك، فالحزب الشيوعي المصرى كان منزوع السلاح أيديولوجيا بسبب صيغة فؤاد مرسى عن الشيوعية الوطنية المصرية. ولو لم يتم سجن الشيوعيين ولو لم يقع التعذيب الحكومى الوحشى عليهم، لربما كانت الأحزاب المصرية قد اتخذت طوعا طريق الشيوعيين الجزائريين الذين حلوا حزبهم فى ١٩٦٣. وكانت الاستمرارية الأيديولوجية بين الطريق المصرى الاستثنائى للاشتراكية لفؤاد مرسى وحل الأحزاب واضحة فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى الذى صدر فى أغسطس (آب) ١٩٦٤، بعد شهور فقط من إطلاق

سراح الشيوعيين من السجون، والذى تنبأ بحل الحزب الشيوعى المصرى.

وذكر هذا التقرير فلسطين والنزاع العربى الاسرائيلى بصورة عابرة فحسب، معربا عن موافقة الحزب على «المساعدة القوية» التى يقدمها النظام المصرى للشعب الفلسطينى (ربما فى إشارة لتأييد عبد الناصر لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية). وذكر التقرير أيضا أن الامريكيين قد «أكدوا رسميا أنهم يقدمون لاسرائيل مساندتهم وحمايتهم، حيث أنها قاعدة للعدوان ومركز متقدم لهم»(١٤). وتتمشى هذه الاشارات الموجزة بالاستمرارية فى الارتباط بمواقف عبد المنعم الغزالى فى ١٩٥٨: تشخيص اسرائيل باعتبارها مجرد قاعدة للامبريالية الأمريكية وليس باعتبارها تعبيرا مشروعا عن حق الشعب اليهودى فى تقرير مصيره، وبالإضافة لذلك، لم يتم أى انتقاد لنهج الحكومة المصرية إزاء النزاع العربى الاسرائيلى، رغم أن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينينة أعتبر فى بعض أجزاء العالم العربى، محاولة من قبل الدول العربية (خاصة مصر) لاحتواء الحركة الوطنية الفلسطينية والسيطرة عليها. (إن الإعلان الذى يكثر الاستشهاد به لأول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، احمد الشقيرى، بان الدول العربية «ستلقى اسرائيل فى البحر» ربما أضر القضية الفلسطينية بأكثر من أى شئ آخر منذ تعاون الحاج أمين الحسينى مع النازية. وهذا التقرير هو الدليل الوثائقى الوحيد المتاح حول رأى الشيوعين المصريين فى النزاع العربى الاسرائيلى من ١٩٥٩ حتى حلّ الحزبين الشيوعيين فى مارس وابل ١٩٦٥. ولم يذكر قرارا الحل النزاع، ولم يكن عاملا فى قرار الحل(١٥).

ويبين تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى فى (أغسطس) آب ١٩٦٤ ومقال فؤاد مرسى فى ١٩٥٧ أنه على الرغم من استمرار الجدل بين الشيوعيين السابقين عن «اليمينية» أو «اليسارية المتطرفة» النسبية للاتجاهات الثلاثة، فإن المسافة الايديولوجية بين مرسى (والذى كان اتجاه الراية الذى يتبعه يوصف فى معظم الأحيان بأنه يسارى) وغالبية حدتو (التى توصف بصفة عامة بأنها يمينية) لم تكن جد كبيرة. فكلاهما كان منذ أمد طويل يعتبر أن النضال من أجل الاستقلال الوطنى هو القضية الأساسية فى السياسات المصرية، وتبنيا كلاهما نظرة قومية عربية من نحو ١٩٥٤ فصاعدا. وجاءت عملية إعادة تحديد الاتجاه هذه جزئيا كرد فعل لرفض طبقة المثقفين الوطنيين المصريين للموقف الشيوعى تجاه المسألة الفلسطينية فى أواخر الاربعينيات وأوائل الخمسينيات والدور البارز لليهود فى الحركة الشيوعية خلال تلك السنوات. وجرّت القومية العربية الشيوعيين بعيدا عن موقفهم الأول بشأن فلسطين وحدّت من دور اليهود فى الحركة الشيوعية. بإزاحة القيادة اليهودية، فتحت الأحزاب الطريق لصعود قادة من المثقفين من أبناء البلاد الأصليين مثل فؤاذ مرسى وشهدى عطية الشافعى ومحمود أمين العالم وعبد العظيم انيس - منظرى الاتجاه الجديد.

٦- الناصرية، المابام، ماكى، والمواطنون الفلسطينيون العرب فى إسرائيل

عقد المؤتمر الثالث للمابام فى يناير (كانون ثانى) ١٩٥٨ عشية إعلان الجمهورية العربية المتحدة. واستبعد المؤتمر من معجم الحزب مفهوم «إزالة الحدود بين المابام وعالم الثورة» (الشعار

المشترك لسنيه -ريفتي- بيرى فى مطلع الخمسينات. فلم يعد المابام يعتبر الاتحاد السوفيتى والأحزاب الشيوعية، مركز الحركة الاشتراكية الدولية، وأعلن أنه لم يعد مقيدا بالماركسية اللينينية الأرثوذوكسية:

> فى حين أن المابام سيحافظ على استقلالنا الايديولوجى المستند على الإنجاز الصهيونى الرائد والصراع الطبقى مقترنا ببناء بلادنا، وعلى مبدأ بوروخوف باعتباره صياغة ماركسية لحل المسألة الوطنية للشعب اليهودى، فانه سيكرس نفسه لتطويع أساسيات الماركسية واللينينية بطريقة لا تتسم بالجمود العقائدى، كأساس نظرى للاشتراكية الثورية الدولية، بما يتفق مع ظروف شعبنا وبلادنا.

وكان لهذه المصطلحات نكهة ماركسية كافية لاسترضاء أنصار التمسك بالتقاليد فى الحزب «لكن التطويع بطريقة لا تتسم بالجمود العقائدى» «لأساسيات الماركسية اللينينية»، سرعان ما أصبح تبريرا لكل الماركسية فيما عدا جانبها الشكلى، خاصة وأن الحزب قام بتحول تاريخى من المعارضة إلى الحكم بالانضمام للوزارة قبل ذلك بعدة سنوات.

ولم تكن النزعة الانتقائية الايديولوجية (وقد يقول البعض الانتهازية) التى أطلقت عقالها قرارات المؤتمر الثالث للمابام أشد وضوحا فى أى مكان منها فى المجتمع العربى، حيث وفر الصدام بين الشيوعية والقومية العربية فرصة للحزب لتعزيز قوته. فقد حضر المؤتمر خمسون مندوبا عربيا، يمثلون نحو الف وخمسمائة من أعضاء الحزب[١٧]. وكان هذا يزيد عن أعضاء ماكى العرب بأربع إلى خمس مرات، على الرغم طبعا من أنه ليس هناك مجال للمقارنة بين مستوى الالتزام الايديولوجى والانضباط التنظيمى أو الأهمية النسبية للعرب فى الحزبين.

وفى المؤتمر، تحدث المندوبون العرب والأعضاء اليهود فى دائرة الشؤون العربية عن عودة اللاجئين الفلسطينيين، وحق تقرير المصير الفلسطينى، والحكم العسكرى والمظالم المرتبطة بذلك. وكانت مواقفهم بشأن هذه القضايا أكثر راديكالية من مواقف معظم أعضاء الحزب اليهود[١٨]. والواقع أن يعارى وحزان تجنبا هذه المسائل برمتها، مفضلين التركيز على إعادة التوجيه الايديولوجى للحزب. واعترف حزان فى خطاب موجه «إلى رفاقنا العرب» بأن القضايا العربية الاسرائيلية ليست هى الشاغل الأول للمابام. واختلف مع بيانات عضوى الحزب القياديين من العرب، رستم بسيونى وجميل شحاده، وعارض بصورة مباشرة امكانية عودة «عشرات الألوف»[١٩].

وبعد المؤتمر، أعيد تنظيم دائرة الشؤون العربية تحت قيادة جديدة (سبعة من اليهود وسبعة من العرب) وبدأت تصدر نشرة إعلامية جديدة[٢٠]. وانضم سمحا فلابان، وهو قائد ثانوى ليسار المابام فى مطلع الخمسينيات ومؤسس مجلته الشهرية الانجليزية «نيو اوت لوك» فى ١٩٥٧، لسكرتارية الدائرة، وأصبح مديرها بعد انتخابات الكنيست فى ١٩٥٩. ونزع العرب واليهود ذوو النظرة الراديكالية إلى أن يصبحوا منقسمين لأجزاء مستقلة فى هذه المؤسسة الحزبية الهامشية.

وأدى قيام الجمهورية العربية المتحدة إلى إثارة جدل في المابام حول القومية العربية الناصرية. وحدد يعاري، وهو يلخص نقاشا دار في اللجنة السياسية للمابام، المبادئ التوجيهية لمداولات الحزب حول المسألة، بوصفه للجمهورية العربية المتحدة بأنها دكتاتورية عسكرية معادية للطبقة العاملة وعدو لاسرائيل. وانتقد صراحة اقتراح فلابان الأخير باقامة اتحاد فيدرالي بين اسرائيل والأردن(٢١) وكان للأعضاء العرب واليهود اللصيقين بمجلة «نيو اوت لوك» تقييم أولى أكثر ايجابية، مؤكدين الإمكانات المعادية للامبريالية والتقدمية من الناحية الاجتماعية للجمهورية العربية المتحدة والخطوات الأخرى التي اتخذت صوب تحقيق الوحدة العربية. ورغم أن المابام كان هو القوة التنظيمية الرئيسية وراء مجلة «نيو أوت لوك»، فإنه نظرا لأنها لم تكن صحيفة الحزب من الناحية الرسمية ولأن هيئة تحريرها كانت تضم مستقلين سياسيين ومؤيدي الأحزاب الأخرى، فقد استطاعت المجلة أن تعبر عن آراء ومواقف أكثر راديكالية تجاه الشؤون العربية الاسرائيلية مما توافق عليه هيئات المابام القيادية وهكذا، نشرت «ني أوت لوك»، وقد استحثها قيام الجمهورية العربية المتحدة، مقالات تناقش كيف يمكن لاسرائيل أن تندمج في الشرق الأوسط بالانضمام لاتحاد فيدرالي إقليمي يقوم على اتحاد اقتصادي(٢٢).

كما كشفت مقالات «النيو اوت لوك» عن فجوة آخذة في الاتساع بين أعضاء المابام العرب واليهود، حتى اليهود الذين يعتبرون يساريين، بشأن القضايا العربية الاسرائيلية. وطالب بستوني، اتساقا مع آرائه في مطلع الخمسينيات، بحل النزاع وفق شروط مماثلة لشروط ماكي: الاعتراف بحق الشعبين الفلسطيني واليهودي في تقرير المصير، الحل الوسط الإقليمي بين حدود التقسيم والوضع القائم، حق اللاجئين الفلسطينيين في الاختيار بين العودة والتعويض. واتخذ عضو عربي آخر في المابام، نعيم فحول، رغم أنه كان أكثر تشاؤما بشأن الإمكانيات المباشرة للحل من بستوني ولم يتناول مسألة الحدود صراحة، نفس الموقف تجاه حق تقرير المصير واللاجئين.

ورد سميحا فلابان واليعيزر بئيري على مقالات رفاقهما العرب(٢٤). ورفض كلاهما تغيير حدود اسرائيل، كما وعارضا إقامة دولة فلسطينية واعتبرا الأردن هي مستودع حق تقرير المصير الفلسطيني، ورفضا كلاهما مبدأ أن للاجئين الفلسطينيين الحق في الاختيار بين العودة والتعويض. وكان الخلاف بين آراء هذين العضوين القياديين في دائرة الشؤون العربية في المابام - وهو الذي يقابل الخلاف بين «اليمين» و«اليسار» (اليهودي) في المابام - يتلخص في أن بيئري عارض إعادة أي أعداد كبيرة من اللاجئين ومضى لينتقد مخول لأنه نسب لاسرائيل قدرا مبالغا فيه من المسؤولية عن مشكلة اللاجئين وعلى وصفه «المتشائم» لوضع المواطنين العرب في اسرائيل، كما أن الحدود والدولة الفلسطينية لم تكن موضوعات للمناقشة بالنسبة له، ومن ثم لم يتضمن مقاله أي إشارة لهذه النقاط التي أثارها رفاقه العرب. على النقيض من ذلك، كان فلابان، على الرغم من معارضته لفكرة الدولة الفلسطينية، مستعدا على الأقل للجدل مع بستوني حولها (ولكن ليس حول الحدود). وكان يتطلع لاتحاد اقتصادي مع الأردن وحبذ السماح لبعض، وليس كل، اللاجئين بالعودة إذا أرادوا. واقترح فيما بعد بأنه يمكن قبول من خمسة إلى عشرة آلاف لاجئ سنويا قبل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة،

كبادرة حسن نية اسرائيلية[٢٥]. واكتسبت قضية اللاجئين أهمية خاصة فى هذه المحاورات لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ناقشت المسألة فى دورة خريف ١٩٥٨، وكان اليهود بصفة عامة يخشون أن يخضع رفض اسرائيل لإعادة اللاجئين للرقابة، مثلما كان فعلا.

وفى عام ١٩٥٩ كانت الهيئات المركزية للمابام تنتقد القومية العربية الناصرية بانتظام، لكن المبام استمر فى المجتمع العربى فى اسرائيل يؤيد عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة، آملا أن يستفيد من السخط الواسع على ماكى بسبب الانقسام بين عبد الناصر والشيوعيين. ونشرت المرصاد والمجلة الشهرية الجديدة للمابام، الفجر كلاهما، مقالات موالية لعبد الناصر، وأعادت الفجر نشر مقالات الكتاب المصريين المشهورين الممالئين للنظام، ومنهم احمد بهاء الدين، واحسان عبد القدوس، وكامل زهيرى، واتخذت عال همشمار مسارا مخالفا، منتقدة عبد الناصر ومؤيدة قاسم. وأعادت دار نشر الكتب العربية التابعة للمابام التى إنشئت فى سبتمبر (ايلول) ١٩٥٨، طباعة كتب لم تكن من قبل متوافرة لمواطنى اسرائيل العرب، وكانت كتب المؤلفين المصريين، بما فيهم مؤيدو النظام الناصرى البارزين هى الدعامة الأساسية للدار، حتى تم إغلاقها بضغط من اليعيزر بثيرى. كان بولس فرح، وراشد حين، وفوزى الاسمر، يكتبون كثيراً فى نيو اوت لوك وفى صحافة المابام العربية. وعمل حسين محرراً أدبيا فى الفجر، ووظفت دار النشر العربية الاسمر، ونشرت كتاب فرح عن التاريخ الاجتماعى للعالم العربى[٢٧]. كانت آراء هؤلاء المثقفين حول القضايا الخاصة بالمسائل العربية الاسرائيلية تشبه فى كثير من النواحى، الآراء التى ظل المابام يوبخ ماكى عليها طويلا. كما أن المابام غازل «الأرض» لفترة قصيرة قبل أن يدرك فلابان أن هذه المجموعة لن تُقيِّد نفسها فى حدود الخطاب السياسى الصهيونى[٢٨].

وفى حين دافع المابام عن الناصرية فى المجتمع العربى، رحب ماكى وقادته العرب بالثورة العراقية بحماس، واعتبروها «بداية النهاية» لعصر السيطرة الامبريالية على الشرق الأوسط، و«فجر الوحدة العربية الشاملة» ودليلا آخر على أن نصر القومية العربية وشيك[٢٩]. وعندما بلغت العلاقات بين عبد الناصر وقاسم حدّ الأزمة، انتقدت الغالبية الساحقة من أعضاء ماكى العرب عبد الناصر بحماس، رغم الخسارة المباشرة للتأييد العام الذى تسبب فيه هذا فى المجتمع العربى، خاصة فى الناصرة[٣٠]. ونشرت الاتحاد قصيدة لتوفيق زياد، وكان حينذاك عضواً فى المجلس البلدى لمدينة الناصرة، تنتقد تمرد الضباط الناصريين فى الموصل على النظام العراقى. وعلى الرغم من أنه قد تم صنع وجه زياد فى شوارع الناصرة وهو يبيع هذا العدد من صحيفة الحزب، إلاّ انه لم يغير موقفه[٣١]. ويتضح الانخفاض المباشر والمثير فى التأييد لماكى فى المجتمع العربى من أرقام مبيعات الاتحاد فى الناصرة والقرى المحيطة، معقل ماكى فى المجتمع العربى، قبل تمرد الموصل وبعده (الجدول٤).

الجدول ٤ مبيعات الاتحاد

المنطقة/الفرع	كانون أول الثلاثاء	١٩٥٨ الجمعة	شباط الثلاثاء	١٩٥٩ الجمعة	آذار الثلاثاء	١٩٥٩ الجمعة
الطيبه	١٥٠	١٥٨	١٢٠	١٣١	--	--
أم الفهم	صفر	١٦	--	--	--	--
باقة الغربية	٢٠	٤٠	٢٠	٤٠	٢٠	٤٠
حيفا (المدينة)	٢٥٥	٣١٥	٢٣٩	٣٠٧	٢٢٦	٢٩٧
عكا	٩٩	١١٢	--	--	--	--
الطيرة	٦	٧	٦	٧	٦	٧
الناصرة (المدينة)	٤٤٦	٦٦٢	٦٦٤	٦٦٢	٣٧٧	٥٩٩
الناصرة (منطقة)	٥٧٧	٨٠٦	٥٧٧	٨٠٦	٥٣٥	٧٣٣

المصدر: «الوضع بين الجماهير» تقرير سياسى غير مؤرخ (ربما ابريل «نيسان» ١٩٥٩) وغير موقع يقدم تقييما صريحا لخسائر الحزب فى أعقاب الانقسام الناصرى الشيوعى. ك م ٣٥ بعيلون بجزار هفرى (النشاط فى الوسط الغربى).

ملاحظة: إن الارقام بالنسبة للمواقع المحلية فيما عدا الناصر وحيفا غير حاسمة بسبب عدم اكتمال التقارير (وتشير تلك الخاصة بباقة العربية والطيرة إلى أن المسؤولين عن توزيع الاتحاد كانوا ببساطة يدفعون ثمن الصحيفة من جيوبهم).

كما أن حرية الانشقاق على الناصرية أتاحت ظهور خلافات كبيرة بين الخطوط السياسية للقسمين العربى واليهودى فى ماكى، لأن معظم الأعضاء العرب كانوا ينتقدون بصورة متحفظة فحسب (مثلما فعل الشيوعيون المصريون) فى حين فعل ذلك كثيرون من اليهود بحماس وارتياح. وللاحتفال بالذكرى العاشرة لقيام اسرائيل، خطط ماكى لنشر تقرير شامل عن أوضاع السكان العرب الفلسطينيين وقدم صليبا خميس مشروعا بالانجليزية عنوانه «الحقيقة بشأن العرب فى اسرائيل: فى الذكرى العاشرة لدولة اسرائيل». وربما يفسر وصفه للمناطق التى تتجاوز حدود مشروع التقسيم والتى ضمتها اسرائيل بأنها «الأراضى المحتلة»، إلى جانب تعبيرات متشددة أخرى عن المشاعر الوطنية الفلسطينية، السبب فى عدم نشره. وبدلا من ذلك طلب فلنر، باعتباره رئيس تحرير الصحيفة النظرية للحزب، زوهديرخ (هذا هو الطريق) من طوبى أن يعد مقالة بعنوان «عشر سنوات من القهر القومى»، كان مقررا لها أن تصدر فى ١٩٥٩. وقد كانت مسودة خميس مشروطه بطلب فلنر، بحيث

أن الفقرات الخاصة بحرب ١٩٤٨-٤٩ وكذلك الخاصة بالإصرار على حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، تحدد تحريرياً للحذف بواسطة كاتب عبرى سلس الأسلوب. ولم يتم نشر المقال الذى طلبَ من طوبى أبدا، وليس من المؤكد أنه كتبه أصلا(٣٢).

منذ يناير (كانون ثانى) ١٩٥٨ على الأقل شجب ماكى بصورة مباشرة الاتجاه الذى أصبح شائعا بصورة متزايدة فى الخطاب القومى العربى لوصف اسرائيل بأنها «قاعدة امبريالية». وفى ذلك الشهر، عقد مؤتمر الشعوب الآسيوية والافريقية فى القاهرة، وعلى الرغم من أن اللجنة المركزية اعتبرت أن الاجتماع بصفة عامة يمثل حدثا إيجابيا، فقد انتقدت أحد قراراته بشأن النزاع العربى الاسرائيلى بصورة حادة:

> قاسٍ جداً ذلك القرار الذى يحدد أن اسرائيل تعمل كقاعدة امبريالية تهدد أمن وتقدم الشرق الأوسط وتعرض للخطر السلام العالمى. والسبب العميق والأساسى لهذه الصياغة يمكن أن يوجد أولا وقبل كل شئ فى السياسات اللاوطنية والموالية للامبريالية لحكومة بن جوريون التى وضعت دولة اسرائيل فى خدمة الامبرياليين وخططهم العدوانية ضد نضال الشعوب العربية من أجل التحرر الوطنى، وفى سياسة القهر القومى القاسى لسكان (اسرائيل) العرب، وفى سياسة التجاهل التام للحقوق الوطنية العادلة للشعب الفلسطينى العربى. هذه السياسة، المشحونة بالاخطار، عزلت دولة اسرائيل عن شعوب آسيا وافريقيا بصفة عامة وعن الشعوب العربية بصفة خاصة، وبالذات منذ حرب العدوان على مصر بالتحالف مع الاستعمار البريطانى والفرنسى(٣٣).

وكان الرأى العام الاسرائيلى يعتقد أن الفرق بين «قاعدة امبريالية» ودولة «فى خدمة الامبرياليين» أمر غير منطقى، ويرى أن كلا الصياغتين تحركهما فقط رغبة شريرة فى تدمير اسرائيل. لكن هذا الفرق الدقيق كان يعنى بالنسبة لمن تربوا على النظرية الماركسية، فرقا بين إعلان اسرائيل كدولة مشروعة أم لا، وماكى لم يتخل أبدا عن موقفه بأنها دولة مشروعة، ومثلما كتب سنيه فى كول هاعام، «إن حق اسرائيل فى الوجود، مثل حق أى دولة أخرى، لا يتوقف على سياساتها وحكامها»(٣٤).

ألقى الضوء على هذه الفروق الدقيقة الصغيرة فى الصياغة فى الكتيب الذى صدر فى أغسطس (آب) ١٩٥٩ عن الحزب الشيوعى السورى الذى انتقد القمع المعادى للشيوعية فى الجمهورية العربية المتحدة. فمثلما جاء بالعبرية فى كول هاعام، فإن الشيوعيين السوريين أبانوا أن «الطريق الوحيد للخروج من الوضع الخطير والتخلص من قمع الجماهير هو تصحيح سياسات الجمهورية فى الساحتين العربية والدولية والعودة مرة أخرى إلى سياسة التضامن العربى الصحيح ضد الامبريالية وعملائها». بيد أن الصيغة العربية للكتاب (وربما كانت هى المماثلة للأصل) التى نقلت عنها الاتحاد، دعت إلى «التضامن العربى ضد الامبريالية ودعامتها اسرائيل»(٣٥). وهكذا قبل

محررو الاتحاد صيغة تكاد تقارب النقيض لموقف اللجنة المركزية لماكى، فى حين «صححت» كول هاعام كتيب الحزب الشقيق لتفادى جملة قد تؤذى سمع قرائها اليهود.

هزيمة اليسار فى انتخابات الكنيست فى ١٩٥٩

أجريت الانتخابات للمؤتمر التاسع للهستدروت فى مايو (آيار) ١٩٥٩، وتلتها انتخابات الكنيست فى تشرين ثانى، وساد مناخ يشبه مناخ الحملة فى معظم السنة. وأثار آمنون كابليوك اهتمام الرأى العام الذى يقرأ بالعبرية بالفرق بين الصيغتين الواردتين بالكتيب السورى فى مقاله فى عال همشمار كجزء من هجوم المابام الانتخابى على ماكى[٣٦]. وكما لاحظنا، فقد كانت الفجوة بين أعضاء المابام العرب واليهود كبيرة بحلول عام ١٩٥٨، ولم يبذل الحزب جهدا لتوحيد موقفه، كما أنه بالإضافة لذلك، تجنب دوما التركيز على العنصر المركزى فى برنامجه -الصهيونية- فى المجتمع العربى، لكن خلال حملة الكنيست هذه، قدم ماكى أيضا وجهين مختلفين للرأيين العامين اليهودى والعربى. ولم يشكل الانشقاق بين عبد الناصر والشيوعيين مشكلة صعبة فقط لماكى فى المجتمع العربى، بل إن المابام أيضا قد تحدّى مكانة ماكى باعتباره المدافع الأشد إخلاصا عن حقوق عرب فلسطين بطرح البديل الوطنى.

وبالنسبة للمجتمع اليهودى، كانت القضايا الأساسية فى انتخابات الكنيست هى بيع الأسلحة الإسرائيلية لألمانيا الغربية، التى أدت إلى استقالة بن جوريون المبكرة فى ٥ تموز وظروف القهر فى المجتمع اليهودى الشرقى، التى أصبحت حينذاك تحظى باهتمام الرأى العام لأول مرة بسبب أعمال الشغب التى وقعت فى منطقة وادى صليب من أحياء حيفا الفقيرة، والتى انتشرت بعدئذ إلى أجزاء أخرى من البلاد. عارض كلٌ من المابام وماكى صفقة الاسلحة بين اسرائيل والمانيا الغربية وشنا حملة قوية ضدها، وقد أتاح هذا لهما أن يبدوا فى صورة وطنية معادية للفاشية وتجنب الاتهام بأنهما «متساهلان فى موضوع الأمن» و«مواليان للعرب» ومرتبطان بسياسات الاتحاد السوفيتى التى لا تحظى بشعبية، كما دافعا عن قضية اليهود الشرقيين، وإن لم يحقق ذلك نجاحا كبيرا فيما يتجاوز التأييد الذى كان ماكى يحظّى به من قبل بين اليهود العراقيين. وقد أعطيت لأبرز قائد يهودى عراقى فى ماكى، وهو يعكوف مَوجمان، المرتبة العاشرة فى قائمته للكنيست، وهى أعلى منزلة نالها يهودى شرقى فى أى وقت، ولكن فى ضوء آفاق الحزب الانتخابية الباهت، فإن هذا لم يكن له تأثير حقيقى.

كانت هذه القضايا تمثل شواغل ثانوية فى المجتمع العربى، حيث أصبحت الحملة الانتخابية نزاعا بالوكالة للمعركة بين قاسم والشيوعيين من جانب وعبد الناصر من جانب آخر. ووزع المابام رسما كاريكاتوريا يبين «القومية العربية» تحتضن «الصهيونية» ويتعاونان معا ضد الشيوعية[٣٧]. ونشرت الفجر و«نيو أوت لوك» مقالات لراشد حسين كانت نقدية جداً لقاسم وجدّ مؤيدة لعبد الناصر لدرجة أن إحداها وجدت طريقها للنشر فى مجلة آخر ساعة الأسبوعية المصرية[٣٨]. واستمرت الفجر تعيد نشر مقالات المصريين الموالين لعبد الناصر، وفتحت المرصاد صفحاتها لغير أعضاء المابام الذين

أشادوا بالقومية العربية[٣٩].

رد ماكى بهجاء ونقد شديدين للتناقض بين سياسة المابام المعلنة عن المساواة الكاملة للمواطنين العرب فى اسرائيل وممارساته كعضو فى التحالف الحاكم[٤٠]. فعلى سبيل المثال، عارض المابام الحكم العسكرى وشن حملة شديدة ضده، خاصة قبل أن ينضم للحكومة فى ١٩٥٥، ومع ذلك فقد رفض التعاون مع ماكى فى هذا الجهد، واقترع ضد مقترحات ماكى فى الكنيست بإلغاء الحكم العسكرى فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٥، وفبراير (شباط) ١٩٥٦، ويوليو (تموز) ١٩٥٧. وكان عضو الكنيست العربى عن المابام، يوسف خميس، هدفا خاصا لسخرية ماكى الهازئة، التى صورته باعتباره متملقا ذليلا يتلاعب به ويسيطر عليه قادة الحزب اليهود. كما اتهم ماكى خميس وعضو الكنيست فارس حمدان، من القائمة العربية المنتمية للمابام، بأنهما كانا يعرفان تفاصيل مذبحة كفر قاسم ولكنهما تقاعسا عن فضحها.

وفى حين كانت دعاية ماكى العربية فى مطلع الخمسينيات تتضمن بصورة دائمة تقريبا شعارات مثل «لتحيا صداقة الكادحين اليهود والعرب» ودعوة للأخوة العربية الاسرائيلية والسلام، فإن أدبياته الانتخابية العربية فى ١٩٥٩ حذفت هذه الشعارات عادة وركزت بدلا منها على موقف الحزب الوطنى المتشدد. وقد أكدت الفقرة الختامية لكتيب أصدرته لجنة ماكى فى منطقة المثلث (وهى منطقة عربية بالكامل) فى اليوم السابق على الاقتراع للكنيست عزف الحزب على المشاعر الوطنية العربية المحضة.

إن لكل الوطنيين الواعين من أبناء شعبنا العربى المتمسكين بحقوقهم القومية المناضلين من أجل أرضهم ومن أجل العيش الحر فى ارض الآباء والأجداد طريق واحدة فى هذه المعركة الانتخابية. هذه الطريق هى نبذ الاحزاب الصهيونية ومأجوريها - هى تأييد الحزب الشيوعى حامل لواء النضال الصابر والمنتصر حتما ضد حكومة بن جوريون الطامعة واهدافها العدوانية.

أيها الإخوان! تذكروا أن ازدياد قوة الشيوعيين معناه ارتفاع صوت شعبنا المضطهد وصوت النضال من أجل حقوقه[٤١].

وكانت الانتخابات هزيمة مدمرة لليسار بأكمله فى المجتمع اليهودى فى حين زاد المابام من قوته فى المجتمع العربى، على حساب ماكى فى الأساس (الجدول٥). وانخفضت القوة الإجمالية للمابام وماكى واحدوت هعافودا - عن خمسة وعشرين مقعدا فى الكنيست الثالث- إلى تسعة عشر مقعدا فى الكنيست الرابع. وزاد الماباى قوته على نحو غير متوقع من أربعين إلى سبعة وأربعين مقعدا. وبالإضافة لذلك، اتسمت الحملة الانتخابية للماباى بتحول كبير إلى اليمين. وظفر موشى ديان وشيمون بيرس، وهما منفذان متحمسان لسياسة بن جوريون العسكرية النشيطة المتشددة. والعضوان القياديان فى الحرس التكنوقراطى البراجماتى الفتى فى الحزب والذى كان يريد تحرير الحزب من «الحنين للماضى الماركسى»، ظفرا بمقعدين فى الكنيست لأول مرة[٤٢]، ودخل ديان الوزارة كوزير للزراعة، وأصبح بيرس نائبا لوزير الدفاع.

الجدول ٥ - نتائج انتخابات الكنيست الرابع
(٣ أكتوبر «تشرين ثانى» ١٩٥٩)

	إجمالى الاصوات	٪	أصوات اليهود	٪	أصوات العرب	٪	اصوات اليهود كنسبة مئوية من الإجمالى	اصوات العرب كنسبة مئوية من الإجمالى	مقاعد
الماباى	٣٧٠٥٨٥	٣٨,٢	٣٦٤٧٣٥	٤٠,١	٥٨٥٠	٧,٥	٩٨,٤	١,٦	٤٧
القوائم العربية للماباى	٣٤٣٥٣	٣,٥	--	--	٣٤٣٥٣	٤٤,٢	--	١٠٠	٥
المابام	٦٩٤٦٩	٧,٢	٥٨٤٦٩	٦,٦	١١٠٠٠	١٤,١	٨٤,٢	١٥,٨	٩
ماكى	٢٧٣٧٤	٢,٨	١٨٢١٢	٢,٢	٩١٦٢	١١,٨	٦٦,٥	٣٣,٥	٣
إجمالى الإصوات الصحيحة لكل الأحزاب	٩٦٩٣٣٧	١٠٠	٨٩١٣٣٧	١٠٠	٧٨٠٠٠	١٠٠	٩٢	٨	١٢٠

المصدر: اسرائيل، حاليشكا ها مركازيت لستاتستيكا، توتز اعوت حابيرحوت لكنيست حاحا ميشيت، سيدرات بيروسميم الخاصة، عدد ١٦٦ (القدس ١٩٦٢)، زئيف شيف، «انتخابات اسرائيل الرابعة»، نيو أوت لوك ٦، عدد ١١ يناير(كانون ثانى ١٩٦٤)، جاكوب م. لانداو، العرب فى اسرائيل: دراسة سياسية (لندن، ١٩٦٩).

ملاحظة: حصل ماكى على ٨٠٩٧ صوتا والمابام ١٠٣٦٣ صوتا فى كل المحليات العربية. ويتضمن إجمالى الاصوات العربية لهذه الاحزاب، فى تقديرى الاصوات فى اماكن الاقتراع العربية أساسا فى المدن المختلطة.

واحتفظ المابام بمقاعده التسعة، أساسا بسبب أن الأصوات العربية التى حصل عليها زادت بنسبة ١٢٠ بالمائة، من خمسة آلاف فى ١٩٥٥ إلى أحد عشرة الفا فى ١٩٥٩. والواقع أن مايزيد على ٨٥ بالمائة من إجمالى ماكسبه المابام من الأصوات كان يرجع إلى تزايد التأييد له فى المجتمع العربى، وبدون ذلك كان الحزب سيفقد مقعدا. على النقيض من ذلك، فقد ماكى ٥٠ بالمائة من تمثيله فى الكنيست الذى انخفض إلى ثلاثة مقاعد، مع تناقص تأييد الحزب بنفس الدرجة تقريبا فى كل من المجتمعين العربى واليهودى وحصل ماكى فى المجتمع العربى على ١١,٨ بالمائة فقط من الأصوات، ومع ذلك فإن مكاسب كبيرة جدا فى الطيره والقلنسوه، مهدت الارض للتقدم المستقبلى فى القرى المسلمة فى المثلث الجنوبى[٤٣].

وفى اجتماع اللجنة المركزية لماكى الذى عقد لتحليل هذه الهزيمة الانتخابية، كانت موضوعات المناقشة الأساسية هى خط الحزب حول النزاع العربى الاسرائيلى ومدى العداء للسامية فى بلدان الكتلة السوفيتية. وأكد ميكونس أن خط ماكى صحيح وأن الأسباب الموضوعية للهزيمة هى تحول الناخبين نحو اليمين(٤٤). وادعى هو وايستر فيلنسكا ان أكبر استقرار لماكى كان بين أصوات الطبقة العاملة، رغم أن هذا التقييم كان ينطوى على مساواة خاطئة بين أصوات الطبقة العاملة فى المدن والقرى. وبالإضافة لذلك، سلم ميكونس بأن هناك أوجه ضعف خطيرة فى تنظيم الحزب لمواقع العمل وأن ماكى تأخر فى التصدى للقضايا التى أثارتها أعمال الشغب فى وادى صليت. والواقع أن موقف ماكى بين الطبقة العاملة اليهودية، كان جد ضعيف بحيث أن ابراهام هاس اعتقد أن تشكيل خلية جديدة من العمال اليهود فى مصنع فريد مان للثلاجات فى القدس خلال فترة الانتخابات أمر مرموق بدرجة تستحق تقديم تقرير عنه للجنة المركزية.

ولاحظ يهوشوع ايرجا أن كثيرين من العمال اليهود الذين اقترعوا لماكى لم يقبلوا موقف الحزب بشأن القضايا العربية الاسرائيلية.

لايهم الناس إن كان هناك حكم عسكرى، أو أن كفر قاسم قد وقعت. كل الاحزاب الصهيونية تحلم بالفتوحات، وذلك مقبول. إن الناس مقتنعون بأنهم هزموا العرب فى حربين وبأنهم يستطيعون أن يواصلوا هزمهم ...

وإذا كان هناك تنافس على «التشدد» فى الانتخابات، فهذا (بسبب) المناخ القائم بين الناس.

وقد أورد عوزى بورشتاين، سكرتير عصبة الشباب الشيوعى الاسرائيلى، أن رفيقا فى سكرتارية العصبة يائير تسابان، كان يفضل عدم إخبار الناس بكل شئ يعتقده ماكى بشأن القضية العربية الاسرائيلية والمسائل «الحرجة» الأخرى (ربما إشارة إلى وضع اليهود فى الكتلة السوفيتية). وانتقد اعضاء يهود كثيرون فى اللجنة المركزية ايسترفيلنسكا، بيرل بالتى، دافيد حنين، ادولف بيرمان، وفيش هرتزبيرج - الحزب على إفراطه فى تأييد عبد الناصر خلال ١٩٥٨ وعلى مطالبته بحق عرب فلسطين فى تقري المصرير «حتى الانفصال». وشعر سنيه باكتئاب عميق من نتائج الانتخابات. ومع ذلك، فإنه لم يعتقد أنها ترجع لتوحد الحزب مع سياسات الاتحاد السوفتى، وأكد أن المشكلات التى نجمت عن عبادة شخصية ستالين قد تغلب عليها ما حققه الاتحاد السوفيتى من تقدم جديد. وكان سنيه يعتقد أن السبب الكامن للتحول نحو اليمين فى اسرائيل هو تدفق رأس المال الأجنبى وأن هزيمة ماكى حدثت أساسا بسبب «القومية اليهودية ذات الأبعاد المتطرفة»(٤٥).

وأعلن كل الأعضاء العرب فى اللجنة المركزية الذين سجلت ملاحظاتهم - توفيق طوبى، زاهى كركبى، صليبا خميس، وفؤاد خورى - تأييدهم الكامل لخط المؤتمر الثالث عشر للحزب بشأن النزاع العربى، واعرب خورى بالإضافة لذلك عن بعض التفاؤل بشأن الإمكانات الثورية للطبقة العاملة اليهودية.

إن وضع تقييم حاسم فيما يتعلق بهذه الخلافات فى الرأى والتى تم الإعراب عنها فى هذا الاجتماع، أمر مستحيل لأن محاضر دورات اللجنة المركزية المتقاربة ليست متوافرة للمقارنة. وبالإضافة، فإن الآراء المنقولة فيما سبق تستند لمذكرات ميكونس الشخصية التى لا تعكس الوزن الكامل لدوره القيادى فى المناقشة. ومع ذلك، فإن استنتاجات كثيرة لها مايبررها. ومن الواضح، أن الخلافات فى الرأى حدثت إلى ما وفق خطوط قومية وكان محركها الاول متطلبات العمل السياسى فى المجتمعين القوميين. ولم يكن معظم قادة الحزب من اليهود يدركون على نحو كامل حقائق الوضع فى المجتمع العربى، أو حتى فى الأقسام العربية من الحزب. كان نحو ٧٥ بالمائة من أعضاء ماكى يهوداً واعتبرت الهيئات المركزية للحزب أن المجتمع اليهودى هو جمهورها الأول. وكان من الصعب جداً أقلمة المهاجرين الجدد الذين كانوا يشكلون نسبة مئوية كبيرة من الأعضاء اليهود، مع المجتمع اليهودى الاسرائيلى، ناهيك عن المجتمع العربى. وبالعكس، بالنسبة للقادة العرب، فقد كان من الطبيعى أن يشكل مجتمعهم مركز حياتهم السياسية. لم يكن كثيرون منهم يجيدون العبرية (كان خورى وخميس يقدمان تقاريرهما للجنة المركزية باللغة الانجليزية على الدوام)، وكانت معرفتهم بظروف المجتمع اليهودى وحساسيتهم تجاهها أفضل بصورة هامشية من معرفة اليهود بالظروف العربية.

وكان من الطبيعى أن تتفاقم الخلافات السياسية التى وجدت تاريخيا فى الحركة الشيوعية الفلسطينية - الاسرائيلية، من جراء هزيمة ماكى التاريخية. لكن الانقسامات بين الشيوعيين اليهود فى عملية إعادة التقييم فيما بعد الانتخابات تحددت بصورة مختلفة عما آلت اليه بالفعل فى النهاية فى انقسام ١٩٦٥. فقد اتحد بعض أنصار سنيه الذين انضموا لماكى من الحزب الاشتراكى اليسارى (بيرمان، هرتزبيرج، وتسابان، والأخير منهم لم يحضر اجتماع اللجنة المركزية لكن عَبَّر تقرير بورشتاين عن موقفه) مع أحد قدامى الحزب الشيوعى الفلسطينى (بالتى) وعضو راكاح مستقبلا (حنين) فى الارتداد للوراء عن الخط السياسى لماكى فى الحقبة العربية. وظل سنيه نفسه حصنا لا يهتز للأرثوذوكسية وللولاء للسوفيت، ربما حتى أكثر من ميكونس. وكان الأعضاء العرب فى اللجنة المركزية فقط منافسين لسنيه فى الولاء للسوفيت، مثلما تراءى فى عدم اهتمامهم بمسألة العداء للسامية فى الكتلة السوفيتية: بعد أن سلموا بولاء بنتائج التأييد السوفيتى لقاسم والانفصال، لم يروا فائدة فى نقد الاتحاد السوفيتى على معاملته لليهود. وكان الشاغل الأساسى لفيلنسكا وهاس، اللذين كان يهتمان فى المحل الأول بمسؤولياتهما السياسية، هو تحسين العمل النقابى للحزب وعمله التنظيمى للطبقة العاملة، ومن ثم كانا أقل انتقادا لخط الحزب بشأن النزاع العربى الاسرائيلى من القادة اليهود الآخرين. وكان هذا النهج يبدو مصدراً لأفضل أمل من أجل المستقبل، بالإضافة إلى أنه نظرا لأن الهستدروت كان قد قرر تواً السماح للعرب بأن يصبحوا أعضاء كاملى العضوية، فقد وفر أساسا يمكن به توحيد العرب واليهود للتغلب على هزيمة ماكى وعزلته.

□ بداية جديدة - أم بداية النهاية؟

بين انتخابات الكنيست في ١٩٥٩ و١٩٦١، بدا أن المناخ السياسي في اسرائيل قد تغير بصورة مثيرة، مما زاد من آمال ماكي ليس فقط في تحسين خطه وإنما ايضا في تحطيم قبضة هيمنة الماباي وخلق إمكانات جديدة للحركة العمالية واحزاب اليسار. ونشأ الوضع الجديد من أزمة الماباي في ١٩٦٠-٦١ التي أشعلها الافتضاح العارض أمام الرأي العام لبعض التفاصيل المتعلقة بحملة اسرائيل للتخريب في مصر في يوليو (تموز) ١٩٥٤ والتي تم إجهاضها. وأصر بن جوريون على أن لافون، وزير الدفاع في ذلك الوقت، يتحمل المسئولية الكاملة عن «الحادث الأمني المؤسف» ورفض السماح بأن تعزى أي مسؤولية لأتباعه السياسيين أو لضباط قوات الدفاع الاسرائيلية، الذين كانوا بالفعل قد أصدروا أوامرهم بالتخريب بدون علم لافون. نجح بن جوريون في إظهار لافون في صورة الوغد المسؤول فيما أصبح يعرف باسم «قضية لافون»، وأجبر الماباي على طرد لافون كسكرتير عام للهستدروت. وانقلب كثيرون من أعضاء المابام على التكتيكات الديكتاتورية للرجل العجوز. واحتشد بعضهم وراء حركة للإصلاح في الحزب، والتي فشلت في النهاية رغم أنها كانت تبدو في البداية صاحبة إمكانات لنجاح كبيرة.

واعتبر ماكي هذه الأزمة التي أسقطت الحكومة واقتضت الدعوة لانتخابت مبكرة في ١٥ أغسطس (آب) ١٩٦١، «أقوى وأعمق (أزمة) عرفها نظام بن جوريون منذ إنشاء الدولة»(٤٦). وكان الحزب متفائلا بأن أقساما عريضة من الشعب الاسرائيلي ستدرك التناقض الذي تطرحه سياسات بن جوريون على «المصالح الوطنية الحقيقية لاسرائيل والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للشعب العامل». وبأمل الاستفادة لأقصى حد من ضعف الماباي، اقترح ماكي على المابام واحدوت هعافودا أن تشكل الأحزاب الثلاثة جبهة «عمالية» للدفاع عن الديمقراطية. بيد أن الحزبين الصهيونيين رفضا هذا الاقتراح في غير إبطاء(٤٧).

وكان ماكي يعتقد أيضا أن الاضراب التحذيري لمدة نصف ساعة الذي نظمته في ٢٣ يناير (كانون ثاني) ١٩٦١ لجان العمل العمالية في تل ابيب، رمات جان، وحيفا للاحتجاج على ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة الضرائب، والذي أعقبته مظاهرات العمال في تل ابيب وحيفا والقدس وبيتاح تكفا في ١٥ آذار، علامة على انبعاث الصراع الطبقي بعد الجزر الذي اعتور نضالية النقابات منذ حرب ١٩٥٦. وقد استثار شكل جديد من التنظيم هبة الحركة العاملة هذه: وهو لجان العمل التي لم يقرها الهستدروت. وبدا أن مثل هذا العمل الجماعي الجماهيري على مستوى القاعدة يعكس إضفاء طابع راديكالي على العمال اليهود فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية.

وكان المجتمع العربي أقل انشغالا بهذه القضايا منه بالجهود المتصلة للدولة للاستيلاء على أراضيه. ذلك أن توحيد الصندوق القومي اليهودي والأراضي المملوكة للدولة تحت إشراف هيئة الأراضي الاسرائيلية في ١٩٦٠، أدى بصورة فعالة إلى حظر قيام العرب بالتملك أو الاستئجار أو التوظف في ٩٢ بالمائة من كافة الأراضي في دولة اسرائيل. وفي السنة نفسها، اقترح ديان وزير

الزراعة على الكنيست إصدار قانون موحد للأراضى يسمح للدولة بإعلان «مناطق تركيز». (أى مناطق قاصرة على الحيازات اليهودية فقط) والاستيلاء على الأراضى العربية مقابل أراض أخرى أو تعويض نقدى.

وفى هذه المسألة، وعلى خلاف الأمة داخل الماباى والعمل العمالى، استطاع ماكى أن يقوم بمبادرة سياسية وقيادة واضحة بتنظيم نضال الجماهير الناجح ضد إصدار القانون. وتحدث سنيه فى الكنيست مطالبا بأن يحذف هذا البند من جدول الأعمال، وأصدر ثلاثة عشر مجلسا عربيا محليا قرارات تعارض القانون، وعقدت عدة إجتماعات للاحتجاج، وشهد أكبر هذه الاجتماعات الذى عقد فى ٥ فبراير (شباط) ١٩٦١، ممثلون من ثلاثة وأربعين مدينة وقرية عربية، وقد عقد فى مقهى فى عكا لشجب القانون وذلك بعد أن منع الضغط الرسمى المنظمين من استئجار قاعة فى حيفا فى البدء، ثم أجبر مالك مسرح سينمائى فى عكا على إلغاء اتفاق الإيجار الذى أبرمه معهم. وفى ٢٨ شباط، قدم حنا نقاره ومشاركون آخرون فى اجتماع عكا احتجاجهم للكنيست، وفى اليوم نفسه قامت إضرابات ومظاهرات فى الطيبه، كفر ياسيف، عيلبون، والرامة(٤٨). واستجابة للإحتجاج المنظم جيدا، تخلت الحكومة عن التشريع المقترح. وكان هذا أول انتصار قانونى للمجتمع العربى الفلسطينى فى الدفاع عن حقوقه، كما كان إشارة إلى أنه استوعب قواعد النظام السياسى بصورة جيدة بما يكفى ليخوض المباراة بل والنجاح.

وقد تبع هذه الحملة بشأن قضايا الأرض الريفية، عقد مؤتمر للمثقفين فى حيفا فى آذار (ومرة أخرى تدخلت السلطات لعرقلة استئجار القاعة المطلوبة)، شهده كثيرون من غير الشيوعيين أيضا. ودعا الاجتماع الحكومة لتوسيع إمكانات العمل للعرب المتعلمين، ورفع مستوى التعليم فى القرى، ووقف حملة ترويع المعلمين العرب، كما مدّ يد التضامن للعناصر الديمقراطية اليهودية(٤٩).

واستكمل ماكى دائرة قواعد التأييد له فى المجتمع العربى بالدعوة إلى مؤتمر عمالى فى حيفا فى ٢٢ نيسان. وشهده مايزيد على ثلاثمائة عامل من ثلاثين قرية طالبوا بأن تعمل الهستدروت سريعا لضمان المساواة للعمال العرب فيما يتعلق بالأجور وظروف العمل، وفتح عيادات طبية وإقامة مجالس عمالية فى المحليات العربية. ولم يحضر الاجتماع ممثلو الهستدروت والأحزاب العمالية الصهيونية رغم دعوتهم، ومن ثم كان هذا الاجتماع الأكثر شيوعية بصورة راسخة بين الثلاثة اجتماعات التى عقدت فى المجتمع العربى. ومع ذلك، فقد قرر مندوبو المؤتمر أن يعملوا داخل الهستدروت باعتبارها تنظيم الطبقة العاملة الاسرائيلية (اليهود والعرب على حد سواء) وأصدروا نداء للأخوة اليهودية العربية(٥٠). وقد بنيت هذه الاجتماعات مجتمعة، أن ماكى حطم عزلته فى المجتمع العربى وعاد إلى موقع القوة والاحترام.

لقد أعطت الأزمة فى الماباى، والنهضة فى الحركة العمالية، وفورة النشاط فى المجتمع العربى، لماكى إحساسا جديدا بالثقة وهو يقترب من مؤتمره الرابع عشر، الذى عقد قبل انتخابات الكنيست بفترة قصيرة. واستعدادا للمؤتمر، عدّل الحزب الأسلوب التقليدى لعرض أطروحاته فيما قبل المؤتمر

لجعلها أكثر بساطة و«أقرب إلى إدراك الجماهير». ومن ثم، تم التخلى عن صياغات أطروحات المؤتمر الثالث عشر، التى اعترفت بحق الشعب الفلسطينى، بما فى ذلك الجزء الذى يعيش فى اسرائيل، فى تقرير المصير «حتى الانفصال». فهذه الجملة الأخيرة أثارت عقبات كثيرة أمام ماكى، حيث أنها تحدث صراحة عنصرا أساسيا فى الخطاب الصهيونى القائم على الهيمنة: أن خطوط هدنة ١٩٤٩ تمثل الحد الأدنى لحدود اسرائيل. وأكد ميكونس أن «الصيغة الجديدة» تعنى ضمنا «انه لا تغيير فى المبدأ» وأنها مجرد محاولة «لجعل المشكلة أقرب إلى إدراك الرأى العام العريض بتبسيط الحجة»(٥١). ومن ثم أكدت الأطروحة المبادئ العامة وكانت غامضة قصدا:

إن نقطة الانطلاق لحزبنا الشيوعى فيما يتعلق بحل مشكلة العلاقات الاسرائيلية العربية هى حق تقرير المصير للأمم. وإنها لحقيقة أن أرض اسرائيل قد أصبحت فى تطورها التاريخى وطنا لأمتين: اليهودية والعربية. ومن الضرورى والممكن ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للأمتين ...

ويتطلب النهج اللينينى، النهج الديمقراطى لحل المشكلة المعنية ... اعترافا متبادلا بالحقوق القومية المشروعة للأمتين. ومن ثم فإننا نطالب بسياسة اسرائيلية تعترف بالحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى والتزامها بتصحيح المظالم التاريخية التى نجمت عن إنكار هذه الحقوق. كما أن شعب اسرائيل فى حاجة لاعتراف الدول العربية بدولة اسرائيل، بما فى ذلك: الاعتراف بحق الملاحة الحرة فى قناة السويس ومضايق خليج العقبة، وإلغاء المقاطعة العربية، وحل متفق عليه لمسألة المياه من الأنهار المشتركة بين اسرائيل والبلدان المجاورة، وإقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل. وللحصول على هذا الاعتراف من الدول العربية، ينبغى للجانب الاسرائيلى أن يعترف بحق اللاجئين فى العودة لاسرائيل، وضمان التعويض المناسب لمن سيقررون عدم العودة، وإبداء الاستعداد لتحويل خطوط وقف إطلاق النار المؤقتة إلى حدود دائمة للسلام، من خلال اتفاق متبادل.

إن حزبنا الشيوعى سيشجع أى اتفاق للسلام يتم التوصل إليه بين اسرائيل والبلدان العربية ويراعى الحقوق المشروعة للأمم(٥٢).

ورغم إصرار ميكونس على أن هذه الصياغة تمثل استمرارا تاريخيا لمبادئ الحزب، فقد احتوت على عدة سمات جديدة. فقد كان المحتوى البرنامجى للحق الفلسطينى فى تقرير المصير غير محدد. ولم تذكر الدولة الفلسطينية، رغم الإصرار المتكرر على مبدأ حق الأمم فى تقرير المصير الذى لايستبعد ذلك. ولم تحدد حدود اسرائيل النهائية. وتوحى لغة الأطروحة بأن خطوط الهدنة ينبغى أن تصبح دائمة لكنها تترك الباب مفتوحا لإمكان تعديلها من خلال اتفاق متبادل. وكان التركيز على الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والدول العربية ابتكارا نظريا، ولأول مرة قدم ماكى قائمة تفصيلية بعناصر الاعتراف العربى باسرائيل.

وأكد سنيه أيضا عندما سأله صحفى عن سبب التغيير، أنه ليس هناك فرق فى المعنى بين أطروحتى المؤتمرين الثالث عشر والرابع عشره لأن «أى تقرير للمصير، سواء أضيفت عبارة «حتى الانفصال» أم لا، يتضمن إمكان الانفصال». وقد تفسر هذه الحيلة التأويلية وتجنب سنيه لقضية ما إذا كان حق تقرير المصير ينطبق أم لا على أى من مواطنى اسرائيل العرب (وهو موضوع الخلاف الرئيسى الذى أثاره المؤتمر الثالث عشر) لماذا لم يجد ماكى صعوبة كبيرة فى توحيد الأعضاء العرب واليهود حول الخط الجديد. ومضى سنيه ليفسر «تماما مثلما نعارض التصريحات والأعمال ذات الصبغة العسكرية المتشددة لاسرائيل، فإننا نشجب كل التصريحات الاستفزازية للقادة العرب بأنهم سيدمرون اسرائيل»[٥٣]. ومن ناحية المبدأ، لم يكن وضع هذا مقابل ذاك أمرا جديدا، لكن الاتجاه الجديد «لموازنة» نقد السياسات الاسرائيلية بنقد سياسات الدول العربية، مثل تعبير «الاعتراف المتبادل» أدخل تناسقا فى تحليل ماكى للنزاع كان قد تم إلغاؤه خلال الحقبة العربية للحزب وثبت أنه غير مقبول من الأعضاء العرب للحزب ومن الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى بعد حرب ١٩٥٦[٥٤].

ومع ذلك، فلم يكشف مقال اميل توما فى الاتحاد عن وجود أى اعتراض على الأطروحة. ورغم أنه كان من أشد المناضلين الذين حبذوا صراحة المطالبة بحدود ١٩٤٧ للتقسيم قبل المؤتمر الثالث عشر وخلاله، فقد أصبح حينذاك يؤكد أن ما يفصل ماكى عن الأحزاب الصهيونية هو أن ماكى يصر على أن القضية الفلسطينية لاتزال قائمة - تعبير الحد الأدنى (وإن كان حقيقيا) عن الفرق البارز بين الخطاب الصهيونى وموقف الحزب بشأن النزاع العربى الفلسطينى[٥٥]. وربما كان تخلى توما عن موقفه النضالى الوطنى السابق، سبب انتخابه كعضو مرشح فى اللجنة المركزية فى المؤتمر وأصبح فؤاد خورى الذى كان يعرب عن تأييده الواضح لحدود التقسيم قبل المؤتمر الثالث عشر، الآن مؤيدا للصيغة الجديدة الأكثر غموضا لخط الحزب[٥٦].

وقد سجل التلخيص الذى قام به ميكونس لمناقشات اللجنة السياسية للبرنامج الانتخابى لماكى، الطابع الغامض عن قصد للنهج الجديد، بعد المؤتمر مباشرة: «إننا لن نضع مسألة الحدود فى برنامج الانتخابات. إننا نتحدث عن حق اللاجئين فى العودة بدون أن ندخل فى جدل حول الأعداد»[٥٧]. ويوضح هذا القول أنه اتخذ قرارا واعيا على أعلى مستويات القيادة بتخفيف عرض مواقف الحزب المتميزة بشأن النزاع العربى الاسرائيلى فى محاولة لكسب تأييد المجتمع اليهودى. وعلى الرغم من أن ايديولوجية ماكى منعت الحزب بعد حرب ١٩٤٨-٤٩ بفترة قصيرة من أن يستحث القومية اليهودية بصورة مباشرة، فقد أصبح الآن يحاول أن يتفادى على الأقل إثارة المشاعر الوطنية اليهودية كلما أمكن.

بيد أن هذا النهج كان انعكاسا تاما لخط ماكى الدعائى فى المجتمع العربى فى ١٩٥٩، عندما دافع عن نفسه بالدخول فى منافسة وطنية مع المابام. وبمجرد أن ترسخ هذا الأسلوب باعتباره أسلوباً ناجحا (بالمعايير النسبية للهزيمة الانتخابية الشاملة لماكى فى ١٩٥٩)، كان من الصعب ألا يتكرر

اللجوء إليه، خاصة أن الانقسام بين عبد الناصر والشيوعيين لم يكن قد التأم بحلول ١٩٦١. وهكذا، تميزت حملة ماكي الانتخابية في المجتمع العربي بالهجوم الحاد على المابام لبقائه في الائتلاف وقرار الوزارة في ٩ تموز ١٩٦١ بعدم إعادة أي لاجئين عرب[٥٨]. وكان موقف المابام الرسمي هو أنه ينبغي السماح بعودة «عدد معين ومتفق عليه من اللاجئين» في سياق تسوية سلمية، ورد ماكي بتأكيد التزامه باعطاء كل اللاجئين حق الاختيار بين العودة والتعويض. ومثلما حدث في ١٩٥٩، هاجم ماكي المابام حتى يعرض نفسه باعتباره مؤيدا للقومية العربية في المجتمع العربي، موضحا الفروق بين الخطين السياسيين لغال همشمار والمرصاد، والتي ربما كانت أكثر وضوحاً في ١٩٦١ مما كانت عليه في ١٩٥٩.

وتسبب التوجه المتباين صوب المجتمعين القوميين خلال الحملة الانتخابية، في إثارة خلافات في اللجنة السياسية. فقد انتقد حبيبي كول هاعام إيلاء اهتمام مغالى فيه لمحاكمة ايخمان، التي كانت تجرى حينذاك، وطالب بأن تركز الصحيفة على الحملة الانتخابية. كما اشتكى من أن دعاية الحزب كانت جد لطيفة مع المابام. ورد سنيه بالاعتراض على الخط الدعائي في المجتمع العربي وأكد بوضوح أن مسألة الديمقراطية (التي اثارتها قضية لافون)، وليست قضية اللاجئين، هي القضية الأساسية في الانتخابات. وتوصلت اللجنة المركزية لحل وسط باعتماد قرارات تنتقد كلا من أجهزة الدعاية العربية واليهودية في الحزب. وأعلن أن كتيبا انتخابيا صدر بالعربية قد جانبه الصواب لأنه لم يؤكد الحقوق المتبادلة للشعبين الفلسطيني واليهودي، وصدرت التعليمات لكول ها عام بأن تُدعّم تغطيتها للحملة الانتخابية[٥٩].

وقد خفّت الخلافات السياسية بين القادة اليهود والعرب والتي بزغت أثناء الحملة الانتخابية نتيجة لنجاحات الحزب. فقد زاد ماكي، بنسبة ٤,٢ بالمائة من الأصوات، تمثيله في الكنيست من ثلاثة إلى خمسة مقاعد، وحافظ المابام على مقاعده التسعة (الجدول ٦). ابتهجت اللجنة السياسية لماكي بالنتائج. وتشجع ميكونس بحيث اقترح أن يحدد الحزب لنفسه هدفا هو مضاعفة عضويته حتى المؤتمر القادم. ولكن الفروق حتى في تحليل نتائج الانتخابات بين أعضاء الحزب القياديين من العرب واليهود داخل المكتب السياسي للحزب عاودت الظهور، بسبب طبيعة النجاح نفسه.

وتقليديا، كانت أصوات ماكي موزعة بالنسبة: الثلثين من اليهود والثلث من العرب، لكنها في ١٩٦١ كانت موزعة بالتساوي تقريبا بين اليهود والعرب، وحصل الحزب على ٣٨٩٩ صوتا يهودياً فقط زيادة على أصوات اليهود التي حصل عليها في ١٩٥٩ نحو نصف العدد المطلوب للحصول على مقعد واحد في الكنيست. وتضاعف التأييد الذي حصل عليه ماكي في المجتمع العربي من ٩١٦٢ في ١٩٦٩ إلى نحو ٢٠٠٠٠ مما وفر معظم الأصوات الضرورية لزيادة نصيبه في الكنيست. وأصبح ماكي مرة ثانية، ثاني أقوى حزب في المجتمع العربي، بعد قوائم الماباي العربية، وبدا في موقف جيد لتحدى بروز الماباي، وأصبحت قوة الحزب الانتخابية حينذاك تتوقف، لحد كبير، على تأييد العرب الذين لم يكونوا أعضاء في الحزب (في ذلك الوقت، كان هناك نحو

الجدول ٦ - نتائج انتخابات الكنيست الخامس
(١٥ أغسطس (آب) ١٩٦١)

	إجمالى الأصوات	٪	أصوات اليهود	٪	أصوات العرب	٪	أصوات اليهود كنسبة مئوية من الإجمالى	أصوات العرب كنسبة مئوية من الإجمالى	مقاعد
الماباى	٣٤٩٣٣٠	٣٤,٧	٣٣٥٢٠٠	٣٦,٦	١٤١٣٠	١٥,٧	٩٦	٤	٤٢
القوائم العربية للماباى	٣٥٣٧٦	٣,٥	--	---	٣٥٣٧٦	٣٥,١	--	١٠٠	٤
المابام	٧٥٦٥٤	٧,٥	٦٥١٥٤	٧,١	١٠٥٠٠	١١,٧	٨٦,١	١٣,٩	٩
ماكى	٤٢١١١	٤,٢	٢٢١١١	٢,٤	٢٠٠٠٠	٢٢,٢	٥٢,٥	٤٧,٥	٥
إجمالى الأصوات الصحيحة لكل الأحزاب	١٠٠٦٩٦٤	١٠٠	٩١٦٩٦٤	١٠٠	٩٠٠٠٠	١٠٠	٩١,١	٨,٩	١٢٠

المصادر: اسرائيل، حاليشكا ها مركازيت لستاتستيكا، توتز اعوت حابيرحوت لكنيست حاحا ميشيت، سيدرات بيروسميم ميوهاديم، عدد ١٦٦ (القدس ١٩٦٢)، موشى م. كزودنويسكى وجاكوب م.لانداو، الحزب الشيوعى الاسرائيلى والانتخابات للكنيست الخامس، ١٩٦١ (ستانفورد، ١٩٦٥)، جاكوب م.لنداو، العرب فى اسرائيل: دراسة سياسية (لندن، ١٩٦٩).

ملاحظة: حصل ماكى على ١٧٢٨٧ صوتا والمابام ٩٢٣٢ صوتا فى كل المحليات العربية. وتتضمن إجمالى الأصوات العربية لهذين الحزبين فى تقديرى الأصوات فى أماكن الاقتراع العربية فى الأساس فى المدن المختلطة.

أربعمائة من العرب أعضاء فى الحزب)، أو حتى قرار الاتحاد (نحو الفين أيام الثلاثاء وأربعة آلاف أيام الجمعة)، واستند التأييد على دفاع الحزب المستمر عن الحقوق المدينة والوطنية لعرب فلسطين، وليس على ايديولوجيته الشاملة. وفى حين أنه كان يمكن توسيع نطاق هذا التأييد لو كان الحزب قد ركز على موقفه المتميز بشأن النزاع العربى الاسرائيلى، فإنه كان يمكن أن يتبدد لو كان الحزب قد جعل موقفه أكثر اعتدالا. ومع ذلك كان من المرجح أن الحزب سيفقد التأييد اليهودى لو كان قد اتبع المسار الأول. ولا تبين ملاحظات ميكونس الضخمة التى تضم معلومات عن اجتماعات قيادة ماكى من حزيران فصاعدا أن هذه القضية قد نوقشت بمثل هذا الوضوح فى أى وقت. لكن لابد أن كل عضو فى هيئات الحزب القيادية كان واعيا لها، وكان التناقض قائما تحت سطح كثير من المناقشات قبل انتخابات الكنيست فى ١٩٦١ وبعدها على خد سواء.

◻ ماكى والشيوعية الوطنية العربية

خلال الاستعدادات للمؤتمر والحملة الانتخابية التالية، حاول ماكى التخلص من قواعده التقليدية المستندة للأسلوب السياسى والثقافى لأوروبا الشرقية، مسقط رأس معظم قدامى محاربى الحزب اليهود، واعتماد أسلوب اسرائيلى أكثر شعبية. فبعد سنوات من العزلة والهزيمة بعد حرب ١٩٥٦، شعر الحزب بالحاجة إلى الانتقال إلى التيار الرئيسى الثقافى الاسرائيلى إذا أراد أن يستغل على خير وجه الظروف السياسية الجديدة فى البلاد. وثارت مسألة الطريق الاسرائيلى إلى الاشتراكية فى ماكى، نتيجة لإرخاء الانضباط فى الحركة الشيوعية الدولية فى أعقاب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، ومؤتمرى الأحزاب الشيوعية فى موسكو فى ١٩٥٧ و١٩٦٠، والتجديدات النظرية لبالميرو تولياتى زعيم الحزب الشيوعى الايطالى، والمطالبة الرائدة بالمركزية التعددية والطرق الوطنية إلى الاشتراكية فى الحركة الشيوعية: وكان المنادى بأفكار تولياتى فى ماكى هو اليعزر فايلر، سكرتير ميكونس الشخصى والعضو المرشح للجنة المركزية. وكان فايلر مسؤولا عن العلاقات الدولية للحزب، ومثل ماكى فى المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الايطالى فى كانون أول ١٩٦٢[٦١].

وتردد أعضاء ماكى مدة أطول مما فعل الشيوعيون المصريون قبل أن يناقشوا طريقهم الوطنى للاشتراكية، ولم يطوروا أبدا المفهوم من الناحية النظرية لأن ميكونس واللجنة السياسية بأسرها اعتبرا خط تولياتى جدّ معاد للسوفيت. ولم تكمل اللجنة التى عينت لوضع برنامج اسرائيلى للاشتراكية بعد انتخابات الكنيست فى ١٩٦١ مهمتها أبدا[٦٢]. ويفسر الارتباط العميق لقدامى محاربى ماكى من يهود شرق أوروبا بالاتحاد السوفيتى جزئيا الأسلوب السياسى الدوجماتى بصورة استثنائية للحزب وتحفظه فى اعتماد المركزية التعددية. وبالإضافة لذلك، فقد كان للأورثوذوكسية وظيفة اجتماعية وسياسية داخل ماكى. ومثلما كان حل الكومنترن فى ١٩٤٣ ترخيصا بالأشكال المختلفة من الشيوعية الوطنية وعاملا فى الانقسام فى الحزب الشيوعى الفلسطينى، فإن مفهوم المركزية التعددية ايضاً هدّد بتقويض سلطة كثير من الأحكام الايديولوجية التى حافظت على الوحدة اليهودية العربية فى ماكى، رغم أنه كان مصاغا بعبارات مجردة مفرطة وغارقة فى نوع من التفكير الرغبى.

وتمثلت إحدى صعوبات تطوير طريق اسرائيلى للاشتراكية فى أن الثقافة الاسرائيلية كانت لاتزال تمر بعملية تكوين، ولم تكن توجد «قومية» اسرائيلية حتى بالمعنى القانونى الضيق، وكانت الهوية كيهودى أو عربى هى الحاسمة. والبرنامج الاشتراكى الراسخ بجذوره فى التقاليد الثقافية القومية لاسرائيل، كان لابد وأن يبرز، بصورة حتمية تقريبا، الثقافة اليهودية الأوروبية الشرقية. لقد كانت الثقافة العربية، بما فى ذلك ثقافة اليهود الذين جاءوا من العالم العربى، هامشية بحكم تعريفها فى اسرائيل، فى حين كانت مظاهر الشعور الوطنى العربى تعتبر انتهاكا لأمن الدولة. ومحاولة تحديد طريق اسرائيلى للاشتراكية ربما كانت ستدمر - وقد فعلت ذلك فعلا - الوحدة القائمة بين القوميتين فى الحزب.

ومن ناحية المبدأ، ربما حاول ماكى الترويج لهوية اسرائيلية قائمة على قوميتين، هوية ترتبط بعناصرها العربية واليهودية العالمية ولكن تتمايز عنها فى نفس الوقت. وقد أعلن انطون شماس تأييده لمثل هذه الهوية فى روايته العبرية التى تحكى سيرته الذاتية، عربسك. لكن فى مطلع الستينيات، كان الأساس الاجتماعى لذلك المشروع أضعف حتى من ذلك الأساس الهزيل الذى استندت إليه مغامرة شماس الأدبية، عندها لم يكن هناك فلسطينى عربى قادر على أن يكتب رواية بالعبرية، وفى حين كان اليهود العراقيون شخصيات مهمة فى التاريخ الأدبى للعراق، استمر عدد كبير منهم، من بينهم أعضاء ماكى، شمعون بالاس، وسامى ميخائيل، وساسون سوميخ، فى الكتابة باللغة العربية بعد الوصول لاسرائيل، فقد خضعوا جميعا لضغط اجتماعى شديد ليتحولوا إلى العبرية. ومن الناحية النظرية، ربما كان أعضاء ماكى من اليهود العراقيين قادرين على توفير القيادة الثقافية لتوحيد اليهود والعرب حول هوية تتركز حول الشرق الأوسط، لكن من الناحية العملية لم يكن ذلك ممكنا فى ماكى أكثر منه فى أى حزب سياسى اسرائيلى آخر، لأن الثقافة اليهودية الشرقية لم تكن قد بدأت بعد فى تأكيد نفسها، مثلما فعلت مؤخرا.

وكان أعضاء المابام والحزب الاشتراكى اليسارى السابقون الذى انضموا لماكى مع سنيه فى ١٩٥٤ موردا قيما لماكى فى سعيه نحو اتجاه اسرائيلى. فقد تنقل أعضاء الحزب هؤلاء خلال حركات الشباب الصهيونية والكيبوتسات، وخدم بعضهم على نحو متميز فى البالماح والهاجاناه وقوات الدفاع الاسرائيلية. وشاركوا كثيرين من الصهيونيين اليساريين خبراتهم التعليمية والمعيشية المشتركة وكانوا جزءا من نسيج المجتمع الاسرائيلى بطريقة لم يستطعها معظم قدامى المحاربين فى الحزب الشيوعى الفلسطينى أبدا. وكان بعض قدماء الحزب قد نظروا إلى أتباع سنيه باسترابه عندما انضموا لماكى[٦٣]، أما الآن فقد ظهروا باعتبارهم أمل الحزب فى المستقبل.

وكانت محاولة ماكى لإحياء عصبة الشباب الشيوعى تعبيرا بارزا عن رغبته فى أن يحتوى الثقافة الوطنية الاسرائيلية، وأصبحت قيادة العصبة مركز المشاعر اليهودية الوطنية الشيوعية فى الحزب. وفى أواخر ١٩٦١، حَلّ يئير تسابان محل عوزى بورشتاين كسكرتير للعصبة. وهو من اتباع سنيه وكان من رأيه أنه لا ينبغى لماكى أن يطلع الرأى العام اليهودى على كل ما يعرفه عن النزاع العربى الاسرائيلى. مما يصل إلى علم اللجنة المركزية، واعتمدت العصبة فى ظل قيادة تسابان كثيرا من ممارسات حركات الشباب الاسرائيلية الأخرى، التى كانت بحكم تركيزها على الطلائعية والاستيطان الريفى والدفاع المسلح، جزءا من الهيكل المؤسسى للصهيونية العمالية وعبرت عن روحها. وكان من المستحيل تبنى معاييرها مع تفادى قبول (أو على الأقل كان من المستحيل النضال ضد) مشروع البناء القومى مثلما تصورته ونفذته الحركة الصهيونية ولكن نظرا لأن الحركة الصهيونية كانت هى المعين الذى لاينضب للثقافة الوطنية اليهودية الاسرائيلية، فإن أى محاولة للتكامل مع هذه الثقافة كانت بحكم تعريفها ستشكل عدوانا محتملا على أعضاء الحزب من العرب ومؤيديهم.

وفى ١٩٦١، نشرت العصبة كتابا للأغانى بالعبرية يتضمن كثيرا من الأغانى التى كانت تردد فى حركات الشباب الصهيونية العمالية وكذلك أغانى لعدة أعياد يهودية. ورغم ادعاء العنوان بأن الكتاب يحتوى على «أغانى الأمم»، فلم يتضمن أى اغانٍ عربية، فى حين كانت هناك عدة أغانٍ بالروسية(٦٤). بعد ذلك اقترح تسابان أن تقبل العصبة أعضاء جددا فى عيد أول ايار والحانوكاه (عيد التدشين) بدلا مما جرت عليه العادة بقبولهم فى أول ايار و٧ تشرين الثانى، وأن يتم الاحتفال لمنح لفاع الرقبة (رمز الترقى فى الصفوف الشائع فى كل حركات الشباب الاسرائيلية) فى مسادة (القلعة)، حيث حارب المتمردون اليهود آخر معارك مقاومتهم للرومان. كما أقامت العصبة وحدة للناحال (نوعار حالوتسى لوحيم - الشباب المقاتل الرائد) - وهى مجموعة من خريجى المدارس الثانوية الذين التحقوا بقوات الدفاع الاسرائيلية وتلقوا تدريبا أساسيا معا قبل إرسالهم لكيبوتس على الحدود، حيث قاموا بالعمل الزراعى وواصلوا التدريب العسكرى فى الوقت نفسه. وذهبت مجموعات الناحال التابعة للعصبة إلى كيبوتس ياد حانا، الذى انضم معظم أعضائه لماكى مع سنيه(٦٥). ومن الواضح أن تسابان وقادة العصبة اليهود الآخرين قد تجاهلوا أن الشباب العربى لن يجد معنى لتلقى لفاع الرقبة مساده خلال الحانوكاه وأن أعضاء العصبة وماكى العرب سيقلقهم إشراف الحزب على وحدة للناحال. وعندما قتل ابراهام جورى سكرتير وحدة الناحال فى ياد حانا، بطلقة بندقية من عبر الحدود فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٤، أعلنت شوشانا كاتز عضو سكرتارية العصبة فى جنازته أن هناك حاجة «لمزيد من الوطنية» فى ماكى(٦٦).

الممارسات الوطنية الشيوعية مثل تلك التى أدخلتها العصبة لم تكن جديدة فى تاريخ الحركة الشيوعية الفلسطينية الاسرائيلية. فقد نادت بها كل من عصبة التحرر الوطنى والحزب الشيوعى العبرى فى الأربعينيات، ونادى به حانوخ بزوزاخ ومجموعته فى منتصف الخمسينيات. بيد أنه بحلول الستينيات، لم يعد معظم قادة الشيوعيين العبريين السابقين أعضاء فى ماكى، وتم طرد بزوزاخ ومؤيديه، ومنهم كثيرين من الشيوعيين العبريين السابقين من ماكى وأدانهم سنيه بصورة حادة باعتبارهم دعاة للشيوعية القومية الاسرائيلية خلال ١٩٥٦-٥٨. وعلى النقيض من ذلك، ظل كثيرون من قدامى عصبة التحرر الوطنى فى ماكى رغم فشلهم فى تطوير شيوعية وطنية فلسطينية، فقد انضموا لماكى بعد إجراء نقد ذاتى وقبول اتجاه الحزب اليهودى فى الأساس فى مطلع الخمسينيات. ومع ذلك، فان الحقبة العربية لماكى بينت أن هناك إمكانات كبيرة فى المجتمع العربى لقيام جبهة شيوعية وطنية. ورغم أن الانقسام الناصرى الشيوعى فى ١٩٥٩ عرقل تكوينها، فإنه بحلول ١٩٦٢-٦٣، ومع إصلاح الانقسام، نشأت الفرصة لإعادة بناء التحالف تحت علم الولاء للسوفيت والأرثوذوكسية الايديولوجية.

ومن قبل، كان الشيوعيون اليهود قد انتقدوا عصبة التحرر الوطنى لافتقارها إلى الأرثوذوكسية فى المسألة الوطنية، ومع ذلك فقد أصبح القادة العرب لماكى الآن المدافعين الأشد مراسا عن الارثوذوكسية، فى حين كان بعض القادة اليهود هم المدافعين الرئيسيين عن المرونة والتجديد. لكن لا يمكن للمرونة أن تسير فى اتجاه واحد فقط. وإذا كان ماكى قد اضطر لأن يكون أكثر انفتاحا

للتعاون مع اليسار الصهيونى وأن يطوع خطه وعمله مع الثقافة الوطنية اليهودية، فقد كان على الحزب أيضا أن يكون مستعدا للسماح للكوادر العربية بحرية الإبداع والتجديد فى مجتمعهم الخاص. وقد خلق هذا الشرط تناقضا داخليا لم يستطع الحزب حله.

بعد طردهم من ماكى، حاول زوزاخ وزملاؤه التنظير لشيوعية وطنية يهودية من خلال مطبوعاتهم السريعة واتصالاتهم الدولية، ولكن نظرا لأن هذا الاتجاه لم يطور شكلا تنظيميا متيناً دائما، فإن تأثير جهوده النظرية كان ضئيلا. وعلى النقيض من ذلك، فإن الشيوعيين القوميين اليهود الذين حكمهم انضباط البقاء فى حزب يعارض خطة الشيوعية القومية على خلاف الحزب الإيطالى، لم يطوروا أبدا تبريرا نظريا شاملا لموقعهم. واعتمدوا بدلا من ذلك على تقييمات تكتيكية للظروف السياسية (فأفرطوا مثلا فى التركيز على فرص التغيير السياسى التى أتاحتها قضية لافون)، وعلى تعديل الأساليب فى عمل الحزب - تغيير تكتيكات الحزب فى حملة الانتخابات فى ١٩٦١، وإدخال تغييرات على عصبة الشباب الشيوعى (بانكى)، أو تبنى نغمة أكثر شعبية فى أطروحات المؤتمر الرابع عشر دون نقد خط المؤتمر الثالث عشر - مع تفادى إعادة التقييم الايديولوجى. ومن ثم، فعندما تفجر الجدل داخل الحزب حول هذه القضايا فى النهاية، اتسم بتعبيرات أرثوذكسية جافة بطريقة مقولبة ألقت غموضا على الكثير مما كان مطروحا.

نحو الانقسام فى ماكى

فى أعقاب انتخابات الكنيست فى ١٩٦١، كان ماكى يواجه اتجاهين متعارضين متناقضين ينبثان بمزيد من التباعد: اتجاها «قوميا يهوديا» واتجاها «قوميا عربيا». وبعد أن دافع سنيه عن راية الارثوذكسية خلال الخمسينيات، أصبح الممثل الأكثر بلاغة للاتجاه القومى اليهودى. وقد أعرب عن هذا التغيير فى الاتجاه فى مناقشة اللجنة السياسية لنتائج الانتخابات باقتراح الاقتراب من المابام والتأكيد أنه لو كان الحزبان قد تعاونا لجاء أداؤهما أفضل. كما كان يريد شن حملة عامة لجعل المابام، واحدوت هعافدا، والليبراليين يفون بوعدهم بأنهم لن يدخلوا حكومة جديدة يرأسها بن جوريون[٦٧]. (وحافظ المابام والليبراليون على كلمتهم، لم تفعل احدوت هاهعافودا ذلك).

وكان حبيبى قائد الاتجاه القومى العربى وقد أعلن أنه ينبغى على ماكى أن يكون أكثر إقداما فى حملته الهجومية على أحزاب اليسار الصهيونى، وأن يرسى الأساس لجبهة مناهضة لبن جوريون. وأورد أن المثقفين العرب يرفضون محاولة المابام فى أن يبدوا ناصريا: «لقد اختار الشعب العربى طريق النضال وليس طريق المابام فى مهادنة النظام». وحسبما قال حبيبى، فإن القضية المبدئية للحملة فى المجتمع العربى، هى مسألة اللاجئين (وهنا استمر فى محاجته القديمة السابقة لسنيه)، وأن الرأى العام أوضح فى اقتراعه تأييده لنهج ماكى لحل النزاع العربى الاسرائيلى. كما اقترح حبيبى أن تصبح الاتحاد يومية. ورغم أن المكتب السياسى وافق على هذا الاقتراح، فإنه لم ينفذ لنقص الأموال[٦٨].

وكان الخلاف الرئيسى بين سنيه وحبيبى فى هذه النقطة هو المدى الذى ينبغى لماكى أن يسعى به للتعاون مع المابام. لقد سعى ماكى دوما لمثل هذا التعاون، لكن مابام ١٩٦١ كان كيانا جد

مختلف عن مابام ١٩٤٨-٥٢، فقد أثارَ تأييد المابام لحرب ١٩٥٦، واستسلامه للإجماع الصهيونى بشأن النزاع العربى الاسرائيلى، وتكتيكاته فى المجتمع العربى، اشمئزاز الشيوعيين العرب، خاصة حبيبى. وكان لب الجدل يدور حول تقييم الاتجاه الذى تمضى إليه السياسات الاسرائيلية. فلو كانت قضية لافون تعنى إفلاس البن جوريونية وكل ما تمثله، يصبح من الرشد اقتراح أن يشكل ماكى جبهة مع كل من يعارضون بن جوريون للإسراع بالإطاحة به. ولكن إذا كانت أزمة الماباى سطحية فحسب ولاتخلق آفاقا لإعادة ترتيب أساسية للصفوف السياسية، فان التعتيم على الفروق بين ماكى واليسار الصهيونى قد يؤدى إلى استسلام الحزب الايديولوجى وخسارة التأييد الذى يحظى به فى المجتمع العربى، وحتى سنيه سلم بأنه فى حين أن نتائج الانتخابات تعد علامة على التحرك صوب اليسار، فقد كانت الحكومة التى شكلها بن جوريون تحركا نحو اليمين(٦٩). ومن ثم لاغرو فى أنه لم يستطع أن يقنع حبيبى بتأييد حماسة الجديد للتحالف مع اليسار الصهيونى.

أشارت استقالة بن جوريون كرئيس للوزراء للمرة الأخيرة فى ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٦٣ (والتى عجل بها افتضاح أن علماء المانيا الغربية كانوا يعملون فى تطوير قذائف من أجل مصر)، واستبداله بليفى اشكول، إلى بداية نزاع قومى حاد وانقسام فى نهاية المطاف داخل قيادة ماكى. فقد رأى ميكونس وسنيه والقادة اليهود الآخرون أن استقالة بن جوريون هى ثمرة متأخرة للآمال التى علقوها على أزمة الماباى فى ١٩٦٠-٦١، وأكد ميكونس أنه ينبغى على ماكى أن يركز هجماته على مؤيدى بن جوريون فى «الحارش الشاب» فى الماباى (ديان وبيرس ويوسف الموجى). بيد أن فلنر لم يكن متفائلا نسبيا بشأن رحيل بن جوريون، ومال القادة العرب إلى الموافقة معه(٧٠). ومع ذلك، فنظرا لأن فلنر كان صريحا بصفة خاصة فى تحفظاته بشأن أشكول، فإن قيادة للحزب لم تنقسم فورا وفق خطوط قومية عند تقييمها لاستقالة بن جوريون.

فاقمت المصادمات على الحدود بين سوريا واسرائيل فى صيف ١٩٦٣ الخلافات فى اللجنة السياسية وأوضحت أن النزاع العربى الاسرائيلى، وهو ليس مجرد خلاف فى التقييم حول دلالة رحيل بن جوريون، كان قضية أساسية مطروحة، لقد كانت التوترات على الحدود السورية حادة دوماً بسبب الخلافات التى لم تحل حول المناطق منزوعة السلاح وبناء اسرائيل لمشروع قومى لنقل المياه حوّل مجرى جزء من نهر الأردن. وفى ١٣يوليو (تموز)، قبض السوريون على ثلاثة اسرائيليين وثلاثة سواح بلجيكيين انجرف زورقهم إلى الأراضى السورية على الشاطئ الشمالى الشرقى لبحر الجليل. فتم إطلاق سراح البلجيكيين، فى حين ظَلّ الاسرائيليون محتجزين. وفى ٢٠ أغسطس (آب) وقع اسرائيليان فى كمين نصبه السوريون. فقتلا قرب ناحَل الماجور على الحافة الشمالية لبحيرة طبريا. وكان الشعور العام بين قادة ماكى اليهود أنه ليس هناك ما يبرر هذه الأعمال السورية وأنها استفزازية دون مقتضى،. على الرغم من تسليمهم بأن عدم حل قضية الحدود ومقاطعة اسرائيل للجنة الهدنة السورية الاسرائيلية المشتركة منذ ١٩٥١، كانا هما السبب الجذرى للمشكلة.

وافتتح سنيه مناقشة اللجنة السياسية لمصادمات الحدود التى حضرها هو وفيلنسكا وتسفى

برايتشتاين فقط (والأخير لم يكن عضوا فى اللجنة السياسية لكنه حضر معظم اجتماعاتها فى تلك الفترة)، بينما كان ميكونس وفلنر وحنين وطوبى وحبيبى يقضون إجازة الصيف. وكانت حكومة أشكول قد قررت أن ترفع الأمر لمجلس الأمن، وهو ما اعتبره سنيه تحسنا كبيرا بالنسبة لاحتقار بن جوريون الهازئ للرأى العام الدولى. ووافق سنيه وفلنسكا على أن سوريا كانت مسؤولة عن الحوادث الأخيرة وأن الرد السورى على ما اعتبرته انتهاكا للمنطقة منزوعة السلاح كان مبالغا فيه. بل لقد كان موقف سنيه «أكثر اسرائيلية» من رفيقيه[٧١].

وبعد أن استخدم الاتحاد السوفيتى فى ٣ سبتمبر (ايلول)، الفيتو ضد مشروع القرار الأنجلو أمريكى لمجلس الأمن لإدانة سوريا، ناقشت اللجنة المركزية الأمر مرة ثانية (وكان ميكونس وفلنر لايزالان فى اجازة) واعلنت فيلنسكا أن الفيتو السوفيتى خلق موقفا معاديا جدا ضد أعضاء الحزب (اليهود) فى أماكن عملهم، وأعربت بحرص عن فزعها من العمل السوفيتى بإبراز جانبه التكتيكى وليس المبدئى. وباعتبار سنيه رئيسا لتحرير كول هاعام صحيفة الحزب اليومية، فقد أيد موقف الاتحاد السوفيتى علناً فى تلك الصحيفة[٧٢]. بيد أن طوبى انتقد مساندة الصحيفة الباردة للعمل السوفيتى وطالب بتكثيف نقد الحزب للحكومة (فى حين لطّف سنيه من نقده لأنه كان يؤيد قرار الحكومة باللجوء إلى مجلس الأمن). وإذ لاحظ حبيبى أن الفيتو مكّن الاتحاد السوفيتى من استعادة نفوذه الضائع فى العالم العربى، فقد نادى بأن يطالب الحزب بأن تستأنف اسرائيل المشاركة فى لجنة الهدنة المشتركة وحل النزاع بشأن المنطقة منزوعة السلاح.

وكان هذا الخلاف تمثيلا مسبقا لانقسام ١٩٦٥ فى الحزب والذى شَمل معظم العناصر التى كونته او سببته. وكانت المسألة الأساسية هى ما إذا كان ينبغى لماكى أن يؤيد بإخلاص سياسة الاتحاد السوفيتى، التى كانت تقوم على تقييم مفاده أن حركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر هى القوة الأساسية المعادية للإمبريالية* فى الشرق الأوسط، أم أن صياغة طريق اسرائيلى للاشتراكية تتطلب تباعد الحزب عن مواقف الاتحاد السوفيتى التى كانت تعتبر فى اسرائيل «موالية» للعرب» بصورة مفرطة وبلا شروط؟ وحاج المدافعون عن الموقف الأول (والذى تبلور فيما بعد باعتبـاره الـرأى أ) بأنه اذا كانت الدول القومية العربية الراديكالية تشكل فى الواقع القوة الأساسية المعادية للامبريالية فى الشرق الأوسط، فإنه ينبغى على ماكى ان يساندها فى أى نزاع بينها وبين اسرائيل، حليف الامبريالية، وهى التى لاتشكل، على أية حال، خطرا ملموسا على اسرائيل رغم تهديداتها الكلامية. وتبنت هذه المجموعة الرأى التقليدى للحزب بأنه مثلما أن الدول الامبريالية قد شجعت الرجعيات العربية على مهاجمة اسرائيل فى ١٩٤٨، فإنها قد شجعت اسرائيل على مهاجمة مصر فى ١٩٥٦ واستمرت تشجع نزعة التشدد (العدوان) الاسرائيلى ضد الدول العربية المعادية للامبريالية. وأكد المدافعون عن الموقف الثانى(الرأى ب) أن الدول القومية العربية الراديكالية هى ديكتاتوريات عسكرية، تمارس القمع ضد طبقتها العاملة وأحزابها الشيوعية. وترفض الاعتراف باسرائيل وتدعو لتدميرها، وتتوقع ذلك من الدعوة للتعايش السلمى - الذى أصبح الشعار الرئيسى للسياسة الخارجية السوفيتية فى أعقاب إبرام معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية مع بريطانيا والولايات

المتحدة فى ٥ أغسطس (آب) ١٩٦٣.

وطور مؤيدو الاتجاه الشيوعى القومى الاسرائيلى نظرية جديدة مفادها أن النزاع العربى الاسرائيلى منفصل عن المعركة بين القوى الامبريالية والقوى المعادية للامبريالية فى الشرق الأوسط. وكانت بذور هذا المفهوم حاضرة بالفعل فى أطروحات المؤتمر الرابع عشر للحزب، لكن ماكى لم يجر مناقشة ايديولوجية متعمقة يمكن أن تصقل هذه المسألة وتحددها، وحدث نقاش حول مدى الاختلاف الذى تمثله حكومة اشكول بالنسبة لحكومة بن جوريون وسياساتها المتشددة، وأدى ذلك إلى خلاف أساسى بدرجة أكبر حول طبيعة النزاع العربى الاسرائيلى ودرجة التأييد الذى ينبغى تقديمه للنظم القومية العربية غير الديمقراطية، وكان لهذا الجدل الأخير انعكاسات على موقف ماكى تجاه الحركة الصهيونية ومدى التركيز الذى ينبغى أن تحظى به مبادؤه الايديولوجية الموالية للصهيونية فإن كان الفرق بين اشكول وبن جوريون فى أدنى حد (الرأى أ)، فعندئذ لايمكن تحقيق الكثير بتخفيف نقد الحزب للحكومة والحركة الصهيونية بأسرها، ولو كان الفرق كبيراً (الرأى ب)، فإنه يجدر بماكى عندئذ أن يشجع القوى التى تعارض التشدد فى الماباى وفى الاحزاب الصهيونية العمالية الأخرى.

وقد وصفت دراسات عديدة بالانجليزية والعبرية والفرنسية تطور النزاع فى اللجنة السياسية من خريف ١٩٦٣ حتى إعلان الرأيين المتناقضين للرأى العام علانية فى كول ها عام فى ١٩ مايو (آيار) ١٩٦٥، الانقسام فى الحزب فى آب، رغم أن احدا لم يستخدم المحاضر التى كتبها ميكونس عن هذه الاجتماعات، والتى أصبحت متاحة للباحثين مؤخرا فحسب[٧٣]. وقد تناولت كل هذه الدراسات المسألة من خلال الخطاب الصهيونى، مفترضة أن موقف اسرائيل من النزاع العربى الاسرائيلى كان له ما يبرره بصورة كاملة وان المشاعر الوطنية لأعضاء ماكى العرب هى التى سببت الانقسام، فى حين أن أعضاء الحزب اليهود كانوا أمميين صادقين، من الواضح أن هذا النهج غير مرض، لكننى لن أحاول تصحيحه ببناء رواية منقحة للحجة. فنظرا لأن الجدل كان مقصورا على اللجنة السياسية وبعد ذلك على اللجنة المركزية، ظلت كوادر الحزب غير واعية به لحد كبير حتى نهاية ١٩٦٤، وإعادة تشكيل الرواية تفصيلا لن تقول الكثير عن كفاءة ماكى الحقيقية والظروف الاجتماعية التى كان يعمل فى ظلها.

هل كانت هناك فرصة لتحدى هيمنة الماباى فى مطلع الستينيات؟ هل كانت لدى ماكى إمكانية حقيقية للنمو بين العمال اليهود؟ هل كان هناك أساس جوهرى للوحدة بين اليهود والعرب فى اسرائيل بدون وقوع اعتداء جذرى على البنى المؤسسية للامتياز اليهودى؟ الإجابة على هذه الاسئلة لابد وأن تكون سلبية، مما يبين أنه لم تكن هناك فى الواقع أى إمكانات لطريق قومى يهودى إلى الاشراكية فى الستينيات. فقد بدأت الخلافات العرضية الأولى بين الأعضاء اليهود والعرب تتبلور وفق أسس قومية فى الأساس فى أواخر ١٩٦٣، وانتهى قادة الحزب العرب إلى إدراك الإمكانات السياسية المحدودة للمجتمع اليهودى والمطالبة بنهج يركز على العرب باعتباره المنهج الوحيد الذى يمكن أن

يحقق مزيدا من المكاسب للحزب. وبالطبع، كان معظم الشيوعيين اليهود عازفين عن قبول هذا الاتجاه، بل لقد استمر كثيرون منهم في الاحتفاظ بأوهامهم حول إضفاء طابع راديكالى على الطبقة العاملة اليهودية فى اسرائيل حتى طرحت الشيوعية القومية اليهودية جانبا فى السبعينيات. ويمكن فهم انقسام ١٩٦٥ فى ماكى على أفضل وجه باعتباره تعبيرا عن هذه الظروف وليس نتيجة «لانتهازية» طرف أو آخر أو «انحرافه القومى».

▫انهيار نفوذ ماكى بين الطبقة العاملة اليهودية

على الرغم من أن ماكى أيّد دوما المطالب الاقتصادية للطبقة العاملة، إلاّ أنه بحلول أواخر الخمسينيات كانَ العمال جد مغتربين عن الحزب بسبب موقفه من النزاع العربى الاسرائيلى بدرجة جعلت إنجازاته على المدى البعيد ضئيلة فحسب، حتى خلال فترة العامين من الصراع الاقتصادى المكثف بصورة استثنائية والتى بدأت بإضراب ٢٣ يناير (كانون ثانى) ١٩٦١. وفى فبراير (شباط) ١٩٦٢، «طبقت الحكومة سياسة اقتصادية جديدة» تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبى، وتقليل استهلاك السلع المستوردة، وتشجيع الصادرات، وتجميد الأجور. وكان العنصر المركزى فى السياسة هو تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلى بنسبة ٤١ فى المائة مما قلل من قدرة كاسبى الأجور على شراء السلع المستوردة، ورد العمال بتنظيم لجان عمل مستقلة عن قيادة الهستدروت وتنظيم أربعة إضرابات عامة نضالية خلال العام، إضافة إلى عدة احتجاجات صغيرة. وشارك كل من ماكى والمابام فى لجان العمل بنشاط، حتى أنه ولمدة ما كانت هناك شبكتان من اللجان المتنافسة لكل حزب نفوذ فى واحدة منهما.

حقق ماكى تقدما ضئيلاً فحسب بين العمال اليهود خلال هذين العامين. وقد حاضرت السيتر فلنسكا أمام اللجنة المركزية فى ٢٤ ابريل (نيسان) ١٩٦٢، عن جهود الحزب التنظيمية فى أماكن العمل واستطاعت أن تقدم أربعة أمثلة حديثة فقط على العمل الناجح(٧٤). وكان أحدها يروى نفس القصة عن تكوين خلية حزبية فى مصنع فريدمان فى القدس والتى كان ابراهام هاس قد أبلغ اللجنة المركزية بها فى نهاية ١٩٥٩. أضف إلى ذلك، أن عضوا فى الحزب انتخب مؤخرا كسكرتير للجنة العمال فى مصنع همنيه فى تل ابيب (وهو مركز رئيسى للنشاط خلال اضرابات ١٩٦٢)، وفاز نفس عضو الحزب الذى فشل فى الحصول على مقعد فى لجنة عمال آتا فى ١٩٥٨، بمقعد له، وحصل أعضاء ماكي على ١٣ و١٥ بالمائة من أصوات لجان العمال فى إدارتين من إدارات ميناء حيفا.

ومع ذلك، ففى تقريه عن عام ١٩٦٣، أبلغ فرع ماكى فى حيفا اللجنة المركزية للحزب أنه ليست لديه خلايا للعمال الصناعيين فى المدينة الصناعية الرئيسية فى اسرائيل(٧٥). وأن كثيرين من أعضاء الحزب الذى كانو من قبل عمالا أصبحوا يعملون لحسابهم الخاص، وكانت المشروعات الكبيرة الوحيدة التى يعمل بها أعضاء الحزب هى الميناء، مستشفى رامبام، بلدية حيفا، المستشفى الحكومى فى نهاريا، وبنك لئومى. إن عدم وجود الصناعات الأساسية فى هذه القائمة صارخ ولم يقم الفرع بجهد تنظيمى كبير فى أماكن العمل ولم يشترك فى حملة زيادة الأجور فى تلك السنة.

كان انهيار نفوذ ماكى بين العمال اليهود هو السبب الرئيسى للركود الشامل أو الانهيار فى عضويته اليهودية، ومثلما يوضح الجدول ٧، انخفض عدد أعضاء الحزب فى المناطق اليهودية أساسا (تل ابيب - يافا، حيفا، القدس، منطقة السهول الداخلية، الجنوب، النقب) بصورة طفيفة فى الفترة بين ١٩٦١ و١٩٦٥، فى حين تضاعفت تقريبا العضوية فى المناطق العربية بكاملها (الناصرة، المثلث). ومن المحتمل أن يكون الانخفاض فى عدد الأعضاء اليهود فى منطقة حيفا حتى أكثر بروزا مما يبينه الجدول لأن فرع الحزب فى عكا، الواقعة فى تلك المنطقة والمكونة من العرب أساسا، نما سريعا خلال ١٩٦٢[٧٦]. ومنذ ١٩٥٨ كان هناك انخفاض مزمن فى العضوية فى كل المناطق التى كان اليهود فيها أغلبية عدا تل ابيب - يافا والجنوب/ النقب (حيث كانت الزيادة هامشية وربما كانت تعزى إلى الأعضاء العرب الجدد فى اللدوالرملة).

ويمكن العثور على دليل أكبر على تدهور نفوذ ماكى بين اليهود واتساع نفوذه بين العرب فى الستينيات فى توزيع صحافة الحزب (جدول٨). فبعد حرب السويس/ سيناء، انخفض عدد قراء صحافة الحزب فى كلا المجتمعين: فى المجتمع اليهودى بسبب الحرب والظروف المحيطة، وفى المجتمع العربى بسبب القطيعة مع عبد الناصر فى ١٩٥٩. لكن لم تستعد كول هاعام أو أى من صحف الحزب الاسبوعية (والتى يقرؤها اليهود وحدهم) قدرة توزيعها من فترة ما قبل الحرب ابداً (كانت الصحيفة الاسبوعية البولندية استثناء لأنها بدأت استجابة للهجرة الكبيرة من بولندا فى ١٩٦١). وعلى النقيض من ذلك، استعادت الاتحاد تقريبا مستوى ١٩٥٦ لعدد القراء وذلك فى مطلع ١٩٦١، وتصاعدت بصورة مطردة بعد ذلك. كان التوزيع المرتفع بشكل غير عادى فى آب ١٩٦١ يرجع إلى انتخابات الكنيست فى ذلك الشهر). ونتيجة لذلك، فإنه بحلول ١٩٦١، بلغ عدد قراء عدد الجمعة للاتحاد ضعف عدد قراء كول هاعام - وهى نسبة استمرت خلال باقى الفترة التى تتوافر عنها إحصاءات، حتى على الرغم من أن معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى العرب أدنى كثيرا منها بين اليهود وأنهم يشكلون ١١,٣ فى المائة فقط من سكان اسرائيل.

☐ حشد المواطنين الفلسطينيين العرب فى اسرائيل

كان إضفاء طابع بروليتارى سريع على الفلاحين العرب السابقين بعد تخفيف الحكم العسكرى لبعض قيود العمل والانتقال فى ١٩٥٩ والتوسع فى التعليم الثانوى والجامعى، هما العمليتان الاجتماعيتان الأساسيتان اللتان حطمتا سلطة رؤساء العشائر، وحشدتا المجتمع العربى فى التسعينيات، وأدتا إلى زيادة التأييد لماكى[٧٧]. ففى ١٩٥٤، كان ٥٨,٢ فى المائة من المواطنين العرب المستخدمين فى اسرائيل يعملون فى الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، وبحلول ١٩٦١ بلغ هذا الرقم ٣٨,٢ فى المائة فقط. وكان لاكتساب السكان العرب طابعا بروليتاريا تأثير سياسى مباشر، خاصة فى الهستدروت. ففى ١٩٦٥ كانت صناعة البناء تستخدم ٢١,٦ فى المائة من قوة العمل العربية وكانت ثانى أكبر قطاع فى المجتمع العربى بعد الزراعة. وتفسر هذه الحقيقة بروز ماكى المثير للإعجاب فى الاقتراع من أجل مؤتمر اتحاد عمال البناء الذى عقد فى ٣١ يناير (كانون ثانى) ١٩٦٥، وهى أول انتخابات للهستدروت يشترك فيها العرب: فقد ظفر ماكى بنسبة ١٧,٧ فى المائة

الجدول ٧ عضوية ماكى، ١٩٥٨ – ٦٥
(المرشحون بين قوسين)

المنطقة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٥
– تل ابيب يافا (أ).	٤٦٠ (+ ٣٠)	٤٥٥ (+ ٢٥)	٥٤٠	٥٣٢
– حيفا.	٢٥٦ (+ ٢٢)(ب)	٢٣٥ (+ ١٨)	٢٢٤	٢١٩
– الناصرة.	١٦٥ (+ ٩٥)	٢١٤ (+ ٤٧)	٢٤٠	٤٤٤
– المنطقة الداخلية.	٢٤٦ (+ ٢٢)	٢٤٥ (+ ١٦)	١٩٤	٦٩
– الشارون (جـ).	—	—	—	٧٧
– المثلث (د).	—	—	٤١	٨١
– القدس.	٦٥ (+ ٨)	٧٧ (+ ٧)	٧٥	٦٥
– الجنوب.	٩٦ (+ ١٦)	١٠٠ (+ ١١)	٩١	٧٥
– النقب (هـ).	—	—	٣٥	٤١
– اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية.	—	—	—	٣٢
الإجمالى	١٢٨٨ (+ ١٩٣)	١٣٢٦ (+ ١٢٤)	١٤٤٠	١٦٣٥

المصدر: تعداد الحزب، كى ام ٣٥ مؤتمرات، ٢٠ – ١، ٢٠ – ٢، ٢٠ – ٤.

ملاحظات: هذه الأرقام تقل عن ماوَرَدَ فى كل الدراسات الأخرى عن ماكى، لكن نظرا لأنها تعتمد على تعدادات الحزب غير المنشورة التى أجريت قبل المؤتمرين الرابع عشر والخامس عشر (مع مقارنات بأثر رجعى استنادا للتجديد السنوى لبطاقات العضوية فى ١٩٥٨ و١٩٥٩)، فلاشك أنها أكثر دقة.

أ– تتضمن أعضاء اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية فى ١٩٦٥.
ب– تتضمن بعض الفروع التى حولت إلى الناصرة فى ١٩٥٩.
جـ – جزء من المنطقة الداخلية حتى ١٩٦١.
د– جزء من الجنوب حتى ١٩٦١.

الجدول ٨
توزيع صحف ماكي، ١٩٥٦ – ٦٣

	٥٦/٨	٦١/٤	٦١/٤	٦١/١٢	٦٢/٦	٦٣/١٢	٦٣/٦	٦٣/١٢
كول ها عام	١٨٣٤	١٤١٣	١٤٢٠	١٤٣١	١٥٥٣	١٥٩٥	١٦٦٣	١٦٥١
الاتحاد								
الثلاثاء	١٨٣٧	١٧٣٤	٢١٨١	٢٠١٢	١٩٠٨	١٨٧٤	١٩٢٩	٢١٤٢
الجمعة	٢٧٨٨	٢٦١٦	٣٤٥١	٢٩١٥	٣٠١٠	٣٠٧٦	٣١٢٠	٣٢٩٩
الصحف الأسبوعية								
الأيديشية	٢٧٦٤	١٧١٢	١٧٩٠	١٧٧٢	١٧٢٠	١٧٨٥	١٧٩٤	١٧٥٦
الرومانية	١٧٦١	٧٢٤	٨٤٣	٨١٨	٩٠٧	١٠٣٩	١٠٩٤	١٠٨٥
البلغارية	٢٣٣١	١٠٩٨	١١٧١	١١٤٦	١١٠٤	١١٣٢	١١٨٨	١١٥٧
الهنغارية	٣٤٧	٣٣٠	٣٥٢	٣٢٤	٣٠٣	٣٢٠	٣٢٣	٢٩٣
الفرنسية	٦٠٣	٤٩٦	٥١٣	٤٦٣	٤٨٠	٥٠٨	٥٣٥	٥١٤
البولندية	--	٩٢٩	١٠٥٨	٩٨٦	١٠٩٥	١١١٤	١١٤٩	١١١٦

المصدر: تعداد الحزب، كي ام ٣٥ سكرتاترية الحزب، مازكيروت، أنيانيم شوتفيم، ١٩٦٤.

ملاحظات: يوجد في الملف مجموعات عديدة متباينة بصورة طفيفة من أرقام التوزيع، أخذت منها هذه الأرقام، لكنها جميعا تبين نفس الاتجاه

من أصوات العرب وأصبح ثالث أقوى حزب بعد المابام والماباي، وبالإضافة لذلك، فقد ظفر بنسبة ٤,٣ بالمائة من إجمالي الأصوات (مقابل ٣,١ في المائة في ١٥٩)، وهي أول زيادة كبيرة للحزب في انتخابات للهستدروت خلال عقد من الزمان[٧٨].

وأصبح الشبان الذين ينتقلون يوميا من قراهم للعمل في المدن، إلى جانب خريجي المدارس الثانوية (والجامعات فيما بعد)، القواعد الأساسية لتأييد ماكي في المجتمع العربي. ونظراً لأن الحشد الاجتماعي لهذا المجتمع - وهي عملية غير قابلة للرجوع للوراء بحكم طبيعتها - قد استمر بوتيرة متسارعة حتى الآن، فقد زادت قوة الحزب الشيوعي والقوى السياسية الراديكالية الأخرى، بين المواطنين الفلسطينيين العرب منذ مطلع الستينيات.

وكان انقسام ماكي في ١٩٦٥ في الأساس تعبيرا عن التغيير في القاعدة الاجتماعية للحزب وضعف احتمالات إجراء إعادة توجيه جذري في السياسات الاسرائيلية. كانت الطبقة العاملة اليهودية تتحرك نحو اليمين، وفشل نشاط الحزب في النضال النقابي في أن يجذب أعضاء أو قراء يهودا جددا لصحافة الحزب في مطلع الستينيات. وعلى النقيض من ذلك، كان عدد الاعضاء والمؤيدين العرب للحزب آخذا في النمو سريعا، وكان الوزن السياسي للمجتمع العربي وحصته من عموم السكان آخذين في الزيادة، وفي حين كان قبول العرب في الهستدروت إنجازا مهما، فقد استمرت مصادرة أراضي العرب في الستينات مع تطبيق الحكومة لخطط «تهويد الجليل»، كما ظل الحكم العسكري ساريا حتى ١٩٦٦. ولم تفض قضية لافون ولا استقالة بن جوريون إلى إعادة ترتيب للصفوف السياسية في اسرائيل أو تقلل اعتماد اسرائيل على الغرب. وزاد عجز ميزان المدفوعات الاسرائيلي بصورة مطردة خلال الخمسينيات والتسينيات وتفاقم اعتماد اسرائيل على استيراد رأس المال من الغرب. وفي سبتمبر (ايلول) ١٩٦٢، وافقت إدارة كيندي على أن تبيع لاسرائيل قذائف هوك متوسطة المدى، وهي أول مرة توافق فيها حكومة الولايات المتحدة على أن تزود اسرائيل بأسلحة متقدمة بصورة مباشرة. وكانت هذه المبيعات، التي تبعها توريد دبابات في ١٩٦٤ وطائرات سكاي هوك النفاثة في ١٩٦٦، استهلالا لعلاقة عسكرية امريكية اسرائيلية بعيدة الأثر أصبحت سمة أساسية للمجتمع الاسرائيلي. ورغم أن اشكول حاول كبح جماع المتشددين في المؤسسة العسكرية (كما يتبدى في قراره برفع الانتهاكات السورية لخطوط الهدنة إلى مجلس الأمن في ١٩٦٣)، فإن التشدد كان راسخا باعتباره السياسة العسكرية الوحيدة القادرة على البقاء بدرجة جعلت الرأي العام يجبر اشكول على أن يتبع خطاها في شن حرب ١٩٦٧.

وكان انقسام ماكي وماترتب عليه من تكوين حزبين شيوعيين - ماكي اليهودي كلية، ويقوده ميكونس وسنيه، وراكاح وأغلبيته الساحقة من العرب، ويرأسه فلنر وطوبي - تعبيرا عن عجز الطبقة العاملة اليهودية في أن تحافظ على دورها في الصفقة التي تم الوصول إليها عندما اتحد الشيوعيون اليهود والعرب لتشكيل ماكي في ١٩٤٨. ووافق العرب على الاعتراف باسرائيل والعمل داخل نظامها السياسي، وفي المقابل، كانوا يتوقعون أن يحقق التضامن الطبقي بين العمال

اليهود والعرب فى تحالف مع القوى الديمقراطية الأخرى فى كلا المجتمعين، الحقوق الديمقراطية الكاملة للمواطنين العرب الفلسطينيين فى اسرائيل واعتراف اليهود بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير الوطنى فى شكل دولة مستقلة. وبحلول مطلع الستينيات، بدأت احتمالات تحقيق هذه النتيجة جدّ نائية. وهكذا، فلكى يتفادى ماكى أن يصبح معزولا بصورة يائسة فى المجتمع اليهودى، تراجع عن الحديث عن النزاع العربى الاسرائيلى باللغة التى استخدمها فى الخمسينيات. ولم يكن هذا التراجع مقبولا من أعضاء الحزب العرب، ليس فقط لأنه يدمر احتمالات نمو الحزب مستقبلا فى مجتمعهم، وإنما ايضا لأن نبض القومية الوحدوية العربية الناصرة المعادى للامبريالية لم يكن قد استهلك بعد. ومن ثم، كان لايزال فى الإمكان تصور استراتيجية تستند إلى تحالف ناصرى شيوعى. ولم تكن أوجه ضعف الحركة القومية العربية قد تكشفت بعد بصورة كاملة حتى وقعت هزيمة العرب فى ١٩٦٧، لكن ماكى كان قد انقسم بالفعل عندئذ وكان قدامى محاربى الحزب من اليهود قد قطعوا شوطا طويلا نحو الصهيونية بحيث أصبحت إعادة بناء الحزب على الأسس القديمة أمرا مستحيلا.

□□□

الفصل الثامن:

خاتمة

في يوليو (تموز) ١٩٦٤، التقى وفدان، أحدهما من ماكي، يمثله شمئيل ميكونس واميل حبيبي، والآخر من الحزب الشيوعي الأردني يمثله فؤاد نصار و«فريد»، سرا في موسكو لمدة ثلاثة أيام لتبادل الآراء وتنسيق المواقف السياسية[١]. كانت هناك علاقة تاريخية قائمة بين الشيوعيين الأردنيين والعنصر العربي في ماكي لأن لكليهما جذور في عصبة التحرر الوطني التي كانت قائمة في عصر الانتداب. وكان الحزب الأردني لايزال مكونا من الفلسطينيين: اللاجئين من ١٩٤٨ وأهل الضفة الغربية الأصليين. وكان حبيبي ونصار يعرفان بعضهما البعض جيدا لأنهما كانا كلاهما قائدين للعصبة، وكان ميكونس ونصار هما المتحدثين الرسميين الرئيسيين لحزبيهما.

وبعد تبادل التعبيرات الرسمية عن التضامن، كانت النقطة الأساسية في جدول الأعمال هي المسألة الفلسطينية. وكانت صياغة نصار لخط حزبه قريبة من الخط الشيوعي الشائع في ١٩٤٧-٤٨. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن الحزب الأردني قد أعلن أن الحركة الصهيونية كانت على الدوام حليفا للإمبريالية، فإنه لم يأسف على تأييد مشروع ١٩٤٧ للتقسيم، واعترف بحق الشعب اليهودي في تقرير المصير في اسرائيل. وبقي أساس الحل السلمي للنزاع هو مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، بالإضافة إلي الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وإنشاء دولة فلسطينية عربية. والواقع أن الدول العربية الراديكالية أصدرت دعوات لتدمير اسرائيل (شجبها الحزب الشيوعي الأردني)، لكن لم تكن هناك خطط عسكرية حقيقية لمهاجمة اسرائيل أو «للالقاء باليهود في البحر». وقد دافع الشيوعيون الأردنيون عن ماكي واعتبروه حزبا ماركسيا لينينا حقيقيا، وكانوا يتطلعون لتنسيق مواقفهم معه. إن لم يكن بنفس الشكل التعبيري، ففي الجوهر والمحتوى.

وفي بيانه الافتتاحي، أعرب ميكونس عن ايار بشأن المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي عقد في مايو ١٩٦٤ في القدس الشرقية (كانت حينذاك تحت حكم الأردن)، واللغة المعادية لاسرائيل للمنظمة وقائدها، أحمد الشقيري. وعلى الرغم من أن ماكي كان يعترف بحق اللاجئين في تنظيم أنفسهم وفي المطالبة بحقوقهم، فقد كان ميكونس يؤمن بأن بيانات الشقيري تضر بقضية السلام. ووفق رأي ماكي، فقد كان على اسرائيل أن تقوم بالخطوة الأولى نحو حل

النزاع، بالاعتراف بالحقوق الوطنية لعرب فلسطين. واستعرض ميكونس موقف ماكى التاريخى بشأن القضية الفلسطينية من خلال نصوص التقارير السياسية التى اعتمدت فى مؤتمر الحزب، والتى استنتج منها أنه ليس هناك «فرق فى المبدأ أو الجوهر بين شعاراتنا لحل المشكلة الفلسطينية وبين ما قررته اللجنة المركزية لحزبكم».

وأوضحت لقاءات أخرى لتبادل الرأى أنه فى حين لم يصر الشيوعيون الاردنيون على الحدود الدقيقة لمشروع الأمم المتحدة للتقسيم، فإن هذه الحدود تقريبا هى التى كانت فى أذهانهم كأساس إقليمى للتسوية السلمية. وكان الأردنيون يرون أن الاراضى التى ضمتها اسرائيل فيما يجاوز حدود التقسيم هى «أراض محتلة»، مثلما فعل ماكى فى ١٩٤٨-٤٩ وأصر نصار على أنه ينبغى أن يكون هناك أساس اقليمى محدد لحق تقرير المصير الوطنى الفلسطينى، إذا أريد أن يكون لهذا المفهوم مضمون حقيقى. وفسر ميكونس جاهدا السبب فى أنه لم يكن من المجدى الدفاع عن هذه المواقف فى اسرائيل وأنه كان على ماكى أن يشجب الإعراب العربى عن العداء لاسرائيل. وكرر مجددا أنه لا يعتقد أن هذا الموقف يعنى وجود أى تناقض أو خلاف جوهرى بين مواقف ماكى والحزب الأردنى.

وفى الجوهر، فإن ميكونس بذلك كان يسلم بأن ماكى لم يكن يستطيع أن يتحدث بنفس لغة الشيوعيين الإردنيين وغيرهم من الشيوعيين العرب. ففى اسرائيل، كان مفهوم أن التسوية السلمية للنزاع ينبغى أن تقوم على أساس احكام قرار الأمم المتحدة بالتقسيم الصادر فى ١٩٤٧، قد أصبح بالفعل يعتبر دليلا على النوايا العدوانية وليس السلمية، وذلك فى وقت مؤتمر باندونج فى ١٩٥٥. وكان هذا أشد إنطباقا فى عام ١٩٦٤. ولهذا السبب تحديدا، راجع ماكى صياغته لمتطلبات تسوية القضية بين المؤتمرين الثالث عشر فى ١٩٥٧ والرابع عشر فى ١٩٦١. فقد جعلت الحاجة إلى المشاركة فى الخطاب السياسى الوطنى الاسرائيلى، الشعارات الشائعة الاستخدام بين الشيوعيين العرب، منطقة محظورة بالنسبة لماكى. ولم يعد الشيوعيون العرب أيضا يتحدثون نفس اللغة التى كانوا يستخدمونها قبل ١٩٥٥. وقد حاولت أن أدعى، فى معارضة لميكونس، بأن إعادة الصياغة على كلا الجانبين لم تكن مجرد عملية لغوية بل سياسية.

بيد أنه أيا كان إنكار ميكونس لذلك، فإن تبادل الرأى بين ماكى والحزب الشيوعى الأردنى أكد أن مواقف ماكى وكل الأحزاب الشيوعية العربية، وليس الحزب الشيوعى الأردنى فحسب، تختلف حول هذه القضية بطريقة مهمة جدا. ومثلما ألمح فؤاد نصار، فإن الفجوة بين ماكى والأردنيين كانت أضيق منها بين ماكى والشيوعيين العرب الآخرين، بما فى ذلك المصريين. وفى اسرائيل، أصبح محضر هذا الاجتماع عاملا أدى إلى الانقسام فى ماكى لأن معظم أعضاء الحزب العرب وبعض أعضائه اليهود لم يكونوا يريدون تبنى مواقف تتعارض مع مواقف الاحزاب العربية الشقيقة وتلك مسألة كانت قد كفت عن إثارة قلق الماباى. وفى مصر، كان حل الحزبين الشيوعيين يعنى أن الماركسيين لم يعودوا يبذلون حتى مجهودا شكليا للتنسيق مع ماكى. وفى كلا البلدين، سادت

الشيوعية القومية، مما قوض الموقف الأممي المشترك بشأن القضية الفلسطينية الذى تقاسمه معظم الماركسيين العرب واليهود فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات.

ولم يكن هذا الموقف نتيجة «أخطاء» أو «انتهازية» مثلما يقول القاموس الشيوعى الكلاسيكى. كما لم يكن مجرد خلاف تكتيكى صغير يعكس الحاجة إلى التكيف مع الظروف المحلية المختلفة. وعلى الرغم من أن العملية بدأت فى فترة الجبهة الشعبية، فإن انهيار الاتحاد السوفيتى كمركز للحركة الشيوعية الدولية بعد ١٩٥٦ وتطوير نظرية المركزية التعددية قد عجل بتطور الشيوعية القومية. وعلى الرغم من عدم التخلى عن الأممية، فقد سعت الأحزاب الماركسية بصورة متزايدة لاكتساب مشروعية لنفسها بالمقاييس الوطنية وليس الأممية. ونظرا لأن المابام كان على الدوام يحدد نفسه بالمقاييس الوطنية فى المحل الأول حتى عندما كان يعتبر الاتحاد السوفيتى قائد «عالم الثورة» فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، فقد تكيف مع الساحة السياسية الوطنية الاسرائيلية بصورة أسرع وأعمق من الشيوعيين.

□ الماركسية والصهيونية والقومية العربية

إن الماركسيين المصريين والاسرائيليين فى نهاية الأمر، لم يعتبروا القومية فكرة اجتماعية تتوافر لها إمكانات حشد القوى فيما وراء مصالح طبقات معينة تقود حركة وطنية معينة. وكان النضال الوطنى - ذلك الذى يمكن تأييده - يعتبر جبهة فى النضال ضد الامبريالية، ومن ثم كان يعتبر بصفته هذه وبدون جدال، مرحلة فى النضال من أجل الاشتراكية. ثم اتبع الماركسيون نهجا تكتيكياً وذرائعيا إزاء القومية مكنهم من أن يكونوا جدّ مرنين فى الظروف المتغيرة سريعا فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان بعض المراقبين الذين شكلت الحرب الباردة أو القومية وعيهم، سواء كانوا عربا أم صهاينة، عادة ما يعتبرون مثل هذه المرونة التكتيكية، انتهازية. ومن المؤكد أن الدور القيادى، على نحو لا نزاع فيه، للاتحاد السوفيتى فى الحركة الشيوعية الدولية، كان عاملا هاما فى تحديد مواقف الماركسيين فى الشرق الأوسط. والواقع أنهم ربما استطاعوا تغيير مواقفهم بمثل هذه السرعة فى ١٩٤٧-٤٩، على وجه الدقة بسبب أن الأممية كانت تحركهم وانهم لم يعتبروا المشاعر الوطنية فرضا لازما.

وبالإضافة إلى عجز الماركسية النظرى عن تفسير قوة القومية على بناء بديل للسياسات الطبقية قائم على الهيمنة، فإن عجزها بصفة خاصة عن تفسير طبيعة الصهيونية أدى إلى فقد الاتجاه السياسى والتفتت أيضا. ولم تستطع الترسانة التحليلية الماركسية أن تنظر بصورة سليمة إلى كل من عنصرى الصهيونية، القومى - ومن ثم المعادى للامبريالية فى إطار ما بعد الحرب - والاستعمارى الاستيطانى. لقد تحالفت الحركة الصهيونية مع الامبريالية البريطانية حتى ١٩٣٩. وفى خضم الحرب العالمية الثانية، حول بن جوريون والماباى الحركة صوب الاتجاه الامريكى. وفى الوقت نفسه، أباد النازيون معظم اليهود غير الصهيونيين الذين كانت تحركهم إما مشاعرهم الدينية الأرثوذوكسية أو السياسية المنتمية للجناح اليسارى. وكان لليهود، باعتبارهم رمزا لضحايا الفاشية

ووروبية، حق معنوي قوي على القوى التقدمية فى عالم ما بعد الحرب. وأصبحت الحركة الصهيونية، فى ظل عدم وجود بدائل مقنعة وعدم استعداد البلاد الرأسمالية لتوفير ملاذ للناجين من الهتلرية، هي الوريث الوحيد لهذا الحق. وبالإضافة لهذا، فإنه على الرغم من اعتماده المبكر على الامبريالية البريطانية، فقد تشكل مجتمع وطنى يهودى فى فلسطين خلال فترة الانتداب البريطانى، وشن نضالا لطرد البريطانيين من فلسطين. ولم يكن لدى النظرية الماركسية مقولات لتفسير هذا المسار المعقد والمتناقض.

وقد خلق قرار الاتحاد السوفيتى بتأييد تقسيم فلسطين فترة اندماج بين الحركات الشيوعية والصهيونية. فقد رأى الاتحاد السوفيتى التقسيم فى المحل الأول باعتباره تكتيكياً لهزيمة الامبريالة البريطانية فى الشرق الأوسط وربما أيضا باعتباره تعاطفا مع ضحايا النازية. وانطلق كثيرون من الماركسيين - ليس فقط أعضاء المابام والأعضاء اليهود فى ماكى - من القرار التكتيكى الأصلى بتأييد إنشاء دولة يهودية ليتخيلوا أن دولة اسرائيل تجسد إمكانيات تقدمية كبيرة[٢]. وقد مثل هذا الاتجاه فى مصر، صوت المعارضة/ مشمش. وكان الأمر يتطلب من الدولة اليهودية لكى تصبح قوة تقدمية تاريخيا فى الشرق الأوسط، أن تتخلص من كل تاريخ الحركة الوطنية المتطرفة التى خلقتها. وفى حين أن مثل هذا المسار كان ممكنا من الناحية التجريدية، فقد كان فى التطبيق أمرا غير محتمل لأقصى حد. وبدلا من ذلك، شكلت الصهيونية - الواقع صهيونية بن جوريون العدوانية المتشددة - الثقافة السياسية والممارسة الاجتماعية للدولة الجديدة. وبالنسبة للشيوعيين، كانت حقيقة أن دولة اسرائيل استمرت تهتدى بنفس النظرية والممارسة اللتين وجهتا الاستعمار الاستيطانى الصهيونى لفلسطين، مصدرا مستمرا لمشكلات لا تحل، وبدأ المابام من جانبه يهجر الماركسية عندما أصبح واضحا أنه لا يمكنه أن يدين بالولاء لكل من الصهيونية والماركسية.

وكانت الحركة الشيوعية تاريخيا، تنظر للقومية العربية بشك كبير، كذلك كان يفعل المابام. كانت الوحدة القومية العربية تعتبر رؤية رومانسية مثالية روج لها البريطانيون كحيلة للحفاظ على هيمنتهم فى المنطقة. وتغيرت هذه المواقف عندما ظهر جمال عبد الناصر فى النصف الثانى من الخمسينيات كقائد معاد للامبريالية فى العالم العربى. وفيما عدا هنرى كورييل وزملائه (والذين نادرا ما حظوا بالاعتراف بالفضل لرؤيتهم المتبصرة هذه)، كان إدراك الشيوعيين العرب للإمكانات المعادية للامبريالية لعبد الناصر بطيئا، وبالنسبة للمابام، فإنه كان يستطيع الادعاء بأنه يستند فى موقفه السلبى منه بصورة غالبة، إلى السوابق الماركسية.

وفى الستينيات، كان الماركسيون المصريون وغيرهم من الماركسيين العرب واقعين تحت إغراء النظرية التي رعاها السوفييت عن الطريق غير الرأسمالى للتنمية، فى محاولتهم لتعزيز صورة الناصرية. وقد بررت هذه النظرية باقتدار السياسة الخارجية السوفيتية فى مصر والجزائر وأجزاء أخرى من العالم الثالث، وربما كانت أيضا تعبيرا عما أسماه سمير أمين القرابة الطبيعية بين النظم الاقتصادية للماركسية السوفيتية واستراتيجية التنمية القائمة على تدخل الدولة التى تبنتها

الاشتراكية العربية والتى كانت فى الواقع شكلا من رأسمالية الدولة[٣]. ولم تفسر النظرية الماركسية بصورة سليمة، المسار التاريخى للقومية العربية، ناهيك عن مسار الصهيونية. ووجد كثيرون من الماركسيين أنفسهم يقللون لأدنى حدّ من المظاهر المعادية للديمقراطية والمعادية للطبقة العاملة للنظام المصرى ويركزون على اتجاهه الدولى الموالى للسوفيت، كما لو أن هذا فى ذاته، وبذاته، سيغير طبيعة النظام. قاوم هذا الاتجاه، بعض الشيوعيين العرب، خاصة السوريين. ومع ذلك فلم يجد أى من الشيوعيين العرب أن هذا النهج تجاه النظام المصرى يمثل مشكلة، مثلما فعل الاعضاء اليهود فى ماكى.

وحتى الآن، فإن هذه التعليقات الختامية قد أدرجت فى مجال الأفكار. لكن عجز الأحزاب الماركسية عن أن تطور نظرية سليمة عن القومية وعن أن تفلت من تحديها، كان راسخ الجذور فى الضعف السياسى للقوى الاجتماعية التى استندت إليها. وقد أكدت فى الفصل الثالث أن الطبقة العاملة المصرية الصغيرة عدديا وغير المتطورة تنظيميا وسياسيا لم يكن فى مقدورها أن تتطلع لفرض هيمنتها الاجتماعية. وخلال الفترة قيد المناقشة هنا، حجب الاتجاه المعادى للامبريالية للقومية العربية مدى القمع الناصرى للطبقة العاملة وسمح للمثقفين الماركسين أن يمثلوا مصالحها بطريقة أدت فى نهاية المطاف إلى التراضى مع الناصرية. وفى اسرائيل، فإن الجانب الاستيطانى الاستعمارى للمشروع الصهيونى واعتماده على رأس المال الغربى، قد نال كثيرا من قوة الطبقة العاملة اليهودية، رغم تقدمها التنظيمى وخبرتها السياسية. ومن ثم، كانت الحركة عاجزة عن أن تلعب دورا ثوريا يصوره لها المابام وماكى على حد سواء. ومصير القوى السياسية الماركسية بعد ١٩٦٥ وتطور الاقتصاد السياسى لمصر واسرائيل، يعزز هذه المقولة.

كما تبدى افتقار الشيوعية القومية الاسرائيلية لأساس اجتماعى فى اسرائيل بدرجة أكبر فى تصفية اتجاه ميكونس - سنيه فى ١٩٧٥. فقد اندمجت هذه الزمرة فى مجموعة اشتراكية صهيونية هزيلة، انضمت بدورها قبل انتخابات الكنيست فى ١٩٧٧، إلى مجموعة شيلى (السلام من أجل اسرائيل)، وهى قائمة سلامية لم تتخذ مواقف اشتراكية صراحة. وحصلت شيلى على مقعدين فى تلك الانتخابات، لكنها انهارت بعد ذلك سريعا. واليوم لا تدعى أى منظمة فى اسرائيل أنها وريثة الميراث التاريخى لزمرة ميكونس - سنيه.

وعلى النقيض من ذلك، استمرت الحركة الشيوعية التى ضربت بجذورها فى المجتمع العربى فى اسرائيل تتوسع بعد ١٩٦٥. وفى ١٩٧٧، حصل راكاح (القائمة الشيوعية الجديدة) وحلفاؤه فى الجبهة الديمقراطية من أجل السلام والمساواة على غالبية أصوات العرب فى انتخابات الكنيست. ورغم أن الجبهة التى يسيطر عليها الشيوعيون فقدت بعد ذلك أغلبيتها، فقد ظلت أكبر قوة انتخابية فى المجتمع العربى، زودت القائمة بأكثر من ٩٠ فى المائة من التأييد الانتخابى الإجمالى فى الثمانينيات. وقد استعاد راكاح اسم ماكى واستمر يعرب عن التزامه بالأممية بأن حصص لليهود مقعدين على الأقل من مقاعد الكنيست التى فازت بها الجبهة فى انتخاباته وهو ما يزيد كثيرا على

مايبرره عدد الناخبين اليهود فى الجبهة.

وبعد إطلاق سراح المثقفين الشيوعيين المصريين من السجن، استفادوا من استراتيجية النظام لاختيار الحركة الشيوعية زميلا جديدا له. فقد قبل الكثيرون منهم فى الاتحاد الاشتراكى العربى، حزب النظام الجديد الذى أقيم فى ١٩٦٢، بيد أنه لم يُقبل العمال الشيوعيون السابقون بصفة عامة[٤]. وعادَ المثقفون لوظائفهم السابقة أو تولوا مناصب مسؤولة جديدة فى وسائل الإعلام وفى الجهاز الثقافى للنظام، ومع ذلك، فللمرة الثانية لم يُعَد استخدام العمال عادة فى أماكن عملهم القديمة. وكانت سياسة النظام الجديدة فى توفير وظائف فى القطاع العام لخريجى الكليات الذين ما كانوا يستطيعون بغير هذا أن يجدوا وظيفة، قد خفضت من المظالم الاقتصادية التى أضفت طابعا راديكاليا على المثقفين فى الثلاثينيات والاربعينيات. وفى حين أن كثيرين من المثقفين الشبان ربما لم يكونوا راضين على الجلوس إلى مكاتبهم طوال اليوم وليس لديهم سوى القليل من العمل المجدى يؤدونه، فقد كان بقاؤهم المادى قد أُمِنَ، على الأقل حتى جاءت موجَة التضخم التى صحبت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات. ولم تكن لدى الشيوعيين السابقين، خاصة المثقفين، خبرة كبيرة بعلاقات الإنتاج الحقيقية فى ظل الاشتراكية العربية، وهى حقيقة أسهمت بلاشك فى أوهامهم حول طبيعتها. كما بينت المعاملة المتباينة للمثقفين والعمال، ما هو العنصر الاجتماعى فى الحركة الشيوعية الذى كانت الحكومة تعتبره أشد تهديداً.

وفى أعقاب حرب ١٩٦٧، سعى مديرو القطاع العام، الذين كانوا المستفيدين الأكثر خطوة من الاشتراكية العربية،لحل أزمة مصر الاقتصادية بالابتعاد عن النزعة الاستهلاكية الشعبوية، وتدعيم سلطة البيروقراطيين والتكنوقراطيين باسم الكفاءة، وتقليص نطاق القطاع العام، وإلغاء تأميم بعض المشروعات، وتشجيع تبنى معايير السوق الحرة فى إدارة القطاع العام[٥]. وانضموا بعد ذلك لعناصر من الطبقة الحاكمة السابقة والاستغلالين الأفراد لإعداد الساحة لإعادة دمج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية، حتى عندما أصبح الشيوعيان السابقان، فؤاد مرسى واسماعيل صبرى عبد الله، وزيرين فى حكومة أنور السادات فى أوائل السبعينيات. ونظرا لأنْ النظام الناصرى لم يقم أبدا بتفكيك ثورى للنظام القديم، فلم يكن من الصعب على الطبقات القديمة والجديدة من أصحاب الامتيازات أن تعيد توجيه مصر صوب الغرب، وتحويل الاشتراكية العربية إلى مرحلة انتقالية بين الاقتصاد الكولونيالى والكولونيالى الجديد.

وبينما كان يحدث ذلك، لم تكن هناك أى سياسات ماركسية فى مصر يمكن الحديث عنها. وقد أعيد إنشاء الحزب للشيوعى المصرى فى ١٩٧٥، بعد أن أصبحت سياسة أنور السادات للانفتاح الاقتصادى وإعادة توجيه مصر نحو الولايات المتحدة، حقائق راسخة. ولم ينضم كثيرون من أعضاء الحزب السابقين للحزب الجديد وقصروا نشاطهم السياسى على إطار المعارضة اليسارية القانونية، الحزب الوطنى التقدمى الوحدوى (التجمع)، وهو جبهة وطنية متحدة تضم الماركسيين والناصريين وغيرهم. ولم يكن لا التجمع ولا الحزب الشيوعى منظما ناجحا للعمال مثلما كان الماركسيون فى

الأربعينيات. وأبقى التجمع على هامش الحياة السياسية عن طريق القمع الدورى، والقوانين الانتخابية التقييدية، والأسلوب السياسى الذى يجذب المثقفين الراديكاليين أساسا، فى حين ظل الحزب الشيوعى غير قانونى، مثلما كان منذ ١٩٤٦.

□ الخطاب السياسى والعمل السياسى

فسر الحزب الشيوعى الإيطالى التراث النظرى لانطونيو جرامشى باعتباره تبريرا لاستراتيجيته عن «الحل الوسط التاريخى». واستمد الاتجاه الشيوعى الأوروبى بأسره، والذى كان اتجاه الحزب الشيوعى الإيطالى تعبيرا مبكرا عنه، إلهامه من تركيز جرامشى على أهمية الثقافة الوطنية والحاجة إلى خوض «حرب القضية» فى البلدان الرأسمالية المتقدمة عبر فترة متطاولة من الزمان. وأتاح ثراء عمل جرامشى وأسلوبه المماثل لأسلوب إيسوب الذى فرضه عليه سجنه، قراءات أخرى لها ربما ألقت الضوء على الصلة بين الخطاب السياسى والظروف المادية وحدود العمل السياسى.

إن استراتيجية جرامشى لمحاربة هيمنة الطبقة الحاكمة هى خلق كتلة مضادة للهيمنة، والنضال السياسى والثقافى يحول ميزان القوة من القوى المهيمنة للقوى المضادة للهيمنة، ويمكن الكتلة المتمردة من توسيع قوتها الاجتماعية والظهور باعتبارها ممثلا جديدا لمصالح الأمة جمعاء. وبغية خلق كتلة تاريخية قادرة على القيام بهذا الدور، ينبغى ربط مشكلات الإصلاح الثقافى والأخلاقى بالإصلاح الاقتصادى، وينبغى للكتلة المضادة للهيمنة أن تشيد نظامها الخاص للتفسير وأن تقدم عرضا بديلا مقنعا لمعنى الثقافة الوطنية. وإقامة مثل هذه الكتلة المناهضة للهيمنة هو مشروع ثقافى -متغير وسياسى- تاريخى على حد سواء. وينبغى للمجموعات التابعة أن تناضل لخلق شكل جديد من الوعى ونظرية جديدة للمعرفة. ومثلما قال جرامشى فإن «إنشاء جهاز للهيمنة، بقدر ما يوفر أرضية ايديولوجية جديدة، يحدد إصلاح الوعى وأساليب المعرفة»[٦].

ومن الواضح أن جرامشى كان يعتقد أن الطبقة العاملة وحدها هى التى تستطيع أن تشكل نواة الكتلة المناهضة للهيمنة. وأن هذا على وجه الدقة كان أمرا مستحيلا فى مصر واسرائيل. فقد اتبع الماركسيون جانبا فقط من استراتيجية جرامشى: فقد تنبهوا للحاجة إلى العمل فى سياق ثقافتهم الوطنية، لكنهم لم يستطيعوا إقامة كتلة مناهضة للهيمنة حولهم. ولم يكن هذا بسبب فشل معنوى، وإنما بسبب الاقتصاد السياسى، والهيكل الاجتماعى، والاتجاه الدولى لمصر واسرائيل الذى وضع حدود قاسية على إمكانات وكفاءة هذا النوع من العمل السياسى. وتم التخلى عن مهمة إقامة خطاب مناهض للهيمنة. وليست هناك قضية سياسية توضح هذا بأوضح مما يفعل موقف الماركسين تجاه النزاع الفلسطينى/ العربى- الاسرائيلى.

وكثيرا ما اعتقدت الأحزاب الشيوعية التى كانت تعمل فى ظروف عسيرة أن مهمتها السياسية الأكثر أساسية هى البقاء للقتال يوما آخرا. ولهذا المنظور، المتجذر فى كل من النزعة المحافظة البيروقراطية وعلم اللاهوت الماركسى، منطق معين لانزاع فيه من زاوية السياسات العادية. وقد عارض جرامشى مثل هذه الاستراتيجية، محاجا بأنها نبعت من حتمية ميكانيكية «مثل الدين

أو المخدرات (فى تأثيرهما المخدر)»، ومع ذلك، فقد سلم بأنه «عندما لا تتوافر لك المبادرة فى النضال وينتهى النضال نفسه إلى أن يصبح مرادفا لسلسلة من الهزائم، تصبح الحتمية الميكانيكية قوة هائلة للمقاومة المعنوية، للتلاحم والصبر والمثابرة العنيدة»(٧). وكان تكيف الماركسيين مع خطاب الهيمنة السياسى فى مصر واسرائيل جزءا من استراتيجية شاملة تهدف لضمان بقائهم وتعظيم قدرتهم على تحقيق القليل من الإصلاح السياسى. ومن السهل إدراك السبب فى تبنى هذه الاستراتيجية، لكن ينبغى الاعتراف بتكاليفها. وإذا كانت الظروف صعبة بالنسبة للسياسات الماركسية فى الخمسينيات والستينيات، فقد أصبحت أشد صعوبة نتيجة لذلك.

ومن الممكن جدا أن رفضاً أشد حزما لخطاب الهيمنة السياسى من قبل الماركسيين فى هذين البلدين كان سيؤدى إلى المزيد من عزلتهم، ويقلل بدرجة أكبر من نفوذهم السياسى، ويؤدى إلى مزيد من القمع ضدهم. وربما كان أفراد ومجموعات منفصلة نوعا ما عن مجتمعها، مثل هنرى كورييل ومجموعة روما، هما اللذين استطاعوا التمسك برؤية معارضته بصورة راديكالية لايتوافر لها أساس اجتماعى كبير واضح يكفل تحقيقها فورا. فخلال الفترة، محل المناقشة فى الكتاب، لم تكن مثل هذه الرؤية أكثر قدرة على إعادة تشكيل هيكل المجتمع من الطريق الذى اتبعه الماركسيون المصريون والاسرائيليون بالفعل فى الخمسينيات والتسينيات. لكن هذا قد لا يكون المقياس الوحيد المهم.

إن الرفض الجذرى لخطاب الهيمنة يحقق بالإضافة لقيمته الوجودية والمعنوية، وظيفة سياسية ضرورية. فلايمكن تحقيق سياسات بديلة مالم يتم الإعراب عنها وصياغتها كنظام للتفسير قادر على البقاء. ومع ذلك، فإن هذا الإعراب والصياغة وحدهما لايضمنان النجاح، فالنجاح يعتمد فى نهاية المطاف على ما إذا كانت رؤية سياسية بديلة تتفق مع مصالح القوى الاجتماعية التى يمكن توحيدها فى كتلة مضادة للهيمنة وحشدها للقيام بعمل سياسى فعال.

□ خاتمة: نحو دولة فلسطينية وما وراء ذلك

لاتوجد حاليا سوى احتمالات واقعية قليلة لتنفيذ مشروع الأمم المتحدة للتقسيم الصادر فى ١٩٤٧، وقد كان الماركسيون هم القوة السياسية المنظمة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى التزمت بدقة بالاعتراف بحق تقرير المصير للمجتمعين اليهودى والعربى فى فلسطين، ومع ذلك فقد كانت قاعدتهم الاجتماعية أضعف من أن تمكنهم من الدفاع عن التقسيم سياسيا وعسكريا. وبعد ذلك، فإن تكيف الماركسيين مع ثقافتهم السياسية القومية منعهم من الدفاع عن أحكامهم الأصلية المتغيرة. ومن ثم، فعشية إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية فى ١٩٦٤، كان مفهوم حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير قد أصبح مفهوما غامضا ليس له وضع فى السياسات الدولية.

ومنذ أن حتلت اسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة فى ١٩٦٧، أنكرت كافة حكوماتها بدون استثناء الهوية الوطنية الفلسطينية لسكان الأرض المحتلة، وظل مفهوم أن مواطنى اسرائيل العرب هم جزء من الشعب الفلسطينى (وليسوا مجرد «عرب اسرائيليين») باعثا على قلق الغالبية الساحقة

من اليهود الاسرائيليين، بما في ذلك كثيرين من معارضي سياسة الحكومة، بحيث لايذكر إلا بصعوبة. وحظيت مثل هذه الأقوال ومايرتبط بها من تصورات، والتي كفلت لاسرائيل الاستمرار في الاحتلال سنوات كثيرة دون تحد دولي جوهري، بقبول غير عادي في الغرب باعتبارها جزءا من تشكيل متحول قوي تطور في سياق هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام واستراتيجية نيكسون - كيسنجر المترتبة على ذلك والتي تقضي بتشجيع الوكلاء الإقليميين للحفاظ على مواقع الولايات المتحدة في العالم الثالث، وجعل النزاع العربي الاسرائيلي مماثلا للصراع العالمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والخوف من القومية العربية، والانشغال بضمان إمداد مستمر من البترول رخيص السعر، والإعجاب الحسود بالانتصار العسكري السريع وبلا مجهود كما هو واضح لاسرائيل في ١٩٦٧. وبالإضافة لذلك، فقد استمرت الفكرة المسيحية عن قدوم العصر الألفي السعيد، والاحساس بالالتزام تجاه الناجين من النازية، مثلما كانا من قبل، يعصمان اسرائيل من نقد أعمالها ضد الفلسطينيين والعرب الآخرين. واكتسبت جماعات الضغط الصهيونية المحلية في الولايات المتحدة قدرة غير مألوفة، بما في ذلك القدرة على تعزيز هذا الخطاب والتعتيم على مجمل العوامل المادية التي ينطمر فيها هذا الخطاب، وذلك جزئيا نتيجة لهذه القوى وجزئيا لأن الاثنية اليهودية الامريكية المنبعثة أصبحت معادلا للموالاه: لاسرائيل بلا شروط.

وكان من أبرز العوامل التي جعلت الهجوم على مدنيين غير مسلحين جزءا بارزا من استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية المبكرة ضد اسرائيل، يأس الشعب الفلسطيني في مواجهة عالم ينكر وجوده نفسه، وقدسية النضال المسلح (وهو مكمل للهاجس المتسلط على اسرائيل فيما يتعلق بالقدرة العسكرية، وهو خطأ مفهوم من قبل شعب شعر أنه بغير هذا سيكون بلا حول ولا قوة)، والافتقار لأي أساس إقليمي مستقر يشن منه نضاله القومي. ومن مظاهر قوة الخطاب الصهيوني، أن الهجمات الفلسطينية على المدنيين (بل وحتى على الجنود المسلحين) قد وصفت عند الرأي العام الدولي ووسائل الاعلام الدولية على نطاق واسع بأنها ارهاب، وأن الهجمات الاسرائيلية الأشد تدميرا والأكثر تواترا على المدنيين الفلسطينيين (على سبيل المثال في معسكرات اللاجئين في جنوبي لبنان)، نادرا ماحظيت باهتمام الرأي العام، ناهيك عن إدانته. وعلى الرغم من الدلالة السياسية والسيكولوجية الكبيرة للاستراتيجية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد فشلت. ومع ذلك، فإن اسرائيل لم تنجح في سحق مقاومة الشعب الفلسطيني.

وبعد سنوات من المأزق السياسي، خلقت الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي بدأت في ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٧ وقرار المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٨ بالسعي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار اسرائيل، ميزانا جديدا للقوى في النزاع الفلسطيني- الصهيوني. ونتيجة لذلك، عاود الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير لكلا الشعبين الظهور باعتباره المبدأ الوحيد المقبول دوليا لحل النزاع، رغم أن رفض اسرائيل والولايات المتحدة لهذا الإجماع الدولي قد عرقل تنفيذه حتى كتابة هذه الأسطر. إن الشعب الفلسطيني لايدعي لنفسه الآن حقا يزيد عما يدعيه الشعب الاسرائيلي لنفسه: دولة ذات سيادة تعيش في سلام

مع جيرانها. وهذا التأكيد على المساواة هو نبذ بليغ لكل من الاتجاه الكولونيالى للمشروع الصهيونى والسلاح الأول للشعب الفلسطينى، وهو المقاومة. وقد قوضت المطالبة الفلسطينية بالمساواة فى المنزلة وقدرة الانتفاضة على تأكيد هذا المطلب بصورة مقنعة، استقرار الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة وزادت كثيراً من احتمال تحقيق الطموحات الوطنية الفلسطينية فى نهاية المطاف.

ماذا كان دور اليسار الماركسى فى هذه العملية؟ على الرغم من الانهيار الإقليمى لليسار الماركسى كقوة سياسية منظمة، فقد اكتسب الحل الذى اقترحه للنزاع الفلسطينى الصهيونى مصداقية أوسع مما كان له منذ مطلع الخمسينيات. والواقع أن الأحزاب الشيوعية ومؤيديها يؤكدون أن التطورات الأخيرة تثبت تاريخيا صحة موقفهم من النزاع منذ ١٩٤٧. بيد أن القوة المنظمة للتشكيلات السياسية الماركسية لم تكن قوة رئيسية فى عودة ظهور الحل القائم على إنشاء دولتين، رغم أن التأييد السوفيتى لهذا البرنامج كان مهما فى إقناع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتبنيه. لكن أهم سبب مفرد للبروز الجديد للحل الوسط القائم على إنشاء دولتين هو استمرار مقاومة الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وقبوله لهذا البرنامج. فقد أصبحت الانتفاضة جزءا لا يتجزأ من تفاصيل الحياة اليومية والتنظيم الاجتماعى لكثيرين من الفلسطينيين بحيث بات من الصعب تخيل كيف يمكن لأى دولة أن تمحو الوعى الذى تجسده.

وإن لم يمكن القول بأن البروز الجديد للحل القائم على إنشاء دولتين هو انتصار سياسى للقوى الماركسية المنظمة، فإنه يظل مشروعا الادعاء بأنه نصر معنوى للمبادئ الاممية التى اعتنقتها تاريخياً. ولاريب أنه ليس نصرا معنويا لايثير إشكالية. فالخط الأساسى لحجج كل من أنصار الحل القائم على إنشاء دولتين من الفلسطينيين والاسرائيليين، هو خط براجماتى وقومى: فذلك وحده هو الذى يمكنه أن يكفل البقاء القومى للشعب اليهودى الاسرائيلى أو للشعب الفلسطينى. ومثل هذه الاستراتيجية المتحولة ربما تكون ضرورية إذا ما توافرت لهذا البرنامج أى فرصة للتطبيق. لكن الخطاب السياسى القومى لا يستطيع أن يحل المشكلات الأعمق للنزاع: هل ستعترف اسرائيل بالظلم التاريخى الذى اقترفته ضد الشعب الفلسطينى؟ هل تستطيع اسرائيل أن تبقى كثقافة أوروبية مزروعة فى الشرق الأوسط؟ هل يمكن لدولة أن تكون يهودية وديمقراطية على حد سواء؟ هل يمكن إعادة تشكيل الشعب الفلسطينى إقليميا، وماذا ستكون عليه العلاقات بين المقيمين فى دولة فلسطين والمقيمين فى الشتات؟ هل يمكن للقومية العربية أن تجد طريقا للتوافق مع الأقليات غير العربية وغير المسلمة فى الشرق الأوسط وحاجتها للتعبير السياسى والثقافى؟ هل يمكن إقامة علاقات اقتصادية بين دولة فلسطين ودولة اسرائيل بدون إدامة الخضوع الهيكلى للاقتصاد العربى للاقتصاد اليهودى؟ هل يمكن تحقيق تحرير المرأة، والذى أخضعته قبل كل الأحزاب السياسية من قبل للنضال السياسى القومى من أجل النزاع؟ وفى الوضع الراهن، فإن هذه القضايا ليست على قمة جدول الأعمال السياسى. ولن يبدأ سريعا البدء فى صياغتها أو التفكير فى كيفية بناء كتلة تاريخية من القوى الاجتماعية التى ستسعى لتحقيقها.

□□□

الحواشي

الفصل الأول – مقدمة

(١) Eric Hobsbqwm, "Problems of Communist History", New Left Review, no.54 (Mar.-Apr. 1967), P.85.

(٢) Henri Curiel, "Pour une lutte conséquent pour l'unité des communistes égyptiens," Mar. 1953 (Curiel papers).

(٣) انظر على سبيل المثال A.B. Magil, israel in Crisis (New york, 1950)

ويشير هذا الكتاب الذى نشره الحزب الشيوعى الامريكى إلى أن التفاؤل المفرط بشأن الإمكانات الثورية للعمال اليهود كان شائعا بين غير الصهيونيين (على الرغم من أن Magil كان يهوديا، وأن «الانحرافات» الصهيونية كانت متفشية فى منطقة نيويورك اليهودية فى الحزب). والواقع، أنه حتى بعض العناصر من الحركة الشيوعية المصرية تبنوا هذا المنظور (انظر أدناه، الفصل الرابع).

(٤) يمكن رؤية هذا المنهج فى:

Walter Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East (London, 1961); G.Z. Yisra'eli (Laqueur's pseudonym), M.P.S. - P.K.P.- MAKi: Korot hamiflagab hakomunistit beyisra'el (Tel Aviv, 1951); Yehudah Lahav, The Soviet Attitude Towards the split in the Israeli Communist Party, 1964-1967, Hebrew University of Jerusalem Soviet and East European Research Center, Research paper no.39 (Jerusalem, June 1980); Leonard Binder, "The Failure of the Egyptian Left, "Asian and African Studies 14 (1980): 20-34; Shimon Shamir, "The Marxists in Egypt: The Licensed Infiltration, Doctrine in practice", in The U.S.S.R and the Middle East, ed. Michael Confino and Shimon Shamir (Jerusalem, 1973), PP. 293-319.

والأعمال التى تضمنت بذور التركيز على السياق السياسى القومى لحركات الشيوعية فى الشرق الأوسط هى:

Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton, 1978); and Ervand Abrahimian. Iran Berween Two Revolutions (Princeton, 1980).

وبالنسبة لمصر وفلسطين، فإن الأعمال التالية تعطى أولوية تحليلية للإطار القومى للعمل السياسى للشيوعيين:

Marie-Doninique Gresh, "Le P.C.F. et l'Égypte: 1950 - 1956" (Mémoire de maîrrise, Université de Paris I,1976 - 77); Selma Botman, The Rise of Egyptiqn Communism, 1939 - 1970 (Syracuse, N.Y., 1988); and Musa Budeiri, The Palestine Communist Party 1919 - 1948: Arab and Jew in the Struggle for Internationalism (London, 1976).

(٥) هذا هو النقد القومى العربى للأحزاب الشيوعية العربية مثلما جسده عبد الحكيم دروزه، الشيوعية المحلية ومعركة القومية العربية (بيروت، ١٩٦٣). وفى فلسطين/ اسرائيل دارت إحدى المجادلات المتكررة حول ما إذا كان الشيوعيون اليهود أو العرب أمميين «حقيقيين»، واى المجموعتين ذات انحرافات قومية. وكان هنالك ممن يرون ان اليهود أمميون والعرب قوميون:

Alain Greilsammer, Les Communistes israéliens (Paris, 1978); Berl Balri, Bama'avak al hakiyum hayebudi: Ledmuto shel Moshe sneh (Jerusalem, 1981); and Sondra Miller Rubenstein, The Communist Movement in Palestine and Israel, 1919- 1984 (Boulder, Colo., 1984).

وصورت دنيا نحاس، الحزب الشيوعى الاسرائيلى (لندن ١٩٧٦) وسميح سماره، العمل الشيوعى فى فلسطين: الطبقة والشعب فى مواجهة الكولونيالية (عكا، ١٩٨٠)، الشيوعية باعتبارها جزءا من الحركة القومية العربية وأكدا الدوافع الصهيونية للشيوعيين اليهود. ويقدم البديرى، الحزب الشيوعى الفلسطينى، تركيزا أكثر دقة وإحكاما عن دينامية الصراع من أجل اتجاه أممى فى ظروف جدّ صعبة. والقضية المماثلة فى تاريخ الشيوعية المصرية هى ما إذا كان الشيوعيون اليهود قد قوضوا الطابع القومى للحركة بحكم «انحرافهم» الصهيونى. وبصفة عامة، فإن رفعت السعيد،

وهو مؤرخ غزير الإنتاج تتضمن أعماله، اليسار المصري والقضية الفلسطينية (بيروت، ١٩٧٤)، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية، ١٩٤٠ – ٥٠ (القاهرة، ١٩٧٧)، منظمات اليسار المصرى، ١٩٥٠–١٩٥٧ (القاهرة، ١٩٨٣)، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية: الوحدة، الانقسام، الحل، ١٩٥٧ – ١٩٦٥ (القاهرة، ١٩٨٦) يدافع بشكل عام عن الشيوعيين اليهود ويتناول القضية بجرأة، مثلما يتوقع من كاتب يوجد لأعماله طابع التاريخ الرسمى لحدتو. وتتبنى سيره Perrrault المثيرة للإعجاب عن هنرى كورييل، Unhene à Part (باريس، ١٩٨٤) نفس النهج. وكتاب عبدالقادر ياسين، القضية الفلسطينية فى فكر اليسار المصرى (بيروت، ١٩٨١) أقل ثناءاً على كورييل لكنه يوضح أن الشيوعيين اليهود لم يكونوا صهيونيين. أما سعد زهران، فى أصول السياسة المصرية (القاهرة، ١٩٨٥)، ص ص ١٣٥– ١٤٤، فإنه أكثر انتقادا لدور اليهود في الحركة بصورة مثيرة للجدل، فى حين يقدم محمد سيد أحمد، فى مستقبل النضال الحزبى فى مصر (القاهرة، ١٩٨٤) ص ص ١١٢– ١١٥، ومقاله الذى كتبه ردا على نشر أوراق كورييل باللغة العربية، «اليهود فى الحركة الشيوعية المصرية والصراع العربى الاسرائيلى»، الهلال ٦٦، عدد ٦ (يونيه ١٩٨٨): ٢١– ٢٧، النهج الأكثر تقدما اتساقا مع مقتضيات المعالجة التاريخية، إزاء هذه القضية.

(٦) Perry Anderson, "Agendas for Radical History," Radical History Review, no. 36 (Sept. 1986), P.36.

(٧) للاطلاع على تحليل ثاقب لسوسيولوجيا المعركة لدى التصحيحية التاريخية اليهودية انظر:
Zachary Lockman, "Original Sin," in Intifada: The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation, ed. Zachary Lockman and Joel Beinin (Boston, 1989).

(٩) See Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947- 1949 (Cambridge, 1988);

وكذلك المقالات التالية بقلم Morris :
The Crystallization of Israeli Policy Against a Return of the Arab Refugees: April-December, 1948. "Studies in Zionism 6, no. 1 (1985); "The Causes and Character of the Arab Exodus from Palestine: The Israel Defence Forces Intelligence Branch Analysis of June 1948," Middle Eastern Studies 22, no.1 (1986); "Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle in 1948," Middle East Journal 40, no.1 (1986); "Yosef Weitz and the Transfer Committees, 1948-49," Middle Eastern Studies 22, no.4 (1986); and "The Harvest of 1948 and the Creation of the Palestinian Refugee Problem," Middle East Journal 40, no.4 (1986). See also Avi Shlaim, "Husni Za'im and the plan to Resettle the Palestinian Refugees in Syria, "Journal of Palestine Studies 15, no.4 (Summer 1986): 68-80; and idem, Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the partition of palestine (New York, 1988).

ويحتوى كتاب Tom Segev, 1948: The First Israelis (New York, 1986) ايضا على فصل عن العلاقات العربية الاسرائيلية التى تؤيد بعض حجج فلابان.

(١٠) صبرى جريس، العرب فى اسرائيل (بيروت، ١٩٦٨).

(١١) Jacob M. Landau, The Arabs in Israel: A Political Study (London, 1969).

(١٢) ELia Zureik, The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism (London, 1976); Ian Lustick, Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority (Austin, Tes., 1980); Charles S. Kamen, Afrer the Catastrophe: The Arabs in Israel, 1948-51," Middle Eastern Studies 23, no.4 (1987), and 24, no.1 (1988) (an expanded translation of "Aharei ha'ason: Ha'aravim bemedianat yisra'el, 1948- 1950," Mahbarot lemehkar ulebikoret, no.10 (Dec. 1948). For a personal account corroborationg these scholarly studies, see Fouzi El-Asmar, To Be an Arab in Israel (London, 1975).

(١٣) للاطلاع على التفاصيل انظر:

وترجمة ليفيا روكاح Moshe Sharell, Yoman ishi, 8 vols (Tel Avw, 1975)' israel's Sacred,
وتأويلاتها لمقاطع مختارة،
Israel's Sacred Terrorism (Belmont, Mass., 1988); Avi Shlaim, "Conflicting Approaches to Israel's Relations with the Arabs: Ben-Gurion and Sharett, 1953- 1956," Middle East Journal 37, no.2 (Spring 1983): 180- 201; Ehud Ya'ari, "Mitzrayim vehafeda'in, 1953- 1956," Arab and Afro- Asian Monographs, no. 13 (Giv'at Haviva, 1975); Gabi Sharett, Ben-Gurion Umilhemet habrerah be- 1956," Medinah, mimshal veyahasim beinle'umiyim, no. 26 (1987): 1-27; Elmore Jackson, Middle East Mission: The Story of a Major Bid for peace in the Time of Nasser and Ben-Gurion (New York, 1983); Michael Scott Bornstein, "From Revolution to Crisis: Egypt-Israel Relations, 1952- 1956" (Ph.D. diss., Princeton University, 1986); Jean Mandelsta, "La Palestine dans la politique de Gamal Abdel Nasser, 1952- 1955" (Ph.D. diss., Université de Paris, 1970); Saadiq Touval, The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict, 1948- 1979 (Princeton, 1982).

(١٤) تم تحليلها وإن لم يخل ذلك من الإشكاليات في: Mandelstam, "La palestine dans la politique de Gamal Abdel Nasser." Some are also discussed in Aharon Cohen, Israel and the Arab World (New York, 1970).

(١٥) حول الدور السياسي في اسرائيل انظر:
Yoram Peri, Between Battles and Ballols: Israeli Military in Politics (Cambridge, 1983).

(١٦) حسب خطاب بن جوريون في الكنيست في ٢ كانون ثاني ١٩٥٦، والتي اقتبس في Mytalks with Arab Leaders (Jerusalem, 1979)، ص ٢٧٢، كان عدد الاسرائيليين الذين قتلهم وجرحهم المخربون ١٣٧ في ١٩٥١ (١١١ على أيدي القوات التي تتخذ الأردن قاعدة لها)، ١٤٧ في ١٩٥٢ (١١٤ على أيدي القوات التي تتخذ الأردن قاعدة لها)، ١٦٢ في ١٩٥٣ (١٢٤ على أيدي القوات التي تتخذ الأردن قاعدة لها، و٢٦ على أيدي تلك التي تتخذ مصر قاعدة لها، ١٨٠ في ١٩٥٤ (١١٧ على أيدي القوات التي تتخذ الأردن قاعدة لها و٥٠ على ايدي تلك التي تتخذ مصر قاعدة لها)، ٢٥٨ في ١٩٥٥ (٢٧ على ايدي القوات التي تتخذ الأردن قاعدة لها، ١٩٢ على أيدي تلك التي تتخذ مصر قاعدة)، ويبدو أن هذه الأرقام تتضمن كل من الخسائر بين المدنين والعسكريين. ومن الواضح أنه حتى القيام بالغارة الاسرائيلية على غزة في شباط ١٩٥٥، كانت معظم أعمال التخريب تأتي من الأردن، في حين وجهت اسرائيل انتقامها للأردن ومصر على حد سواء. أي أن ادعاء اسرائيل أنها هاجمت مصر في ١٩٥٦ لمنع اعمال الإرهاب والتخريب، لايؤيده بيان بن جوريون عن مصادر وتوقيت مثل هذه الأعمال.

(١٧) هارتس، ٢٨ آب ١٩٥٣، ورد في:
A. Yisra'eli (Moshe Machover and Akiva Orr), Shalom, Shalom - ve'eim shalom: Yisra'el avav, 1948 61 Derusalem, 1961), P.161.

(١٨) E.H. Hutcgusin, Violent Truce: A Military Obsever Looks at the Arab- Israeli Conflict, 1951-1955 (New York, 1956), PP.43-45.

وقد أنكر بن جوريون مسؤولية قوات الدفاع الاسرائيلية في خطاب له بالإذاعة في ١٩ تشرين أول ١٩٥٣، ورد في:
A. Yisra'eli, Shalom, shalom, P. 163, Kennett Love, Suez: The Twice Fought War (New York, 1969). P.57.

وللاطلاع على مسؤولية قوات الدفاع الاسرائيلية، انظر التاريخ شبه الرسمي للفرق شبه العسكرية Sefer Hatzanha-nim (تل ابيب، ١٩٦٩)، ص٧٧.

(١٩) قدم هذا التفسير لآثار ة غارة غزة: Love, Stare; and Donald Neff, Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East (New York, 1981).

(٢٠) للاطلاع على ملخص محكم لهذه الأحداث انظر:

Rokoch, Israel's Sacred Terrorism, PP. 37-40.

Dechine of (Chicogo, 1976) وقد أكد أبرى العاد وهو عميل اسرائيلي في هذه العملية في سيرته الذاتية، Honor، ان مدير الموساد، ايسار هرئيل الموالي لبن جوريون، قد كشف هذه العملية عمداً بغية إنهاء المحادثات المصرية الاسرائيلية غير المباشرة بشأن الحل السلمي للنزاع، التي كانت تجرى آنذاك. وسواء قصد ذلك أم لا، فإن التخريب الاسرائيلي وافتضاحه قللا احتمالات الوصول لتسوية مصرية اسرائيلية.

(٢١) Love, Suez, Neff, Warliordatsaez

(٢٢) A. Yisra'eli, Shalom, Shalom.

(٢٣) رسالة إلى عاموس ٥٥ تشرين أول ١٩٣٧، في .Ben Gurion, Letters to Paula (London, 1971) P.157.

وحول هذه النقطة انظر أيضا:

Baruch Kimmerling, Zionism and Territory: The Socio-territorial Dimensions of Zionist Politics (Berkeley and Los Angeles, 1983).

(٢٤) انظر على سبيل المثال:

Zachary Lockman, "The Left in Israel: Zionism vs. Socialism," MERIP Reports, no.49 (July 1976): 3-18; Peretz Merhav, The Israeli Left: History, Problems, Documents (San Diego, Calif., 1980); (Israeli Socialist Organization), "The Left in Israel," in The Other Israel: The Radical Case Against Zionism, ed. Arie Bober (New York, 1972.

(٢٥) في لقاء مع التليفزيون الاسرائيلي في صيف ١٩٨٧، قال حزر أن أن هذه الملاحظة كانت هي الشئ الوحيد الذى يأسف بشأنه فيما يتعلق بماضيه السياسي.

(٢٦) انظر على سبيل المثال تشخيصه لإضراب البحارة الوارد في الفصل الثالث، و

S. (aba) sh. (el) Yariv (David Ben-Gurion), Al hakomunizm vehatzionut shel hashomer hatza'ir (Tel Aviv, 1953).

(٢٧) Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and the spread of Nationalism (London, 1983).

(٢٨) Gareth Stedman Jones, Languages of Class: Studies in English Working Class History, 1932-1982 (Cambridge, 1983).

(٢٩) Antonio Gramsci, "The Modern Princ", in Selections from the Prison Notebooks, ed. and trans. Quentin Hoare and Geoffery Nowell Smith (New York, 1971). P. 151.

(٣٠) Tony Judt, Marxism and the French Left (Oxford, 1986), P.18.

(٣١) Hayden White, "The Value of Narrativity in the Representation of Reality," in On Narrative, ed. W.J.T. Mitchell (Chicago, 1981), PP. 1-23.

الفصل الثاني: إنشاء اسرائيل

(١) Mordechai Bentov, The Case for a Bi-national Palestine: Memorandum Prepared by the Hashomer Hatzair Worker's Party of Palestime (Tel Aviv, Mar. 1946).

(٢) للاطلاع على مناقشة مثال،

The "crisis of the fifth aliyah" in 1929-31, see Elkanah Margalit, Hashomer hatza'ir: Me'edat ne'urim lemarksizm mahapkhani, 1913-1936 (Tel Aviv, 1985),PP.189-96.

(٣) Mazkirut miflegetpo'alim hashomer hatza'ir, "Din veheshbom miyeshivat merkaz hamiflagah (27.11.47). "Yedi'ot, no.5 (Dec. 28,1974), P.3, Hashomer Hatza'ir

archive (hereafter cited as HH) 90.10 (3).

(٤) المرجع المذكوره ص١١ .

(٥) Al hamishmar (hereafter cited as AM), Jan. 25, 1948.

(٦) Yedi'ot, no.5,P.12, HH 90.10 (3).

(٧) المرجع المذكور، ص ص ١٥ - ١٦ .

(٨) "Matza'ha'ihud," HH 90.31 (1).

(٩) "Hishtarfutanu bamemshalah hazmanit (midiyunei hamerkaz ba-7 bemartz 1948)," Igeret lepe'ilim, no.1 (Mar. 16. 1948), HH 90.31 (2gimel).

(١٠) Morris, "Crystallization of.Israeli Policy," P. 86.

(١١) Morris, "Yosef Weitz."

(١٢) وقد حاج موريس بأن التقرير بخس (Morris, Causes and character) عمليات الطرد غير المباشر، والذى قدره بـ ٥ في المائة على الأقل. انظر ايضا مؤلفه "Operation Dans".

(١٣) Aharom Cohen, "Mediniutenu ha'aravit betokh hamilhamah: Ptihah leberur beva'adah hapolitit, "HH 90.10.10 (4); "Mediniutenu Klapei ha'aravim: Hahlatot hava'adah hapolitit me 15.6.48," Miyoman hamazkirut, no.4 (June 23, 1948), HH 90.31 (2 gimel).

(١٤) Morris, "Crystallization of Israeli Policy," PP. 93, 104-6.

(١٥) استجواب تسفى لوريا لبن جوريون وشيتريت، ١٣ تموز ١٩٤٨، رسالة ى.. بيتزيل إلى م. بنتوف، أ. تزيزلنج وم.أيريم، ٢ آب ١٩٤٨، رسالة تسفى لوريا لبن جوريون، ٣ آب ١٩٤٨، (١) HH 90. 32 alef.

(١٦) لاحظ موريس في Couses and Characterr، ص ١٨، ح١، أن تأشيرة بخط كوهين كانت على النسخة من تقرير قوات الدفاع التى رآها فى الأوراق الخاصة لكوهين فى أرشيف مشومير هتسعير: «أرسلت فى ٤٨/٧/٨ واستلمت فى ٤٨/٧/١١». وعندما طلبت رؤية هذه الوثيقة قيل لى إن ادارة الأمن الاسرائيلى حظرت على الأرشيف كشف هذه الوثيقة وإن السماح لموريس بالاطلاع عليها كان خطأ، وإن الاصل لايزال سريا وممنوع الاطلاع عليه. ومن الواضح أن الوثيقة استبعدت من أوراق كوهين بعد نشر المقال.

(١٧) Flapan, Birth of Israel, P. 114.

(١٨) Aharon Cohen, "Nokhah hapinui ha'aravi," Le'ahdut ha'avodah 1,no1 (June 1948):45.

(١٩) Aharon Cohen, "Hava navhir dvarim le'atzmenu: Sihah 'im haverim bemadim," Basha'ar, nos. 10 and 11 (Aug. 5 and 19,1948).

(٢٠) Ya'akov Hazan, speech in Tel Aviv, July 25-26,1948, quoted in Yossi Amitay, "Mapam 1948- 1954: Emdot besugiyat araviyei eretz yisra'el" (M.A. thesis, Tel Aviv University, 1986), PP. 30-31. According to Morris, " Operation.

وحسب كتاب موريس، «عملية دانى»، ص ص ٨٨-٨٩، كانت التقارير الرسمية الاسرائيلية عن «تمرد» اللدو الرملة التى اعتمد عليها حزان بلاتك فى هذه التفرقة، مبالغا فيها لتبرير الطرد.

(٢١) Morris, "Yosef Weitz," P.539.

(٢٢) Morris, "Harvest of 1948," P.675.

(٢٣) Amitay, "Mapam 1948 - 1959," P.41.

(٢٤) ورد فى المرجع المذكور ص ٢٧. وقد لاحظ اميتاى وبحق أن تابنكين كان أشد قلقا بشأن الأثر الأخلاقى على اليهود من قلقه على الظلم الذى حاق بالعرب.

(٢٥) على سبيل المثال، جاليلى، آلون، سنيه، ريفتى، ورد فى اميتاى، «المابام ١٩٤٨ - ١٩٥٤»، ص ص ١٩ ، ٤٤ - ٤٥، وكوهن،AM، ١٢ كانون ثانى ١٩٥٠.

(٢٦) قرار مركز المابام، ٧ تشرين أول ١٩٤٨، فى Miyoman hamazkirut, no.7 (Oct. 1948), HH 90.31 (2 gimel).

(٢٧) HH 95.10.10 (6), quoted in Amitay, "Mapam 1948- 1954," P.72.

(٢٨) محاضر. Minutes of the 27th Mo'etza of Kibbutz Artzi, Dec. 10-12,1948, HH 5.20.5(4)

صورة نشرت فى. Yedi'ot hakibutz ha'artzi, Jan. and Fev.-Mar 1949.

(٢٩) المرجع المذكور.

(٣٠) للاطلاع على تفاصيل انظر/ For details, see Budeiri, The Palestime Communist Party, PP. 162-65.

(٣١) "Hahlatot have'idah ha-IX shel hamiflagah hakomunistit hafalestina'it, "Kol ha'am (hereafter cited as KA), Sept. 23,1945.

(٣٢) Me'ir Vilner, "Haderekh leshihrur (mediniut hamiflagah hakomunistit hafalestin-it)," Oct. 1946, PP. 5, 42-43, Kibbutz Me'uhad archive (hereafter cited as KM) 35 Ve'idot 1.2.

(٣٣) Mishmar, Oct. 20, 1947.

(٣٤) للاطلاع على تفاصيل حول «الشيوعيين اليهود (العبريون)، انظر الملف المصرح بالاطلاع عليه "Komanestion ivrim" فى المكتبة الوطنية اليهودية (القدس)، مجموعة مخطوطات، مجلد ١٢٧٢، والذى يتضمن أوراق يهوديت بوير. وتستند أرقام العضوية إلى "Communist Activity in Palestine, January 1-July 31, 1947," U.S. National Archives (USNA) RG 84, Cairo Embassy General Records, 1947, 169/800-C.

(٣٥) للاطلاع على تفاصيل نشاط فرح وتأثيره على أعضاء الحزب، من الشباب المثقفين العرب فى حيفا، انظر السيرة الذاتية لطوبى فى KM35، أوراق توفيق طوبى.

(٣٦) Budeiri, The Palestine Communist Party, P.160.

(٣٧) المرجع المذكور، ص١٦٤، Yehoshua Porath, "The National Liberation League, 1943-1948," Asian and African Studies 4 (1968): 4.

والنصوص المتباينة بصورة طفيفة ترجع لاختلاف الترجمة العبرية.

(٣٨) Budeiri, The Palestine Communist Party, PP. 212-13.

(٣٩) E.Tuma. "Report on Palestine," Shmu'el Mikunis and MAKI Papers, Arkhion Ha'avodah Vehehalutz (hereafter cited as AA) IV 104.91. The quote is from Ronald Storrs, Orientations (London, 1937), P.405.

(٤٠) والاقتباس من: "Report on Palestine by S.Mikunis," PP. 5,6-7, AA IV 104.34.

(٤١) "First Meeting of All Delegations to the Empire Communist Parties Conference on Palestine problems," P.2, AA IV 104.34.

(٤٢) "Intervention at the Meeting on Palestine and Unity of the party, 13 March 1947," AA IV 104.34.

(٤٣) The Communist Party of palestine, We Fight for Freedom: Evidence Given to the UNSCOP, Jerusalem, July 13 and 15, 1947, PP. 23,43, KM 35 P.K.P. 1941-1948.

(٤٤) KA, Oct. 12, 1947.

(٤٥) المرجع المذكور، ١٤ أكتوبر ١٩٤٧.

(٤٦) S.Mikunis, "For Genuine Independence," speech to the Central Committee meeting of Oct. 16, 1947, KA, Oct. 17, 1947; translated in Palestine (PCP) News, no. 10 (1947).

(٤٧) "Hoda'at have'ad hamerkazi shel hamiflagah hakomunistit," Nov. 30, 1947, AA IV 425.34.

(٤٨) "Hamandat habriti met!" May 15,1948, AA IV 425.35.

KA, July 22,1948. (٤٩)

"Mikhtav el hakader," Nov. 15, 1947, AA IV 104.95. (٥٠)

Arnold Krammer, The Forgotten Friendship: Israel and the Soviet Bloc, 1947-53 (٥١) (Urbana, I11., 1974), PP. 77-78.

وقد اكد المؤرخ العسكرى منير باعيل فى محاضرته فى الاحتفال التذكارى بالذكرى الخامسة لوفاة ميكونس (معهد لافون، تل ابيب، ٢٥ كانون ثانى ١٩٨٧) تقرير كريمر عن دورميكونس فى ضمان المعونة العسكرية التشيكية وأكد أنه بدون هذه المعونة، ربما كان الإسرائيلون قد خسروا الحرب.

(٥٢) الاتحاد، ١٩ تشرين أول ١٩٤٧.

(٥٣) يستند هذا التقرير إلى تاريخ عصبة التحرر الوطنى الذى أعدته المنظمة فى الضفة الغربية قبل أن تصبح الحزب الشيوعى الأردنى: «قرارات اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطنى فى فلسطين»، أيار ١٩٥١. أعيد نشره فى سماره، «العمل الشيوعى»، ص ص ٣٤٧-٣٦٣. وتحتوى مجموعة مخطوطات المكتبة الوطنية اليهودية، المجلد ١٧٧٢، صندوق ٢٤، ملف ٢، على صورة موجزة بالإنجليزية للوثيقة التى أعدت لماكى. ولم يكن لاكير، فى الشيوعية والقومية، وجريلسامر، الشيوعيون الاسرائيليون، فى حماسهما لبيان أن الشيوعيين العرب لم يكونوا أمميين، عادلين أزاء جدية الجدل داخل العصبة. وينبغى مقارنة تقريرهما بمؤلف البديرى، الحزب الشيوعى الفلسطينى، ص ص ٢٣٣-٢٣٤. ورواية طوبى للصراع الداخلى، التى وردت فى مؤلف سماره، العمل الشيوعى، ص ٢٩٢، جرى تصحيحها وتنسيقها، ربما لحماية سمعة اميل توما، الذى انضم لماكى فى ١٩٥١ فحسب.

Potath, 'The National liberation League," P.16. (٥٤)

(٥٥) المرجع المذكور.

"Qararat al-lajina al-markaziyya." (٥٦)

kamen, "After the Catastrophe iI," P.72. (٥٧)

'Mikhtav el hakader al hitpathut haligah leshihrur le'umi," KM 35 Shonot, Haliga (٥٨) leshihrur le'umi, 1943-48.

Ka, jan. 23, 1948, quotiong (slightly inaccurately) Al-jamahir, Jan. 18, 1948. (٥٩)

Am, July 11,1948; KA, July 11,12,1948; Amitary, "Mapam 1948- 1954," P.28. (٦٠)

"Qararat al-lajna al-markaziyya." (٦١)

"La situation à Haifa deux semaines aprés la conquête de la région arabe de la ville (٦٢) par la 'Haganan': Memorandum présenté à la Direction Populaire et au Quartier Général de la hagana par le Comité Central du parti Communiste israélite," KM 35 p.K.P. 1941- 1948. Kamon, "After the Catastrophe II," confirms that the charges in this memorandum weresubstantially correct.

Z. Bernard (Dov Bar Nir) to Behor Shitrit, July 21,1948, HH 90.32. (٦٣)

KA, Aug.20,1948. (٦٤)

(٦٥) المرجع المذكور، ١٩ آب ١٩٤٨.

"Bayan ila al-shu'ub al-'arabiyya," Awa'il tishrin al-awwal, KM 35 Yehudi- (٦٦) 'aravi.

Quoted by Shmu'el Mikunis, "Haderekh lenitzahon," kA, Oct. 24,1948. (٦٧)

(٦٨) المرجع المذكور.

(٦٩) يوسف درويش، رسالة إلى جمال عبد الناصر، ٣ كانون أول ١٩٥٦ (أوراق يوسف درويش)، يوسف درويش. لقاء، ١٢ آيار ١٩٨٦. وكان الكتاب هو Oho Heller, La Findu Judaisme (Paris, 1933) وترجم من أصل الماني.

(٧٠) على سبيل المثال، أحمد صادق سعد (غير موقع) «كفاح فلسطين الوطنى الديمقراطى»، الفجر الجديد، ١٦ حزيران ١٩٤٥، «يقاومون الهجرة إلى فلسطين»، المرجع المذكور، ٦ كانون أول ١٩٤٥ (اعيد طبعة من الاتحاد). انظر أيضا الضمير، ١٧ و٢٤ تشرين أول ١٩٤٥، وحول المظاهرات المعادية الصهيونية فى ٢ تشرين ثانى ١٩٤٥، انظر مقالات ورسائل فى عدة أعداد لاحقة من الفجر الجديد.

(٧١) لقاء مع أحمد صادق سعد، ٢٩ نيسان ١٩٨٦، وأحمد صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار (القاهرة، ١٩٤٦).

ص ص ١١٣،٢-١١٤.

(٧٢) ياسين، القضية الفلسطينية، ٢٩ نيسان ١٩٨٦، ولقاء مع البيرت اربيه في، السعيد، اليسار المصرى والقضية، ص ص ٢٩٤-٢٩٩، صوت الأمة، ٢٦ نيسان ١٩٤٧، الجماهير، ٢٣ حزيران ١٩٤٧.

(٧٣) شهدى عطية الشافعى وعبد المعبود الجبيلى، أهدافنا الوطنية (القاهرة، ١٩٤٥). وقدمت لطيفة الزيات بالمثل عرضا مناوئا للصهيونية بصورة معتدلة فى محاضرتها فى المنبر الثقافى لايسكرا، دار الابحاث العلمية، فى مطلع ١٩٤٦: «ماهى الصهيونية»، فى السعيد، اليسار المصرى والقضية، ص ص ٩٥-٩٨.

(٧٤) "Le Problime Palestinien", Oct. 22,1945-74

(أوراق كورييل) ترجمت رفعت السعيد، اليسار المصرى والقضية. ص ص . ١٣٠ - ١٧٤). وعلى الرغم أن المؤلف غير واضح، فمن المؤكد تقريبا أنه كورييل، نظرا لأن النص الفرنسى موجود بين أوراقه.

(٧٥) "La lutte du Mouvement Égyptien Nationale (MELN) Puis du Mouvement Démocratique de Libération Nationale (MDLN) depuis leur fondation jusqu'à la déclaration de la loi martiale (Mai 1948)" (rapport adressé par Henri Curiel à ses camarades du MDLN en Septembre - Octobre, 1951?), unpaginated appendix to Henri Curiel, Pages autobiographiques (typescript, 1977).

(٧٦) لقاء مع رفعت السعيد، ٢٢ آيار ١٩٨٦.

(٧٧) "Les principales étapes de la lutte intérieure qui s'est déroulée autour du MDLN durant l'année: Mai 1947- Juin 1948, dite année de l'unité" (rapport adressé par Henri Cureiel à sses camarades du MDLN à ka fin de 1955), appendix to Pages autobiographiques, P.11.

(٧٨) قدم رؤوف عباس وعزب رياض خدمة كبيرة بنشر الترجمة العربية لمختارات كبيرة من أوراق كورييل، بما فيها سيرته الذاتية وجزء من رسائله وتقاريره إلى مصر، فى أوراق هنرى كورييل والحركة الشيوعية المصرية (القاهرة، ١٩٦٨)، مما جعل هذه الأوراق متاحة للرأى العام فى مصر لأول مرة. وتلخص المقدمة التى كتبها عباس ورياض الاتهامات التى وجهها إلى كورييل، رفاقة السابقون، وخصومه، ومنافسوه. وللاسف، فانها تحتوى أيضا على مبالغات وأخطاء كثيرة حول الحقائق والتفسيرات، بما يعكس المشاعر المعادية للصهيونية بلا تمييز (والتى قد لاتراعى التميز بين العداء للصهيونية والعداء للسامية) السائدة حاليا بين المثقفين القوميين المصريين - وهو رد فعل مفهوم، وان كان ضارا، لاتفاقية كامب ديفيد وفشلها فى تأمين الحقوق القومية للفلسطينيين. وليس هناك أدلة تؤيد ما يلمح إليه عباس ورياض بطريقة أكثر اثارة من إن تفتت حدتو فى ١٩٤٨، خطط له الشيوعيون اليهود (ص٢٣) وأن كورييل كان متهما براحة المخربين اليهود الذين قبض عليهم فى تموز ١٩٥٤ وأن ذلك يبين أنه كان عميلا للمخابرات الاسرائيلية (ص٦٩). وللعلم، فإنى أنا «الباحث الاجنبى الشاب» (ص٩) الذى أعطى نسخا من هذه الوثائق للبروفسور عباس. وحيث أنه اختار أن يشير إلى هويتى بقوة. فيبدو أنه من الأفضل التخلى عن إغفال اسمى الذى طالبته به أصلا. ولم يكن السبب فى طلبى هو أن اصدقاء كورييل فى باريس منعونى من اطلاع الغير على الوثائق، مثلما كتب عباس، موحيا بأن نشرها عملا تآمريا، بل كان لأنى فضلت أن لا أبدو كنصير لحزب معين فى خلافات كان من المحتم أن تنشب بين اليساريين المصريين نتيجة لنشر هذه الأوراق. والواقع أن نشرها أدى لحوار موسع لها فى الهلال، خلال١٩٨٨، . ولكتاب لابراهيم فتحى، هنرى كورييل ضد الشيوعية العربية: القضية الفلسطينية (القاهرة، ١٩٨٩)، والذى لم تتح لى فرصة بحث حججه بصورة كاملة قبل الانتهاء من هذا النص. وقد استثارت هذه المناقشة، على خلاف الحوارات السابقة حول القضية فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، بتوافر الفرص أمام المتحاجين فى الحصول على مجموعات من الوثائق وكان هذا هو هدفى من جعل أوراق هنرى كورييل متاحة فى مصر.

(٧٩) الجماهير، ١٩ آيار ١٩٤٧.

(٨٠) المرجع المذكور، ١٩ تشرين أول ١٩٤٧.

(٨١) الوعى، ٢٠ كانون أول ١٩٤٧، صوره طبق الأصل فى دروزه، الشيوعية المحلية، تذييل.

(٨٢) الجماهير، ١٩ تشرين أول، ٢٣ تشرين ثانى، ٢١ كانون أول ١٩٤٧، ١٨ كانون ثانى، ٢٩ شباط ١٩٤٨.

(٨٣) لقاء مع السعيد، اليسار المصرى والقضية، ص٢٨٤.

(٨٤) هكذا كتب فى «رسالة الدكتور رؤوف عباس» التى ظهرت فى الطبعة العربية الثانية من كتاب Gilles Perrault, Un Homme à Part. ورد عباس على دفاع حزان عن كورييل والشيوعيين اليهود (فى رأيى بطريقة غير مقنعة)

فى «هنرى كحوريل بين الأسطورة والواقع التاريخى»، الهلال، ٦٦، عد ١١ تشرين ثانى ١٩٨٨، ٤٢-٤٧.

(٨٥) مصطفى طيبه، حول أوراق هنرى كوريل: مطلوب تقييم موضوعى للتاريخ الحديث، الهلال ٦٦، عدد ١١ تشرين ثانى ١٩٨٨ ص٥٧.

(٨٦) رسالة محمود النبوى لمحرر كول هاعام، أول ايلول ١٩٤٧، AAIV104.91

(٨٧) Curiel, Les Principales etapes. de la lutte, البيرت ارييه، لقاء، ٣ تموز ١٩٨٦، يوسف حزان، لقاء ٢٤ حزيران ١٩٨٦، ريمون ستامبولى ويوسف حزان، ورد فى Perrault, Un homme à part

(٨٨) Curiel, Pages autobiographiques

إن الترجمة المتميزة لهذا المقطع من كتاب:

Perrault Un homme à part - A Man Apart: The life of Henri Curiel, Vol.1,p.146

تقدم نوعا من العداء ٢٢ آيار، ١٩٨٦.

(٨٩) Botmen, The Rise of Egyption Communismb pp. 94-95.

(٩٠) رفعت السعيد، لقاء، ٢٢ آيار، ١٩٨٦.

(٩١) ورد فى دروزه، الشيوعية المحلية، ص ص ١٤٩ - ١٥٠.

(٩٢) أحمد صادق سعد، لقاء، ٢٩ نيسان ١٩٨٦، ريمون دويك، لقاء، ٢٦ حزيران ١٩٨٦.

(٩٣) أحمد صادق سعد، لقاء، ٢٩ نسيان ١٩٨٦، ريمون دويك،، لقاء، ٢٦ حزيران ١٩٨٦.

(٩٤) حلمى ياسين، لقاء ٢٥ آيار ١٩٨٦.

(٩٥) كان هذا هو موقف ماكي من منتصف لآخر ١٩٤٨.

الفصل الثالث : الاقتصاد السياسى للهيمنة

(١) حسب رأى الباحثين الاسرائيليين ومنهم موريس، Birth of the Palestinian reficee problem، ص ص Xiv-Xviii، كيمولنج، Zionism and perritory، ص١٢٣، وكامن "Aherei ha'ason"، ص٩، فإن عدد القرى المهجورة (أى المدمرة) تراوح بين ٣٥٠ و٣٧٠. بالإضافة إلى إخلاء مدن مجدل، بئر السبع، طبرية، صفد، بيسان، والقسم الغربى من القدس، من سكانها العرب. وقد جمع المؤرخ الفلسطينى عارف العارف قائمة تضم ٣٨٥ قرية دمرت، نشرت فى:

Uri Davis and Norton Mezvinshey, eds., Doucuments from israel, 1964-1973: Readings for a Critique of Zionism (Jondon, 1975) PP 43-54.

ويرجع معظم الفرق بين القوائم لاعتماد الباحثين الاسرائيليين على إحصاءات عن القرى غير مطبوعة، ١٩٤٦، جمعتها حكومة الانتداب، والتى لم تعترف رسميا بكل المحليات غير المأهولة.

(٢) الإحصاءات فى هذه الفقرة من:

Don peretz, Israel and the palestine Arabs (Washington,D.C.,1958),PP.140-47.

(٣) الدراسة النقدية الكلاسيكية لواردات رأس المال لاسرائيل هى، Glen Yago,

"Whatever Happened to the Promised Land? Capital Flows and the Israeli State," Berkeley Journal of Sociology 21 (1976): 117 - 46.

(٤) Michael Wolffsohn, Israel: Polity, Sociery, and Economy 1882-1986 (Atlantic Highlands, N.J.,1987), P.276.

وقد انخفض نصيب رأس المال المستورد من الولايات المتحدة لمستوى تاريخى بلغ ١٩ فى المائة خلال ٦١ - ١٩٦٥ لكنه تصاعد لما يزيد على ٨٠ فى المائة خلال بعض سنوات من السبعينيات والثمانينيات، مما جعل وولفشون يخلص إلى «من الصعب المبالغة فى أهمية الولايات المتحدة كمصدر لواردات رأس المال» (ص٢٦٤).

(٥) Henry Rosenfeld and Shulamit Carmi, "The Privatization of Public Means: The State-made Middle Class and the Realization of Family Value in Israel," in Kinship and Modernization in Mediterranean Society, ed. J. G. perstiany (Rome, 1976), P.137n.

(٦) Wolfsohn, Israel, P. 263.

١) المرجع المذكور، ص ٢١٢.

(٨) Michael Shalev, "The Political Economy of Labor party Dominance and Decline in Israel" (forthcoming in a volume edited by T.J.Pempel to be published by Cornell University press).

(٩) Deborah Bernstein and Shlomo Swirsky, "The Rapid Economic Development of Israel and the Emergence of the Ethnic Division of Labour," British Journal of Sociology 33, no.1 (1982): 64-85.

(١٠) Rosenfeld and Carmi, "The Privatization of Public Means." See also the statistical evidence of the social promotion of the (mainly Ashkenazi) veterans in Nadav Halevi and Ruth Klinov-Malul, The Economic Development of Israel (New York, 1969), p. 73.

(١١) يستند هذا الرقم الذى قدمه Bernstein and swrsley, "The Rapid Economic Development of Isreel, P.74 على بيانات نشرت فى Halevic and Klinov-Molul, Economic Development of Israel.

وهى أعلى من الأرقام الرسمية بصورة طفيفة لأنها تتضمن العمال المحتملين فى معسكرات اللاجئين الجديدة وتتضمن بعض التصحيح لنقص تعداد البطالة العربية.

(١١) This figure, given by Bernstein and Swirsky, "The Rapid Economic Development of Israel," P.74, is based on data published in Halevi and Klinov-Malul, Economic Development of Israel. It is slightly higher than the official figures because it includes potential workers in ma'abarot (new immigrant camps) and (apparently) some correction for undercounting of Arab unemployment.

(١٢) Shimshon Bichler, "He'arot letkufat hatzena'" (seminar paper, 1987), PP. 5-10. For the orthodox view, see Halevi and Klinov-Malul, Economic Development op Israel, PP.272ff.; and Dom Patinkin, The Israeli Economy: The First Decade (Jerusalem, 1969), PP. 38-40.

(١٣) Yish'ayahu Etkin, "Shishim shnot shvitah beyisra'el, 1921-1980" (M.A. thesis, Tel Aviv University, 1982), PP. 176-88.

(١٤) Tzvi Segal "Igud hayama'im, 1935 - 1953: Me'agudah mekomit le'igud artzi" (M.A. thesis, Tel Aviv University. 1976).

(١٥) Divrie haknesset, Dec. 14 1951.

ورد فى المرجع المذكور، ص ٨٨.

(١٦) كان قرار اسرائيل بالاعتراف بحكومة الصين الشعبية والاقتراع لصالح قبولها فى الأمم المتحدة استثناء فى هذا الاتجاه أملته استراتيجية التودد للدول الجديدة لآسيا. وعلى الرغم من ان هذه المبادرة نجحت فى حالة بورما، فقد فشلت بصفة عامة ولم تستمر.

(١٨) Shmu'el Mikunis, shvitat hayamaim, hahitpathut vehalekah, quoted in Segal, "Igud hayama'im," P. 180.

(١٨) Re'uven Kaminer and Dafina Kaminer, interview, Aubgust 31,1985.

(١٩) Shalev, "Political Economy of Labor Party Dominace and Decline."

(٢٠) KA, Feb. 16, 1958.

(٢١) Election poster of Ahdut hapo"alim joint MAKI/LSP list, KM 35 Benirot le'igudim miktzo'iyim vetotza'ortayhen, 1952 - 1972; Balti, Bama,avak al hakiyum hayehudi, P.25.

(٢٢) MAki. Hava'ad hamerkazi; Hozer, no.38 (Arp. 9, 1959), KM 35 Hitkatvut 1.5.

ربما تكون تلك هى المرة الأولى خلال عدة سنوات، لكنها لم تكن ظاهرة غير مألوفة فى أوائل الخمسينيات.

(٢٣) اعتمادا على كتيبات وقعتها هذه الخلايا فى:
KM 35 Hape'ilut besnif haifah, 1950 - 1961.

(٢٤) "Aryen," Histadrut Hashomer Hatza'ir beyisra'el, no. 5, quoted in S (aba) sh. (el) Yariv, Al hakomunism vehatzionut, P. 3.

(٢٥) Eliyahu Kanovsky, The Economy of the Israeli Kibbutz (Cambridge, Mass., 1966), PP. 22, 41, 92 - 95, 138.

(٢٦) Amitay, "Mapam 1948 - 1954," PP. 143 - 44.

(٢٧) Kanovsky, Economy of the Israeli Kibbutz, P. 34.

(٢٨) اقيمت الكيبوتسات التابعة لكيبوتس ارتسى على الأراضى العربية السابقة بعد ١٩٤٨، بما فى ذلك بارعام، باركانى، بينت نيره كارميه، دبير، عين دور، حاغا تن، جازيت، جڤعات عوز، هرئيل، لاهاف، لهاڤوت حڤيڤا، ماجين، مجيدو، مى عامى، متيزر، ناحشون، نيرعوز، ريفاديم، ساعَر، سعسع، شومرات، زكيم. وتشكل هذه القائمة والتى قد لاتكون كاملة ٣٠ فى المائة من أعضاء كيبوتس ارتسى حاليا.

(٢٩) Jon Kinche and David Kimche, Both Sides of the Hill (London,1960),PP.82-84.

وقد برر التقرير الذى نشرته هشومير هتسعير الهجوم على أساس ان سعسع كانت ممرا للمتسللين من سوريا: انظر:
Sefer hashomer hatza'er (Merhavia, 1964), 3:74-76.

(٣٠) Morris, Birth of the palestinian Refugee Problem, P.230.

(٣١) Diary entry for Jan. 16, 1949, in Kibbutz Sasa, the Secretariat, The Launching: Sasa's First Yeqr (Tel Aviv, 1951; repr. 1984), P.20.

(٣٢) المرجع المذكور، ٢١ يناير ١٩٤٩ ص٢١.

(٣٣) Yak Matek, "The Mosque," in Sasa 35, 1949 - 1984: Founders' Gathering, July 6-8, 1984 (mimeograph, Sasa, 1984), P. 19.

(٣٤) S.L., letter to Sasa comrades in America, Jan. 13,1949, in The Launching, PP. 17-18.

(٣٥) Diary entry, Feb. 8, 1949, in The Launching, P. 21.

(٣٦) المرجع المذكوره ١٧ فبراير ١٩٤٩، ص٢٦

(٣٧) تستند المعلومات عن لاهاف إلى HH 101.6، لقاء مع ديفيد شوشانى فى ١٨٥ كانون أول ١٩٨٨، واقافى هناك لمدة تسعة شهور فى ٧٠ – ١٩٧١.

(٣٨) Mahmoud Abdel -Fadill, Development, Income Distribution, and Social Change in Rural Egypt, 1952 - 1970 (Cambride, 1975), p.4.

وتستند الملخصات التالية للحركة الوطنية والتطورات السياسية بعد الحرب فى المحل الأول على شهدى عطيه الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية، ١٨٨٢ – ١٩٥٦ (القاهرة، ١٩٥٧)، طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر (القاهرة، ١٩٧٢)، عاصم احمد الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى، ١٤ – ١٩٥٢ (القاهرة١٩٧٥).

Anouar Abdekl - Malek, Egypt: Military Society (New York, 1968); Eric Davis, Challenging Colonialism: Bank Misr and the political Economy of Industrialization in Egypt, 1920 - 1941 (Princeton, 1983); and Joel Beinin and Zachary Lockman, Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882 - 1954 (Princeton, 1988).

(٣٩) حول إضفاء طابع راديكالى على المثقفين الشبان، انظر كتاب اليونانى المصرى السابق فى الحركة الشعبية، Raoul Makarius, La jeunesse intellectuelle d'Egypte au lendemain de la deyuxième guerre mondiale (Paris, 1960).

(٤٠) يتمثل التقرير الكلاسيكى عن التأييد الأمريكى للانقلاب فى كتاب مسؤول المخابرات الامريكية السابقة، ما يلزكوبلند، لعبه الأمم (لندن، ١٩٦٩). وفى حين أن الشك ليس كبيرا فى صدق قصته، فإنه لايمكن التحقق منها بصورة كاملة لأن ملفات السفارة الامريكية فى القاهرة حول هذا الموضوع، لم يرفع عنها الخطر بعده رغم انه كان ينبغى إتاحتها

للاطلاع منذ عدة سنوات مضت.

(٤١) مذكرة تفسيرية لقانون الإصلاح الزراعي الصادر في ٩ ايلول ١٩٥٢ (ترجمة انجليزية من العربية منسوخه).

(٤٢) للاطلاع على التفاصيل انظر
Beinin and do'kman, Warkers an The Nile, PP. g, 1952.

(٤٣) من وجهة نظر السوق الرأسمالية، فإن فصل عامل بسبب تخفيض الإنتاج (مثلاً) ليس عملاً تعسفياً بيد أن العمال المصريين حكموا على هذا بمقياس مختلف، وقد استخدمت المصطلح الذي استعملوه في هذا الصدد.

(٤٤) خالد محي الدين، رسالة إلى جمال عبد الناصر، ٣١ اذار ١٩٥٣، نشرت في الأهالي، ٢٤ تموز ١٩٨٥، امين عز الدين، تاريخ الطبقة العامله المصريه منذ نشوئها حتى سنه ١٩٧٠ (القاهرة، ١٩٧٨)، ص ص ٨١٧ – ٨٢٠.

(٤٥) لم تساند كل النقابات عبد الناصر ؛ فقد ساند بعض نقابات العمال في الغزل والنسيج والنقل، والتي لها تاريخ في نضال الجناح اليساري، – نجيب .انظر بنين - Beinin and do'kman, Wor Kers an Nile, PP. 437 43

(٤٦) ألف محمود عاطف، العمال والحركة العمالية في مصر: ١٩٤٢ – ١٩٦١ (رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة، ١٩٨٥)، ص ص ٢٤٧، ٢٤٩ – ٢٥٠، فتحي كامل، مع الحركة النقابية في نصف قرن: صفحات من ذكريات فتحي كامل (القاهرة، ١٩٨٥)، ص ص ١٣٩ – ١٤٩ ؛ عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة، ص ص ٨٢٠ – ٨٢٦.

(٤٧) تقرير عن ملف مكتب للأستاذ يوسف درويش المحامي (أوراق يوسف درويش)

(٤٨) يوسف درويش، رساله إلى جمال عبد الناصر، ٣ ايلول ١٩٥٦ وأسماء المنظمين في المقاوم الشعبية – شبرا الخيمة (اوراق يوسف درويش) ؛ المساء، ٩ كانون أول ١٩٦٥. ربما كانت هوية درويش اليهودية عاملاً آخر حرك الإجراء الحكومي ضده.

(٤٩) انظر على سبيل المثال، لطفي الخولي، «تأميم القناة والطبقة العاملة»، المساء، ٧ تشرين أول ١٩٥٦، ومحمد علي عامر، «خط الدفاع الأول»، المساء، ٢٧ كانون أول ١٩٥٦.

(٥٠) فتحي كامل، أحمد فهيم، سيد عبد الوهاب نداء، ونور سليمان، الطبقة العامله في المعركة ضد الاستعمار (القاهرة، ١٩٥٧)، ص ٧ وكثير من الأحداث المذكورة في الفقرة الأولى من هذا القسم جرى وصفها في هذا الكتاب.

(٥١) 51. Patrick O'Brien, The Revolution in Egypt's Economic System (London, 1966), P. 100.

(٥٢) تقرير الميزانية، ٥٧ – ١٩٥٨، ص١٣، في المرجع المذكور، ص ١٠٢

(٥٣) انظر المساء، ٢٥ تشرين تاني ١٩٥٧، للاطلاع على رسالة تنتقد مرعي حول هذه المسأله، ويفسر. Fer nand J. Tomiche, Syndicalisme et certains aspects du travail en République Arabe Unie (Égypte), 1900 - 1965 (Paris, 1974)

نشرت الرساله على أنها دليل على حرية التعبير، لكن نقد وزير حكومي واحد لم يكن ظاهرة جديدة في الصحافة المصرية. وبالإضافة لذلك، فإنه في سياق مناقشة سياسية الحكومه العماليه، يتضح أن معارضه وزير لتشكيل نقابه أكثر أهمية من انتقاد عامل للوزير بسبب ذلك. وقد أنشئت نقابات عمال الزراعة في النهاية.

(٥٤) المساء، ٥ شباط ١٩٥٩.

(٥٥) O'Brien, Revolution in Egypt's Economic System, P. 103.

(٥٦) للاطلاع على ادلة احصائيه عن تزايد المنازعات الصناعيه انظر: Joel Beinin "Labor, Capital, and the State in Nasserist Egypt," International Journal of Middle East Studies 21, no. 1 (Feb. 1989).

(٥٧) المساء ٣٠ تموز، ٧ تشرين ثاني ١٩٥٧.

(٥٨) المرجع المذكور، ١٩ آب ١٩٥٨.

(٥٩) المرجع المذكور، ٢٨ آب ٥٧

(٦٠) المرجع المذكور، ٢ ايلول ١٩٥٧

(٦١) المرجع المدذكور، ٢٠ كانون ثاني ١٩٥٨

(٦٢) طاهر العمري – أنا العامل، نشرة اتحاد نقابات الغزل والنسيج بجمهورية مصر، عدد ٣ (ربما ايلول ١٩٥٥)، ص ١٤

(٦٣) تتوافر ترجمة ملائمه لشعر بيرم التونسي، التي ظهرت أولا بالانجليزيه في كتاب نشره اليساريون المصريون في ١٩٩٤ لتعريف أفراد القوات البريطانيه بمصر، في Botman, Rise of Egyptian Communism, PP.

18 - 19

(٦٤) للاطلاع على مناقشة لمصير هذا المفهوم وتطبيقه فى مصر انظر، Esmail Hosseinzadeh, Soviet Non-capitalist Development: The Case of Nasser's Egypt (New York, 1989).

(٦٥) «حكاية أول مايو، المساء» ٢١ مايو ١٩٥٧

(٦٦) Ahmed Abdalla, The Student Movement and National Politics in Egypt (London, 1985), PP. 101 - 10.

(٦٧) Abdel-Fadil, Development, Income Distribution and Social Change, PP. 23, 41-49 ; idem. The political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952 - 1972 (Cambridge, 1980), P. 33.

(٦٨) جسدت قضيه كميش عدم وجود ثورة زراعية انظر Hamied Ansari, Egypt: The Statted Society (Albany, N. Y., 1986).

(٦٩) Gouda Abdel - Khalek, "The Open Door Economic Policy in Egypt: Its Contribution to Investment and Equity Implications" in Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order, ed. Malcolm Kerr and Elsayyid Yassin (Boulder, Colo., 1982), PP. 263, 268.

الفصل الرابع : نافذة تتيح فرصة؟

(١) كان من هؤلاء السيدات لطيفة الزيات، ثريا أدهم، فاطمة زكى، انجى افلاطون، ايمى سيتون، واوديت حزان سولومون (والأخيرتان كانتا من اليهود).

(٢) محمد سيد أحمد، لقاء ١١ ايار ١٩٨٦ اللاطلاع على مزيد من الحواديت حول أسلوب إيسكرا الاجتماعى، انظر the biographical sketch of Albert Arie in Selma Botman "Oppositional Politice in Egypt: The Communist Movement. 1936- 1954" (Ph. D. diss., Harvard University, 1984), PP. 505 - 6.

(٣) Curiel Pages autobiographiques, P. 54 and appendix, "Les principales étapes," P. 7.

(٤) Ibid., P. 55, and appendix, "Les principales étapes," PP. 5, 24.

(٥) Caffery to State, September 18, 1950, USNA RG 84, Cairo Embassy JGeneral Records, Records, 1950 - 52, 231/350. 21 (E - L).

ولم يقدم السفير كافرى دليلا يدعم هذا الادعاء الضمنى.

(٦) حلمى ياسين، لقاء ٢٦ ايار ١٩٨٦ ؛ محمود أمين العالم، لقاء ايار ١٩٨٦ ؛ فؤاد مرسى، لقاء ١٩ ايار ١٩٨٦.

(٧) فؤاد مرسى، لقاء ١٩ ايار ١٩٨٦.

(٨) المرجع المذكور.

(٩) "De l'élargissement," Mar. 31, 1951 (Curiel papers)

(١٠) تستند الأرقام عن حجم المنظمات إلى تقديرات قدمها عدد من الشيوعين السابقين.

(١١) "Au C.C. du M. D. L. D. L. N.," May 25, 1953 (Curiel papers).

(١٢) Bullettin d'études et d'information sur l'Égypte et le Soudan, no. 17(Aug. 1952).

للأطلاع على رأى كوريل الشخصى فى تأييد النظام الجديد على الرغم من تقييمه الواقعى لحدود الجيش، انظر أوراق كوريل "H. C. Lettre àEgypte" Aug. 27, 1952

(١٣) "Reports of Anti-jewish Activities in Egypt," Embassy to State, Apr. 21, 1954, USNA RG 84, Cairo Embassy General Records, 1954, 258/350.21

(١٤) امين شاكر، سعيد عريان، على ادهم، حقيقة الشيوعية (القاهرة، ١٩٥٤)، ص ١٨٠. ظهر هذا المجلد فى اخترنا لك، وهى سلسلة كانت تشرف عليها الحكومه لتوجيه الإعلام الجماهيرى.

(١٥) محمود أمين العالم، لقاء اول مايو ١٩٨٦

(١٦) فيليب جلاب، لقاء ١٤ مايو ١٩٨٦

(١٧) رفعت السعيد، لقاء ٢٢ مايو ١٩٨٦

(١٨) فؤاد مرسي لقاء مايو ١٩٨٦

(١٩) المرجع المذكور، استشهد فؤاد مرسي بنص كتابه من الذاكرة، حيث لا تتوافر أى نسخ من الأصل وقد عبر عن مشاعر مماثلة، رفعت السعيد، ومحمود أمين العالم، وفيليب جلاب.

(٢٠) محمود أمين العالم وعبد العظيم انيس، في الثقافة المصرية (بيروت، ١٩٥٥)

(٢١) Taha Husayn, The Future of Culture in Egypt (Washington, D. C., 1954).

(٢٢) العالم وانيس، في الثقافة المصرية، ص٦

(٢٣) أحمد طه وعبد المنعم الغزالي، لقاءات في مؤلف عبد العظيم رمضان «عبد الناصر وأزمه آذار (القاهرة، ١٩٧٦)، ص ص ٢٠٩ - ٢١٠، ٢٥١.

(٢٤) للاطلاع على تفاصيل القضية انظر Gresh, "Le P. C. F. et l'Égypte" ; and perrault, Un homme àpart, PP. 240 - 55.

(٢٥) Perrault, Un homme àpart, P. 255.

(٢٦) كان من بينهم سيد سليمان الرفاعي ، وهو ميكانيكي بالقوات الجوية جنده كورييل للحركة الشيوعية مع المجموعة الأولى من المصريين في ١٩٤٣، وقد تمسك بوفاء لخط كورييل عندما خلفه في قيادة حدتو. وفي آب ١٩٥٣، انقسم الرفاعي من حدتو ليقود حدتو - التيار الثوري الذي رفض استمرار تأييد حدتو للانقلاب. وفي فبراير ١٩٥٤ ذكرت النشرة الداخلية لمجموعة رفاعي «أن الحركة الدولية تعتبر يونس عنصرا مشكوكا فيه » ورد في
"Aproopos de I'article du'cadre' du MSLN -CR" early 1954 [Curiel papers].

(٢٧) "Résolution du groupe de Rome du MDLN à la suite de la création du PCEU; Au CC du PCEU - Juin 1955" (Curiel papers).

(٢٨) "Correspondance et rapports concernant la cas de Jacques [another nom de guerre of Curiel]," 1955 - 56 (Curiel papers).

(٢٩) Henri Curiel, Letter to Naomi Canel in prison, May 10, 1957 (Curiel papers).

(٣٠) في لقاء في ٢٤ حزيران ١٩٨٦، عبر يوسف حزان عن تأييد حماسي لمشروع التقسيم (على الرغم من قبول المنظمة المتحفظ له) وفي ذلك الوقت، ربما كان رأيه قد اختلف عن أرائه في ١٩٤٨، وبالإضافة لذلك، فقد كان حزان من أول أعضاء حدتو اليهود الذي تركوا مصر، ووصل لباريس في ١٩٤٩، وبعد ذلك أصبح نفوذه ضعيفا.

(٣١) صوت البروليتاريا، عدد ٢ (تشرين ثاني ١٩٤٨)، لسان حال «صوت المعارضة»، صورة جزئيه في دوزه، ملحق للشيوعية المحلية، النص الكامل ص ص ١٥١ - ١٥٣ للاطلاع على عرض أكثر اكتمالا للخط العام لهذا الاتجاه انظر «هاهي المنظمة الشيوعية المصريه التي نرغب في إقامتها»، وهي وثيقه برنامجية ربما كتبت في أيار ١٩٤٨، وقد حصلت عليها وترجمتها السفارة الامريكية في القاهرة والوثيقة لا تتضمن اسم واضعها، لكن خطها يتسق مع خط صوت المعارضة، مشمش، حيث أن الاشارة الوحيدة إلى فلسطين كانت بيانابان «الأحزاب والمنظمات الفاشية [اى مصر الفتاه والإخوان المسلمين] يتم تسلحها تحت بصر وتشجيع الرجعية والامبريالية (خاصة منذ أحداث ٢١ شباط ١٩٤٦، ومؤخرا تحت شعار الدفاع عن فلسطين)»
(Controlled American Source to the Ambassador, Aug. 30, 1948, USNA RG84, Cairo Embassy General Records, 1948, 193/ 800C).

(٣٢) لقاء مع محمد سيد أحمد في:
Botman, "Oppositional Politics in Egypt," P. 294. For further information on this tendency, see also PP. 289 - 94.

(٣٣) Nouvelles d'Égypte, no. 8 (Oct. 31, 1953): 13 - 15.

(٣٤) المرجع المذكور، عدد ١٩ (١٤ تموز ١٩٥٤): ٩ - ١١

(٣٥) خالد [فؤاد مرسي]، تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات في مصر (القاهرة ١٩٤٩ أو ١٩٥٠)، ص ص ٤٨ - ٥٠، مستنسخة في تذييل دروزه، الشيوعيه المحلية. لا تتوافر نسخ كاملة من الأصل.

(٣٦) راية الشعب، عدد ٣١ (١٩٥٢)، ورد في دروزه، الشيوعية المحلية، ص ١٦٤.

(٣٧) راية الشعب، ٣ نوفمبر ١٩٥٢، متسخة في دروزه.

(٢٨) Deux analyses - deux Politiques: da situation actuelle en Égypte" (أوراق رودنسون) وتأريخي للوثيقه يعتمد على دليل ضمني.

(٣٩) البيرت اربيه، لقاء ٢ يوليه ١٩٨٦.

(٤٠) ورد المراسلات بين الحزبين في
"Mapam. Hamerkaz. Tik Ksharim im hamiflagah hakomunisit hayisra' elit (1948)," HH 90. 31 alef (1 bet).
وقد نشرت مؤخرا بعض الخطابات بين قيادات الحزب في الصحف اليوميه للحزب ونشراته الأخرى.

(٤١) في نظام الاقتراع النسبي بالقائمه في اسرائيل، يختار الناخبون قائمة حزبيه تضم ١٢٠ مرشحا، ويفوز المرشحون بمقاعد الكنيست بالتناسب مع الأصوات التي حصل عليها الحزب على الصعيد القومي وفق ترتيب ظهور أسمائهم في القائمة والقائمة المشتركة تضم مرشحين من حزبين بنظام ونسب محدودة.

(٤٢) El' azar Peri, "Tzionut: Tnai lehazit me' uhedet," Igeret Lemasbir, Nov. 17, 1948, HH 90. 31 (2gimel).

(٤٣) Aharon Cohen, speech at the Council of Kibbutz Artzi, Dec. 10 -12, 1948, HH 5.20.5 (4).

(٤٤) Peri, "Tzionut."

(٤٥) Mifleget hapo' alim hame'uhedet, Sihah'im haboher [1949].

(٤٦) Hamahlakah Iepe'ulah'aravit, "Hozer el kol hevrei mapam haba'im bemaga' 'im' aravim,' Jan. 14, 1949, HH 90. 31 (2 bet).

(٤٧) Mapam, Hamerkaz, "Bulitin hamahlakah lepe'ulah' aravit," nos. 5(Feb. 50, 1949) and 6 (Aug. 10, 1949); "Likrat mo'etzet hamiflagah (prakim leberur)-hartza'at Aharon Cohen be'ishur hamahlakah Iepe'clah 'aravit," July 31, 1949; "Hozer le-hevrai hamo'etzah veva' adot snifim," Oct.4, 1949; all in HH 90. 31 (2alef).

(٤٨) الاتحاد، ١٠ و١٧ يناير، ١٩٤٩

(٤٩) نص الخطاب منشور في حنا ابراهيم، محرر ، حنا نقاره: محامي الأرض والشعب (عطا : ١٩٨٥)، ص ص ٣٢٢ - ٣٢٣، حيث قيل خطأ إنه ألقي في انتخابات ١٩٥١. وقد جاء الخطاب في الاتحاد في ٢٦ كانون أول ١٩٤٨.

(٥٠) الاتحاد، ١٧ و٢٤ كانون ثاني ١٩٤٩

(٥١) تستند نتائج انتخابات الكنيست الثلاثة الأولى إلى:
Israel, Halishkah hamerkazit Iestatistkah, Tatza'ot habehirot lakneset harishonah, hashniyah vehashlishit ulerashuyot hamiyot be 1950 ube-1955, Sidrat Pirsumim meyuhadim, no 51 (Jerusalem, 1957).

(٥٢) Ze'ev Tzur, Bein shutafut le' oppozitziah: She'elat shitufah shel mapam bamem-shalah, 1949 - 1954 (Efal, 1983), PP.7 -10.

(٥٣) KA and AM, Apr. 5, 1949.

(٥٤) KA, Feb. 21"; Mar. 24; Aug. 8; Sept. 14, 17, 1949.

(٥٥) KA, Aug. 2, 1949 ; AM, July 7, 1949.

(٥٦) KA, Apr. 28, 1949.

(٥٧) AM, June 22, Sept. 6, 1949.

(٥٨) Me'ir Vilner, Internatzionalizm proletari mul natzionalizm burgani, P. 19, KM 35 Ve' idot 1.3.

(٥٩) Shmu'el Mikunis, "Ne'um hatshuvah levikuah haklali," Hahlatot, di vrei ptihah, tshuvah levikua, brakhot, P. 18, KM 35 Ve'idot 1.3.

(٦٠) "Duah hava'ad hamerkazi shel MAKI leve'idah ha-11," Hahlatot, divrei ptihah, tshuvah levikuah, brakhot, P. 75, KM 35 Ve'idot 1.3.

(٦١) اميل جبيبي، لقاء ٢١ يوليه ١٩٧٨.

(٦٢) KA, Mar. 9, 1949

(٦٣) KA, June 13, 14, 1949, AM, June16, 1949

وكذلك في كتب اللجنه المركزيه لماكي:
"Hoda'at hava'ad hamerkazi shel hamiflagah hakomunistit hayisra'elit be'inyan hitztarfutam shel 28 hevrei 'Zilim' lemaki."64. KA, Oct. 23, 1949.

(٦٤) تستند أرقام العضوية إلى عدد الأصوات المقترعة للمندوبين في المؤتمر الثاني، وقد جاء أن سنيه وريفتن كانا يحظيان بتأييد ٢٥ – ٣٠ في المائة من المابام في:
A. U.S diplomatic dispatch -"Israel-Prague Trials," Dec. 27, 1952, USNA RG 84, Tel Aviv Embassy Classified General Records, 1950-52, MAPAM.

(٦٦) El'azar Peri, Anahnu 've olam hamahapekhah (Tel Aviv , May 1, 1950). Ya'akov Aharon Cohen, وانظر ايضا: Riftin, "Anu vehaomunizm," AM, Apr. 30, 1950; and "Olam hamahapekhah vehatzionut," Mahbarot lemarksizm, no. 2 (Feb. 1951
وتشكل هذه النصوص الكلاسيكية ليسار كيبوتس ارتس.

(٦٧) على سبيل المثال، نظمت مظاهرة مشتركة أمام السفارة الامريكية في تل ابيب في الذكرى الثانية لنشوب الحرب الكورية في ٢٥ حزيران ١٩٥٢ (ورد في:
reported in USNA RG 84, Tel Aviv Embassy General Records, 1950- 52, 6/ 350.21).

(٦٨) "Likrat moe'tzet hamiflagah (prakim leberur): Hartza'at A. Cohen de'ishur hamah-lakah lepe'ulah 'aravit," HH 90.31 (2 alef); Aharon Cohen to Me'er Ya'ari, July 1, 1950, HH 90. 38 (2).

(٦٩) "El tzirei hamoshav hashlishi shel mo'etzet mapam," HH90.31 (2alef). R. Bastuni to A. Cohen, Jan. 12, 1951; R. Bastuni to Y. Vashitz, Feb. 20, 1951- both in HH 95. 10.11 (7) E. Be'eri to R. Bastuni, Oct. 28, 1952, HH 90. 37 (7).

(٧١) El'azar peri, Bameh nivdalim shloshet hamatza'im zeh mizeh, Feb. 25, 1951, HH 90. 39(1).

(٧٢) "Cilui da'at shel have'idah harishonah shel hahativah ha'aravit, 13 -14 April 1951," HH90. 39(1).

(٧٣) Mifleget hapo'alim hame'uhedet, Likrat ve'idat mifleget hapo'alim hame'uhedet: Hanahot leberur [Tel Aviv, 1951], P. 7.

(٧٤) Hehazit lelikud hamiflagah, 'Al mah be'emet havikuah? HH 90. 39 (1).

(٧٥) Matza' hamiflagah (the Haifa program) [Tel Aviv, 1951], P. 16.

(٧٦) Davar, June3, 1951

(٧٧) AM, Nov. 23, 1952.

(٧٨) "Yeshivot hava'adah hapolitit vehamedinit," Nov. 23, 1952, HH90. 66 bet (8).

(٧٩) Minutes of MAPAM's Eighth Council,.Dec. 24, 1952, HH 90. 69 (1).
Hativat hasmol bemifleget hapo'alime'uhedet, "Gilui de'at," Jan. 17, 1953, HH90. 37(5).

(٨٠) ؟

(٨١) "Hoda'at hahativah ha'aravit," HH 90. 32 bet (5gimel).

(٨٢) Tzvi Lubliner to Sneh, Berman, and Tubin, Jan. 21, 1953, HH 90. 31 alef (2 heh); Snah, Berman, Tubin, and Bastuni to Central Committee, Jan. 25, 1953, HH 90. 31 alef (1 bet).

(٨٣) Sneh, Berman, Rubin, and Bastuni, "El hevrei mo' etzet hamiflagah," Jan. 27,

1953, HH 90. 32 bet (5 gimel).

(٨٤) "Parashat mishpat Prag," Y. Riftin to M. Ya'ari, June 18, 1953, HH 95. 2.1 (4dalet).

(٨٥) Y. Riftin and E. Peri to M. Ya'ari, July 27. 1953, HH 95.2.1 (4chet).

(٨٦) Isser Harel, Bitahon vedemokratah (Tel Aviv, 1989), P. 214.

(٨٧) AM, Jan. 8, 1953.

(٨٨) ورد هذا الرقم فى نشرة ماكي الإعلاميه، عدد ٢ ١٥ اذار، ١٩٥٣). وهو ينسق مع سجلات كيبوتس ارتى (فىhh) 5.6[4] للاقتراع فى الخمسة وثلاثين كيبوتسا الأول (من إجمالى سبعة وستين) بنظام القبانى، والذى اقترع فيه ١٧,٦ فى المائه بلا أو امتنعوا ولم يتم الاحتفاظ بالنصف الثانى من السجل، ولكن حيث أن عين سثمر وشوفال، وكان مهما عدد أكبر من الأصوات التى اقترعت بلا، فى هذا القسم من القائمه، فإن ما مجموعه ٢٠ فى المائه يعد معقولا

(٨٩) Tz. Lubliner to F. Ilanit, A. Lipsker, G. Levi, E. Peri, E. Preminger, S. Flapan, Y. Riftin, and H. Rubin, Jan. 18, 1954, HH 95. 2. 1(4tet).

(٩٠) Me'ir Ya'ari, Kibutz galuyot be'aspeklariah shel yamenu (Merhavia, 1954).

(٩١) "Hatza'ot beyeshivat hava'ad hapo'el shel hakibutz ha'artzi be'ein shemer hugshu al yedei El. Peri, " Jan. 27 - 28, 1954, HH 95.2.1 (4 tet).

(٩٢) Hashavu'a bakibutz ha'artzi, Apr. 16, 1954.

(٩٣) El'azar Paeri, "Dvarim bemo'etzet hakibutz ha'artzi, Giv'at Havivah," Apr.3, 1954, HH 95. 2.1 (4 tet).

(٩٤) ورد فى سمول، ١٨ شباط ١٩٥٤. وقد أيدت افنتتاحية Am فى ١٩ تشرين أول ١٩٥٣ بصورة غير مباشرة الغارة مستخدمه لغة التشدد المميزه لاحدوث عاقورا. وعبرت افتتاحية ٢٠ تشرين أول عن تحفظات معتدله لكنها لم تكذب رواية بن جوريون للحادث وانتقدت الافتتاحيتان الأمم المتحدة لأنها انجازت ضد اسرائيل.

(٩٥) "Lesiyum haparaha ha'aguma," Hashavu'a bakibutz ha'artzi, Apr.9 1953.

(٩٦) Quoted in smol lakibutz (supplement to Smol), July 7, 1953.

(٩٧) "Parashat Har El," Oct. 27, 1955, HH 5.6 (4).

(٩٨) Shmu'el Amir, interview, Aug. 21, 1985.

(٩٩) Smol, Mar.30, 1953.

(١٠٠) شموئيل امير (طرد من شوفال)، لقاء فى ٢١ آب ١٩٨٦، يؤڤين كامنر وداقنا كامنر (طردا من ساعر)، لقاء ٢١ آب ١٩٨٥

(١٠١) المرجع المذكور.

(١٠٢) "Matza' hayesod shel mifleget hasmol hasotzialisti hayisra'eli," Smol, Apr. 16, 1953.

(١٠٣) Smol, Feb. 12, 1953.

(١٠٤) M. Vilner, "Im hakamat mifleget hasmol hasotzialisti beyisra'el," KA, May 22, 1953.

(١٠٥) Lecture notes (Shmu'el Amir Papers).

(١٠٦) لقاء فى ٢١ اغسطس ١٩٨٥ مع Shmu'el Amir,

(١٠٧) ورد تقرير سنيه الخاص عن تطوره السياسى فى عمله
Balti, Bama' avak al hakiyum hayehudi, وتبنى "palitical will", KA, Mar. 15, 1972.
منظورا لهذه الوثيقه بصور سنيه علاى أن محركة الأول هو الشعور القومى اليهودى خلال حياته كلها. وفى حين أن هناك بعض الحقيقة فى هذا الوصف، فإنه يفسر لماذا دافع سنين عن الولاء للاتحاد السوفيتى والارثوذكية الماركسية النظرية فى الخمسينات وأوائل الستينات.، ومن الصعب الاعتقاد بان مواقفه المتسقة خلال هذه السنوات لاتمثل اقتناعاته العميقة.

(١٠٨) Smol, Feb. 12, 1953.

(١٠٩) Balti, Bama'avak al hakiyum hayehudi, P. 21.

(١١٠) Protocols of the Council of the Left Socialist Party, Jan. 15 - 16, 1954 (Shmu'el Amir Papers).

(١١١) Moshe Sneh, Sikumin bashe'elah hale'umit le'or hamarksizm- leninizm (Tel Aviv, Aug, 1954).

(١١٢) تعتمد روايتى لنشاط ماكى فى الدفاع عن حقوق العرب أساسا على كثير من الكتيبات العربية فى KM 35 Pe'ilut bemigzar' ha'aravi ، وبعض الصناديق الأخرى غير المحظورة أساسا من المواد العربية.

(١١٣) ابراهيم، حنا نقاره، ص ٢٧٥، «لتسقط مؤامرة السلطات ضد قاده إضراب عمال الزيتون» لجنه منطقة عكا بماكى، لاتاريخ، KM 35 Kruzim le'igudim miktzo'iyim, 1950 - 1971

(١١٤) انظر مثلا، ملصق الحائط الذى علقته لجان مناطق الناصرة وحيفا – عكا ضد الطرد من مجدل فى ١١٩ آب ١٩٥٠، KM 35 pe'ilut bemigzar ha'aravi.

(١١٥) رساله اميل توما لسكرتاريه ماكي فى اكتوبر ١٩٥٥ KM 35 Zekhuyot hami'ut

(١١٦) ha' aravi, 1950 - 1964, Hava'ad lehaganat zekhuyot ha'ukhlusiyah ha'aravit. KM 35 Pe'ilut nemigzar ha'aravi.

(١١٧) الاتحاد، ٢٨ اذار، ١١ ابريل ١٩٤٩.

(١١٨) A. Cohen, "Yoman shvitat ovdei hatabak" (1949), HH 95. 10.11 (6); I, Sept. 25, 1948.

(١١٩) الاتحاد، ١٦ تشرين أول ١٩٤٩.

(١٢٠) المرجع المذكور، ١٠ كانون أول ١٩٥٠.

(١٢١) "Tivutal ha'isur al ve'idat Kongres hapoalim benatzeret," AWC leaflet, Sept. 24, 1950, 35 KM Zekhuyot hami'ut ha'aravi, 1950 - 1964, Kongres hapo'alim ha'aravim; I, Apr. 27, 1951.

Hava'ad hamerkazi, Hozer, no.6 (July 7, 1952), KM 35 Hitkatvut (Mazkirut hava'ad hamerkazi -hozrim lamhozot ulesifim, 1950 - 1961) 1.1; Letter of E. Drukman to to AAPAM, July 14, 1952, KM 35 Hamahlakah hamiktzo'it hamer-kazit (pniyot lemiflagot hahistadrut vehuleh); Hava'ad ha' artzi hatziburi lema'an histaziburi lema'an histadrut ahidah lekhol ha 'ovdim beyisra'el, KM 35 Va'adei pe'ulah, kruzim - 1952; Yeshivot hava'adah hamedinit, July 3, 1952, HH 90. 66 bet (8).

(١٢٣) «إلى إخواننا العمال العرب»، كتيب للجنة ماكى فى حيفا، ٢٢ شباط ١٩٥٥، KM35 ، أوراق طوبى، الاتحاد، ٢٢ كانون اول ١٩٥٥، و٢٢ كانون ثاني ١٩٥٦.

(١٢٤) كتيبات مختلفه غير محظورة فى KM 35 Yehudi- Aravi and Homer be'aravit; Halishkah ha' irgunit, Hozer, no. 12 alef, (Nov. 1952), KM 35 Hitkatvut 1.1.

(١٢٥) «نداء لعقد مؤتمر شعبى للمطالبة بإلغاء الحكم العسكرى وأنظمة التصريح» فى KM 35 pe'ulah bemigzar ha'aravi

(١٢٦) أنظر مناظرة اليعيزر بئيري ضد ماكى فى AM ، فى ١٤ و ١٦ و ٢٠ كانون ثاني ١٩٥٥.

(١٢٧) الاتحاد، ٣١ كانون ثاني ١٩٤٩

(١٢٨) برنامج ماكى المعتمد فى المؤتمر الثانى عشر، ٢٩ ايار – خزيران، ١٩٥٢، الفصل الثانى المادة ٦، ص ص ١٠٩ – ١١٤.

(١) Acheson to Tel Aviv, May 2, 1949; Webb to Tel Aviv, June 1, 1949- both in USNA RG 84, Tel Aviv Embassy Gremeral Records, Israel (1949) 3/ 350.21.

(٢) المصرى ٢١٥ و٢٢ يوليه ١٩٤٩.

(٣) انظر عبد القادر ياسين، حزب شيوعى، ظهوره إلى الحياة: شهادة تاريخية عن الحركة الشيوعية فى قطاع غزة، ١٩٤٨-١٩٦٧ (بيروت، ١٩٧٨).

(٤) محمد سيد أحمد لقاء ١٤ تموز ١٩٨٩

(٥) Bulletin d'information sur l'Égypte et le Soudan, no. 1 (Feb. 15, 1951), and its successor, Bulletin d'études et d'information sur l'Égypte et le Soudan, no. 6 (June 20, 1951).

(٦) AM, July 21, 1950; and Mar. 20; Apr. 6, 27; May 1, 1951.

(٧) رفعت الحريرى، حركة العمال فى مصر». الاتحاد، أول أيار ١٩٥ وكان المصدر هو.
was W. J. Handley, "The Labor Movement in Egypt," Middle East Journal 3 (July 1949): 277- 92.

(٨) KA, Sept. 18, 1951; Menahem Dorman, Lamerhav, Dec. 9, 1955; Aharon Cohen, "Yusuf Hilmi,", in Yad leyedidim - bama'avakam vehavanah yehudit -'aravit (Giv'at Haviva, 1982), PP. 60 - 61; AM, Oct. 19, 1951.

(٩) Emile Habibi, EKA, Sept. 21 1951; Haderekh, no. 3 (Dec. 1951): 16.

(١٠) Bulletin d'éudes et d'information sur l'Égypte et le Soudan, no. 10 (Nov. 1951).

(١١) تم إعادة تشكيل هذا الحوار من ملاحظات ومذكرات مجزأة فى نوتة غير منظمة بدرجة كبيرة، KM35 أوراق توفيق طوبى

(١٢) فى لقاء مع جيلاكوهين، ٢٢ فبراير ١٩٨٦ ؛
Henri Curiel, "Pour unr une lutte conséquente pour la paix" (1957), in Pour une paix juste au Proche- Orient (Paris, 1979), P. 45.

(١٣) يوسف حزان، لقاء ٢٤ يوليه ١٩٨٦.

(١٤) Curiel, "Note sur les relations entre Israël et les pays Arabes" (Aug. 1953), in Pour une paix juste, PP. 30 - 31. The source of the Mikunis quote is a ومصدر الاستشهاد بمكيونس هو مناظرة ضد المابام فى اعقاب طرد القسم اليسارى فى Zu hderekh, mo. 7 (يونيه ١٩٥٣): ٣٢ ونص خطاب حدتو لماكى غير موجود.

(١٥) حسب الترجمة الفرنسية، فاتن مشروع برنامج حدتو فى ١٩٥١ (والذى لم يتعتمد رسميا ابدا)) دعا «انشاء دولة عربية ديمقراطية فى فلسطين وتطبيق قرارات الامم المتحدة فى اكتوبر ١٩٤٧ فيما يتعلق بتقسيم فلسطين» (أوراق كورييل)

(١٦) Curiel, "Note sur les relations entre Israël et pays Arabes," PP. 26 29, 33 - 34

(١٧) Perrault, Un homme á part, P. 533.

(١٨) يوسف حزان، لقاء ٢٤ يونيه ١٩٨٦ جيلا كوهينى، يونيه تموز ١٩٨٦،
Curiel, "Pour une lutte conséquente pour la pai," P. 46; "Eli Lobel," Khamsin, no. 7 (1980): 5 - 6.

(١٩) A. K. [Amnon Kapeliuk], "Youssouf Hilmi: Fighter for Peace," New Outlook 7, no. 6(July - Aug. 1967): 27

(٢٠) In Curiel, Pour une paix juste, PP. 102 - 4.

(٢١) "Hilukei hade'ot shebeinenu levein ha'oportunistim mesi'at 'degel ha'amelim' shel hatzer hamalkhut," Zu haderekh, no. 10 (June 1954): 34 - 41.

(٢٢) Hamiflagah hakomunistit hayisra'elit, Hava'adah hamerkazit, Hama' avak lesha-

lom be'artzot ha'araviot (Tel Aviv, June 243 , 1954).

(٢٣) Perrault, Un homme àpart, P. 534; Uri Avnery, My Friend, the Enemy (Westport, Conn., 1986., 1986), P. 30.

(٢٤) Ahmad El Kodsy and Eli Lobel, The Arab World and Israel (New York, 1970).

(٢٥) للأطلاع على وصف مركز على الذات ومفرط في الحساسية لهذه الاتصالات وأهميتها انظر: Avnery, My Friend, the Enemy.

(٢٦) Anri Kuri'el [Henri Curiel], Al mizbeah hashalom (Jerusalem, 1982).

(٢٧) Shimon Balas, Horef aharon (Jerusalem, 1984.

(٢٨) يوسف حزان، لقاء ٢٥ يونيه ١٩٨٦.

(٢٩) النص الكامل في: Full text in. A. W. Singham and Van Dinh, eds., From Bandung to Colombo: Conferences of the Non-aligned Countries, 1955-75 (New York, 1976,, PP. 8 - 9.

(٣٠) Newsweek, May 30, 1955. Abdel Nasser's interview was reprinted in the government-sponsored daily Al-jumhuriyya on May 23, 1955.

(٣١) رسالة من يوسف حلمي لجمال عبد الناصر، ٢٥ آذار ١٩٥٥ (نص منسوخ بالانجليزية نشرته مجموعة روما).

(٣٢) ملاحظات حلمي ظهرت في كفاح شعوب الشرق الأوسط، عدد ٩، تشرين ثاني ١٩٥٥) (نشرت مجموعة روما) ؛ ترجمت وأعيد نشرها في KAفي ١١ اكتوبر ١٩٥٥، وفي كتيب

(٣٣) نشرت بالعربية في كفاح شعوب الشرق الأوسط، عدد ٩ نوفمبر ١٩٥٥)، وبالفرنسية كملحق لـ Nouvel-lesd'Égypte ، بدون تاريخ، عدد ٢ (اكتوبر ١٩٥٥).

(٣٤) الأساس الرئيسي للمقارنة هو مقال الحزب الشيوعي المصري الموحد «القضية الفلسطينية» في كفاح الشعب (كانون ١٩٥٥)، ترجمت (في Nouvelles d'Égypte) إلى القضية الإسرائيلية da question israélienne ، بدون تاريخ (حزيران ١٩٥٦). وربما كان القصد من مقال كفاح الشعب أن يكون ردا على أنشطة يوسف حلمي. انظر الفصل السادس أدناه للأطلاع على مزيد من التحليل والتعليق.

(٣٥) السعيد، اليسار المصري والقضية، ص ٢٦٥

(٣٦) damerhav, Dec 9, 1955

(٣٧) AM, Dec. 9, 1955.

(٣٨) المرجع السابق.

(٣٩) انظر القرار في الاتحاد، ٢٧ ديسمبر ١٩٥٥

(٤٠) ليس من الواضح متى كان ماكي يتلقى مواد من مجموعة روما ومدى انتظام ذلك.، وهناك مطبوعات عربية وفرنسية متناثرة في KM 35, Yehudi -'aravi, Homer al'Artzot' arav يرجع تاريخها في الأساس إلى ٥٧ – ١٩٥٩ والمواد من ٥٤ – ١٩٥٥ متناثرة في صناديق أخرى غير محظورة من المواد العربية.

(٤١) "Note concernant l'établissement des relations entre le PCEU et certains partis ouvriers"(Oct. 6, 1956?) (Curiel Papers).

الفصل السادس: دعم السياسات القومية

(١) تستند بيانات الأنتخابات إلى Israel, Halishkah hamerkazit lesatistikah, Totza'ot habehirot lakneset harishonah, hashniyah vehashlishit

(٢) Greilsammer, Les communistes israéliens, P. 187, based on an interview with Mikunis.

(٣) أعد التسلسل الزمني من أجل المؤتمر الثالث عشر للحزب AA IVI 04. 19

(٤) Nessia Shafran, Shalom lekha komunizm (Tel Aviv, 1983), P. 24.

(٥) For examples, see KM 35 Homer be' aravit.

(٦) On statism, see Mitchell Cohen, Zion and State: Nation, Class, and Shaping of Modern Israel (Oxford, 1987), PP. 201 - 59.

(٧) المرجع المذكور، ص ص. ٢٣٨ - ٢٤٩.

(٨) المادة الواردة فى هذه الفقرة مأخوذه من

Joel Beinin, "The Communist Movement and Nationalist Political Discourse in Nasirist Egypt," Middle East Journal 41, no. 4 (1987): 575 - 76.

(٩) ورد فى حسن المصيلحى ، قصتى مع الشيوعية (القاهرة، ١٩٧٩)، ص ١٠٤

(١٠) "Deux analyses- deux politiques: La situation actuelle en Égypte" in Gresh, "Le P. C. F. et l'Égypte," annexes, PP. 60 - 67; original in Rodinson papers.

(١١) نشر فى Published in Le minde, June 19, 1956.

(١٢) يوسف حلمى، خطاب إلى جمال عبد الناصر، كفاح شعوب الشرق الاوسط، عدد ٩نوفمبر ١٩٥٥).

(١٣) Quoted in Communist Party of Israel, Information Bulletin, no. 1(17) (May 1955).

(١٤) KA, Apr. 22, 24; May 6, 1955.

(١٥) الاتحاد، ٢٠ مايو ١٩٥٥

(١٦) Emile Habibi, Internatzionalizm proletari mul sotzial shovinizm: Tshuvah lehasatat "al hamishmar: al ma'avakah shel hamiflagah hakomunistit hayisra'elit neged hadiku'i hale'umi (Tel Aviv, [1955]). Of course, judged by the standads of the hegemonic Zionist discourse, this pamphlet was an unrestandards of the hegemonic Zionist discourse, this pamphlet was an unrestrained expression of nationalist extremism, since it demanded recognition of the national rights of the Palestinian Arabs. KA Oct. 6. 1955.

(١٧) ؟

(١٨) النص الكامل فى Full text in Keesing's Contemporary Archives, Jan. 21 - 28, 1956, P. 14655.

(١٩) KA, Jan. 20, 27, 1956.

(٢٠) قرارات اللجنة المركزية فى ١٤ - ١٦، KA, Dec, 27, 1955 KA, Jan. 27, 1956

(٢١) KA, Jan. 27, 1956.

(٢٢) الاتحاد، ٣١ يناير ١٩٥٦

(٢٣) Greilsammer, les commanisles israéliens, P. 214

(٢٤) المرجع المذكور، بيد أن جريلسمان لم يكن يقرأ العربية، ولا يحوى كتابه، ما يشير إلى أنه درس فعلا محتويات الاتحاد.

(٢٥) المرجع المذكور، ص ص. ١٩٦، ٢٦.

(٢٦) KA, Oct. 11, 1953.

للاطلاع على حجج مماثلة انظر ٣٠ اكتوبر ١٩٥٢ (بشأن قيبيه) ؛ و١٨ مارس ١٨٥٤ (بشأن معاليه عكرايم) ؛ و٢٣ ابريل ١٩٥٤ (بشأن تحالين، والاتحاد، ١٩ اذار ١٩٥٤ (بشأن معاليه غكزاييم).

(٢٧) "La question israélienne," Nouvelles d'Égypte, n. s. no. 5 (June 1956).

(٢٨) Curiel, letter to Egypt, July 22, 1957, in Pour une poix juste, PP. 84- 85.

(٢٩) المرجع المذكور

(٣٠) Moshe sneh, "Hakol lerna'an hizuk hashalom, hakol loma'an hakhshalat britot ha-milhamah," Zu haderekh, no. 14 (Nov. 1955): 3-12.

(٣١) انظر حواره فى New York Times, Oct. 6, 1955;

(٣٢) وانظر ايضا Love, Suez, P. 98. Ya'ari, Mitzrayim vehafeda'in.

(٢٣) "Bekohenu leholel et hatmurah," AM, July 8, 1955.

(٢٤) انظر على سبيل المثال، خطاب ريفتى فى الكنيست فى ديسمبر ١٩٥٢، والذى ناقش فيه قيبيه، انطلاقا من النية فى «مساعدة الحكومة على الخروج من مأزقها».

(٢٥) AM, May 4, 8; June 29, 1951; Oct. 19, 1953; Apr. 4, 1954; Mar. 2, May 22, 1955.

(٢٦) AM, July 22, 1955.

(٢٧) E. L. M. Burns, Between Arab and Israeli (New York, 1963),p. 101.

(٢٨) Moshe Dayan, Diary of the Sinai Campaign (London, 1966), P. 12.

(٢٩) Richard Weintraub, "Bein hametzarim," Hedim, no. 48 (Jan. 1956): 3 - 8

(٤٠) Mifleget hapo'alim hame'uhedet, Hamerkaz, Lekonenut bithonit, mini at hamilhamah, nyutraliyut uma'avak al hashalom: hahlatot merkaz mapam meyom 19.1.1956 (Tel Aviv, Feb. 1956).

(٤١) Touval, Peace Brokers, PP. 106- 33.

(٤٢) Love, Suez, P. 107.

(٤٣) AM, Oct. 1, 12, 14,19, 28, 29, 1956.

(٤٤) المرجع المذكور، ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦

(٤٥) "Hahlatot hava'adah hamedinit shel mifleget hapo'alim hame'uhedet beshe'elot hasha'ah," Nov.26, 1956, HH 90. 34 (1).

(٤٦) AM, Jan. 24, 30; Feb. 3,4,7,8, 1957.

(٤٧) المرجع المذكور، ٢٤ فبراير ١٩٥٧

(٤٨) المرجع المذكور، ٧ مارس ١٩٥٧

(٤٩) "L'ennemi principal est l'impérialisme," Nouvelles d'Égypte, n. s., no. 5 (June 1956): 3; Arabic original in Rodinson papers.

(٥٠) "Activités progressistes dans la littérature, le cinéma et l'art," Nouvelles d'Égypte, n. s., no. 3 (Apr. 1956).

(٥١) "La question israélienne," Nouvelles d'Égypte, n.s., no. 5 (June 1956): 13.

(٥٢) المرجع المذكور، ص١٦

(٥٣) انظر إشارة كورييل إلى مواقف السوريين فى:

Pour une paix juste, P. 93.

(٥٤) "Le ier Mai: Commémoration de la lutte des ouvriers," Nouvelles d'Égypte, n. s., no.5, June 1956.

(٥٥) روز اليوسف، ٢٣ ابريل ١٩٥٦، ص٨

(٥٦) المساء، ١٦ اكتوبر ١٩٥٦

(٥٧) الأفتتاحية، المرجع لذكور، ١١٥ اكتوبر ١٩٥٦

(٥٨) رسالة من اللجنة (بالعربية)، ٩ أب ١٩٥٦

KM 35, pe'ilut bemigzar ha'aravi, Pirsumim vehomer pnimi mehamiflagot hakomunistiot be'artzot'arav.

(٥٩) Yusuf Hilmi,": Nida'jadid ila al -sha'b al-isra'ili," KM35, Pe'ilut bemigzar ha'aravi, Pirumim vehomer pnimi mehamiflagot hakomunistiot be'artzot'arav.

(٦٠) كما وردت فى Le monde, Aug. 5-6, 1956.

(٦١) Hilmi, "Nida' jadid"

(٦٢) مصطفى طيبه، رسائل بجين إلى حبيبته (القاهرة، ٧٨- ١٩٨٠)، ١: ٢٠١ - ٢٠٦.

(٦٣) أحمد الرفاعى وعبد المنعم شتلة، أيام الانتصار (القاهرة، ١٩٥٧) ؛ بيان إلى الشعب المصرى من اللجنة الوطنيه للمقاومة الشعبية (أوراق يوسف المدرك) ؛ أمينه شفيق، لقاء ١٧ مايو ١٩٨٦.

(٦٤) المساء ٩ ديسمبر ١٩٥٦
(٦٥) المرجع المذكور، ٩ يناير ١٩٥٧
(٦٦) المرجع المذكور، ١٠ يناير ١٩٥٧
(٦٧) المرجع المذكور، ١ نوفمبر ١٩٥٦
(٦٨) المرجع المذكور، ٣ ديسمبر ١٩٥٦
(٦٩) Curiel, "Apropos des relations israélo-arabes," in Pour une poix juste, PP. 88 - 99; letter to Naomi Canel in prison, June 7, 1957 (Curiel papers).
(٧٠) "Lettre aux camarades," Aug. 25, 1957 (Curiel papers).
(٧١) فؤاد مرسى، لقاء ١٩ ايار ١٩٨٦(٧٢) المساء، ١١ اذار ١٩٥٧
(٧٣) انظر ليلى الجبالى (عضو الحزب الشيوعى المصرى الموحد، مأساة فلسطين تكشف سياسة امريكا، المساء، ١ ايار ١٩٧٥، وفيليب جلاب (عضو سابق فى الرايه)، «١٥ أيار، يوم فلسطين»، المساء ١١٥ أيار ١٩٥٨
(٧٤) يوسف درويش، لقاء ١٢ ايار ١٩٨٦
(٧٥) حلمى ياسين، لقاء ٢٥ ايار ١٩٨٦
(٧٦) محمود أمين العالم، لقاء ١٠ تموز ١٨٦ وحسب ما يقول البيرت اربيه (لقاء ٣ تموز ١٩٨٦) فقد طابت التقرير بطرد اليهود من الحزب كلية، ومن الواضح أن هذا كان فى الأصل بطلب الرايه. وكان عبد العظيم انيس منتميا لكل من المتحد والراية، وهى مسأله اثارت بعض الذعر عندما افترضه الرايه كأحد مرشيحها للمكتب السياسى للحزب المتحد.
(٧٧) «خطاب إلى المكتب السياسى»، ١٢ يناير ١٩٥٨ ؛ و«قرار حل الحزب الشيوعى»، الأسبوع الثانى من أذار ١٩٥٨ (أوراق كورييل).
(٧٨) فؤاد مرسى، لقاء ١٩ مايو ١٩٨٦.
(٧٩) السعيد، تاريخ، ١٩٠٧ - ١٩٦٥، ص ص ٨٧ - ٨٨. إن حقيقة أن هذا القرار قد اتخذ عمليا من قبل المتحد قبل إتمام الوحده مع حزب العمال والفلاحين الشيوعى، تثبت سلامة هذا الحكم.
(٨٠) «خطاب إلى المكتب السياسى».
(٨١) "Lette sur la nature du régime nasserien et le rôle de Nasser " (text in Arabic), Sept. 20, 1956; "Analyse (très court) de l'intervention Francoanglaise," Jan. 1957; "Lettre à Philippe," Feb. 14, 1957, and "Lettre à Noemie Canel en Prison," May 10, 1957 (Curiel Papers).

(٨٢) حلمى ياسين، لقاء ٢٥ مايو ١٩٨٦
(٨٣) فؤاد مرسى، لقاء ١٩ مايو ١٩٨٦
(٨٤) احمد صادق سعد، لقاء ٢٩ ابريل ١٩٨٦ ؛ حلمى ياسين، لقاء، أيار ١٩٨٦ وقد أكد فؤاد مرسى دور سبنو الحاسم فى محادثات الوحدة، لقاء ١٩ مايو ١٩٨٦.
(٨٥) "Les peuples arabes sur la voie de l'indépendance: la lutte des communister égyptiens pour l'unité," French trench translation of article in L'unità, Dec. 5, 1957 (Rodinson papers).
(٨٦) لايزال أعضاء التيارات الثلاثة المكونه للحزب الشيوعى المصرى يختلفون حول حجم كل تيار فى وقت الوحدة. وفى رأيى أن تقسيم المقاعد فى اللجنة المركزية الموحدة يعكس بدقة الحجم النسبى لكل منها. والرقم الإجمالى لعدد أعضاء الحزب هو أفضل تقدير توصلت له.
(٨٧) حياة الحزب (النشرة الداخلية للمتحد)، عدد ١ أب ١٩٥٧) ، ورد فى السعيد، تاريخ ٥ ١٩٥٧ - ١٩٦٥، ص ٥٣.
(٨٨) "das positions générales de CommunistesÉgyptiens", Documents d'Égypte, mo2 (Oct. 1927) (ترجم من الوحدة)
(٨٩) «بيان إلى الشعب عن الوحدة»، ٢٨ يناير ١٩٥٨، ورد فى السعيد، تاريخ ٥٧ - ١٩٦٥، ص ١٣٦.
(٩٠) عبد المنعم الغزالى، اسرائيل قاعدة للاستعمار وليست أمة (القاهرة، ١٩٥٨
(٩١) خالد، «الماركسية، النظرية الحية»، حياة الحزب، عدد ٢ (سبتمبر ١٩٥٧): ٣ - ١٢ (أوراق رودنسون).
(٩٢) المساء، ١٢ سبتمبر ١٩٥٧
(٩٣) Ba;ti, Bama'avak al hakiyum hayehudi, PP. 49 - 50

(٩٤) إميل حبيبي، لقاء ٢١ يوليو ١٤٩٨٧

(٩٥) حانوخ بزوزاغ إلى اللجنه المركزيه لماكى، ٣٠ نيسان ١٩٥٦ المكتبة الوطنية (القدس)، مجموعة مخطوطات، مجلد ١٢٧١، صندوق ٣٤ – ٢، ملف ٨٢. وتستند كل المعلومات عن حانوخ، ومجموعته لهذه المجموعة.

(٩٦) ملاحظات توفيق طوبى على تقرير روث لويتش إلى اجتماع اللجنة المركزيه فى ١٧ نيسان ١٩٥٧، حول الوضع التنظيمى للحزب (بالعربية) KM35, أوراق طوبى.

(٩٧) نسخ من رسالة وزعت بصورة شخصيه فى KM35 Homer be'aravit، وظهرت نسخة عبريه فى Zu hade-rekh، عدد ١٨ يناير ١٩٥٧): ٢٩ – ٣٣.

(٩٨) قرار المكتب السياسى، KM، ٤ يناير ١٩٥٧.

(٩٩) تقرير اجتماع اللجنه المركزيه فى ٢٤ – ٢٧ كانون ثاني ١٩٥٧، المرجع المذكور، ٢٩ يناير ١٩٥٧.

(١٠٠) المرجع المذكور، ٣٠ يناير ١٩٥٦ كما يبين هذا المقال أن ادعاء روبنشتاين فى: The Communiot Movement in Palestine and israel P. 331. أن ماكى كان يؤيد الحرب فى الأصل هو ادعاء غير صحيح.

(١٠١) «فليسقط الإرهاب»، ليقف التآمر على الطيبه وقرى المثلث» (التاريخ يحدده دليل ضمنى) KM35 Homer be'aravit

(١٠٢) Zu haderekh, mo 17 اكتوبر ١٩٥٦) ؛ النسخة العربية فى الاتحاد، ١٨ سبتمبر و٢١ أيلول و٢٥ سبتمبر ١٩٥٦. وتستند الاشارات للاضافات والتصحيحات لهذه الاطروحات إلى اضافة لنسخة Zu haderekh التى رجعت إليها. وقد نشرت فى الاتحاد فى ٩ ابريل ١٩٥٧، وكذلك فى KA

(١٠٣) Me'ir Edelstein, "Lepilug bemaki beshnat 1965,"m Me'asef, no. 5 (Mar. 1973): 166.

(١٠٤) Letter of Fu'ad Khuri to the Political Committee in English. Sept. 1. 1956. KM 35 Ve'idot 2.4

(١٠٥) أوجد عضو عربى غير محدد الهويه فى اللجنه المركزية (١، حبيبى أو طوبى والأرجح أنه طوبى لأن النص بالعبريه ممتاز وكانت عبرية طوبى أفضل من عبرية حبيبى) موقف ميكونس فى ورقة للنقاش قبل نشر أطروحات، KM 35 Ve'idot 2.4

(١٠٦) Zu haderekh, mo 17 (Oct. 1956):10

(١٠٧) إضافات للقسم أ، فقرة ٧

(١٠٨) الاتحاد، ٢٠ مايو ١٩٥٧

(١٠٩) توضيحات وإضافات للفصل ٢، «العلاقات العربية الاسرائيلية»

(١١٠) Hamiflagah hakomunistit hayisra'elit, Hava'adah hamerkazit, Have'idah ha-13 shel hamiflagah hakomunisit hayisra'elit, Tel Aviv -Yafo 29. 5-1. 6. 1957(Tel Aviv, 1957), P. 180.

(١١١) المرجع المذكور.

(١١٢) التقرير ان من ٢٠ مايو ١٩٥٧

(١١٣) "Mikhtav hozer shva'ad hamerkazi," Sept. 11, 1957, KM 35 Zekhuyot hami'ut haaravi, 1950-64, Hava'ad lehaganat zekhuyot ha'ukhlusiyah ha'aravit.

(١١٤) Ha'aretz, Oct.28,1957; I, Oct. 28, 1957. Edelstein, "Lepilug bemaki," تبنى دون تمحيص الخطاب الصهيونى القائم على الهيمنة، وقبل أدله هآرتس دون نقاش.

(١١٥) Jerusalem Post, Feb. 11,1958.

(١١٦) AM, Beb. 7,14,1958.

(١١٧) Balti, Bama'avak al hakiyum hayehudi, PP. 60-61; Shaftan, Shalom lekha Kom-unizm, P. 192. There is an interesting contradiction between these وهناك تناقض مثير للاهتمام بين هذين التقريرين. فقد كرر، شافران، الذى لم يكن بوصفه عضوا شابا فى عصبة رابطة الشباب الشيوعى مطلعا على معلومات مباشرة يعول عليها عن الحادث، أشد مزاعم الصحافة الاسرائيلية تطرفا، وهى أن الشيوعيين العرب كانوا يناقشون تكوين حزب مستقل وبدء حرب عصابات بالأسلوب الجزائرى. وربما كان «بالتى» باعتباره عضوا

فى اللجنة المركزية، فى وضع يتيح له معرفة ماحدث. وقد زعم فقط أن الشيوعيين العرب القياديين اجتمعوا لمناقشة القضايا السياسية فيما بينهم، وهو ما يعد انتهاكا للمركزية الديمقراطية، لكنه لا يعتبر تهديدا لأمن اسرائيل. وفى رسالة إلى فى ١٤ شباط ١٩٨٩، كتب اضون كابليوك: "بقدر ما أتذكر كانت مصادرى من داخل المابام، أى من عناصر معادية لماكى. وأتذكر على وجه اليقين، أن يوسف خميس عضو الكنيست والذى توفى مؤخرا، كان من بينهم. وهذا لا يعنى أن المعلومة لم تكن سليمة. ومع ذلك، ربما كانت هناك مصالح حزبية. ومن الصعب على أن أعتقد أنه ورد ذكر حرب عصابات فى الجليل ... ربما كان هناك شخص ما يفكر بصوت مرتفع وأطلق هذه العبارة".

(١١٨) Edelstein, "Lepilug bemaki," P. 166; Greilsammer, Les communistes israélies, P.206.

(١١٩) KA, Feb. 11, 14, 1958.

(١٢٠) إميل حبيبى، لقاء ٢١ تموز ١٩٨٧.

(١٢١) للاطلاع على التعبير عن الرأى اليهودى فى ماكى المؤيد جدا لعبد الناصر الجمهورية العربية المتحدة، انظر مقال ميكونس فى KA، ١٤ آذار ١٩٥٨.

(١٢٢) Greilsammer, Les communistes israéliens, P. 204.

وحيث أن جريلسماير لم يعرف أى تفاصيل عما نشر فى الاتحاد، فإنه لا يعوَّلُ على أحكامه. وبالمثل فإن تأكيده (ص٢٣٤) أن الخط الأيديولوجى للاتحاد وKA بعد كفر قاسم قد تباعد بصورة كبيرة وان الاتحاد أصبحت فى مطلع الستينات صحيفة قومية متطرفة لا يمكن قبوله. إن لتفسير جريلسماير جذوره فى الافتراض الاسرائيلى الشائعة بأن الإصرار النضالى على الحقوق القومية لعرب فلسطين هو تطرف قومى.

(١٢٤) الاتحاد وKA، ١١ فبراير ١٩٥٨.

(١٢٤) AM, Feb. 12,1958

(١٢٥) الاتحاد، ٧ فبراير ١٩٥٨.

(١٢٦) إن أفضل وصف لهذه الأحداث بالانجليزية يرد فى:
Walter Schwarz, The Arabs in Israel (London, 1959) PP 15 FF.
وهناك مزيد من التفاصيل فى "Gelui da'at leda'art hakahal," May 25, 1958, KM 35 Parshiot, Me'ora'ot natzeret 1958.

(١٢٧) KA, May 4, 1958.

(١٢٨) أوحسب Balti, Bama'avak al hakiyum hayehudi, PP. 62-63, فإن هذا القرار اتخذ بدون موافقة اللجنة السياسية أو السكرتارية، ومن ثم فقد اعتبره عملا مغامرا. ومع ذلك، فإن ادعاءه بأنه كلف ماكى أصوات العرب فى الناصرة ليس له أساس.

(١٢٩) انظر مثلا افتتاحية KM، ١١ يونيه ١٩٥٨، ومقال أهارون مجيد فى لرحاف، ٢٠ يونيه ١٩٥٨، مقال شبتاى تيبت فى هارتس، ٧ ايار ١٩٥٨. وكان من بين آخرين دعوا لإلغاء الحكم العسكرى، الشاعر ناتان الترمان، ب. برنشتاين، قائد الحزب الصهيونى العام، والحزب التقدمى.

(١٣٠) "Ha'emet al me'ora'ot ha-1 bemai benatzeret," MAKI Central Committee, May 1958, KM 35 Parshiot, Me'ora'ot natzeret 1958.

(١٣١) "Dustur al-Jabha al-sha'biyya fi isra'il," KM 35 Zekhuyot hami'ut ha'aravi, 1950-1964, Hehazit ha'amamit.

(١٣٢) رفضت الحكومة الترخيص لأعضاء الجبهة الشعبية بحضور الاجتماع التأسيس فى الناصره، ومن ثم عقدت اجتماعات منفصلة فى الناصره وفى عكا. وفى ٢ تشرين أول ١٩٥٨، رفضت الحكومة تسجيل الجبهة الشعبية كرابطة قانونية. بالنسبة لتقارير التحرش بمناضلى الجبن، انظر .KA, July 7, Oct 12, 19, 1958 وقد اكد النجاح السياسى للجبهة رتصاعد مكانة ماكى فى المجتمع العربى نتيجة لنشاطه فى الجبهة، أحد خصوم ماكى السياسيين فى الجبهة، صبرى جيريس (العرب فى اسرائيل، ص١٢٦).

الفصل السابع :انتصار القومية

١ - المعلومات فى الفقرات التالية تستند للقاءات مع محمود أمين العالم، أول مايو ١٩٨٦ ؛ أبوسيف يوسف، ٩ مايو ١٩٨٦

؛ محمد سيد أحمد، ١١ مايو ١٠ يونية، ١٩٨٦؛ فؤاد مرسى، ١٩ ايار ١٩٨٦ ؛ أحمد الرفاعي، ٢٩ مايو ١٩٨٦؛ والسعيد، تاريخ ١٩٥٧ – ١٩٦٥، ص ص١١٤ – ١٥٠، رفض كمال عبد الحليم إجراء حوار معه.

(٢) احمد الرفاعي، لقاء ٢٩ ايار ١٩٨٦؛ محمد سيد احمد، لقاء ١٠ حزيران ١٩٨٦.

(٣) رد المكتب السياسي إلى السادات، «حول الاتحاد القومي: رد على السيد أنور السادات»، ١٩ ايلول ١٩٥٨، أعيد طبعة في السعيد، تاريخ ١٩٥٧ – ١٩٦٥، ص ص ٢٨٧ – ٣٠٦.

(٤) «حقيقة الأزمة التي تعرض لها حزبنا والتي تهدد بتصفيته تصفيه كاملة»، آخر أغسطس أو أوائل سبتمبر ١٩٥٨، ورد في السعيد، تاريخ ١٩٥٧ – ١٩٦٥ ص ١٢٧ وحتى السعيد، والذي يدافع بصفه عامة عن رفاقه السابقين، ينتقد الأربعة على صياغة موقفهم بطريقة تترك مجالا لهذا التفسير.

(٥) نشرت الوثائق المتعلقة بالتحقيق في وفاته، في رفعت السعيد، الجريمة (القاهرة، ١٩٨٤).

(٦) لن نتابع قصة الأرض هنا للاطلاع على تقريرمتعاطف، انظر جريس، العرب في اسرائيل، ص ص ١٣٠ – ١٤٠؛ للاطلاع على مناقشة تعكس المنظور الاسرائيلي الرسمي انظر لانداو، العرب في اسرائيل، ص ص ٩٢ – ١٠٧

(٧) فتحي عبد الفتاح، شيوعيون وناصريون (القاهرة، ١٩٧٥، عبد العظيم انيس، رسائل الحب والحزن والثورة (القاهرة، ١٩٧٦)، إلهام سيف النصر، في معتقل ابو زعبل (القاهرة، ١٩٧٧) ؛ طاهر عبد الحكيم، الأقدام العارية (بيروت، ١٩٧٨) ؛ طيبة، رسائل سجين إلى حبيبته.

(٨) اصدر ابو سيف يوسف، حتى تم القبض عليه في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٠، هو وأعضاء آخرون في الحزب الشيوعي المصري الذين ظلوا مطلقي السراح إدانات حادة للنظام، انظر على سبيل المثال، كتيبا وقعه ابو سيف يوسف، اسماعيل الهدوي، واحمد سالم، يدين المعاملة الوحشية للمسجونين الشيوعيين، نشر في الاخبار (بيروت) ١١ ديسمبر ١٩٦٠، وترجم كملحق لكتاب Adel Mon tasser, "La répression anti-democratique en République Arabe Unie," Les temps modernes, no 183 (July 1961): 184 - 90.

(٩) الحيكم، الأقدام، احمد صادق سعد، لقاء ٢٩ ابريل ١٩٨٦

(١٠) عبد الفتاح، شيوعيون وناصريون، ص ٢٥١.

(١١) ابو سيف يوسف، لقاء ٩ مايو ١٩٨٦

(١٢) Richard Lowenthal, :Russia, the One-Party System, and the Third World, Survey (London), no. 58 (Jan. 1966): 45; Walter Laqueur, The Struggle for the Middle East: The Soviet Union in Tthe Mediterranean, 1958- 1968.)(London, 1969), PP. 201 -3, 208- 12; Shamir, "The Marxists in Egypt", Binder, "Failure of the Egyptian Left,"

(١٣) ابو سيف يوسف، لقاء ٩ مايو ١٩٨٦.

(١٤) Parti Communiste d'Égypte,Comité central, "Pour assurer l'adoption de la voie non-capitaliste, pour l'écrasment des forces de la contre-reévolution, pour l'unité des forces, de toutes les forces du progrés et du socialisme," Aug. 19, 1964, PP. 6, 7.

وقد أعاطني أبو سيف يوسف نسخة من هذه الوثيقة، وأكد أن النسخة الفرنسية أمينة في نقل الأصل العربي غير المتوافر.

(١٥) استنخت القرارات في السعيد تاريخ ٥٧ – ١٩٦٥، ص ص. ٣٢٣ – ٣٢٨، ٣٣٠ – ٣٤٨.

(١٦) Mifleget hapo'alim hame'uhedet, Hahlatot have'idah hashlishit shel hamiflagah (Haifa, Jan. 3-6, 1958), P. 13.

(١٧) المرصاد ٢٥ يناير ١٩٥٨. إن الادعاء الرسمي عن وجود اثنين وثلاثين الف عضو في المابام في وقت المؤتمر الثالث للحزب مبالغ فيه بصورة مضحكة. فقد أورد الحزب أن عشرة آلاف اشتركوا في المناقشات– وهي إشارة أكثر واقعية لقوة المابام الحقيقة، رغم انه من المحتمل أن يكون حتى هذا الرقم يتضمن كل اعضاء الكيبوتسات، الذين ربما اشترك جزء منهم فقط في المناقشة السياسية وقد تم تضخيم العدد الأجمالي لمندوبي المؤتمر بمقدار الربع، حيث تم تعيين كل أعضاء مركز الحزب كمندوبين بالإضافة إلى ٦٤٠ مندوب منتخب، وهو إجراء قلل من وزن الأعضاء العرب وبقايا اليسار في الحزب.

(١٨) المرصاد، ٩ يناير ١٩٥٨

(١٩) المرجع السابق، ١٦ يناير ١٩٥٨

(٢٠) Hamahlakah lepe'ulah aravit, Bulitin informativi, no. 1 (May 19, 20 1958), HH 90. 34(1).

(٢١) AM, Apr. 18, 1958.

(٢٢) انظر افتتاحية: New Outlook 1, no. 8 (Mar. 1958): 3 - 4; and Haim Darin- Drabkin, "Israel and the Arab Unions," New Outlook 1, no. 9 (Apr. 1958): 3 -8, 15.

(٢٣) Rustum Bastuni, "Jewish-Arab Agreement Is Possible," New Outlook 1, no. 10 (May 1958): 41 -45; Na'im Makhoul, "AJust peace," New Outlook 1, no. 12 (July -Aug. 1958): 35-38.

(٢٤) Simha Flapan, "Palestinian Arabs at the Crossroads," New Outlook 1, no. 10 (May 1958): 46 -51; Eli'ezer Be'eri, "A'Just Peace' Must Be Jusr," New Outook 1, no. 12 (July - Aug. 1958): 39 - 40, 59.

(٢٥) Simha Flapan, "One More Step Is Needed," New Outlook2, no/. 5 (Jan. 1959): 9 -13.

(٢٦) أدى التعبير في «نيو أوت لوك» عن الاستعداد للسماح بعودة بعض اللاجئين إلى استقاله بعض أعضاء هيئة التحرير. ودفع جولدا ميئر إلى المطالبه باستبعاد المابام من الوزارة، في حين ادعت عل همشار أن المقالات في الصحيفة تمثل آراء كاتبيها فقط، انظر الاتحاد ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠.

(٢٧) يوس فرج، مقدمه فى تاريخ العرب الاجتماعى (تل ابيب،، ١٩٦٢)

(٢٨) الاسمر، أن تكوين عربيا فى اسرائيل، ص ص٦٢ – ٧٢

(٢٩) الاتحاد، ١٥ تموز ١٩٥٨، خاصة افتتاحية اميل حبيبى

(٣٠) انظر المرجع المذكور، ٢ و٩٨ يناير ١٩٥٩.

(٣١) المرجع المذكور، مارس ١٩٥٩، هعولام هيه، ١ يناير ١٩٥٩.

(٣٢) رسالة من فلنر لطوبي، ٧ يناير ١٩٥٩، ومحتويات، أوراق طوبى KM35

(٣٣) الحزب الشيوعى الاسرائيلى، نشرة إعلامية، عدد ٢ –٣ فبراير – مارس ١٩٥٨)

(٣٤) KA, July 28, 1959

(٣٥) الاتحاد، ١٨ آب ١٩٥٩، KA, Aug.\24, 1959

(٣٦) AM, Aug. 30, 1959

(٣٧) اميل حبي، حديث الشهر، الجهاد، عدد ٢ فبراير ١٩٦٠: ١ –٢

(٣٨) راشد حسين «إلى حنا ابو حنا»، الفجر، نيسان ١٩٥٩، ص ص١٩ – ٢٣ ؛ شرحه، "The Middle East Between Nasser and Kassem: The Case Against Kassem," New Outlook 2, no. 9 (June 1959): 37-40.

(٣٩) المرصاد، ١٥ اكتوبر ١٩٥٩.

(٤٠) على سبيل المثال، «إماطة اللثام عن حزب المابام: مسرحية زجيلة»، شباط ١٩٥٩ ؛ «وأهل الكهف الجدد» (ليس هناك تاريخ لكن من الواضح أنها مسرحية انتخابية)

(٤١) ماكى، لجنة منطقة المثلث، كتيب موجة لسكان الطيره ، ٢ تشرين ثاني ١٩٥٩ KM 35 pe'ilut nemigzar ha'aravi.

(٤٢) كان هذا هو يوسف الموحى، رئيس مجلس العمل فى حيفا ومنافس بيرس فى الحرس الفتى للماباى، والذى انتقد آراء بيرس بشدة، ورد فى M. Cohen, Zion and State, P. 225

(٤٣) للاطلاع على تقرير تفصيلى عن الأصوات التى حصل عليها ماكى فى المحتمع العربى انظر «الجماهير العربية تتحدى الإرهاب فى الانتخابات وتتمسك بحزبنا الشيوعى رغم التضليل والرشوة والتهديد من الداخل والخارج»، الاتحاد، ٦ تشرين ثاني ١٩٥٩ ويركز هذا المقال على الاقتراع فى المجتمع العربى ويهمل الاقتراع على المستوى القومي، وهو دليل على سعي الحزب لاستغلال المشاعر القومه العربية في الحملة.

(٤٤) Shmu'el Mikunis, "Nekudot lesihot ha-tz.k." Nov. 11, 1959, AAIv

(٤٥) تعليقات اجرا ، بورشتاين وسنيه وآخرين فى هذا الاجتماع فى المرجع المذكور.

(٤٦) قرار اجتماع اللجنة المركزية فى ١٥ – ١٧ مارس ١٩٦١، الاتحاد، ٢٤ ازار ١٩٦١.

(٤٧) الاتحاد، ٣١ مارس، ١٩٦١.
(٤٨) المرجع المذكور، ١١ نوفمبر ١٩٦٠؛ ٧ فبراير، ٣ مارس، ١٩٦١، ابراهيم، حنا نقاره، ص ص٢٨٨ - ٢٨٩؛ جريست، العرب في اسرائيل، ص ٨٢.
(٤٩) الاتحاد، ٢١ مارس ١٩٦١.
(٥٠) المرجع المذكور، ٦، ٢٥ ابريل ١٩٦١.
(٥١) Shmu'el Mikunis, report to the Central Committee, KA, Mar. 24, 1961.
(٥٢) "Rashei haprakim likrat have'idah ha-14," Zu haclerekh, no. (Apr. 1961): 10.
(٥٣) موشي سنيه، لقاء في معاريف، ٣١ مايو ١٩٦١
(٥٤) ادعى بالي (Bama'avak al ha kiyam hayehundr P. 87)، أن حبيبي وطوبي وخميس ناضلوا في اللجنة الدائمة للمؤتمر لاستبعاد الإشارة إلى «الاعتراف المتبادل»، وهذا كالعادة لم يقدم دليلا يؤكد هذا لكنه الادعاء مريب لأنه لو كانت لدى قادة الحزب العرب أية نية لمعارضة هذه اللغة، فإن المؤتمر نفسه (كما يعرف بالتى) هو آخر مكان يمكن أن يأملوا في كسب هذا الصراع فيه وقد تكشف موقف بالتى السياسى نفسه بادعائه أن كل الإشارات التى كان يمكن تفسيرها على أنها انتهاك لوحدة الأراضى اسرائيل قد استبعدت من تقرير اللجنة المركزية إلى المؤتمر وفي حين ان هذا ربما كان يمثل رغبته هو، فالواقع أن التقرير استخدم نفس اللغة في أطروحاته. إن اسرائيل ينبغي أن تكون مستعدة «لتحويل حدود وقف إطلاق النار المؤقته من خلال اتفاق متبادل، إلى حدود دائمة للسلام» مما يترك المجال مفتوحا لتغيير ممكن في الحدود، انظر
Hamiflagah hakomunistit hayisra'elit, Hava'adah hamerkazit, Have'idah ha-XIV, Tel Aviv- Yafo, 31.5-3. 6 1961 (Tel Aviv, 1961), P. 36.
(٥٥) «الطريق لتسوية العلاقات الاسرائيلية العربية»، الاتحاد، ٢١ نيسان ١٩٦١، أنظر ايضا «الأمميه البروليتارية... من مقومات نصر سبيل الحزب الشيوعي الاسرائيلي»، الاتحاد، ٣٠ ايار ١٩٦١.
(٥٦) Hamiflagah hakomunisit hayisra'ekit, Have'idah ha-XIV, PP. 205 -6.
أكد ميكونس في اجتماع للجنه السياسية بعد المؤتمر أن خورى أيد خط التقرير انظر: "Protokolim miyeshivot hamerkaz vehalishkah, yuni 1961-yanu'ar 1963," meetimg of Nov. 26, 1961. AA IV 104. 55.
(٥٧) Sh. Mikunis, "Sikum hadiyun al matza'habehirot," Political Committee meeting, June 19, 1961, QQIV 104. 55.
(٥٨) "Hukumat Bin Ghuryun tathbit mujaddadan siyasat' wa-la laji'" (leaflet), July 1961, AAIV 425. 45.
(٥٩) "Protokolim miyeshivot hamerkaz vehalishkah," Political Committee meeting, July 2, 1961, AAIV 104. 55.
(٦٠) المرجع المذكور، ٢١ - ٢٢ أغسطس ١٩٦١
(٦١) الليحازر فيلار، لقاء ٣ أغسطس ١٩٨٧. انظر ايضا مقالات فايلر في KAالتى تمجد الحزب الايطالى.
(٦٢) "Protokolim miyeshivot hamerkaz vehalishiskah," Political Committee meeting, Nov. 26, 1961, AAIV 104.55.
(٦٣) Shafran, Shalom lekha komunizm, P. 139.
(٦٤) Brit hono'ar hakomunisti hayisra'eli, hir nashirah: Kovetz shirei am umoledet, shirei amal uma'avak veshirei amim (Tel Aviv, 1961).
(٦٥) Shafran, Shalom lekha komunizm, PP. 121, 137-39.
(٦٦) كما ورد في: Yehoshu'a Irga at the Eighteenth Plenum of the Central Committee, Jan. 19, 1965, AA IV 104. 29,
(٦٧) "Protokolim miyeshivot hamerkaz vehalishkah," Political Committee meeting, Aug. 16, 1961, AA iV 104. 55.
(٦٨) المرجع المذكور، ٢١ - ٢٢ أغسطس ١٩٦١.
(٦٩) المرجع المذكور، أول نوفمبر ١٩٦١.

(٧٠) المرجع المذكور، ٢٠ يونيه ١٩٦٣، انظر ايضا مقال سنه في KA، ١٦ أغسطس ١٩٦٣

(٧١) "protokolim miyeshivot hamerkaz vehalishkah," Political Committee meeting, Aug. 25, 1963.

(٧٢) KA,, Sept. 5, 1963.

(٧٣) Balti, Bama'avak al hakiyum hayehudi:; Greilsammer, Les Communistesisraéli-ens; Edelstein, "Lepilug bemaki beshnat 1965"; Eli Rekh, "Leshe'elat hayahasim bein yehudim ve'aravim bemaki," Medinah, mimsbal veyahasim beinle'umiyim, no. 27 (1987): 67 - 95; Lahav, Soviet Attitude Twarsds the Split in the Israeli Commumist Party.

وقد رجعت ايضا إلى ورقة غير مطبوعة هي R.R Kaminer "Opinion A and Opnion B: the imner Par-ly SDebae Commanis Party of israel, 1965"

والذي لم يستخدم نفس مصطلحات المرجع مثل العمل المذكور عاليه. ومذكرات ميكونس واردة في:

(٧٤) E. Vilenska, "Avodaeenu ha'igud mikzo'i vehapolii bamkomo avodah," KM 35 Hava'ad hamerkazi (Mikhavim veyeshivo), 1957 - 1965.

(٧٥) "Din veheshbon al pe'ula snif haifa beshna 1963," KM 35 Mazkiru, Inyanim sho-fim 1963.

(٧٦) "Din vehesbon va'ad mehoz haifa al bizu'a okhni hape'ulah lehodahim marz-dezember 1962," KM 35 Mehoz haifa.

(٧٧) انظر Elana Kaufman, "he Elecoral Basis of the Communist Party (RAKAH) Among the Arabs in Israel" (ph. D. diss., UCLA, in progress).

(٧٨) "Totza'o arzio labehiro leve'ida po'alei binyan basheah ha'aravi," AA IV 219. 108; Lamerhav, Feb. 2, 1965.

الفصل الثامن :خاتمة

(١) يستند البيان التالي إلى تسجيل للاجتماع

"Hasih at bein mishlahat maki umishlaha hakomumisi hayardeni," 35KM, Yehu - aravr, Homer al' arza artzot. ونسخ أخرى للتسجيل ى أوراق شميونيل ميكونس. وفي بعض النسخ، فإن اسماء المشاركين العرب مبينة، وفي نسخ أخرى غير مبينه. وقد تم التأكد من تفاصيل الاجتماع من لقاء مع اميل حبيبي، ٢١ يوليه ١٩٨٦.

(٢) للاطلاع على مثال امريكي انظر

Magil, israal in Crisis

(٣) Samir Amin, he Arab Nation: Nationalism and Calss Struggle (London, 1978,), P. 109.

(٤) عبد الفتاح، شيوعيون وناصريون، ص ٢٦٧.

(٥) Mark Cooper, he transformation of EWgyp (Balimore, 1982.)

(٦) Gramsci, "he Study of Philosophy," in Selecions from he prison note-books, P. 365.

(٧) المرجع المذكور، ص ٢٣٦.

□□□

التسلسل الزمنى للاحداث

- أواخر ١٩٤٣ – انقسام عصبة التحرر الوطنى عن الحزب الشيوعى الفلسطينى.
- ١٩٤٥ – إنشاء مؤتمر العمال العرب.
- سبتمبر ١٩٤٦ – الفجر الجديد تعيد تنظيم نفسها باعتبارها الطليعة الشعبية للتحرر.
- أواخر ١٩٤٦ – إنشاء العصبة اليهودية المعادية للصهيونية.
- يونيه ١٩٤٧ – اندماج الحركة المصرية للتحرر الوطنى مع ايسكرا لتكوين الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو).
- ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ – الجمعية العامة للأمم المتحدة تصوت على تقسيم فلسطين.
- ديسمبر ١٩٤٧ – الحزب الشيوعى الفلسطينى يصبح الحزب الشيوعى لأرض اسرائيل، ثم الحزب الشيوعى الاسرائيلى (ماكى).
- يناير ١٩٤٨ – اندماج حزب عمال هشومير هتسعير واحدوت هعافودا – بوعلى تسيون لتكوين المابام.
- ١٥ مايو ١٩٤٨ – إعلان دولة اسرائيل، الغزو العربى.
- يونيه ١٩٤٨ – الانقسامات فى حدتو تبدأ.
- ٢٢اكتوبر ١٩٤٨ – توحيد عصبة التحرر الوطنى وماكى.
- يناير ١٩٤٩ – انتهاء حرب فلسطين فى ١٩٤٨ – ٤٩، إجراء الانتخابات لأول كنيست.
- منتصف ١٩٤٩ – تكوين الديمقراطية الشعبية بوحدة الطليعة للتحرر ومجموعات أصغر.
- ديسمبر ١٩٤٩ – تأسيس الراية.
- فبراير ١٩٥٠ – طرد هنرى كورييل من مصر وإنشائه لمجموعة روما عند وصوله لباريس.
- يونيه ١٩٥١ – المؤتمر الحزبى الثانى للمابام، تدعيم الكتل داخله.
- ٣٠ مارس ١٩٥١ – إجراء الانتخابات للكنيست الثانى.
- نوفمبر – ديسمبر ١٩٥١ – إضراب البحارة الاسرائيليين.
- مايو ١٩٥٢ – المؤتمر الثانى عشر لماكى.
- ٢٣ يوليه ١٩٥٢ – انقلاب الضباط الأحرار.
- ٧ سبتمبر ١٩٥٢ – إعدام زعماء إضراب كفر الدوار.
- يناير ١٩٥٣ – طرد سنيه والقسم اليسارى من المابام، التطهير فى الكيبوتسات.
- اكتوبر ١٩٥٣ – تكوين الحزب الاشتراكى اليسارى.
- اكتوبر ١٩٥٤ – عبد الناصر يوطد حكمه.
- يوليه ١٩٥٤ – القبض على مخربين يهود فى مصر، فرنسا تبدأ بتزويد اسرائيل بالاسلحة.
- أغسطس ١٩٥٤ – احدوت هعافودا – بوعلى تسيون تنقسم عن المابام.
- سبتمبر ١٩٥٤ – الحزب الاشتراكى اليسارى ينضم لماكى.
- اكتوبر ١٩٥٤ – التصديق على اتفاقية الجلاء الانجليزية المصرية.
- فبراير ١٩٥٥ – تكوين الحزب الشيوعى المصرى الموحد.
- ٢٨ فبراير ١٩٥٥ – الغارة الاسرائيلية على غزة.
- ابرايل ١٩٥٥ – مؤتمر باندونج.
- ٢٦ يوليه ١٩٥٥ – إجراء الانتخابات للكنيست الثالثة.
- نوفمبر ١٩٥٥ – المابام واحدوت هعافودا ينضمان للحكومة للمرة الأولى.
- فبراير ١٩٥٦ – المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى.
- ٢٣ يوليه ١٩٥٦ – تأميم قناة السويس.
- ٢٨ سبتمبر ١٩٥٦ – مصر تعلن شراء الأسلحة التشيكية.
- ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ – نشوب حرب السويس / سيناء، مذبحة كفر قاسم.
- ٣٠ يناير ١٩٥٧ – تشكيل الاتحاد العام لنقابات مصر.
- مارس ١٩٥٧ – الديمقراطية الشعبية تصبح حزب العمال والفلاحين الشيوعى.
- ابرايل – مايو ١٩٥٧ – المؤتمر الثالث عشر لماكى.
- يونيه ١٩٥٧ – اندماج الحزب الشيوعى المصرى الموحد والراية لتشكيل الحزب الشيوعى المصرى المتحد.

- ٣ - ٦ يناير ١٩٥٨ - المؤتمر الثالث للمابام.
- ٨ يناير ١٩٥٨ - حزب العمال والفلاحين الشيوعي ينضم للمتحد لتكوين الحزب الشيوعي المصرى.
- أول فبراير ١٩٥٨ - إعلان الجمهورية العربية المتحدة.
- مايو ١٩٥٨ - حل مجموعة روما.
- ١٤ يوليه ١٩٥٨ - انقلاب بقيادة عبد الكريم قاسم يطيح بالنظام الهاشمى فى العراق.
- آخر ١٩٥٨ - انقسام الحزب الشيوعى المصرى - حدتو من الحزب الشيوعى المصرى.
- أول يناير ١٩٥٩ - اعتقالات جماعية للشيوعين المصريين.
- ٣ نوفمبر ١٩٥٩ - إجراء الانتخابات للكنيست الرابعة.
- مايو - يونيه ١٩٦١ - المؤتمر الحزبى الرابع عشر لماكى.
- ١٥ أغسطس ١٩٦١ - إجراء الانتخابات للكنيست الخامسة.
- فبراير ١٩٦٢ - سياسة اقتصادية جديدة فى اسرائيل، موجة إضرابات للرد عليها.
- ٢٣ مارس ١٩٦٢ - اعتماد ميثاق العمل الوطنى فى مصر.
- ١٦ يونيه ١٩٦٣ - ليفى اشكول يحل محل بن جوريون كرئيس لوزراء اسرائيل.
- يوليه ١٩٦٣ - صدامات على الحدود السورية الاسرائيلية، بدء انقسامات ماكى.
- ابرايل ١٩٦٤ - إطلاق سراح آخر الشيوعين المصريين من السجون.
- مارس - ابرايل ١٩٦٥ - حل الحزب الشيوعى المصرى حدتو والحزب الشيوعى المصرى.
- أغسطس ١٩٦٥ - الانقسام فى ماكى، تشكيل راكاح.

■■■

Glossary

الهستدروت – اختصار المصطلح العبرى ههستدروت هاكلاليت شل هعوفديم هعبريم بأيرتس يسرائيل «أي الاتحاد العام للعمال (اليهود) فى (أرض) يسرائيل. أتحاد للنقابات انشاه العمال الصهيونيين فى ١٩٢٠ بشبكة واسعة النطاق من المؤسسات الاقتصادية والثقافية، وقد سمح للعرب بالعضوية الكاملة فيه فى ١٩٦٥.

الكيبوتس – مستوطنة زراعية جماعية.

كيبوتس ارتسى الاتحاد الوطنى لكيبوتسات هشومير هتسعير.

كيبوتس مئوحاد – اتحاد الكيبوتسات الموحد التابع لاحدوت هعافودا (انظر ما سبق).

الكنيست – البرلمان الاسرائيلى.

بوعلى تسيون – بوعلى تسيون سمول – يسار حزب عمال صهيون. تشكيل ماركسى صهيونى صغير اتحد مع احدوت هعافودا فى ١٩٤٦ ثم انضم للمابام فى ١٩٤٨.

البالماح – نخبة القوة الضاربة فى الهاجاناه (انظر ما سبق).

اليسوف – الاستيطان اليهودى فى فلسطين.

احدوت هعافودا – هتنوعاه لماعان احدوت هعافوداه – حركة اتحاد العمل. كان أولا قسما فى المابام، وفى ١٩٤٤ – ٤٦، ومرة ثانية فى ١٩٥٤ – ٦٨، كانَ حزبا مستقلا، فى الفترة ١٩٤٨ – ٥٤، كانَ مكونا من مكونات المابام، ومنذ ١٩٦٨، مكونا فى حرب العمل.

عالياه – حركة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين/ اسرائيل.

ارتس يسرائيل – المصطلح العبرى لأرض اسرائيل.

الهاجاناه – الميليشيا التى أنشأها الهستدروت – (انظر أدناه) خلال فترة الانتداب على فلسطين.

هشومير هتسعير – الحارس الشاب. حركة شبابية صهيونية على النطاق العالمى تم تثقيف أعضائها للهجرة لاسرائيل والانضمام للكيبوتسات، واستخدم الاسم أيضا للإشارة لكيبوتس ارتسى (انظر أدناه).

حزب عمال هشومير هتسعير – نشأ فى ١٩٤٦ باندماج كيبوتس أرتسى (انظر ادناه) وحليفه الحضرى، العصبة الاشتراكية.

■■■

ببليوغرافيا

محفوظات وأوراق خاصة

Shmu'el Amir papers, el Aviv
Henri Curiel papers, Paris (couresy of Joyce Blau)

أوراق يوس درويش (القاهرة)

Hashomer Haza'ir archive, Merkaz e'ud veheker shel hashomer haaza'ir, Giv'a Haviva, Israel
Jewish Naional Libray, Jerusalem, Manuscrip collecion vol. 1272 - includes "Komunisim Ivrim" and he Yehudi Buber papers
MAKI papers, Yad Yabenkin Kibbuz Me'uhad archive, Efal, Israel
Shmu'el Mikunis and MAKI papers, Arkhion ha'avodah vehehaluz, Lavon Insie for Labor Researchm, el Avivv

أوراق يوسف المدرك (مجاملة من رفعت السعيد)

Maxime Rodinson papers, Paris
U. S. National Archives
Diplomatic Pos Files (RG84)
Cairo Embassy General and Classified Records, 1947 - 54
Tel Aviv Embassy General and Classified Records, 1947 - 54
State Department Cemral Files
Egyp, Internal Affairs, 1945 - 49, 1950 - 54
Palesine and Israel, Inernal Affairs, 1954- 49, 1950 - 54

مقابلات

يوسف الغازى، بات يام، ٧ أغسطس ١٩٨٧
محمود أمين العالم، القاهرة، مايو ١٩٨٦
شيمونيل امير، تل أبيب، ٢١ أغسطس ١٩٨٦
البيرة اربيه، القاهرة، ٢ يوليه ١٩٨٦
جيلاكوهين، تل ابيب،. ٢٢ يوليه ١٩٨٦
يوسف درويش، القاهر، ١٢ اسيار و١٠ يونيه ١٩٨٦
اديب ديمترى، باريس ، ٢٤ يونيه ١٩٨٦
ريمون دويك، باريس، ٢٦ يونيه ١٩٨٦
البعيزر نايلر، ياد حانا، ٣ أغسطس ١٩٨٧
فيليب جلاب، القاهرة، ١٤ مايو ١٩٨٦
إميل حبيى، يافا، ٢١ يوليه ١٩٨٦
يوسف حزان، باريس، ٢٤ يونيه ١٩٨٦
رئوفن ودافناكامين، القدس، ٣١ أغسطس ١٩٨٦
ميشيل كامل، باريس، ١٧ يونيه ١٩٨٦
امنون كابليوك رسالة من موسكو، ١٤ فبراير ١٩٨٩
باك ماتيك، سعو، ١٦ أغسطس ١٩٨٥
فؤاد مرسى، القاهرة، ١٩ مايو ١٩٨٦
أحمد الرفاعى، القاهرة، ٢٩ مايو ١٩٨٦
أحمد صادق سعد، القاهرة، ٢٩ ابرايل ١٩٨٦

رفعت السعيد، القاهرة، ٢٢ ايار ١٩٨٦
أمينه شفيق، القاهرة ١٧ ايار، ١٩٨٦
دايدشوشاني، لامث، ١٨ كانون أول ١٩٨٨
محمد سيد احمد القاهرة، ٣٠ نيسان، ١١ ايار و١٠ حزيران ١٩٨٦، و٤ تموز ١٩٨٩.
حلمي ياسين، القاهرة، ٢٥ ايار و٤ تموز
أبو سيف يوسف، ٩ ايار ١٩٨٦

Amitay, Yossi. "Mapam 1948 - 1954: Emdot besugiyat aaraviyei eretz yisra'el," M. A. hesis, el Aviv Universiy, 1986.

عاطف، ألفت محمود، «العمال والحركة العمالية ى مصر: ١٩٤٢ – ١٩٦١»، رسالة ماجستير، جامع القاهرة، ١٩٨٥

Bornsetein, Michael Sco. \"From Revolution o Crisis: Egyp0Israel Relaions, 1952 - 1956." ph. D. diss., Princeon Universty, 1986.

Botman, Selma. "Oppostiional Poltiics in Egypt: he Communist Movement, 1936 - 1954." ph. D. diss., Harvard Universiy, 1984.

Curiel, Henri. Pages autobiographiques. typescript. 1977.

Etkin, Yish'ayahu. "Shishim shno shvitah beyisra'el, 1921 - 1980." M. A. hesis, el Aviv Universty, 1982.

Geffner, Ellen Joyce K. "Attitudes of Arab Editorialiss in Israel, 1948 - 1967: An Analysis of Al-ittihad, Al-mirsad, and Al-yawm." ph. D.. diss., University of Muichigan, 1973.

Gresh, Marie -Dominique. "Le P. C.F. e l'Égype: 1950 - 1956." Mémoire de maîrisé, Universié de Paris I, 1976 - 77.

Kaminer, R. R. "Opinion A and Opinion B: he Inner Party Debate in the Communist Party of Israel, 1965." typescript, [1984].

Kaufman, Elana. "the Electoral Basis of he Communist Pary (RAKAH) Among the Arabs in Israel." pg. D. diss., UCLA, inprogress.

Mandelstam, Jean. "Le Palestine dans la poltiique de Gamal Abdel Nasser, 1952 - 1955." ph. D. diss., Université de paris, 1970.

Parti communiste d'Égype, Comtié cenrtal. "Pour assurer l'adopion de voie non capialise, pour l'éraesment des forces de la conrte- révolution, pour l'unié des forces, de oues les forces du progrés e du socialtsme." Phoocopy, Cairo, Aug. 19, 1964.

"Sasa 35, 1949 - 1984: Founder's Gahering, July 6 - 8, 1984." Mimeo, 1984.

Segal, zvi. "Igud hayama'im, 1935- 1953: Me'agudah mekomi le'igud artzi." M.A. hesis, el Aviv Universtiy, 1976.

Shalev. Michael.\ "he Political Economy of Labor Party Dominance and Decline in Israel." Forthcoming in a volume edited by. T. J. Pempel to be published by Cornell University Press.

دوريات

Al hamishmar
Bulletin d'études e d';information sur l'Egypte e le Soudan
Bulletin d'informtaion sur l'Égypt e lec Soudan
Communist Party of Israel Information Bulletin
Documents d' Égype الضمير
الفجر

الفجر الجديد
الاتحاد
الجماهير
كفاح شعوب الشرق لاوسط

Kol ha'am
Lamerhav

المرصاد
المساء

New Outlook
Nouvelles d'Égypte
Smol

الطليعة

Yedi'o hakibutz ha'artzi
Zu haderekh (and its predecessor Haderekh)

كتب ومقالات

رؤوف عباس «هنرى كوربيل بين الأسطورة والحقيقة التاريخية» الهلال ٦٦، عدد ١١ تشرين ثاني ١٩٨٨)
فتحي عبد الفتاح، شيوعيون وناصريون. القاهرة ١٩٧٥
Abdalla, Ahmed. The Suden Movemen and National Poliics in Egypt. London, 1985.
Abdel -Fadil, Mahmoud. Development, Income Distribution, and Social Change in Rural Egypt, 1952 - 1970. Cambridge, 1975.
he Poliical Economy of Nasserism: A Sudy in Employmen and Income Disribuit Policies in Urban Egypt, 1952 - 1972. Cambridge, 1980
Abdel -Khalek, Gouda." the Open Door Economic Policy in Egypt: Its Conribuion to Investment and Equity and the New Arab Order, edited by Malcolm Kerr and El- SayyidYassin. Boulder, Colo., 1982.
Abdel -Malek, , Anouar. Egypt: Military Society. New York, 1968.
Abrahamian, Ervand Iran Between Two Revoluttions Princeton, 1980.
Abu Ghosh, Subhi. "Communism in an Arab Village." In Texts and Responses: Studies Prsented to Nahum Glatzer on the Occasion of His Seventieth Birthday by His Students, editd byMichael A. Fishbane and R. Flohr. Leiden, 1975.
Aharonson, Sholomo, and Dan Horovita. "Ha'astrategiyah shel tagmul mevukar: Hadugmah hayisra'elit" (The strategy of controlled retaliation: The case of Israel)./ Medina, mimshal, veyahasim beinle'umiyim 1, no.1 (Summer 1971).
محمود العالم وعبد العظيم انيس، فى الثقافة المصرية روبيروت، ١٩٥٥.
Amin Samir The Arab Nation: Nationalism and Class Struggle London, 1978.
طاهر العميرى، أنا العامل»، نشرة اتحاد نقابات الغزل والنسيج بجمهورية مصر، عدد ٢ سبتمبر ١٩٥٥)
Anderson Benedict. Imagined Communities: Reflections on the Origin and the Spread of Nationalism. Lonson 1983.
Anderson, Perry. "Agendas for Radical History." Radical History Review, no. 36 (Sept. 1986).
عبد العظيم انيس، «رسائل الحب والحزن والثورة» القاهرة ١٩٧٦
Ansari, Hamied. Egypt: The Stalled Society. Albany, N. Y., 1986.

Avnery, Uri. My Friend, the Enemy . Westport, Coonn., 1986.
Bakr, ' Abd al-Wahhab. Adwa'ala al-shuyu'i fi misr, 1921 - 1950 (Light on communist activity in Egypt) Cairo, 1983.
Balas, Shimon. Horef aharon (Last winter). Jerusalem, 1984.
Balti, Berl. Bama'avak al hakiym hayehudi: Ledmuto shel Moshe Sneh (In the struggle for Jewish existnce: For the image of Moshe Sneh). Jerusalem, 1981.
Bar-Siman-Tov, Yaacov. "Ben-Gurion and Sharett: Conflict Management and Great Power Constraints in Israeli Foreigh Policy" Middle Eastern Studies 24, no. 3 (July 1988).
Batatu, Hanna. The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq. Princeton, 1978.
Beinin, Joel. "The Communist Movement and Nationalist Political Discourse in Nasirist Egypt." Middle East Journal 41, no. 4 (1987).
"Israel at Forty: The Political Economy/ Politicaal Culture of Constant Conflict." Arab Studies Quarterly 10, no. 3 (Fall 1988).
"Labor,m Capital, and the State in Nasserist Egypt. 1952 - 1961." International Journal of Middle East Studies 21. no. 1. Feb. 19589.
Beinin, Jole and Zachary Lockman Workers on the BNile Nationalism. Communism, Islam, and the Egyption Working Class, 1882 - 1954. Princeton. 1988.
Ben-Gurion, David Letters to Paula. Londou, 1971.
My Talks with Arab Leaders. Jerusalem, 1972.
Ben Nahum, Yizhar. "Hashomr hatza'ir vera'ayon hadule'umit, 1942 - 1947" (Hashomer Hatza'ir and the binational idea). Me'asef 15 (1985).
Bentov, Mordechai. The Case for a Bi-national Palestine: Memorandum prepared by the Hashomer Hatzair Worers' party of Palestine Tel Aviv, Mar 1946.
Bernstein, Deborah, and Shlomo Swirsky. "The Rapid Economic Development of Israel and the Emergence of the Ethnic Division of Labour" British Journal of Sociology 33, no. 1(1982).
Binder, Lonard. "The Failure of the Egyptiqn Left." Asian and African Studies 14 (1980).

طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ١٩٤٥ - ١٩٥٢، القاهرة ١٩٧٢.
- « قراءة مصرية فى أوراق هنرى كورييل». الهلال ٦٦، عدد (٤ نيسان ١٩٨٨).

Al-Bishri, Tariq. Al-haraka al-siyyasiyya fi misr, 1945-1952 (The political movement in Egypt). Cairo, 1972.
----- . "Qira'a misriyya fi awraq Hinri Kuriyal" (An Egyptian reading of the papers of Henri Curiel). Al-hilal 66, no. 4(Apr. 1988).
Bober, Arie, ed. The Other Israel: The Radical Case Against Zionism. New York, 1972.
Botman, Selma. The Rise of Egyptian Communism, 1939-1970. Syracuse, N.Y., 1988.
Brit hano'ar hakomunisti hayisra'eli. Shir nashirah: Kovetz shirei am umoledet, shirei amal uma'avak veshirei amim (Let's sing: A collection of songs of the people and the homeland, songs of labor and stuggle, and international

songs). Tel Aviv, 1961.

Budeiri, Musa. The palestine Communist Party, 1919-1948: Arab and Jew in the struggle for Internationalism. London, 1979.

Burns, E.L.M. Between Arab and Israeli. New York, 1963.

Bzozah, Hanoch. Dvarim levikuah (Matters for argument). Tel Aviv, 1956.

Cohen, Abner. Arab Border Villages in Israel. Manchester, Eng., 1965.

Cohen, Aharon. "Hava navhir dvarim le'atzmenu: Sihah'im haverim bemadim" (Let's clarify things for ourselves: A conversation with comrades in uniform). Basha'ar, nos. 10 and 11 (Aug. 5 and 19,1948).

-----. Israel and the Arab World. New York, 1970.

-----. " Ma'amak hapo'alim vekohot hakidmah bamizrah ha'avavi" (The working class and the forces of progress in the Arab east). Reprinted from Al hamishmar, April 6,27; May 1, 1951.

-----. "Nohah hapinui ha'aravi" (In view of the Arab evacuation). Le'ahdut ha'avodah 1,no.1 (June 1948).

-----. "Olam hamahapehah vehatzionut" (The world of revolution and Zionism). Mahbarot lemarksizm, no.2 (Feb. 1951).

-----. Yad leyedidim - Bama'avakam leshalom vehavanah yehudit-"aravit (A hand to friends - In their struggle for Jewish-Arab Understanding). Giv'at Haviva, 1982.

Cohen, Mitchell. Zion and state: Nation, Class, and the shaping of Modern Israel. Oxford, 1987.

Cooper, Mark. The Transformation of Egypt. Baltimore, 1982.

Copeland, Miles. The Game of Nations. London, 1969.

Curiel, Henri. Awraq Hinri Kuriyal wa'l-haraka al-shuyu'iyya al-misriyya (The papers of Henri Curiel and the Egyptian communist movement). Introduction by ra'uf'Abbas; translated by 'Lzzat Riyad. Cairo, 1988.

-----. Pour une paix juste au proche-Orient. Paris, 1979. Published in Hebrew as Al mizbeah hashalom. Jerusalem, 1982.

Czudnowski, Moshe M., and Jacob M. Landau. The Israeli Communist Party and the Elections for the Fifth Knesset, 1961. Stanford, 1965.

الحكيم دروزه، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية. بيروت، ١٩٦٣.

Darwaza, al-Hakam. Al-shuyu'iyya al-mahalliyya wa-ma'arakat al-'arab al-qawmiyya (Local communism and the Arab national battle). Beirut, 1963.

Davis, Eric. Challenging Colonialism: Bank Misr and the Political Economy of Industrialization in Egypt, 1920-1941. Princeton, 1983.

Davis, Uri, and Norton Mezvinsky, eds. Documents from Israel, 1967-1973: Readings for a Critique of Zionism. London, 1975.

Dayan, Moshe. Diary of the sinai Campaign. London, 1966.

عاصم أحمد الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى. القاهرة، ١٩٧٥.

Ebon, Martin. "Communist Tactics in the Middle East." Middle East Journal 2,no. 3 (July 1948).

Edelstein, Me'ir. "Lapilug bemaki beshnat 1965" (Toward the split in MAKI in 1965). Me'asef, no.5 (Mar. 1973).

El-Ad, Avri, Decline of Honor. Chicago, 1976.
El-Asmar, Fouzi. To Be an Arab in Israel. London, 1975.
"Eli Lobel." Khamsin, no. 7 (1980).
El Kodsy, Ahmad, and Eli Lobel. The Arab World and Israel. New York, 1970.
بولس فرح، مقدمة فى تاريخ العرب الاجتماعى. تل ابيب، ١٩٦٢ ابراهيم فتحى، هنرى كورييل ضد الحركة الشيوعية العربية: القضية الفلسطينية، القاهرة ١٩٨٩.
Flapan, Simha. The Birth of Israel: Myths and Realities. New York, 1987.
Flores, Alexander. "The Arab CPs and the palestine problem." Khamsin, no. 7 (1980).
Ghali, Waguih. Beer in the Snooker Club. New York, 1987.
عبد المنعم الغزالى، اسرائيل، قاعدة للاستعمار وليست أمه. القاهرة، ١٩٥٨.
Gramsci, Antonio. Selections from the Prison Notebooks. Edited and translated by Quentin Hoare and Geoffrey Nowell Smith. New York, 1971.
Greilsamer, Ilan. "Tziyunei derekh leshivato shel Moshe Sneh Latzionut" (Pathmarks for Moshe Sneh's return to Zionism). Medinah memshal veyahasim beinle'umiyim 10 (Spring 1977).
Greilsammer, Alain (Ilan Greilsamer). Les communistes israélies. Paris, 1978.
اميل حبيبى. «حديث الشهر». الجديد ٧، عدد ٢ شباط
Habibi, Emile.
----- . Internatzionalizm proletari mul sotzial shovinizm: Tshuvah lehasatat "al hamishmar" al ma'avakah shel hamiflagah hakomunistit hayisra'elit neged hadiku'i hale'umi (proletarian internationalism against social shauvinism: An answer to Al hamishmar's incitement against the struggle of MAKI against national oppression). Tel Aviv, (1955).
Habiby (Habibi), Emile. The Secret Life of Saeed, the Ill-fated Pessoptimist: A Palestinian Who Became a Citizen of Israel. New York, 1982.
Halevi, Nadav, and Ruth Klinov-Malul. The Economic Development of Israel. New York, 1968.
Harel, Isser. Bitahon vedemokratiah (Security and democracy). Tel Aviv, 1989.
Heller, Otto. La fin du judaïsme. Paris, 1933/.
Hobsbawm, Eric. "Problems of Communist History." New Left Review, no. 4 (Mar,- Apr. 1969).
Hosseinzadeh, Esmail. Soviet Non-capitalist Development: The Case of Nasser's Egypt. New York, 1989.
Husayn, Taha. The Future of Culture in Egypt. Washington, D. C., 1954.
Hutchison, E. H. Violent Truce" A NMilitary Observer Looks at the Arab-Israeli Conflict, 1951-1955. New York, 1956.
حنا ابراهيم، محرر. حنا نقاره: محامى الأرض والشعب عكا، ١٩٨٥.
يوسف ادريس. البيضا، القاهرة، ١٩٨٢
Ibrahim, Hanna, ed. Hanna Naqqara: Muhami al-ard wa'l-sha'b (Hanna Naqqara: Lawyer of the land and the people). Acre, 1985.
Ismael, Tareq Y. "The Communist Movements in the Arab World." In Law, Personalities, and Politics of the Middle East: Essays in Honor of Majid Khadduri, edited by James Piscatori and George S. Harris. Boulder, Colo., 1987.

احمد اسماعيل، «حوار مع مارسيل يسرائيل: الحركة التقدميه المصرية ليست من صنع الأجانب. أدب ونقد، عدد ٤٠ (أغسطس ١٩٨٨).

Isma'il, Ahmad. "Hiwar ma'a Marsil Isra'il: Al-haraka al-taqaddumiyya al-misriyya laysat min san'al-ajanib" (Dialogue with Marcal Israel: The Egyptian Progressive movement is not the work of foreigners). Adab wa-naqd, no,. 40 (Aug. 1988).

Israel. Halishkah hamerkazit Iestatistikah. \Totza'ot habehirot lokneset harishonah, hashniyah vehashlishit ulerashuyot hamekomiyot be-1950 ube-1955 (Results of the elections for the First, Second, and Third knessets and for local authorities in 1950 and 1955).'Sidrat pirsu meyuhadim, no. 51. Jerusalem, 1957.

Totza'ot habehirot laknesset hahamishit (Results of the elections for the Fifth Knesset). Sidrat pirsumim meyuhadim, no. 166. Jerusalem, 1962.

غز الدين اسماعيل. تاريخ الطبقه العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنه ١٩٧٠. القاهرة، ١٩٨٧

Jackson, Elmore. Middle East Mission: The Story of a MaiJor Bid for peace in the Time of Nasser and Ben -Gurion. New York, 1983.

صبرى حريس، العرب فى اسرائيل، بيروت، ١٩٦٨

Judt, Tony. Marxism and the French Left. Oxford, 1986.

Kamen, Charles S. "After the Catastrophe: The Arabs in Israel, 1948-51."

Middle Eastern Studies 23, no.4 (1987); 24, no.1 (1988).

"Aharei ha'ason: Ha'aravim nemedinat yisra'el, 1948-1950" (After the catastrophe: The Arabs in Israel). Mahbarot lemehkar ulebikoret, no. 10 (Dec. 1984)

فتحى كامل، مع الحركة النقابية في نصف قرن: صفحات من ذكريات فتحى كامل. القاهرة، ١٩٨٥

فتحى كامل احمد فهيم، سيد عبد الوهاب ندا ونور سليمان./ الطبقه العامله فى المعركة ضد الاستعمار. القاهرة ١٩٥٧.

Kanovsky, Eliyaht. The Economy of the Israeli Kibbutz. Cambridge, Mass., 1966.

Kenan, Amos. The Road to Ein Harod. London, 1987.

Kibbutz Sasa. The Secretariat. The Launching: Sas'a First Year,. Tel Aviv, 1951; repr. 1984.

Kimche, Jon, and David Kimche. Both Sides of the Hill. London, 1960.

Kimmerling, Baruch. Zionism and Territory: The Socio-territorial Dimensions of Zionist Politics. Berkeley and Los Angeles, 1983.

Krämer, Gudrun. The Jews in Modern Egyptm, 1913-1952. Seattle, 1989.

Krammer, Arnold The Forgotten Friendship: Israel and the Soviet Bloc, 1947-23. . Urbana, III., 1974.

Lahav, Yehudah. "The Soviet Attitude Towards the Split in the Israeli Communist Party, 1964-1967." Hebrew University of Jerusalem, Soviet and East European Research Center, Research Paper no. 39. June 1980.

Landau, Jacob M. The Arabs in Israel: A Political Study. London, 1969.

Laqueur, Walter. Communism and Nationalism in the Middle East. London, 1961.

The Struggle for the Middle East: The Sovioet Union in the Mediterranean, 1958 -

1968. London, 1969.
Lockman, Zahary. "The Left in Israel: Zionism vs. Socialism." MERIP Reports, no. 49 (July 1976).
"Original Sin." In Intifada: The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation, edited by Zachary Lockman and Joel Beinin. Boston, 1989.
Love, Kennett. Suez: The Twice Fought War New York, 1969.
Lowenthal, Richard. "Russia, the One- Party System, and the Third World." Survey (London), no. 58 (Jan. 1966).
Lustick, Ian. Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority. Austin, Tex., 1980.
Magil, A. B. Israel in Crisis. New York, 1950.
Makarius, Raoul. La Jeunesse intellectuelle d'Égypte au lendemain de la deuxiéme guerre mondiale. Paris, 1960.
Margalit, Elkanah. "Binationalism: An Interpretation of Zionism, 1941- 1947". Studies in Zionism 4 (Oct. 1981).
Hashome hatza'ir: Me'edat ne'urim lemarksizm mahapkhani, 1913- 1939 (Hashomer Hatza'ir: From youth group to revolutionary Marxism).
Tel Avivm 1985
حسن المصيلحي قصتي مع الشيوعية القاهرة، ١٩٧٩
Merhav, Peretz. The Israeli Left: History, Problems, Dcuments. San Diego, Calif., 1980.
Hamiflagah hakomunistit hayisra'elit. Hava'adah hamerkazit. Hama'avak leshalom be'artzot ha'araviot (The struggle for peace in the Arab Countries).
Tel Aviv, June 23, 1954.
Have'idah ha-13 shel hamiflagah hakomunistit hayisra'elit, Tel Avivyafo 29. 5-1.6. 1957 (The Thirteenth Congress of MAKI). Tel Aviv, 1957.
Have'idah ha-XIV, Tel Aviv-Yafo, 31.5-3.6.1961 *(The Fourteenth Congress of MAKI). Tel Aviv, 1961.
Mifleget hapo'alim hame'uhedet. Hahlatot have'idah hashlishit shel hamiflagah (Decision of the Third Pard Pary Congress). Haifa, Jan. 3-6, 1958.
Likrat va'idat mifleget hapo'alim hame'uhedet: Hanahot leberur (Toward the congress of the United Workers'Party: Assumptions for clarifcation). [Tel Aviv, 1951].
Matza'hamiflagah. [Tel Aviv, 1951].
Sihah'im haboher. [1949].
Hamerkaz. Lekonenut bithonit, mini'at hamilhamah, nyutraliut uma'avak al hashalom: Hahlatot merkaz mapam 19.1.1956 (For security preparedness, prevention of war, neutralism, and the battle for peace: Decisions of the MAPAM Center). Tel Aviv, Feb. 19546.
Mikunis, Shmu'el. Besa'ar tekufot (In stormy times). Tel Aviv, 1969.
Montasser, Adel. "La répression anti- démocratique en République Arabe Unie." Les temps modernes, no. 183 (July 1961).
Morris, Benny. The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947 - 1949. Cambridge, 1988.

"The Causes and Character of the Arab Exodus from Palestine: The Israel Defence Forces Intelligence Branch Analysis of June 1948." Middle Eastern Studies 22, no. 1 (1986).

"The Crystallization of Israeli Policy Against a Return of the Arab Refugees: April -December , 1948." Studies in Zionism 6 no. 1 (1985).

"The Harvest of 1948 and the Creation of the Palestinian Refugee Problem." Middle East Journal 40. no. 4 (1986).

:Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle in 1948." Middle East Hournal 40, no. 1 (1986).

"Yosef Weitz and the Transfer Committees, 1948 - 49." Middle Eastern Studies 22, no. 4 (1986).

خالد محيي الدين، رسالة إلى جمال عبد الناصر، ٢١ مارس ١٩٥٣. الأهالي، ٢٤ تموز ١٩٨٥

الياس مرقص. تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي بيروت ١٩٦٤

Nahhas. Dunia. The Israeli Communist Party. London, 1976.

Neff, Donald. Warriors at Suez: Eisenhower Takes Ameria into the Middle Esast. New York, 1981.

O'Brien. Patrick. The Revolution in Egypt's Economic System London, 1966.

Patinkin, Don. The Israeli Economy: The First Decade. Jerusalem, 1969

Peretz, Don. Israel and Palestine Arabs. Washington, D. C., 1958

Peri, El'azar. Anahnu'veolam hamahapehah (Us and the world of revolution). Tel Aviv. May 1. 1950.

Peri. Yoram. Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics. Cambridge, 1983.

Perrault, Gilles. Un homme àpart. Paris, 1984. published in English as A Man Apart: The Life of Henri Curiel vol. 1.. London, 1987.

Porath, Yehoshua. "The National Liberation League, 1943 \- 1948." Asian and African Studies 4(1968).

عبد العظيم رمضان. عبد الناصر وأزمة مارس. القاهرة ١٩٧٦.

Rekhess, Elie. "Jews and Arabs in the Israeli Communist Party." In Ethnicity, Pluralism and the State in the Missle East, editd by Milton J. Esman and Itamar Rabinovich . Ithaca. N. Y. 1988.

"Leshe'elat hayahasim bein yehudim ve'aravim bemaki" (On the question of relations between Jews and Arabs in MAKI). Medinah, mimshal, veyahasim bein-le'umiyim, no. 27 (1987).

احمد الرفاعي وعبد المنعم شتله أيام الانتصار القاهرة ١٩٥٧.

Riftin Ya'akov. "Anu vehakomunizm" (Us nd Communism). Al hamismar, Apr. 30, 1950.

Rodinson, Maxime. Israel and the Arabs. Hamondsworth, Eng., 1968.

Marxism and the Muslim World. London, 1979. Rokach, ivia. Israel's Sacred Terrorism. Belmont, Mass., 1980.

Rosenfeld, Henery, and Shulamit Carmi. "The Privatization of Public Means: The State-made Middle Class and the Realization of Family Value in Israel." In Kinship and Moderniozation in Mediterranean Society, edited by J. G. perstamy. Rome, 1976.

Rubenstein Sonder Miller. The Communist Movement in Palestine and Israel, 1919 - 1984. Boulder, Colo., 1984.

S. [aba] sh. [el] Yariv [David Ben-Gurion]. Al hakomunizm vehatzionut shel hashomer hattza'ir (On the Communism and Zionism of Hashomomer Hatza'ir). Tel Aviv, 1953.

صادق. سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار القاهرة، ١٩٤٦ رفعت السعيد، الجريمة، القاهرة ١٩٨٤

امين شاكر، سعيد العريان وعلى ادهم. حقيقة الشيوعية. القاهرة، ١٩٥٤

Shalev, Michael."Jewish Organized Labor and the Palestinians: A study of State/ Society Relations in Israel." In The Tsraeli State and Society: Boundaries and Frontiersm, edited by Baruch Kimmerling. Albany, N. Y., 1989.

Shamir, Shimon. "The Marxists in Egypt: The 'Licensed Infiltration' Doctrine in Practice." In The U. S.S.R. and the Middle East, edited by Michael Confino and Shimon Shimon Shamir. Jerusalem, 1973.

Shammas, Anton, Arabesques. New Yory, 1988.

Sharett, Moshe. Yoman ishi (Persinal diary). 8 vols. Tel Aviv,, 1978.

Sheffer, Gabi, "Sharet, Ben Gurion umilhemet habreah be - 1956" (Sharett, Ben-Gurion, and the war of choice in 1956). Medmah, mimshal veyahasim bein-le'umiyim, no. 26 (1987).

Shlaim, Avi. Collusion Across the Jordan: King Abdallah the Zionist Movement, and the Partition of Palestine. New York, 1988.

"Conflicting Approaches to Israel's Relations With the Arabs: Bengurion and Sharett, 1953-1956." Middle East Journal 37, no. 2 (Spring 1983).

"Husni Za'im and the Plan to Resettle the Palestinian Refugees in Syria. " Journal of Palestine Studies 15, no. 4 (Summer 1986).

Singham, A. W., and Tran Van Dinh, eds. From Bandung to Colombo: Conferences of the Non- aligned Countries, 1955 - 75, New York, 1976.

Sneh, Moshe. Sikumin Bashe'elah hale'umit le'or hamarksizm - leniniznm (Conclusions on the national question in light of Marxism- Leninism). Tel Aviv, Aug. 1954.

Stedman Jones, Gareth. Languages of Class: Studies in English Working Class History, 1932 - 1982. Cambridge, 1983.

Storrs, Ronald. Orientations. London, 1937.

مصطفى طيبة. حول أوراق هنرى كورييل مطلوب تقييم موضوعى للتاريخ الحديث الهلال، ٦٦، عدد ١١ نوفمبر ١٩٨٨)

رسائل سجين إلى حبيبته جزءان، القاهرة ١٩٨٧ – ١٩٨٠

Tomiche, Fernand J. Syndicalisme et certains aspects du travail en Réublique Arabe Unie (Égypte) 1900 - 1965. Paris, 1974.

Touval, Saadia. The Peace Brokers: Mediators in the Arab 0 Israeli Conflict, 1948-1979. Princeton, 1982.

Tzur, Ze'ev. Bein shutafut le'opozitziah: She'elat shitufah shel mapam bamemshalah, 1949 - 14954 (Between partnership and opposition: The question of MAPAM's participation in the government). Efal, 1983.

Volfenson, Avraham. Kahpl -lavam: Toldot ha'prientaziah hapro-sovietit beyisra'el (blue- White-red: History of the pro-Soviet prientation in Israel).
Tel Aviv, 1983

Weintraub, Richard. "Bein Hametzarim" (Between the straits). Hedim, no. 48 (Jan. 1956).

White Hayden. "The Value of Narrativity in the Representation of Reality." In On Narrative, editd by W. J. T. Mitchell. Chicago, 1981.

Wolffsohn, Michael. Israel: Polity Society, and Economy 1882 - 1986. Atlantic Highlands, N. J., 1987.

Ya'ari, Ehud. Mitzrayim vehafeda'in, 1953-1956 (Egypt and the fedayeen).

Arab and Afro- Asian Monographs, no. Giv'at haviva, 1975.

Ya'ari Me'ir. Kibutz haluyot be'aspeklariah shel yamenu (The ingathering of the exiles in the mirror of our times). Merhavia, 1954.

Yago, Glenn. "Whatever Happened to the Promised Land? Capital Flows and the Israeli State." Berkeley Journal of Sociology 21 (1976).

عبد القادر ياسين. حزب شيوعي ظهره إلى الحائط: شهادة تاريخية على الحركة الشيوعية في قطاع غزه ٤٨ – ١٩٧٦ بيروت،١٩٧٨.

القضية الفلسطينية في فكر اليسار المصرى، بيروت ١٩٨١.

Yishai, Yael." Integration of Arabs in an Israeli Party: The Case of MAPAM< 1948 - 54." In Zionism and Arabism in Palestine and Israel, edited by Elie Kedourie and Sylvia FG. Haim London, 1982.

Yisra'eli, A. [Moshe Machover and Akiva Orr] Shalom, Shaloen-ve'ein shalom: Yisra'el arav, 1948-1961 (Peace,, Peace -and there is no peace: Israel and the Arabs). Jerusalem, 1961.

Yisra'eli, Amihud. "Hamahapekhah hata'asukit bemigzar hami'utim beyisra'el (The employment revolution in the minority sector in Israel). Hamizrah hehadash 26, no. 3-4 (1976).

Yisra'eli, G. Z. [Walter Laqueur] M. P. S-P. K. P. -M.AKI: Korot hamiflagah hakomunistit beyisra'el (S. W. P-P.C.P.- MAKI: History of the Communist Party in Israel). Tel Aviv, 1951.

سعد زهران فى أصول السياسة المصريه. القاهرة، ١٩٨٥.

Zureik, Elia . The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism, London, 1979.

رقم الايداع ١٩٩٦/٧٩٩٦

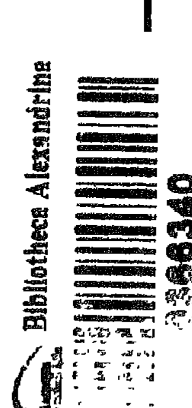
الترقيم الدولى I.S.B.N 977-221-065-7

هذا الكتاب

هو كتاب فريد، فهو أول كتاب يتحدث عن موقف الماركسيين المصريين والاسرائيليين من النزاع العربى الاسرائيلى منذ نشأته. وهى قضية دارت عنها روايات كثيرة، ولكن كتاب جويل بينن هو كتاب علمى جاد يحتوى على كمية هائلة من الوثائق والوقائع واللقاءات التى حصل عليها المؤلف بجهد شاق فى مصر واسرائيل وباريس.

والمؤلف جويل بينن أستاذ فى التاريخ بجامعة ستانفورد بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية وهو يتحدث العربية بطلاقة ويعرفها قراءة وكتابة. وقد صدر له قبل ذلك كتاب «الانتفاضة الفلسطينية» بالاشتراك مع زخارى لوكمان

وهو يتعرض فى هذا الكتاب لتطور مواقف اليسار فى مصر واسرائيل والخلافات بين فصائله المختلفة بالنسبة الموقف من قضية السلام والحر والصراع فى كل من البلدين بين التوجه الأه والتوجه القومى داخل قوى اليسار فى البحث عن للنزاع فى الشرق الأوسط



□□□